

الصحيح لمسلم

للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمه الله
٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرح الإمام محيي الدين النووي رحمه الله
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية للتداولة للشيخ أبي الحسن السندي رحمه الله
١١٣٨ هـ

مع التعليقات القنبسة من فتح الملام
للعلامة شتير أحمد العثماني رحمه الله
١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الثاني

كتاب الطهارة - كتاب الحيض - كتاب الصلاة - كتاب المساجد ومواضع الصلاة

طبعة جديدة صحيحة ملونة

مكتبة الشريعة
كراتشي - باكستان

اصحح لمسلم

للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري رحمته الله

٢٠٦ - ٢٦١ هـ

مع شرحه الكامل المسمى بـ "المنهاج" المعروف بشرح النووي
للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الحازمي النووي رحمته الله

٦٣١ - ٦٧٦ هـ

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي رحمته الله

١١٣٨ هـ

مع التعليقات - على المواضع الخلافية بين أهل العلم -

لشيخ الإسلام العلامة شبير أحمد العثماني رحمته الله

١٣٠٥ - ١٣٦٩ هـ

المجلد الثاني

كتاب الطهارة - كتاب الحيض - كتاب الصلاة - كتاب المساجد و مواضع الصلاة

قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث
وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة

طبعة جديدة مصححة ملونة



السعر: مجموع سبع مجلدات
1200/= روبية

اسم الكتاب : الصحيح لمسلم (المجلد الثاني)
تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن
الحجاج القشيري النيسابوري رحمہ
الطبعة الأولى : ١٤٣٩ھ / ٢٠١٩ء
الطبعة الجديدة : ١٤٣٢ھ / ٢٠١١ء
عدد الصفحات : ٥٧٠

مکتبۃ البشیری

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مکتبۃ البشیری، کراچی، پاکستان +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

[٢- كتاب الطهارة]

[١- باب فضل الوضوء]

٥٣٤- (١) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ:** حَدَّثَنَا حَبَانُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنْ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الطَّهْوَرُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ - أَوْ تَمْلَأُ - مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ، فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا".

[٢- كتاب الطهارة]

[١- باب فضل الوضوء]

معاني الوضوء والطهور والغسل بالضم والفتح والفرق بينهما: قال جمهور أهل اللغة: يقال: الوضوء والطهور، بضم أولهما إذا أريد به الفعل الذي هو المصدر، ويقال: الوضوء والطهور، بفتح أولهما إذا أريد به الماء الذي يُتَطَهَّرُ به، هكذا نقله ابن الأثيري، وجماعات من أهل اللغة وغيرهم عن أكثر أهل اللغة. وذهب الخليل، والأصمعي، وأبو حاتم السجستاني والأزهري وجماعة إلى أنه بالفتح فيهما. قال صاحب "المطالع": وحكي الضم فيهما جميعاً.

وأصل الوضوء: من الوَضَاءَةِ، وهي الحُسْنُ والنظافة، وسُمِّيَ وضوءُ الصلاة وضوءاً؛ لأنه ينظف المتوضئ ويحسنه، وكذلك الطهارة أصلها النظافة والتنزه، وأما الغسل فإذا أريد به الماء فهو مضموم الغين، وإذا أريد به المصدر فيحوز بضم الغين وفتحها، لغتان مشهورتان، وبعضهم يقول: إن كان مصدراً لـ "غسلت" فهو بالفتح كـ "ضربت ضرباً"، وإن كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم، كقولنا: "غُسِّلَ الجمعة مسنون"، وكذلك الغسل من الجنابة واجب، وما أشبهه. وأما ما ذكره بعض من صَنَّفَ في لحن الفقهاء من أن قولهم: غسل الجنابة وغسل الجمعة وشبههما بالضم لحن، فهو خطأ منه، بل الذي قالوه صواب كما ذكرناه. وأما الغُسْلُ بكسر الغين فهو اسم لما يُغْسَلُ به الرأس من تحطمي وغيره، والله أعلم.

استدراك الدارقطني والجواب عنه: قال مسلم رحمه الله: "حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَبَانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنْ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ" هذا الإسناد مما تكلم فيه الدارقطني وغيره، فقالوا: سقط فيه رجل بين أبي سَلَامٍ وأبي مَالِكٍ، والساقط عبد الرحمن بن غنم، قالوا: والدليل على سقوطه -

— أن معاوية بن سَلَام، رواه عن أخيه زيد بن سلام، عن جده أبي سلام عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري، وهكذا أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما، ويمكن أن يجاب لمسلم عن هذا بأن الظاهر من حال مسلم أنه علم سماع أبي سَلَام لهذا الحديث من أبي مالك، فيكون أبو سَلَام سمعه من أبي مالك، وسمعه أيضاً من عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك، فرواه مرة عنه، ومرة عن عبد الرحمن، وكيف كان، فالمتن صحيح لا مطعن فيه، والله أعلم.

ضبط الأسماء: وأما حبان بن هلال، فيفتح الحاء وبالباء الموحدة. وأما أبان فقد تقدم ذكره في أول الكتاب، وأنه يجوز صرفه وترك صرفه، وأن المختار صرفه. وأما أبو سَلَام، فاسمه ممتطور الأعرج الحبشي الدمشقي، نسب إلى حي من حمير من اليمن، لا إلى الحبشة. وأما أبو مالك، فاختلف في اسمه، فقبيل: الحارث، وقيل: عبيد، وقيل: كعب بن عاصم، وقيل: عمرو، وهو معدود في الشاميين.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان وسبحان الله والحمد لله تملأ ما بين السموات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك كل الناس يغدو، فبائع نفسه، فمعتقها أو موبقها" هذا حديث عظيم، أصل من أصول الإسلام، قد اشتمل على مهمات من قواعد الإسلام، فأما الطهور، فالمراد به الفعل، فهو مضموم الطاء على المختار وقول الأكثرين، ويجوز فتحها كما تقدم، وأصل الشطر: النصف.

تأويل كون الطهور شطر الإيمان: واختلف في معنى قوله ﷺ: "الطهور شطر الإيمان" فقبيل: معناه: أن الأجر فيه ينتهي تضعيفه إلى نصف أجر الإيمان، وقيل: معناه أن الإيمان يجب ما قبله من الخطايا، وكذلك الوضوء؛ لأن الوضوء لا يصح إلا مع الإيمان، فصار لتوقُّفه على الإيمان في معنى الشطر، وقيل: المراد بالإيمان هنا "الصلاة" كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ (البقرة: ١٤٣)، والطهارة شرط في صحة الصلاة، فصارت كالشطر، وليس يلزم في الشطر أن يكون نصفاً حقيقياً، وهذا القول أقرب الأقوال، ويحتمل أن يكون معناه: أن الإيمان تصديق بالقلب، وانقياد بالظاهر، وهما شطران للإيمان، والطهارة متضمنة الصلاة، فهي انقياد في الظاهر، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "والحمد لله تملأ الميزان" فمعناه: عظم أجرها، وأنه يملأ الميزان، وقد تظاهرت نصوص القرآن والسنة على وزن الأعمال، وثقل الموازين وخففتها. وأما قوله ﷺ: "وسبحان الله والحمد لله تملأ ما بين السموات والأرض" فضبطناه بالتاء المثناة من فوق في "تملآن" و"تملأ"، وهو صحيح، فالأول ضمير مؤنثين غائبتين، والثاني ضمير هذه الجملة من الكلام. وقال صاحب "التحرير": يجوز "تملآن" بالتأنيث والتذكير جميعاً، فالتأنيث على ما ذكرناه، والتذكير على إرادة النوعين من الكلام أو الذكرين، قال: "وأما تملأ" فمذكر على إرادة الذكر، وأما معناه: فيحتمل أن يقال: لو قدر ثوابهما جسمائاً لملأ ما بين السموات والأرض، وسبب =

=عَظَمَ فضلهما، ما اشتملتا عليه من التنزيه لله تعالى بقوله: "سبحان الله"، والتفويض والافتقار إلى الله تعالى بقوله: "الحمد لله"، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "والصلاة نور" فمعناه: أنها تمنع من المعاصي، وتنهى عن الفحشاء والمنكر، وتهدي إلى الصواب، كما أن النور يُستضاء به، وقيل: معناه: أنه يكون أجرها نوراً لصاحبها يوم القيامة، وقيل: لأنها سبب لإشراق أنوار المعارف، وانتشراح القلب، ومكاشفات الحقائق لفراغ القلب فيها، وإقباله إلى الله تعالى بظاهره وباطنه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ (البقرة: ٤٥)، وقيل: معناه: أنها تكون نوراً ظاهراً على وجهه يوم القيامة، ويكون في الدنيا أيضاً على وجهه البهاء، بخلاف من لم يُصلِّ، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "والصدقة برهان" فقال صاحب "التحرير": معناه: يُفزع إليها كما يفزع إلى البراهين، كأن العبد إذا سئل يوم القيامة عن مصرف ماله، كانت صدقاته براهين في جواب هذا السؤال، فيقول: تصدقت به، قال: ويجوز أن يوسم المتصدق بسماء يُعرف بها، فيكون برهاناً له على حاله، ولا يُسأل عن مصرف ماله، وقال غير صاحب "التحرير": معناه: الصدقة حجة على إيمان فاعلها، فإن المناقح يمتنع منها؛ لكونه لا يعتقدها، فمن تصدق، استدل بصدقته على صدق إيمانه، والله أعلم.

أقسام الصبر ومعناه: وأما قوله ﷺ: "والصبر ضياء" فمعناه: الصبر المحبوب في الشرع، وهو الصبر على طاعة الله تعالى، والصبر عن معصيته، والصبر أيضاً على النابات وأنواع المكارِه في الدنيا، والمراد: أن الصبر محمود، ولا يزال صاحبه مستضيئاً مهتدياً مستمراً على الصواب. قال إبراهيم الخوَّاص: الصبر: هو الثبات على الكتاب والسنة. وقال ابن عطاء: الصبر: الوقوف مع البلاء بحسن الأدب.

وقال الأستاذ أبو علي الدقاق رحمه الله: حقيقة الصبر أن لا يعترض على المقدور، فأما إظهار البلاء لا على وجه الشكوى، فلا ينافي الصبر، قال الله تعالى في أيوب عليه السلام: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعْمَ الْعَبْدُ﴾ (ص: ٤٤)، مع أنه قال: ﴿أَنَّى مَسَى الضُّرُّ﴾ (الأنبياء: ٨٣)، والله أعلم. وأما قوله ﷺ: "والقرآن حُجَّةٌ لك أو عليك"، فمعناه ظاهر، أي تنتفع به إن تلوته وعَمِلْتَ به، وإلا فهو حجة عليك.

وأما قوله ﷺ: "كل الناس يغدو، فبائع نفسه، فمعتقها أو موبقها" فمعناه: كل إنسان يسعى بنفسه، فمنهم من يبيعه لله تعالى بطاعته، فيعتقها من العذاب، ومنهم من يبيعه للشيطان والهوى باتباعهما، فيوبقها، أي يهلكها، والله أعلم.

[٢- باب وجوب الطهارة للصلاة]

٥٣٥- (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: دَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى ابْنِ عَامِرٍ يَعُودُهُ وَهُوَ مَرِيضٌ. فَقَالَ: أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لِي يَا ابْنَ عُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ، وَلَا صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ" وَكُنْتُ عَلَى الْبَصْرَةِ.

٥٣٦- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ؛ ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَوَكَيْعٌ حَدَّثَنَا عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلُّهُمْ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٢- باب وجوب الطهارة للصلاة

في إسناده "أبو كامل الجحدري" بفتح الجيم، وإسكان الحاء المهملة، وفتح الدال، واسمه: الفضيل بن حسين، منسوب إلى جد له اسمه جحدر، وتقدم بيانه مرات. وفيه "أبو عوانة" واسمه: الوضاح بن عبد الله. قوله ﷺ: "لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول" هذا الحديث نص في وجوب الطهارة للصلاة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة.

أقوال العلماء في تعيين أول زمان فرضية الوضوء للصلاة: قال القاضي عياض: واختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة؟ فذهب ابنُ الجهم إلى أن الوضوء في أول الإسلام كان سنة، ثم نزل فرضه في آية التيمم، قال الجمهور: بل كان قبل ذلك فرضاً، قال: واختلفوا في أن الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة، أم على المحدث خاصة؟ فذهب ذاهبون من السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ (المائدة: ٦)، وذهب قوم إلى أن ذلك قد كان ثم نسخ، وقيل: الأمر به لكل صلاة على الندب، وقيل: بل لم يشرع إلّا لمن أحدث، ولكن تجديده لكل صلاة مستحب، وعلى هذا أجمع أهل الفتوى بعد ذلك، ولم يبق بينهم فيه خلاف، ومعنى الآية عندهم: إذا كنتم محدثين، هذا كلام القاضي رحمه الله.

الأقوال في موجب الوضوء: واختلف أصحابنا في الموجب للوضوء على ثلاثة أوجه: أحدها: أنه يجب بالحدث وجوباً موسعاً. والثاني: لا يجب إلا عند القيام إلى الصلاة. والثالث: يجب بالأمرين، وهو الراجح عند أصحابنا، وأجمعت الأمة على تحريم الصلاة بغير طهارة من ماء أو تراب، ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة وسجود التلاوة والشكر وصلاة الجنائز، إلا ما حكى عن الشعبي ومحمد بن جرير الطبري من قولهما: تجوز صلاة الجنائز =

٥٣٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَخْبَى وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ".

=بغير طهارة، وهذا مذهب باطل، وأجمع العلماء على خلافه، ولو صلى محدثاً متعمداً بلا عذر أثم، ولا يُكفِّرُ عندنا وعند الجماهير. وحكي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يكفِّرُ لتلاعبه، ودليلنا أن الكفر للاعتقاد، وهذا المصلي اعتقاده صحيح، وهذا كله إذا لم يكن للمصلي محدثاً عذر.

حكم فاقد الطهورين: أما المعذور كمن لم يجد ماء ولا تراباً، ففيه أربعة أقوال للشافعي رحمه الله، وهي مذاهب للعلماء، قال بكل واحد منها قائلون: أصحها عند أصحابنا: يجب عليه أن يصلي على حاله، ويجب أن يعيد إذا تمكّن من الطهارة. والثاني: يحرم عليه أن يصلي، ويجب القضاء. والثالث: يستحب أن يصلي ويجب القضاء. والرابع: يجب أن يصلي ولا يجب القضاء. وهذا القول اختيار المزني، وهو أقوى الأقوال دليلاً. فأما وجوب الصلاة؛ فلقوله ﷺ: "وإذا أمرتكم بأمر فافعلوا منه ما استطعتم". وأما الإعادة، فإنما تجب بأمر مجدد، والأصل عدمه، وكذا يقول المزني: كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من الخلل، لا يجب قضاؤها، والله أعلم. وأما قوله ﷺ في الحديث الثاني: "لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ" فمعناه: حتى يتطهر بماء أو تراب، وإنما اقتصر ﷺ على الوضوء، لكونه الأصل والغالب، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "ولا صدقة من غلول" فهو بضم الغين، "والغلول": الخيانة، وأصله: السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة. وأما قول ابن عامر: "ادع لي" فقال ابن عمر رضي الله عنهما: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تقبل صلاة بغير طهور، ولا صدقة من غلول" وكنت على البصرة، فمعناه: أنك لست بسالم من الغلول، فقد كنت والياً على البصرة، وتعلقت بك تبعات من حقوق الله تعالى، وحقوق العباد، ولا يقبل الدعاء لمن هذه صفته، كما لا تقبل الصلاة والصدقة إلا من متصون، والظاهر - والله أعلم - أن ابن عمر قصد زجر ابن عامر، وحثه على التوبة، وتحريضه على الإقلاع عن المخالفات، ولم يُرد القطع حقيقة بأن الدعاء للفساق لا ينفع، فلم يزل النبي ﷺ، والسلف والخلف يدعون للكفار وأصحاب المعاصي بالهداية والتوبة، والله أعلم.

قوله: "حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة ح: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حسين بن علي عن زائدة، قال أبو بكر: ووکیع عن إسرائيل، كلهم عن سماك بن حرب" أما قوله: "كلهم" فيعني به شعبة وزائدة وإسرائيل. فأما قوله: قال أبو بكر: ووکیع "حدثنا" فمعناه: أن أبا بكر بن أبي شيبة رواه عن حسين بن علي عن زائدة، ورواه أبو بكر أيضاً عن وکیع عن إسرائيل، فقال أبو بكر. ووکیع: "حدثنا" وهو بمعنى قوله "حدثنا وکیع"، وسقط في بعض الأصول لفظة: "حدثنا"، وبقي قوله: أبو بكر ووکیع عن إسرائيل وهو صحيح أيضاً، ويكون معطوفاً على قول أبي بكر أولاً: حدثنا حسين أي وحدثنا وکیع عن إسرائيل، ووقع في بعض الأصول هكذا، قال أبو بكر: "وحدثنا وکیع" وكله صحيح، والله أعلم.

[٣- باب صفة الوضوء وكماله]

٥٣٨- (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنُ سَرِّحٍ، وَحَرَمَلَةُ ابْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ اللَّيْثِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ رضي الله عنه دَعَا بِوَضُوءٍ. فَتَوَضَّأَ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ:

[٣- باب صفة الوضوء وكماله]

ضبط الأسماء: فيه حرملة التُّجِيبِيُّ هو بضم التاء وفتحها، وقد تقدم بيانه في أول الكتاب في مواضع، والله أعلم. قوله: "عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران أخبره" هؤلاء ثلاثة تابعون بعضهم عن بعض، وحمران بضم الحاء. قوله: "فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ" هذا دليل على أن غسلهما في أول الوضوء سنة، وهو كذلك باتفاق العلماء.

شرح الغريب: وقوله: "ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ" قال جمهور أهل اللغة والفقهاء والمحدثون: "الاستنشاق" هو إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق. وقال ابن الأعرابي وابن قتيبة: "الاستنشاق" الاستنشاق، والصواب الأول، ويدل عليه الرواية الأخرى: "استنشق واستنثر" فجمع بينهما، قال أهل اللغة: هو مأخوذ من النثر، وهي طرف الأنف. وقال الخطابي وغيره: هي الأنف، والمشهور الأول. قال الأزهري: روى سلمة عن الفراء أنه يقال: نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك النثر في الطهارة، والله أعلم.

بيان حقيقة المضمضة والاستنشاق: وأما حقيقة المضمضة، فقال أصحابنا: كمالها أن يجعل الماء في فمه، ثم يديره فيه ثم يمجّحه، وأما أقلها، فأن يجعل الماء في فيه، ولا يشترط إدارته على المشهور الذي قاله الجمهور، وقال جماعة من أصحابنا: يشترط، وهو مثل الخلاف في مسح الرأس أنه لو وضع يده المبتلة على رأسه، ولم يُمرها، هل يحصل المسح؟ والأصح الحصول، كما يكفي إيصال الماء إلى باقي الأعضاء من غير ذلك.

وأما "الاستنشاق": فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف، وجذبُه بالنفس إلى أقصاه، ويستحب المبالغة في المضمضة والاستنشاق، إلا أن يكون صائماً، فيكره ذلك؛ لحديث لقيط أن النبي ﷺ قال: "وبالغ في الاستنشاق إلا أن يكون صائماً" وهو حديث صحيح، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالأسانيد الصحيحة. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح، قال أصحابنا: وعلى أي صفة وصل الماء إلى الفم والأنف حصلت المضمضة والاستنشاق. =

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَامَ، فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".
 قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ عُلَمَاؤُنَا يَقُولُونَ: هَذَا الْوُضُوءُ أَسْبَغُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ أَحَدٌ لِلصَّلَاةِ.

-أقسام المضمضة وبيان الوجه الراجح منها: وفي الأفضل خمسة أوجه، الأول: يتمضمض ويستنشق بثلاث غرفات يتمضمض من كل واحدة، ثم يستنشق منها.

والوجه الثاني: يجمع بينهما بغرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثة، ثم يستنشق منها ثلاثاً. والوجه الثالث: يجمع أيضاً بغرفة، ولكن يتمضمض منها، ثم يستنشق ثم يتمضمض منها، ثم يستنشق، ثم يتمضمض منها، ثم يستنشق. والرابع: يفصل بينهما بغرفتين، فيتمضمض من إحداهما ثلاثاً، ثم يستنشق من الأخرى ثلاثاً. والخامس: يفصل بست غرفات يتمضمض بثلاث غرفات، ثم يستنشق بثلاث غرفات، والصحيح الوجه الأول، وبه جاءت الأحاديث الصحيحة في البخاري ومسلم وغيرهما. وأما حديث الفصل فضعيف، فيتعين المصير إلى الجمع بثلاث غرفات، كما ذكرنا؛ لحديث عبد الله بن زيد المذكور في الكتاب، وانفقوا على أن المضمضة على كل قول، مقدّمة على الاستنشاق، وعلى كل صفة، وهل هو تقلد استحياب أو اشتراط؟ فيه وجهان: أظهرهما: اشتراط؛ لاختلاف العضوين. والثاني: استحباب كتقلد يده اليمنى على اليسرى، والله أعلم.

قوله: "ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاث مرات، ثم غسل يده اليسرى مثل ذلك، ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاث مرات، ثم غسل اليسرى مثل ذلك" هذا الحديث أصل عظيم في صفة الوضوء، وقد أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة، وعلى أن الثلاث سنة، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالغسل مرة مرة، وثلاثاً ثلاثاً، وبعض الأعضاء ثلاثاً، وبعضها مرتين، وبعضها مرة. **التوفيق بين الروايات:** قال العلماء: فاختلافها دليل على جواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال، والواحدة تُجزئ، فعلى هذا يُحمل اختلاف الأحاديث، وأما اختلاف الرواة فيه عن الصحابي الواحد في القصة الواحدة، فذلك مَحْمُولٌ على أن بعضهم حَفِظَ، وبعضهم نسي، فيؤخذ بما زاد الثقة، كما تقرر من قبول زيادة الثقة الضابط.

اختلاف الأئمة في تظليل مسح الرأس: واختلف العلماء في "مسح الرأس"، فذهب الشافعي في طائفة إلى أنه يستحب فيه المسح ثلاث مرات كما في باقي الأعضاء، وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد والأكثر إلى أن السنة مرة واحدة، لا يزداد عليها، والأحاديث الصحيحة فيها المسح مرة واحدة، وفي بعضها الاختصار على قوله: "مَسَحَ"، ** واحتج الشافعي بحديث عثمان رضي الله عنه الآتي في "صحيح مسلم" أن النبي ﷺ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وبما رواه-

**** قال في فتح الملهم:** قوله: "مسح": قال الحافظ ابن تيمية: "مسح الرأس مرة مرة يكفي بالاتفاق، كما يكفي تطهير سائر الأعضاء مرة مرة، وتنازعوا في مسحه ثلاثاً: هل يستحب؟ فمذهب الجمهور: أنه لا يستحب كمالك-

= أبو داود في "سنة" أنه **مسح رأسه ثلاثاً**، وبالقياس على باقي الأعضاء، وأجاب عن أحاديث المسح مرة واحدة بأن ذلك لبيان الجواز، وواظب **على الأفضل**، والله أعلم. وأجمع العلماء على وجوب غسل الوجه واليدين والرجلين، واستيعاب جميعهما بالغسل، وانفردت الرافضة عن العلماء، فقالوا: الواجب في الرجلين المسح، وهذا خطأ منهم، فقد تظاهرت الصوَرُ بإيجاب غسلهما، وكذلك اتفق كل من نقل وضوء رسول الله ﷺ على أنه غسلهما.

أقوال الأئمة في مقدار ما يمسح من الرأس وجوباً. وفي وجوب المضمضة والاستنشق وأجمعوا على وجوب مسح الرأس، واحتلوا في قدر الواجب فيه، فذهب الشافعي في جماعة إلى أن الواجب ما يطلق عليه الاسم ولو شعرة واحدة، وذهب مالك وأحمد وجماعة إلى وجوب استيعابه، وقال أبو حنيفة **مسح في رواية: الواجب رُبْعُهُ، واختلفوا في وجوب المضمضة والاستنشاق على أربعة مذاهب:**

= **سوابي حنيفة وأحمد في المشهور عنه، وقال الشافعي وأحمد في رواية عنه: يستحب؛ لما في الصحيح:** "أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً" وهذا عام، وفي سنن أبي داود: "أنه مسح برأسه ثلاثاً؛ ولأنه عضو من أعضاء الوضوء، فس فيه الثلاث كسائر الأعضاء، والأول أصح، فإن الأحاديث الصحيحة عن النبي **مسح** تبرر أنه كان يمسح رأسه مرة واحدة، ولهذا قال أبو داود السجستاني: "أحاديث عثمان الصحاح تدل على أنه مسح مرة واحدة" وهذا يطل ما رواه من مسحه ثلاثاً، فإنه يبين أن الصحيح أنه مسح رأسه مرة، وهذا المفصل يقضي على المحمل، وهو قوله: "توضأ ثلاثاً ثلاثاً" كما أنه لما قال: "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول" كان هذا محملاً، ومفسره حديث عمر أن يقول عند الخيلة: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، فإن الخاص المفسر يقضي على العام المحمل، وأيضاً فإن هذا مسح، والمسح لا يسن فيه التكرار، كمسح الحف، والمسح في التيمم، ومسح الحيرة، وإلحاق المسح بالمسح أولى من إلحاقه بالغسل، لأن المسح إذا تكرر كان كالغسل" إلخ.

قال في البحر: "وإذا كان التلث غير مسنون، فهل يكره؟ فالمذكور في المحيط والدائع: أنه يكره، وفي الخلاصة: أنه بدعة، وقيل: لا بأس به، وفي فتاوى قاضيهان: "وعندنا لو مسح ثلاث مرات ثلاث مياه لا يكره، ولكن لا يكون سنة ولا أدباً"، وهو الأولى كما لا يخفى، إذ لا دليل على الكراهة. ورجح شارح المنية الكراهة، وأيده ابن عابدين في تعليقه على البحر، واستدل بحديث "من راد على هذا فقد أساء وظلم".

قال البيهقي: "وقد روي من أوجه غريبة عن عثمان **مسح** تكرار المسح، إلا أنه مع خلاف الحفاظ ليس بحجة عند أهل العلم" إلخ.

قال في الهداية: "والذي يروى من التلث محمول عليه ثناء واحد، وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة". وقال الحفاظ في الفتح: "ويحمل ما ورد من الأحاديث في تلث المسح -إن صححت- على إرادة الاستيعاب بالمسح، =

أحدها: مذهب مالك والشافعي وأصحابهما أنهما سنتان في الوضوء والغسل، وذهب إليه من السلف: الحسن البصري والرهري والحكم وقتادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري والأوراعي والليث بن سعد، وهو رواية عن عطاء، وأحمد. والمذهب الثاني: أنهما واجبتان في الوضوء والغسل لا يصحان إلا بهما، وهو المشهور عن أحمد بن حنبل، وهو مذهب ابن أبي ليلى وحماد وإسحاق بن راهويه، ورواية عن عطاء. والمذهب الثالث: أنهما واجبتان في الغسل دون الوضوء، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري. والمذهب الرابع: أن الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل، والمضمضة سنة فيهما، وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود الظاهري وأبي بكر بن المنذر، ورواية عن أحمد، والله أعلم. واتفق الجمهور على أنه يكفي في غسل الأعضاء في الوضوء والغسل، جريان الماء على الأعضاء، ولا يشترط الدلك. وانفرد مالك والمرني باشتراطه، والله أعلم. واتفق الجماهير على وجوب غسل الكعبين والمرفقين، وانفرد زفر وداود الظاهري بقولهما: لا يجب، والله أعلم.

المراد بالكعبين: واتفق العلماء على أن المراد بالكعبين: العظمان الناتقتان بين الساق والقدم، وفي كل رجل كعبان، وشذت الرافضة، فقالت: في كل رجل كعب، وهو العظم الذي في ظهر القدم، وحكي هذا عن محمد بن الحسن، ولا يصح عنه، وحجة العلماء في ذلك نقل أهل اللغة والاشتقاق، وهذا الحديث الصحيح الذي نحن فيه، وهو قوله: **غسل وجهه ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه ثم يمسح برأسه**، فأثبت في كل رجل كعبين، والأدلة في المسألة كثيرة، وقد أوضحناها بشواهدنا وأصولها في المجموع في "شرح المهدب"، وكذلك بسطت فيه أدلة هذه المسائل واختلاف المذاهب وحجج الجميع من الطوائف، وأجوبتها والجمع بين النصوص المختلفة فيها، وأطننت فيها غاية الإطناب، وليس مرادي هنا إلا الإشارة إلى ما يتعلق بالحديث، والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو حلق للإنسان وجهان، وجب غسلهما، ولو حلق له ثلاثة أيدٍ أو أرجل أو أكثر، وهي متساويات وجب غسل الجميع، وإن كانت اليد الراكدة ناقصة، وهي نائبة في محل الفرض، وجب غسلها مع الأصابع، وإن كانت نائبة فوق المرفق ولم تُحاذ محل الفرض، لم يجب غسلها، وإن حاذته، وجب غسل المُحاذي خاصة على المذهب الصحيح المختار، وقال بعض أصحابنا: لا يجب، ولو قُطعت يده من فوق المرفق، فلا فرض عليه =

= لا ألها مسحات مستقلة لجميع الرأس جميعاً بين الأدلة".

قال الزيلعي: "وتكلموا في كيفية المسح، والأظهر أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه، ويمدحها إلى القما على وجه يستوعب جميع الرأس، ثم يمسح أذنيه بإصبعيه" إلخ.

وما قيل من أنه يحاذي المسبحتين والإمامين ليمسح بهما الأذنين، والكفين ليمسح بهما جانبي الرأس حشية الاستعمال، فقال في الفتح: "لا أصل له في السنة؛ لأن الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال، والأذنان من الرأس،

كذا في "رد المختار". (فتح الملهم: ٦٠٣/٢ - ٦٠٥)

٥٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ.....

فيها، ويُستحب أن يغسل بعض ما بقي؛ لئلا يخلو العضو من طهارة، فهو قطع بعض الدراع، وجب غسل باقيه، والله أعلم. قوله **(ع)**: من صلى حصة واحدة بعد ركعتين أو أربع ركعات فلا يجب عليه صلاة فريضة بعده. **(ج)** إنما قال **(ع)** "نحو وضوئي" ولم يقل: "مثل"، لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره، والمراد بالعقبات: الصغائر دون الكبائر، وفيه: استحباب صلاة ركعتين فأكثر عقب كل وضوء، وهو سنة مؤكدة، قال جماعة من أصحابنا: ويفعل هذه الصلوات في أوقات الهي وغيرهما، لأن لها سببا، واستدلوا بحديث بلال المخرّج في صحيح البخاري أنه كان متى توضأ صلى، وقال: "إنه أرجى عمل له"، ولو صلى فريضة أو نافلة مقصودة، حصلت له هذه الفضيلة، كما تحصل نية المسجد بذلك، والله أعلم.

وأما قوله **لا حديث فيه عيب** فالمراد لا يحدث شيء من أمور الدنيا، وما لا يتعلق بالصلاة، ولو عرض له حديث، فأعرض عنه بمجرد عروصه عفي عن ذلك، وحصلت له هذه الفضيلة - إن شاء الله تعالى -؛ لأن هذا ليس من فعله، وقد عفي لهذه الأمة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر، وقد تقدم بيان هذه القاعدة في كتاب الإيمان والله تعالى أعلم. وقد قال: معي ما ذكرته الإمام أبو عبد الله المارري، وتابعه عليه القاضي عياض، فقال: يريد بحديث النفس: الحديث المختل والمكتسب. وأما ما يقع في الخواطر غالباً، فليس هو المراد، قال: قوله: "يحدث نفسه" فيه إشارة إلى أن ذلك الحديث مما يُكتسب لإصافته إليه. قال القاضي عياض: وقال بعضهم: هذا الذي يكون غير قصد، يُرجى أن تغفل معه الصلاة، ويكون دون صلاة من لم يحدث نفسه بشيء؛ لأن النبي - **عليه السلام** - إنما ضمن العمران لمراعي ذلك؛ لأنه قل من تسلم صلاته من حديث النفس، وإنما حصلت له هذه المرتبة بمجاهدة نفسه من خطرات الشيطان، ونفيها عنه، ومحافظة عليها حتى لم يشتغل عنها طرفة عين، وسلم من الشيطان باجتهاده وتفرغه قلبه، هذا كلام القاضي والصواب ما قدمته، والله أعلم.

قوله: **أول من سبّ** **وكان عصبه** **فعل** **قد** **سبّ** **من** **سبّ** **أحد** **مفرد** **معناه** **هذا** **أتم** **الوصف**،
وقد أجمع العلماء على كراهة الريادة على الثلاث، والمراد بالثلاث المستوعبة للعضو، وأما إذا لم تستوعب العضو
إلا بغرفتين فهي غسلة واحدة، ولو شئت هل عمل ثلاثاً أم اثنتين؟ جعل ذلك اثنتين وأتى بثالثة، هذا هو
الصواب الذي قاله الجماهير من أصحابنا. وقال الشيخ أبو محمد الجويني من أصحابنا: يجعل ذلك ثلاثاً، ولا يزيد
عليها؛ مخافة من ارتكاب بدعة بالرابعة، والأول هو الجاري على القواعد، وإنما تكون الرابعة بدعة ومكروهة إذا
تعمد كونها رابعة، والله أعلم.

وقد يستدل بقول ابن شهاب هذا، من يكره غسل ما فوق المرفقين والكعنين، وليس ذلك تمكروه عبدا، بل هو سنة محبوبة، وسيأتي بيانها في بابها - إن شاء الله تعالى -، ولا دلالة في قول ابن شهاب على كراهته، فإن مراده =

أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ. ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

-العدد كما قدمناه، ولو صرح ابن شهاب أو غيره بكراهة ذلك، كانت سنة النبي ﷺ الصحيحة مقدمة عليه، والله أعلم.

قوله: أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، وَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فِيهِ أَنْ السَّيِّئَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ لَهَا بِيَمِينِهِ، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ يَكُونَانِ بِغُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْأُجُوهِ الْخَمْسَةِ الَّتِي قَدِمْتُهَا، وَوَجْهَ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّهُ ذَكَرَ تَكَرُّارَ غَسْلِ الْكَفَيْنِ وَالْوَجْهَ، وَأَطْلَقَ أَحْذَ الْمَاءِ لِلْمَضْمَضَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَيُسْتَدَلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ غَسْلِ الْكَفَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ قَامَ مِنَ النَّوْمِ إِذَا شَكَّ فِي نَجَاسَةِ يَدَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا، وَالدَّلَالَةُ مِنْهُ ظَاهِرَةٌ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِهَا قَرِيباً - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤- باب فضل الوضوء والصلاة عقبه]

٥٤٠- (١) حَدَّثَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا، جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ، مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ - وَهُوَ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ - فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ! لَأُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا، لَوْ لَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ، فَيُحْسِنُ الْوُضُوءَ، فَيُصَلِّيَ صَلَاةً، إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا".

٤- باب فضل الوضوء والصلاة عقبه

قوله: **مسجد** هو بكسر الميم والميم أي بين يدي المسجد، وفي جواره، والله أعلم. قوله: **مسجد** فيه جواز الخلف من غير ضرورة الاستحلاف. قوله: **مسجد** ثم قال عروة الآية: **مسجد** (البقرة: ١٥٩) معناه: لولا أن الله تعالى أوجب على من علم علماً بإبلاغه لما كنت حريصاً على تحديثكم، ولست متكرراً لتحديثكم، وهذا كله على ما وقع في الأصول التي ببلادنا، وأكثر الناس من غيرهم "لولا آية" بالياء ومد الألف، قال القاضي عياض: وقع للرواة في الحديث "لولا آية" بالياء إلا الناحي، فإنه رواه في الحديث الأول "لولا أنه" بالنون، قال: واحتفت رواية مالك في هذين اللفظين قال: واحتلف العلماء في تأويل ذلك، ففي مسلم قول عروة: إن الآية هي قوله تعالى: **مسجد** وعلى هذا لا تصح رواية النون، وفي الموطأ قال مالك: أراه يريد هذه الآية: **مسجد** (هود: ١١٤) الآية، وعلى هذا تصح الروايتان، ويكون معنى رواية النون: لولا أن معنى ما أحدثكم به في كتاب الله تعالى ما حدثتكم به؛ لئلا تتكلموا.

قال القاضي: والآية التي رآها عروة وإن كانت نزلت في أهل الكتاب، ففيها تسيه وتحذير لمن فعل فعلهم وسلك سبيلهم، مع أن النبي ﷺ قد عم في الحديث المشهور: "من كتب علماً ألجمه الله بلحام من نار" هذا كلام القاضي، والصحيح تأويل عروة، والله أعلم.

فقه الحديث - قوله **ﷺ**: "فمن كتب علماً" أي يأتي به تاماً بكمال صفته وآدابه، وفي هذا الحديث الحث على الاعتناء بتعلم آداب الوضوء وشروطه، والعمل بذلك، والاحتياط فيه، والحرص على أن يتوضأ على وجه يصح عند جميع العلماء، ولا يترخص باحتلاف، فينبغي أن يحرص على التسمية والنية والمضمضة والاستنشاق والاستنثار واستيعاب مسح الرأس، ومسح الأذنين، وذلك الأعضاء، والتتابع في الوضوء، وترتيبه، وغير ذلك =

٥٤١- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: "فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ ثُمَّ يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ".**

٥٤٢- (٣) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَلَكِنْ عُرْوَةُ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ أَنَّهُ قَالَ: فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُثْمَانُ قَالَ: وَاللَّهِ! لَأُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا، وَاللَّهِ! لَوْ لَا آيَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْوهُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ فَيُحْسِنُ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَاةَ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا".**

قَالَ عُرْوَةُ: الْآيَةُ: **﴿إِنَّ الدِّينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنْ آلَيْنِ وَاهْدَى﴾** إِلَى قَوْلِهِ: **﴿اللَّعْنُونَ﴾** (البقرة: ١٥٩).

٥٤٣- (٤) **حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عُثْمَانَ، فَدَعَا بِطَهْوِرٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ امْرِئٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيُحْسِنُ وَضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ، مَا لَمْ تُؤْتَ كَبِيرَةٌ، وَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ".**

= من المختلف فيه، وتحصيل ماء طهور بالإجماع، والله سبحانه وتعالى أعلم. قوله ﷺ: **﴿عَمْرُوهُ مَا يَسْهَوِي﴾** الصلاة حي يسهو أي التي بعدها، فقد جاء في "الموطأ": "التي تليها حتى يصلّيها".

بلطفة الإسناد: قوله: **﴿عن صالح قال قال ابن شهاب ولكن عروة حدث عن حمير أنه قال: توضع عثمان﴾** هذا إسناد اجتمع فيه أربعة تابعيون مديون، يروي بعضهم عن بعض، وفيه لطيفة أخرى، وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن صالح بن كيسان أكبر سنًا من الزهري، وقوله: **﴿ولكن﴾** هو متعلق بحديث قبله.

قوله ﷺ: **﴿كأن كفرة ما فيها من بدو ما يؤت كبرة، وذلت بهر كنة﴾** معناه: أن الذنوب كلها تعمر إلا الكبائر، فإنها لا تعمر، وليس المراد: أن الذنوب تعمر ما لم تكن كبيرة، فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر، فإن هذا وإن كان محتملاً، فسياق الأحاديث يأباه، قال القاضي عياض: هذا المذكور في الحديث من غفران الذنوب ما لم تؤت كبيرة هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إما تكفرها التوبة، أو رحمة الله وفصله، والله أعلم.

٥٤٤ - (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَدَدَةَ الضَّبِّيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - وَهُوَ الدَّرَاوَرْدِيُّ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ بِوَضُوءٍ. فَتَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ نَاسًا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَادِيثَ، لَا أَذْرِي مَا هِيَ؟ إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً".
وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبْدِةَ: أَتَيْتُ عُثْمَانَ فَتَوَضَّأَ.

٥٤٥ - (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ وَأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي التَّضَرِّ، عَنْ أَبِي أَنَسٍ: أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ فَقَالَ: أَلَا أُرِيكُمْ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.
وَزَادَ قُتَيْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ أَبُو التَّضَرِّ عَنْ أَبِي أَنَسٍ، قَالَ: وَعِنْدَهُ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

- أَحْوَابُ عَنِ الرَّهْمِ السَّانِي مِنْ كَوْنِ الْأَعْمَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ كَفَّارَاتٍ لِلدُّبُوبِ وَقَوْلُهُ ﷺ: ذَلِكَ مِنْ أَيِّ ذَلِكَ مُسْتَمَرٌّ فِي جَمِيعِ الْأَرْوَاحِ، ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيَحْسِنُ وَضُوءَهَا وَحَشَوْعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلُهَا مِنَ الدُّبُوبِ، مَا لَمْ يَأْتِ بِكَبِيرَةٍ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: "مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، عَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: "إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا".

وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: "مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا عَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً". وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: "الصَّوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ". وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: "الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مَكْفَرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا احْتَسَتِ الْكَبَائِرُ"، فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ كُلُّهَا ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا كَفَرَ الْوَضُوءُ، فَمَادَا تَكْفَرُ الصَّلَاةُ، وَإِذَا كَفَرَتِ الصَّلَاةُ، فَمَادَا تَكْفَرُ الْجُمُعَاتُ وَرَمَضَانُ، وَكَذَلِكَ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ كَفَّارَةٌ لِسِتِّينَ، وَيَوْمُ عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ لِسَنَةٍ، وَإِذَا وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، عَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. وَالْأَحْوَابُ مَا أَحْبَبَهُ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ صَالِحٌ لِلتَّكْفِيرِ، فَإِنْ وَجَدَ مَا يَكْفِرُهُ مِنَ الصَّغَائِرِ كَفَرَهُ، وَإِنْ لَمْ يَصَادَفْ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً كَثَبَتْ بِهِ حَسَنَاتٌ، وَرُفِعَتْ بِهِ دَرَجَاتٌ، وَإِنْ صَادَفَتْ كَبِيرَةً أَوْ كَبَائِرَ، وَلَمْ يَصَادَفْ صَغِيرَةً رَجَحْنَا أَنْ يُخَفَّفَ مِنَ الْكَبَائِرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

صَطَّحَ الْأَسْمَاءُ وَسَرَّحَ الْعَرَبُ وَقَوْلُهُ ﷺ: مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِي هَذَا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ وَمَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ نَافِلَةً.

أَحْوَابُ عَنِ الرَّهْمِ السَّانِي مِنْ كَوْنِ الْأَعْمَالِ الْمُتَعَدِّدَةِ كَفَّارَاتٍ لِلدُّبُوبِ وَقَوْلُهُ ﷺ: ذَلِكَ مِنْ أَيِّ ذَلِكَ مُسْتَمَرٌّ فِي جَمِيعِ الْأَرْوَاحِ، ثُمَّ إِنَّهُ وَقَعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَحْضُرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ، فَيَحْسِنُ وَضُوءَهَا وَحَشَوْعَهَا وَرُكُوعَهَا، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلُهَا مِنَ الدُّبُوبِ، مَا لَمْ يَأْتِ بِكَبِيرَةٍ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ: "مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، عَفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: "إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّتِي تَلِيهَا".

٥٤٦ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكَيْعٍ، قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَادٍ أَبِي صَخْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَهْبَانَ قَالَ: كُنْتُ أَضْعُ لِعُثْمَانَ طَهُورَهُ، فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا وَهُوَ يُفِيضُ عَلَيْهِ نُطْفَةً، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ انْصِرَافِنَا مِنْ صَلَاتِنَا هَذِهِ - قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَاهَا الْعَصْرَ - فَقَالَ: "مَا أَذْرِي أَحَدَكُمْ بِشَيْءٍ أَوْ أَسْكُتُ؟" فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ كَانَ خَيْرًا فَحَدِّثْنَا، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَطَهَّرُ، فَيَتِمُّ الطَّهَوْرَ الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّيَ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَاتٍ لِمَا بَيْنَهَا".

= عن أبي أنس بن مالك وعنده رجل من أصحاب رسول الله ﷺ. أما أبو الضر، فاسمه سالم بن أمية المدني القرشي التيمي، مولى عمر بن عبد الله التيمي وكاتبه. وأما أبو أنس، فاسمه مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني، وهو جد مالك ابن أنس الإمام، ووالد أبي سهيل عم مالك. وأما "المقاعد" فبفتح الميم وبالقاف، قيل: هي دكاكين عند دار عثمان بن عفان، وقيل: درج، وقيل: موضع بقرب المسجد اتخذ للفقود فيه؛ لقضاء حوائج الناس والوضوء وغو ذلك. وأما قوله: **فصل في أصول عظيم في أن السنة في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً**، وقد قدمنا أنه مجمع على أنه سنة، وأن الواجب مرة واحدة، وفيه دلالة للشافعي ومن وافقه في أن المستحب في الرأس أن يُمسح ثلاثاً كباقي الأعضاء، وقد جاءت أحاديث كثيرة سحو هذا الحديث، وقد جمعتهما مبينة في 'شرح المهدب"، ونهت على صحيحها من ضعفها وموضع الدلالة بها.

وأما قوله: «عنده رجل من أصحاب علي عليه السلام فمعناه أن عثمان قال ما قاله والرجال عنده، فلم يخالفوه. وقد جاء في رواية رواها البيهقي وغيره: أن عثمان عليه السلام توصلاً ثلاثاً ثلاثاً، ثم قال لأصحاب رسول الله ﷺ: هل رأيتم رسول الله ﷺ فعل هذا؟ قالوا: نعم، والله أعلم.

استدراك الدارقطني وغيره في هذا الإسناد قوله: **أحمد بن حنبل** عن **سعيد بن أبي نصر** عن **أبي أنس** عن **عثمان بن عطاء** هذا الإسناد من حملة ما استدركه الدارقطني وغيره. قال **أبو علي العسائي الجبلي**: يذكر أن **وكيع بن الجراح** وهم في إسناد هذا الحديث في قوله: **عن أبي أنس**، وإنما يرويه **أبو النصر** عن **بسر بن سعيد** عن **عثمان بن عفان**، روي هذا عن **أحمد بن حنبل** وغيره قال: وهكذا قال الدارقطني: هذا مما وهم فيه **وكيع** على **الثوري**، وحالفه أصحاب **الثوري** الحفاظ، منهم **الأشعري** **عبد الله** و**عبد الله بن الوليد** و**يريد بن أبي حكيم** و**المرياني** و**معاوية بن هشام** و**أبو حذيفة** وغيرهم روه عن **الثوري** عن **أبي النصر** عن **بسر بن سعيد** أن **عثمان**، وهو الصواب، هذا آخر كلام **أبي علي**.

وقوله: «عن جامع بن شاذان صحب» هو ففتح الصاد المهملة ثم حاء معجمة ساكنة، ثم راء، ثم هاء، وقد تقدم =

٥٤٧- (٨) **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبِيانٍ يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فِي إِمَارَةِ بَشِيرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالْصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ".**

هَذَا حَدِيثُ ابْنِ مُعَاذٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي إِمَارَةِ بَشِيرٍ، وَلَا ذِكْرُ الْمَكْتُوبَاتِ. ٥٤٨- (٩) **حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ قَالَ: تَوَضَّأَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَوْمًا وَضُوءًا حَسَنًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ هَكَذَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَنْتَهِزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، غُفِرَ لَهُ مَا خَلَا مِنْ ذَنْبِهِ".**

-ضبطه. قوله: **فَمَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى** "الصفة" بضم الون، وهي الماء القليل ومراده: لم يكن يمر عليه يوم إلا اغتسل فيه، وكانت ملازمته للاعتسال بحافظة على تكثير الطهر، وتخصيل ما فيه من عظيم الأجر الذي ذكره في حديثه، والله أعلم.

قوله: **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبِيانٍ يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فِي إِمَارَةِ بَشِيرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالْصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ".** أما قوله **كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى**: "ما أدري أحدثكم أو أسكت" فيحتمل أن يكون معناه ما أدري هل ذكرني لكم هذا الحديث في هذا الرمن مصلحة أم لا؟ ثم ظهرت مصلحته في الحال عنده ﷺ، فحدثهم به لما فيه من ترغيبهم في الطهارة وسائر أنواع الطاعات، وسبب توقفه أولاً أنه حاف مفسدة أنكاهم، ثم رأى المصلحة في التحديث به. وأما قوله: **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: سَمِعْتُ حُمْرَانَ بْنَ أَبِيانٍ يُحَدِّثُ أَبَا بُرْدَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، فِي إِمَارَةِ بَشِيرٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَالْصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ".** فيحتمل أن يكون معناه إن كان بشاراً لنا وسبباً لشاغلنا وترغيباً في الأعمال، أو تحذيراً وتنبهاً من المعاصي والمخالفات، فحدثنا به؛ لحرص على عمل الخير والإعراض عن الشر، وإن كان حديثاً لا يتعلق بالأعمال، ولا ترغيب فيه ولا ترهيب، فالله ورسوله أعلم، ومعناه: فر فيه رأيك، والله أعلم.

قوله: **فَمَنْ أَتَمَّ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى** "الصفة" بضم الون، وهي الماء القليل ومراده: لم يكن يمر عليه يوم إلا اغتسل فيه، وكانت ملازمته للاعتسال بحافظة على تكثير الطهر، وتخصيل ما فيه من عظيم الأجر الذي ذكره في حديثه، والله أعلم.

٥٥٢- (١٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ أَبِي صَخْرٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ إِسْحَاقَ مَوْلَى زَائِدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: "الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ".

-قوله **اجتنب**: من مضارع **جنب**، مضارع **جنب**، فيه حوار قول "رمضان" من غير إضافة شهر إليه، وهذا هو الصواب، ولا وجه لإنكار من أنكره، وستأتي المسألة في "كتاب الصيام" - إن شاء الله تعالى - واضحة مبسطة بشواهدا.

قوله **اجتنب**: **جنب** هكدا هو في أكثر الأصول اجتنب آخره باء موحدة، والكائز مصوب، أي إذا اجتنب فاعلها الكائز، وفي بعض الأصول: "اجتست" بزيادة تاء مشاة في آخره على ما لم يسم فاعله، ورفع "الكائز" وكلاهما صحيح ظاهر، والله أعلم.

[٥- باب الذكر المستحب عقب الوضوء]

٥٥٣- (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ، يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ:

٥- باب الذكر المستحب عقب الوضوء

دقيقة في الاسناد اعلم أن العلماء اختلفوا في القائل في الطريق الأول: **عقب** من هو؟ فقيل: هو معاوية بن صالح، وقيل: ربيعة بن يزيد، قال أبو علي الغساني الحياتي في "تقييد المهمل": الصواب أن القائل ذلك هو معاوية بن صالح، قال: وكتب أبو عبد الله بن الحذاء في نسخته: قال ربيعة بن يزيد: وحدثني أبو عثمان عن جبير عن عقبة، قال أبو علي: والذي أنى في السمع المروية عن مسلم هو ما ذكرناه أولاً، يعني ما قدمته أنا هنا، قال: وهو الصواب، قال: وما أنى به ابن الحذاء وهم منه، وهذا بين من رواية الأئمة الثقة الحفاظ، وهذا الحديث يرويه معاوية بن صالح بإسنادين: أحدهما: عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة، والثاني: عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة. قال أبو علي: وعلى ما ذكرنا من الصواب حرجه أبو مسعود الدمشقي، فصرح، وقال: قال معاوية بن صالح: وحدثني أبو عثمان عن جبير عن عقبة، ثم ذكر أبو علي طرقاً كثيرة فيها التصريح بأنه معاوية بن صالح، وأطلب أبو علي في إيضاح ما صوته، وكذلك جاء التصريح بكون القائل هو معاوية بن صالح في "سنن أبي داود"، فقال أبو داود: حدثنا أحمد بن سعيد عن أبي وهب عن معاوية بن صالح عن أبي عثمان - وأظنه سعيد بن هاشم - عن جبير بن نفير عن عقبة، قال معاوية: وحدثني ربيعة عن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة، هذا لفظ أبي داود وهو صريح فيما قدمناه.

وأما قوله في الرواية الأخرى من طريق ابن أبي شيبة: **حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن جبير بن نفير عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة**، فهو محمول على ما تقدم، فقوله: "وأبي عثمان" معطوف على "ربيعة"، وتقديره: حدثنا معاوية عن ربيعة عن أبي إدريس عن جبير، وحدثنا معاوية عن أبي عثمان عن جبير، والدليل على هذا التأويل والتقدير، ما رواه أبو علي الغساني بإسناده عن عبد الله بن محمد البعوي قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة قال معاوية وأبو عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة، قال أبو علي: فهذا الإسناد يبين ما أشكل من رواية مسلم، عن أبي بكر ابن أبي شيبة، قال أبو علي: وقد روى عبد الله بن وهب عن معاوية بن صالح هذا الحديث أيضاً، وبين الإسنادين معاً، ومن أين مخرجهما، فذكر ما قدمناه من رواية أبي داود عن أحمد بن سعيد عن ابن وهب، قال أبو علي: وقد خرَّج أبو عيسى الترمذي في مصنفه هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب، عن شيخ له لم يقم إسناده عن زيد، =

كَانَتْ عَلَيْنَا رِعَايَةُ الْإِبْلِ، فَجَاءَتْ نَوْبَتِي، فَرَوَّحْتُهَا بِعِشْيٍ، فَأَذْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا يُحَدِّثُ النَّاسَ، فَأَذْرَكْتُ مِنْ قَوْلِهِ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحْسِنُ وُضْوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، مُقْبِلٌ عَلَيْهِمَا بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ، إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ"، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا أَجُودَ هَذِهِ! فَإِذَا قَائِلٌ بَيْنَ يَدَيَّ يَقُولُ: الَّتِي قَبْلَهَا أَجُودُ. فَتَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ، قَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتَكَ جِئْتَ آتِفًا، قَالَ: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبَلِّغُ - أَوْ فَيُسَبِّغُ - الْوُضْوءَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فَتُحَتَّ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَّةُ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ".

-وحمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب، وزيد بريء من هذه العهدة، والوهم في ذلك من أبي عيسى. أو من شيخه الذي حدثه به؛ لأننا قدما من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن الحباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى، واحمد لله. وذكره أبو عيسى أيضاً في كتاب "العلل وسؤالاته محمد بن إسماعيل البخاري" فسم يحوده، وأتى فيه عنه بقول يخالف ما ذكرنا عن الأئمة، ولعله لم يحفظه عنه، وهذا حديث مختلف في إسناده، وأحسن صرقه ما أخرجه مسلم بن الحجاج من حديث ابن مهدي، وزيد بن الحباب عن معاوية بن صالح، قال أبو علي: وقد رواه عثمان ابن أبي شيبة أخو أبي بكر عن زيد بن الحباب، مراد في إسناده رجلاً وهو حجير بن نعيم، ذكره أبو داود في "سننه" في باب كراهة الوسوسة بخديث النفس في الصلاة، فقال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن حجير بن نعيم، عن عقبة بن عامر، فذكر الحديث، هذا آخر كلام أبي علي العسائي، وقد أتقن - هذا الإسناد غاية الإتقان، والله أعلم.

واسم أبي إدريس: عائد الله - بالبدال المعجمة - ابن عبد الله. وأما زيد بن الحباب فبضم حاء المهملة، وبالباء الموحدة المكررة، والله أعلم.

شرح العرب قوله: **فَرَوَّحْتُهَا بِعِشْيٍ**، معنى هذا الكلام أنهم كانوا يتناوبون رعي إبهم، فيجتمع الجماعة، ويصمون إبهم بعضها إلى بعض، فيعابها كل يوم واحد منهم؛ ليكون أرفق بهم، ويصرف الساقون في مصالحهم، و"الرعاية" بكسر الراء، وهي الرعي. وقوله: "روحتها بعشي" أي رددتها إلى مزاجها في آخر النهار، وتفرغت من أمرها، ثم جئت إلى مجلس رسول الله ﷺ، قوله ﷺ: **فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ**، نفس عليه **فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ**، هكذا هو في الأصول: "مقبِلٌ أي وهو مقل، وقد جمع ﷺ هاتين اللفظتين أنواعاً -

*قوله: **وَرَدَ عُمَرُ** كأن عمر أراد بهذا بيان أنك قلت: "ما أجود هذه" إلا ما فاتتكم التي قبلها من الفائدة، وقد عرفت ذلك؛ لأنك ما جئت إلا آتفاً، ثم شرع عمر في بيان الفائدة السابقة بقوله: "ما منكم من أحد" إلى آخره فقوله قال أي عمر في بيان الفائدة السابقة ما منكم إلى آخره أو الضمير للبي ﷺ على أن "قال" من مقول عمر ﷺ، والله تعالى أعلم.

٥٥٤ - (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ وَأَبِي عُثْمَانَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ ابْنِ مَالِكٍ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".**

=الحضوع والخشوع؛ لأن الحضوع في الأعضاء والخشوع بالقلب، على ما قاله جماعة من العلماء. قوله: **ما حد هذه** يعني هذه الكلمة أو الفائدة أو البشارة أو العبادة، وجودتها من جهات: منها: أنها سهلة متيسرة يقدر عليها كل أحد بلا مشقة، ومنها: أن أجرها عظيم، والله أعلم.

قوله: **حَدَّثَنَا** أي قريبا، وهو الممد على اللغة المشهورة، وبالفصر على لغة صحيحة، قرئ بها في السبع. قوله: **سَمِعْتُ** أي سمعت، هما معني واحد أي يتمه ويكمله، فيوصله مواضعه على الوجه المسنون، والله أعلم. **فقد الحديث** أما أحكام الحديث، ففيه: أنه يستحب للمتوضئ أن يقول عقب وضوئه: "أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله"، وهذا متفق عليه، ويبغي أن يضم إليه ما جاء في رواية الترمذي متصلاً بهذا الحديث: "اللهم اجعلي من التوايين، واجعلي من المتطهرين". ويستحب أن يصم إليه ما رواه السائي في كتابه "عمل اليوم والليلة" مرفوعاً: "سبحانك اللهم ونعمدك أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك أستعفرك وأتوب إليك"، قال أصحابنا: وتستحب هذه الأذكار للمعتسل أيضاً، والله أعلم.

[٦-باب آخر في صفة الوضوء]

٥٥٥- (١) **حدثني** مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى ابْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْأَنْصَارِيِّ -وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ- قَالَ: قِيلَ لَهُ: تَوَضَّأْنَا لَنَا وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَدَعَا بِإِنَاءٍ، فَأَكْفَأَ مِنْهَا عَلَى يَدَيْهِ، فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ، فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا* فَعَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمَرْفِقَيْنِ، مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاسْتَخْرَجَهَا، فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَذْبَرَ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥٥٦- (٢) **وحدثني** الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: إِلَى الْكَعْبَيْنِ.

٥٥٧- (٣) **وحدثني** إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَرَّ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَقُلْ: مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ، وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ: فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ: بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ.

[٦-باب آخر في صفة الوضوء]

فيه حديث عبد الله بن زيد بن عاصم، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، كذا قاله الحفاظ من المتقدمين والمتأخرين، وغلطوا سفيان بن عيينة في قوله: هو هو، ومن نص على غلطه في ذلك البخاري في كتاب 'الاستسقاء' من صحيحه، وقد قيل: إن صاحب الأذان لا يعرف له غير حديث الأذان، والله أعلم. قوله: **فدعا بإناء** فكأنه **دعا**، هكذا هو في الأصول: "منها" وهو صحيح، أي من المطهرة أو الإداوة، وقوله: "أكفأ" هو بالهمز أي أمال وصب، وفيه استحباب تقديم غسل الكفين قبل غسلهما في الإناء.

*قوله: "ثم أدخل يده": أي في الإناء.

*قوله: "فاستخرجها": بمعنى فأخرجها من الإناء.

٥٥٨ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بِمِثْلِ إِسْنَادِهِمْ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ، وَقَالَ فِيهِ: فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْثَرَ مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ، وَقَالَ أَيْضًا: فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَدْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً. قَالَ بِهِزٌ: أَمْلَى عَلَيَّ وَهَيْبٌ هَذَا الْحَدِيثَ. وَقَالَ وَهَيْبٌ: أَمْلَى عَلَيَّ عَمْرُو بْنُ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرَّتَيْنِ.

= قوله: 'فمضض' و 'ستنشق' من كف واحدة ** ففعل ذلك ثلاثاً، وفي الرواية التي بعدها: 'فمضض' و 'استنشق' و 'سنثر' من ثلاث غرفات، في هذا الحديث دلالة ظاهرة للمذهب الصحيح المختار: أن السنة في المضمضة والاستنشاق أن يكون بثلاث غرفات، يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منها، وقد قدمنا إيضاح هذه المسألة، والخلاف فيها في الباب الأول، والله أعلم.

وقوله في الرواية الثانية: 'فمضض' و 'ستنشق' و 'سنثر'، فيه حجة للمذهب المختار الذي عليه الجماهير من أهل اللغة وغيرهم أن الاستنثار غير الاستنشاق، خلافاً لما قاله ابن الأعرابي وابن قتيبة أنهما بمعنى واحد، وقد تقدم في الباب الأول إيضاحه، والله أعلم.

** قال في فتح الملهم قوله: 'من كف واحدة': إن سلمنا دلالة على الجمع فمحمول على بيان الجواز، وأداء سنتي المضمضة والاستنشاق دون إكمالهما، قال في الدر المختار وشرحه لابن عابدين: "لو أخذ بماء، فمضض ببعضه واستنشق بياقيه أجزاء، أي عن أصل المضمضة والاستنشاق، وفاته سنة التجديد أي تجديد الماء لكل واحد منهما". وفي شرح النقاية لعلي القاري رحمه الله بعد ذكر الروايات المختلفة، قال: "ولامنافاة بينهما في حصول أصل السنة، وإنما الخلاف في زيادة الفضيلة".

قال: في العناية: 'الشم والأنف عضوان مفردان، أي منفرد كل واحد من الآخر، فلا يجمع بينهما بماء واحد كسائر الأعضاء"، والله أعلم.

قوله: 'ففعل ذلك ثلاثاً': الظاهر أن معناه فعل ذلك الجمع بينهما من كف واحد ثلاثاً، ويلزمه التثليث في كليهما، وهذا جائز عند الحنفية أيضاً - كما ذكرنا - ووقع عند البخاري من رواية وهيب: "فمضض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات من ماء".

قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله: "معلوم أن الاستنثار ليس أخذ ماء ليكون له غرفة، والمراد بـ "ثلاث غرفات" مثل المراد بقوله: "ثلاثاً" فكما أن المراد كل من المضمضة والاستنشاق ثلاثاً، فكذا كل من المضمضة والاستنثار بثلاث غرفات إلخ.

قلت: وهذا كما وقع عند البخاري من رواية سليمان في باب الوضوء من التور: "فمضض واستنثر ثلاث مرات من =

«اعرف الماء لعسل الوجه ثلاثة أوجه: قوله: ثم أدخل يده فغسل وجهه، هكذا وقع في "صحيح مسلم": "أدخل يده" بلفظ الإفراد، وكذا في أكثر روايات البخاري، ووقع في رواية للبخاري في حديث عبد الله بن زيد هذا: "ثم أدخل يديه فاعترف بهما فغسل وجهه ثلاثاً"، وفي "صحيح البخاري" أيضاً من رواية ابن عباس: "ثم أخذ غرفة فجعل بها هكذا أصافها إلى يده الأخرى، فغسل بها وجهه، ثم قال: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ" وفي سنن أبي داود والبيهقي من رواية عني في صفة وضوء رسول الله ﷺ: "ثم أدخل يديه في الإناء جميعاً، فأخذ بهما حصة من ماء، فغسل بها على وجهه".

فهذه أحاديث في بعضها "يده"، وفي بعضها "يديه"، وفي بعضها "يده وضه إليها الأخرى"، فهي دالة على جوار الأمور الثلاثة، وأن الجميع سنة، ويجمع بين الأحاديث بأنه فعل ذلك في مرات، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، ولكن الصحيح منها والمشهور الذي قطع به الجمهور، ونص عليه الشافعي في الويطي والمري أن المستحب أخذ الماء للوجه باليدين جميعاً؛ لكونه أسهل وأقرب إلى الإسراع، والله أعلم. قال أصحابنا: ويستحب أن يبدأ في غسل وجهه بأعلاه؛ لكونه أشرف؛ ولأنه أقرب إلى الاستيعاب، والله أعلم.

قوله: فغسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه من فوقه ومن تحت الإصبعين، فيه دلالة على جوار مخالفة الأعضاء، وغسل

«غرفة واحدة» فأولها الحافظ بأنه جمع بينهما ثلاث مرات، كل مرة من غرفة.

قال ابن الهمام: وقد جاء مصرحاً في حديث الطبراني من رواية ليث بن أبي سليم: "حدثني طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمرو البامي أن رسول الله ﷺ توضأ بمضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، يأخذ لكل واحدة ماء جديداً" الحديث. وقد روى أبو داود هذا الحديث في سننه مختصراً، وفيه ليث بن أبي سليم. قال النووي في تهذيب الأسماء: "اتفق العلماء على ضعفه".

قلت: وقد عده الإمام مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه في الطبقة الثانية من الرواة الذين هم وإن كانوا غير موصوفين بالحفظ وال إتقان كالطبقة الأولى إلا أن اسمه الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، وقد نقلنا أقوال العلماء في ليث في شرح المقدمة، فراجع.

وذكر أبو داود في باب صفة وضوء النبي ﷺ هذا الإسناد غلة أخرى عن أحمد بن حنبل، قال: "كان ابن عبيدة ينكره، ويقول: أيش هذا طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده". وكذا حكى عثمان الدارمي عن علي بن المديني، وزاد: "سألت عبد الرحمن المهدي عن اسم جده، فقال: عمرو بن كعب، أو كعب بن عمرو، وكانت له صحبة". وقال الدوري عن ابن معين: المحدثون يقولون: إن جد طلحة رأى النبي ﷺ، وأهل بيته يقولون: ليست له صحبة، وقال الحلال عن أبي داود: سمعت رجلاً من ولد طلحة يقول: إن لجده صحبة.

قال الشيخ ابن الهمام: "مانقل عن ابن معين غير قادح، فإذا اعترف أهل الشأن بأن له صحبة تم الوجه، أهل بيته=

٥٥٩- (٥) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، ح: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ أَنَّ حَبَانَ بْنَ وَاسِعٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيَّ يَذْكُرُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَضْمَضَ ثُمَّ اسْتَنْشَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، وَالْأُخْرَى ثَلَاثًا، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ يَدِهِ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى أَتَقَاهُمَا، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ.

= بعضها ثلاثاً وبعضها مرتين وبعضها مرة، وهذا جائز، والوضوء على هذه الصفة صحيح بلا شك، ولكن المستحب تطهير الأعضاء كلها ثلاثاً ثلاثاً كما قدمناه، وإنما كانت مخالفتها من النبي ﷺ في بعض الأوقات بيانياً للحوار، كما نوصى ﷺ مرة مرة في بعض الأوقات بيانياً للحوار، وكان في ذلك الوقت أفضل في حقه ﷺ لأن البيان واجب عليه ﷺ، فإن قيل: البيان يحصل بالقول. فالجواب: أنه أوقع بالفعل في القوس، وأبعد من التأويل، والله أعلم بقوته: فمسح به يديه ﷺ، هذا مستحب باتفاق العلماء، فإنه صريق إلى استيعاب الرأس ووضوء الماء إلى جميع شعره. قال أصحابنا: وهذا الرد إنما يستحب لمن كان له شعر غير مصفور، أما من لا شعر على رأسه، أو كان شعره مضفوراً فلا يستحب الرد؛ إذ لا فائدة فيه، ولو رد في هذه الحالة، لم يحسب إرد مسحة ثانية؛ لأن الماء صار مستعملاً بالنسبة إلى ما سوى تلك المسحة، والله أعلم. وليس في هذا الحديث دلالة لوجوب استيعاب الرأس بالمسح؛ لأن الحديث ورد في كمال الوضوء لا فيما لا بد منه، والله أعلم. قوله: فمسح به يديه ﷺ أي بالمسح. قوله: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا حَبَانَ بْنُ وَاسِعٍ، فذكر الحديث، ثم قال في آخره: وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، هَذَا مِنْ احتياط مسلم ﷺ، وورعه عنه وورعه، ففرق بين روايته عن شيوخه الهارونيين، فقال في الأول: حدثنا، وفي الثاني: حدثني، فإن روايته عن الأول كانت سماعاً من لفظ الشيخ له ولغيره، وروايته عن الثاني كانت له خاصة من غير شريك له، وقد قدمنا أن المستحب في مثل الأول أن يقول: حدثنا، وفي الثاني: حدثني، وهذا مستحب بالاتفاق، وليس بواجب، فاستعمله مسلم ﷺ، وقد أكثر من التحري في مثل هذا، وقد قدمت له بطائر، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - التنبيه على نظائره كثيرة، والله أعلم.

وأما قوله: وَهَذَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، فهو أيضاً من احتياط مسلم ﷺ وورعه، =

= يعرفون أم لا". وقال ابن القطان: علة الخبر عدي الخهل بحال مصرف بن عمرو والد طحمة. وقال ولد مؤلف عون الباري في هامشه: "قد أغلوه بجهالة مصرف وأنه طلحة، ولكن حسن إسناده ابن الصلاح". انظر "السيل الحرار المتدفق على حقائق الأرهار" للشوكاني ﷺ. (فتح الملهم: ٦٣٣/٢، ٦٣٤)

[٧- باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار]

٥٦٠- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَنْبُلُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَجَمَرْتَ أَحَدَكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ وَثَرّاً، * وَإِذَا تَوَضَّأَ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً، ثُمَّ لِيَنْثَرْ".

٧- باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار

شرح العريب. فيه قوله ﷺ: **إِذَا اسْتَجَمَرْتَ أَحَدَكُمْ فَلْيَسْتَجِمِرْ وَثَرّاً**، وقد مرَّ حديثك فاجعل في أنفه ماءً، أما 'الاستجمار' فهو مسح محل البول والغائط بالجمار، وهي الأحجار الصغار. قال العلماء: يقال: الاستطابة والاستجمار والاستنحاء لتطهير محل البول والغائط، فأما الاستجمار فمختص بالمسح بالأحجار، وأما الاستطابة والاستنحاء فيكونان بالماء، ويكونان بالأحجار، وهذا الذي ذكرنا من معنى الاستجمار هو الصحيح المشهور الذي قاله الجماهير من طوائف العلماء من اللغويين والمحدثين والمقهاء. وقال القاضي عياض -: اختلف قول مالك وغيره في معنى الاستجمار المذكور في هذا الحديث، ف قيل: هذا، وقيل: المراد به في البحور أن يأخذ منه ثلاث قطع، أو يأخذ منه ثلاث مرات، يستعمل واحدة بعد أخرى، قال: والأول أظهر، والله أعلم. والصحيح المعروف ما قدمناه، والمراد بالإيتار: أن يكون عدد المسحات ثلاثاً أو خمساً أو فوق ذلك من الأوتار، ومدحها أن الإيتار فيما زاد على الثلاث مستحب، وحاصل المذهب أن الإنقاء واجب، واستيفاء ثلاث مسحات واجب، فإن حصل الإنقاء ثلاث فلا زيادة، وإن لم يحصل وجب الزيادة، ثم إن حصل بوتر فلا زيادة، وإن حصل بشمع كأربع أو ست استحب الإيتار. وقال بعض أصحابنا: يجب الإيتار مطلقاً لطاهر هذا الحديث، وحجة الجمهور الحديث الصحيح في السنن: أن رسول الله ﷺ قال: "من استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج"، ويحملون حديث الباب على الثلاث، وعلى النذب فيما زاد، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: **فاجعل في أنفه ماءً ثم** - ففيه دلالة طاهرة على أن الاستنثار غير الاستنشاق، وأن الانتثار هو إخراج الماء بعد الاستنشاق مع ما في الأنف من مخاط وشبهه، وقد تقدم ذكر هذا. وفيه دلالة لمذهب من يقول: الاستنشاق واجب لمطلق الأمر، ومن لم يوجبه حمل الأمر على النذب بدليل أن المأمور به حقيقة - وهو الانتثار - =

** قال في فتح الملهم: قوله: **فليستجمر وثرّاً**: هذا محمول عند الحنفية على الاستحباب؛ لحديث السنن: "من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج"، وعند الشافعية محمول على الوجوب في الثلاث، وعلى الاستحباب فيما راد عليها، وهو كما ترى، ودل حديث الباب مع زيادة السنن على نفي الحرج عن من استجمر ولم يوتر، ولو اكتفى بما دون الثلاث، فهذا حجة للحنفية على من اشترط الثلاث في الاستنحاء، والله أعلم. (فتح الملهم: ٦٣٨/٢)

٥٦١- (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا بِهِ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْجَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْثَرِ".

٥٦٢- (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْثِرْ، وَمَنْ اسْتَحْمَرَ فَلْيُوتِرْ".

٥٦٣- (٤) **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ**: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، ح: وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ.

٥٦٤- (٥) **حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِمْسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَقْبَضَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ فَلْيَسْتَنْثِرْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خِيَاشِيمِهِ".

٥٦٥- (٦) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ** قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا اسْتَحْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُوتِرْ".

ليس بواجب بالإتفاق، فإن قالوا: ففي الرواية الأخرى: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَمَّامٍ**، فهذا فيه دلالة صاهرة للوجوب، لكن حملة على الذب محتمل ليجمع بينه وبين الأدلة الدالة على الاستحباب، والله أعلم. قوله في حديث همام: **وَلَمْ يَحْدِثْ بِهِ**، قد قدمنا مرات بيان الفائدة في هذه العبارة، وإما أنه على تقدمها ليتعاهد. قوله: "بمخرية"، هما بفتح الميم وكسر الخاء، وبكسرهما جميعاً، لعتاك معروفة.

قوله: **فَلْيَسْتَنْثِرْ**، قال العلماء: الحَيْشُومُ أعلى الأنف، وقيل: هو الأنف كله، وقيل: هي عظام رفاق لية في أقصى الأنف بينه وبين الدماغ، وقيل: غير ذلك، وهو اختلاف متقارب المعنى. قال القاصي عياض: **حَدَّثَنَا**، يحتمل أن يكون قوله: **فَلْيَسْتَنْثِرْ**، فإن الشيطان يبيت على خياشيمه على حقيقته، فإن الأنف أحد منافذ الجسم التي يتوصل إلى القلب منها، لا سيما وليس من منافذ الجسم ما ليس عليه غلق سواء وسوى الأذنين. وفي الحديث: "إن الشيطان لا يفتح غلقاً"، وجاء في التناوب الأمر بكظمه من أجل دخول الشيطان حيث في الفم. قال: ويحتمل أن يكون على الاستعارة، فإن ما ينعقد من العار ورطوبة الخياشيم قذارة توافق الشيطان، والله أعلم.

٨- باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

٥٦٦- (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَالِمِ مَوْلَى شَدَادٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ تُوفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، فَدَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَتَوَضَّأَ عِنْدَهَا، فَقَالَتْ: يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! أَسْبِغِ الْوُضُوءَ. فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".

٥٦٧- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي حَبِوَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٨- باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما

المذاهب في وجوب غسل الرجلين في الوضوء في الباب قوله ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ" ومعناه غسل الرجلين بكاملهما، والمراد مسلم ﷺ بإيراده هنا الاستدلال به على وجوب غسل الرجلين، وأن المسح لا يجزئ، وهذه مسألة اختلف الناس فيها على مذاهب، فذهب جمع من الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصار إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين، ولا يجزئ مسحهما، ولا يجب المسح مع الغسل، ولم يثبت خلاف هذا عن أحد يُعْتَدُّ به في الإجماع. وقالت الشيعة: الواجب مسحهما. وقال محمد بن جرير والجبائي - رأس المعتزلة -: يتخير بين المسح والغسل.

وقال بعض أهل الظاهر: يجب الجمع بين المسح والغسل، وتعلق هؤلاء المخالفون للحماهير بما لا تظهر فيه دلالة، وقد أوضحت دلائل المسألة من الكتاب والسنة وشواهدا وجواب ما تعلق به المخالفون بأبسط العبارات المنقحات في "شرح المذهب" بحيث لم يبقَ للمخالف شبهة أصلاً إلا وضع جوابها من غير وجه، والمقصود هنا شرح متون الأحاديث وألفاظها دون بسط الأدلة وأجوبة المخالفين، ومن أخصر ما تذكره أن جميع من وصف وضوء رسول الله ﷺ في مواطن مختلفة وعنى صفات متعددة، متفقون على غسل الرجلين.

وقوله ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ" فتواعدها بالبار لعدم طهارتها، ولو كان المسح كافياً لما تواعد من تركه -

٥٦٨ - (٣) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَبِي مَعْنٍ الرَّقَاشِيُّ قَالَا:** حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي - أَوْ حَدَّثَنَا - أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي جَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، فَمَرَرْنَا عَلَى بَابِ حُجْرَةِ عَائِشَةَ، فَذَكَرَ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

٥٦٩ - (٤) **حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ:** حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنِي نُعَيْمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدَادِ بْنِ الْهَادِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا مَعَ عَائِشَةَ ﷺ، فَذَكَرَ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

= غسل عقبه، وقد صرح من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن رجلاً قال: يا رسول الله! كيف الظهور؟ فدعا بماء، فغسل كفيه ثلاثاً، إلى أن قال: ثم غسل رجليه ثلاثاً، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن راد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم"، هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود وغيره بأسانيدهم الصحيحة، والله أعلم.

صط الأسماء. قوله: "عن سالم مولى شداد"، وفي الرواية الأخرى: "أن أبا عبد الله مولى شداد بن الهاد"، وفي الثالثة: "سالم مولى المهري"، هذه كلها صفات له، وهو شخص واحد يقال له: سالم مولى شداد بن الهاد، وسالم مولى المهري، وسالم مولى بادوس، وسالم مولى مالك بن أوس بن الحذثان النصرى - بالنون والصاد المهملة - وسالم سَبْلَانُ بفتح السين المهملة والياء الموحدة، وسالم البراد، وسالم مولى البصريين، وسالم أبو عبد الله المدني، وسالم بن عبد الله، وأبو عبيد الله مولى شداد بن الهاد، فهذه كلها تقال فيه. قال أبو حاتم: كان سالم من خيار الدسمين. وقال عطاء بن السائب: حدثني سالم البراد، وكان أوثق عندي من نفسي.

وأما قوله: **حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنِي نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَالِمٍ مَوْلَى شَدَادٍ،** هكذا وقع في الأصول مولى ابن شداد قيل: إنه خطأ، والصواب حذف لفظة "ابن" كما تقدم، والظاهر أنه صحيح، فإن مولى شداد مولى لابنه، وإذا أمكن تأويل ما صحت به الرواية لم يجوز إبطاها لا سيما في هذا الذي قد قيل فيه هذه الأقوال، والله أعلم.

قوله: **حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ،** حديثي أو حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن حدثنا سالم مولى المهري، هذا إسناد اجتمع فيه أربعة تابعيون، يروي بعضهم عن بعض، فسالم وأبو سلمة ويحيى تابعيون، -

= وقال الحافظ: "اختلف في معناه على أقوال: أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: "ويل: واد في جهنم".

قوله: **"لِلْأَعْقَابِ":** جمع عقب، وهو مؤخر القدم

= معروفون، وعكرمة بن عمار أيضاً تابعي، سمع الهرماس بن رباد الساهلي الصحابي رضي الله عنه، وفي "سنن أبي داود" التصريح بسماعه منه، والله أعلم.

وقوله: 'حدثني' أو 'حدثنا'، فيه أحسن احتياط، وقد تقدم التنبيه على مثل هذا قريباً وسابقاً، والله أعلم. قوله: "حدثني محمد بن حاتم وأبو معن الرقاشي" اسم أبي معن: زيد بن يزيد، وقد تقدم بيانه في أوائل "كتاب الإيمان". قوله: "كتب مع رضي الله عنه، هكذا هو في الأصول محققة التي صحتها المتفقون "أما مع" بالنون والميم يسهما ألف، ووقع في كثير من الأصول، ولكثير من الرواة المشاركة والمعاربة "تابع عائشة" بالناء الموحدة والياء المثناة من المايعة، قال القاضي: الصواب هو الأول، قلت: ولثاني أيضاً وجه.

= قال العوي: "معناه ويل لأصحاب الأعقاب المقصرين في غسلها". وقيل: أراد أن العقب محنص بالعقب إداء قصر في غسله، ويتحقق به ما في معناه من جميع الأجزاء التي قد يحصل التساهل في إساعها، وفي مستدرك الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحارث: "ويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار"، قال في مجمع الروائد: "إن رجاله ثقات".

قوله: من رضي الله عنه: قال ابن حريجة: "لو كان الماسح مؤدياً للفرص لما تواعد بالنار"، وأشار بذلك إلى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أحدًا بظاهر قراءة سورة الفاتحة، وأخفص، وقد تواترت الأحبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في صفة وضوئه أنه غسل رجليه، وهو المبيح لأمر الله، وقد قال في حديث عمرو بن عسة الذي رواه ابن حريجة وغيره مطولاً في فصل الوضوء: "ثم يغسل قدميه كما أمره الله"، ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك.

قال عبد الرحمن بن أبي سبي: "أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل القدمين"، رواه سعيد بن منصور، وادعى الطحاوي وابن حزم أن المسح مسح، والله أعلم، كذا في الفتح.

قال الشيخ ولي الله الدهلوي: "ولا عبرة بقوم تخارت بهم الأهواء، فأكبروا غسل الرجلين متمسكين بظاهر الآية، فإنه لا فرق عندي بين من قال بهذا القول، وبين من أنكروا غرورة بدر أو أحد مما هو كالشمس في رابعة النهار.

وقال الحافظ ابن تيمية: "الذين نقلوا الوضوء عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا، والذين تعمموا الوضوء منه صلى الله عليه وسلم وتوضؤوا على عهده صلى الله عليه وسلم، وهو صلى الله عليه وسلم يراهم ويفرهم عبه، ونقلوه إلى من بعدهم أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآية، فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده صلى الله عليه وسلم، ولم يتعمموا الوضوء إلا منه صلى الله عليه وسلم، فإن هذا العمل لم يكن معهوداً عندهم في الخاهلية، وهم قد رأوه صلى الله عليه وسلم يتوضأ ما لا يخصه عدده إلا الله تعالى، ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيرها أنه قال: 'ويل للأعقاب ويطون الأقدام من النار' مع أن الفرص إذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كففة لا تدعو إليها الطوائع.

٥٧٠- (٥) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَجَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَاءٍ بِالطَّرِيقِ، تَعَجَّلَ قَوْمٌ عِنْدَ الْعَصْرِ، فَتَوَضَّأُوا وَهُمْ عَجَالٌ، فَانْتَهَيْنَا إِلَيْهِمْ، وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحُ لَمْ يَمْسَسْهَا الْمَاءُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ".**

قوله: **عن هلال بن يساف عن أبي يحيى**، أما "يساف" ففيه ثلاث لغات: فتح الباء وكسرهما، "وإساف" بكسر الهمزة قال صاحب "المطالع": يقوله المحدثون بكسر الباء، قال: وقال بعضهم: هو بفتح الباء؛ لأنه لم يأت في كلام العرب كلمة أولها باء مكسور إلا "يسار" للبد، قلت: والأشهر عند أهل اللغة "إساف" باهمزة، وقد ذكره ابن السكيت وابن قتيبة وغيرهما فيما يعبره الناس ويلحون فيه فقال: هو هلال بن إساف. وأما أبو يحيى فالأكثر على أن اسمه مضدع - بكسر الميم وإسكان الصاد وفتح الدال وبالعين المهملة - وقال يحيى بن معين: اسمه رباد الأعرج المعروف الأنصاري، والله أعلم. قوله: "فتوضؤوا وهم عجال" هو بكسر العين جمع "عجلان"، وهو المستعجل كفضبان وغضاب.

= فإن جاز أن يقال: إنهم كذبوا وأخطأوا فيما نقلوه عنه من ذلك كان الكذب والخطأ فيما نقلوا من لفظ الآية أقرب إلى الجواز.

وإن قيل: بل لفظ الآية أتت بالتواتر الذي لا يمكن الخطأ فيه فنبت التواتر في لفظ الوضوء عنه أولى وأكمل، وللفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة، فإن المسح جسس تحته نوعان: الإسالة وغير الإسالة، كما تقول العرب: تمسحت للصلاة (مسحاح السنة) أي توصأت ها، فتسمى الوضوء كنه مسحاً. قانه أنوريد الأنصاري وغيره. فما كان بالإسالة فهو الغسل، وإذا حص أحد النوعين باسم الغسل، فقد يخص النوع الآخر باسم المسح، فالمسح يقال على المسح العام الذي يدرج فيه الغسل، ويقال على الخاص الذي لا يدرج فيه الغسل، ولهذا نظائر كثيرة: مثل لفظ "دوي الأرحام"، فإنه يعم العصاة كنبهم وأهل الفروض وغيرهم، ثم لما كان للعصاة وأصحاب الفروض اسم يخصهما بقي لفظ "دوي الأرحام" مختصاً في العرف عن لا يرث مرض ولا تعصيب، وكذلك لفظ "الحائر" و "المباح" يعم ما ليس خراماً، ثم قد يختص بأحد الأقسام الخمسة، وكذلك لفظ "المكسر"، فيقال على ما ليس بممتنع، ثم يختص بما ليس بواجب ولا ممتنع، فيفرق بين الحائر والواحد والممكن العام والخاص، وكذلك لفظ "الحيوان" ونحوه، يشاغل الإنسان وغيره، ثم قد يختص بغير الإنسان، ومثل هذا كثير إذا كان لأحد النوعين اسم يخصه بقي الاسم العام مختصاً بالنوع الآخر.

ولفظ "المسح" من هذا الباب، وفي القرآن ما يدل على أنه لم يرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قسيم الغسل، بل =

٥٧١- (٦) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: "أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ"، وَفِي حَدِيثِهِ: عَنْ أَبِي يَحْيَى الْأَعْرَجِ.**

٥٧٢- (٧) **وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَذْرِيُّ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهِكَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ حَضَرَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".**

٥٧٣- (٨) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمَحِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ - يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ - عَنْ مُحَمَّدٍ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا لَمْ يَغْسِلْ عَقِبَهُ فَقَالَ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".**

٥٧٤- (٩) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يَتَوَضَّأُونَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ، فَقَالَ: أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ يَقُولُ: "وَيْلٌ لِلْعَرَاقِبِ مِنَ النَّارِ".**

قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكَ،** أما "أبو عوانة"، فتقدم أن اسمه الوصاح بن عبد الله. وأما "أبو بشر" فهو جعفر بن أبي وحشية. وأما "ماهك" بفتح الهاء وهو غير مصروف؛ لأنه اسم عجمي علم. **قوله:** **وقد حضر صلاة عصر** أي جاء وقت فعلها، ويقال: حضرت بفتح الضاد وكسرهما لغتان، الفتح أشهر. **شرح العريب** **قوله:** **عن منصور من مصنفه،** قال العلماء: "المِطْهَرَةُ" كل إناء يُتَطَهَّرُ به، وهي بكسر الميم =

=المسح الذي الغسل قسم منه، فإنه قال: "إلى الكعفين" ولم يقل: إلى الكعاب، كما قال: "إلى المرافق"، فدل على أنه ليس في الرجل كعب واحد، كما في كل يد مرفق واحد، بل في كل رجل كعبان، فيكون تعالى قد أمر بالمسح إلى العظمين الناتقين، وهذا هو الغسل، فإن من يمسح المسح الخاص جعل المسح لظهور القدمين، وفي ذكره الغسل في العضوين الأولين والمسح في الآخرين التنبيه على أن هذين العضوين يجب فيهما المسح العام، فتارة يجزئ المسح الخاص كما في مسح الرأس والعمامة (أي عند بعض الأئمة) والمسح على الخفين، وتارة لابد من المسح الكامل الذي هو الغسل، كما في الرجلين المكشوفين، وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين =

٥٧٥- (١٠) وَحَسَنَى زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".

=وفتحها، لعنان مشهورتان، وذكرهما ابن السكيت من كسر جعلها الق، ومن فتحها جعلها موضعاً بفعل فيه =

=وعسل الرجلين، وما تقوله الإمامية: "إن الفرض مسح الرجلين إلى الكعبين الدين هما مجمع اساق واقدم عند معقد الشرك" أمر لا يدل عليه اقرآن بوجه من الوجوه، ولا فيه عن النبي ﷺ حديث يعرف، ولا هو معروف عن سلف الأمة، بل هم مخافون للقرآن والسنة المتواترة، وإجماع السابقين الأولين، والتابعين لهم بإحسان. وأما قراءة انصب، فالعطف إنما يكون على المحل إذا كان المعنى واحداً كقول الشاعر:

فلنسنا بالجبال ولا الحديد

فلو كان معنى قوله: 'مسحت برأسي ورجلي' هو معنى 'مسحت رأسي ورجلي'، لأمكن كون انصب على المحل، لكن المعنى مختلف، وذلك أن قوله: وقوله: (أي في التيمم) يقتضي إصاق الممسوح؛ لأن الماء للإصاق، وهذا يقتضي إيصال الماء واضعياً إلى أعضاء انصهرة، وإذا قيل: امسح رأسك ورجلك، لم يقتض إيصال الماء إلى العضو، وهذا يبين أن الماء حرف جاء لمعنى رائد، كما يطمه بعض أساس، وهذا خلاف قول الشاعر المذكور، فإن الماء ههنا مؤكدة، فهو حدث لم يحتل المعنى، والماء في آية انصهرة إذا حدث احتل المعنى، فلم يخر أن يكون العصف على محل انحرورهما، بل على بعض انحرورهما أو ما قبله".

وفي تحرير الأصول وشرحه: 'ومنه أي التعارض صورة في الكتاب- التعارض الذي بين قراءتي آية الوضوء من انحر والصب في المقتضيتين مسحهما - أي الرجلين - كما هو ظاهر قراءة الحر، وعسلهما كما هو ظاهر قراءة النصب، فيتخلص من هذا التعارض بأنه تخور مسحهما المقاد - 'وامسحوا' المنقذر، ائدان عليه الواو عن الغسل مشاكلة، كما في قول الشاعر:

قالوا: اقترح شيئاً نحمد لك طبعه قلت: اطيخوا لي جبة وقميصاً

والعطف في القراءتين على 'رؤوسكم' ولعل فائدته التحذير من الإسراف المهني عنه - إذ غسلهما مطه به؛ لكونه يصب الماء عليهما، فعطفت على الممسوح لا للتمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد، فكأنه قال. اغسبوا أرجلكم غسلًا خفيفاً شبيهاً بالمسح، وإنما قلنا: تخور مسحهما عن غسلهما؛ لاتفاق الحم الغفير الذي يجمع العقل تواطؤهم على الكذب من الصحابة، على نقل غسلهما عنه ثم اتفاق الحم الغفير الذين هم هذه المثابة من التابعين على نقل ذلك عن الصحابة، وهلم جرا، حتى إليها، وليس معنى التواتر إلا هذا، فلا يحتاج إلى أن يقال فيه نص معين. وانفصال ابن الحاجب عن المحاورة أي عن جر الأرجل بالمحاورة بقوله: "برؤوسكم"؛ إذ ليس جر الحوار فصيحاً =

=قوله **﴿يَلْزَمُ﴾**: "ويل للعراقيب من النار"، العراقيب جمع عُرقوب بضم العين في المفرد وفتحها في الجمع، وهو العصبه التي فوق العقب، ومعنى ويل لهم: هلكة وخيبة.

=تقارب الفعلين، أي امسحوا واعسلوا، وفي مثله تحذف العرب الفعل الثاني، وتعصف متعطفه على متعلق الفعل الأول كأنه - أي متعلق الفعل الأول - متعلقه أي الفعل الثاني - كقوله: 'متقددا سيما ورحما' و'عقبتها تسا وماء باردا'؛ إذ الأصل 'ومعتقلا رحما' و'سقيتها ماء باردا' فحذفا، وعطف متعلقهما على متعلق ما قبلهما، والآية من هذا القبيل، أي امسحوا رؤوسكم، واعسلوا أرجلكم، فحذف 'اعسلوا' وعطف متعلقه، هو 'أرجلكم' على متعلق الأول، وهو 'رؤوسكم' فبعد الإغناء عن المناقشة في أنه لم يأت في كلامه فصيح لوقوعه في نحو قوله تعالى **﴿حَبَسَ نَفْسَهُ﴾** (هود: ٢٦، والرحرف: ٦٥)، و**﴿خَوَّضَ﴾** (واقعة: ٢٢) في قراءة حمزة والكسائي إلى غير ذلك، وفي أنه لاحذف في الصيرين المذكورين بل صحت 'متقددا' معنى 'حاملا' و'عقبتها' معنى 'أنتها' عطف مه؛ إذ لا تميد قاعدة تقارب الفعلين إلا إذا كان إعراب المتعلقين المتعاطفين من نوع واحد، كما ذكر في 'عقبتها' و'سقيتها' وليست الآية من هذا القبيل؛ لأنه على ما ذكر تكون 'الأرجل' منصوبة؛ لأنها معمول 'اعسلوا' المحذوف، فحين ترك إلى آخر الذي هو المشاكل لإعراب 'الرؤوس'، فلا يخرج جرهما عن الحوار نجر 'رؤوسكم'، لما هرب مه وقع فيه". (فتح مله: ٢ ٦٤٥-٦٤٩)

[٩- باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة]

٥٧٦- (١) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أُعَيْنٍ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا تَوَضَّأَ فَتَرَكَ مَوْضِعَ ظُفْرِ عَلَى قَدَمِهِ، فَأَبْصَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ: "ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ"، فَارْجَعَ ثُمَّ صَلَّى.

٩- باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة

فيه حديثان من صحيح مسلم، وصحاح أبي داود، وصحاح أحمد، وصحاح أبي حنيفة، وصحاح مالك، وصحاح شافعي، وصحاح طبراني، وفي هذا الحديث أن من ترك جزءاً يسيراً مما يجب تطهيره لا تصح طهارته، وهذا متفق عليه، واحتلوا في التيميم بترك بعض وجهه، فمدها ومدهم الجمهور أنه لا يصح، كما لا يصح وضوءه. وعن أبي حنيفة ثلاث روايات: إحداها: إذا ترك أقل من النصف أجره. والثانية: إذا ترك أقل من قدر الدرهم أجره. والثالثة: إذا ترك الربع فما دونه أجره. وللجمهور أن يحتجوا بالقياس، والله أعلم.

فهذه الخدش وفي هذا الحديث دليل على أن من ترك شيئاً من أعضاء طهارته جاهلاً به تصح طهارته، وفيه تعليم الجاهل والرفق به، وقد استدلل به جماعة على أن الواجب في الرجلين الغسل دون المسح، واستدل القاضي عياض به وغيره بهذا الحديث على وجوب الموالاة في الوضوء؛ لقوله ﷺ: "أحسن وضوءك"، ولم يقل: اغسل الموضع الذي تركته، وهذا الاستدلال ضعيف أو باطل، فإن قوله ﷺ: "أحسن وضوءك" محتمل للتيميم والاستئناف، وليس حملاً على أحدهما أولى من الآخر، والله أعلم.

وفي "الطهر" لعتان: أجودهما "ظُفْرٌ" بضم الظاء والماء، وبه جاء القرآن العزيز، ويحوز إسكان الفاء على هذا، ويقال: "ظُفْرٌ" بكسر الظاء وإسكان الفاء، "وطفر" بكسرهما، وقرئ بهما في الشواد، وجمعه "أظفار" وجمع الجمع "أظافير"، ويقال: في الواحد أيضاً، "أظفور"، والله أعلم.

[١٠ - باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء]

٥٧٧- (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ - أَوْ الْمُؤْمِنُ - فَعَسَلَ وَجْهَهُ، خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا * بِعَيْنَيْهِ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَ مِنْ يَدَيْهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ كَانَتْ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَشَتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ - أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ - حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ".

٥٧٨- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنِ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ - وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ حُمْرَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ".

[١٠ - باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء]

أما قوله: 'اسمه أو منه'، فهو شك من الراوي. وكذا قوله: 'مع ماء أو مع خرقة'، هو شك أيضاً، والمراد - **لخص** - الصغائر دون الكبائر كما تقدم بيانه، وكما في الحديث الآخر: 'أما لم تغسل الكبائر'. قال القاضي: والمراد بخروجها مع الماء المحاز والاستعارة في غفرانها؛ لأنها ليست بأجسام فتخرج حقيقة، والله أعلم. وفي هذا الحديث دليل على الرافضة، وإبطال لقولهم: الواجب مسح الرجلين. وقوله ﷺ: "بطشتها يدها ومشتها رجلاه" معناه: اكتسبتها.

قوله: 'حدثنا محمد بن معمر بن ربيعة القيسي'، حدثنا أبو هشام المخرومي، هكذا هو في جميع الأصول التي ببلاذنا "أبو هشام"، وهو الصواب، وكذا حكاه القاضي عياض **رحمته** عن بعض رواة قال: ووقع لأكثر الرواة "أبو هاشم"، قال: والصواب الأول، واسم المغيرة بن سلمة، وكان من الأحيار المتعبددين المتواضعين **رحمته**.

* قوله: **لخص**: أي إلى سببها، وأما قوله: 'فمنشها أو مشها' فمعناه: اكتسبتها، لا بمعنى بطشت سببها أو مشت سببها، فتأمل.

[١١ - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء]

٥٧٩ (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَالْقَاسِمُ بْنُ رَكْرَبَاءَ بْنِ دِينَارٍ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَةَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحْمَرِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ فَأَسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعُضُدِ، ثُمَّ يَدَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي الْعُضُدِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى حَتَّى أَشْرَعَ فِي السَّاقِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْتُمْ الْعُرُّ الْمُحْجَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ إِسْبَاحِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ".

[١١ - باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء]

مطلب تطويل الغرة والتحجيل اعم ان هذه الأحاديث مصرحة باستحباب تطويل الغرة والتحجيل: أما تطويل الغرة، فقال أصحابنا: هو غسل شيء من مقدم الرأس وما يجاور الوجه، رائد على الجزء الذي يجب غسله؛ لاستيقان كمال الوجه.

وأما تطويل التحجيل، فهو غسل ما فوق المرفقين والكعبين، وهذا مستحب بلا خلاف بين أصحابنا. واحتجوا في قدر استحباب على أوجه: أحدها: أنه يستحب الريادة فوق المرفقين والكعبين من غير توقيت. والثاني: يستحب إلى نصف العضد والساق. والثالث: يستحب إلى المكيين والركنيتين، وأحاديث الباب تقتضي هذا كله.

وأما دعوى الإمام أبي الحسن بن بطلال المالكي والقاضي عياض اتفاق العلماء على أنه لا يستحب الريادة فوق المرفق والكعب فباطلة، وكيف تصبح دعواهما! وقد ثبت فعل ذلك عن رسول الله ﷺ وأبي هريرة رضى الله عنه، وهو مذهبا لا خلاف فيه عندنا، كما ذكرناه، ولو خالف فيه مخالف، كان محجوجاً بهذه المسنن الصحيحة الصريحة، وأما احتجاجهما بقوله ﷺ: "من راد على هذا أو نقص، فقد أساء وظلم"، فلا يصح؛ لأن المراد من راد في عدد المرات، والله أعلم.

صط الاسم قوله: عن عبد بن محمد، هو بضم الميم الأولى، وإسكان الحيم، وكسر الميم الثانية، ويقال: "المحمر" بفتح الحيم وتشديد الميم الثانية المكسورة، وقيل له: المحمر؛ لأنه كان يحمر مسح رسول الله ﷺ أي يبخره، والمحمر صفة لعبد الله، ويطلق على ابنه نعيم مجازاً، والله أعلم.

قوله: "أشرع في العضد وأشرع في الساق" معناه: أدخل الغسل فيهما.

شرح العري قوله ﷺ: "من راد على هذا أو نقص، فقد أساء وظلم"، قال أهل اللغة: العرة: بياض في-

٥٨٠ - (٢) **وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ حَتَّى كَادَ يَبْلُغَ الْمُنْكِبَيْنِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ حَتَّى رَفَعَ إِلَذَى السَّاقَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ".**

٥٨١ - (٣) **حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا عَنْ مَرْوَانَ الْفَزَارِيِّ، قَالَ: ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ حَوْضِي أَبْعَدُ مِنْ أَيْلَةٍ مِنْ عَدَنٍ، لَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ الثَّلَجِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ بِالنِّينِ، وَلَا يَبْتَهُ أَكْثَرُ مِنْ عَدَدِ التَّحُومِ، وَإِنِّي لَأَصُدُّ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَصُدُّ الرَّجُلُ إِبِلَ النَّاسِ عَنْ حَوْضِهِ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَعْرِفُنَا يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ: "نَعَمْ، لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ".**

٥٨٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى - وَاللَّفْظُ لِوَاصِلٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَرِدُ عَلَيَّ أُمَّتِي الْحَوْضَ، وَأَنَا أَذُودُ النَّاسَ عَنْهُ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ إِبِلَ الرَّجُلِ عَنْ إِبِلِهِ" قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ "نَعَمْ! لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَارِ الْوُضُوءِ، وَلَيَصُدُّنَّ عَنِّي طَائِفَةٌ مِنْكُمْ فَلَا يَصِلُونَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! هَؤُلَاءِ مِنْ أَصْحَابِي. فَيَجِئُنِي مَلَكَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ تَذَرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ؟".**

=جبهة الفرس، والتحجيل: بياض في يديها ورجليها، قال العلماء: سمي النور الذي يكون على مواضع الوضوء يوم القيامة غرة وتحجيلاً تشبيهاً بغرة الفرس، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لَكُمْ سِيمَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ"، أما "السِّيمَا"، فهي العلامة، وهي مقصورة وممدودة لغتان، ويقال: السيمياء بياء بعد الميم مع المد، وقد استدل جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على أن الوضوء من حصائص هذه الأمة زادها الله تعالى شرفاً. وقال آخرون: ليس الوضوء محتصاً، وإنما الذي احتصت به هذه الأمة الغرة والتحجيل، واحتجوا بالحديث الآخر: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي" =

٥٨٣- (٥) **وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ،**
عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ خُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ حَوْضِي لَأَبْعَدُ مِنْ أَيْدِي مَنْ
عَدَنَ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَذُودُ عَنْهُ الرَّجَالَ كَمَا يَذُودُ الرَّجُلُ الْإِبِلَ الْغَرِيْبَةَ عَنْ
حَوْضِهِ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَتَعْرِفُنَا؟ قَالَ: "نَعَمْ، تَرِدُونَ عَلَيَّ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ
الْوُضُوءِ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرِكُمْ".

٥٨٤- (٦) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَسُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَلِيُّ بْنُ**
حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ
أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى الْمَقْبَرَةَ، فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، ..

سواحاب الأولون عن هذا بجوابين: أحدهما: أنه حديث ضعيف معروف الضعف. والثاني: لو صح احتمل أن
يكون الأنبياء احتضت بالوضوء دون أمهم إلا هذه الأمة، والله أعلم.

قوله ﷺ: **وَيَا أُمَمَ مَنْ عَدَ .** وفي الرواية الأخرى: **وَيَا دَارَ مَنْ عَدَ ،** هما معني: أطرؤ وأمنعه.

قوله ﷺ: **فَحَسْبِي مَنَ ،** هكذا هو في جميع الأصول "فُجِحْنِي" بالياء الموحدة من الجواب، وكذا نقله القاسمي
عياض عن جميع الرواة، إلا ابن أبي جعفر من رواهم، فإنه عده "فُجِحْنِي" بالهمز من المحي، والأول أظهر.
وللثاني: وجه، والله أعلم.

الْأَقْوَالُ فِي الْمَطْرُودِينَ عَنِ الْخَوْصِ قوله: **وَهَلْ يَدْخُلُ فِيهِمْ عَدَاةُ**، وفي الرواية الأخرى: **فَدَسَّ عَدَاةُ**
فَقُولُ سَحَفَ سَحَفَ ، هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال: أحدها: أن المراد به المنافقون والمتردون،
فيحور أو يحشروا بالجرة والتحجيل، فيناديهم النبي ﷺ: **لَسِيْمَا الَّتِي عَلَيْهِمْ**، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن
هؤلاء بدلوا بعدك، أي لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم. والثاني: أن المراد من كان في زمن النبي ﷺ، ثم ارتد
بعده، فيناديهم النبي ﷺ: **وَأِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ سِيْمَا الْوُضُوءِ**، لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال:
'ارتدو بعدك'. والثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر، الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع
الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا القول لا يُقْطَعُ هؤلاء الدين يداود بالنار، بل يجوز أن يداودوا
عقوبة هم، ثم يرحمهم الله سبحانه وتعالى، فيدخلهم الجنة بغير عذاب. قال أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أن
يكون لهم غرة وتحجيل، ويحتمل أن يكون كانوا في زمن النبي ﷺ وبعده، لكن عرفهم بالسيما.

وقال الإمام الحافظ أبو عمرو بن عبد البر: كل من أحدث في الدين، فهو من المطرودين عن الحوض، كالحوارج
والبروافض وسائر أصحاب الأهواء. قال: وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر.
قال: وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا ممن غنوا بهذا الخير، والله أعلم.

فَقَالُوا: كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ لَمْ يَأْتِ بَعْدُ مِنْ أُمَّتِكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ عَرٌّ مُحَجَّلَةٌ، بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٌ ذُهُمٌ بُهُمْ، أَلَا يَعْرِفُ حَيْلَهُ؟" قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ عَرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَضُهُمْ عَلَى الْخَوْضِ، أَلَا! لِيُذَادَنَّ رَجُلٌ عَنْ خَوْضِي كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ فَأُنَادِيهِمْ: أَلَا هَلُمْ" فَيُقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: "سُحْقًا سُحْقًا".

= عليه الآثار. قال القاسمي: وقد ذهب إلى هذا أيضاً غيره من متكلمي عني المعالي، قال: وذهب معظم العلماء إلى خلاف هذا، وأن من صحب النبي ﷺ ورآه مرة من عمره، وحضت له مربة الصحة أفضل من كل من يأتي بعد، فإن فصيلة الصحة لا بعدها عمل، قالوا: ودلت فصل الله يؤتيه من يشاء، وحنحوا بقوله "لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه"، هذا كلام القاسمي، والله أعلم.

شرح العرب قوله: "أَلَا يَعْرِفُ حَيْلَهُ؟" أما "بين ظهري" فمعناه بينها وهو بفتح الظاء وإسكان الهاء، وأما "الذُّهُمُ" فجمع "أدهم" وهو الأسود، والذهمة السواد، وأما "بُهُمْ" فقبيل: "السود أيضاً"، وقيل: البهم الذي لا يخالط لونه لونا سواه، سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر، بل يكون بونه خالصاً، وهذا قول ابن السكيت وأبي حاتم السجستاني وغيرهما.

قوله: "فَأُنَادِيهِمْ: أَلَا هَلُمْ"، قال الهروي وغيره: معناه أنا أتقدمهم على الخوض، يقال: فرض القوم إذا تقدمهم ليرتاد هم الماء ويهيئ، هم الدلاء والرشاء. وفي هذا الحديث بشارة لهذه الأمة - رادها الله تعالى شرفاً - فهيئاً لمن كان رسول الله ﷺ فرطه.

شرح العرب قوله: "أَلَا يَعْرِفُ حَيْلَهُ؟" معناه: تعالوا، فإن أهل اللغة: في "هله" لغتان: أفصحهما: هم للرجل والرجلين والمرأة والجماعة، من الصفيين نصيفة واحدة، وهذه اللغة جاء القرآن في قوله تعالى: "هَلْ هِيَ" (الأعراف: ١٥٠) "وَقَدْ نَزَّلَ الْحَوَاجِمَ هَمَ" (الأحزاب: ١٨)، وال لغة الثانية: هم يا رجل، وهما يا رجلاً، وهلموا يا رجال، وللمرأة هلمي، وللمرأتان همتا، وللنساء همن. قال ابن السكيت وغيره: الأولى أفصح كما قدمناه. قوله: "هَكَذَا هُوَ فِي الرِّوَايَاتِ "سُحْقًا سُحْقًا" مَرَّتَيْنِ، ومعناه: بعداً بعداً، والمكان السحيق البعيد، وفي "سُحْقًا سُحْقًا" لغتان قرئ بهما في السبع إسكان الحاء وصمها، قرأ الكسائي بالصم والناقون بالإسكان، ونصب على تقدير: "أَلَمْ يَهْمِ اللَّهُ سُحْقًا، أَوْ سُحِقَهُمْ سُحْقًا".

قال في فتح المليم قوله: "هَكَذَا هُوَ فِي الرِّوَايَاتِ "سُحْقًا سُحْقًا" مَرَّتَيْنِ، معناه: بعداً بعداً، والمكان السحيق البعيد، وفي "سُحْقًا سُحْقًا" لغتان قرئ بهما في السبع إسكان الحاء وصمها، قرأ الكسائي بالصم والناقون بالإسكان، ونصب على تقدير: "أَلَمْ يَهْمِ اللَّهُ سُحْقًا، أَوْ سُحِقَهُمْ سُحْقًا".

قال في فتح المليم قوله: "هَكَذَا هُوَ فِي الرِّوَايَاتِ "سُحْقًا سُحْقًا" مَرَّتَيْنِ، معناه: بعداً بعداً، والمكان السحيق البعيد، وفي "سُحْقًا سُحْقًا" لغتان قرئ بهما في السبع إسكان الحاء وصمها، قرأ الكسائي بالصم والناقون بالإسكان، ونصب على تقدير: "أَلَمْ يَهْمِ اللَّهُ سُحْقًا، أَوْ سُحِقَهُمْ سُحْقًا".

هذا الخبر". (فتح المليم: ٦٨٢/٢)

٥٨٥ - (٨) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - ح: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، جَمِيعاً عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِكُمْ لَأَحِقُونَ" بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ مَالِكٍ: "فَلْيَذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي".**

٥٨٦ - (٩) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا خَلْفٌ - يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ - عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، فَكَانَ يُمَدُّ يَدَهُ حَتَّى يَبْلُغَ إِبْطَهُ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا هَذَا الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي فَرُوحٍ! أَأَنْتُمْ هَهُنَا؟ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ هَهُنَا مَا تَوَضَّأْتُ هَذَا الْوُضُوءَ، سَمِعْتُ حَبِيبِي ﷺ يَقُولُ: "يَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوُضُوءُ".**

-قوله: **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ - يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي - ح: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، جَمِيعاً عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - بِكُمْ لَأَحِقُونَ" بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنْ حَدِيثَ مَالِكٍ: "فَلْيَذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي".**

وتشديد الراء وبالحاء المعجمة، قال صاحب 'العين': فروح يعني أنه كان من ولد إبراهيم ، من ولد كان بعد إسماعيل وإسحاق، كثر نسله واما عدده، فولد العجم الدين هم في وسط البلاد. قال القاضي عياض: أراد أبو هريرة هنا الموائى وكان خطاه لأي حارم. قال القاضي: وإنما أراد أبو هريرة بكلامه هذا، أنه لا يسعى لمن يقتدى به إذا ترخص في أمر لصورة، أو تشدد فيه لوسوسة، أو لاعتقاده في ذلك مذهباً شديداً عن الناس، أن يفعل خصرة العامة الجهلة لئلا يترخصوا بترخصه لغير ضرورة، أو يعتقدوا أن ما تشدد فيه هو الفرض اللازم، هذا كلام القاضي، والله أعلم.

[١٢ - باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره]

٥٨٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟" قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكَثْرَةُ الْخُطَا إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ".

٥٨٨- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، جَمِيعًا عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ ذِكْرُ الرِّبَاطِ. وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ نِثْنَيْنِ "فَذَلِكَ الرِّبَاطُ، فَذَلِكَ الرِّبَاطُ".

[١٢ - باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره]

قال القاضي عياض: نحو الخطايا كتابة عن غفرانها، قال: ويحتمل معوها من كتاب الحفظ، ويكون دليلاً على غفرانها، ورفع الدرجات إعلاء المنازل في الجنة، وإسباغ الوضوء مأمور، والمكاره تكون بشدة البرد، وألم الجسم، ونحو ذلك، وكثرة الخطا تكون بعد الدار، وكثرة التكرار، وانتظار الصلاة بعد الصلاة.

قال القاضي أبو الوليد الباجي: هذا في المشتركين من الصلوات في الوقت، وأما غيرهما فممكن من عمل الناس. وقوله: **فَذَلِكَ الرِّبَاطُ** أي الرِّبَاطُ المرغوب فيه، وأصل الرِّبَاطُ الحبس على الشيء، كأنه حبس نفسه على هذه الطاعة، قيل: ويحتمل أنه أفضل الرِّبَاطِ، كما قيل: الجهاد جهاد النفس، ويحتمل أنه الرِّبَاطُ المتيسر الممكن، أي أنه من أنواع الرِّبَاطِ، هذا آخر كلام القاضي، وكله حسن إلا قول الباجي في انتظار الصلاة، فإن فيه نظراً، والله أعلم. قوله: **فَذَلِكَ الرِّبَاطُ** في حديث مَعْنٍ **فَذَلِكَ الرِّبَاطُ** هكذا هو في الأصول "نِثْنَيْنِ" وهو صحيح، ونصبه بتقدير فعل أي ذكر نِثْنَيْنِ أو كرر نِثْنَيْنِ، ثم إنه كذا وقع في رواية مسلم تكراره مرتين، وفي "الموطأ" ثلاث مرات: فذلکم الرِّبَاطُ، فذلکم الرِّبَاطُ، فذلکم الرِّبَاطُ. وأما حكمة تكراره فقيل: للاهتمام به وتعظيم شأنه، وقيل: كرره على عادته في تكرار الكلام؛ ليمهه عنه، والأول أظهر، والله أعلم.

[١٣ - باب السواك]

٥٨٩ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ، عَلَى أُمَّتِي - لِأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ".

١٣ - باب السواك

شرح الغريب: قال أهل اللغة: السواك بكسر السين، وهو يطلق على الفعل، وعلى العود الذي يتسوك به، وهو مذكر، قال الليث: وتوثقه العرب أيضاً. قال الأزهري: هذا من عدد الليث أي من أعاليطه القبيحة. وذكر صاحب "المحكم" أنه يؤنث ويذكر، والسواك فعلك بالسواك، ويقال: ساك فمه يسوكه سوكةً، فإن قلت: استاك لم يذكر الفم، وجمع السواك سَوَاك بصمتين ككتاب وكتب. وذكر صاحب "المحكم" أنه يجوز أيضاً سَوَاك بالهمز، ثم قيل: إن السواك مأخوذ من ساك إذا ذلك، وقيل: من جاءت الإبل تساوك، أي تمايل هزلاً، وهو في اصطلاح العلماء: استعمال عود أو نحوه في الأسنان؛ لتذهب الصفرة وغيرها، والله أعلم.

حكم السواك: ثم إن السواك سنة ليس بواجب في حال من الأحوال، لا في الصلاة، ولا في غيرها بإجماع من يعتد به في الإجماع. وقد حكى الشيخ أبو حامد الإسفراييني - إمام أصحابنا العراقيين - عن داود الظاهري أنه أوجه للصلاة. وحكاها الماوردي عن داود، وقال: هو عنده واجب، لو تركه لم تبطل صلاته. وحكي عن إسحاق بن راهويه أنه قال: هو واجب، فإن تركه عمداً بطلت صلاته.

وقد أنكر أصحابنا المتأخرون على الشيخ أبي حامد وغيره نقل الوجوب عن داود، وقالوا: مذهبه أنه سنة كالجماعة، ولو صح إيجابه عن داود، لم تصر مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثر، وأما إسحاق، فلم يصح هذا المحكي عنه، والله أعلم. ثم إن السواك مستحب في جميع الأوقات، ولكن في خمسة أوقات أشد استحباباً، أحدها: عند الصلاة، سواء كان متطهراً بماء أو بتراب، أو غير متطهر كمن لم يجد ماء ولا تراباً. الثاني: عند الوضوء، الثالث: عند قراءة القرآن، الرابع: عند الاستيقاظ من النوم، الخامس: عند تغير الفم، وتغيره يكون بأشياء: منها: ترك الأكل والشرب، ومنها: أكل ما له رائحة كريهة، ومنها: طول السكوت، ومنها: كثرة الكلام.

ومذهب الشافعي: أن السواك يكره للصائم بعد زوال الشمس؛ لكلا يزيل رائحة الخلوفا المستحبة، ويستحب أن يستاك بعود من أراك، وبأي شيء استاك مما يزيل التعبر، حصل السواك كالحرقه الخشنة والسعد والأشنان، وأما الإصبع، فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك، وإن كانت خشنة، ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا، المشهور: لا تجزئ، والثاني: تجزئ، والثالث: تجزئ، إن لم يجد غيرها، ولا تجزئ إن وجد. والمستحب أن يستاك بعود متوسط، لا شديد -

٥٩٠ - (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ:** حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنِ الْمُقَدَّامِ ابْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ، قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَبْدَأُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ؟ قَالَتْ: بِالسَّوَاكِ.

٥٩١ - (٣) **وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ يَبْدَأُ بِالسَّوَاكِ.

٥٩٢ - (٤) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ:** حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ - وَهُوَ ابْنُ جَرِيرٍ الْمَعُولِيُّ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَطَرَفُ السَّوَاكِ عَلَى لِسَانِهِ.

= ليس يجرح، ولا رطب لا يزيل، والمستحب أن يستاك عرضاً، ولا يستاك طولاً، لكلا يدمي لحم أسنانه، فإن خالف واستاك طولاً حصل السواك مع الكراهة، ويستحب أن يمر السواك أيضاً على طرف أسنانه، وكراسي أضراره، وسقف حلقه إمراراً لطيفاً، ويستحب أن يبدأ في سواكه بالجاب الأيمن من فيه، ولا بأس باستعمال سواك غيره بإذنه، ويستحب أن يعود الصبي السواك؛ ليعتاده.

قوله ﷺ: "ولا يسكن على مناسك" على من لا يهتم بالسواك عند كل صلاة.

فقه الحديث فيه دليل على أن السواك ليس بواجب. قال الشافعي **رحمته الله**: لو كان واجباً، لأمرهم به، شقّ أو ميسر. قال جماعات من العلماء من الطوائف: فيه دليل على أن الأمر للوجوب، وهو مذهب أكثر الفقهاء، وجماعات من المتكلمين، وأصحاب الأصول، قالوا: وجه الدلالة أنه مسنون بالاتفاق، فدلّ على أن المتروك إيجابه، وهذا الاستدلال يحتاج في تمامه إلى دليل على أن السواك كان مسنوناً حالة قوله ﷺ: "لا يسكن على مناسك"، وقال جماعة أيضاً: فيه دليل على أن المدبوب ليس مأموراً به، وهذا فيه خلاف لأصحاب الأصول، ويقال في هذا الاستدلال ما قدّمنا في الاستدلال على الوجوب، والله أعلم.

وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما لم يرد فيه نص من الله تعالى، وهذا مذهب أكثر الفقهاء، وأصحاب الأصول، وهو الصحيح المختار، وفيه: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من الرّق بأمرته **رحمته الله**، وفيه دليل على فضيلة السواك عند كل صلاة، وقد تقدم بيان وقت استحبابه.

قوله: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ:** حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ - وَهُوَ ابْنُ جَرِيرٍ الْمَعُولِيُّ - عَنْ أَبِي مُوسَى **رحمته الله**.

لطيفة الإسناد وصبط الأسماء. هذا الإسناد كله بصريون إلا أبا بردة، فإنه كوفي، وأما أبو موسى الأشعري، فكوفي بصري، واسم أبي بردة: عامر، وقيل: الحارث، والمعولي الميم وإسكان العين المهمة وفتح الواو منسوب -

٥٩٣- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ لِيَتَهَجَّدَ، يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ.

٥٩٤- (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَمِثِّلُهُ. وَلَمْ يَقُولُوا: لِيَتَهَجَّدَ.

٥٩٥- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، وَحُصَيْنٍ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ.

٥٩٦- (٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ،

= إلى المعاول نط من الأرد، وهذا الذي ذكرته من ضبطه متفق عليه عند أهل العلم بهذا الفن، وكتبهم مصرحون به، والله أعلم. قوله: إذا دخل من البيت، فيه بيان فضيلة السواك في جميع الأوقات، وشدة الاهتمام به، وتكراره، والله أعلم.

شرح العرب قوله: إذا دخل من البيت، أما "التهجد" فهو الصلاة في الليل، ويقال: هجد الرجل إذا دام، وفتح إذا خرج من المجدود، وهو اليوم بالصلاة، كما يقال: تحث وتأنم وتخرج، إذا اجتنب الخنث والإثم والخرج.

وأما قوله: إذا دخل من البيت، فهو بفتح الباء وضم الشين المعجمة وبالصاد المهملة، والشوص ذلك الأسنان بالسواك عرضاً، قاله ابن الأعرابي وإبراهيم الحربي، وأبو سليمان الخطابي وآخرون، وقيل: هو العسل، قاله الهروي وغيره، وقيل: التنقية، قاله أبو عبيد والداودي، وقيل: هو الخك، قاله أبو عمرو بن عبد البر. وتأوله بعضهم أنه بإصبعه، فهذه أقوال الأئمة فيه، وأكثرها مقاربة، وأظهرها الأول وما في معناه، والله أعلم.

قوله: "حدثنا أبو المتوكل أن ابن عباس حدثه" إلى آخره.

فقه الحديث هذا الحديث فيه فوائد كثيرة، ويستنبط منه أحكام نفيسة، وقد ذكره مسلم رحمه الله ما مختصراً، وقد بسط طرقه في كتاب الصلاة، وهناك بسط شرحه وفوائده - إن شاء الله تعالى - ونذكر هنا أحرفاً تتعلق بهذا القدر منه هنا، فاسم أبي المتوكل: علي بن داود، ويقال: ابن داود المصري، وقوله: وخرج مصر بن مسلم -

فَخَرَجَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (البقرة: ١٦٤) حَتَّى بَلَغَ: ﴿فَقَدْ عَدِدَ لِّلنَّارِ﴾ (آل عمران: ١٩١)،
ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْبَيْتِ فَتَسَوَّكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، ثُمَّ اضْطَجَعَ، ثُمَّ قَامَ، فَخَرَجَ، فَنَظَرَ إِلَى
السَّمَاءِ، فَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَتَسَوَّكَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى.

•• هذه الآية في السواك •• في خلق السموات والأرض •• (البقرة: ١٦٤)، فيه: أنه يستحب قراءتها
بعد الاستيقاظ في الليل، مع النظر إلى السماء؛ لما في ذلك من عظيم التدبير، وإذا تكرر يومه واستيقاظه
وحروجه، استحب تكريره قراءة هذه الآيات، كما ذكر في الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم.

•••••

١٤- باب خصال الفطرة

٥٩٧- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْفِطْرَةُ خَمْسٌ - أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ-: الْخِثَانُ وَالِاسْتِحْدَادُ وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَتَنْفُ الْإِبِطِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ".**

٥٩٨- (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْفِطْرَةُ خَمْسٌ: الْإِخْتِثَانُ، وَالِاسْتِحْدَادُ، وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ وَتَنْفُ الْإِبِطِ".**

١٤- باب خصال الفطرة

فيه قوله ﷺ: "الْفِطْرَةُ خَمْسٌ"، **فصله من عشرة**، هذا شك من الراوي، هل قال الأول أو الثاني؟ وقد حزم في الرواية الثانية، فقال: "الْفِطْرَةُ خَمْسٌ"، ثم فسر **الخمس**، فقال: **حارب**، لا **سجد**، **ونقيم**، **لصفر**، **وسف**، **لأف**، **وقص**، **شرب**، وفي الحديث الآخر: "عشر من الفطرة: قصُّ الشارب وإعفاء المحية والسواك، واستنشاق الماء وقصُّ الأظفار وغسل البراجم وشف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء، قال مصعب: "وسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة".

أما قوله ﷺ: **فصله خمس**، فمعناه: خمس من الفطرة كما في الرواية الأخرى: "عشر من الفطرة"، وليست منحصرة في العشر، وقد أشار **إلى** عدم إحصارها فيها بقوله: **من عشرة**، والله أعلم.

شرح العرب وأما الفطرة: فقد احتجف في المراد بها هذا، فقال أبو سيمان الخطابي: ذهب أكثر العلماء إلى أنها الستة، وكذا ذكره جماعة غير الخطابي، قالوا: ومعها أنها من سس الأشياء صلوات الله وسلامه عليهم، وقيل: هي الدين، ثم إن معظم هذه الخصال ليست بواجبة عند العلماء، وفي بعضها خلاف في وجوبه كالختان والمضمضة والاستنشاق، ولا يمتنع قرن الواجب بغيره كما قال الله تعالى: **كُنُوا مِنْ تَمَرٍ نَوْ حَقًّا، نَوْم** **حصده** (الأعام: ١٤١)، والإيتاء واجب، والأكل ليس بواجب، والله أعلم.

أما تفصيلها: 'الختان' واجب عند الشافعي وكثير من العلماء **ح**، وسنة عند مالك وأكثر العلماء **ح**، وهو عند الشافعي واجب على الرجال والنساء جميعاً، ثم إن الواجب في الرجل أن يقطع جميع الجلد التي تغطي الحشفة حتى يكشف جميع الحشفة، وفي المرأة يحق قطع أدنى جزء من الجلد التي في أعلى الفرج، والصحيح من مذهبا الذي عليه جمهور أصحابنا: أن الختان جائز في حال الصغر ليس بواجب، ولما وجه أنه يجب على الولي أن يحسن الصغر =

٥٩٩- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرٍ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: وَقَدْ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ، أَنْ لَا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

«قل بلوعة، ووجه أنه يحرم حنائه قبل عشر سنين، وإذا قد بالصحيح، استحب أن يُحْتَمَى في اليوم السابع من ولادته، وهل يحسب يوم الولادة من السبع، أم تكون سبعة سواء؟ فيه وجهان: أظهرهما: يحسب، وأحسب أصحابنا في الحنث أشكل، فقيل: يحسب حنائه في مراحته بعد البلوغ، وقيل: لا يُغَوَّرُ حتى يتبين، وهو الأصهر، وأما من له دكران، فإن كانا عاملين، وجب حناتهما، وإن كان أحدهما عاملاً دون الآخر، حتى العامل، وفيما يعتبر العمل به وجهان: قوله: أحدهما: بالبلوغ، والآخر باجماع، ولو مات إنسان غير محتون، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: الصحيح المشهور: أنه لا يحسب صغيراً كان أو كبيراً، والثاني: يحسب الكبير دون الصغير، والله أعلم.

وأما الاستحداذ، فهو حنق العانة، سمي استحداذاً لاستعمال الحديد، وهي الموسى، وهو سة، والمراد به نظافة ذلك الموضع، والأفضل فيه الحنق، ويغور بالقص والتف والثورة، والمراد «العانة» الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه، وكذلك الشعر الذي حوالي فرج المرأة. ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه شعر اللات حول حقة الذكر، فيحصل من مجموع هذا استحباب حنق جميع ما على الفرج وندر وحوهما. وأما وقت حنقه، فامتنع: أنه يصط في الحاجة وطوله، فإذا صار حنق، وكذلك المصط في قص الشارب ونف الإبط وتقليم الأظفار.

وأما حديث أنس المذكور في الكتاب: «... في قص الشارب ونف الإبط وتقليم الأظفار...» فشرح من بعده فمعناه: لا يترك تركاً يتجاوز به أربعين، لا أنه وقت فيه أترك أربعين، والله أعلم. وأما **غسمة** **لاصمة** فسميت بواجب، وهو تفعيل من القلم وهو القطع، ويستحب أن يبدأ باليدين قبل الرجلين، فيبدأ بمسحة يده اليمنى ثم الوسطى ثم اليسرى ثم الخصر ثم الإهام، ثم يعود إلى اليسرى، فيبدأ بخصرها، ثم يبصرها إلى آخرها، ثم يعود إلى الرجلين اليمنى فيبدأ بخصرها، ويختم خصر اليسرى، والله أعلم. *

***قال في فتح الملهم** ولم يشت في ترتيب الأصابع عند القص شيء من الأحاديث، لكن جرم النووي في شرح «مسلم» بأنه يستحب البدأة بمسحة اليمنى، ثم بالوسطى ثم اليسرى ثم الخصر ثم الإهام، وفي اليسرى بإهمائها إلى الخصر، ولم يذكر للاستحباب مستندا. وقال في شرح «التهذيب» بعد أن نقل عن العراقي أن المأزري أشد إكراهه عليه فيه: «لا بأس بما قاله العراقي إلا في تأخير إهماء اليد اليمنى، فالأولى أن تقدم اليمنى كعماها على اليسرى. قال: وأما الحديث الذي ذكره العزالي فلا أصل له» إلخ. وقال ابن دقيق العيد: «يحتاج من ادعى استحباب تقدم اليد في القص على الرجل إلى دليل، فإن الإطلاق يأتي ذلك». (فتح الملهم: ٧٠١/٢)

٦٠٠- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى - يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ - ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَغْفُوا اللَّحَى".

٦٠١- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِخْفَاءِ الشَّوَارِبِ وَإِعْفَاءِ اللَّحْيَةِ.

٦٠٢- (٦) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ، أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَوْفُوا اللَّحَى".

٦٠٣- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، مَوْلَى الْحُرَقَةِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "جَرُّوا الشَّوَارِبَ وَأَرْخُوا اللَّحَى، خَالِفُوا الْمَجُوسَ".

= أما سبب إباحة فسة اللاتفاق، والأفضل فيه التنف لم قوي عليه، ويحصل أيضاً باحقيق وبالثورة، وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت على الشافعي - وعنده المزي بنحى إبطه، فقال الشافعي: علمت أن السنة التنف، ولكن لا أقوى على الوجع، ويستحب أن يبدأ بالإبط الأيمن، وأما فصل الشارب، فسة أيضاً، ويستحب أن يبدأ بالخانبة الأيمن، وهو محرم بين القص بنفسه، وبين أن يولي ذلك غيره؛ لحصول المقصود من غير هتث مروؤة ولا حرمة، بخلاف الإبط والعانة. وأما حد ما يقصه، فالمختار: أنه يقص حتى يبدو طرف الشفة، ولا يحفه من أصله، وأما روايات 'أحفوا الشوارب' فمعناها: أحفوا ما طال على الشفتين، والله أعلم.

تفسير إعفاء اللحية والحصل المكروهة فيها وأما حد: بحية: فمعناه: توفيرها، وهو معنى 'أوفوا اللحى' في الرواية الأخرى. وكان من عادة الفرس قص اللحية، فهي الشرع عن ذلك، وقد ذكر العلماء في اللحية عشر حصان مكروهة بعضها أشد قبحاً من بعض: إحداها: خضابها بالسواد لا لعرض الجهاد. الثانية: حضابها بالصُّفْرَة تشبيهاً بالصاحين، لا لاتباع السنة. الثالثة: تبيضها بالكزيت أو غيره استعجالاً للشيخوخة؛ لأجل الرياسة وانتعظيم، وإيهام أنه من المشايخ. الرابعة: تنفها أو حلقها أول طلوعها إثارةً للمروءة وحسن الصورة. الخامسة: تنف الشيب. السادسة: تصفيفها طاقة فوق طاقة تصعُّب؛ ليستحسسه النساء وغيرهن. السابعة: الزيادة فيها والنقص منها بالريادة في شعر العذار من الصُّدْغَيْن، أو أخذ بعض العذار في حلق الرأس، وتنف جانبي العنفة وغير ذلك. الثامنة: تسريحها تصعُّباً لأجل الناس. التاسعة: تركها شعنة مبددة إظهاراً للرهادة وقلة أسالة بنفسه، =

٦٠٤ - (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيَاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَشْرٌ مِنَ الْفِطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِبِ وَإِعْفَاءُ اللَّحْيَةِ وَالسَّوَاكُ، وَاسْتِنْشَاقُ الْمَاءِ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ وَغَسْلُ الْبَرَاجِمِ وَتَنْفُ الْإِبِطِ وَحَنْقُ الْعَانَةِ وَانْتِقَاصُ الْمَاءِ".

قَالَ زَكَرِيَاءُ: قَالَ مُصْعَبٌ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُضْمَضَةُ.
زَادَ قُتَيْبَةُ: قَالَ وَكِيعٌ: انْتِقَاصُ الْمَاءِ يَعْنِي الاستنجاء.

= العاشرة: النظر إلى سوادها وبياضها إعجاباً وحيلاء وعرة بالشباب، وفحراً بامشيبي وتطاولاً على الشباب. احادية عشر: عقدتها وضفرها. الثانية عشر: حلقتها إلا إذا است للمرأة لحية، فيستحب لها حلقتها، والله أعلم. وأما الاستنشاق، فتقدم بيان صفته، واختلاف العلماء في وجوبه واستحبابه. وأما غسل الإبط، فمسألة مستقلة ليست مختصة بالوضوء.

شرح الغريب والبراجم يفتح الباء والحاء جمع بُرْجَمَة بضم الميم، وهي عقد الأصابع ومفاصلها كلها. قال العلماء: ويلحق بالبراجم ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن، وهو الصماخ، فيزيه بالمسح؛ لأنه ربما أضرت كثرته بالسمع، وكذلك ما يجتمع في داخل الأنف، وكذلك جميع الوسخ المجتمع على أي موضع كان من البدن بالعرق والعباء ونحوهما، والله أعلم. وأما انتقاص الماء فهو بالقفاف والصاد المهملة، وقد فسره وكيع في "الكتاب" بأنه الاستنجاء. وقال أبو عبيدة وغيره: معناه انتقاص البول بسبب استعمال الماء في غسل مذكورة. قيل: هو الانتصاح. وقد جاء في رواية الانتصاح بدل انتقاص الماء. قال الجمهور: الانتصاح: نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء؛ ليفي عنه الوسواس، وقيل: هو الاستنجاء بالماء. وذكر ابن الأثير أنه روى "انتقاص الماء" بالفاء والصاد المهملة وقال في فصل الفاء: قيل: الصواب أنه بالفاء، قال: والمراد نضجه على الذكر من قولهم نضح الدم القليل: نضجه، وجمعها نقص، وهذا الذي نقله شاذ، والصواب ما سبق، والله أعلم.

وأما قوله: ونسيت العاشرة، فكأنه نسيت العاشرة، فهذا شك منه فيها، قال القاضي عياض: ولعلها "الختان" المذكور مع الخمس، وهو أولى، والله أعلم. فهذا مختصر ما يتعلق بالفطرة، وقد أشعت القول فيها بدلائلها وفروعها في "شرح المذهب"، والله أعلم.

قوله أنا جعفر بن سليمان عن أبي عمران الجوني عن أنس رضي الله عنه قال: وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار. ونسيت العاشرة، لا بد من أن يكون قد تقدم بيانه وأن معناه: أن لا تترك تركاً يتجاوز الأربعين. وقوله: "وقت لنا" هو من الأحاديث المرفوعة، مثل قوله: "أمرنا بكذا". وقد تقدم بيان هذا في الفصول -

٦٠٥ - (٩) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ شَيْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَبُوهُ: وَنَسِيتُ الْعَاشِرَةَ.**

= المذكورة في أول هذا الكتاب، وقد جاء في غير صحيح مسلم: **وَقَتَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** والله أعلم. قال القاضي عياض: قال العقيلي: في حديث جعفر هذا بظر، قال: وقال أبو عمر، يعني ابن عبد البر: لم يروه إلا جعفر بن سليمان وليس بحجة؛ لسوء حفظه وكثرة غلطه، قلت: وقد وثق كثير من الأئمة المتقدمين جعفر بن سليمان، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به، وقد تابعه غيره.

قوله **أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ** وفي الرواية الأخرى: **أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ** هو يقطع الهمة في: أحفوا وأعفوا وأوفوا، وقال ابن دريد: يقال أيضاً: حفا الرجل شارب يعموه حمواً، إذا استأصل أحد شعره، فعلى هذا تكون همزة "أحفوا" همزة وصل. وقال غيره: عفوت الشعر وأعفيت، لعنان، وقد تقدم بيان معنى إحصاء الشوارب وإحصاء النحي. وأما "أوفوا"، فهو معنى أعموا، أي اتركوها وفيه كامة لا تقصوها. قال ابن السكيت وغيره: يقال في جمع النحية: لنحي ولنحي بكسر اللام وبضمها لعنان، الكسر أفصح.

وأما قوله **أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ عَنْ أَبِيهِ** فهو أيضاً يقطع الهمة وبالهاء المعجمة، ومعناه: اتركوها ولا تعرضوا لها بتغيير. وذكر القاضي عياض: أنه وقع في رواية الأكثرين كما ذكرنا، وأنه وقع عند ابن ماهر "أرجوا" بالحيم، قيل: هو بمعنى الأول، وأصله "أرجوا" بالهمزة، فحذفت همزة تخميصاً ومعناه: أخروها واطركوها. وجاء في رواية الحارثي: "وفروا النحي" فحصل خمس روايات: "أعفوا" و"أوفوا" و"أرجوا" و"أرجوا" و"وفروا"، ومعناها كلها تركها على حالها. هذا هو الظاهر من الحديث الذي تقتضيه ألفاظه، وهو الذي قاله جماعة من أصحابنا، وغيرهم من العلماء.

كلام القاضي حول النحية والشارب: وقال القاضي عياض: يكره حلقها وقصها وتغريقها، وأما الأخذ من طولها وعرضها فحسن، وتكره الشهرة في تعظيمها كما تكره في قصها وحرها. قال: وقد اختلف السلف هل لذلك حد؟ فمهم من لم يحدد شيئاً في ذلك إلا أنه لا يتركها لحد الشهرة، ويأخذ منها، وكره مالك طولها جداً، ومهم من حدد عما راد على القبضة فيزال، ومهم من كره الأخذ منها إلا في حج أو عمرة.

قال: وأما الشارب، فذهب كثير من السلف إلى استئصاله وحلقه بظاهر قوله **ﷺ: "أحفوا وانكحوا"**، وهو قول الكوفيين، وذهب كثير منهم إلى منع الحلق والاستئصال، وقاله مالك، وكان يرى حلقه مثلاً، ويأمر بأدب فاعله، وكان يكره أن يؤخذ من أعلاه، ويذهب هؤلاء إلى أن الإحصاء والخز والقص معنى واحد، وهو الأخذ منه، حتى يبدو طرف الشفة، وذهب بعض العلماء إلى التحجير بين الأمرين، هذا آخر كلام القاضي، والمختار ترك النحية على حالها، وأن لا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً، والمختار في الشارب ترك الاستئصال، والاقصار على ما يبدو به طرف الشفة، والله أعلم.

«واحتج الماعون مطلقاً بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي مطلقاً، كحديث سلمان المذكور وحدث أبي أيوب وأبي هريرة وغيرهما، قالوا: ولأنه إنما مع حرمة القبلة، وهذا المعنى موجود في البياض والصحراء؛ ولأنه لو كان الحائل كافياً لجاز في الصحراء؛ لأن بياض وبين الكعبة حلالاً وأودية وغير ذلك من أنواع الحائل، واحتج مَنْ أباح مطلقاً بخديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في الكتاب أنه رأى النبي ﷺ مستقبلاً بيت المقدس مستدير القبة، وحدث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ بعثه أن أناساً يكرهون استقبال القبلة ففروجهما، فقال النبي ﷺ: "أو قد فعلوها، حولوا عنقدي" أي إلى القبلة.

رواه أحمد بن حنبل في "مسنده" وابن ماجه، وإسناده حسن، واحتج من أباح الاستدبار دون الاستقبال بخديث سلمان، واحتج من حرم الاستقبال والاستدبار في الصحراء، وأباحهما في البياض بخديث ابن عمر رضي الله عنهما المذكور في "الكتاب"، وحدث عائشة رضي الله عنها الذي ذكرناه، وفي حديث جابر رضي الله عنه قال: "فهي رسول الله ﷺ أن يستقبل القبلة بول، فرأيت قبل أن يقص بعام يستقبلها". رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، وإسناده حسن. وحدث مروان الأصغر قال: "رأيت ابن عمر رضي الله عنهما أناح راحلته مستقبل القبة، ثم جلس يبول إليها، فقمت: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن هذا؟ فقال: بني إنما نهي عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بيتك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس". رواه أبو داود وغيره. فهذه أحاديث صحيحة مصرحة بالخوار في البياض، وحدث أبي أيوب وسلمان وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم وردت بالنهي، فيحمل على الصحراء؛ ليجتمع بين الأحاديث، ولا خلاف بين العلماء أنه إذا أمكن الجمع بين الأحاديث لا يصار إلى ترك بعضها، بل يجب الجمع بينها والعمل بجميعها، وقد أمكن الجمع على ما ذكرناه، فوجب المصير إليه، وفرقوا بين الصحراء والبياض من حيث المعنى بأنه يلحقه المشقة في البنيان في تكليفه ترك القبلة بخلاف الصحراء.

وأما من أباح الاستدبار، فيحتج على رد مدعيه بالأحاديث الصحيحة المصرحة بالنهي عن الاستقبال والاستدبار جميعاً، كحديث أبي أيوب وغيره، والله أعلم.

فرع في مسائل تتعلق باستقبال القبلة؛ لقضاء الحاجة على مذهب الشافعي رحمه الله إحداهما: المختار عند أصحابنا أنه إنما يجوز الاستقبال والاستدبار في البياض إذا كان قريباً من ساتر من جذران وبحوها من حيث يكون بيته وبنيه ثلاثة أذرع فما دونها، وبشرط آخر وهو أن يكون الحائل مرتفعاً بحيث يستر أسافل الإنسان، وقدروه بأخرة الرحل، وهي نحو ثلثي ذراع فإن زاد ما بيته وبنيه على ثلاثة أذرع، أو قصر الحائل عن آخرة الرحل، فهو حرام كالصحراء، إلا إذا كان في بيت بني لذلك، فلا حرج فيه كيف كان، قالوا: ولو كان في الصحراء، وتستر شيء على الشرط المذكور زال التحريم، فالاعتبار بوجود الساتر المذكور وعدمه، فيحل في الصحراء والبياض بوجوده، ويحرم فيهما لعدمه، هذا هو الصحيح المشهور عند أصحابنا، ومن أصحابنا من اعتبر الصحراء والبياض مطلقاً، ولم يعتبر الحائل، فأباح في البنيان بكل حال، وحرم في الصحراء بكل حال، والصحيح الأول، وفرعوا -

عليه فقالوا: لا فرق بين أن يكون الساتر دابة أو جذراً أو وهدة أو كتيب رمل أو جلاً، ولو أرخى ذيله في قبالة القبلة، ففي حصول الستر وجهان لأصحابنا: أحدهما عندهم وأشهرهما: أنه ساتر لحصول الحائل، والله أعلم.

المسألة الثانية: حيث جورنا الاستقبال والاستدبار، قال جماعة من أصحابنا: هو مكروه، ولم يذكر الجمهور الكراهة، والمختار: أنه لو كان عليه مشقة في تكلف التحرف عن القبلة، فلا كراهة، وإن لم تكن مشقة، فالأولى تجنبه للخروج من خلاف العلماء، ولا تطلق عليه الكراهة؛ للأحاديث الصحيحة فيه.

المسألة الثالثة: يحوز الجماع مستقبل القبلة في الصحراء والسيان، هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد ودادود الظاهري رحمهم الله، واحتنف فيه أصحاب مالك، فحوره ابن القاسم، وكرهه ابن حبيب، والصواب الخوار، فإن التحريم إنما يثبت بالشرع، ولم يرد فيه شيء، والله أعلم.

المسألة الرابعة: لا يحرم استقبال بيت المقدس، ولا استدباره بالبول والغائط، لكن يكره. المسألة الخامسة: إذا تجنب استقبال القبلة واستدبارها حال خروج البول والغائط، ثم أراد الاستقبال أو الاستدبار حال الاستنجاء جاز، والله أعلم.

قوله: **ولا مسح يمين**، هو من أدب الاستنجاء، وقد أجمع العلماء على أنه منهي عن الاستنجاء باليمين، ثم الجماهير على أنه في تسريه وأدب، لا في تحريم. وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، وأشار إلى تحريمه جماعة من أصحابنا، ولا تعويل على إشارتهم.

بحث عربي. قال أصحابنا: ويستحب أن لا يستعين باليد اليمنى في شيء من أمور الاستنجاء إلا للعدو، فإذا استنجى بماء، صبه باليمنى ومسح باليسرى، وإذا استنجى بحجر، فإن كان في الدبر مسح بيساره، وإن كان في القبل وأمكنه وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأتى مسحه، أمسك الذكر بيساره ومسحه على الحجر، فإن لم يمكنه ذلك واضطر إلى حمل الحجر حمله بيمينه، وأمسك الذكر بيساره، ومسح بها ولا يحرك اليمنى، هذا هو الصواب. وقال بعض أصحابنا: يأخذ الذكر بيمينه، والحجر بيساره، ويمسح ويحرك اليسرى، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يحس الذكر بيمينه بغير ضرورة، وقد نفى عنه، والله أعلم.

ثم إن في النهي عن الاستنجاء باليمين تنبيهاً على إكرامها وصيانتها عن الأقدار ونحوها، وسنوضح هذه القاعدة قريباً في أواخر الباب - إن شاء الله تعالى - والله أعلم.

قوله: **لا مسح يمين من لالة أحمر** * هذا نص صريح صحيح في أن استيفاء ثلاث مسحات واجب لا بد منه، وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، فمذهبنا أنه لا بد في الاستنجاء بالحجر من إزالة عين =

**** قال في فتح الملهم**: قوله: **لا مسح يمين من لالة أحمر**: اختلفوا في اشتراط العدد في الاستنجاء. فقال الشافعي وأحمد رحمهم الله: يشترط؛ لحديث الباب، ولما روى أبو داود عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا ذهب =

= النجاسة واستيقاء ثلاث مسحات، فلو مسح مرة أو مرتين، فزال عین النجاسة، وجب مسحه ثالثة، وهذا قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وأبو ثور، وقال مالك وداود: الواجب الإلقاء، فإن حصل بحجر، أجزأه، وهو وجه لبعض أصحابنا، والمعروف من مذهبي ما قدمناه. قال أصحابنا: ولو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف مسح بكل حرف مسحة أجزأه؛ لأن المراد المسحات، والأحجار الثلاثة أفضل من حجر له ثلاثة أحرف، ولو استنجى في القل والدر، وجب ست مسحات، لكل واحد ثلاث مسحات، والأفضل أن يكون ستة أحجار، فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزأه، وكذلك الخرقه الصفيقة التي إذا مسح بها لا يصل البلل إلى الخاب الآحر يجوز أن يمسح بجانبها، والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا حصل الإلقاء بثلاثة أحجار، فلا زيادة عليها، فإن لم يحصل بثلاثة وجب رابع، فإن حصل الإلقاء به لم تجب الزيادة، ولكن يستحب الإتيان بخامس، فإن لم يحصل بالأربعة وجب خامس، فإن حصل به فلا زيادة، وهكذا فيما راد متى حصل الإلقاء بوتر، فلا زيادة، وإلا وجب الإلقاء، واستحب الإتيان، والله أعلم. وأما نصه **ع** على الأحجار، فقد تعلق به بعض أهل الظاهر، وقالوا: الحجر متعين لا يجزئ غيره. =

= أحدكم لحاجته فليستط بثلاثة أحجار، فإنما تجزئ عنه". وقال أبو حنيفة ومالك وداود - وهو قول عمر **رضي** عنه - حكاه العبدري - ليس بشرط، بدليل ما رواه البخاري **رضي** عنه من حديث ابن مسعود **رضي** عنه قال: "أتى النبي **صلى** الله عليه وسلم العائط، فأمرني أن أتيه بثلاثة أحجار، فوجدت حجرتين ولم أجد الثالث، فأتيته بروثة، فأخذ الحجرين وألقى الروثة، وقال: "هذا ركس". فاستند الطحاوي بقوله: "وألقى الروثة" على عدم اشتراط الثالث، وعمل بأنه لو كان مشروطا لطب ثالثا. وأجيب بأن في مسند أحمد في هذا الحديث بعد قوله: "هذا ركس": "أتى بحجر". قلت: وهذا الحديث الذي رواه أحمد من طريق أبي إسحاق عن علقمة **رضي** عنه مع عدم دلالة على الإتيان بالثالث، وإن أمر به **صلى** الله عليه وسلم ثالثا: منقطع عند الطحاوي، فإنه قد ثبت عنده عدم سماع أبي إسحاق من علقمة، وأحدث لا يرى العمل به. وقال أبو الحسن بن القصار المالكي: روى أنه أتاه بثالث، لكن لا يصح، ولو صح فلا استدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم؛ لأنه اقتصر في الموضوعين على ثلاثة، فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة، كذا في عمدة القاري. وقد يجاب عن استدلال الطحاوي بأنه **ع** اكتفى بطرف أحد الحجرين عن الثالث؛ لأن المقصود بالثلاثة أن يمسح بها ثلاث مسحات، وذلك حاصل، ولو بواحد له ثلاثة أحرف.

قلت: المذكور في حديث الباب وبظايره تثليث الأحجار لا المسحات إلا أنهم أقاموا المسحات الثلاثة في حجر واحد له ثلاثة أحرف مقام الأحجار الثلاثة، وهذا خلاف الظاهر، وأيضا لم يعتبروا خصوص المعدود كما اعتبروا العدد، فحوزوا الاستنحاء بالأحجار وغيرها من الدر والحشب والخرقة، وهذا أيضا عدول عن ظاهر لفظ الحديث، وأيضا لم يكتفوا بالثلاث إذا لم يحصل الإلقاء بها، بل قالوا بوجوب الزيادة عليها ما لم يحصل =

٦٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ أَوْ يَبْعَرَ.

٦٠٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يَذْكُرُ عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا بِبَوْلٍ وَلَا غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا".

قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ قَبْلَ الْقِبْلَةِ، فَتَنَحَّرَفُ عَنْهَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ؟ قَالَ: نَعَمْ.

٦١٠ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي ابْنَ زُرَّيْعٍ - حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلَنَّ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا".

= فإن الرجيع هو الرُّوث، وأما العظم، فلكونه طعماً للحس، فيه على جميع المطعومات، وتنحرف به المحترقات كأجزاء الحيوان وأوراق كتب العلم وغير ذلك. ولا فرق في النجس بين المائع والحامد، فإن استنحى بنجس لم يصح استنجاؤه، ووجب عليه بعد ذلك الاستنجاء بالماء، ولا يجزئه الحجر؛ لأن الموضع صار نجساً بنجاسة أحسية، ولو استنحى مطعوم أو غيره من المحترقات الطاهرات فالأصح أنه لا يصح استنجاؤه، ولكن يجزئه الحجر بعد ذلك إن لم يكن نقل النجاسة من موضعها، وقيل: إن استنجاه الأول بحرثه مع المعصية، والله أعلم.

قوله: من سجد لله قال قال رسول الله ﷺ: "يؤجره الله بمائة الف حسنة". هكذا هو في "الأصول"، وهو صحيح تقديره: قال لنا قائل المشركين، أو أنه أراد واحداً من المشركين، وجمعه؛ لكون باقيهم يوافقونه.

قوله: "لا يمسك شربه أو عرقه"، قال العلماء: هذا خطاب لأهل المدينة ومن في معاهم بحيث إذا شرب أو عرق، لا يستقل الكعبة ولا يستديرها.

شرح الغريب: قوله: "فوجدنا مرحاضاً"، هو بفتح الميم والحاء المهملة والضاد المعجمة، جمع مرحاض - بكسر الميم - وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الإنسان، أي للتغوط. قوله: "مسحرف عبي" بالونين معاً: تخرص على اجتنبها بالميل عنها بحسب قدرتها. قوله: "قل نعم" هو جواب لقوله أولاً: قلت لسفيان بن عيينة: سمعت الزهري يذكره عن عطاء.

٦١٢- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رَقِيتُ عَلَى بَيْتِ أُخْتِي حَفْصَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا لِحَاجَتِهِ، مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ، مُسْتَذْبِرَ الْقِبْلَةِ.

-الأوجه الثلاثة كـ "كتف"، فإن كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق، جار فيه وجه رابع، وهو كسر الأول والثاني كـ "فخذ".

وأما بيت المقدس، فتقدم بيان لعائه واشتقاقه في أول باب الإسراء، والله أعلم.

• • • • •

[١٦- باب النهي عن الاستنجاء باليمين]

٦١٣- (١) **حدثنا** يحيى بن يحيى: أخبرنا عبد الرحمن بن مهدي عن همام، عن يحيى ابن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يُؤَلِّقُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ".

٦١٤- (٢) **حدثنا** يحيى بن يحيى: أخبرنا وكيع، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ".

٦١٥- (٣) **حدثنا** ابن أبي عمير: حدثنا الثقفى، عن أيوب عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادة أن النبي ﷺ: نَهَى أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ، وَأَنْ يَمَسْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ، وَأَنْ يَسْتَطِيبَ بِيَمِينِهِ.

[١٦- باب النهي عن الاستنجاء باليمين]

ذكر همام في الطريق الأول تصحيح قوله: "حدثنا يحيى بن يحيى، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن همام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه". قال مسلم رحمه الله: "حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي قتادة عن أبيه". هكذا هو في الأصول التي رأيناها، وفي الأول "همام" ناظم عن يحيى بن أبي كثير. وفي الثاني "هشام" بالشين، وأصل الأول تصحيحاً من بعض سابقين عن مسلم، فإن السجاري واللساني وغيرهما من الأئمة رَوَوْه عن هشام الدستوائي كما رَوَاهُ مسلم في الطريق الثاني، وقد أوضح ما قبله الإمام الحافظ أبو محمد حلف الواسطي، فقال: رَوَاهُ مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد الرحمن بن مهدي عن هشام، وعن يحيى بن يحيى عن وكيع عن هشام عن يحيى بن أبي كثير، فصرح الإمام حنف بأن مسلماً رَوَاهُ في الصريقين عن هشام الدستوائي، فدل هذا على أن هَمَاماً بالميم تصحيح وقع في نسخنا من بعد مسلم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لَا يُمَسِّكَنَّ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يُؤَلِّقُ، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ". أما "إمساك الذكر باليمين" فمكروه كراهة تنزيه لا تحرمة كما تقدم في الاستنجاء، وقد قدمنا هناك أنه لا يستعين باليمين في شيء من ذلك من الاستنجاء، وقد قدمنا ما يتعلق بهذا الفصل.

وأما قوله ﷺ: "وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ بِيَمِينِهِ" فليس التقييد بالخلاء للاحتراز عن البول، بل هما سواء، والخلاء بالمد هو الغائط، والله أعلم.

= قوله عليه السلام: 'ولا يتنفس في الإناء معاه لا يتنفس في نفس الإناء، وأما التنفس ثلاثاً خارج الإناء فسنة معروفة، قال العلماء: والتهني عن التنفس في الإناء هو من طريق الأدب مخافة من تقديره وتنه وسقوط شيء من الصم والأنف فيه ونحو ذلك، والله أعلم. **

**** قال في فتح الملهم.** قوله: 'ولا يتنفس في الإناء': وهذا النهي للتأدب لإرادة المبالغة في النظافة؛ إذ قد يخرج مع النفس بصاق أو مخاط أو بخار ردي، فيكسبه رائحة كريهة، فيتقدر بها هو أو غيره عن شربه، كذا في الفتح. وقال البيضاوي رحمته: "الشرب بثلاث دفعات أقمع للعطش، وأقوى على الهضم، وأقل أثراً في برد المعدة، وإضعاف الأعصاب".

وفي الشماثل لترمذي: "أنه عليه السلام كان يتنفس في الإناء ثلاثاً إذا شرب، ويقول: "هو أمراً وأروى". معناه أن يشرب ثلاث مرات في كل ذلك يبين الإناء عن فيه، فيتنفس، ثم يعود، والمهي عنه هو التنفس في الإناء بلا إبانة أو بلا تنفس، فإنه يدل على الشره والحرص والغفلة، ولذا ورد: "لا تشربوا واحداً كشرب البعير، ولكن اشربوا مثني وثلاث"، وورد بسند حسن: "أنه عليه السلام كان يشرب في ثلاثة أنفاس، إذا أدنى الإناء إلى فيه سمى الله، وإذا أخره حمد الله، يفعل ذلك ثلاثاً"، أي في غالب الأحيان، والله أعلم كذا في المرقاة. (فتح الملهم: ٧٣١/٢)

[١٧- باب التيمن في الطهور وغيره]

٦١٦- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ التَّيْمَنَ فِي طُهُورِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرْجُلِهِ إِذَا تَرَحَّلَ، وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ.

٦١٧- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ التَّيْمَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، فِي نَعْلَيْهِ وَتَرْجُلَيْهِ وَطُهُورِهِ.

١٧- باب التيمن في الطهور وغيره

بيان القاعدة الهامة قولها: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ التَّيْمَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، وَفِي نَعْلَيْهِ وَتَرْجُلَيْهِ وَطُهُورِهِ. هذه قاعدة مستمرة في الشرع، وهي أن ما كان من باب التكريم والتشريف، كبس الثوب والسراويل واحف ودحور المسجد والسواك والاكتمال وتقليم الأظفار وقص الشارب وترجيل الشعر، وهو مشطه، وثقب الإبط وحلق الرأس والسلام من الصلاة وغسل أعضاء الصهارة والخروج من الخلاء، والأكل، والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود، وغير ذلك مما هو في معناه يستحب التيمن فيه. وأما ما كان بصدده كدحور الخلاء والخروج من المسجد والامتحاط والاستنجاء وحلع الثوب والسراويل واحف، وما أشبه ذلك، فيستحب التياسر فيه، وذلك كله لكرامة اليمين وشرفها، والله أعلم.

حكم تقديم اليمين على اليسار في الوضوء وأجمع العلماء على أن تقدم اليمين على اليسار من اليدين والرجلين في الوضوء سنة، لو خالفها، فاته الفضل، وصح وضوءه، وقالت الشيعة: هو واجب ولا اعتداد بخلاف لشيعة. وأعم أن الابتداء باليسار، وإن كان محرمًا، فهو مكروه، نص عليه الشافعي، وهو ظاهر، وقد ثبت في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما بأسانيد حميدة عن أبي هريرة - : "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: 'إِذَا لَسْتُمْ أَوْ تَوَضَّأْتُمْ فَابْدُؤُوا بَأَيْمَانِكُمْ'، فهذا نص في الأمر بتقديم اليمين، ومخالفته مكروهة أو محرمة، وقد انعقد إجماع العلماء على أنها ليست محرمة، فوجب أن تكون مكروهة. ثم أعم أن من أعضاء الوضوء ما لا يستحب فيه التيمن، وهو الأذنان والكفان والخذلان، بل يظهران دفعة واحدة، فإن تعدد ذلك كما في حق الأقطع ونحوه قدم اليمين، والله أعلم.

قوله: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجِبُّ التَّيْمَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ، هكدا وقع في بعض الأصول 'في نعله' على أفراد الفعل، وفي بعضها 'نعله' بزيادة ياء التثنية، وهما صحيحان أي في لسان نعله، أو في لسان نعله، أي جنس النعل، وم يُرَى في شيء من نسخ بلادنا غير هذين الوجهين، وذكر الحميدي والحافظ عبد الحق في كتابيهما 'اجمع بين الصحيحين' في 'نعله' بناءً مثابة فوق ثم نون وتشديد العين، وكذا هو في روايات البحاري وغيره، وكله صحيح، ووقع في روايات البحاري: "يجب التيمن ما استطاع في شأنه كله"، وذكر الحديث الخ. وفي قوله: "ما استطاع" إشارة إلى شدة المحافظة على التيمن، والله أعلم.

[١٨ - باب النهي عن التخلي في الطرق والظلال]

٦١٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ.
قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: "اتَّقُوا اللَّعَّائِينَ"، قَالُوا: وَمَا اللَّعَّانُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ
فِي ظِلِّهِمْ".

١٨- باب النهي عن التحلي في الطرق والظلال

قوله ﷺ: لعن اللعنان، وهما اللذان يلعنهما الناس في العادة، والله أعلم.

وأما اللعنان: فكذا وقع في مسلم، ووقع في رواية أبي داود: "اتقوا اللاعنين"، والروايتان صحيحتان.

شرح العريب: قال الإمام أبو سليمان الخطابي: المراد باللاعنين الأمرين الجالبيين لللعن، الحاملين الناس عليه والداعيين إليه، وذلك أن من فعلهما، شتم ولعن، يعني عادة الناس لعه، فلما صار سبباً لذلك، أضيف اللعن إليهما، قال: وقد يكون اللاحن بمعنى المسعون، والملاعن: مواضع اللعن، قنت: فعلى هذا يكون التقدير: اتقوا الأمرين المسعون فاعنيهما، وهذا عن رواية أبي داود. وأما رواية مسلم فمعناها - والله أعلم - اتقوا فعل اللعانين، أي صاحبي اللعن، وهما اللذان يلعنهما الناس في العادة، والله أعلم.

قال الخطابي وغيره من العلماء: المراد بالظِّل هنا مستظلُّ الناس الذي اتخذوه مقبلاً ومباحاً ينزلونه ويقعدون فيه، وليس كل ظل يحرم القعود تحته، فقد قعد النبي ﷺ تحت حايش النحل لحاجته، وله ظل بلا شك، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: لا يدعي بتحسيني في صريح النص، فمعناه: يتغوط في موضع يمر به الناس، وما نهي عنه في الظل والطريق؛ لما فيه من إيذاء المسلمين بتنجيس من يمر به ونفته واستفزاره، والله أعلم.

[١٩ - باب الاستنجاء بالماء من التبرز]

٦١٩- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا، وَتَبِعَهُ غُلَامٌ مَعَهُ مِضْأَةٌ، وَهُوَ أَصْغَرُنَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ سِدْرَةٍ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجَتَهُ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَقَدْ اسْتَجَى بِالْمَاءِ.

٦٢٠- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَغُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لَهُ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا، وَغُلَامٌ نَحْوِي، إِدَاوَةً مِنْ مَاءٍ، وَغَنَزَةً فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ.

٦٢١- (٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - وَاللَّفْظُ لِرُحْمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبَةَ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَرَّزُ لِحَاجَتِهِ، فَأَتِيَهُ بِالْمَاءِ، فَيَتَغَسَّلُ بِهِ.

١٩ - باب الاستنجاء بالماء من التبرز

شرح الغريب: مضاه: بكسر الميم ومهملة بعد الضاد المعجمة، وهي الإباء الذي يتوصأ به كاركوة والإبريق وشبههما. وأما حائط: فهو الستان. وأما عود: فبفتح العين والراء، وهي عصا طويلة في أسفلها زج، ويقال: رمح قصير، وإنما كان يستصحبها النبي ﷺ؛ لأنه كان إذا توضأ صلى، فيحتاج إلى نصبها بين يديه؛ لتكون حائلاً يصلي إليه.

وأما قوله: "س" فمعناه: يأتي البراز، بفتح الباء، وهو المكان الواسع الطاهر من الأرض؛ ليحلو حاجته، ويستتر ويبعد عن أعين الناظرين. وأما قوله: "مغسل" فمعناه: يستنجي به، ويعسل محل الاستنجاء، والله أعلم.

فقه الحديث: وأما فقه هذه الأحاديث: ففيها: استحباب التواعد لقضاء الحاجة عن الناس، والاستتار عن أعين الناظرين، وفيها: جوار استخدام الرجل الفاضل بعض أصحابه في حاجته، وفيها: خدمة الصالحين وأهل الفضل والتبرك بدلت، وفيها: جوار الاستنجاء بالماء، واستحبابه ورجحانه على الاقتصار على الحجر، وقد احتنف الناس في هذه المسألة: فالذي عيه الجماهير من السلف والخلف، وأجمع عليه أهل الفتوى من أئمة الأمصار: أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر، فيستعمل الحجر أولاً؛ لتخف الحجاسة، وتقل مباشرتها بيده، ثم يستعمل الماء، فإن أراد-

.....

الاعتصار على أحدهما، جاز الاعتصار على أيهما شاء، سواء وجد الآخر أو لم يعبده، فيجوز الاعتصار على الحجر مع وجود الماء، ويجوز عكسه، فإن اعتصر على أحدهما، فالماء أفضل من الحجر؛ لأن الماء يطهر المخل طهارة حقيقية، وأما الحجر فلا يطهره، وإنما يخفف النجاسة، ويبيح الصلاة مع الحاسة المعفو عنها، وبعض السلف ذهبوا إلى أن الأفضل هو الحجر، وربما أوهم كلام بعضهم: أن الماء لا يخرى، وقال ابن حبيب المالكي: لا يخرى الحجر إلا لمن عدم الماء، وهذا خلاف ما عليه العلماء من السلف والخلف، وخلاف طواهر السس المتطاهرة، والله أعلم.

وقد استدلل بعض العلماء بهذه الأحاديث على أن المستحب أن يتوصأ من الأواني، دون المزارع والبرك ونحوها؛ إذ لم يُقبل ذلك عن النبي ﷺ، وهذا الذي قاله غير مقبول، ولم يوافق عليه أحد فيما نعلم. قال القاضي عياض: هذا الذي قاله هذا القائل لا أصل له، ولم يُقبل أن النبي ﷺ وجدها فعدل عنها إلى الأواني، والله أعلم.

[٢٠- باب المسح على الخفين]

٦٢٢- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، حَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ؛ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى-** قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: نَالَ حَرِيرٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ.

قَالَ الْأَعْمَشُ: قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ إِسْلَامَ حَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ.

٦٢٣- (٢) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ؛ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي هَذَا الْأَسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ عِيسَى وَسُفْيَانَ: قَالَ: فَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ؛ لِأَنَّهُ إِسْلَامَ حَرِيرٍ كَانَ بَعْدَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ.**

[٢٠- باب المسح على الخفين]

بيان الإجماع على حوار المسح على الخفين أجمع من يعتد به في الإجماع على حوار المسح على الخفين في السفر والحضر، سواء كان حاجة أو لغيرها، حتى يجوز للمرأة الملازمة لبيتها، والرُّمُّ الذي لا يمشي، وإما أكرته الشيعة والخورج، ولا يعتد بحلافهم. وقد روي عن مالك -روايات فيه، والمشهور من مذهبه كمنهزم الحماهير، وقد روى المسح على الخفين خلافاً لا يُحْصَوْنَ من الصحابة قال الحسن البصري -: حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الخفين، وقد بينت أسماء جماعات كثيرين من الصحابة الذين روه في 'شرح المهدب'، وقد ذكرت فيه حملاً نقيسة مما يتعلق بذلك، وبالله التوفيق.

أقوال العلماء في الفصل من غسل الرجلين والمسح على الخفين واحتلف العلماء في أن المسح على الخفين أفضل، أم غسل الرجلين؟ فذهب أصحابنا إلى أن الغسل أفضل؛ لكونه الأصل، وذهب إليه جماعات من الصحابة منهم عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري -وذهب جماعات من التابعين إلى أن المسح-

-وجه بوله **قائماً**، وحكم البول قائماً وأما سب بوله **قائماً**، فذكر العلماء فيه أوجهاً حكاهما الخطابي والبيهقي وغيرهما من الأئمة:

أحدها: قالوا وهو مروي عن الشافعي: أن العرب كانت تستشفي لوجع الصلب بالتبول قائماً، قال: فرى أنه كان به **قائماً** وجع الصلب إذ ذاك.

والثاني: أن سبه ما روي في رواية ضعيفة، رواها البيهقي وغيره: أنه **قائماً** لعنة بمأضيه، والمأبض همزة ساكنة بعد الميم ثم باء موحدة، وهو باطن الركبة.

والثالث: أنه لم يجد مكاناً للقعود، فاضطر إلى القيام؛ لكون الطرف الذي من المساطة كان عالياً مرتفعاً. وذكر الإمام أبو عبد الله المارري والقاسمي عياض **قائماً** رابعاً وهو أنه **قائماً** لكونها حالة يؤم فيها حروح الحدث من السبيل الآخر في العالب بخلاف حالة القعود، ولذلك قال عمر: "البول قائماً أخض للدير". ويخبر وجه خامس أنه **قائماً** فعنه بياناً لحوار في هذه المرة، وكانت عادته المستمرة ببول قاعداً، ويدل عليه حديث عائشة **قائماً** قالت: "من حدثكم أن النبي **قائماً** كان يبول قائماً، فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً"، رواه أحمد بن حنبل والترمذي والنسائي وآخرون، وإسناده جيد، والله أعلم.

وقد روي في النهي عن البول قائماً أحاديث لا تثبت، ولكن حديث عائشة هذا ثابت، فلهذا قال العلماء: يكره البول قائماً إلا لعذر، وهي كراهة تنزيه لا تحريم.

أقوال العلماء في حوار البول قائماً وكراهته قال ابن المنذر في "الإشراق": اختلفوا في البول قائماً، فثبت عن عمر بن الخطاب **قائماً**، ورید بن ثابت وابن عمر ومسهل بن سعد، أنهم بالوا قياماً، قال: وروي ذلك عن أسد وعلي، وأبي هريرة **قائماً**، وفعل ذلك ابن سيرين، وعروة بن الربر، وكرهه ابن مسعود، والشعبي، وإبراهيم بن سعد، وكان إبراهيم بن سعد لا يحجز شهادة من بال قائماً. وفيه قول ثالث: أنه إن كان في مكان يتطير إليه من البول شيء، فهو مكروه، فإن كان لا يتطير، فلا بأس به، وهذا قول مالك. قال ابن المنذر: البول جائساً أحب إلي، وقائماً مباح، وكل ذلك ثابت عن رسول الله **قائماً**، هذا كلام ابن المنذر، والله أعلم.

-على موافقة الآية في احتمالها المسح، وتركها الباقي على مقتضى الآية ومرادها، ولما لم ترد الآثار في حوار المسح على الجوربين في وراثة ورودها في المسح على الخفين، أبقينا حكم الغسل على مراد الآية، ولم نقله عنه. ومن ههنا قال الإمام مسلم بن الحجاج: "لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل".

فإن قيل: روى المعيرة بن شعبة وأبو موسى أن النبي **قائماً** مسح على جوربيه وعليه. قيل له: يحتمل أنهما كانا مجلدين، فلا دلالة فيه على موضع الخلاف إذ ليس بعموم لفظ، وإنما هو حكاية فعل لانعلم حاله، وأيضاً يحتمل أن يكون وضوء من لم يحدث، كما مسح على رجله، وقال: "هذا وضوء من لم يحدث"، ومن جهة النظر اتفاق الجميع -

٦٢٦- (٥) **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا** لَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، **ح** وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمَحٍ: "مَكَانَ حِينَ" "حَتَّى".

٦٢٧- (٦) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ.

٦٢٨- (٧) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَاتَ لَيْلَةٍ، إِذْ نَزَلَ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّ عَلَيْهِ مِنْ إِدَاوَةٍ كَانَتْ مَعِي، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ.

٦٢٩- (٨) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَ أَبُو نُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: "يَا مُغِيرَةُ! خُذِ الْإِدَاوَةَ"، فَأَخَذْتُهَا، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ.....

= قوله: **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا** لَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، **ح** وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمَحٍ: "مَكَانَ حِينَ" "حَتَّى".

قوله: "أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمَحٍ: "مَكَانَ حِينَ" "حَتَّى".

قوله: **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا** لَيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، **ح** وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ حَبِيبٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ حَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ رُمَحٍ: "مَكَانَ حِينَ" "حَتَّى".

فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ جَاءَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَةٌ ضَيِّقَةُ الْكُمَيْنِ، فَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ عَلَيْهِ فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ، فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ ثُمَّ صَلَّى.

٦٣٠ - (٩) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، جَمِيعاً عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ. قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَقْضِيَ حَاجَتَهُ، فَلَمَّا رَجَعَ تَلَقَّيْتُهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَغْسِلَ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَتْ الْجُبَّةُ فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، فَعَسَلَهُمَا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا.*

-وأما قوله: **فصب عليه** مع **دع من حاحه** فمعناه: بعد انفصاله من موضع قضاء حاجته، وانتقاله إلى موضع آخر، فصب عليه في وضوئه. وأما رواية "حتى فرغ" فلعل معناها: صب عليه في وضوئه، حتى فرغ من الوضوء، فيكون المراد بالحاجة الوضوء، وقد جاء في الرواية الأخرى ميباً أن صبه عليه كان بعد رجوعه من قضاء الحاجة، والله أعلم.

فقه الحديث وأقسام الاستعانة في الوضوء وفي هذا الحديث دليل على جواز الاستعانة في الوضوء، وقد ثبت أيضاً في حديث أسامة بن زيد **رحم** أنه صب على رسول الله ﷺ في وضوئه حين انصرف من عرفة، وقد جاء في أحاديث - ليست بثابتة - الهية عن الاستعانة. قال أصحابنا: الاستعانة ثلاثة أقسام: أحدها: أن يستعين بغيره في إحضار الماء، فلا كراهة فيه ولا نقص.

والثاني: أن يستعين به في غسل الأعضاء، ويياشر الأجنبي بنفسه غسل الأعضاء، فهذا مكروه إلا الحاجة.

والثالث: أن يصب عليه، فهذا الأولى تركه، وهل يسمى مكروهاً؟ فيه وجهان، قال أصحابنا وغيرهم: وإذا صب عليه، وقف الصاب على يسار المتوضئ، والله أعلم.

قوله: **فأخرجهم من حب حه**، فيه جواز مثل هذا للحاجة وفي الخلوة، وأما بين الناس، فيبغى أن لا يفعل لغير حاجة؛ لأن فيه إخلالاً بالمروءة.

*قوله: **ومسح على خفيه** ثم **مسح** ما ظاهره أنه أم بالقوم، وسيجيء أن عبد الرحمن هو الذي كان إماماً لبقوم في ذلك اليوم، أجاب بعض الحاضرين أن صلى بنا بمعنى: معنا، قلت: ويمكن أن يقال: إنه أهمهم في صلاة الظهر بذلك الوضوء، والله تعالى أعلم.

[٢١- باب المسح على الناصية والعمامة]

٦٣٣- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيعٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: "أَمْعَكَ مَاءً؟" فَأَتَيْتُهُ بِمَطْهَرَةٍ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ كُمُ الْحَبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْحَبَّةِ، وَأَلْقَى الْحَبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خَفَّيْهِ،

٢١- باب المسح على الناصية والعمامة

رفع الوهم عن هذا الإسناد. قوله: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيعٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُعِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ قَالَ: "أَمْعَكَ مَاءً؟" فَأَتَيْتُهُ بِمَطْهَرَةٍ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، فَضَاقَ كُمُ الْحَبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الْحَبَّةِ، وَأَلْقَى الْحَبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خَفَّيْهِ،

قال القاضي عياض: حمزة بن المعيرة هو الصحيح عندهم في هذا الحديث، وإنما عروة بن المعيرة في الأحاديث الأخرى، وحمزة وعروة اسناد للمعيرة، والحديث مروى عنهما جميعاً، لكن رواية بكر بن عبد الله بن المزني إنما هي عن حمزة بن المعيرة وعن ابن المعيرة غير مسمى، ولا يقول بكر، عروة ومن قال: "عروة عنه" فقد وهم، وكذلك اختلف عن بكر، فرواه معتمر في أحد الوجهين عنه، عن بكر، عن الحسن، عن ابن المعيرة، وكذا رواه يحيى بن سعيد عن التيمي، وقد ذكر هذا مسلم، وقال غيرهم عن بكر عن المعيرة قال الدارقطني: وهو وهم، هذا آخر كلام القاضي عياض، والله أعلم.

شرح الغريب. قوله: وَأَمْسَحَ بِنَاصِيَتِهِ: قد تقدم قريباً أن فيها لعتين: فتح الميم وكسرهما، وأما الإناء الذي يتطهر منه. قوله: ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ: هو بفتح الياء وكسر السين، أي يكشف، والله أعلم.

قوله: مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ: هذا مما احتج به أصحابنا على أن مسح بعض الرأس يكفي، ولا يشترط الجميع؛ لأنه لو وجب الجميع، لما اكتفى بالعمامة عن الباقي، فإن الجمع بين الأصل والبدل في عضو واحد لا يجوز، كما لو مسح على خف واحد وغسل الرجل الأخرى، وأما التعميم بالعمامة، فهو عند الشافعي وجماعة على الاستحباب؛ لتكون الطهارة على جميع الرأس، ولا فرق بين أن يكون لس العمامة على طُهر أو على حدث، وكذا لو كان على رأسه قلنسوة، ولم ينزعها مسح بनावيته، ويستحب أن يتم على القلنسوة كالعمامة، -

٦٣٤- (٢) **حَدَّثَ أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا:** حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ، وَمُقَدِّمَ رَأْسِهِ، وَعَلَى عِمَامَتِهِ.

٦٣٥- (٣) **وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى:** حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٦٣٦- (٤) **وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ.** قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ - قَالَ بَكْرٌ: وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ ابْنِ الْمُغِيرَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ، وَعَلَى الْخُفَيْنِ.

حدث موضع فعه لمأموم. ومها: أن المسبوق إما يفارق الإمام بعد سلام الإمام، والله أعلم. وأما بقاء عبد الرحمن في صلاته، وتأخر أبي بكر الصديق ﷺ ليتقدمه النبي ﷺ. فالفرق بينهما أن في قضية عبد الرحمن كان قد ركع ركعة فترك النبي ﷺ التقدم، لئلا يحتل ترتيب صلاة القوم، بخلاف قضية أبي بكر ﷺ، والله أعلم. وأما قوله: **وَكَعْدٌ لِكَعْدِي مَسَحٌ**، فكذا ضبطناه، وكذا هو في الأصول بفتح السين والياء والقاف وبعدها مثناة من فوق ساكنة، أي وجدت قبل حضورنا، والله أعلم.

قوله: "حدثنا المعتمر عن أبيه عن بكر عن الحسن عن ابن المغيرة عن أبيه": هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض وهم: أبو المعتمر سليمان بن طرخان وبكر بن عبد الله والحسن المصري وابن المغيرة: واسمه حمزة كما تقدم، وهؤلاء التابعيون الأربعة بصريون إلا ابن المغيرة، فإنه كوفي. قوله: **أَبُو بَكْرٍ مَسَحَ فِي مَسْحَةٍ** هكذا ضبطناه، وكذا هو في الأصول ببلادنا، سمعت بالتاء في آخره، =

= قال الشيخ: "وإن احتجوا بما روى بلال والمغيرة بن شعبة: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ وَالْعِمَامَةِ"، وما روى راشد بن سعد عن ثوبان: "قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَمَا قَدَمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمْرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ"، قيل لهم: هذه أحجار مضطربة الأسانيد، وفيها رجال مجهولون، ولو استقامت أسانيدها لما جار الاعتراض بمثلها على الآية، وقد بسا في حديث المغيرة بن شعبة: "أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى نَاصِيَتِهِ وَعِمَامَتِهِ"، وفي بعضها: "عَنِ جَانِبِ عِمَامَتِهِ"، وفي بعضها: "وَضَعُ يَدَهُ عَلَى عِمَامَتِهِ". فأحبر أنه فعل المفروض في مسح الناصية، ومسح على العمامة، وذلك جائز عندنا، ويحتمل ما رواه بلال ما بين في حديث المغيرة. (فتح المهم: ١٩/٣، ٢٠)

٦٣٧- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجِمَارِ. وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ: حَدَّثَنَا بِلَالٌ.

٦٣٨- (٦) وَحَدَّثَنِي سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ يَعْنَى ابْنُ مُسَهَّرٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

= وليس بعدها هاء، وقال القاضي: هو عند جميع شيوخنا سمعته يعني بالهاء في آخره بعد التاء. قال: وكذا ذكره ابن أبي خيثمة والدارقطني وغيرهما، قال: ووقع عند بعضهم: ولم أروه وقد سمعت من ابن المغيرة، يعني بخذف الهاء، وقد تقدم سماعه الحديث منه، هذا كلام القاضي.

قوله في حديث بلال: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْنِ وَجِمَارٍ يعني بـ "الجمار" العمامة؛ لأنها تخمر الرأس، أي تغطيه.

لطيفة الإسناد. قوله: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ الْحَكَمِ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْجِمَارِ. وَفِي حَدِيثِ عِيسَى حَدَّثَنِي الْحَكَمُ حَدَّثَنَا بِلَالٌ. وهذا الذي قاله في الأخير من دقيق عنه الإسناد، أعني قوله: "وفي حديث" الخ، ومعنى هذا أن الأعمش يروي عنه هاتين اثنتين: أبو معاوية وعيسى بن يونس، فقال أبو معاوية في روايته "عن الأعمش عن الحكم"، وقال عيسى بن أبي ليلى في روايته: "عن الأعمش قال: "حدثني الحكم" فأتى بـ "حدثني" بدل "عن"، ولا شك أن "حدثنا" أقوى لا سيما من الأعمش الذي هو معروف بالتدليس، وقال أيضاً أبو معاوية في روايته عن الأعمش: عن الحكم عن ابن أبي ليلى عن بلال عن كعب بن عُجْرَةَ عَنْ بِلَالٍ، وقال عيسى في روايته عن الأعمش: حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عُجْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي بِلَالٌ، فأتى بـ "حدثني بلال موضع" عن بلال"، والله أعلم.

ثم اعلم أن هذا الإسناد الذي ذكره مسلم رحمه الله مما تكلم عليه الدارقطني في كتاب "العلل"، وذكر الخلاف في طريقه، والخلاف عن الأعمش فيه، وأن بلالاً سقط منه عند بعض الرواة، واقتصر على كعب بن عُجْرَةَ، وأن بعضهم عكسه، فأسقط "كعباً"، واقتصر على "بلال"، وأن بعضهم زاد "البراء" بين "بلال وابن أبي ليلى"، وأكثر من رواه روه، كما هو في مسلم، وقد رواه بعضهم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، والله أعلم.

[٢٢- باب التوقيت في المسح على الخفين]

- ٦٣٩- (١) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ:** أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَلَائِيِّ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ شَرِيحِ بْنِ هَانِيٍّ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ فَسَلْتُهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ.
- قَالَ وَكَانَ سُفْيَانُ إِذَا ذَكَرَ عَمْرًا أَتْنِي عَلَيْهِ.
- ٦٤٠- (٢) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ:** أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ، عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

[٢٢- باب التوقيت في المسح على الخفين]

ضبط الأسماء: أما أسائده "الملائمي" بضم الميم وبالمد، كان يبيع الملاء، وهو نوع من الثياب معروف، الواحدة ملأة بالمد، وكان من الأحبار، وعتيبة بضم العين وبعدها مثناة من فوق ثم مثناة من تحت ثم موحدة، و"مخيمرة" بضم الميم وبالخاء المعجمة، و"شریح" بالشين المعجمة وبالحاء، و"هاني" بهمزة آخره، والأعمش واحكم والقاسم وشریح تابعون كوفيون.

فقه الحديث وأما أحكامه: ففيه الحجة البينة، والدلالة الواضحة لمذهب الجمهور أن المسح على الخفين موقت ثلاثة أيام في السفر، ويوم وليلة في الحضر، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة، فمن بعدهم، وقال مالك في المشهور عنه: بمسح بلا توقيت، وهو قول قدم ضعيف عن الشافعي، واحتجوا بحديث ابن أبي عمارة بكسر العين في ترك التوقيت، رواه أبو داود وغيره، وهو حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث، ووجه الدلالة من الحديث على مذهب من يقول بالمفهوم ظاهرة، وعلى مذهب من لا يقول به، يقال: الأصل منع المسح فيما راد، ومذهب الشافعي وكثيرين أن ابتداء المدة من حين الحدث بعد لبس الخف، لا من حين اللبس، ولا من حين المسح، ثم إن الحدث عام مخصوص بحديث صفوان بن عسال رضي الله عنه قال: "أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا مسافرين أو سمرأ أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من حابة" قال أصحابنا: فإذا أوجب قبل انقضاء المدة، لم يحر المسح على الخف، فلو اغتسل وغسل رجله في الخف ارتفعت جنابته وجازت -

٦٤١ - (٣) **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ. فَقَالَتْ: آتَيْتُ عَلِيًّا، فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِدَلِكِ مِنِّي، فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

=صلاته، فلو أحدث بعد ذلك، لم يجر له المسح على الخف، بل لا بد من حبه ولبسه على طهارة، بخلاف ما لو نجست رجليه في الخف، فغسلها فيه، فإن له المسح على الخف بعد ذلك، والله أعلم.

فقه الحديث وفي هذا الحديث من الأدب ما قاله العلماء: أنه يستحب للمحدث وسمعته والمفتي إذا طلب منه ما يعينه عند أجل منه أن يرشد إليه، وإن لم يعرفه قال: سل عنه فلاناً. قال أبو عمر بن عبد البر. واحتنف الرواة في رفع هذا الحديث ووقفه على علي، قال: ومن رفعه أحفظ وأصط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

• • • •

[٢٣- باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد]

٦٤٢- (١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ؛ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ:** حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الْفَتْحِ بَوْضُوءَ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خَفَّيْهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ الْيَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، قَالَ: "عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ".

[٢٣- باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد]

فقه الحديث في هذا الحديث أنواع من العمه: منها: حوار المسح على الخف، وجواز الصلوات المفروشات والنوافل بوضوء واحد ما لم يُحْدِث، وهذا جائز بإجماع من يعتد به، وحكى أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن ابن بظان في 'شرح صحيح البخاري' عن طائفة من العلماء أنهم قالوا: يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهراً، واحتجوا بقول الله تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ وَنَسِيَ، غَسَلَ يَدَيْهِ بِمَاءٍ** (المائدة: ٦) الآية، وما أظن هذا المذهب يصح عن أحد، ولعلهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة، ودليل الجمهور الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث، وحديث أس في صحيح البخاري: "كان رسول الله ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، وكان أحدنا يكتفيه الوضوء ما لم يحدث"، وحديث سويد بن العمان في 'صحيح البخاري' أيضاً: "أن رسول الله ﷺ صلى العصر، ثم أكل سويقاً، ثم صلى المغرب، ولم يتوضأ"، وفي معناه أحاديث كثيرة كحديث الجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة وسائر الأسفار، والجمع بين الصلوات الفائتات يوم 'الخنزق' وغير ذلك، وأما الآية الكريمة فالمراد بها - والله أعلم - إذا قمتن محدثين، وقيل: إنما منسوخة بفعل النبي ﷺ، وهذا القول ضعيف، والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب تجديد الوضوء، وهو أن يكون على طهارة، ثم يتطهر ثانياً من غير حدث، وفي شرط استحباب التجديد أوجه:

أحدها: أنه يستحب لمن صلى به صلاة، سواء كانت فريضة أو نافلة.

والثاني: لا يستحب إلا لمن صلى فريضة.

والثالث: يستحب لمن فعل به ما لا يجوز إلا بطهارة كمس المصحف وسجود التلاوة.

والرابع: يستحب وإن لم يفعل به شيئاً أصلاً بشرط أن يتحلل بين التجديد والوضوء رمس يقع مثله تفريق،

ولا يستحب تجديد الغسل على المذهب الصحيح المشهور. وحكى إمام الحرمين وجهاً أنه يستحب.

= وفي استحباب تحديد التيمم وجهان: أشهرهما: لا يستحب، وصورته في الحريج والمريض ونحوهما من يتيمم مع وجود الماء، ويتصور في غيره إذا قلنا: لا يجب الطلب لمن تيمم ثانياً في موضعه، والله أعلم. وأما قول عمر رضي الله عنه: **صعب يومئذ نكس نكسه**، ففيه تصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواطئ على الوضوء لكل صلاة عملاً بالأفضل. وصلى الصلوات في هذا اليوم بوضوء واحد بياناً للجواز كما قال رضي الله عنه: "عمداً صعبه يا عمر". وفي هذا الحديث جواز سؤال المفضل المفاضل عن بعض أعماله التي في ظاهرها مخالفة للعادة؛ لأنها قد تكون عن سبيل، فيرجع عنها، وقد تكون تعمداً نعي حمي على المفضل، فيستعيده، والله أعلم.

دقيقة في الإسناد وأما إسناد الباب، ففيه ابن عمر قال: حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد، وفي الطريق الآخر: يحيى بن سعيد عن سفيان قال: حدثني علقمة بن مرثد، إنما فعل مسلم رضي الله عنه هذا، وأعاد ذكر سفيان وعلقمة لفوائد: منها: أن سفيان رضي الله عنه من المدلسين، وقال في الرواية الأولى: "عن علقمة" والمدلس لا يحتج بعلمته بالاتفاق، إلا إن ثبت سماعه من طريق آخر، فذكر مسلم الطريق الثاني المصرح بسماع سفيان من علقمة، فقال: حدثني علقمة. والفائدة الأخرى: أن ابن عمر قال: حدثنا سفيان ويحيى بن سعيد قال عن سفيان، فلم يستحز مسلم رضي الله عنه الرواية عن الاثنين بصيغة أحدهما، فإن "حدثنا" متفق على حمله على الاتصال، و"عن" محتلف فيه كما قدمناه في شرح المقدمة.

[٢٤ - باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها ...]

٦٤٣- (١) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، وَخَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَآثُ يَدِهِ".

٦٤٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ: يَرْفَعُهُ بِمِثْلِهِ.

٢٤ - باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها

في الإناء قبل غسلها ثلاثاً

فيه قوله ﷺ: إِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ، فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَآثُ يَدِهِ قَالَ الشافعي وغيره من العلماء ﷺ في معنى قوله ﷺ: لَا يَدْرِي أَيْنَ بَآثُ يَدِهِ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ كَانُوا يَسْتَحْجُونَ بِالْأَحْجَارِ، وَبِلَادِهِمْ حَارَةٌ، فَإِذَا نَامَ أَحَدُهُمْ عَرَقَ، فَلَا يَأْمَسُ النَّائِمُ أَنْ يَطُوفَ يَدَهُ عَنِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ النَّحْسِ، أَوْ عَلَى بَثْرَةٍ أَوْ قَمَلَةٍ أَوْ قَذَرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

فقه الحديث وفي هذا الحديث دلالة لمسائل كثيرة في مذهبنا ومذهب الجمهور، منها: أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ، بِحَسَبِهِ، وَإِنْ قَلَّتْ وَلَمْ تَغْيِرْهُ، فَإِنَّمَا تَحْسَبُهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَعْنُقُ بِالْيَدِ، وَلَا يَرَى قَلِيلٌ جَدًّا، وَكَانَتْ عَادَتُهُمْ اسْتِعْمَالُ الْأَوَابِي الصَّغِيرَةِ الَّتِي تَقْصُرُ عَنْ قَلْتَيْنِ، بَلْ لَا تَقَارِبُهُمَا. وَمِنْهَا: الْفَرْقُ بَيْنَ وَرُودِ الْمَاءِ عَلَى النَجَاسَةِ وَوُرُودِهَا عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِذَا وَرَدَتْ عَلَيْهِ نَجَسَتُهُ، وَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهَا أَرَاغَا. وَمِنْهَا: أَنَّ الْعَمَلَ سَبْعًا لَيْسَ عَامًّا فِي جَمِيعِ النَجَاسَاتِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِهِ فِي وَلَوْعِ الْكَسْبِ حَاصَةً. وَمِنْهَا: أَنَّ مَوْضِعَ الْاسْتِحْجَاءِ لَا يَطْهَرُ بِالْأَحْجَارِ، بَلْ يَبْقَى بِحَسَبِ مَغْفُورٍ عَنْهُ فِي حَقِّ الصَّلَاةِ. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ غَسْلِ النَجَاسَةِ ثَلَاثًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمَرَ بِهِ فِي الْمَتَوَهِّمَةِ، فَفِي الْحَقِيقَةِ أَوَّلَى. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ الْعَمَلِ ثَلَاثًا فِي الْمَتَوَهِّمَةِ. وَمِنْهَا: أَنَّ النَجَاسَةَ الْمَتَوَهِّمَةَ يَسْتَحِبُّ فِيهَا الْغَسْلَ، وَلَا يُوَثِّرُ فِيهَا الرِّشَّ، فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ: "حَتَّى يَغْسِلَهَا"، وَلَمْ يَقُلْ: حَتَّى يَغْسِلَهَا أَوْ يَرشَهَا. وَمِنْهَا: اسْتِحْبَابُ الْأَحَدِ بِالْإِحْتِيَاظِ فِي الْعَادَاتِ وَغَيْرِهَا، مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْإِحْتِيَاظِ إِلَى حَدِّ الْوَسْوسَةِ، وَفِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِحْتِيَاظِ وَالْوَسْوسَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ، أَوْصَحَتْهُ فِي بَابِ الْآيَةِ مِنْ "شرح المذهب".

٦٤٥- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

-ومنها: استحباب استعمال ألفاظ الكنايات فيما يُتَحَاشَى من التصريح به، فإنه ﷺ قال: 'لا يدري أين باتت يده'، وم يقل: فعلل يده وقعت على دبره أو ذكره أو نحاسة أو نحو ذلك، وإن كان هذا معنى قوله ﷺ، وهذا نظائر كثيرة في القرآن العزيز والأحاديث الصحيحة، وهذا إذا علم أن السامع يفهم بالكناية المقصود، فإن لم يكن كذلك، فلا بد من التصريح ليفي اللبس والوقوع في خلاف المطلوب، وعلى هذا يحمل ما جاء من ذلك مصرحاً به، والله أعلم.

هذه فوائد من الحديث غير الفائدة المقصودة هنا: وهي النهي عن غمس اليد في الإماء قبل غسلها، وهذا مجمع عليه، لكن الجماهير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه هي تنزيه لا تحريم، فهو حالف وغمس، م يفسد الماء، ولم يأثم الغمس. وحكى أصحابنا عن الحسن المصري ﷺ أنه يجس إن كان قام من نوم أسيل. وحكوه أيضاً عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري، وهو ضعيف جداً، فإن الأصل في الماء واليد الطهارة، فلا يجس بالشك، وقواعد اشترع متظاهرة على هذا، ولا يمكن أن يقال: الطاهر في اليد النجاسة، وأم الحديث فمحمول على اشتريه، ثم مذهبا ومذهب المحققين: أن هذا الحكم ليس مخصوصاً بالقيام من النوم، بل المعتبر فيه اشك في نجاسة اليد، فمتى شك في نجاستها، كره له غمسها في الإماء قبل غسلها، سواء قام من يوم الليل أو النهار، أو شك في نجاستها من غير يوم، وهذا مذهب جمهور العلماء.

وحكى عن أحمد بن حنبل ﷺ رواية أنه إن قام من يوم الليل، كره كراهة تحريم، وإن قام من نوم النهار، كره كراهة تنزيه، ووافقه عليه داود الظاهري اعتماداً على لفظ البيت في الحديث، وهذا مذهب ضعيف جداً، فإن النبي ﷺ نه على العلة بقوله ﷺ: فيه لا بأس به. ومعناه: أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عام لوجود احتمال النجاسة في نوم الليل والنهار وفي اليقظة، وذكر الليل أولاً؛ لكونه الغالب، ولم يقتصر عليه خوفاً من توهم أنه مخصوص به بل ذكر العلة بعده، والله أعلم.

هذا كله إذا شك في نجاسة اليد، أما إذا تيقن طهارتها وأراد غمسها قبل غسلها، فقد قال جماعة من أصحابنا: حكمه حكم الشك؛ لأن أسباب النجاسة قد تخفى في حق معظم الناس، فسد الباب لئلا يتساهل فيه من لا يعرف، والأصح الذي ذهب إليه الجماهير من أصحابنا: أنه لا كراهة فيه، بل هو في حيار بين الغمس أولاً والغسل؛ لأن النبي ﷺ ذكر النوم، ونبه على العلة، وهي الشك، فإذا انتفت العلة انتفت الكراهة، ولو كان النهي عاماً، لقال: إذا أراد أحدكم استعمال الماء، فلا يغمس يده، حتى يغسلها، وكان أعم، وأحسن، والله أعلم.

قال أصحابنا: وإذا كان الماء في إباء كبير أو صخرة بحيث لا يمكن الصبُّ منه، وليس معه إباء صغير يغترف به، -

٦٤٦- (٤) **وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ قَالَ:** حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْرِغْ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَ يَدَهُ فِي إِبَائِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِيمَ بَاتَتْ يَدُهُ".

٦٤٧- (٥) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا الْمُعْبِرَةُ يَعْنِي الْجَزَامِيَّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنْبِهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْحُلَوَانِيُّ وَابْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ: أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ فِي رَوَايَتِهِمْ جَمِيعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، كُلُّهُمْ يَقُولُ: حَتَّى يَغْسِلَهَا، وَلَمْ يَقُلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ: ثَلَاثًا إِلَّا مَا قَدَّمْنَا مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ وَعَنْدَ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ وَأَبِي صَالِحٍ وَأَبِي رَزِينٍ، فَإِنْ فِي حَدِيثِهِمْ ذَكَرَ الثَّلَاثَ.

-فطريقه أن يأخذ الماء بيمينه، ثم يعسل به كفيه، أو يأخذ بطرف ثوبه الطيف، أو يستعين بغيره، والله أعلم.

صسط الاسماء وأما أسانيد الباب ففيه "الجهضمي" بفتح الجيم والصاد المعجمة، وتقدم بيانه في المقدمة، وفيه: حامد بن عمر البكرائي بفتح الباء الموحدة وإسكان الكاف وهو حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر بن نعيم بن الحارث الصحابي، فنسب حامد إلى حده، وفيه: أبو رزير اسمه مسعود بن مالك الكوفي، كان عالماً فيها، وهو مولى أبي وائل شقيق بن سلمة، وفيه: قول مسلم **رحمه الله** في حديث أبي معاوية قال: قال رسول الله ﷺ. وفي حديث وكيع يرفعه.

وهذا الذي رفعه مسلم **رحمه الله** من احتياضه، ودقيق نظره، وعزير علمه، وثبوت فهمه، فإن أبا معاوية ووكيعاً احتفت روايتهما، فقال أحدهما: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ. وقال الآخر عن أبي هريرة يرفعه، وهذا معنى ذلك عند أهل العلم، كما قدمناه في الفصول، ولكن أراد مسلم **رحمه الله** أن لا يرى بالمعنى، فإن الرواية بالمعنى حرام عند جماعات من العلماء، وجائزة عند الأكثرين إلا أن الأولى اجتنابها، والله أعلم. وفيه: معقل عن أبي الزبير، هو معقل بفتح الميم وكسر القاف، وأبو الزبير هو محمد بن مسلم بن تدرس، تقدم بيانه في مواضع، وفيه: المعبرة الخزامي، بالزاي، والمعبرة بضم الميم على المشهور، ويقال: بكسرها، تقدم ذكرهما في المقدمة، والله أعلم.

[٢٥- باب حكم ولوغ الكلب]

٦٤٨- (١) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيُرْقِهِ، ثُمَّ لْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

٦٤٩- (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَقُلْ: فَلْيُرْقِهِ.

٦٥٠- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ، فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

٦٥١- (٤) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "طَهِّرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَّ بِالْقُرَابِ".

٦٥٢- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "طَهِّرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِيهِ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ".

[٢٥- باب حكم ولوغ الكلب]

أما أسانيد الباب ولعاته: ففيه: أبو رزِين تقدم ذكره في الباب قبله. وفيه: **لع كلب**. **شرح الغريب**. قال أهل اللغة: يقال: ولغ الكلب في الإناء يلغ بفتح اللام فيهما ولوغاً، إذا شرب بطرف لسانه، قال أبو زيد: يقال: ولغ الكلب شرباً، وفي شرباً، ومن شرباً. وفيه: **طهور** باء أحدهما، الأشهر فيه ضم الطاء، ويقال بفتحها، لعتان تقدمتا في أول كتاب الوضوء. وفيه: قوله: **في صحيفة همام**، وذكر أحاديث منها. وقد تقدم في الفصول وغيرها بيان فائدة هذه العبارة. وفيه: قوله: **في آخر الباب**: **أنس** ذكر **الربيع** في إرواه غير **يحيى**: هكذا هو في الأصول، وهو صحيح، و"ذكر" بفتح الذال والكاف، والزرع منصوب، وغير مرفوع =

٦٥٣- (٦) **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ:** حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التِّيَاحِ، سَمِعَ مُطَرَفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ الْمُغْفَلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بَالُهُمْ وَيَالُ الْكِلَابِ؟" ثُمَّ رَخَّصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ، وَقَالَ: "إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فَاغْسِلُوهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، وَغَفَرُوهُ الثَّامِنَةَ فِي التُّرَابِ".

٦٥٤- (٧) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ:** حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنْ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ، وَلَيْسَ ذَكَرَ الزَّرْعَ فِي الرِّوَايَةِ غَيْرُ يَحْيَى.

=معناه: لم يذكر هذه الرواية إلا يحيى. وفيه: أبو التياح يفتح المشاة فوق وبعدها مشاة تحت مشددة، وآجره حاء مهملة، واسمه يريد بن حميد الصبعي البصري العبد الصالح، قال شعبة: كما نكبه أبي حماد، قال: وبلغني أنه كان يكى بأبي التياح وهو غلام. وفيه: ابن المغفل، بضم الميم وفتح الغين المعجمة والفاء، وهو عبد الله بن المغفل المري. وقول مسلم: حدثنا عبد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي التياح سمع مطرف بن عبد الله عن أبي المغفل، قال مسلم: وحديثه يحيى بن حبيب الحارثي قال: حدثنا خالد يعني ابن الحارث، ح: وحديثي محمد بن حاتم قال: حدثنا يحيى بن سعيد ح، وحديثي محمد بن الوليد قال: حدثنا محمد بن جعفر، كلهم عن شعبة في هذا الإسناد بمثله، هذه الأسانيد من جميع هذه الطرق ورجالها بصريون، وقد قدمنا مرات أن شعبة واسطي ثم بصري، ويحيى بن سعيد المذكور هو القطان، والله أعلم.

فقه أحاديث الباب. أما أحكام الباب، ففيه دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وغيره **رحمهم الله** من يقول بنحاسة الكلب؛ لأن الطهارة تكون عن حدث أو نجس، وليس هنا حدث، فتعبر النجس، فإن قيل: المراد: الطهارة اللغوية، فالجواب أن حمل اللفظ على حقيقته الشرعية مقدم على اللغوية، وفيه أيضاً: نجاسة ما ولغ فيه، وأنه إن كان طعاماً مائعاً، حرم أكله؛ لأن إراقته إضاعة له، فلو كان طاهراً لم يأمرنا بإراقته، بل قد غيبتنا عن إضاعة المال، وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير أنه يحس ما ولغ فيه، ولا فرق بين الكلب المأذون في اقتنائه وغيره، ولا بين كلب البدوي والحضري لعموم اللفظ.

وفي مذهب مالك أربعة أقوال: طهارته ونجاسته وطهارة سور المأذون في اتخاذه دون غيره. وهذه الثلاثة عن مالك، والرابع عن عبد الملك بن الماجشون المالكي: أنه يفرق بين البدوي والحضري. وفيه الأمر بإراقته، وهذا متفق عليه عندنا، ولكن هل الإراقة واجبة لعينها أم لا تحب إلا إذا أراد استعمال الإناء أراقه؟ فيه خلاف، ذكر أكثر أصحابنا: الإراقة لا تحب لعينها، بل هي مستحبة، فإن أراد استعمال الإناء، أراقه. وذهب بعض أصحابنا إلى أنها واجبة على-

=الفور، ولو لم يرد استعماله، حكاه الماوردي من أصحابنا في كتابه "الخواوي"، ويحتاجُ له بمطلق الأمر وهو يقتضي الوجوب على المحتار، وهو قول أكثر الفقهاء، ويحتاج للأول بالقياس على باقي المياه النجسة، فإنه لا تحب إزالتها بلا خلاف، ويمكن أن يحاب عنها بأن المراد في مسألة الولوغ الرجز والتعيط والمنالعة في التميز عن المكالات، والله أعلم. وفيه وجوب غسل نجاسة ولوغ الكلب سبع مرات، وهذا مذهبا ومذهب مالك وأحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة: يكفي غسله ثلاث مرات، والله أعلم.

اجمع بين الروايات في تطهير الإناء من ولوغ الكلب وأما الجمع بين الروايات، فقد جاء في رواية 'سبع مرات'، وفي رواية "سبع مرات أو لاهل بالتراب"، وفي رواية "أحراه أو أولاهل"، وفي رواية 'سبع مرات السابعة بالتراب'، وفي رواية "سبع مرات وعمره الثامنة بالتراب"، وقد روى البيهقي وغيره هذه الروايات كلها، وفيها دليل على أن التقيد بالأولى وبغيرها ليس على الاشتراط، بل المراد إحداهن، وأما رواية: 'وعمره الثامنة بالتراب'، فمذهبا ومذهب الجماهير: أن المراد: غسلوه سبعا واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكأن التراب قائم مقام عسنة، فسميت ثامنة هذا، والله أعلم. وأعلم أنه لا فرق عندنا بين ولوغ الكلب وغيره من أجزائه، فإذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عصبه من أعضائه شيئا صاهرا في حال رطوبة أحدهما، وجب غسله سبع مرات، إحداهن بالتراب، ولو ولغ كلبا أو كلب واحد مرات في إناء، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا الصحيح: أنه يكفي للجميع سبع مرات. والثاني: يجب لكل ولغة سبع. والثالث: يكفي لو لغات الكلب الواحد سبع، ويجب لكل كلب سبع، ولو وقعت نجاسة أخرى في الإناء ادي ولغ فيه الكلب، كفى عن الجميع سبع، ولا تقوم العسنة الثامنة بالماء وحده، ولا غمس الإناء في ماء كثير ومكثه فيه قدر سبع غسلات مقام التراب على الأصح، وقيل: يقوم، ولا يقوم الصابون والأشياء وما أشبههم مقام التراب على الأصح، ولا فرق بين وجود التراب وعدمه على الأصح، ولا يحصل الغسل بالتراب لمسح التراب على الأصح، ولو كانت نجاسة الكلب دمه أو روثه، فلم يزل عليه إلا بست غسلات مثلاً، فهل يحسب ذلك ست غسلات أم غسلة واحدة؟ أم لا يحسب من السبع أصلاً؟ فيه ثلاثة أوجه، أصحها واحدة.

وأما الخنزير: فحكمه حكم الكلب في هذا كله، هذا مذهبا، وذهب أكثر العلماء إلى أن الحرير لا يفتقر إلى غسله سبعا، وهو قول الشافعي. وهو قوي في الدليل، قال أصحابنا: ومعنى الغسل بالتراب أن يخلط التراب في الماء حتى يتكدر، ولا فرق بين أن يطرح الماء على التراب أو التراب على الماء أو يأخذ الماء الكدر من موضع، فيغسل به، فأما مسح موضع النجاسة بالتراب فلا يجزي، ولا يجب إدخال اليد في الإناء، بل يكفي أن يلقيه في الإناء ويحركه، ويستحب أن يكون التراب في غير الغسلة الأخيرة؛ لئلا يلقى عليه ما يطفئه، والأفضل أن يكون في الأولى، ولو ولغ الكلب في ماء كثير بحيث لم يقص ولوعه عن قُتْنين لم يجسه، ولو وقع في ماء قليل أو طعام، فأصاب ذلك الماء أو الطعام ثوباً أو بدنأ أو إناء آخر، وجب غسله سبعا، إحداهن بالتراب، =

-ولو ولغ في إنباء فيه طعام جامد ألقى ما أصابه وما حوله، وانتفع بالباقي على طهارته السابقة، كما في إنباء تموت في السم الجامد، والله أعلم. وأما قوله: أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال: ما باهم وبال الكلاب، ثم رخص في كسب الصيد وكلب الغنم. وفي الرواية الأخرى: 'وكسب الررع'، فهذا هي عن اقتنائها، وقد اتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يحرم اقتناء الكلب لغير حاجة، مثل أن يقتني كلباً بعجلاً بصورته، أو لمفاحرة، به فهذا حرام بلا خلاف، وأما الحاجة التي يجوز الاقتناء لها، فقد ورد هذا الحديث بالترخيص لأحد ثلاثة أشياء، وهي: الزرع والماشية والصيد، وهذا جائز بلا خلاف، واختلف أصحابنا في اقتنائه لحراسة الدور والدواب، وفي اقتناء الجر وليعلم، فمنهم من حرمه؛ لأن الرخصة إنما وردت في الثلاثة المتقدمة، ومنهم من أباحه وهو الأصح؛ لأنه في معاها، واختلفوا أيضاً فيما يقتني كلب صيد، وهو رجل لا يصيد، والله أعلم. وأما الأمر بقتل الكلاب، فقال أصحابنا: إن كان الكلب عقوراً قُتل، وإن لم يكن عقوراً، لم يحز قتله، سواء كان فيه منفعة من المنافع المذكورة أو لم يكن. قال الإمام أبو المعالي إمام الحرمين: والأمر بقتل الكلاب مسوخ، قال: وقد صح أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب مرة. ثم صح أنه عفى عن قتلها، قال: واستقر الشرع عليه على التفصيل الذي ذكرناه، قال: وأمر بقتل الأسود البهيم، وكان هذا في الابتداء، وهو الآن مسوخ، هذا كلام إمام الحرمين، ولا مريد على تحقيقه، والله أعلم.

٢٦- باب النهي عن البول في الماء الراكد

٦٥٥- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ، عَنْ جَابِرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُنَالَ فِي الْمَاءِ الرَّائِدِ.

٦٥٦- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يُؤْلَنَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ".

٦٥٧- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُبَلُّ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ تَغْتَسِلُ مِنْهُ".

٢٦- باب النهي عن البول في الماء الراكد

فيه قوله ﷺ: لَا يُؤْلَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ. وفي الرواية الأخرى: لَا يُؤْلَنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ. وفي الرواية الأخرى: "يغتسل"، مرفوع أي لا تبل ثم أنت تغتسل منه. وذكر شيخنا أبو عبد الله بن مالك ﷺ أنه يجوز أيضاً حرمه عطفاً على موضع "يؤلن"، ونصبه بإصمار "ال"، وإعطاء "ثم" حكماً وإو الجمع، فأما الحزم فظاهر، وأما النصب فلا يجوز؛ لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون أفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول فيه مهيأ عنه، سواء أراد الاعتسال فيه أو منه أم لا، والله أعلم. وأما الدائم فهو الراكد.

وقوله ﷺ: "يغتسل"، تفسير لدائمه وإيضاح لمعناه، ويحتمل أنه احتذر به عن راكد لا يجري بعضه كالبرك ونحوها، وهذا الهي في بعض المياه لتحريم، وفي بعضها لمكرهاة، ويؤخذ ذلك من حكم المسألة، فإن-

** قال في فتح الملهم قوله: "في الماء الدائم": أي الباقي الماكث، والمراد به الذي لا يجري. قوله: "يغتسل منه" بضم اللام على المشهور، وقال القرطبي: "فيه تسمية على مأل الحال، والمعنى أنه إذا نال فيه قد يحتاج إليه، فيمتنع عليه استعماله، ومثله بقوله ﷺ: "لا يضرس أحدكم امرأته ضرب الأمة ثم يضايعها". فإنه لم يروه أحد بالحزم؛ لأن المراد الهي عن الصبر؛ لأنه يحتاج في مأل حاله إلى مصايعتها، فتمتنع لإسائه إليها، فلا يحصل له مقصوده، وتقدير اللفظ "ثم هو يضايعها"، وفي حديث الباب: "ثم هو يغتسل منه" إلخ. =

= كان الماء كثيراً جارياً، لم يحرم البول فيه؛ لمفهوم الحديث ولكن الأولى اجتنابه، وإن كان قليلاً جارياً، فقد قال جماعة من أصحابنا يكره، والمختار أنه يكره؛ لأنه يقدره وينجسه على المشهور من مذهب الشافعي وغيره، ويعر غيره فيستعمله مع أنه نجس. وإن كان الماء كثيراً راکداً فقال أصحابنا: يكره ولا يجره، ولو قيل: يحرم لم يكن بعيداً، فإن النهي يقتضي التحريم على المختار عند المحققين والأكثرين من أهل الأصول، وفيه من المعنى: أنه يقدره، وربما أدى إلى تنجيسه بالإجماع لتغيره، أو إلى تنجيسه عند أبي حنيفة ومن وافقه في أن العذير الذي يتحرك تتحرك صرفة الآخر ينجس بوقوع نجس فيه، وأما الراكد القليل فقد أطلق جماعة من أصحابنا أنه مكروه، والصواب المختار أنه يحرم البول فيه؛ لأنه ينجسه ويتلف ماله فيه ويعر غيره باستعماله، والله أعلم.

قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: والتغوط في الماء كالبول فيه وأقبح، وكذلك إذا بال في إناء ثم صبه في الماء، وكذا إذا بال بقرب النهر بحيث يجري إليه البول، فكله مدموم قبيح منهى عنه على التفصيل المذكور، ولم يخالف في هذا أحد من العلماء إلا ما حكى عن داود بن علي الظاهري أن النهي يختص ببول الإنسان بنفسه، وأن العائط ليس كالبول، وكذا إذا بال في إناء ثم صبه في الماء أو بال بقرب الماء، وهذا الذي ذهب إليه خلاف إجماع العلماء، وهو أقبح ما نقل عنه في الحمود على الظاهر، والله أعلم.

قال العلماء: ويكره البول والتغوط بقرب الماء وإن لم يصل إليه؛ لعموم هي النهي عن البراز في الموارد؛ ولما فيه من إيذاء المارين بالماء، ولما يخاف من وصوله إلى الماء، والله أعلم.

وأما انعماس من لم يستنج في الماء؛ ليستنجي فيه، فإن كان قليلاً بحيث ينجس بوقوع النجاسة فيه فهو حرام؛ لما فيه من تنطحه بالنجاسة وتنجيس الماء، وإن كان كثيراً لا ينجس بوقوع النجاسة فيه، فإن كان جارياً، فلا بأس به، وإن كان راکداً، فليس بحرام، ولا تظهر كراهته؛ لأنه ليس في معنى البول ولا يقاربه، ولو اجتنب الإنسان هذا كان أحسن، والله أعلم.

= رواية همام بن مبه الآتية بلفظ: لا بأس في الماء الذي لا حى فيه غسل منه واضحة في هذا المعنى الذي ذكره القرطبي رحمته.

قوله: لا بأس في الماء الذي لا حى فيه: هو تفسير للدائم، وإيضاح لمعناه، وقيل: احتزر به عن راكد يجري بعضه، كالبرك، وقال ابن الأنباري: الدائم من حروف الأضداد، يقال للساكن والدائر، ومنه: أصاب الرأس دوام أي دوار. وعلى هذا فقوله: "الذي لا يجري" صفة مخصصة لأحد معنى المشترك، وقيل: الدائم والراكد مقابلان للحاري، لكن الدائم هو الذي له بيع، والراكد الذي لا بيع له، كذا في الفتح.

[٢٧- باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد]

٦٥٨- (١) وَحَدَّثَ هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنْ
 أَبِي وَهْبٍ قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّحِ
 أَنَّ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 "لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ"، فَقَالَ: كَيْفَ يَفْعَلُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ:
 يَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا.

٢٧- باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد

فيه "أبو السائب أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: "لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب"،
 فمن كتب غسله في الماء الدائم فلا يعرف اسمه.

الأحكام الفقهية وأما أحكام المسألة، فقال العلماء من أصحابنا وغيرهم: يكره الاغتسال في الماء الراكد قليلاً
 كان أو كثيراً، وكذا يكره الاغتسال في العين الحارية. قال الشافعي رحمه الله في البويطي: أكره للمجنب أن يغتسل في
 البئر معيبة كانت أو دائمة، وفي الماء الراكد الذي لا يجري، قال الشافعي: وسواء قليل الراكد وكثيره، أكره
 الاغتسال فيه. وقد صرح أصحابنا وغيرهم بمعناه، وهذا كله على كراهة التنزيه لا التحريم، وإذا
 اغتسل فيه من الجبابة، فهل يصير الماء مستعملاً؟ فيه تفصيل معروف عند أصحابنا، وهو أنه إن كان الماء قتيلاً
 فصاعداً، لم يصير مستعملاً، ولو اعتسل فيه جماعات في أوقات متكررات، وأما إذا كان الماء دون القتين، فإن
 انغمس فيه الجنب بغير نية، ثم لما صار تحت الماء نوى: ارتفعت جنابته، وصار الماء مستعملاً، وإن برل فيه إلى
 ركبتيه مثلاً ثم نوى قبل انغماس باقيه صار الماء في الحال مستعملاً بالنسبة إلى غيره، وارتفعت احبابه عن ذلك
 بقدر المنغمس بلا خلاف، وارتفعت أيضاً عن القدر الباقي إذا تم انغماسه على المذهب الصحيح المختار
 انصوص المشهور: لأن الماء إنما يصير مستعملاً بالنسبة إلى المتطهر إذا انفصل عنه.

وقد أبى عبد الله الحصري من أصحابنا: وهو يكسر الحاء وإسكان الضاد المعجمتين لا يرتفع عن باقيه،
 وانصواب الأول، وهذا إذا تم الانغماس من غير انفصاله، فلو انفصل ثم عاد إليه لم يجزئه ما يعسه به بعد ذلك
 بلا خلاف، ولو انغمس رجلان تحت الماء الناقص عن قتين إن تصورا، ثم نوبا دفعة واحدة، ارتفعت جنابتهما،
 وصار الماء مستعملاً، فإن نوى أحدهما قبل الآخر، ارتفعت جنابة النائي، وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى رفيقه
 فلا ترتفع جنابته على المذهب الصحيح المشهور، وفيه وجه شاذ: أنها ترتفع، وإن نزل فيه إلى ركبتيهما، فنوبا،
 ارتفعت جنابتهما عن ذلك القدر، وصار مستعملاً، فلا ترتفع عن باقيهما إلا على الوجه الشاذ، والله أعم.

[٢٨- باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات...]

٦٥٩- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ- عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ وَلَا تُزْرِمُوهُ"، قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَ دَعَا بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّهُ عَلَيْهِ.

٦٦٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَامَ إِلَى نَاحِيَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَبَالَ فِيهَا، فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ"، فَلَمَّا فَرَغَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذُنُوبٍ فَصُبَّ عَلَى بَوْلِهِ. **

٢٨- باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد.

وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها

فيه حديث أنس رضي الله عنه: أن أعرابياً بَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْقَوْمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ لَا تُزْرِمُوهُ". وفي الرواية الأخرى: فَصَاحَ بِهِ النَّاسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ".

شرح العريب وقوله ﷺ: لَا تُزْرِمُوهُ هو بضم الزاي وإسكان الزاي وبعدها راء، أي لا تقطعوا، والإزارم القطع، وأما دَعُوهُ ففيها لعتان التذكير والتأنيث، و دَعُوهُ بفتح الدال وضم النون، وهي الدلو المملوءة ماءً.

** قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلِمْ: قَوْلُهُ: فَصَبَّهُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ السَّنَةِ: "فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا أَصَابَهَا نَجَاسَةٌ لَا تُطَهَّرُ بِالْجُفَافِ، وَلَا يَجِبُ حِفْرُ الْأَرْضِ، وَلَا نَقْلُ التُّرَابِ إِذَا صَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ". نَقْلُهُ الطَّبْطَبِيُّ.

قال ابن الهمام: ليس فيه دلالة على أن الأرض لا تطهر بالجفاف، وقد صح عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "كنت عزباً أبيت في المسجد، وكانت الكلاب تبول تقبل وتدبر في المسجد، فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك". فلو لا اعتبارها أَمَا تطهر بالجفاف كان ذلك تبقية لها بوصف النجاسة مع العلم بأنهم يقومون عليها في الصلاة الشدة، إذ لا يد منه مع صغر المسجد وعدم من يتحلف في بيته، وكون ذلك يكون في بقع كثيرة، حيث تقبل وتدبر وتبول، فإن هذا التركيب في الاستعمال يُمِيد تكرار الكائن منها، أو لأن تبقيتها نجاسة ينأى الأمر بتطهيره، فوجب كونها =

٦٦١- (٣) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ -وَهُوَ عَمُّ إِسْحَاقَ- قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ جَاءَ أَغْرَابِيُّ، فَقَامَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَهْ مَهْ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُزْرِمُوهُ، دَعُوهُ"، فَتَرَكُوهُ حَتَّى بَالَ، ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَاهُ فَقَالَ لَهُ: "إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَالْقَذَرِ، إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ"، أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَأَمَرَ رَجُلًا مِنَ الْقَوْمِ، فَجَاءَ بِدَلْوٍ مِنْ مَاءٍ، فَشَنَّهُ عَلَيْهِ.**

-فقهاء أحاديث الباب أما أحكام الباب: فعليه إثبات نجاسة بول آدمي، وهو يجمع عليه، ولا فرق بين الكبير والصغير بإجماع من يعتد به، لكن بول الصغير يكفي فيه الضح، كما سوضحه في الباب الآتي -إن شاء الله تعالى- وفيه: احترام المسجد وتسميته عن الأقدار، وفيه: أن الأرض تطهر بصب الماء عليها، ولا يشترط حفرها، وهذا مذهبا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة **-رحمته-** لا تطهر إلا بحفرها، وفيه: أن عسالة النجاسة طاهرة. وهذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، ولأصحابها فيها ثلاثة أوجه: أحدها: أنها طاهرة. والثاني: نجسة. والثالث: إن انفصلت وقد طهر المحل، فهي طاهرة، وإن انفصلت ولم يطهر المحل، فهي نجسة، وهذا الثالث هو الصحيح، وهذا الخلاف إذا انفصلت غير متغيرة، أما إذا انفصلت متغيرة، فهي نجسة بإجماع المسلمين، سواء تعمر صعبها أو لوها أو ريحها، وسواء كان التعمر قليلاً أو كثيراً، والله أعلم.

وفيهِ: الفرق بالجاهل وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف ولا إيداء إذا لم يأت بالمخالفة استنجافاً أو عداً، وفيهِ: دفع أعظم الضررين باحتمال أخفهما؛ لقوله **ﷺ** "دعوه". قال العلماء: كان قوله **ﷺ** "دعوه" لمصلحتين:

إحداً: أنه لو قطع عليه بوله تصرر، وأصل التنجيس قد حصل، فكان احتمال زيادته أوى من إيقاع الضرر به. والثانية: أن التنجيس قد حصل في جزء يسير من المسجد، فلو أقاموه في أثناء بوله لتنجست ثيابه وبذنه ومواضع كثيرة من المسجد، والله أعلم.

-تطهر بالنجاف، بخلاف أمره **ﷺ بإهراق ذنوب من ماء؛ لأنه كان غاراً، وقد لا يجف قبل وقت الصلاة، فأمر بتطهيرها بالماء، بخلاف مدة الليل، أو لأن الوقت كان إذا ذاك قد آن أو أريد إداك أكمل الصهارتين المتيسر في ذلك الوقت، وقد صرح الغزالي في المنحول بأن استدلال الشافعية بهذا الخبر غير صحيح؛ لأن الغرض قطعاً عن تخصيص الماء ما اختص به الماء من عموم الموجود، والمقصود من الحديث الابتدار إلى تطهير المسجد لا بيان ما تزل به النجاسة".** كذا في المرقاة. (فتح الملهم: ٦٧/٣)

بقوله ﷺ: "إن هذه المساجد لا تصح لشيء من هذا البول ولا الفدر، إنما هي بذكر الله وقراءة القرآن، أو كما قال رسول الله ﷺ".

فقه الحديث: فيه: صيانة المساجد وتنزيهها عن الأقدار والقذى والبصاق ورفع الأصوات والخصومات، والبيع والشراء وسائر العقود وما في معنى ذلك. وفي هذا الفصل مسائل ينبغي أن أذكر أطرافاً منها مختصرة:

أحدها: أجمع المسلمون على جواز الجلوس في المسجد للمحدث، فإن كان جلوسه لعبادة من اعتكاف أو قراءة علم أو سماع موعظة أو انتظار صلاة أو نحو ذلك كان مستحباً، وإن لم يكن لشيء من ذلك كان مباحاً، وقال بعض أصحابنا: إنه مكروه وهو ضعيف.

الثانية: يجوز النوم عندنا في المسجد، نص عليه الشافعي رحمه الله في "الأم"، قال ابن المنذر في "الإشراق": رخص في النوم في المسجد ابن المسيب والحسن وعطاء والشافعي، وقال ابن عباس: لا تتخذوه مرقداً، وروي عنه أنه قال: إن كنت تنام فيه لصلاة فلا بأس. وقال الأوزاعي: يكره النوم في المسجد. وقال مالك: لا بأس بذلك للعباءة، ولا أرى ذلك للحاضر. وقال أحمد: إن كان مسافراً أو شبهه، فلا بأس، وإن اتخذ مقيلاً أو مبيتاً فلا، وهذا قول إسحاق، هذا ما حكاه ابن المنذر، واحتج من جوزه بنوم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابن عمر وأهل الصفة، والمرأة صاحبة الوشاح، والعريين وثمالة بن أثال وصفوان بن أمية وغيرهم، وأحاديثهم في الصحيح مشهورة، والله أعلم.

ويجوز أن يمكن الكافر من دخول المسجد بإذن المسلمين، ويجمع من دخوله بغير إذن.

الثالثة: قال ابن المنذر: أباح كل من يحفظ عنه العلم الوضوء في المسجد إلا أن يتوضأ في مكان يبله أو يتأذى الناس به، فإنه مكروه، ونقل الإمام والحسن ابن بطال المالكيين هذا عن ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس والحنفي وابن القاسم المالكي وأكثر أهل العلم، وعن ابن سيرين ومالك وسحنون: أهم كرهوه تنزيهاً للمسجد، والله أعلم.

الرابعة: قال جماعة من أصحابنا: يكره إدخال البهائم والجنائين والصبيان الذين لا يميزون المسجد لغير حاجة مقصودة؛ لأنه لا يؤمن تنجيسهم المسجد، ولا يحرم؛ لأن النبي ﷺ طاف على البعير، ولا يفي هذه الكراهة؛ لأنه ﷺ فعل ذلك بياناً للجواز أو ليظهر ليقتندي به ﷺ، والله أعلم.

الخامسة: يحرم إدخال النجاسة إلى المسجد، وأما من على بدنه نجاسة، فإن خاف تنجيس المسجد لم يجز له الدخول، فإن أمن ذلك جاز، وأما إذا اقتصد في المسجد، فإن كان في غير إباء، فحرام، وإن قطر دمه في إباء، فمكروه، وإن بال في المسجد في إباء، ففيه وجهان، أحدهما: أنه حرام، والثاني: مكروه.

السادسة: يجوز الاستلقاء في المسجد ومد الرجل وتشبيك الأصابع؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة في ذلك من فعل رسول الله ﷺ.

السابعة: يستحب استحباباً مؤكداً كس المسجد وتطيقه؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة فيه، والله أعلم.
 قوله: **فصل صاحب السكون**، معناه: اسكت، قال صاحب "المطالع": هي كلمة رحر، ويقال: نه نه بالاء أيضاً، قال العلماء: هو اسم مني على السكون، معناه: اسكت، قال صاحب "المطالع": هي كلمة رحر، قيل: أصلها ما هذا، ثم حذف تخفيفاً، قال: وتقال مكررة "مه مه"، وتقال فردة "مه"، ومثله: نه نه. وقال يعقوب: هي لتعظيم الأمر 'كبح بح'، وقد تنوع مع الكسر ويون الأول ويكسر الثاني غير تنوين، هذا كلام صاحب 'المطالع'، وذكره أيضاً غيره، والله أعلم.

قوله: **فصل في المنعجة**، يُروى بالشين منعجة وبضمها، وهو في أكثر الأصول والروايات بالمنعجة، ومعناه: صه، وهرق بعض العلماء بينهما، فقال: هو بضمها: الصب في سهولة، وبالمعجمة: التمريق في صه، والله أعلم.

[٢٩ - باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله]

- ٦٦٢- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالصَّبْيَانِ، فَيُتْرَكُ عَلَيْهِمْ وَيُحَنَكُهُمْ، فَأُتِيَ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَأَتْبَعَهُ بَوْلَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ.
- ٦٦٣- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ يَرْضَعُ، فَبَالَ فِي حِجْرِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ.

[٢٩ - باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله]

شرح العرب "الصبيان" بكسر الصاد: هذه اللغة المشهورة. وحكى ابن دريد ضمها. قوله: **مترك عليه** أي يدعوهم، ويمسح عليهم، وأصل البركة ثبوت الحبر وكثرته، وقولها: **بمحكمهم** قال أهل اللغة: التحييت أن يمسح التمر أو نحوه، ثم يدل ذلك به حنك الصغير، وفيه لغتان مشهورتان: **حَنَكُهُ** و**حَنَكُهُ** بالتخفيف والتشديد، والرواية هنا: **فُيْحَنَكُهُم** بالتشديد، وهي أشهر اللغتين، وقولها: **بَالَ فِي حِجْرِهِ** يقال: بفتح الحاء وكسرهما، لغتان مشهورتان، وقولها: **بَصِيٍّ يَرْضَعُ** هو بفتح الياء أي رضيع، وهو الذي لم يفطم، أما أحكام الباب: ففيه: استحباب تحنيك المولود. وفيه: التبرك بأهل الصلاح والفضل. وفيه: استحباب حمل الأطمال إلى أهل الفضل للتبرك بهم، وسواء في هذا الاستحباب المولود في حال ولادته وبعدها. وفيه: النذب إلى حسن المعاشرة والدين والتواضع والرفق بالصغار وغيرهم. وفيه: مقصود الباب، وهو أن بول الصبي يكفي فيه النضح.

المذاهب في تطهير بول الصبي والحاربة: وقد اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والحاربة على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابها: الصحيح المشهور المختار: أنه يكفي النضح في بول الصبي، ولا يكفي في بول الجارية، بل لا بد من غسله كسائر النجاسات. والثاني: أنه يكفي الضح فيهما. والثالث: لا يكفي الضح فيهما، وهذان الوجهان حكاهما صاحب "التتمة" من أصحابنا وغيره، وهما شاذان ضعيفان، ومن قال بالفرق علي بن أبي طالب وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وجماعة من السلف وأصحاب الحديث وابن وهب من أصحاب مالك **رحمهم الله**، وروي عن أبي حنيفة ومن قال بوجوب غسلهما، أبو حنيفة ومالك في المشهور عنهما، وأهل الكوفة.**

****قال في فتح الملهم:** قال العيني **رحمهم الله**: "والعرب تقول: غسلني السماء، وإنما يقولون ذلك عند انصباب المطر عليهم، وكذلك يقال: غسلني التراب إذا انصب عليه"، كذا في عمدة القاري.

٦٦٤- (٣) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا عِيسَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٦٦٥- (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ** بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِخْصَنٍ أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَوَضَعَتْهُ فِي حِجْرِهِ، فَقَالَ، قَالَ: فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ نَضَحَ بِالْمَاءِ.*

٦٦٦- (٥) **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَدَعَا بِمَاءٍ فَرَشَهُ.

٦٦٧- (٦) **وَحَدَّثَنِي** حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أُمَّ قَيْسٍ بِنْتَ مِخْصَنٍ -وَكَانَتْ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُولِ اللَّاتِي بَايَعْنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَهِيَ أَخْتُ عُكَّاشَةَ ابْنِ مِخْصَنٍ، أَحَدُ بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ-.....

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبي، ولا خلاف في نجاسته. وقد نقل بعض أصحابنا إجماع العلماء على نجاسة بول الصبي، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري. قال الخطابي وغيره: وليس تمويه من جواز النضح في الصبي من أجل أن بوله ليس بنجس، ولكنه من أجل التخفيف في إزالته، فهذا =

* قوله: **فَوَضَعَتْهُ فِي حِجْرِهِ** : من يرى الغسل من بول الصبي يحمل الصبح على الغسل الخفيف، وما جاء من نفي الغسل يحمله على نفي المبالغة في الغسل، والله تعالى أعلم.

= وقال الزرقاني: "أمراد بالصبح والرش في حديث الباب: الغسل، وذلك معروف في لسان العرب، ومعه الحديث: "إني لأعرف قرية يبضح البحر بها حيتها". وقال **ع** في المدي: "فلينضح فرجه"، رواه أبو داود وغيره. والمراد الغسل، كما في مسلم، والقصة واحدة كالراوي. وحديث أسماء في غسل الدم: "واضحيه"، وقد جاء الرش وأريد به الغسل كما في الصحيح عن ابن عباس لما حكى الوصوء النبوي، قال: "أخذ غرفة من ماء و رش على رجله اليمنى حتى غسلها"، وأراد بالرش هنا الصب قليلاً قليلاً.

قال العيني **رحم**: "ومما يدل على أن النضح والرش يذكران ويراد بهما الغسل: قوله **ع** في حديث أسماء **رحم**: "تحتة ثم تقرصه بالماء، ثم تنضحه، ثم تصلي فيه". معناه: تغسله، هذا في رواية الصحيحين. وفي رواية الترمذي: "حتيه ثم اقرصيه، ثم رشي، وصلي فيه". أراد: اغسله، قاله البغوي". (فتح الملهم: ٧٦/٣)

قَالَ: أَخْبَرْتَنِي أَنَّهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِابْنٍ لَهَا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ، قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرْتَنِي، أَنَّ ابْنَهَا ذَاكَ بَالَ فِي حِجْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ عَلَى نَوْبِهِ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا.

= هو الصواب. وأما ما حكاه أبو الحسن بن بطال، ثم القاضي عياض عن الشافعي وغيره أنهم قالوا: بول الصبي طاهر، فينضح، فحكاية باطلة قطعاً.

وأما حقيقة النضح هنا، فقد اختلف أصحابنا فيها، فذهب الشيخ أبو محمد الجويني والقاضي حسين والبعوي إلى أن معناه: أن الشيء الذي أصابه البول يعمر بالماء، كسائر الحاسات، حيث لو عصر لا يعصر، قالوا: وإما يخالف هذا غيره في أن غيره يشترط عصره على أحد الوجهين، وهذا لا يشترط بالاتفاق. وذهب إمام الحرمين واهققول إلى أن النضح: أن يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا يبلغ جريان الماء، وتردده وتقاطره، بخلاف المكاثرة في غيره، فإنه يشترط فيها أن يكون بحيث يجري بعض الماء، ويتقاطر من المحل، وإن لم يشترط عصره، وهذا هو الصحيح المحتار، ويدل عليه قوله: فوضعه ولم يغسله، وقولها: فرشّه أي نضحه، والله أعلم.

ثم إن النضح إنما يجزي ما دام الصبي يقتصر به على الرضاع، أما إذا أكل الطعام على جهة التعدية، فإنه يجب الغسل بلا خلاف، والله أعلم.

[٣٠- باب حكم المني]

٦٦٨- (١) **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ، فَأَصْبَحَ يَغْسِلُ تَوْبَهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّمَا كَانَ يُحْزِنُكَ، إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ، تَضَحَّتْ حَوْلَهُ، وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرُكًا، فَيُصَلِّي فِيهِ.

٦٦٩- (٢) **وَحَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ نَزَّ غِيَابُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَهَمَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ فِي الْمَنِيِّ، قَالَتْ: كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٦٧٠- (٣) **وَحَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُعِيقَةَ، ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَهْدِيٍّ نَزَّ مَيْمُونٍ، عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ، ح: وَحَدَّثَنِي ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَمُعِيقَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ فِي حَتِّ الْمَنِيِّ مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ.

٦٧١- (٤) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

٣٠- باب حكم المني

اختلاف العلماء في طهارة المني ونجاسته اختلف العلماء في طهارة مني الآدمي، فذهب مالك وأبو حنيفة إلى نجاسته، إلا أن أبا حنيفة قال: يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابساً، وهو رواية عن أحمد. وقال مالك: لا بد من غسله رطاً ويابساً. وقال البيهقي: هو نجس ولا تعاد الصلاة منه. وقال الحسن: لا تعاد الصلاة من المني في الثوب وإن كان كثيراً، وتعاد منه في الجسد وإن قل. وذهب كثيرون إلى أن المني طاهر، روي ذلك =

٦٧٢- (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ ثَوْبَ الرَّجُلِ، أَيْغَسِلُهُ أَمْ يَغْسِلُ الثَّوْبَ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ.**

= عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص واس عمر وعائشة، وداود وأحمد في أصح الروايتين، وهو مذهب الشافعي وأصحاب الحديث، وقد عبط من أوهم أن الشافعي منفرده بطهارته، ودليل القائلين بالنجاسة رواية الغسل، ودليل القائلين بالطهارة رواية الفرق، فهو كان نجساً لم يكف فركه كالدم وغيره، قالوا: ورواية الغسل محمولة على الاستحباب والتسره واحتيار النجاسة، والله أعلم.*
هذا حكم مني الأدمي، ولنا قول شاذ ضعيف، أن مني المرأة نجس دون مني الرجل، وقول أشد منه: أن مني المرأة والرجل نجس، والصواب أنهما طاهران، وهل يخل أكل المني الطاهر؟ فيه وجهان: أظهرهما: لا يخل؛ لأنه مستقذر، =

****قال في فتح الملهم** قال الحافظ ابن حجر: "ويرد ما يذهب إليه الحنفية من التفريق بين المني الرطب واليابس بالغسل والفرق، ما في رواية ابن خزيمة عن عائشة: "كانت تسلت المني من ثوبه بعرق الإذخر، ثم يصلي فيه، وتحكه من ثوبه يابساً، ثم يصلي فيه" فإنه يتضمن ترك الغسل في الخلتين".

قلت: هذه الرواية م يسق الحافظ إسنادها، ولم يحكم عليها بشي من الصحة أو الضعف، وقد وقع مثل سياق هذه الرواية في مسند أحمد من طريق عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد عن عائشة **رضي الله عنها**، قال ابن التركماني: "فيه عنتان: إحداهما: أن ابن عمار عمزه القطان وابن حبل، وضعفه البحاري جداً، ذكره البيهقي في باب مس الفرج بظهور الكف، وسكت عنه في باب المني يصيب الثوب، إلا أنه قال ابن التركماني في باب مس الفرج: احتج به مسلم واستشهد به البحاري، وأحرج له ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما، والحاكم في المستدرک، وقال ابن المديني: كان عبد أصحاباً ثقة ثبناً، وثقه الوكيع والعجلي، وقال ابن معين: صدوق لا بأس به. واللعنة الثانية: عدم سماع عبد الله بن عبيد من عائشة" إلخ.

قلت: فهذا المقطع إن كان مراده أجزاء السلت بالإدخلة في الرطب، وإن لم يقع التصريح به، والحد في اليأس: فلا يقاوم الحديث الصريح المسند عبد الدارقطني والطحاوي وأبي عوانة والبرار عن عائشة قالت: "كنت أمرك مني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً، وأعسسه إذا كان رطباً"، قال الزار: "لا أعلم أحداً أسده غير الحميدي، وغيره يرويه عن عمرة مرسلًا". (فتح الملهم: ٨٠/٣، ٨١)

قال الغوي: "عبد الله بن الزبير الحميدي ثقة حافظ إمام، وهو أحد شيوخ البحاري، فزيادته هذه تقبل جداً؛ لأنها ليست منافية لمن هو أوثق منه" إلخ.

٦٧٣- (٦) • **حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ فَحَدِيثُهُ كَمَا قَالَ ابْنُ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ. وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ الْوَاحِدِ فَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٦٧٤- (٧) • **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَوَّاسٍ الْحَنْفِيُّ أَبُو عَاصِمٍ:** حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شِهَابٍ الْحَوْلَانِيِّ قَالَ: كُنْتُ نَازِلًا عَلَى عَائِشَةَ، فَاحْتَلَمْتُ فِي ثَوْبِي، فَعَمَسْتُهُمَا فِي الْمَاءِ، فَرَأَيْتَنِي جَارِيَةً لِعَائِشَةَ، فَأَخْبَرْتُهَا، فَبَعَثَتْ إِلَيَّ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ بِثَوْبِيكَ؟ قَالَ: قُلْتُ: رَأَيْتُ مَا يَرَى النَّائِمُ فِي مَنَامِهِ. قَالَتْ: هَلْ رَأَيْتَ فِيهِمَا شَيْئًا؟ قُلْتُ: لَا، قَالَتْ: فَلَوْ رَأَيْتَ شَيْئًا غَسَلْتُهُ، لَقَدْ رَأَيْتَنِي وَإِنِّي لَأَحْكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا بَسًا بِظُفْرِي.

=فهو داخل في حمة الخائث المحرمة عليا. وأما مني باقي الحيوانات غير الأدمي، فمسا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما، وحيوان طاهر، ومساها بحس بلا خلاف، وما عداها من الحيوانات في منيه ثلاثة أوجه. الأصح: أنها كلها طاهرة من مأكول اللحم وغيره. والثاني: أنها نجسة. والثالث: مني مأكول اللحم طاهر، ومني غيره نجس، والله أعلم.

صسط الأسماء وأما ألقاط الباب، ففيه خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي معشر، واسمه زياد بن كليب التميمي الحنظلي الكوفي، وأما خالد الأول: فهو الواسطي الطحان، وأما خالد الثاني: فهو الحذاء. وهو خالد بن مهران أبو المارل بضم الميم البصري، وفيه قولها: "كان يخرلك": هو بضم الياء وبالهمز، وفيه: أحمد بن حوَّاس، هو نجيم مفتوحة ثم واو مشددة ثم ألف ثم سين مهملة. وفيه: شبيب بن غرقدة هو بفتح الغين المعجمة وإسكان الراء وفتح القاف، وفيه قولها: "فلو رأيت شيئا غسلته؟" هو استفهام إنكار، حدثت منه امرأة، تقديره: أكنت غاسله معتقدا وجوب غسله، وكيف تفعل هذا، وقد كنت أحكه من ثوب رسول الله ﷺ يا بَسًا بِظُفْرِي؟ ولو كان نجسا لم يتركه النبي ﷺ ولم يكف بحكه، والله أعلم.

وقد استدل جماعة من العلماء بهذا الحديث على طهارة رطوبة فرج المرأة، وفيها خلاف مشهور عدا وعند غيرنا، والأظهر طهارتهما، وتعلق المختصون بهذا الحديث بأن قالوا: الاحتلام مستحيل في حق النبي ﷺ؛ لأنه من تلاعب الشيطان بالنائم، فلا يكون المني الذي على ثوبه ﷺ إلا من الجماع، ويلزم من ذلك مرور المني على =

.....

موضع أصاب رطوبة الفرج، فلو كانت الرطوبة نجسة لتنحس بها المني، ولما تركه في ثوبه، ولما اكتفى بالفرك، وأجاب القائلون بنجاسة رطوبة فرج المرأة بجوابين:

أحدهما: جواب بعضهم أنه يمتنع استحالة الاحتلام منه ﷺ، وكونها من تلاعب الشيطان، بل الاحتلام منه جائز ﷺ، وليس هو من تلاعب الشيطان، بل هو فيص زيادة المني يخرج في وقت.

والثاني: أنه يجوز أن يكون ذلك المني حصل بمقدمات جماع، فسقط منه شيء على الثوب، وأما المتلطح بالرطوبة، فلم يكن على الثوب، والله أعلم.

.....

[٣١ - باب نجاسة الدم وكيفية غسله]

٦٧٥- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَالْفَقْتُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ، عَنْ أَسْمَاءَ، قَالَتْ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبُهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْعَقُ بِهِ؟ قَالَ: "تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ"، ثُمَّ تَنْضِجُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ".

٣١- باب نجاسة الدم وكيفية غسله

فيه من حديث أبي بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع: حدثنا هشام بن عروة، ح وحدثني محمد بن حاتم -والفقت له-: حدثنا يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة قال: حدثني فاطمة، عن أسماء، قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: إحْدَانَا يُصِيبُ ثَوْبُهَا مِنْ دَمِ الْحَيْضَةِ، كَيْفَ تَصْعَقُ بِهِ؟ قَالَ: "تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ"، ثُمَّ تَنْضِجُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ".

شرح العريب ومعنى **حده** تقشره وتحكه وتحتة، ومعنى **تقرصه** تقطعه بأصابع الأصابع مع الماء؛ ليتحلل، وروي "تقرصه" بفتح القاء، وسكان القاف وصم الراء، وروي صم الراء وفتح القاف وكسر الراء المشددة، قال القاضي عياض: ورواه بهما جميعاً، ومعنى **تحتة** نفسه وهو بكسر الصاد، كذا قاله الجوهري وغيره، وفي هذا الحديث: وجوب غسل النجاسة بالماء، ويؤخذ منه أن من غسل داخل أو غيره من المائعات لم يخرئه؛ لأنه ترك مأمور به، وفيه أن الدم حس، وهو بإحراج السمين. وفيه أن إرارة النجاسة لا يشترط فيها العدد، بل يكفي فيها الإنقاء. وفيه: غير ذلك من العوائد.

من لم يوح في إزالة النجاسة وأعمه أن لو احتج في إزالة النجاسة بالإلقاء، فإن كانت النجاسة حكمية: وهي التي لا تشاهد بالعين كاللؤلؤ ونحوه، وجب غسلها مرة، ولا تحب الرابدة، ولكن يستحب الغسل ثانياً وثالثاً؛ لقوله: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإماء حتى يغسلها ثلاثاً"، وقد تقدم بيانه.

وأما إذا كانت النجاسة عينية كالدَّم وغيره، فلا بد من إرارة عيها، ويستحب غسلها بعد روال العين ثانياً وثالثاً، =

*قوله: "قال النووي: يؤخذ منه أن من غسل داخل أو غيره من المائعات، لم يخرئه؛ لأنه ترك المأمور به، انتهى. قلت: الصاهر أن ذكر الماء؛ لأنه اعتاد، ومقصود من الحديث ذكر كيفية لتطهير الثوب، هي أحسن الكيفيات وأسهلها، لا تعيين كيفية للتطهير حيث لا يخور غيرها، وإلا بوجبت هذه الكيفية بحيث لو أتى بغيرها، أو ترك شيء منها، لم يحصل طهارة الثوب من الدم، ولا أرى أن أحداً يقول بذلك، فتأمل.

٦٧٦ - (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ:** حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

= وهل يشترط عصر الثوب إذا غسله؟ فيه وجهان، الأصح أنه لا يشترط، وإذا غسل المجاسة العبية ففي لوها، لم يصره، بل قد حصلت الطهارة، وإن بقي طعمها، فالثوب نجس، فلا بد من إزالة الطعم، وإن بقيت الرائحة، ففيه قولان للشافعي، أفصحهما: يطهر، والثاني: لا يطهر، والله أعلم.

[٣٢- باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه]

٦٧٧- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ: إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ - حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ. قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ. فَقَالَ: "أَمَّا إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا، فَكَانَ يَمْشِي بِالتَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ، فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ"، قَالَ: فَدَعَا بَعْضُيَ رَطْبٍ فَشَقَّهُ بِأَثْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِدًا، وَعَلَى هَذَا وَاحِدًا، ثُمَّ قَالَ: "لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا، مَا لَمْ يَنْتَسَا".

٣٢- باب الدليل على نفاضة البول ووجوب الاستبراء منه

شرح العريب أما العريب، ففتح العين وكسر السين المهملتين، وهو الحريد والغصن من الخجل، ويقال له العثكال، وقوله: 'بائنين' هذه الباء رائدة للتوكيد، "واثنين" منصوب على الحال، وزيادة الباء في احوال صحيحة معروفة، ويثبت، مفتوح الباء الموحدة قبل السين، ويحور كسرهما لغتان، وأما النيمة: فحقيقتها نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض على جهة الإفساد، وقد تقدم في باب عِلْظِ تحريم النيمة من كتاب الإيمان بياها واضحاً مستقصى.

ذكر الروايات الثلاث، وتأتي رواية البخاري 'وإنه لكبير' وأما قول النبي **لا يسمع من عابث** هروي ثلاث روايات: يستتر بتاءين مشائين، ويستتره بالراي والهاء، ويستترى بالياء الموحدة والهمزة، وهذه الثالثة في البخاري وغيره، وكلها صحيحة، ومعناها: لا يتحبه، ويتحرر منه، والله أعلم.

وأما قوله **عنه** : **عنه** في **عنه** فقد جاء في رواية البخاري : "وما يعدبان في كبير، وإنه لكبير كان أحدهما لا يستتر من البول الحديث، ذكره في كتاب "الأدب" في "باب الميمية من الكائنات"، وفي "كتاب الوضوء" من البخاري أيضاً : "وما يعدبان في كبير، بل إنه كبير" فثبت بهاتين الزيادتين الصحيحتين أنه كبير، فيجب تأويل قوله **عنه** : **عنه** في **عنه** وقد ذكر العلماء فيه تأويلين : أحدهما : أنه ليس بكبير في زعمهما. والثاني : أنه ليس بكبير تركه عليهما. وحكى القاضي عياض **عنه** تأويلاً ثالثاً، أي ليس بأكثر الكائنات، قلت : فعلى هذا يكون المراد بهذا الزجر والتحذير لغيرهما، أي لا يتوهم أحد أن التعديد لا يكون إلا في أكبر الكائنات الموقفات، فإنه يكون في غيرها، والله أعلم.

وسبب كونهما كبيرين أن عدم التنزه من البول يلزم منه بطلان الصلاة، فتركه كبيرة بلا شك، والمشي بالنميمة والسعي بالفساد من أقبح القبائح، لاسيما مع قوله ﷺ: "كان يمشي" بلفظ كان التي للحالة المستمرة غالباً، والله أعلم.

٦٧٨- (٢) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ**
الْوَاحِدِ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "وَكَانَ الْآخِرُ لَا يَسْتَنْزَهُ عَنِ الْبَوْلِ
-أَوْ مِنَ الْبَوْلِ-".

-حكمة وضع الجريدتين على القبرين وأما وضعه **رحمهما** الجريدتين على القبر، فقال العلماء: محمول على أنه **رحمهما** سأل الشفاعة لهما، فأجبت شفاعته **رحمهما** بالتحفيف عنهما إلى أن ييسا. وقد ذكر مسلم **رحمهما** في آخر الكتاب في الحديث الطويل حديث جابر في صاحبي القبرين: فأجبت شفاعتي أن يرفع ذلك عنهما ما دام القضييان رطبين. وقيل: يحتمل أنه **رحمهما** كان يدعو لهما تلك المدة.

وقيل: لكونهما يسبحان ما داما رطبين وليس للياس تسبيح، وهذا مذهب كثيرين أو الأكثرين من المفسرين في قوله تعالى: **وَرَسُولٌ مِّنْ سَيِّئَاتِهِمْ يَقُولُ إِنَّمَا أَتَى بِالْحَيَاةِ مَوْتًا** (الإسراء: ٤٤)، قالوا: معناه: وإن من شيء حي، ثم قالوا: حياة كل شيء بحسبه، فحياة الخشب ما لم ييس، والحجر ما لم يقطع، وذهب المحققون من المفسرين وغيرهم إلى أنه على عمومته، ثم اختلف هؤلاء هل يسبح حقيقة أم فيه دلالة على الصانع، فيكون مسبحاً منزهاً بصورة حاله؟ والمحققون على أنه يسبح حقيقة، وقد أخبر الله تعالى: **وَرَسُولٌ مِّنْ سَيِّئَاتِهِمْ يَقُولُ إِنَّمَا أَتَى بِالْحَيَاةِ مَوْتًا** (البقرة: ٧٤)، وإذا كان العقل لا يحيل جعل التميز فيها وجاء النص به، وجب المصير إليه، والله أعلم. واستحب العلماء قراءة القرآن عند القبر لهذا الحديث؛ لأنه إذا كان يرجى التخفيف بتسبيح الجريد، فتلاوة القرآن أولى، والله أعلم.

وقد ذكر البخاري في صحيحه أن بريدة بن الحصيب الأسلمي الصحابي **رحمهما** أوصى أن يجعل في قبره جريدتان، ففيه أنه **رحمهما** ترك بفعل مثل فعل النبي **رحمهما**.

وقد أنكر الخطابي ما يفعله الناس على القبور من الأحواص ونحوها متعلقين بهذا الحديث، وقال: لا أصل له، ولا وجه له، والله أعلم.

فقه الحديث وأما فقه الباب: ففيه: إثبات عذاب القبر، وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة، وفيه: نجاسة الأبوال؛ للرواية الثانية: "لا يستنزه من البول"، وفيه: غلظ تحريم النجاسة، وغير ذلك مما تقدم، والله أعلم.*

****قال في فتح الملهم:** قلت: وأما وضع الرياحين والبقول ونحوها على قبور أولياء الله الصالحين دون العصاة المعذنين -أي الذين كان طاهر حالهم المسوق والعصيان، كما يفعله كثير من المبتدعة في عصرنا- فليس من اتباع هذا الحديث في شيء، فمن شاء أن لا يغتر بتمويه بعض الجهلة، فلا يعتر، والله الموفق. (فتح الملهم: ٩٤/٣)

[كتاب الحيض]

[١- باب مباشرة الحائض فوق الإزار]

٦٧٩- (١) **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ورهبر بن حرب وإسحاق بن إبراهيم - قال إسحاق: أخبرنا. وقال الآخرون: حدثنا جرير- عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضاً، أمرها رسول الله ﷺ، فتأترز بإزار، ثم يباشرها. ٦٨٠- (٢) **حدثنا** أبو بكر ابن أبي شيبة: حدثنا علي بن مسهر عن الشيباني، ح: وحدثني علي بن حنبل السعدي -واللفظ له- أخبرنا علي بن مسهر: حدثنا أبو إسحاق، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عائشة قالت: كان إحدانا إذا كانت حائضاً، أمرها رسول الله ﷺ أن تأترز في فور خيضتها، ثم يباشرها. قالت: وأيكم يملك إزبه كما كان رسول الله ﷺ يملك إزبه.

[كتاب الحيض]

[١- باب مباشرة الحائض فوق الإزار]

هكذا وقع في الأصول في الرواية في الكتاب عن عائشة: "كان إحدانا" من غير تاء في "كان" وهو صحيح. فقد حكى سيبويه في "كتابه" في "باب ما جرى من الأسماء التي هي من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل"، قال: وقال بعض العرب: "قال امرأة"، فهذا نقل الإمام هذه الصيغة أنه يجوز حذف التاء من فعل ماله فرج من غير فصل، وقد نقله أيضاً الإمام أبو الحسين بن حروف في "شرح الجمل"، وذكره آخرون، ويجوز أن تكون "كان" هنا التي للشأن والقصة، أي كان الأمر أو الحال، ثم ابتدأت، فقالت: "إحدانا إذا كانت حائضاً أمرها"، والله أعلم.

شرح العرب وقولها: **في فور خيضها**: هو بفتح الفاء وإسكان الواو، ومعناه: معطمها ووقت كثرتها، والخيضة بفتح الحاء، أي الحيض، وقولها: **تأترز**: تشد إزاراً تستر سُرَّتَها وما تحتها إلى الركبة فما تحتها، وقولها: **وأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إزْبَهُ**: أكثر الروايات فيه بكسر الهمزة مع إسكان الراء، ومعناه: عضوه الذي يستمتع به، =

قوله: في فور خيضها: متعلق بأمر، والمقصود بيان أنه كان يباشر في فور الدمه أيضاً ما فوق الإزار، فكيف في غيره، وليس المقصود بيان أنه يباشر في غير الفور بلا إزار، والله تعالى أعلم.

٦٨١- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَاشِرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ، وَهُنَّ حَيْضٌ.

-أي الفرج، ورواه جماعة بفتح الهمزة والراء، ومعناه: حاجته، وهي شهوة الجماع، والمقصود أملككم لنفسه، فيأمن مع هذه المباشرة الوقوع في المحرم، وهو مباشرة فرج الحائض. واختار الخطابي هذه الرواية وأكره الأولى، وعابها على المحدثين، والله أعلم.

بيان معنى الحيض والاستحاضة وأما الحيض، فأصله في اللغة: السيلان، وحاض الوادي إذا سال، قال الأزهري وأهروني وغيرهما من الأئمة: الحيض جريان دم المرأة في أوقات معلومة، يرحيه رحم المرأة بعد بلوغها، والاستحاضة: جريان الدم في غير أوانه، قالوا: ودم الحيض يخرج من قعر الرحم، ودم الاستحاضة يسيل من العادل -بالعين المهملة وكسر الدال المعجمة- وهو عرق فمه الذي يسيل منه في أدنى الرحم دون قعره، قال أهل اللغة: يقال: حاضت المرأة تحيض حيصاً ومحيصاً ومحاضاً، فهي حائض بلا هاء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة. وحكى الخوهري عن الفراء حائضة بالهاء، ويقال: حاضت ونَحِضَتْ ودرست وطُمِثَتْ وعركت وضحكت ونَفِثَتْ كله بمعنى واحد، وراود بعضهم: أكثرت وأعصرت بمعنى حاضت.

فقه الحديث وأقسام مباشرة الحائض وحكمها: وأما أحكام الباب: فاعلم أن مباشرة الحائض أقسام:

أحدها: أن يبشرها باجماع في الفرج، فهذا حرام بإجماع المسلمين بنص القرآن العزيز والسنة الصحيحة، قال أصحابنا: ولو اعتقد مسهم حل جماع الحائض في فرجها صار كافراً مرتدّاً، ولو فعله إنسان غير معتقد حله، فإن كان ناسياً أو جاهلاً بوجود الحيض أو جاهلاً بتحريمه أو مكرهاً، فلا إثم عليه ولا كفارة، وإن وطئها عامداً عالماً بالحيض والتحريم محتاراً، فقد ارتكب معصية كبيرة، نص الشافعي على أنها كبيرة، وتجب عليه التوبة. وفي وجوب الكفارة قولان لشافعي، أصحابهما وهو الجديد، وقول مالك، وأبي حنيفة، وأحمد في إحدى الروايتين وجمهور السلف: أنه لا كفارة عليه. ومن ذهب إليه من السلف: عصاء وإن أبي مبيكة والشعبي والنخعي ومكحول والزهري وأبو الزناد وربيعة وحمام بن أبي سليمان وأيوب السختياني وسفيان الثوري والليث بن سعد رحمهم الله تعالى أجمعين.

والقول الثاني: وهو القديم الضعيف أنه يجب عليه الكفارة، وهو مروى عن ابن عباس والحسن الصري وسعيد ابن حمير وقتادة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في الرواية الثانية عنه، واحتنف هؤلاء في الكفارة، فقال الحسن وسعيد: عتق رقبة، وقال النافون: دينار أو نصف دينار على اختلاف منهم في الحال الذي يجب فيه الدينار ونصف الدينار، هل الدينار في أول الدم ونصفه في آخره، أو الدينار في رمن الدم ونصفه بعد انقطاعه؟ وتعلقوا بحديث ابن عباس المرفوع: 'من أتى امرأته، وهي حائض، فليتصدق بدينار أو نصف دينار'، وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ، فالصواب أن لا كفارة، والله أعلم.

-القسم الثاني: المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو بالقبلة أو المعانقة أو اللمس أو غير ذلك، وهو حلال باتفاق العلماء. وقد نقل الشيخ أبو حامد الإسفراييني وجماعة كثيرة الإجماع على هذا. وأما ما حكى عن عبيدة السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئاً منها بشيء منه، فشاذ منكر غير معروف ولا مقبول، ولو صح عنه، لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة المشهورة المذكورة في الصحيحين وغيرهما في مباشرة النبي ﷺ فوق الإزار، وإذنه في ذلك بإجماع المسلمين قبل المخالف وبعده، ثم إنه لا فرق بين أن يكون على الموضع الذي يستمتع به شيء من الدم أو لا يكون، هذا هو الصواب المشهور الذي قطع به جماهير أصحابنا وغيرهم من العلماء للأحاديث المطلقة، وحكى المحاملي من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا أنه يحرم مباشرة ما فوق السرة وتحت الركبة إذا كان عليه شيء من دم الحيض، وهذا الوجه باطل لا شك في بطلانه، والله أعلم.

القسم الثالث: المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر، وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحابنا عند جماهيرهم وأشهرها في المذهب: أنها حرام، والثاني: أنها ليست بحرام، ولكنها مكروهة كراهة تسريه، وهذا الوجه أقوى من حيث الدليل وهو المحتار، والوجه الثالث: إن كان الماشر يضبط نفسه عن الفرج ويثق من نفسه باجتنابه: إما لضعف شهوته، وإما لشدة ورعه، جاز، وإلا فلا، وهذا الوجه حسن، قاله أبو الفياض البصري من أصحابنا، ومن ذهب إلى الوجه الأول، وهو التحريم مطلقاً: مالك وأبو حنيفة، وهو قول أكثر العلماء منهم: سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة. ومن ذهب إلى الجواز: عكرمة وبجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبغ وإسحاق ابن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود، وقد قدما أن هذا المذهب أقوى دليلاً، واحتجوا بحديث أسس الآتي: 'اصنعوا كل شيء إلا النكاح'، قالوا: وأما اقتصار النبي ﷺ في مباشرته على ما فوق الإزار، فمحمول على الاستحباب، والله أعلم.

واعلم أن تحريم الوطء والمباشرة على قول من يحرمهما يكون في مدة الحيض وبعد انقطاعه إلى أن تفتسل أو تتييم إن عذمت الماء بشرطه، هذا مذهبننا ومذهب مالك وأحمد وجماهير السلف والخلف. وقال أبو حنيفة: إذا انقطع الدم لأكثر الحيض حل وطؤها في الحال، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَضْهَرْنَ فَبْدُنَ تَطْهَرْنَ فَتَوَهُنَّ مِنْ حَيْثُ مَرَكُمُ تَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٢٢) والله أعلم.

[٢- باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد]

٦٨٢- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ ح: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْطَجِعُ مَعِي وَأَنَا حَائِضٌ، وَيَبْنِي وَيَبْنِي ثَوْبٌ.

٦٨٣- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مُضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخِمِيلَةِ إِذْ حِضْتُ، فَأُتْسَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حَيْضَتِي. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْفَسْتَ؟" قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ.

قَالَتْ: وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

٢- باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد

شرح العرب "الخميلة" بفتح الحاء المعجمة وكسر الميم، قال أهل اللغة: الخميلة والحميل خدف اهاء هي القطيفة، وكل ثوب له حمل من أي شيء كان، وقيل: هي الأسود من الثياب، وقولها: سبب: أي ذهبت في خفية، ويحتمل دهاها أنها خافت وصول شيء من الدم إليه، أو تقدرت نفسها، ولم تر ترصها لمضاجعتها، أو خافت أن يظن الاستمتاع بها، وهي على هذه الحالة التي لا يمكن فيها الاستمتاع، والله أعلم.

وقولها: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: هي بكسر الحاء وهي حالة الحيض، أي أحدث الثياب المعدة لرمس الحيض، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في صسط "حيضتي" في هذا الموضوع. قال القاضي عياض: ويحتمل فتح الحاء هنا أيضاً، أي الثياب التي ألسها في حال حيضتي، فإن الحيضة بالفتح هي الحيض.

قوله ﷺ: سبب: هو بفتح البون وكسر الفاء، وهذا هو المعروف في الرواية، وهو الصحيح المشهور في اللغة أن "نفس" بفتح البون وكسر الفاء معناه: حاصت، وأما في الولادة، فيقال: نُفِسْتُ بضم البون وكسر الفاء أيضاً، وقال اهروي في الولادة: "نفس" بضم البون وفتحها، وفي الحيض بالفتح لا غير. وقال القاضي عياض: روايتنا فيه في مسلم بضم البون هنا، قال: وهي رواية أهل الحديث، وذلك صحيح. وقد نقل أبو حاتم عن الأصمعي الوجهين =

في الحيض والولادة، وذكر ذلك غير واحد، وأصل ذلك كله خروج الدم، والدم يسمى نفساً، والله أعلم.

هوائد احاديث الباب أما أحكام الباب: ففيه: جوار اليوم مع الحائض، والاضطجاع معها في لحاف واحد إذا كان هناك حائل يمنع من ملاقات الشرة فيما بين السرة والركبة، أو يمنع الفرج وحده عند من لا يحرم إلا الفرج، قال العلماء: لا تكره مصاحبة الحائض، ولا قبتها، ولا الاستمتاع بها فيما فوق السرة وتحت الركبة، ولا يكره وضع يدها في شيء من المائعات، ولا يُكره غسلها رأس روجها أو غيره من محارمها وترجيله، ولا يكره طبعها وعجنها وغير ذلك من الصنائع، وسورها وعرقها طاهران، وكل هذا متفق عليه.

وقد نقل الإمام أبو جعفر محمد بن جرير في كتابه في مذاهب العلماء إجماع المسلمين على هذا كله، ودلائله من السنة ظاهرة مشهورة.

وأما قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَا نَسَبَ فِي مَحْضٍ﴾ لا تحمض حتى غسل (القرة: ٢٢٢)، فالمراد: اعتزلوا وطأهن، ولا تقربوا وطأهن، والله أعلم.

.....

[٣- باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله]

٦٨٤- (١) حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اعْتَكَفَ، يُذْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجِلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

٦٨٥- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ وَالْمَرِيضِ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَةٌ وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْخُلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجِيهِ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا.

وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ.

٦٨٦- (٣) وَحَسَنُ هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُحَاوِرٌ، فَأَغْسِلُهُ، وَأَنَا حَائِضٌ.

٦٨٧- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنَا عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، فَأَرْجُلُ رَأْسَهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

٣- باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله

وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه

فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَتَكَ بِسَرِيٍّ مِنْهُ، فَأَرْجَاهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ. وفي رواية: فَأَغْسِلُهُ. وفيه حديث مناوله الحمرة وغيره. قد تقدم مقصود فقه هذا الباب في الذي قبله.

شرح العريب وفقه الحديث وترجيل الشعر: تسريحه، وهو نحو قوما: وسسه، وأصل الاعتكاف في اللغة: الحس، وهو في الشرع: حبس النفس في المسجد خاصة مع النية، وقولها: "وهو محاور": أي معتكف، وفي هذا=

٦٨٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أُغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ.

٦٨٩- (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو نَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَاوِلِيَنِ الْحُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ" قَالَتْ فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: "إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ".

=حديث فوائد كثيرة تتعلق بالاعتكاف، وسيأتي في بابه -إن شاء الله تعالى ، ومما تقدمه أن فيه: أن المعتكف إذا حرج بعضه من المسجد كيده ورجله ورأسه، لم يطل اعتكافه، وأن من حيف أن لا يدخل داراً أو لا يخرج منها، فأدخل أو أخرج بعضه لا يحث، والله أعلم.

وفيه: جواز استخدام الروحة في العسل والطبخ والحرق وغيرها برضاها، وعلى هذا تطاهرت دلائل السنة، وعمل السلف وإجماع الأمة، وأما غير رضاها، فلا يجوز؛ لأن الواجب عليها تمكين الروح من نفسها، وملازمة بيته فقط، والله أعلم.

وقولها: "قال ... من المسجد"، فقلت: إن حائض، فقال: "إن حيضتك ليست في يدك".

قوله: "قال ... من المسجد" قال النووي: قال القاضي: قال ذلك لها من المسجد لتأوله إياها من خارج المسجد؛ لأن النبي ﷺ أمرها أن تخرجها له من المسجد؛ لأنه كان في المسجد معتكفاً، وكانت عائشة في حجرها، وهي حائض؛ ولقوله: "إن حيضتك ليست في يدك"، فإنها حافت من إدخال يدها في المسجد، ولو كان أمرها بدخول المسجد، لم يكن لتحصيل اليد معنى، والله تعالى أعلم، انتهى.

قلت. هذا مبي على أن هذه الواقعة، والواقعة المروية في حديث أبي هريرة -التي واحدة، لكن المذكور في حديث أبي هريرة 'الثوب'، وفي حديث عائشة 'الحمرة'، فعند الحمل على الاتحاد لا بد من القول بأنه أمر تناول الأمرين جميعاً، ووقع الاختصار في كل من الحديث على أحدهما، أو أن بعض الرواة نسي، فذكر 'الثوب' مكان 'الحمرة'، -والله تعالى أعلم فكلية "من" على هذا متعلق بـ "قال" في هذه الرواية، وبـ 'أمر' في الرواية الثانية، وقد يقال: لا حاجة إلى القول بالاتحاد، فمحور أنه قال لها أولاً، وهو في المسجد: 'ناولي' الثوب، وهذا هو ما روى أبو هريرة . وقال لها ثانياً، وهو في البيت: 'ناولي' حمرة من المسجد' بأن كان الحمرة قريباً إلى باب عائشة يصل إليها اليد من الحجرة، فرأت عائشة أن الثاني أشد من الأول، فاعتذرت بالحيض ثانياً، وعنى هذا فكلية "من" متعلقة بـ "ناولي" كما هو الظاهر، والله أعلم.

٦٩٠- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ حَجَّاجٍ وَابْنِ أَبِي غِيَّثٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُثَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَاوِلُهُ الْخُمْرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: "فَتَاوِلِيْنِيهَا، فَإِنَّ الْحَيْضَةَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ".

٦٩١- (٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: "يَا عَائِشَةُ نَاوِلِيْنِي الثُّوبَ"، فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ. فَقَالَ: "إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ"، فَتَاوَلَتْهُ.

٦٩٢- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْعِرٍ وَسُفْيَانَ، عَنِ الْمَقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَاوَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ، فَيَشْرَبُ، وَأَتَعْرِقُ الْعِرْقَ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَاوَلُهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ. وَلَمْ يَذْكُرْ زُهَيْرٌ: "فَيَشْرَبُ".

٦٩٣- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكِّيُّ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَلَّمُ فِي جُحْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

-شرح العريب- أما الحمرة، فبضم الحاء وإسكان الميم، قال اهروي وغيره: هي هذه السجادة، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده من حصير أو سبيحة من حوص، هكذا قاله اهروي والأكثر، وصرح جماعة منهم بأنها لا تكون إلا هذا القدر. وقال الخطابي: هي السجادة يسجد عليه المصلي، وقد جاء في "س" أبي داود "عن ابن عباس" قال: "جاءت فارة، فأحدثت نحر العيبة، فجاءت بها فألقيتها بين يدي رسول الله ﷺ على الحمرة التي كان قاعدًا عليها، فأحرفت منها مثل موضع درهم"، فهذا تصريح بإطلاق 'الحمرة' على ما راد على قدر الوجه، وسُميت حُمْرَةً؛ لأنها نحر الوجه، أي تعطيه، وأصل التحمير التعطية، ومنه همار المرأة، والحمرة؛ لأنها تغطي العقل.

وقوها: من مسجد. قال انقاضي عياض - معناه أن النبي ﷺ قال لها ذلك من المسجد، أي وهو في المسجد؛ لتساوله إياها من خارج المسجد، لا أن النبي ﷺ أمرها أن تخرجها له من المسجد؛ لأنه ﷺ كان في المسجد معتكفاً، وكانت عائشة في حجرتها وهي حائض؛ لقوله ﷺ: "إن حيضتك ليست في يدك"، وإنما حافت من إدخال يدها المسجد، ولو كان أمرها بدخول المسجد، لم يكن لتخصيص اليد معنى، والله أعلم.

٦٩٤ - (١١) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ، لَمْ يُؤَاكِلُوهَا، وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: **وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحْضِ قُلْ هُوَ ذِي فَاعْرَبُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحْضِ** ٥ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (البقرة: ٢٢٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا التَّكَاحَ"، فَلَبَّغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ، فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدَّعِ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفَنَا فِيهِ، فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشِيرٍ، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ الْيَهُودَ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا. أَفَلَا نُجَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَّنَا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا، فَحَرَحَا فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمَا، فَسَقَاهُمَا، فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا.**

—وأما قوله ﷺ: **الْمَحْضُ** في الحديث، فهو بفتح الحاء، هذا هو المشهور في الرواية، وهو الصحيح. وقال الإمام أبو سيمان الخطابي: المحدثون يقولونها بفتح الحاء، وهو خطأ، وصوابها بالكسر أي الحالة والهيئة. وأبكر القاضي عياض هذا على الخطابي، وقال: الصواب هنا ما قاله المحدثون من الفتح؛ لأن المراد الدم. وهو الحيض بالفتح بلا شك؛ لقوله ﷺ: "ليست في يدك" معناه: أن الحائض التي يصاب المسجد عنها -وهي دم الحيض- ليست في يدك، وهذا بخلاف حديث أم سلمة: "فأخذت ثياب حيضتي"، فإن الصواب فيه الكسر. هذا كلام القاضي عياض، وهذا الذي اختاره من الفتح هو الظاهر هنا، ولما قاله الخطابي وجهه، والله أعلم.

شرح العريب وقولها: "وأترعق العرق": هو يفتح العين وإسكان الراء، وهو العظم الذي عنبه ببقية من لحم، هذا هو الأشهر في معناه. وقال أبو عبيد: هو القدر من اللحم. وقال الخليل: هو العظم بلا لحم، وجمعه 'عُرَاق' بضم العين، ويقال: عرقت العظم وتعرقته واعترقته، إذا أخذت عنه اللحم بأسانك، والله أعلم.

قولها: **كَانَ سَلَامَةُ بْنُ مَعْبُدٍ يَحْضِي فِي حُجْرِهِ، فَسَأَلَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ: فِيهِ حَوَارِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مَضْطَجِعًا** ومتكئاً على الحائض، ويقرب موضع النجاسة، والله أعلم.

قوله: **"وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ"** أي لم يخالطوهن ولم يساكنوهن في بيت واحد. قوله تعالى: **وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحْضِ قُلْ هُوَ ذِي فَاعْرَبُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحْضِ** ٥، أما الحيض الأول: فالمراد به الدم.

وأما الثاني: فاحتلف فيه، فمدحبا: أنه الحيض ونفس الدم، وقال بعض العلماء: هو العرج، وقال الآخرون: هو رمس الحيض، والله أعلم. قوله: **فَجَاءَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ** هما بضم أولهما، وحُضَيْرٍ بالحاء المهمة وفتح الصاد المعجمة. قوله: **"وَجَدَ عَلَيْهِمَا"** أي غضب.

[٤- باب المذي]

٦٩٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهْشِيمٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَعْلَى -وَيْكُنَى أَبَا يَعْلَى- عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَكُنْتُ أَسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ".

٦٩٦- (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ -يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ-: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُنْذِرًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ مِنْ أَحْلِ فَاطِمَةَ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: "مِنْهُ الْوُضُوءُ".

[٤- باب المذي]

شرح العربي في المذي لعات: مذي بفتح الميم وإسكان الدال، ومذًى بكسر الدال وتشديد الياء، ومذي بكسر الدال وتخفيف الياء، فالأوليان مشهورتان، أولاهما أفصحهما وأشهرهما، والثالثة حكاها أبو عمرو الزاهد عن اس الأعرابي، ويقال: مذي وأمدى ومذًى، الثالثة بالتشديد.

والمذي: ماء أبيض رقيق لرج يخرج عند شهوة، لا شهوة ولا دفق ولا يعقبه فتور، وربما لا يخرج نحروجه، ويكون ذلك للرجل والمرأة، وهو في النساء أكثر منه في الرجال، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: **وَصَحَّحَ وَحَدَّثَ**: فمعناه: اعننه، فإن النصيح يكون عسلاً ويكون رشاً، وقد جاء في الرواية الأخرى يغسل ذكره، فيتعين حمل النصيح عليه، وانصح بكسر الصاد، وقد تقدم بيانه.

قوله: **كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً** أي كثير المذي، وهو بفتح الميم وتشديد الدال وبالمد. وأما حكم خروج المذي، فقد أجمع العلماء على أنه لا يوجب الغسل، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد والحماد: يوجب الوضوء؛ هذا الحديث.

فقه الحديث. وفي الحديث من الموائد: أنه لا يوجب الغسل، وأنه يوجب الوضوء، وأنه نجس، ولهذا أوجب ﷺ غسل الذكر، والمراد به عند الشافعي والحماد غسل ما أصابه المذي، لا غسل جميع الذكر. وحكي عن مالك وأحمد في رواية عنهما إيجاب غسل جميع الذكر، وفيه: أن الاستنجاء بالحجر إما يجوز الاقتصار عليه في النجاسة المعتادة، وهي البول والغائط، أما النادر كالدم والمذي وغيرهما، فلا بد فيه من الماء، وهذا أصح القولين في مذهبا، وللقائل الآخر يجوز الاقتصار فيه على الحجر قياساً على المعتاد أن يجيب عن هذا الحديث بأنه خرج على الغالب فيمن هو في بد أن يستنجي بالماء، أو يحمله على الاستحباب، وفيه: جواز الاستنابة في الاستفتاء، وأنه يجوز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع به؛ لكون علي اقتصر على قول المقداد مع تمكنه -

٦٩٧ - (٣) **وَحَدَّثَنَا** هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُكَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: **أُرْسِنَا الْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ**، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَذْيِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ، كَيْفَ يَقْعَلُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: **"تَوْضُؤًا، وَانْتِضَاجًا فَرَجَكَ"**.

من سؤال أبي ، إلا أن هذا قد سارع فيه، ويقال: فعل عيباً كان حاصراً مجلس رسول الله وقت السؤال، وإما استحيا أن يكون السؤال منه نفسه، وفيه استحباب حسن العشرة مع الأصهار، وأن الزوج يُسْتَحَبُّ له أن لا يذكر ما يتعلق جماع النساء والاستمتاع من حصة أبيها وأخيها وأبها وغيرهم من أقاربها، وهذا قال علي: **"فكنت أستحي أن أسأل رسول الله مكانه"**، معناه: أن المذي يكون غالباً عند ملاعنه الروحة وفلنتها وهو حدث من أنواع الاستمتاع، والله أعلم.

قوله في الإسناد الأخير من الباب: **وَحَدَّثَنَا** هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْبِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُكَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: **أُرْسِنَا الْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ**، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَذْيِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ، كَيْفَ يَقْعَلُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: **"تَوْضُؤًا، وَانْتِضَاجًا فَرَجَكَ"**.

الكلام في سماع محرمه من أبيه وقد أحسن العلماء في سماع محرمه من أبيه، فقال مالك: **قلت لمحرمة: ما حدثت به عن أبيك سمعته منه** فحلف بالله لقد سمعته، قال مالك: وكان محرمه رجلاً صالحاً، وكذا قال معن بن عيسى: إن محرمه سمع من أبيه، وذهب جماعات إلى أنه لم يسمع، قال أحمد بن حنبل: لم يسمع محرمه من أبيه شيئاً، إنما يروي من كتاب أبيه. وقال يحيى بن معين وابن أبي حنيفة: يقال: وقع إليه كتاب أبيه، ولم يسمع منه. وقال موسى بن سلمة: قلت لمحرمه: حدثت أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي، ولكن هذه كتبه. وقال أبو حاتم: محرمه صالح الحديث إن كان سمع من أبيه. وقال علي بن الندي: ولا أصح محرمه سمع من أبيه كتاب سليمان بن يسار، ولعله سمع شيء اليسير، ولم أحد أحداً بأمره يحبر عن محرمه أنه كان يقول في شيء من حديثه سمعت أبي، والله أعلم. فهذا كلام أئمة هذا الفن، وكف كان، فمتر الحديث صحيح من الطرق التي ذكرها مسلم قبل هذه الطرق، ومن الطرق التي ذكرها غيره، والله أعلم.

[٥- باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم]

٦٩٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ.

٥- باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم

فيه من حديث أبي بكر بن أبي شيبة، وأبو كريب، قالوا: حدثنا وكيع عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن كريب، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قام من الليل فقضى حاجته، ثم غسل وجهه ويديه، ثم نام.

أن المراد بقضاء الحاجة الحدث، وكذا قاله القاضي عياض، والحكمة في غسل الوجه إذهاب الثعاس وآثار النوم، وأما غسل اليد، فقال القاضي: لعله كان لشيء ناهما.

فقد اُخبر وفي هذا الحديث: أن النوم بعد الاستيقاظ في الليل ليس بمكروه، وقد جاء عن بعض رهاد السلف كراهة ذلك، ولعلهم أرادوا من لم يأمن استعراق النوم بحيث يموت وطبعته، ولا يكون مخالفاً لما فعله النبي ﷺ، فإنه ﷺ كان يأمن من فوات أوراده ووظيفته، والله أعلم.

.....

[٦- باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له...]

٦٩٩- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالَا:** أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، **ح:** وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنُبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ.

٧٠٠- (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ:** حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَوَكَيْعٌ وَعُذْرَةُ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ جُنُبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

٧٠١- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، **ح:** وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ.

٦- باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له.

وعسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجماع

حاصل الأحاديث كلها أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب ويجماع قبل الاعتسال، وهذا مجمع عليه، وأجمعوا على أن بدن الجنب وعرقه طاهران. وفيها: أنه يستحب أن يتوضأ ويعسل فرجه هذه الأمور كلها، ولا سيما إذا أراد جماع من لم يجمعهما، فإنه يتأكد استحباب غسل ذكره، وقد نص أصحابنا أنه يكره النوم والأكل والشرب والجماع قبل الوضوء، وهذه الأحاديث تدل عليه.

حكم وضوء الجنب. والتطبيق بين الروايات ولا خلاف عندنا أن هذا الوضوء ليس بواجب، وهذا قال مالك والجمهور، وذهب ابن حبيب من أصحاب مالك إلى وجوبه، وهو مذهب داود الظاهري، والمراد بالوضوء وضوء الصلاة الكامل، وأما حديث ابن عباس المتقدم في الباب فله في الاختصار على الوجه واليدين، فقد قدمنا أن ذلك لم يكن في الجنب، بل في الحدث الأصغر، وأما حديث أبي إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة **ع:** "أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب، ولا يمس ماء"، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم، فقال أبو داود عن يزيد بن هارون: وهم أبو إسحاق في هذا يعني في قوله: "لا يمس ماء". وقال الترمذي: يروون أن هذا غلط من أبي إسحاق. وقال البيهقي: طعن الحفاظ في هذه اللفظة، فإن ما ذكرناه ضعف الحديث، وإذا ثبت-

٧٠٢- (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُمَا، قَالَ ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيْرُقَدُّ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ! إِذَا تَوَضَّأَ".**

٧٠٣- (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَلْ يَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنُبٌ؟ قَالَ: "نَعَمْ! لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنِمَّ، حَتَّى يَغْتَسِلَ إِذَا شَاءَ".**

٧٠٤- (٦) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تُصِيَّهُ جَنَابَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَضَّأْ، وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمْ".**

=ضعفه، لم يبق فيه ما يعترض به على ما قدمناه، ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً بل كان له جوابان: أحدهما: جواب الإمامين الخليلين: أبي العباس بن سريج وأبي بكر البيهقي، أن المراد لا يمس ماء للعسل، والثاني -وهو عندي حسن- أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماء أصلاً لبيان الحوار؛ إذ لو واطب عليه لتوهم وجوبه، والله أعلم. وأما طوافه **ﷺ** على نسائه بغسل واحد، فيحتمل أنه **ﷺ** كان يتوضأ بهما، أو يكون المراد بيان جواز ترك الوضوء، وقد جاء في سنن أبي داود: "أنه **ﷺ** طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه، فقيل: يا رسول الله! ألا تجعله غسلًا واحدًا؟ فقال: هذا أزكى وأطيب وأطهر"، قال أبو داود: والحديث الأول أصح، قلت: وعلى تقدير صحته يكون: هذا في وقت، وذاك في وقت، والله أعلم.

بيان حكمة وصوء الحب. واختلف العلماء في حكمة هذا الوضوء، فقال أصحابنا: لأنه يخفف الحدث، فإنه يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء. وقال أبو عبد الله المازري **ﷺ**: اختلف في تعليقه، فقيل: ليبست على إحدى الطهارتين، خشية أن يموت في منامه. وقيل: بل لعله أن يشط إلى الغسل إذا نال الماء أعضائه. قال المازري: ويحري هذا الخلاف في وضوء الحائض قبل أن تام، فمن علل بالبيت على طهارة استحبه لها، هذا كلام المازري. وأما أصحابنا، فإنهم متفقون على أنه لا يستحب الوضوء للحائض والنفساء؛ لأن الوضوء لا يؤثر في حدثهما، فإن كانت الحائض قد انقطعت حيضتها، صارت كالجنب، والله أعلم.

وأما طواف النبي **ﷺ** على نسائه بعسل واحد، فهو محمول على أنه كان يرضاهن، أو يرضي صاحبة النوبة إن كانت نوبة واحدة، وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول: كان القسم واجباً على رسول الله **ﷺ** في الدوام كما =

- ٧٠٥- (٧) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَيْسٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ . . . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ فِي الْحَنَابَةِ؟ أَكَانَ يَغْتَسِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ، أَمْ يَنَامُ، قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟** قَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رَبَّمَا اغْتَسَلَ فَنَامَ، وَرَبَّمَا تَوَضَّأَ فَنَامَ، قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً.
- ٧٠٦- (٨) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ح: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، جَمِيعًا عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.**
- ٧٠٧- (٩) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ح: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْقَافِدِ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ . . . : "إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَغُودَ، فَلْيَتَوَضَّأْ".**
- زَادَ أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَهُمَا وَضُوءٌ. وَقَالَ: ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُعَاوِدَ.**

= يجب عليهما، وأما من لا يوجهه، فلا يحتاج إلى تأويل، فإن له أن يفعل ما يشاء، وهذا الخلاف في وجوب القسم هو وجهان لأصحابنا، والله أعلم.

وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب أن غسل الحنابة ليس على الفور، وإنما يتضيّق على الإنسان عند القيام إلى الصلاة، وهذا بإجماع المسلمين.

بان موجب غسل الحنابة والحيض وموجب الوضوء وقد اختلف أصحابنا في الموجب لغسل الحنابة، هل هو حصول الحنابة بالتقاء الحتاتين، أو إبراز المني، أم هو القيام إلى الصلاة، أم هو حصول الحنابة مع القيام إلى الصلاة؟ فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا. ومن قال: يجب بالحنابة، قال: هو وجوب موسّع، وكذا احتلقوا في موجب الوضوء، هل هو الحدث، أم القيام إلى الصلاة أم المجموع؟ وكذا احتلقوا في الموجب لغسل الحيض، هل هو خروج الدم أم انقطاعه؟ والله أعلم.

وأما ما يتعلق بأسايد الباب فقوله: قال ابن المني في حديثه: حدثنا الحكم، سمعت إبراهيم يحدث معاه. قال ابن المني في روايته، عن محمد بن جعفر عن شعبة، قال شعبة. حدثنا الحكم قال: سمعت إبراهيم يحدث، وفي الرواية المتقدمة: شعبة عن الحكم عن إبراهيم، والمقصود أن الرواية الثانية أقوى من الأولى، فإن الأولى بـ"عن عن"، والثانية "حدثنا وسمعت"، وقد عُنِمَ أن "حدثنا، وسمعت" أقوى من "عن"، وقد قالت جماعة من العلماء: أن "عن" لا تقتضي الاتصال، ولو كانت من غير مدلس، وقد قدما إيضاح هذا في الفصول، وفي مواضع كثيرة بعدها، والله أعلم. =

[٧- باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها]

٧٠٩- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: حَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ -وَهِيَ جَدَّةُ إِسْحَاقَ- إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لَهُ -وَعَائِشَةُ عِنْدَهُ-: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ، فَتَرَى مِنْ نَفْسِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ،

٧- باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها

وفي الباب المذكور الروايات الباقية وستمع عليها إن شاء الله تعالى.

اعلم أن المرأة إذا خرج منها المني، وجب عليها الغسل، كما يجب على الرجل خروجه.

سان موحيات الغسل وقد أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المني، أو إيلاج الذكر في الفرج، وأجمعوا على وجوبها عليها بالحيض والنفاس، واحتلفوا في وجوبه على من ولدت، وم تر دماً أصلاً، والأصح عند أصحابنا وجوب الغسل، وكذا الخلاف فيما إذا أُلقت مُضْغَةٌ أو عَلَقَةٌ، والأصح وجوب الغسل، ومن لا يوجب الغسل، يوجب الوضوء، والله أعلم.

ثم إن مذهبنا أنه يجب الغسل بخروج المني، سواء كان بشهوة ودفق، أم سطر، أم في النوم، أو في البقطة، وسواء أحس بخروجه أم لا، وسواء حرج من العاقل أم من المجنون، ثم إن المراد بخروج المني أن يخرج إلى الظاهر، أما ما لم يخرج، فلا يجب الغسل، وذلك بأن يرى النائم أنه يجامع، وأنه قد أنزل، ثم يستيقظ، فلا يرى شيئاً، فلا غُسل عليه بإجماع المسلمين. وكذا: لو اضطرب يده لمباذي خروج المني، فلم يخرج. وكذا: لو نزل المني إلى أصل الذكر، ثم لم يخرج، فلا غسل. وكذا: لو صار المني في وسط الذكر، وهو في صلاة، فأمسك بيده على ذكره فوق حائل، فلم يخرج المني حتى سلم من صلاته، صححت صلاته، فإنه ما زال متطهراً حتى خرج، والمرأة كالرجل في هذا، إلا أنها إذا كانت شيئاً، فنزل المني إلى فرجها، ووصل الموضع الذي يجب عليها غسله في الجنابة والاستحشاء، -وهو الذي يظهر حال قعودها لقضاء الحاجة- وجب عليها الغسل بوصول المني إلى ذلك الموضع؛ لأنه في حكم الظاهر، وإن كانت نكرة، لم يلزمها ما لم يخرج من فرجها؛ لأن داخل فرجها كداحل إحليل الرجل، والله أعلم.

فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ فَضَحَّتِ النِّسَاءُ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، -قَوْلُهَا: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ" خَيْرٌ- فَقَالَ لِعَائِشَةَ: "بَلْ أَنْتِ، فَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ، نَعَمْ! فَلْتَعْتَسِلْ، يَا أُمَّ سُلَيْمٍ! إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ".

٧١٠- (٢) حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ حَدَّثَتْ أَنَّهَا سَأَلَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ؟

-وأما الفاظ الباب ومعانيه، ففيه أم سليم، وهي أم أنس بن مالك، واحتلفوا في اسمها، فقيل: اسمها سهلة، وقيل: مليكة، وقيل: رميثة، وقيل: أبيعة، ويقال: الرميصة والعبيصة، وكانت من فاضلات الصحابيات ومشهوراتهن، وهي أخت أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها، والله أعلم.

وأما قول عائشة رضي الله عنها: **فَضَحَّتِ النِّسَاءُ**، فمعناه: حكيت عنهن أمراً يستحيا من وصفهن به ويكتمه، وذلك أن نزول المني منهن يدل على شدة شهوتهن للرجال.

معنى قولها: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ"، والمراد به: وأما قولها: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ"، ففيه خلاف كثير منتشر جداً للسلف والخلف من الصوائف كلها، والأصح الأقوى الذي عليه المحققون في معناه أنها كلمة أصلها: افتقرت، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها الأصلي، فيدكرون: تربت يداك، وقاتله الله ما أشجعهم، ولا أم له، ولا أب لك، وثكنته أمه، وويل أمه، وما أشبه هذا من ألفاظهم، يقولونها عند إنكار الشيء، أو الرجز عنه، أو الدم عليه، أو استعظامه، أو الحث عليه، أو الإعجاب به، والله أعلم.

وأما قوله رضي الله عنها: **لِعَائِشَةَ: أَنْتِ، فَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ**، فمعناه: أنت أحق أن يقال لك هذا، فإنها فعلت ما يجب عليها من السؤال عن دينها، فلم تستحق الإنكار، واستحققت أنت الإنكار؛ لأنكارك ما لا إنكار فيه. وأما قوله: قولها: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ خَيْرٌ"، فكذا وقع في أكثر الأصول، وهو تفسير. ولم يقع هذا التفسير في كثير من الأصول، وكذلك ذكر الاختلاف في إثباته، وحذفه القاضي عياض، ثم اختلف المثبتون في ضبطه، فقل صاحب "المطالع" وغيره عن الأكثرين أنه "خير" بإسكان الباء المثناة من تحت، ضد الشر، وعن بعضهم أنه "خير" بفتح الباء الموحدة، قال القاضي عياض: وهذا الثاني ليس بشيء، قلت: كلاهما صحيح، فالأول معناه: لم ترد بهذا شتماً، ولكنها كلمة تجري على النساء، ومعنى الثاني: أن هذا ليس بدعاء، بل هو خير لإيراد حقيقته، والله أعلم.

ضبط الأسماء قوله: "حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ": هو عباس بن الوليد، وهو غلط صريح، فإن عباساً بالمعجمة، هو عياش بن الوليد الرقام البصري، ولم يرو عنه مسلم شيئاً، وروى عنه البخاري، وأما عباس بالمهملة، فهو ابن الوليد المصري الترسي، وروى عنه البخاري ومسلم جميعاً، وهذا مما لا خلاف فيه، وكأن غلط هذا القائل وقع له من حيث إهما مشتركان في الأب والنسب والعصر، والله أعلم.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتُغْتَسِلْ" فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَتْ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْبُ؟ إِنْ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَيْبُضُ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ، فَمِنْ أَيْهَمَا عَلَا، أَوْ سَبَقَ، يَكُونُ مِنْهُ الشَّيْبُ".

قوله: "فَمِنْ أَيْهَمَا عَلَا" : هكذا هو في الأصوب، وذكر الحافظ أبو علي العسائي أنه هكذا في أكثر النسخ، وأنه غير في بعض النسخ، فجعل: "فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ"، وأحفظ من طرق شتى "أُمُّ سَلَمَةَ"، قال القاضي عياض: وهذا هو الصواب، لأن السائلة هي أم سليم، والرادة عليها أم سلمة في هذا الحديث، وعائشة في الحديث المتقدم، ويحتمل أن عائشة وأم سلمة جميعاً أُنكرتا عليها، وإن كان أهل الحديث يقولون: الصحيح هنا أم سلمة لا عائشة، والله أعلم.

قوله: "فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْبُ" : معناه: أن الولد متولد من ماء الرجل وماء المرأة، فأيهما غلب كان الشيب له، وإذا كان للمرأة مني، فأمراله وحروجه معها ممكن، ويقال: شيبه وشبه لعتان مشهورتان، إحداهما بكسر الشين وإسكان الباء، والثانية بفتحهما، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْبُ" : هذا أصل عظيم في بيان صفة المني، وهذه صفته في حال السلامة، وفي الغالب، قال العلماء: مني الرجل في حال الصحة أبيض نحيب، يتدفق في حروجه دفقة بعد دفقة، ويخرج بشهوة، ويتددد بخروجه، وإذا خرج استعقب حروجه فتوراً ورائحة كرائحة طلع السحل، ورائحة الطلع قريبة من رائحة العجين، وقيل: تشبه رائحته رائحة الفصيل، وقيل: إذا يس كانت رائحته كرائحة البول، فهذه صفاته، وقد يمارقه بعضها مع بقاء ما يستقل بكونه مياً، وذلك بأن يمرض، فيصير ميه رقيقاً أصفر، أو يسترحي وعاء المني، فيميل من غير التداد وشهوة، أو يستكثر من إجماع، فيحمر ويصير كماء اللحم، وربما خرج دماً غليظاً، وإذا خرج المني أحمر، فهو ظاهر موجب للغسل، كما لو كان أبيض، ثم إن خواص المني التي عليها الاعتماد في كونه منياً ثلاث:

أحدها: الخروج بشهوة مع الفتور عقبه. والثانية: الرائحة التي تشبه رائحة الطلع كما سبق. الثالثة: الخروج برقيق ودفق ودفعات، وكل واحدة من هذه الثلاث كافية في إثبات كونه مياً، ولا يشترط اجتماعها فيه، وإذا لم يوجد شيء منها، لم يحكم بكونه مياً، وعلم على الظن كونه ليس مياً، هذا كله في مني الرجل.

وأما مني المرأة، فهو أصفر رقيق، وقد يبيض لفصل قوتها، وله حاصيتان يعرف بواحدة منهما. إحداهما: أن رائحته كرائحة مني الرجل. والثاني: التددد بخروجه وفتور شهوته عقب حروجه قالوا: ويجب الغسل بخروج المني بأي صفة وحال كان، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فَمِنْ أَيْهَمَا عَلَا أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشَّيْبُ". وفي الرواية الأخرى: "إِذَا عَلَا مَاءُهَا مَاءَ الرَّجُلِ، وَإِذَا عَلَا مَاءَ الرَّجُلِ مَاءُهَا، يَكُونُ مِنْهُ الشَّيْبُ". قال العلماء: يجوز أن يكون المراد بالعلو هنا السبق، ويجوز أن يكون المراد الكثرة والقوة بحسب كثرة الشهوة.

٧١١ - (٣) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَأَلَتِ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي مَنَامِهِ؟ فَقَالَ: "إِذَا كَانَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ، فَلْتَغْتَسِلْ".

٧١٢ - (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نَعَمْ! إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ". فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ: "تَرَبَّتْ يَدَاكِ، فَبِمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدُهَا".

٧١٣ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَاهُ، وَزَادَ: قَالَتْ قُلْتُ: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ.

= وقوله ﷺ: **فَمِنْ سَمَاعٍ** هكذا هو في الأصول، "فمن أيهما" بكسر الميم وبعدها نون ساكنة، وهي الحرف المعروف، وإنما ضبطته لثلاثا يصحف "بمعي"، والله أعلم.
قوله: "حدثنا داود ابن رشيد": هو بصم الرء وفتح الشين. قوله **حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ** من الرجال، **فَسَعَسَ** معناه: إذا خرج منها المني، فلتغتسل، كما أن الرجل إذا حرج منه المني، اغتسل، وهذا من حسن العشرة، ولطف الخطاب، واستعمال اللفظ الجميل موضع اللفظ الذي يستحيا منه في العادة، والله أعلم.
قولها: "إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ".

تأويل **إِنْ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ** قال العلماء: معناه: لا يمتنع من بيان الحق، وصرح المثل بالبعوضة وشبهها كما قال سبحانه وتعالى: **وَلَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَهُ فَمَا وَفَّقَهُ** (البقرة: ٢٦)، فكذا أنا لا أمتنع من سؤالي عما أنا محتاجة إليه، وقيل: معناه: إن الله لا يأمر بالحياء في الحق، ولا يبيحه، وإنما قالت هذا اعتذاراً بين يدي سؤالها عما دعت الحاجة إليه مما تستحي النساء في العادة من السؤال عنه وذكره بحضرة الرجال، ففيه أنه ينبغي لمن عرّضت له مسألة أن يسأل عنها ولا يمتنع من السؤال حياء من ذكرها، فإن ذلك ليس بحياء حقيقي؛ لأن الحياء حير كله، والحياء لا يأتي إلا بخير، والإمساك عن السؤال في هذا الحال ليس بخير، بل هو شر، فكيف يكون حياء؟ وقد تقدم إيضاح هذه المسألة في أوائل كتاب الإيمان. وقد قالت عائشة **رَضِيَ**: 'نعم النساء بساء الأنصار لم يجمعن الحياء أن يتفقهن في الدين'، والله أعلم. قال أهل العربية: يقال: 'استحيا' بياء قل -

٧١٤- (٦) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ**: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ أُمَّ بَنِي أَبِي طَلْحَةَ- دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: أَفَ لَكَ أَتَرَى الْمَرْأَةَ ذَلِكَ؟.

٧١٥- (٧) **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ وَابُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ- قَالَ سَهْلٌ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصَنَّبِ ابْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا اخْتَلَمَتْ وَأَبْصُرَتِ الْمَاءَ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ!" فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: تَرَبَّيْتُ يَدَاكَ، وَأَلَّتْ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعِيهَا، وَهَلْ يَكُونُ الشَّيْبَةُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، إِذَا عَلَا مَاءُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشْبَهَ الْوَلَدُ أَخْوَالَهُ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشْبَهَ أَعْمَامَهُ".

= "ألف"، "يستحي" بياني، ويقال أيضاً: "يستحي" بياء واحدة في المضارع، والله أعلم.

شرح العرب قوله: **وَأَبْصُرَتِ الْمَاءَ** معناه: استحقرتها لما تكلمت به، وهي كلمة تستعمل في الاحتقار والاستقذار والإبكار. قال الناحي: وأمرادها هنا الإبكار، وأصل "الألف" وسح الأظفار، وفي "أف" عشر لغات: أف وأف وأف يضم اضمرة مع كسر الفاء وفتحها وصمها بغير توين، وبالشويع، فهذه الستة، والسابعة: إف بكسر الهمزة وفتح الفاء، والثامنة: أف ضم اضمرة وإسكان الفاء، والتاسعة: أي ضم اضمرة وبالياء، وألفه بالهاء، وهذه اللغات مشهورات، ذكرهن كهناس الأساري وجماعات من العلماء، ودلائلها مشهورة، ومن أحصرها ما ذكره الرحاح واس الأساري، واحتصره أبو الفداء، فقال: من كسر ياء على الأصل، ومن فتح، طلب التحفيف، ومن ضم أضع، ومن بون أراد التكثير، ومن لم يبن، أراد التعريف، ومن حذف الفاء، حذف أحد المثلثين تحفيظاً. وقال الأحفش واس الأساري في اللغة التاسعة: بالياء كأنه أصافه إلى نفسه، والله أعلم.

صط الاسم وشرح العرب قوله: "عن مسافع بن عبد الله": هو بضم الميم وبالشويع المهملة وبكسر الفاء. قولها: **وَأَبْصُرَتِ الْمَاءَ**: هو بضم اضمرة وفتح اللام المشددة وإسكان الفاء، هكذا الرواية فيه، ومعناه: أصافتها الألف=

قال في فتح الملهم قوله: **وَأَبْصُرَتِ الْمَاءَ** وسيجيء عند المصنف من حديث ثوبان رفعه ماء الرجل أبصص، وماء المرأة أصصر، فإذا احتصم، فعلا مني الرجل مني المرأة أدكرا يبدن الله، وإذا علا مني امرأة مني الرجل أشأ بادن الله، وهو مشكل من جهة أنه يدرم منه اقتران الشبه للأعمام، وإذا علا ماء الرجل ويكون ذكر لا أشي وعكسه،=

=فتح الهمة وتشديد اللام، وهي 'الحرية'، وأنكر بعض الأئمة هذا اللفظ، ورعه أن صوابه أَلْت بلامين. الأولى مكسورة، والثانية ساكنة وبكسر التاء، وهذا الإنكار فاسد، بل ما صحت به الرواية صحيح، وأصله أَلْت بكسر اللام الأول، وفتح الثانية وإسكان التاء، كـ"رَدْتُ" أصله "رَدَدْتُ"، ولا يجوز فك هذا الإدغام إلا مع المحاطب، وبما وحدت مع تشبيه يذكّر لوجهين: أحدهما: أنه أراد الحس، والثاني: صاحبة اليدين، أي وأصابتك الألة، فيكون جمعاً بين دعاءين، والله أعلم.

=والمشاهد خلاف ذلك؛ لأنه قد يكون دكراً ويشبه أحواله لا أعمامه، وعكسه. قال القرطبي: 'يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو السبق'.

قال الحافظ: "والذي يظهر ما قدمته -وهو تأويل العلو في حديث عائشة-، وأما حديث ثوبان، فيبقى العلو فيه على ظاهره، فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث، والعلو علامة الشبه، فيرتفع الإشكال، وكأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة، بحيث يصير الآخر معموماً فيه، فذلك يحصل الشبه، كذا في الفتح، وفي العبارة قلب واحتلال مع وضوح المقصود؛ لأن قوله: "فيكون السبق علامة التذكير والتأنيث" إلى آخره لا يصح تفريعه على قوله السابق. والصحيح والله أعلم أن يكتب العلو موضع السبق، والسبق موضع العلو في التفریع، وكذا في قوله: "وكان المراد بالعلو الذي يكون سبب الشبه بحسب الكثرة" إلى آخره الطاهر أن يكتب "يكون سبب التذكير والتأنيث" فتأمل وحقق (فتح سنهم: ٣، ١٣٧، ١٣٨)

٨- باب بيان صفة من الرجل والمرأة، وأن الولد مخلوق من مائهما]

٧١٦- (١) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبَةَ - وَهُوَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ -: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ - يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ - عَنْ زَيْدٍ - يَعْنِي أَخَاهُ - أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحْبِيُّ، أَنَّ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ جَبْرٌ مِنْ أَحْبَابِ الْيَهُودِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ! فَدَفَعْتُهُ دَفْعَةً كَادَ يُصْرَعُ مِنْهَا، فَقَالَ: لِمَ تَدْفَعُنِي؟ فَقُلْتُ: أَلَا تَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: إِنَّمَا نَدْعُوهُ بِاسْمِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُهُ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ اسْمِي مُحَمَّدٌ الَّذِي سَمَّانِي بِهِ أَهْلِي"، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْنَعُكَ شَيْءٌ إِنْ حَدَّثْتُكَ؟" قَالَ: أَسْمَعُ بِأُذُنِي، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُودٍ مَعَهُ، فَقَالَ: "سَلْ"، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ"، قَالَ: فَمَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَارَةٌ؟ قَالَ: "فَقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ"، قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا تُخَفِّتُهُمْ حِينَ يَدْخُلُونَ الْحِجَّةَ؟ قَالَ: "زِيَادَةُ كَيْدِ النَّونِ"،

٨- باب بيان صفة من الرجل والمرأة، وأن الولد مخلوق من مائهما

فيه حديث ثوبان في قصة الحر اليهودي، وقد تقدم في الباب الذي قبله بيان صفة النبي.

شرح العرب **وصط بعض الأسماء**، وأما الحر، فهو بفتح الحاء وكسرهما لعتان مشهورتان، وهو العالم. قوله: "حدثني أبو أسماء الرحي" هو بفتح الراء والحاء، واسمه عمرو بن مرثد الشامي الدمشقي، قال أبو سليمان بن ريد: كان أبو أسماء الرحي من رحبة "دمشق"، قرية من قرراها بينها وبين "دمشق" ميل، رأيتها عامرة، والله أعلم. قوله: **فكتب رسول الله ﷺ**، هو بفتح الون والكاف وبالتاء المشاة من فوق، ومعناه: يخط بالعود في الأرض، ويؤثر به فيها، وهذا يفعله المصكر، وفي هذا دليل على جواز فعل مثل هذا، وأنه ليس مُحَلًّا بالمرءة، والله أعلم. قوله: **فمن أول الناس إجارة؟** هو بفتح الحاء وكسرهما لعتان مشهورتان، والمراد به هنا الصراط. قوله: **فمن** هو بفتح الراء وكسر الهمزة وبالراء، ومعناه: جواراً وعبوراً. قوله: **فما تخففتهم** هي بإسكان الحاء وفتحها لعتان، وهي ما يهذى إلى الرجل ويخص به، ويلاطف، وقال إبراهيم الحلي: هي طرف العاكهة، والله أعلم.

قال: فَمَا غَدَاؤُهُمْ عَلَى إِثْرِهَا؟ قَالَ: "يَسْحَرُ لَهُمْ نُورُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا"،
 قال: فَمَا شَرَابُهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: "مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا"، قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: وَجِئْتُ
 أَسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ، قَالَ: "يَنْفَعُكَ
 إِنْ حَدَّثْتُكَ؟" قَالَ: أَسْمَعُ بِأُذُنِي. قَالَ: جِئْتُ أَسْأَلُكَ عَنِ الْوَلَدِ؟ قَالَ: "مَاءُ الرَّجُلِ أَيْبَضُ
 وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مِنْهُ الرِّجْلُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ، أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَإِذَا
 عَلَا مِنْهُ الْمَرْأَةُ مِنْهُ الرِّجْلُ، آتَا بِإِذْنِ اللَّهِ"، قَالَ الْيَهُودِيُّ: لَقَدْ صَدَقْتَ، وَإِنَّكَ لَنَبِيٌّ، ثُمَّ
 انْصَرَفَ فَذَهَبَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ، وَمَا لِي عِلْمٌ
 بِشَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى آتَانِي اللَّهُ بِهِ".

٧١٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا
 مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ:
 زَائِدَةُ كَبِدِ الثَّوْنِ. وَقَالَ: أَذْكَرُ وَأَنْثُ، وَلَمْ يَقُلْ أَذْكَرَا وَآثَا.

قوله ﷺ: "يَسْحَرُ لَهُمْ نُورُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا"، وفي الرواية
 الأخرى: "يَسْحَرُ لَهُمْ نُورُ الْجَنَّةِ"، والريادة والرائدة شيء واحد، وهو طرف الكبد، وهو أطيبها. قوله: "فَمَا
 غَدَاؤُهُمْ؟" روي على وجهين: أحدهما: بكسر العين وبالدال المعجمة، والثاني: بفتح العين وبالدال المهملة، قال
 القاسمي: هذا الثاني هو الصحيح، وهو رواية الأكثرين، قال: والأول ليس بشيء، قلت: وله وجه، وتقديره ما
 غداؤهم في ذلك الوقت، وليس المراد السؤال عن عدائهم دائماً، والله أعلم.

قوله: "مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا"، بكسر الهمزة مع إسكان الراء وفتحهما جميعاً، لغتان مشهورتان.
 قوله ﷺ: "يَسْحَرُ لَهُمْ نُورُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا"، قال جماعة من أهل اللغة والمصريين: السَّلْسَبِيلُ: اسم للعين، وقال
 مجاهد وغيره: هي شديدة الحري، وقيل: هي السَّلْسَلَةُ البنية.

قوله ﷺ: "مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا"، معنى الأول: كان الولد ذكراً، ومعنى الثاني: كان أنثى. وقوله "آثَا"
 بالمد في أوله وتخفيف النون، وقد روي بالقصر وتشديد النون، والله أعلم.

[٩- باب صفة غسل الجنابة]

٧١٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ، حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ.

٩- باب صفة غسل الجنابة

باب كيفية الغسل قال أصحابنا: كمال غسل الجنابة أن يبدأ المعتسل، فيغسل كفيه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، ثم يغسل ما على فرجه وسائر بدنه من الأذى، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة بكماله، ثم يدخل أصابعه كلها في الماء، فيعرف عرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه ولحيته، ثم يخطي على رأسه ثلاث حثيات، ويتعاهد معاطف بدنه كالإبطين، وداحل الأذنين والسرة، وما بين الألتين، وأصابع الرجيين، وعكس البطن، وغير ذلك، فيوصل الماء إلى جميع ذلك، ثم يفيض على رأسه ثلاث حثيات، ثم يفيض الماء على سائر جسده ثلاث مرات، يدلك في كل مرة ما تصل إليه يده من بدنه، وإن كان يعتسل في هر أو بركة، انعمس فيها ثلاث مرات، ويوصل الماء إلى جميع بشرته والشعور الكثيفة والخفيفة، ويعم بالغسل ظاهر الشعر وباطنه وأصول مباته.

والمستحب: أن يبدأ بيمينه، وأعلى بدنه، وأن يكون مستقبل القبلة، وأن يقول بعد الفراغ: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ويؤي الغسل من أول شروعه فيما ذكرناه، ويستصحب النية إلى أن يفرغ من غسله، فهذا كمال الغسل، والواجب من هذا كله النية في أول ملاقة أول جزء من أبدن سماء، وتعميم البدن شعره وبشره باماء، ومن شرطه أن يكون البدن طاهراً من الجاسة، وما راد على هذا، مما ذكرناه سة، ويسعي من اعتسل من إناء كالإبريق وخوه أن يتقطر لدقيقة قد يعمل عنها، وهي أنه إذا استسجى، وصهر محل الاستسجاء باماء، فيسعي أن يغسل محل الاستسجاء بعد ذلك نية غسل الجنابة؛ لأنه إذا لم يغسله الآن ربما عمل عنه بعد ذلك، فلا يصح عنه ترك ذلك، وإن ذكره احتاج إلى مس فرجه، فيستقص وضوءه، أو يحتاج إلى كفة في لف حرقه على يده، والله أعلم. هذا مذهبا ومذهب كثيرين من الأئمة. ولم يوجب أحد من العلماء ادلك في الغسل، ولا في الوضوء، إلا مالك والزي، ومن سواهما يقول: هو سة لو تركه صحت طهارته في الوضوء والغسل، ولم يوجب أيضاً الوضوء في غسل الجنابة إلا داود الطاهري، ومن سواه يقولون: هو سة، فلو أفاض الماء على جميع بدنه من غير وضوء صح غسله، واستباح به الصلاة وغيرها، ولكن الأفضل أن يتوضأ كما ذكرنا، وتحصل الفضيلة بالوضوء قبل الغسل أو بعده، وإذا توضأ أولاً لا يأتي به ثانياً، فقد اتفق العلماء على =

٧١٩- (٢) **وَحَدَّثَهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح: وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ.**

٧٢٠- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ.**

٧٢١- (٤) **وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فَعَسَلَ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ مِثْلَ وُضُوئِهِ لِلصَّلَاةِ.**

= أنه لا يستحب وضوءان، والله أعلم. فهذا مختصر ما يتعلق بصفة الغسل، وأحاديث الباب تدل على معظم ما ذكرناه، وما بقي فله دلائل مشهورة، والله أعلم.

واعلم أنه جاء في روايات عائشة ؓ في "صحيح البخاري" و"مسلم" أنه ؓ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ قَبْلَ إِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ، فظاهر هذا أنه ؓ أكمل الوضوء بعسل الرجلين، وقد جاء في أكثر روايات ميمونة: "تَوَضَّأَ ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَحَنَّى، فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ". وفي رواية من حديثها رواها البخاري: "تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ غَيْرَ قَدَمَيْهِ، ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَيْهِ، ثُمَّ نَحَى قَدَمَيْهِ، فَعَسَلَهُمَا"، وهذا تصريحٌ بتأخير القدمين، ولشافعي ؓ قولان: أحدهما وأشهرهما والمختار منهما: أنه يكمل وضوءه بعسل القدمين. والثاني: أنه يؤخر غسل القدمين، فعلى القول الضعيف يتأول روايات عائشة، وأكثر روايات ميمونة على أن المراد بوضوء الصلاة أكثره، وهو ما سوى الرجلين، كما بيته ميمونة في رواية البخاري، فهذه الرواية صريحة، وتلك الرواية محتملة للتأويل، فيجمع بينهما كما ذكرناه.

وأما على المشهور الصحيح، فيعمل بظاهر الروايات المشهورة المستفيضة عن عائشة وميمونة جميعاً في تقديم وضوء الصلاة، فإن ظاهره كمال الوضوء، فهذا كان العالِبُ والعادة المعروفة له ؓ، وكان يعيد غسل القدمين بعد الفراغ لإزالة الطين، لا لأجل الخناتة، فتكون الرجل معسولة مرتين، وهذا هو الأكمل الأفضل، فكان ؓ يواظب عليه. وأما رواية البخاري عن ميمونة، فجرى ذلك مرة أو نحوها بياناً للحوار، وهذا كما ثبت أنه ؓ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ومرة مرة، فكان الثلاث في معظم الأوقات؛ لكونه الأفضل، والمرة في نادر من الأوقات؛ لبيان الجواز، وبطائر هذا كثيرة، والله أعلم. وأما بية هذا الوضوء، فيوي به رفع الحدث الأصغر إلا أن يكون حبياً غير محدث، فإنه يتوي به سنة الغسل، والله أعلم.

قوله: **فَيُدْخِلُ أَصْبَعَهُ فِي أَصْبَحِ شَعْرٍ: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِيَلِيسَ الشَّعْرُ وَيُرْطَبَهُ، فَيَسْهَلُ مَرُورُ الْمَاءِ عَلَيْهِ.**

٧٢٢- (٥) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنِي عِمْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ: أَدْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُسْلَهُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَعَسَلَ كَفَّيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْحَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ، وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ، فَذَلَكُهَا ذَلَكًا شَدِيدًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ** ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلءَ كَفِّهِ، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ، فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ فَرَدَّهُ.

ـ قوله: **فَعَسَلَ** : معى استمرأ أي أوصل السبل إلى جميعه، ومعنى حفن أخذ الماء بيديه جميعاً.

قوله: **فَعَسَلَ** : هو بضم العين، وهو الماء الذي يعتسل به. قوله: **فَعَسَلَ** : فيه أنه يستحب لمستحي باماء إذا فرغ أن يعسل يده بتراب أو أشبال، أو يذلكها بالتراب أو بالحائط ليدف الاستقدار منها. قوله: **فَعَسَلَ** : "ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات ملء كفاه"، هكذا هو في الأصول التي بلادنا "كفه" بلفظ الإفراد، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الأكثرين. وفي رواية الطبري "كفيه" بالثنية، وهي مفسرة لرواية الأكثرين، والخمسة ملء الكفين جميعاً. قوله: **فَعَسَلَ** : "ثم أتيتُهُ بالمنديل فرده" فيه استحباب ترك تشييف الأعضاء.

الكلام حول تشييف الأعضاء في الوضوء والغسل وقد اختلف علماء أصحابنا في تشييف الأعضاء في الوضوء والغسل على خمسة أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه، ولا يقال فعنه مكروه. والثاني: أنه مكروه. والثالث: أنه مباح يستوي فعله وتركه، وهذا هو الذي تختاره، فإن المع والاستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر. والرابع: أنه مستحب لما فيه من الاحترار عن الأوساخ. والخامس: يكره في الصيف دون الشتاء، هذا ما ذكره أصحابنا. وقد اختلف الصحابة وغيرهم في التشييف على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لا بأس به في الوضوء والغسل، وهو قول أسس بن مالك والثوري. والثاني: مكروه فيهما، وهو قول س عمر وابن أبي ليلى. والثالث: يكره فيـ

"قال في فتح الملهم قوله: **فَعَسَلَ** : زاد البخاري من طريق سفيان عن الأعمش "غير رجليه" قال الحافظ: "فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل إن آخره، وهو مخالف لظاهر رواية عائشة، ويمكن الجمع بينهما نعمل رواية عائشة على إحصار، كما تقدم، وإما خمله على حالة أخرى، قال: وليس في شيء من الروايات عنهما (أي عائشة وميمونة) التصريح بتقدم غسل الرجلين، بل هي إما محتملة كرواية "توضأ وضوئه للصلاة"، أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة وشاهدها من طريق أبي سمية، ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة، أو صريحة في تأخيرهما، كزيادة البخاري في حديث الباب، وروايتها مقدم في الحفظ والفقهـ

٧٢٣- (٦) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَالْأَشْجُ، وَإِسْحَاقُ، كُلُّهُمْ عَنْ وَكِيعٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا إِفْرَاقُ ثَلَاثِ خَفَنَاتٍ عَلَى الرَّأْسِ، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ وَصْفُ الْوُضُوءِ كُلِّهِ، يَذْكُرُ الْمَضْمُضَةَ وَالِاسْتِثْقَاقَ فِيهِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ذِكْرُ الْمُنْدِيلِ.**

٧٢٤- (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مِثْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمُنْدِيلٍ، فَلَمْ يَمْسَهُ، وَجَعَلَ يَقُولُ بِالْمَاءِ هَكَذَا يَعْنِي يَنْفُضُهُ.**

=الوضوء دون الغسل، وهو قول ابن عباس **ﷺ**.

وقد جاء في ترك التشفيف هذا الحديث، والحديث الآخر في الصحيح أنه **ﷺ** اعتسل وحرّج رأسه بقطر ماء. وأما فعل التشفيف فقد رواه جماعة من الصحابة **ﷺ** من أوجه، لكن أسابدها صعبة. قال الترمذي: لا يصح في هذا الباب عن النبي **ﷺ** شيء، وقد احتج بعض العلماء على إباحة التشفيف بقول ميمونة في هذا الحديث وجعل يقول بالماء هكذا، يعني يفضّه، قال: فإذا كان المقص مباحاً كان التشفيف مثله أو أولى لاشتراكهما في إزالة الماء، والله أعلم.

شرح العرب وأما المنديل فكسر الميم وهو معروف. وقال ابن فارس: لعله مأخوذ من البدل، وهو النقل، وقال غيره: هو مأخوذ من البدل، وهو الوسخ؛ لأنه يدل به، ويقال: تدلت بالمنديل. قال الجوهري: ويقال أيضاً: تمندلت به، وأنكرها الكسائي، والله أعلم.

قولها: **وَجَعَلَ يَقُولُ بِالْمَاءِ هَكَذَا يَعْنِي يَنْفُضُهُ** فيه دليل على أن بعض اليد بعد الوضوء والغسل لا بأس به. وقد اختلف أصحابنا فيه على أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه، ولا يقال: إنه مكروه. والثاني: إنه مكروه. والثالث: أنه مباح يستوي فعله وتركه، وهذا هو الأظهر المختار، فقد جاء هذا الحديث الصحيح في الإباحة ولم يثبت في النهي شيء أصلاً، والله أعلم.

=عني جميع من رواه عن الأعمش، وقول من قال: إنما فعل ذلك مرة لبيان الحوار متعقب، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواطة، ولفظه: "كان إذا اعتسل من الحاة يبدأ، فيغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على شماله، فيغسل فرجه"، فذكر الحديث، وفي آخره: "ثم يتحنى فيغسل رجليه".

قال القرطبي: "الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاحتتام بأعضاء الوضوء". (فتح الملهم: ١٤٧/٣)

٧٢٥- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْحَلَابِ، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ.

=قوله: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ: هو بفتح العين والنون وبالرأي. فوفها: دمه سبي. حد: حد. قال هو بكسر الحاء وتخفيف اللام وآخره باء موحدة، وهو إناء يخل فيه، ويقال له: المخلب أيضاً بكسر الميم. قال الخطابي: هو إناء يسع قدر حصة ناقة، وهذا هو المشهور الصحيح المعروف في الرواية، وذكر الهروي عن الأزهري أنه الحُلَّاب بضم الحيم وتشديد اللام، قال الأزهري: وأراد به ماء الورد، وهو فارسي معرب، وأبكر الهروي هذا، وقال: أراه الحلاب، وذكر نحو ما قدمناه، والله أعلم.

.....

[١٠ - باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة...]

٧٢٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزَّيْتْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنْاءٍ، هُوَ الْفَرْقُ، مِنَ الْجَنَابَةِ.

١٠ - باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة

في إناء واحد في حالة واحدة، وغسل أحدهما بفصل الآخر

أجمع المسمون على أن الماء الذي يخرى في الوضوء والغسل غير مقدر، بل يكفي فيه القليل والكثير إذا وجد شرط الغسل، وهو جريان الماء على الأعضاء. قال الشافعي: ~: وقد يفرق بالقليل فيكمي، ويغرق بالكثير، فلا يكمي. قال العلماء: والمستحب أن لا يقص في الغسل عن صاع، ولا في الوضوء عن مد.

بيان مقدار الصاع والرتل والصاع خمسة أرتال وثلاث بالبعدي، والمد رطل وثلاث، ذلك معتبر على التقريب لا على التحديد، وهذا هو الصواب المشهور وذكر جماعة من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا: أن الصاع هنا ثمانية أرتال، والمد رطلان، ~ وأجمع العلماء على الهي عن الإسراف في الماء ولو كان على شاطئ البحر، والأظهر أنه مكروه كراهة تنزيه. وقال بعض أصحابنا: الإسراف حرام، والله أعلم. وأما تطهير الرجل والمرأة من إناء واحد، فهو حائر بإجماع المسلمين؛ لهذه الأحاديث التي في الباب. وأما تطهير المرأة بفضل الرجل، فحائز بالإجماع أيضاً.

أقوال العلماء في تطهير الرجل بفضل المرأة. وأما تطهير الرجل بفضلها، فهو حائر عندنا، وعند مالك وأبي حنيفة وجهات العلماء، سواء خلت به أو لم تخل. قال بعض أصحابنا: ولا كراهة في ذلك؛ للأحاديث الصحيحة الواردة به. وذهب أحمد بن حنبل وداود إلى أنها إذا خلت بالماء، واستعملته، لا يجوز للرجل استعمال فضلها. وروي هذا عن عبد الله بن سرجس والحسن البصري، وروي عن أحمد ~ كمدوها. وروي عن الحسن وسعيد بن المسيب كراهة فضلها مطلقاً، والمختار ما قاله الجماهير لهذه الأحاديث الصحيحة في تطهيره ~ مع أزواجه، وكل واحد منهما يستعمل فضل صاحبه، ولا تأثير للحلوة، وقد ثبت في الحديث الآخر أنه ~ اعتسل بفضل بعض أزواجه، رواه أبو داود والترمذي والسنائي وأصحاب السنن. قال الترمذي: هو حديث حسن صحيح. وأما الحديث الذي جاء بالنهي -وهو حديث الحكم بن عمرو- فأجاب العلماء عنه بأجوبة، أحدها: أنه ضعيف، =

***قال في فتح الملهم.** ولأبي حنيفة ومحمد: ما روى السنائي عن أبي موسى الجهني قال: "أتى مجاهد بقدر حرته ثمانية أرتال، فقال: حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يعتسل بمثل هذا" مع سائر الأحاديث المصرحة بأنه كان يعتسل بالصاع، وفي رواية الطحاوي: "قال مجاهد: فحزرتة في ما أحزر ثمانية أرتال، تسعة أرتال، عشرة أرتال"، فلم يشك مجاهد في الثمانية، وإنما شك في ما فوقها، فثبت الثمانية بهذا الحديث، وانتفى ما فوقها. =

=ضعفه أئمة الحديث، منهم البخاري وغيره. الثاني: أن المراد البهي عن فصل أعصائها، وهو المتساقط منها ودلت مستعمل. الثالث: أن البهي للاستحباب والأفضل، والله أعلم.

شرح العرب قوله: "الفرق": قال سفيان: هو ثلاثة أصع، أما كونه ثلاثة أصع فكذا قاله الجماهير، وهو يفتح الماء وفتح الرء وإسكانها، لغتان حكاهما ابن دريد وجماعة غيره، والفتح أفصح وأشهر، ورعه الباجي أنه =

=ويؤيده ما رواه الشيخان عن أنس قال: "كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد، ويتوضأ بالمد" مع ما روى أحمد وأبو داود عنه قال: "كان النبي ﷺ يتوضأ بإناء يكون رطلين، ويغتسل بالصاع"، وما روى الدارقطني من طرق ضعيفة عن أنس وعائشة: "أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ بالمد رطلين، ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال". وما روى ابن أبي شيبة عن يحيى ابن آدم قال: "سمعت حسن بن صالح يقول: صاع عمر ثمانية أرطال". قال شريك: أكثر من سعة أرطال، وأقل من ثمانية، وصاع عمر بن الخطاب هذا هو الصاع المعروف بالقفيز الحجاجي، كما بينه الطحاوي.

وربما احتج القائلون بكون الصاع خمسة أرطال وثلاث رطل بما رواه ابن حريمة وابن حبان من حديث أبي هريرة قال: "قيل: يا رسول الله! صاعاً أصغر الصيعان، ومداً أكبر لأمدد. فقال: "نعم برك لنا في صاعاً، وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا، واجعل لنا مع البركة بركتين" أي خمسة أرصا وثبت أصغر من خمسة، وهذا ليس فيه دلالة على ما قالوا، وإنما ثبت أنه أصغر، وجاز أن يكون ثمانية أرطال أصغر الصيعان، بل هو أظاهر؛ لأنهم كانوا يستعملون الهاشمي وهو أكبر من الحجاجي؛ لأن الهاشمي اثنا وثلاثون رطلاً، كذا في شرح إحياء العلوم.

قلت: والذي يظهر لهذا العدد الضعيف من مجموع الروايات - والله أعلم - أن المدين: الحجاجي والعراقي - وكذا الصاعين - كانا مستعملين في عهد النبي ﷺ، إلا أن الشائع العال في الاستعمال في عهده ﷺ كان العراقي من الأمداد - وهو رطلان - والحجاجي من الصيعان - وهو خمسة أرطال وثلاث - كما يظهر من رواية ابن حريمة وابن حبان التي ذكرنا سابقاً، ثم شاع الصاع العراقي وهو ثمانية أرطال في زمن عمر بن الخطاب ؓ، وعاب الحجاج صاعه بصاع عمر ؓ، وصاع عمر أيضاً صاع النبي ﷺ قولاً بالاستصحاب إلا أن ثبت خلافه، ولم يثبت بل ثبت وجود الصيعان المختلفة في عهد النبوة من رواية ابن حبان، والصاع العراقي خاصة من رواية مجاهد عند النسائي والطحاوي كما أسلفنا، فأخذ به أبو حنيفة . في الصدقات والكفارات للاحتياط في كون صاحبها مؤدياً ما وجب عليه بيقين. وقد أعلظ مالك نفسه القول في الطهارة وقال: إن الكفارة فيه مد هشام أي هشام بن إسماعيل بن الوليد بن المغيرة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان، وهو المد الأعظم أي الأكبر، واحتج في أنه مد وثلاث مد النبي ﷺ أو مدان، نقله الرراقي في شرح الموطأ، نعم! شيوع الصاع العراقي ورواجه كان في عهد الفارق الأعظم ؓ، ولذا نسب إليه كما نسبوه بعد ذلك إلى الحجاج. (فتح الملهم: ١٥٣/٣، ١٥٤)

٧٢٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَرُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ، وَهُوَ الْفَرْقُ، وَكُنْتُ أَعْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ.

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

قَالَ: قُتَيْبَةُ: قَالَ سُفْيَانُ: وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ.

٧٢٨- (٣) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ خَفْصٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ أَنَا وَأَخُوهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَسَأَلَهَا عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ فَذَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدَرِ الصَّاعِ، فَاغْتَسَلْتُ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَهَا سِتْرٌ، فَأَفْرَغْتُ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثًا، قَالَ: وَكَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَأْخُذْنَ مِنْ رُؤُوسِهِنَّ حَتَّى تَكُونَ كَالْوَقْرَةِ.

=الصواب، وليس كما قال، بل هما لغتان. وأما قوله: "ثلاثة أصع" فصحيح فصيح، وقد جهل من أكره هذا، وزعم أنه لا يجوز إلا أصوع، وهذه مه غفلة بية أو جهالة طاهرة، فإنه يجوز أصوع وأصع، فالأول هو الأصل، والثاني على القلب، فتقدم الواو على الصاد وتقلب ألفاً، وهذا كما قالوا: آدر وشبهه، وفي الصاع لغتان: التذكير والتأنيث، ويقال: صاع وصوع بفتح الصاد والواو وصواع ثلاث لغات.

وأما قولها: "كان يغتسل من الفرق": فلفظه "من" ها المراد ها بيان الجنس والإناء الذي يستعمل الماء منه، وليس المراد أنه يغتسل بماء الفرق بل دليل الحديث الآخر: "كنت أعتسل أنا ورسول الله ﷺ من قدح يقال له الفرق"، وبدليل الحديث الآخر "يغتسل بالصاع".

قوله: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ: هَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ "فِي الْقَدَحِ"، وَهُوَ صَحِيحٌ، وَمَعْنَاهُ: "مِنَ الْقَدَحِ".

قوله: عَلَيَّ فِي سِتْرٍ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَنَدِمْتُ عَلَى عَائِشَةَ وَوَجَدْتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَسَأَلْتُ عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ:

مِنْ حَدِيثِهِ، فَذَعَتْ بِإِنَاءٍ قَدَرِ الصَّاعِ، وَغَسَّطَ بِيَسْ، وَبَيَّنَّ سَمْعُ وَوَجَدْتُ عَلَى رَأْسِهَا ثَلَاثًا. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ:

ضَاهَرَ الْحَدِيثُ أَهْمَا رَأْيَا عَمَلَهَا فِي رَأْسِهَا وَأَعَالِي جَسَدِهَا مِمَّا يَحِلُّ لَدِي الْحَرَمِ النَّظَرُ إِلَيْهِ مِنْ ذَاتِ الْحَرَمِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا أَحَاها مِنَ الرِّضَاعَةِ كَمَا ذَكَرَ. قِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَرِيدٍ، وَكَانَ أَبُو سَلَمَةَ ابْنِ أُحْتَاها مِنَ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعَتْهُ أُمُّ كَلْثُومِ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ الْقَاضِي: وَلَوْ لَا أَهْمَا شَاهَدَا ذَلِكَ وَرَأْيَاهُ لَمْ يَكُنْ لَا اسْتِدْعَاها الْمَاءَ وَطَهَارَتَا بِحَصْرِهِمَا مَعِي؛ إِذْ لَوْ فَعَلْتُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي سِتْرٍ عَنْهُمَا لَكَانَ عَنَّا، وَرَجَعَ الْحَالُ إِلَى وَصْفِهَا لَهُ، وَإِنَّمَا فَعَلْتُ السِّتْرَ =

٧٢٩- (٤) **حدثنا** هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: **حدثنا** ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ بَدَأَ بِيَمِينِهِ، فَصَبَّ عَلَيْهَا مِنَ الْمَاءِ، فَعَسَلَهَا، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ عَلَى الْأَذَى الَّذِي بِهِ يَمِينِهِ، وَغَسَلَ عَنْهُ بِشِمَالِهِ، حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَنَحْنُ جُنُبَانِ.

٧٣٠- (٥) **وحدثني** مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: **حدثنا** شَبَابَةُ: **حدثنا** لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عِرَالٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ - وَكَانَتْ تَحْتَ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ - أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ، يَسْعُ ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ، أَوْ قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ.

=ليست أسافل البدن، وما لا يخل للمحرم بطره، والله أعلم. والرصاعة والرصاع بفتح الراء وكسرهما فيهما لغتان، الفتح أفصح، وفي هذا الذي فعنته عائشة دلالة على استحباب التعليم بالوصف بالفعل، فإنه أوقع في النفس من القول، ويثبت في الحفظ ما لا يثبت بالقول، والله أعلم.

شرح العريب قوله: : الوفرة أشع وأكثر من اللمة، واللمة ما يده بالمكنين من الشعر، قاله الأصمعي. وقال غيره: الوفرة أقل من اللمة، وهي ما لا يخاور الأذنين. وقال أبو حاتم: الوفرة ما على الأذنين من الشعر.

قال القاسمي عياض: : المعروف أن ساء العرب إنما كن يتحدث القرون والدوائب، ولعل أرواح النبي ﷺ فعين هذا بعد وفاته ﷺ لتركه التزين واستعنائهن عن تطويل الشعر، وتخفيفاً مؤنة رؤوسهن. وهذا الذي ذكره القاسمي عياض من كونهن فعله بعد وفاته ﷺ لا في حياته، كما قاله أيضاً غيره، وهو متعين، ولا يطرأ من فعله في حياته ﷺ، وفيه دليل على جواز تخفيف الشعر للنساء، والله أعلم.

قوها: . . . : هذا جار على إحدى البعتين في الحب أنه يشي ويجمع، فيقال: حب وحسان وحسود وأجباب، واللغة الأخرى: رجل حب ورجل حب ورجل حب وساء حب بلفظ واحد. قال الله تعالى: . . . (المائدة: ٦)، وقال تعالى: . . . (النساء: ٤٣) الآية. وهذه اللغة أفصح وأشهر، ويقال في الفعل: أحب الرجل، وحب: بضم الحيم وكسر النون، والأولى أفصح وأشهر، وأصل الجنابة في اللمة: البعد، وتطلق على الذي وحب عليه غسل جماع أو خروج مني؛ لأنه يختص الصلاة والقراءة والمسجد ويتباعد عنها، والله أعلم.

قوله: 'عن عراك' هو بكسر العين وتخفيف الراء.

الجمع بين الروايات المختلفة طاهراً قوله: . . . : قد ذكر القاسمي في تفسير الرواية الأولى =

٧٣٥- (١٠) **وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: كَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

٧٣٦- (١١) **حَدَّثَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ**: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ -يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ- قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِخُمْسٍ مَكَاكِيكَ، وَيَتَوَضَّأُ بِمَكُوكٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: بِخُمْسٍ مَكَاكِيٍّ، وَقَالَ ابْنُ مُعَاذٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ جَبْرِ.

٧٣٧- (١٢) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنِ ابْنِ جَبْرِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ.

٧٣٨- (١٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ**، كِلَاهُمَا عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ، قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو رِيحَانَةَ، عَنْ سَفِينَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُهُ الصَّاعُ مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيُوضُّؤُهُ الْمُدُّ.

= يخطر خطورا، إذا وقع ذلك في البك وهمك، قال غيره: الحاضر: الهاجس، وجمعه حواطر، وهذا الحديث ذكره مسلم رحمه الله متابعة لا أنه قصد الاعتماد عليه، والله أعلم.

قوله: "عن عبد الله بن عبد الله بن جبر". وفي الرواية الأخرى: "عن ابن جبر" هذا كنه صحيح، وقد أكره عليه بعض الأئمة، وقال: صوابه ابن جابر، وهذا عنط من هذا المنعترض، بل يقال فيه: جابر وجبر، وهو عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، ومن ذكر الوجهين فيه الإمام أبو عبد الله المحاري، وأن مسعراً وأنا العميس وشعبة وعبد الله بن عيسى يقولون فيه جبر، والله أعلم.

قوله: "كان رسول الله ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أُمْدَادٍ". وفي رواية: **خُمْسٍ مَكَاكِيٍّ**: تشديد الباء، "والمكوك" نفتح الميم وضم الكاف الأولى وتشديدها، وجمعه مكاكك ومكاكي، ولعل المراد بـ"المكوك" هذا المد، كما قال في الرواية الأخرى: "يتوضأ بالمد ويعتسل بالصاع إلى خمسة أمداد".

صط الأسماء قوله: "حدثنا أبو ريحانة عن سفيينة": اسم أبي ريحانة: عبد الله بن مطر، ويقال: زيادة بن مطر. وأما سفيينة، فهو صاحب رسول الله ﷺ ومولاه، يقال: اسمه مهران بن فروح، وقيل: اسمه نحران، وقيل: رومان، وقيل: قيس، وقيل: عمير، وقيل: شنة بإسكان الون بعد الشين وبعدها ناء موحدة، كنيته المشهورة أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو الحثري، قيل: سب تسميته سفيينة أنه حمل متاعاً كثيراً لرفقة في العرو، فقال له النبي ﷺ: أنت سفيينة.

[١١ - باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً]

- ٧٤٠ - (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى:** أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ - عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: تَمَارَوْا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ نَعَضُ الْقَوْمَ: أَمَّا أَنَا، فَإِنِّي أَغْسِلُ رَأْسِي كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ أَكْفٍ".
- ٧٤١ - (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ. فَقَالَ: "أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا".**
- ٧٤٢ - (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَلَّ وَفَدَّ ثَقِيفٍ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: إِنْ أَرْضُنَا أَرْضُ بَارِدَةٍ، فَكَيْفَ بِالْغُسْلِ؟ فَقَالَ: "أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا".**

[١١ - باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً]

فيه 'سليمان بن صرد' هو بصم الصاد وفتح الراء والبدان المهملات، وهو مصروف، وهو صحابي مشهور. وقوله: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى:** أي تمارعوا فيه، فقال بعضهم: صفة كذا، وقال آخرون: كذا.

فقد اُخْبِرَ: وفيه: حور المناظرة والمباحة في العلم. وفيه: حوار مناظرة المفصولين خصرة الفاصل، ومناظرة الأصحاب بحضرة إمامهم وكبيرهم.

قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ. فَقَالَ: "أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا".** وفي هذا الحديث استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثاً، وهو متفق عليه، وألحق به أصحابنا سائر أسانيد قياساً على الرأس، وعلى أعضاء الوضوء، وهو أولى بالثلاث من الوضوء، فإن الوضوء مبي عن التحفيف ويتكرر، فإذا استحب فيه الثلاث، ففي الغسل أولى، ولا يعلم في هذا خلافاً إلا ما انفرد به الإمام أفضى القصة أبو الحسن الماوردي صاحب 'الحاوي' من أصحابنا، فإنه قال: لا يستحب التكرار في الغسل، وهذا شاذ متروك، وقد قدمنا في الباب قبله بيان أقل الغسل، والله أعلم.

دقة نظر الإمام مسلم: قوله: **"وَحَدَّثَنَا جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ. فَقَالَ: "أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا".** ثم قال مسلم بعد هذا: **قَالَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ. فَقَالَ: "أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا".**

قَالَ ابْنُ سَالِمٍ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ. وَقَالَ: إِنَّ وَفْدَ ثَقِيفٍ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

٧٤٣ - (٤) وَحَسَنِي مُحَمَّدٌ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ - يَعْنِي الثَّقَفِيَّ - حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ، صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ شَعْرِي كَثِيرٌ. قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ أَحْيٍ كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ.

«فائدة عظيمة من دقائق هذا العلم ولطائفه، وهي مصرحة بمرارة علم مسلم ودقيق بصره، وهي أن هشيماً مدلس. وقد قال في الرواية المتقدمة عن أبي بشر: والمدلس إذا قال "عن" لا يحتج به إلا إذا أثبت سماعه ذلك الحديث من ذلك الشخص الذي "عن" عنه، فبين مسلم أنه ثبت سماعه من جهة أخرى، وهي رواية ابن سأم، فإنه قال فيها: أخبرنا أبو بشر، وقد قدما مرات بيان مثل هذه الدقيقة، واسم أبي بشر: جعفر بن إياس وهو جعفر بن أبي وحشية، واسم أبي سميان هذا: طلحة بن باقر، وقد تقدم بيانه، والله أعلم.

• • • •

[١٢- باب حكم صفائر المغتسلة]

٧٤٤- (١) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمَرُ بْنُ النَّاقِدِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَعْفَ رَأْسِي، فَأَنْقُضُهُ لِيُغْسَلَ الْحَبَابَةَ؟ قَالَ: "لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ * ثَلَاثَ حَثَيَاتٍ، ثُمَّ تُعِضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ".

٧٤٥- (٢) وَحَدَّثَنَا عَمَرُ بْنُ النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَأَنْقُضُهُ لِلْحَيْضَةِ وَالْحَبَابَةِ؟ فَقَالَ: "لَا". ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

[١٢- باب حكم صفائر المغتسلة]

فيه حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: قلت يا رسول الله إن رأسي أشد ضعف رأس، فأنقضه هل يجزئ؟ قال: لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات حساب، ثم تعضين على الماء فتطهرين. وفي رواية: فأنقضه للحيض والجنابة، وفيه حديث عائشة بنحو معناه.

شرح العريب قوما: مذهب سي: هو بفتح الصاد وإسكان الفاء، هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم، ومعناه: أحكم قتل شعري.

تخطئه الإمام النووي أن يري وقال الإمام ابن بري في الخراء الذي صنفه في "لحن الفقهاء": من ذلك قولهم في حديث أم سلمة: "أشد ضعف رأسي" يقولونه: بفتح الصاد وإسكان الفاء، وصوابه ضم الصاد والفاء جمع ضعفة كسعية وسفن. وهذا الذي أنكره لا ليس كما زعمه، بل الصواب جوار الأمرين، ولكل منهما معنى صحيح، ولكن يترجح ما قدمناه لكونه المروي المسموع في الروايات الثلاثة المتصلة، والله أعلم.

قوله: حتى على رأس ثلاث حساب: هي بمعنى الحصات في الرواية الأخرى، والحصة ملء الكفين من أي شيء كان، ويقال: حثيت وحثوت بالياء والواو لعتان مشهورتان، والله أعلم. واسم أم سلمة: هذ، وقيل: رملة.

* قوله: فلا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث: إلخ: هذا الحديث ظاهر في أنه ﷺ أراد أن يبين لها تمام قدر الكفاية في الغسل، وإلا فالجواب قد يحصل بقوله: "لا" كما لا يخفى، وحينئذ فيؤخذ من هذا الحديث أن المصمصة والاستنشاق ليسا من فرائض الوضوء، كما يؤخذ منه أن الدلك ليس من فرائضه، والله تعالى أعلم.

٧٤٦- (٣) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ:** حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: أَفَأَحْلَهُ، فَأَغْسِلُهُ مِنَ الْحَنَابَةِ؟ وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَيْضَةَ.

٧٤٧- (٤) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ:** قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُثَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ، أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ. فَقَالَتْ: يَا عَجَبًا لِابْنِ عَمْرٍو هَذَا! يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَحْلِقْنَ رُؤُوسَهُنَّ! لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَزِيدُ عَلَى أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاغَاتٍ.

-وليس بشيء. قولها في الرواية الأخرى: **وَمِنْهُ مَحْبُورٌ** هي فتحة الحاء، والله أعلم.

فقه الحديث أما أحكام الباب فمدنها ومذهب الجمهور أن صفائر المغتسلة إذا وصل الماء إلى جميع شعرها طاهره وباطنه من غير نقض لم يجب نقضها، وإن لم يصل إلا بنقصها وجب نقضها، وحديث أم سلمة محمول على أنه كان يصل الماء إلى جميع شعرها من غير نقض؛ لأن إبطال الماء واجب. وحكي عن النخعي وجوب نقضها بكل حال. وعن الحسن وطاوس وجوب النقض في غسل الحيض دون الحنابة، ودليلا حديث أم سلمة، وإذا كان للرجل ضفيرة فهو كالمرأة. والله أعلم.

واعلم أن غسل الرجل والمرأة من الحنابة والحيض والنفاس وغيرها من الأعسال المشروعة، سواء في كل شيء إلا ما سيأتي في المغتسلة من الحيض والنفاس أنه يستحب لها أن تستعمل فرصة من مسك.

وقد تقدم بيان صفة الغسل بكما لها في الباب السابق، فإن كانت المرأة بكرًا، لم يجب إيصال الماء إلى داخل فرجها، وإن كانت ثيبًا، وجب إيصال الماء إلى ما يظهر في حال قعودها لقضاء الحاجة؛ لأنه صار في حكم الظاهر، هكذا نص عليه الشافعي وجمهور أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: لا يجب على الثيب غسل داخل الفرج. وقال بعضهم: يجب ذلك في غسل الحيض والنفاس، ولا يجب في غسل الحنابة، والصحيح الأول، والله أعلم.

وأما أمر عبد الله بن عمر رضي الله عنه بنقض النساء رؤوسهن إذا اغتسلن، فيحمل على أنه أراد إيجاب ذلك عليهن، ويكون ذلك في شعور لا يصل إليها الماء، أو يكون مذهباً له أنه يجب النقض بكل حال، كما حكيه عن النخعي، ولا يكون بلعه حديث أم سلمة وعائشة، ويحتمل أنه كان يأمرهن على الاستحباب والاحتياط، لا للإيجاب، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[١٣ - باب استحباب استعمال المعتسلة من الحيض فرصة ..]

٧٤٨ - (١) حَتَّ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَنصُورِ بْنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضَتِهَا؟ قَالَ: فَذَكَرْتُ أَنَّهُ عَلَّمَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ، فَتَطْهَرُ بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ: "تَطْهَرِي بِهَا سُحَّانَ اللَّهِ!" وَاسْتَتَرَ - وَأَشَارَ لَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِيَدِهِ عَلَى وَجْهِهِ - قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاجْتَذَبْتُهَا إِلَيَّ، وَعَرَفْتُ مَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.

١٣ - باب استحباب استعمال المعتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم

قد قدما في الباب الذي قبله أن صفة غسل المرأة والرجل سواء، وتقدم بيان ذلك مستوفى. والمراد في هذا الباب بيان أن السنة في حق المعتسلة من الحيض أن تأخذ شيئاً من مسك، فتجعله في قطعة أو حرقة أو نحوها، وتدخلها في فرجها بعد اغتسالها، ويستحب هذا للنفاء أيضاً؛ لأنها في معنى الخائض. وذكر المحامي من أصحابنا في كتابه: 'المقع' أنه يستحب للمعتسلة من الحيض والعاس أن تطيب جميع المواضع التي أصابها الدم من يدها، وهذا الذي ذكره من تعميم مواضع الدم من البدن غريب لا أعرفه لغيره بعد البحث عنه.

حكم استعمال المسك للمعتسلة من الحيض واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك، فالصحيح المختار الذي قاله الجماهير من أصحابنا وغيرهم: أن المقصود باستعمال المسك تطيب المخل ودفع الرائحة الكريهة. وحكى أفضى القصة الماوردي من أصحابنا وجهين لأصحابنا: أحدهما: هذا، والثاني: أن المراد كونه أسرع إلى عبوق الولد، قال: فإن قلنا بالأول، ففقدت المسك استعمال ما يجمع في طيب الرائحة. وإن قلنا بالثاني، استعمال ما قام مقامه في ذلك من القسط والأظفار وشبههما. قال: واختلفوا في وقت استعماله، فمن قال بالأول، قال: تستعمله بعد الغسل، ومن قال بالثاني: قال قبله، هذا آخر كلام الماوردي، وهذا الذي حكاه من استعماله قبل الغسل، ليس بشيء، ويكفي في إبطاله رواية مسلم في الكتاب في قوله ﷺ: "تَأْخُذُ إِحْدَاكُمَا

مَسْكِ، فَتَغْتَسِلُ بِهِ، وَتَطْهَرُ بِهِ، وَتَأْخُذُ فِرْصَةً مِنْ مِسْكِ، فَتَطْهَرُ بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ أَتَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ: "تَطْهَرِي بِهَا سُحَّانَ اللَّهِ!" وَاسْتَتَرَ - وَأَشَارَ لَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِيَدِهِ عَلَى وَجْهِهِ - قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاجْتَذَبْتُهَا إِلَيَّ، وَعَرَفْتُ مَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: فَقُلْتُ: تَتَّبِعِي بِهَا أَثَرَ الدَّمِ.

وأما قول من قال: إن المراد الإسراع في العلوق، فصعيف أو باطل، فإنه على مقتضى قوله: ينبغي أن يخص به دلت المروج الخاص الذي يتوقع جماعه في الحال، وهذا شيء لم يصر إليه أحد بعلمه، وإطلاق الأحاديث يرد على من =

٧٤٩- (٢) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْفَ اغْتَسِلُ عِنْدَ الطَّهْرِ؟ فَقَالَ: "خُذِي فِرْصَةَ مُمَسَّكَةً، فَتَوَضَّئِي بِهَا"، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.**

٧٥٠- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أَسْمَاءَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غَسْلِ الْمَحِيضِ؟ فَقَالَ: "تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا وَبَسْطَرْتَهَا، فَتَطْهَرُ، فَتُحْسِنُ الطَّهْرَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَدْلُكُهُ ذَلِكَ شَدِيدًا، حَتَّى تَبْلُغَ شَوْوَنَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمَسَّكَةً فَتَطْهَرُ بِهَا".....**

= التزمه، بل الصواب أن المراد تطيب المحل وإزالة الرائحة الكريهة، وأن ذلك مستحب لكل معتسة من الحيض أو النفاس، سواء ذات الزوج وغيرها، وتستعمله بعد العسل، فإن لم تجد مسكاً، فتستعمل أي صلب وجدت، وإن لم تجد طيباً، استحب لها استعمال طيب أو نحوه مما يزيل الكراهة، نص عليه أصحابنا، فإن لم تجد شيئاً من هذا، فالماء كافي لها، لكن إن تركت التطيب مع التمكن منه كره لها، وإن لم تتمكن، فلا كراهة في حقها، والله أعلم.

شرح العرب وأما الفرصة، فهي كسر الفاء وإسكان الراء، وبالضاد المهملة، وهي القطعة، والمسك بكسر الميم وهو الطيب المعروف، هذا هو الصحيح إحتار الذي رواه، وقاله المحققون، وعليه الفقهاء وغيرهم من أهل العنوم، وقيل: مسك بفتح الميم وهو أحد، أي قطعة جلد فيه شعر. ذكر القاصي عباص أن فتح الميم هي رواية الأكثرين، وقال أبو عبيد وابن قتيبة: إنما هو فُرْصَةٌ من مسك نفاق مصمومة وضاد معجمة، ومسك بفتح الميم، أي قطعة من جلد، وهذا كنه ضعيف، والصواب ما قدمناه، ويدل عليه الرواية الأخرى المذكورة في الكتاب "فرصة مُمَسَّكَةً" وهي بضم الميم الأولى وفتح الثانية وفتح السين المشددة، أي قطعة من قطن أو صوف أو حرقة مطيبة بالمسك كما قدمنا بيانه، والله أعلم.

قوله **صحيح** : قد قدمنا أن سبحان الله في هذا الموضع وأمثاله يرد بها التعجب، وكذا "لا إله إلا الله"، ومعنى التعجب هنا: كيف يخفي مثل هذا الظاهر الذي لا يحتاج الإنسان في فهمه إلى فكر، وفي هذا حوار التسييح عند التعجب من الشيء واستعظامه، وكذلك يخور عند التشتت على الشيء والتذكر به، وفيه استحباب استعمال الكتابات فيما يتعلق بالعورات، وقد تقدم بيان هذه القاعدة مرات، والله أعلم. قوله **سعي** : قال جمهور العلماء: يعني به الفرج، وقد قدمنا عن النخاعلي أنه قال: تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنا، وفي ظاهر الحديث حجة له.

قوله: "حدثنا حبان: حدثنا وهيب: هو حبان بفتح الحاء وباء الواحدة، وهو حبان بن هلال.

فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ أَتَطَهَّرُ بِهَا؟ فَقَالَ: "سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِينَ بِهَا!" فَقَالَتْ عَائِشَةُ - كَأَنَّهَا تَخْفِي ذَلِكَ - تَتَبَّعِينَ أَثَرِ الدَّمِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ غُسْلِ الْحَنَابَةِ؟ فَقَالَ: "تَأْخُذُ مَاءً، فَتَطَهَّرُ، فَتُحَسِّنُ الطَّهَّورَ، أَوْ تُبَلِّغُ الطَّهَّورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا، فَتَذُلُّهُ، حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ"، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَعَمْ التَّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ! لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ.

٧٥١- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَقَالَ: قَالَ "سُبْحَانَ اللَّهِ تَطَهَّرِي بِهَا!" وَاسْتَتَرَ.

٧٥٢- (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِخْدَانًا إِذَا طَهَّرْتَ مِنَ الْحَيْضِ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلَ الْحَنَابَةِ.

= قوله: "غسل المحيض": هو الحيض، وقد تقدم بيانه واضحا.

قوله: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِخْدَانًا إِذَا طَهَّرْتَ مِنَ الْحَيْضِ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلَ الْحَنَابَةِ. قَالَ الْقَاضِي: وَالْأَطْهَرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ الْمُرَادَ بِالتَّطَهُّرِ الْأَوَّلِ الْوُضُوءَ، كَمَا جَاءَ فِي صِفَةِ عَسَلِهِ ﷺ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْوُضُوءِ بَيَانَ مَعْنَى تَحْسِينِ الطَّهْرِ، وَهُوَ إِتِمَامُهُ بِمِائَةٍ، فَهَذَا الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ.

شرح العريب قوله ﷺ: حَتَّى تَبْلُغَ شُؤُونَ رَأْسِهَا. هُوَ بِصَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَبَعْدَهَا هَمْرَةٌ، وَمَعْنَاهُ: أَصُولُ شَعْرِ رَأْسِهَا، وَأَصُولُ الشُّؤُونِ الْخَطُوطُ الَّتِي فِي عَظْمِ الْخُمُوحَةِ، وَهُوَ يَجْتَمِعُ شُعْبُ عِظَامِهَا، الْوَاحِدُ مِنْهَا شَأْنٌ. قَوْلُهُ: وَتُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ. هُوَ مَعْنَاهُ: قَالَتْ هِيَ كَلَاماً حَقِيقاً تَسْمَعُهُ الْمُحَاطَةُ لَا يَسْمَعُهُ الْخَاضِرُونَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ضبط الاسم قوله: دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ: هُوَ شَكْلٌ بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْكَافِ الْمَفْتُوحَتَيْنِ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ، وَحَكَى صَاحِبُ "الْمَطَالَعِ": فِيهِ إِسْكَانُ الْكَافِ، وَذَكَرَ الْخَطِيبُ الْخَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَعْدَادِيُّ فِي كِتَابِهِ "الْأَسْمَاءُ الْمُبْهِمَةُ" وَغَيْرِهِ مِنَ الْعُلَمَاءِ: أَنَّ اسْمَ هَذِهِ السَّائِلَةِ أَسْمَاءُ بِنْتُ يَرِيدٍ مِنَ السَّكَنِ الَّتِي كَانُ يُقَالُ لَهَا: حَطِيبَةُ النَّسَاءِ، وَرَوَى الْخَطِيبُ حَدِيثاً فِيهِ تَسْمِيَتُهَا بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٤ - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها]

٧٥٣- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ، فَلَا أَطْهَرُ، أَفَأَدْعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: "لَا، إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ، فَدَعِي الصَّلَاةَ، فَإِذَا أَذْبَرَتْ، فَاعْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِّي".

١٤ - باب المستحاضة وغسلها وصلاتها

فيه أن وضوءه سب في حبش ثم قت يا رسول الله! بي امرأة استحاض، وغسلها، ودع الصلاة؟ فقال لا، إنما ذلك عرق وليس بالحیضة، فإذا أقبلت الحيضة، فدعي الصلاة. وبذلك قد عرفت ما عرفت من أن الدم من فرج المرأة في غير أوانه، وأنه يخرج من عرق، يقال له: العادل بالعين المهملة وكسر الدال المعجمة، بخلاف دم الحيض، فإنه يخرج من قعر الرحم.

وأما حكم المستحاضة فهو مسوط في كتب الفقه أحسن بسط، وأنا أشير إلى أطراف من مسائلها، فاعلم أن المستحاضة لها حكم الطاهرات في معظم الأحكام، فيجوز لزوجها وطؤها في حال جريان الدم عندنا وعند جمهور العلماء، حكاه ابن المنذر في "الإشراف" عن ابن عباس وابن المسيب والحسن الصري وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله المزني والأوراعي والثوري ومالك وإسحاق وأبي ثور، قال ابن المنذر: وبه أقول، وقال: وروينا عن عائشة ؓ أنها قالت: "لا يأتيها زوجها"، وبه قال النخعي والحكم، وكرهه ابن سيرين، وقال أحمد: لا يأتيها إلا أن يطول ذلك لها، وفي رواية عنه ؓ أنه لا يجوز وطؤها إلا أن يخاف زوجها العنت، والمختار ما قدمناه عن الجمهور، والدليل عليه ما روى عكرمة عن حمة بنت جحش ؓ "أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها"، رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما بهذا اللفظ بإسناد حسن. قال البخاري في "صحيحه": قال ابن عباس: "المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت، الصلاة أعظم"، ولأن المستحاضة كالطاهرة في الصلاة والصوم وغيرهما، فكذا في الجماع؛ ولأن التحريم إنما يثبت بالشرع ولم يرد الشرع بتحريمه، والله أعلم.

وأما الصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله، وسجود التلاوة وسجود الشكر ووجوب العبادات عليها، فهي في كل ذلك كالطاهرة، وهذا مجمع عليه، وإذا أرادت المستحاضة الصلاة، فإنما تؤمر بالاحتياط في طهارة الحدث وطهارة النجس، فتغسل فرجها قبل الوضوء، والتيمم إن كانت تيمم، وتخشو فرجها بقطن أو خرقة رفعا للنجاسة أو قليلا لها، فإن كان دمها قليلا يندفع بذلك وحده، فلا شيء عليها غيره، =

=وإن لم يندفع شدت مع ذلك على فرجها، وتلجمت، وهو أن تشد على وسطها حرقة أو حيطاً أو نحوه على صورة التكة، وتأخذ حرقة أخرى مشقوقة الطرفين، فتدخلها بين فحذيها وإبتيها، وتشد الطرفين بالحرقة التي في وسطها، أحدهما قدامها عند سرتها، والآخر خلفها، وتحكم ذلك الشد، وتنصق هذه الحرقة المشدودة بين الفحذين بالقصة التي على الفرج إصافاً جيداً، وهذا الفعل يسمى تلجماً واستفراً وتعصياً. قال أصحابنا: وهذا الشد والتلجم واجب إلا في موضعين:

أحدهما: أن تتأدى بالتد ونحرقها اجتماع الدم، فلا يلزمها ما فيه من الضرر. والثاني: أن تكون صائمة، فتترك الحشو في النهار، وتقتصر على الشد. قال أصحابنا: ويجب تقديم الشد والتلجم على الوضوء، وتتوضأ عقب الشد من غير إهمال، فإن شدت وندجمت وأحرت الوضوء، وتناول الرمان، ففي صحة وضوئها وجهان: الأصح أنه لا يصح. وإذا استوثقت بالشد على الصفة التي ذكرناها، ثم حرج منها دم من غير تفريط لم تطل طهارتها ولا صلاحها، وما أن تصلي بعد فرصها ما شاءت من النوافل لعدم تفريطها، ولتعذر الاحتراز عن ذلك. أما إذا خرج الدم لتقصيرها في الشد، أو رالت العصاة عن موضعها لصعف الشد، فراد خروج الدم بسببه، فإنه يبطل طهرها، فإن كان ذلك في أثناء صلاة بطلت، وإن كان بعد فريضة لم تستح المائلة بتقصيرها، وأما تحديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل فريضة، فينظر فيه، إن رالت العصاة عن موضعها روالاً له تأثير أو ظهر الدم على حواش العصاة، وجب التجديد، وإن لم ترل العصاة عن موضعها ولا ظهر الدم، ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: وجوب التجديد، كما يجب تجديد الوضوء.

كم تصلي المستحاضة بوضوء واحد؟ ثم اعلم أن مذهبنا أن المستحاضة لا تصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة، مؤداة كانت أو مقصية، وتستحب معها ما شاءت من النوافل قبل الفريضة وبعدها، ولما وجه أنها لا تستحب أصلاً لعدم ضرورتها إليها، النافذة، والصواب الأول. وحكي مثل مذهبنا عن عروة بن الربيع وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور، وقال أبو حيفة: طهارتها مَقْدَرَةٌ بالوقت، فتصلي في الوقت بطهارتها الواحدة ما شاءت من الفرائض الفائتة وقال ربعة ومالك وداود: دم الاستحاضة لا يقص الوضوء، فإذا تطهرت، فلها أن تصلي بطهارتها ما شاءت من الفرائض إلى أن تُحْدِثَ بغير الاستحاضة، والله أعلم.

قال أصحابنا: ولا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل دخول وقتها. وقال أبو حيفة: يجوز، ودينا أنها طهارة ضرورة، فلا تجوز قبل وقت الحاجة.

قال أصحابنا: وإذا توضأت بادرت إلى الصلاة عقب طهارتها، فإن أحرت بأن توضأت في أول الوقت وصلت في وسطه يُطَر، إن كان التأخير للاشتغال بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والأداس والإقامة والاجتهاد في القصة، والذهاب إلى المسجد الأعظم والنواصع الشريفة، والسعي في تحصيل سترة تصلي إليها، وانتظار الجمعة والجماعة، وما أشبه ذلك جار على المذهب الصحيح المشهور، ولما وجه أنه لا يجوز وليس بشيء، وأما إذا =

٧٥٤ - (٢) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ وَكَيْعٍ وَإِسْنَادِهِ. وَفِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدٍ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مَنَا. قَالَ: وَفِي حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ زِيَادَةٌ حَرْفٍ، تَرَكْنَا ذِكْرَهُ.

أخرت بغير سبب من هذه الأسباب وما في معانيها، ففيه ثلاثة أوجه: أصحها: لا يجوز وتبطل طهارتها. والثاني: يجوز ولا تبطل طهارتها، ولها أن تصلي بها ولو بعد خروج الوقت. والثالث: لها التأخير ما لم يخرج وقت الفريضة، فإذا خرج الوقت، فليس لها أن تصلي بتلك الطهارة، فإذا قلنا بالأصح، وأنها إذا أحرقت لا تستبوع الفريضة، فنأدرت فصلت الفريضة، فلها أن تصلي الوافل ما دام وقت الفريضة باقياً، فإذا خرج وقت الفريضة، فليس لها أن تصلي بعد ذلك الوافل بتلك الطهارة على أصح الوجهين، والله أعلم.

كعبة بنة المسحاضة قال أصحابنا: وكيفية بنة المستحاضة في وضوئها أن تنوي استحاضة الصلاة، ولا تقتصر على نية رفع الحدث، ولما وجه أنه يحزنها الافتقار على نية رفع الحدث، ووجه ثالث أنه يجب عليها الجمع بين بنة استحاضة الصلاة ورفع الحدث، والصحيح الأول، فإذا توصأت المستحاضة استحاضة الصلاة، وهل يقال: ارتفع حدثها؟ فيه أوجه لأصحابنا: الأصح: أنه لا يرتفع شيء من حدثها، بل تستبوع الصلاة هذه الطهارة مع وجود الحدث كالمتيمم، فإنه يحدث عندنا. والثاني: يرتفع حدثها السابق والمقارن للطهارة دون المستقل. والثالث: يرتفع الماضي وحده.

عدم وجوب الغسل على المسحاضة لشيء من الصلاة عند الجمهور وأعلم أنه لا يجب على المستحاضة الغسل لشيء من الصلاة، ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها، وهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهن، وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح أنهم قالوا: يجب عليها أن تعتسل لكل صلاة، وروى هذا أيضاً عن علي وابن عباس، وروى عن عائشة أنها قالت: تعتسل كل يوم غسلًا واحدًا، وعن المسيب والحسن قالوا: تعتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر دائماً، والله أعلم. ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب، فلا يجب إلا ما ورد الشرع بإيجابه، ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها، وهو قوله ﷺ **دُفِئَ حَيْضُهَا**، فدعي صلاة، د **ادرس**، د **دعسي**، وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل.

الجواب عن الأحاديث التي تدل على الغسل عند كل صلاة: وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما: أن النبي ﷺ أمرها بالغسل فليس فيها شيء ثابت، وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها، وإنما =

صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في "صحيحهما": أن أم حبيبة ست حشش رحم استحيصت، فقال لها رسول الله ﷺ: "إنما دنت عرق، فاعسلي، ثم صبي"، فكانت تعتسل عند كل صلاة. قال الشافعي رحم: إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلّي، وليس فيه أنه أمرها أن تعتسل لكل صلاة، قال: ولا شك - إن شاء الله تعالى - أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها، هذا كلام الشافعي بلفظه. وكذا قال شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما، وعباراتهم متقاربة، والله أعلم.

أقسام المستحاضة. واعلم أن المستحاضة على ضربين: أحدهما: أن تكون ترى دمًا ليس بحيض ولا يخلط بالحيض، كما إذا رأت دون يوم وليلة. والضرب الثاني: أن ترى دمًا بعضه حيض، وبعضه ليس بحيض، بأن كانت ترى دمًا متصلًا دائمًا أو محاورًا لأكثر الحيض، وهذه لها ثلاثة أحوال: أحدها: أن تكون متدأة، وهي التي لم تر الدم قبل ذلك، وفي هذا قولان للشافعي أصحهما: ترد إلى يوم وليلة، والثاني: إلى ست أو سبع. والحال الثاني: أن تكون معتادة فترد إلى قدر عادت في الشهر الذي قبل شهر استحاضتها. والثالث: أن تكون مميزة ترى بعض الأيام دمًا قويًا، وبعضها دمًا ضعيفًا، كالدم الأسود والأحمر، فيكون حيضها أيام الأسود بشرط أن لا ينقص الأسود عن يوم وليلة، ولا يزيد على خمسة عشر يومًا، ولا ينقص الأحمر عن خمسة عشر، وهذا كله تفاصيل معروفة لا يرى الإطبات فيها هاء؛ لكون هذا الكتاب ليس موضوعاً لهذا، فهذه أحرف من أصول مسائل المستحاضة، أشرت إليها، وقد بسطتها بشواهد ما يتعلق بها من المروغ الكثيرة في "شرح المذهب" والله أعلم.

قوله: 'فاطمة بنت أبي حبيش': هو نجاء مهملة مصمومة، ثم باء موحدة مفتوحة، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة، ثم شين معجمة، واسم أبي حبيش قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي. وأما قوله في الرواية الأخرى: 'فاطمة بنت أبي حبيش بن عبد المطلب بن أسد' فكذا وقع في الأصول ابن عبد المطلب، واتفق العلماء على أنه وهم، والصواب فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب تحذف لفظة "عبد"، والله أعلم.

وأما قوله: 'امرأة ما': فمعناه: من بنى أسد، والقاتل هو هشام بن عروة، أو أبوه عروة بن الربير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى، والله أعلم.

قوله: فقبت يا رسول الله ﷺ إلى امرأة أسحاص، فلا أضهر، أفادح صلاة" فقال لا .

فقه الحديث: فيه أن المستحاضة تصلّي أداء، إلا في الرمن المحكوم بأنه حيض، وهذا مجمع عليه كما قدمناه. وفيه حوار استفتاء من وقعت له مسألة، وجوار استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها الرجال فيما يتعلق بالطهارة وأحداث النساء، وجوار استماع صوتها عند الحاجة. قوله ﷺ: "إنما دنت عرق" يعني: دنت عرق وسر الخصة.

شرح الغريب أما عرق، فهو بكسر العين وإسكان الراء، وقد تقدم أن هذا العرق يقال له: العاذل بكسر الدال المعجمة، وأما الحيضة، فيجوز فيها الوجهان المتقدمان اللذان ذكرناهما مرات. أحدهما: مذهب الخطابي كسر الحاء أي الحالة، والثاني: وهو الأظهر فتح الحاء أي الحيض، وهذا الوجه قد نقله الخطابي عن أكثر الحديثين أو كلهم.

= كما قدمناه عنه، وهو في هذا الموضع متعين أو قريب من المتعين، فإن المعنى يقتضيه؛ لأنه **﴿١﴾** أراد إثبات الاستحاضة ونفي الحيض، والله أعلم.

وأما ما يقع في كثير من كتب الفقه "إنما ذلك عرق انقطع وانفجر"، فهي زيادة لا تُعرف في الحديث، وإن كان لها معنى، والله أعلم.

قوله **﴿٢﴾**: **ورد أنسب حيضه فسد أصله** **﴿٣﴾** يخور في الحيضة هنا الوجهان: فتح الحاء وكسرها جواراً حساً، وفي هذا هي لها عن الصلاة في زمن الحيض، وهو هي تحريم، ويقتضي فساد الصلاة هنا بإجماع المسلمين، وسواء في هذا الصلاة المفروضة والنافلة لطاهر الحديث، وكذلك يحرم عليها الطواف، وصلاة الحائز، وسجود التلاوة وسجود الشكر، وكل هذا متفق عليه، وقد أجمع العلماء على أنها ليست مكلفة بالصلاة، وعلى أنه لا قضاء عليها، والله أعلم.

قوله **﴿٤﴾**: **إفاد أدرب، ونسبي بنت الدم، نصبي**: المراد بالإدبار انقطاع الحيض، ومما ينبغي أن يُعنى به معرفة علامة انقطاع الحيض وفل من أوضحه، وقد اعتنى به جماعة من أصحابنا، وحاصله أن علامة انقطاع الحيض والحصول في الطهر أن ينقطع خروج الدم والصفرة والكدرة، وسواء خرجت رطوبة بيضاء أم لم يخرج شيء أصلاً. **شرح العريب** قال البيهقي وابن الصاع وغيرهما من أصحابنا: التربة رطوبة حميمة لا صفرة فيها ولا كدرة، =

﴿٥﴾ قال في فتح الملهم: قوله: **ورد أنسب حيضه**: قال العلامة ابن التركماني في الجوهر النقي: "ليس فيه (أي في قوله: "فإذا أقبلت الحيضة" إلخ) أنها كانت ميمرة، بل قد يستدل بما في بعض رواياته في الصحيح من قوله: "دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها"، من يرى الرد إلى أيام العادة، سواء كانت ميمرة أو غير ميمرة، وهو اختيار أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي، والتمسك به يمتني على قاعدة أصولية، وهي: إن ترك الاستفصال في قضايا الأحوال يتسربل مسربة عموم المقال. فلما لم يستفصلها النبي **﴿٦﴾** عن كونها ميمرة أولاً، كان ذلك دليلاً على أن هذا الحكم عام فيهما، وعلى هذا يحمل إقبال الحيضة على وجود الدم في أول أيام العادة، وإدارها على انقضاء أيام العادة، وفي قوله: "فإذا ذهب قدرها": إشارة إلى ذلك؛ إذ الأشبه أنه يريد قدر أيامها، وقد اتفق الجميع على أن من لها أيام معروفة اعتبر أيامها، لا لون الدم، وأن الناس لا يعتبر فيه اللون مع أنه كالحيض في الأحكام كالغسل وسقوط الصلاة وحرمة الوطء، فثبت أن هذا الحديث لا يدل على التمييز" إلخ.

وأما ما وقع في بعض رواياته عند أبي داود والسنائي: "إذا كان دم الحيض، فإنه دم أسود يعرف"، ففي العلل لابن أبي حاتم: "سألت أبي، فقال: هو مكر، وقال ابن القطان: هو في رأيي منقطع" إلخ.

وحكى الطحاوي في "مشكل الآثار": أن أحمد بن حنبل حدث به عن محمد بن أبي عدي، فأوقفه على عروة، ولم يتحاور به إلى عائشة. وذكر البيهقي فيه الاضطراب. وقال الطحاوي في بيان الاضطراب: "إنه قيل فيه مرة: عن عروة عن عائشة، ومرة: عن عروة عن فاطمة بنت أبي حبيش". =

٧٥٥- (٣) **ح** قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَفْتَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ**. فَقَالَتْ: إِنِّي أُسْتَحَاضُ. فَقَالَ: "إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي، ثُمَّ صَنِي"، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

= تكون على القطعة أثر لا لون، قالوا: وهذا يكون بعد انقطاع دم الحيض: قلت: هي التربة يفتح التاء والمشة من فوق وكسر الراء وبعدها ياء مشاة من تحت مشددة، وقد صح عن عائشة **رضي الله عنها** ما ذكره البخاري في صحيحه عنها أنها قالت لسياء: "لا تعجلن حتى تريين القصة البيضاء"، تريد بذلك الطهر، والقصة يفتح القاف وتشديد الصاد المهمة، وهي الخص، شهت الرطوبة الفقية الصافية بالخص. قال أصحابنا: إذا مضى رمس حيضتها، وجب عليها أن تعتس في الحال لأول صلاة تدركها، ولا يجوز لها أن تترك بعد ذلك صلاة ولا صوماً، ولا يمتنع روحها من وضئها، ولا تمتنع من شيء يبعثه الطاهر، ولا تستظهر بشيء أصلاً. وعن مالك **رضي الله عنه** رواية أنها تستظهر بالإمسك عن هذه الأشياء ثلاثة أيام بعد عادتها، والله أعلم.

وفي هذا الحديث الأمر بإزالة الحاسة، وأن الدم خمس، وأن الصلاة تحب بمجرد انقطاع الحيض، والله أعلم. قوله: "وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركها ذكره": قال القاسمي عياض **رحمه الله**: الحرف الذي تركه هو قوله: "اعسلي عنك الدم وتوصني"، ذكر هذه الزيادة السائي وغيره، وأسقطها مسلم؛ لأنها مما انفرد به حماد، قال السائي: لا أعلم أحداً قال: "وتوصني" في الحديث غير حماد، يعني، والله أعلم في حديث هشام. وقد روى أبو داود وغيره ذكر الوضوء من رواية عدي بن أبي ثابت، وحبيب بن أبي ثابت، وأيوب بن أبي مكي، قال أبو داود: وكلها ضعيفة، والله أعلم.

= وعلى فرض صحة الحديث - كما ادعاه ابن حزم - قال عيني البخاري: "إنه عبدنا محمول على ما إذا وافق التمييز العادة، وهذا هو مقتضى الجمع بين ألفاظ الروايات في القصة الواحدة، وهي قصة فاصمة بن أبي حبيش، وقد يقال: إن قوله **ﷺ**: "إنه دم أسود يعرف" إحالة على الأمانة العالية الأكثرية (كما في إمرأة)، ومثل هذه الأمارات وإن لم تكن علة مطردة عند الأحاف إلا أنهم اعتبروها في بعض التفاريع نوع اعتبار، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وأما ما وقع في البخاري عن أم عطية، قال: "كما لا بعد الكدرة والصفرة شيئاً"، وما وقع فيه أيضاً تعنيقاً، ووصله مالك في الموطأ من قول عائشة **رضي الله عنها**: لا تعجلن حتى تريين القصة البيضاء، تريد بذلك الصهر من الحيضة، فأشار البخاري إلى الجمع بينهما بأن قول عائشة محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام الحيض، وأما في غيرها، فعلى ما قالته أم عطية. ولأبي داود زيادة في حديث أم عطية: قالت: كما لا بعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً، وهي موافقة لما أشار إليه البخاري. (فتح الملهم: ١٧٥/٣-١٧٧)

قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتُهُ هِيَ. وَقَالَ ابْنُ رُمُحٍ فِي رِوَايَتِهِ: ابْنَةُ جَحْشٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أُمَّ حَبِيبَةَ.

٧٥٦- (٤) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ - حَتْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ، فَاغْتَسِلِي، وَصَلِّي."

-**مشكل الآثار والحوار عنها** قوله: **سَمِعْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ** رسول الله ﷺ. وفي رواية: "أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ حَتْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف. وذكر الحديث. وفيه: **قَالَ عَائِشَةُ فَكَانَ يَسْأَلُ فِي حَدِيثِهَا** **بِنْتُ جَحْشٍ**. وفي الرواية الأخرى: "أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ كَانَتْ تَسْتَحِضُ، هَذِهِ الْأَعْيَادُ هَكَذَا هِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصُولِ."

وحكى القاضي عياض في الرواية الأخيرة أنه وقع في نسخة أبي العباس الرازي: "أَنَّ رَيْبَ بِنْتَ جَحْشٍ". قال القاضي: اختلف أصحاب الموطأ في هذا عن مالك وأكثرهم يقولون: رَيْبُ بِنْتَ جَحْشٍ، وكثير من الرواة يقولون: عن أُمِّ حَبِيبَةَ جَحْشٍ، وهذا هو الصواب، وبُشَيْرُ الْوَهْمِ فِيهِ قَوْلُهُ: وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَرَيْبُ هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ لَمْ يَتْرُجِحْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَطُّ، إِنَّمَا يَتْرُجِحُهَا أَوَّلًا رَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، ثُمَّ يَتْرُجِحُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالَّتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ هِيَ أُمُّ حَبِيبَةَ أُحْتَمِلَ، وَقَدْ جَاءَ مَفْسُورًا عَلَى الصَّوَابِ فِي قَوْلِهِ: "حَتْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" وَتَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ". وفي قوله: **كَانَ يَسْأَلُ فِي حَدِيثِهَا** **بِنْتُ جَحْشٍ**.

قال أبو عمر بن عبد البر -: قيل: إن بنات جحش الثلاث: رَيْبُ وَأُمُّ حَبِيبَةَ وَحَمَّةٌ - رُوحٌ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ - كُنَّ يَسْتَحِضْنَ كُلُّهُنَّ، وقيل: إنه لم يستحض منهن إلا أُمُّ حَبِيبَةَ. وذكر القاضي يونس بن معيث في كتابه "الموعب في شرح الموطأ" مثل هذا، وذكر أن كل واحدة منهن اسمها رَيْبُ، ولقيت إحداهن حممة، وكنيت الأخرى أُمُّ حَبِيبَةَ، وإذا كان هذا هكذا فقد سلم مالك من الخطأ في تسمية أُمِّ حَبِيبَةَ رَيْبُ. وقد ذكر البخاري من حديث عائشة ؓ: "أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَرْوَاحِهِ ؓ". وفي رواية: "أَنَّ بَعْضَ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ". وفي أخرى: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَ بَعْضِ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحِضَةٌ"، هذا آخر كلام القاضي.

وأما قوله: "أُمُّ حَبِيبَةَ"، فقد قال الدارقطني: قال إبراهيم الحربي: الصحيح أنها أُمُّ حَبِيبَ بِلَا هَاءٍ، واسمها: حَبِيبَةُ، قال الدارقطني: قول الحربي صحيح، وكان من أعلم الناس بهذا الشأن، قال غيره: وقد روي عن عمرة عن عائشة -

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ فِي حُجْرَةِ أُخْتِهَا زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حَتَّى تَغْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ هَذَا، لَوْ سَمِعْتُ بِهِذِهِ الْفُتْيَا، وَاللَّهِ! إِنْ كَانَتْ لَتَبْكِي؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ لَا تُصَلِّي.

٧٥٧- (٥) : حَسَنَى أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ زِيَادٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتِ جَحْشٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ اسْتُحِضَّتْ سَبْعَ سِنِينَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ إِلَى قَوْلِهِ: تَغْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

-أُنْ أُم حَبِيبٍ. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْعَسَاي: الصَّحِيحُ أَنَّ اسْمَهَا حَبِيبَةُ، قَالَ: وَكَذَلِكَ قَالَهُ الْحَمِيدِيُّ عَنْ سَفْيَانَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: يُقَالُ هَذَا: أُم حَبِيبَةَ، وَقِيلَ: أُم حَبِيبٍ، قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ، وَكَانَتْ مُسْتَحَاضَةً، قَالَ: وَأَهْلُ السَّرِيرِ يَقُولُونَ: الْمُسْتَحَاضَةُ أَحْتَهَا حَمَةٌ سِتْ جَحْشٍ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: الصَّحِيحُ أَنَّهُمَا كَانَتَا تَسْتَحَاضَانِ.

قَوْلُهُ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ خَتَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ اسْتَحْبَبْتُ .
شرح العرب أما قوله: خَتَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فهو بفتح الحاء والتاء المثناة من فوق، ومعناه: فَرِيَّةٌ رُوحُ الْبَيْتِ ﷺ، قَالَ أَهْلُ اللَّعَةِ: الْأَخْتَانُ جَمْعُ خَنٍّ، وَهُمْ أَقَارِبُ رُوحَةِ الرَّجُلِ، وَالْأَحْمَاءُ أَقَارِبُ رُوحِ الْمَرْأَةِ، وَالْأَصْهَارُ يَعْمُ الْحَمِيعَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: "وَنَعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ"، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهَا رُوحَتُهُ فَعَرَّفَهَا بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: كَوْنَهَا أُمُّ أَحْتِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَيْسَ سِتْ جَحْشٍ رُوحُ الْبَيْتِ ﷺ . وَالثَّانِي: كَوْنَهَا رُوحُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَأَمَّا وَالِدُهَا جَحْشٌ، فَهُوَ بَفَتْحِ الْجِيمِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْشَيْنِ الْمَعْمَةِ.

قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: "عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ سِتْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ"، هَكَذَا وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ وَهُوَ الصَّوَابُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي دُؤْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْبَارِيُّ عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ، كَمَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، وَخَالَفَهُمَا الْأَوْرَاعِيُّ، فَرَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَمْرَةَ "عَنْ" جَعَلَ عُرْوَةَ رَاوِيًا عَنْ عَمْرَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ بَعْدَ هَذَا: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا سَمِيعٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ"، هَكَذَا هُوَ فِي الْأَصُولِ، وَكَذَا بَقْلُهُ الْقَاصِي عِيَاضٌ عَنْ جَمِيعِ رِوَاةِ مُسْلِمٍ إِلَّا السَّمَرْقَنْدِيَّ، فَإِنَّهُ جَعَلَ عُرْوَةَ مَكَانَ عَمْرَةَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: "كَانَ دَفْنُهَا فِي حَقْنِ" . وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: "أَمْكَنِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تُحْسِكُ حَيْصَتَكَ، ثُمَّ اغْتَسَلْتُ، وَصَنِي"، فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْعَسَلِ عَلَى الْمُسْتَحَاضَةِ إِذَا انْقَضَى رَمَنُ الْحَيْضِ، وَإِنْ كَانَ الدَّمُ جَارِيًا، وَهَذَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا بَيَانَهُ.

- ٧٥٨- (٦) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَةَ جَحْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ سَبْعَ سِنِينَ يَنْحُو حَدِيثَهُمْ.
- ٧٥٩- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ**: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ عِرَاكِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّمِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ مِرْكَنَهَا مَلَانَ دَمًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "امْكُيْ قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِيسُكِ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، وَصَلِّي".
- ٧٦٠- (٨) **حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قَرَيْشٍ التَّمِيمِيُّ**: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بَكْرِ بْنِ مُضَرَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيَّيرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ، الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، شَكَتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَ. فَقَالَ لَهَا: "امْكُيْ قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِيسُكِ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي"، فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

=قوله: **فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مَرَكٍ**: هو بكسر الميم وفتح الكاف، وهو الإحانة التي تُغسل فيه الثياب. قوله: **"حَتَّى تَعْبُو جَمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءَ"**: معناه: أنها كانت تغتسل في المَرَكِ، فتجلس فيه، وتنصب عليها الماء، فيختلط الماء المتساقط عنها بالدم، فيحمر الماء، ثم أنه لا بد أنها كانت تنطف بعد ذلك عن تلك العسالة المتغيرة. قوله: **"رَأَيْتُ مِرْكَنَهَا مَلَانَ"**: هكذا هو في الأصول ببلادنا. وذكر القاضي عياض أنه روي أيضاً "مَلَأَى"، وكلاهما صحيح، الأول على لفظ "المَرَكِ" وهو مذكر، والثاني على معناه: وهو الإحانة، والله أعلم.

[١٥ - باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة]

٧٦١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ، ح وَحَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِ، عَنْ مُعَاذَةَ: أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ، فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنتِ؟ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ.

٧٦٢- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنتِ؟ قَدْ كُنْ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحِيضْنَ أَفَأَمْرُهُنَّ أَنْ يَحْزِينَ؟ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: تَعْنِي يَقْضِينَ.

[١٥ - باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة]

قوله: **قضاء الصوم**، **ولا صلاة**، **قضاء**، **قضاء**، هذا الحكم متفق عليه، أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال، وأجمعوا على أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة، وأجمعوا على أنه يجب عليهما قضاء الصوم.

قال العلماء: والفرق بينهما أن الصلاة كثيرة متكررة، فيشق قضاؤها، بخلاف الصوم، فإنه يجب في السنة مرة واحدة، وربما كان الحيض يوماً أو يومين. قال أصحابنا: كل صلاة تموت في زمن الحيض لا تقضى إلا ركعتي الطواف. قال الجمهور من أصحابنا وغيرهم: وليست الحائض محاطة بالصيام في زمن الحيض، وبما يجب عليها القضاء بأمر جديد. وذكر بعض أصحابنا وجهاً أنها محاطة بالصيام في حال الحيض، وتؤمر بتأخيرها، كما يخاطب يحدث بالصلاة وإن كانت لا تصح منه في زمن الحدث، وهذا الوجه ليس بشيء فكيف يكون الصيام واجباً عليها ومحرمًا عليها بسبب لا قدرة لها على إزالته، بخلاف الحدث، فإنه قادر على إزالة الحدث.

ضبط الأسماء: قوله: **عن أبي قلابة**: هو بكسر القاف وتخفيف اللام وبالناء الموحدة، واسمه عند الله بن زيد، وقد تقدم بيانه. قوله: **عن يزيد**: هو بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة، وهو يزيد بن أبي يزيد الضعفي مولاهم البصري أبو الأرهري، واحتلف العلماء في سبب تلقيبه بالرشك، فقيل: معناه بالفارسية المقاسم، وقيل: العبور، وقيل: كثير اللحية، وقيل: الرشك بالفارسية اسم للعقرب، فقيل ليزيد. الرشك؛ لأن العقرب دخلت في لحيته، فمكثت فيها ثلاثة أيام، وهو لا يدري بها؛ لأن لحيته كانت طويلة عصيمة جداً، حكى هذه الأقوال صاحب 'المطالع' وغيره، وحكاها أبو علي العسائي، وذكر هذا القول الأخير بإساده، والله أعلم.

قوله: **أحرورية**، **أنت**: هو بفتح الحاء المهملة وضم الراء الأولى، وهو نسبة إلى "حروراء" وهي قرية بقرب =

٧٦٣- (٣) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَحْرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ. قَالَتْ: كَانَ يُصَيِّبُنَا ذَلِكَ، فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ.**

="الكوفة"، قال السمعاني: هو موضع على ميلين من الكوفة، كان أول اجتماع الخوارج به، قال اهروي: تعاقبوا في هذه القرية، فسبوا إليها، بمعنى قول عائشة **﴿﴾**: أن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيض، وهو خلاف إجماع المسلمين، وهذا الاستفهام الذي استفهمته عائشة هو استفهام إنكار، أي هذه طريقة الحرورية، وبئست الطريقة. قولها: **كُتِبَ عَلَيْهَا أَنْ تُؤْمَرَ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ** معناه: لا يأمرها النبي **﴿﴾** بالقضاء مع علمه بالحيض، وتركها الصلاة في زمنه، ولو كان القضاء واجباً لأمرها به.

قولها: **أُفْأَمِرُ مِنْ أَلْخَرِ** هو بفتح الياء وكسر الزاي غير مهمور، وقد فسره محمد بن جعفر في "الكتاب" أن معناه: "يقضين"، وهو تفسير صحيح، يقال: جرى يجزي أي قضى، وبه فسروا قوله تعالى: **﴿﴾ لَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ** عن نفس شين **﴿﴾** (البقرة: ٤٨)، ويقال: هذا الشيء يجزي عن كذا أي يقوم مقامه. قال القاضي عياض: وقد حكى بعضهم فيه الهمز، والله أعلم.

**** قال في فتح الملهم:** قوله: **﴿﴾ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ** الخ: قال ابن دقيق العيد: "اكتفاء عائشة **﴿﴾** في الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به: يحتمل وجهين، أحدهما: أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الأداء، فيتمسك به حتى يوجد المعارض، وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم. وثانيهما: -قال وهو الأقرب- أن الحاجة داعية إلى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده **﴿﴾**، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب، لاسيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما في رواية عاصم عن معاذة عند مسلم". (فتح الملهم: ١٨٤/٣)

[١٦- باب تستر المغتسل بثوب ونحوه]

٧٦٤- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي التَّضَرِّ أَنْ أَنَا مُرَّةٌ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ.

٧٦٥- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ أَنَّ أَبَا مُرَّةٍ مَوْلَى عَقِيلٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمَّ هَانِيٍّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَتْهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِأَعْلَى مَكَّةَ، فَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى غُسْلِهِ، فَسَتَرَتْ عَنْهُ فَاطِمَةُ، ثُمَّ أَحَذَتْ ثَوْبَهُ فَالْتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ سُبْحَةَ الصُّحَى.

٧٦٦- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: فَسَتَرَتْهُ ابْنَتُهُ فَاطِمَةُ بِثَوْبِهِ، فَلَمَّا اعْتَسَلَ أَخَذَتْهُ، فَالْتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ قَامَ، فَصَلَّى ثَمَانِ سَجَدَاتٍ، وَذَلِكَ ضُحَى.

[١٦- باب تستر المغتسل بثوب ونحوه]

قوله: عَنْ أَبِي بَصْرَةَ عَنْ مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ. وفي الرواية الأخرى: عَنْ مَرْثَةَ مَوْلَى عَنِ ابْنِ أَبِي بَصْرَةَ. أما أبو الصر فاسم: سَامٌ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ الْقُرَشِيِّ التَّمِيمِيُّ الْمَدَنِيُّ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ. وأما أبو مرة فاسم، يريد وهو مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ، وكان يدرم أحابها عقيلًا، فلهذا سَمِعَ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى عَنْ وَلَائِهِ، وَأُمِّ أُمِّ هَانِيٍّ فَاسْمُهَا: فَاحْتة، وَقِيلَ: فَاطِمَةُ، وَقِيلَ: هِنْدٌ، كَبِيتَ بِأَبْنَاهَا هَانِيٌّ بْنُ هَيْرَةَ بْنِ عَمْرٍو، وَهَانِيٌّ بِهَمَزٍ آخِرِهِ، اسْمُ امْتِ أُمِّ هَانِيٍّ فِي يَوْمِ الْفَتْحِ.

قوله: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ. فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ. وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ. هذا فيه دليل على جواز اغتسال الإنسان بحضرة امرأة من محارمه، إذا كان يغتسل فيه وبينها ساتر من ثوب وغيره.

قوله: ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ سُبْحَةَ الصُّحَى. هذا اللفظ فيه فائدة لطيفة، وهي أن صلاة الصبح ثمان ركعات، وموضع الدلالة كونه قات: 'سُحَّةُ الصُّحَى'، وهذا تصريح بأن هذا سنة مقررة معروفة، وصلاها سنة الصبح، بخلاف الرواية الأخرى: 'صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ وَذَلِكَ صُحَى'، فإن من الناس من يتوهم منه خلاف الصواب، فيقول: ليس في هذا دليل على أن الصبح ثمان ركعات، ويرغم أن النبي ﷺ صلى في هذا الوقت ثمان ركعات بسبب فتح =

٧٦٧- (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مُوسَى الْقَارِيُّ. حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً وَسَتَرْتُهُ، فَأَغْتَسَلَ.

=مكة، لا لكوها اضحى، فهذا الخيال الذي يتعق به هذا القائل في هذا المفظ لا يتأتى له في قوها: 'سححة
اضحى'، ولم تر الناس قديماً وحديثاً يحتجون بهذا الحديث على إثبات الصلحى ثمان ركعات، والله أعلم.
شرح الغريب: و"السححة" بضم السين وإسكان الباء، هي النافلة، سميت بذلك للتسبيح الذي فيها.
قوله: 'فصلى ثمان سجود': المراد ثمان ركعات وسميت الركعة سجدة؛ لاشتغالها عليها، وهذا من باب تسمية
الشيء بجزئه.
قوله: 'حسن موسى بن عيسى': هو همر آخره مسوب إلى القراءة، والله أعلم.

• • • • •

[١٧- باب تحريم النظر إلى العورات]

- ٧٦٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ".
- ٧٦٩- (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَا -مَكَانَ عَوْرَةِ-: عُزِّيَّةُ الرَّجُلِ وَعُزِّيَّةُ الْمَرْأَةِ.

١٧- باب تحريم النظر إلى العورات

فيه قوله ﷺ: لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ. وفي الرواية الأخرى: عَزِيَّةُ الرَّجُلِ وَعَزِيَّةُ الْمَرْأَةِ.

شرح العرب ضبطنا هذه اللفظة الأخيرة على ثلاثة أوجه: عُزِّيَّةُ بكسر العين وإسكان الراء، وعُزِّيَّةُ بضم العين وإسكان الراء، وعُزِّيَّةُ بضم العين وفتح الراء وتشديد الياء، وكلها صحيحة، قال أهل اللغة: عُزِّيَّةُ الرجل بضم العين وكسرهما هي متجردة، والثالثة على التصغير. وفي الباب زيد بن الحباب، وهو بضم الحاء المهملة وبالياء الموحدة المكررة المخففة، والله أعلم.

فقه الحديث. وأما أحكام الباب، ففيه تحريم نظر الرجل إلى عورة الرجل، والمرأة إلى عورة المرأة، وهذا لا خلاف فيه، وكذلك نظر الرجل إلى عورة المرأة، والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع، ونهى ﷺ بنظر الرجل إلى عورة الرجل على نظره إلى عورة المرأة، وذلك بالتحريم أولى، وهذا التحريم في حق غير الأرواح والسادة، أما الروحانيون، فلنكح واحد منهما النظر إلى عورة صاحبه جميعها إلا الفرج نفسه، ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا:

أصحابنا: أنه مكروه لكل واحد منهما النظر إلى فرج صاحبه من غير حاجة، وليس حرام. والثاني: أنه حرام عليهما. والثالث: أنه حرام على الرجل، مكروه للمرأة، والنظر إلى باطن فرجها أشد كراهة وتحريماً.

وأما السيد مع أمته، فإن كان يملك وطأها، فهما كالزوجين، وإن كانت محرمة عليه بسبب كآخته وعمته وحالته، أو برضاع أو مصاهرة كأم الزوجة وستها وزوجة ابنه، فهي كما إذا كانت حرة، وإن كانت الأمة بجوسية أو مرتدة أو وثنية أو معتدة أو مكاتب، فهي كالأمة الأجنبية.

وأما نظر الرجل إلى محارمه، ونظرهن إليه، فالصحيح أنه يباح فيما فوق السرة وتحت الركبة، وقيل: لا يحل إلا ما يظهر في حال الخدمة والتصرف، والله أعلم. وأما ضبط العورة في حق الأجانب، فعورة الرجل مع الرجل ما بين =

=السرة والركبة. وكذلك المرأة مع المرأة، وفي السرة والركبة ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحها: ليست بعورة. والثاني: هما عورة. والثالث: السرة عورة دون الركبة. وأما نظر الرجل إلى المرأة، فحرام في كل شيء من بدنها، وكذلك يحرم عليها النظر إلى كل شيء من بدنه، سواء كان نظره ونظرها بشهوة أم بغيرها. ****** وقال بعض أصحابنا: لا يحرم نظرها إلى وجه الرجل بغير شهوة، وليس هذا القول بشيء. ولا فرق أيضاً بين الأمة والحرة إذا كانتا أحييتين.

يبين حرمة النظر إلى وجه الأمرد الوصي. وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه الأمرد إذا كان حسن الصورة، سواء كان نظره بشهوة أم لا، سواء أمس الفتنة أم حافها، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء المحققين، نص عليه الشافعي وحدائق أصحابه **رحمهم الله**، ودليله أنه في معنى المرأة، فإنه يشتهي كما تشتهي، وصورته في الاحمال كصورة المرأة، بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء، بل هم في التحريم أولى لمعي آخر، وهو أنه يتمكن في حقهم من طرق الشر ما لا يتمكن من مثله في حق المرأة، والله أعلم.

وهذا الذي ذكرناه في جميع هذه المسائل من تحريم النظر هو فيما إذا لم تكن حاجة، أما إذا كانت حاجة شرعية، فيجوز النظر، كما في حالة البيع والشراء، والتطبيب والشهادة ونحو ذلك، ولكن يحرم النظر في هذه الحال شهوة، فإن الحاجة تبيح النظر للحاجة إليه، وأما الشهوة، فلا حاجة إليها. قال أصحابنا: النظر بالشهوة حرام على كل أحد غير الزوج والسيد، حتى يحرم على الإنسان النظر إلى أمه وبنته بالشهوة، والله أعلم. وأما قوله **رحمهم الله**: لا يقضي بـ **الرجل إلى الرجل في شيء من جسده، وكذلك في المرأة مع المرأة**، فهو محرم إذا لم يكن بينهما حائل.

فقهاء الحديث. وفيه دليل على تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان، وهذا متفق عليه، وهذا مما تعم به البلوى، ويتساهل فيه كثير من الناس باجتماع الناس في الحمام، فيجب على الحاضر فيه أن يصون بصره ويده وغيرها عن عورة غيره، وأن يصون عورته عن بصر غيره، ويد غيره من قيمه وغيره، ويجب عليه إذا رأى من يغفل بشيء من هذا أن ينكر عليه، قال العلماء: ولا يسقط عنه الإنكار بكونه يظن أن لا يقبل منه، بل يجب عليه الإنكار إلا أن يخاف على نفسه وغيره فتنة، والله أعلم.

وأما كشف الرجل عورته في حال الخنوة بحيث لا يراه آدمي، فإن كان لحاجة جار، وإن كان لغير حاجة، ففيه خلاف العلماء في كراهته وتحريمه، والأصح عندنا أنه حرام، وهذه المسائل فروع وتتمات وتقييدات معروفة في كتب الفقه، وأشرنا بها إلى هذه الأحرف لئلا يخلو هذا الكتاب من أصل ذلك، والله أعلم.

****قال في فتح الملهم:** وفي الدر المختار: "وتنزع المرأة الشابة من كشف الوجه بين الرجال، لا لأنه عورة بل لحوف الفتنة، كمنه، وإن أمس الشهوة؛ لأنه أغلظ، ولا يجوز النظر إليه شهوة كوجه أمرد" إلى آخره. وقال الحافظ ابن القيم **رحمهم الله**: "إن ما قال بعض الفقهاء: إن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها، إنما هو في الصلاة، لا في النظر، فإن العورة عورتان: عورة في الصلاة، وعورة في النظر، فالحرة لها أن تصلي مكشوفة الوجه ونكمن، وليس لها أن تخرج في الأسواق ومجامع الناس كذلك"، والله أعلم. (فتح الملهم: ١٨٩/٣)

[١٨- باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة]

٧٧٠- (١) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوْآتِهِ بَعْضٌ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ، قَالَ فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَفَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ فَحَمَحَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرٌ! ثَوْبِي حَجَرٌ! حَتَّى نَظَرْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوْآتِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا بِمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نَظَرَ إِلَيْهِ، قَالَ فَأَحْدَثَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَاللَّهِ! إِنَّهُ بِالْحَجَرِ نَذِبَ سِتَّةَ أَوْ سَعَةً، ضَرَبَ مُوسَى بِالْحَجَرِ.

[١٨- باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة]

فيه قصة موسى عليه السلام. وقد قدما في الباب السابق أنه يجوز كشف العورة في موضع الحاجة في الخلوة، وذلك كحالة الاغتسال، وحال النور، ومعاشرة الروحة، وهو ذلك، فهذا كنه حائر فيه التكشف في الخلوة. وأما بحضرة اساس فيحرم كشف العورة في كل ذلك. قال العلماء: والتستر ثمر ونحوه في حال الاغتسال في الخلوة أفصل من التكشف، والتكشف حائر مدة الحاجة في العسل ونحوه، والريادة على قدر الحاجة حرام على الأصح، كما قدما في ابواب السابق أن ستر العورة في الخلوة واجب على الأصح، إلا في قدر الحاجة، والله أعلم.*

وموضع الدلالة من هذا الحديث أن موسى عليه السلام اغتسل في الخلوة عريانا، وهذا يتم على قول من يقول من أهل الأصول: إن شرع من قبلنا شرع لنا، والله أعلم.

قوله ﷺ: **كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً** بغير عصبهم من سوءة بعض يحتمل أن هذا كان حائرا في شرعهم. وكان موسى عليه السلام يتركه تراه واستحسانا وحياء ومروءة، ويحتمل أنه كان حراما في شرعهم كما هو.

****قال في فتح الملهم** قال فقهاؤنا: إن وجوب ستر العورة عام ولو في الخلوة على الصحيح، لأنه تعالى وإن كان يرى المستور كما يرى المكشوف، لكنه يرى المكشوف تاركا للأدب والمستور متأدبا، وهذا الأدب واجب مراعاته عند القدرة عليه إلا لعرض صحيح كنعوط واستحجاء، وحكى في القبية أقوالا في تجرده للاغتسال مفردا، منها: أنه يكره، ومنها: أنه يعدر إن شاء الله، ومنها: لا بأس به، ومنها: يجوز في المدة اليسيرة، ومنها: يجوز في بيت الحمام الصغير، كذا في رد المحتار. (فتح الملهم: ١٩١/٣)

— حرام في شرعنا، وكانوا يتساهلون فيه كما يتساهل فيه كثيرون من أهل شرعنا.

شرح الغريب: والسوءة هي العورة سميت بذلك؛ لأنه يسوء صاحبها كشفها، والله أعلم. قوله: **أنه أدب** هو بهمزة ممدودة ثم دال مهملة مفتوحة ثم راء مخففتين، قال أهل اللغة: هو عظيم الخصيتين.

قوله **﴿فجمع موسى لحيته﴾** أثره جمع مخفف الميم معناه جرى أشد الجري، ويقال يأنثره بكسر الهمزة مع إسكان الثاء، ويقال: **أثره** بفتحهما لغتان مشهورتان تقدمتا.

قوله **﴿حي نظر إليه﴾** هو بضم النون وكسر الظاء مبني لما لم يسم فاعله. قوله **﴿فصمق بالحجر صرناً﴾** هو بكسر الفاء وفتحها لعتاك معناه: جعل وأقل وصار ملتزماً لذلك، ويحور أن يكون أراد موسى **﴿بضرب الحجر إظهار معجزة لقومه بأثر الضرب في الحجر﴾** ويحتمل أنه أوحى إليه أن يصربه لإظهار المعجزة، والله أعلم. قوله: **إنه بالحجر صب** هو بفتح النون والدال، وهو الأثر، والله أعلم.

• • • •

[١٩- باب الاعتناء بحفظ العورة]

٧٧١- (١) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ مَيْمُونٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، وَاللَّفْظُ لَهُمَا. - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ دَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَ عَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ حِجَارَةً، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى عَاتِقِكَ، مِنَ الْحِجَارَةِ، فَفَعَلَ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: 'إِزَارِي، إِزَارِي' فَشَدَّ عَلَيْهِ إِزَارَهُ.

قَالَ ابْنُ رَافِعٍ فِي رِوَايَتِهِ: عَلَى رَقَبَتِكَ. وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى عَاتِقِكَ.

٧٧٢- (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ، وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ -عَمَّهُ-: يَا ابْنَ أَخِي! لَوْ خَلَلْتَ إِزَارَكَ، فَجَعَلْتَهُ عَلَى مَنْكَبِكَ، دُونَ الْحِجَارَةِ، قَالَ فَحَلَّهُ، فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكَبِهِ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ. قَالَ فَمَا رَأَوْي بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ عُرْيَانًا.

١٩- باب الاعتناء بحفظ العورة

قوله: عن جابر بن عبد الله: هذا الحديث مرسل صحابي، وقد قدما أن العلماء من الطوائف متفقون على الاحتجاج بمرسل الصحابي إلا ما انفرد به الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني من أنه لا يحتاج به، وقد تقدم دليل الجمهور في الفصول المذكورة في أول الكتاب.

شرح العريب وسميت الكعبة كعبة؛ لعلوها وارتفاعها. وقيل: لاستدارتها وعلوها، والله أعلم.

قوله: جعل الزار على عاتقك من حجارة ليقبك الحجارة، أو من أجل الحجارة، وقد قدما في كتاب الإيمان أن العاتق ما بين المنكب والعنق، وجمعه عواتق وعنق وعنق، وهو مذكر وقد يؤث.

قوله: فخر بن زاهر، صحبته من أئمة، معنى حرة: سقط، وطمحت بفتح الطاء والميم أي ارتفعت. **فقه الحديث** وفي هذا الحديث بيان بعض ما أكرم الله سبحانه وتعالى به رسول الله ﷺ، وأنه ﷺ كان مصوباً حمياً في صغره عن القبائح وأحلاق الجاهلية، وقد تقدم بيان عصمة الأنبياء صوات الله عليهم في كتاب الإيمان، =

٧٧٣ = (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ بْنُ عَبَادٍ بْنُ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ، عَنِ الْمِسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: أَقْبَلْتُ بِحَجَرٍ، أَحْمِلُهُ ثَقِيلٌ، وَعَلَيَّ إِزَارٌ خَفِيفٌ قَالَ: فَانْحَلَّ إِزَارِي وَمَعِيَ الْحَجَرُ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَضَعَهُ حَتَّى بَلَغْتُ بِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ارْجِعْ إِلَى ثَوْبِكَ فَخُذْهُ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاةً".

= وجاء في رواية في غير الصحيحين أن الملك نزل فشد عليه ﷺ إزاره، والله أعلم.
قوله ﷺ: "ولا تمشوا عُرَاةً" هو في تحريم، كما تقدم في الباب السابق، والله أعلم. **

** قال في فتح الملهم. قال السهبي: بيت في الدهر خمس مرات: الأول: حين ساء شيث بن آدم، وكانت في حياة آدم عليه السلام حيمة من لؤلؤة حمراء يطوف بها ويأسس، لأنها من الجنة. الثانية: حين ساء إبراهيم عليه السلام. الثالثة: حين ساء قريش قبل الإسلام خمسة أعوام. وقيل: قبل المبعث بخمس عشرة سنة، وهي التي في حديث الباب. الرابعة: حين احترقت أيام ابن الزبير بشرارة طارت إليها من أبي قيس فاحترقت الأستار فاحترق البيت فهدمها ابن الزبير وبنها على خلاف ما كانت عليه. الخامسة: لما قدم عبد الملك مكة، قال: ساء من تخليط أبي حبيب من شيء - يعني ابن الزبير - فهدمها وردها على ما كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ. ثم بدم عبد الملك على ذلك، وقال: ليتني تركت أبا حبيب وما تحمل، فلما قدم أبو جعفر المنصور أراد ردها على ما ساء ابن الزبير، وشاور في ذلك، فقال له مالك عليه السلام: أشدك الله يا أمير المؤمنين، أن لا تجعل هذا البيت لعبة للملوك بعدك، لا يشاء أحد منهم أن يعيره إلا غيره، فتذهب هيئته من قلوب الناس، فصرعه من رأيه.

وقيل إن آدم عليه السلام ساء قبل شيث، وساء جرهم لها إما كان إصلاحاً، كذا في إكمال إكمال المعلم.

قال الحفاظ: وروى إسحاق بن راهويه من طريق خالد بن عروة عن عني في قصة ساء إبراهيم البيت، قال: فمر عليه الدهر فاهدم، فبنته العمالة، فمر عليه الدهر فاهدم فبنته جرهم، فمر عليه الدهر فاهدم فبنته قريش، ورسول الله ﷺ يومئذ شاب، فلما أرادوا أن يصعوا الحجر الأسود احتصموا فيه، فقالوا: نحكم بيسا أو من يخرج من هذه السكة، فكان النبي ﷺ أول من خرج منها، فحكم بينهم أن يجعلوه في ثوب ثم يرفعه من كل قبيلة رجل. وذكر أبو داود الطيالسي في هذا الحديث: "أنهم قالوا: نحكم أول من يدخل في باب بني شيبه، فكان النبي ﷺ أول من دخل منه، فأخبروه، فأمر ثوب فوضع الحجر في وسطه وأمر كل فخذ أن يأخذوا بضائفة من اثواب، فرفعوه، ثم أخذوه فوضعه بيده".

وروى الفاكهي أن الذي أشار عليهم أن يحكموا أول داخل: أبو أمية بن المعيرة المحزومي، أخو الوليد. وعند موسى بن عقبة أن الذي أشار عليهم بذلك هو الوليد بن المعيرة المحزومي، وأنه قال هم: لا تجعلوا فيها مالا أخذ غصباً، ولا قطعت فيه رحم، ولا انتهكت فيه دمة" إلى آخره. (فتح الملهم: ١٩٤/٣ - ١٩٦)

[٢٠- باب التستر عند البول]

٧٧٤- (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ -: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ سَعْدٍ، مَوْلَى الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: أَرَدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسَرَّ إِلَيَّ حَدِيثًا لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَتَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ، هَدَفٌ أَوْ حَائِشٌ نَخْلٍ، قَالَ ابْنُ أَسْمَاءَ فِي حَدِيثِهِ: يَعْنِي حَائِطٌ نَخْلٍ.

[٢٠- باب التستر عند البول]

صط **الاسماء** و**شرح العريب** قوله: **سبب** **س** **و** **ح** هو بفتح الحاء وتشديد اراء المصنومة و**اخاء** المعجمة غير مصروف؛ لكونه أعجمياً، وقد تقدم بيانه مرات. قوله: **عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي** هو بضم الصاد المعجمة وفتح الباء الموحدة. قوله: **وكان أحب ما أسر به رسول الله ﷺ حادثة هدف أو حاش حل** يعني حائط حل، **ما** **اهداف** فبفتح اهاء والذال وهو ما ارتفع من الأرض، وأما **"حائش الحل"** ف**اخاء** المهملة و**اشين** المعجمة، وقد فسر في الكتاب بخائط الحل، وهو البستان، وهو تفسير صحيح، ويقال: فيه أيضاً **حش** و**حش** بفتح الحاء وضمها. **فقه الحديث** وفي هذا الحديث من الفقه استحباب الاستتار عند قضاء الحاجة بخائط، أو هدف، أو وهدة أو نحو ذلك، بحيث يعيب جميع شخص الإنسان عن أعين الناظرين، وهذه سنة مؤكدة، والله أعلم.

[٢١ - باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل ...]

- ٧٧٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى
أَبْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شَرِيكٍ يَعْنِي ابْنَ
أَبِي نَمِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ إِلَى قُبَاءَ، حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَالِمٍ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَابِ عِثْبَانَ، فَصَرَخَ
بِهِ، فَخَرَجَ يَحْرُ إِزَارَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَعَجَلْنَا الرَّجُلَ" فَقَالَ عِثْبَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ
الرَّجُلَ يُعَجِّلُ عَنْ امْرَأَتِهِ وَلَمْ يُمْنِ مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ".
- ٧٧٦- (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ،
عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ".

٢١ - باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا يوجب الغسل إلا أن ينزل المني

وبيان نسخه وأن الغسل يجب بالجماع

اعلم أن الأمة محتمة الآن على وجوب الغسل بالجماع، وإن لم يكن معه إنزال، وعلى وجوبه بالإنزال، وكان
جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإنزال ثم رجع بعضهم، واعتقد الإجماع بعد الآخرين.
وفي أسانيد حديث: 'إن ماء من ماء' مع حديث أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ في لرحل أبي أهبة ثم
لا يبرر قال: غسل ذكره ومسوحاً وفيه الحديث الآخر: 'إذا حبس أحدكم بين شعبه لأربع ثم جهدها فقد
وجب عليه الغسل' قال العلماء: العمل على هذا الحديث.
الجواب عن حديث: "إنما الماء من الماء": وأما حديث 'ماء من ماء' فالجمهور من الصحابة ومن بعدهم قالوا:
إنه مسوخ، ويعنون بالنسخ أن الغسل من الجماع بغير إنزال كان ساقطاً ثم صار واجباً، وذهب ابن عباس رضي الله عنه
وعيره إلى أنه ليس منسوخاً، بل المراد به نقي وجوب الغسل بالرؤية في اليوم إذا لم ينزل، وهذا الحكم باق بلا شك.
وأما حديث أبي بن كعب ففيه جوابان: أحدهما: أنه مسوخ، والثاني: أنه محمول على ما إذا باشرها فيما سوى
الفرج، والله أعلم. قوله: 'خرجت مع رسول الله ﷺ إلى قباء' هو بضم القاف ممدود مذكر مصروف، هذا هو
الصحيح الذي عليه المحققون والأكثر، وفيه لغة أخرى أنه مؤنث غير مصروف وأخرى أنه مقصور. قوله:
عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ هو بكسر العين على المشهور وقيل بضمها، وقد قدمناه في كتاب الإيمان.

٧٧٨ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ، عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ نَشَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ: "لَعَنَّا أَعْجَلُكُمْ؟" قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ، فَلَا تُغْسِلَ عَلَيْكَ، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ".

وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: إِذَا أُعْجِلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ.

٧٧٩ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بْنُ عُرْوَةَ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ ثُمَّ يُكْسِلُ؟ فَقَالَ: "يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي".

قوله: حدثنا عبد الله بن معاذ عن أبي حدثنا أبو العلاء بن شحير عن أبي
رسول بن ^{ثلاث} سمع حدثه بعضه بعضاً لما سمع بشأن بعضه بعضاً هذا الإسناد كله بصريون إلا أبا العلاء
فإنه كوفي، وأبو العلاء اسمه يزيد بن عبد الله بن الشحير بكسر الشين والحاء المعجمتين والحاء المشددة وأبو
العلاء تابعي، ومراد مسلم بروايته هذا الإسناد عن أبي العلاء أن حديث "ماء من الماء" مسووح، وقول أبي العلاء
إن السنة تسمح السنة، هذا صحيح، قال العلماء: سمح السنة بالسنة يقع على أربعة أوجه:

أحدها: سح السمة المتواترة بامتواترة، والثاني: سح حيز الواحد مثله، والثالث: سح الآحاد بالمتواترة. والرابع: سح امتواتر بالآحاد فأما الثلاثة الأول فهي حائرة بلا خلاف. وأما الرابع: فلا يخور عند الخصامير، وقال بعض أهل الظاهر: يجوز، والله أعلم.

قوله **عججت** : **عججت** أو **فحججت** ولا عسر عجب وفي رواية ابن شاذان: **أعججت** أو **أفحطت** أما **أعججت** فهو في الموضوعين بضم الهمزة وإسكان العين وكسر الحيم، وأما **أفحطت** فهو في الأولى بفتح الهمزة والحاء، وفي رواية ابن شاذان بضم الهمزة وكسر الحاء مثل **أعججت**، وإروايتان صحيحتان، ومعنى الإفحاط هاهنا عدم الإنزال =

٧٨٠ - (٦) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ الْمَلِيِّ، عَنِ الْمَلِيِّ يَعْنِي بِقَوْلِهِ: الْمَلِيُّ عَنِ الْمَلِيِّ، أَبُو أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ، فِي الرَّجُلِ يَأْتِي أَهْلَهُ ثُمَّ لَا يُنْزِلُ قَالَ: "يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ".**

٧٨١ - (٧) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجَهَنِّيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَانَ. قَالَ قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُعْمَرْ؟ قَالَ عُثْمَانُ: "يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ". قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.**

٧٨٢ - (٨) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنِ الْحُسَيْنِ قَالَ يَحْيَى: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.**

=أي، وهو استعارة من قحوط المطر وهو الخساسة، وقحوط الأرض وهو عدم إخراجها البات، والله أعلم.
قوله: **لَمْ يَحْسِلْ** صبغناه بضم الباء ونحو فتحها، يقال: أكسل الرجل في جماعه إذا ضعف عن الإنزال، وكسل أيضاً بفتح الكاف وكسر السين، والأول أفصح. قوله **لَمْ يَحْسِلْ** ما أحسنه من برده فيه دليل على نجاسة رطوبة فرج المرأة، وفيها خلاف معروف، والأصح عند بعض أصحابنا نجاستها، ومن قال بالطهارة يحمل الحديث على الاستحباب، وهذا هو الأصح عند أكثر أصحابنا، والله أعلم.

قوله: **"حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ الْمَلِيِّ عَنِ الْمَلِيِّ"** يعني بقوله الملي عن الملي أبو أيوب" هكذا هو في الأصول أبو أيوب بالواو وهو صحيح، والملي المعتمد عليه المكون إليه، والله أعلم.

قوله: **إِدْ جَمَعَ وَمِمْ** هو بضم الياء وإسكان الميم، هذه اللغة الفصيحة، وبها جاءت الرواية، وفيه لغة ثانية بفتح الياء، والثالثة بضم الياء مع فتح الميم وتشديد الون، يقال: أمي ومي ومي ثلاث لغات حكاهما أبو عمرو الراشد، والأولى أفصح وأشهر، وبها جاء القرآن، قال الله تعالى: **فَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ مَعْمُولُونَ** (الواقعة: ٥٨)

٢٢- باب: نسخ "الماء من الماء". ووجوب الغسل بالتقاء الختانين

٧٨٣- (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ. وَ مَطَرٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ* ثُمَّ جَهَدَهَا فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ".

وَفِي حَدِيثِ مَطَرٍ: "وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ".

قَالَ زُهَيْرٌ مِنْ بَيْنِهِمْ: "بَيْنَ أَشْعُبَيْهَا الْأَرْبَعِ".

٧٨٤- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبَّادٍ بْنِ حَبَلَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ حَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْنَهُ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: "ثُمَّ اجْتَهَدَ" وَلَمْ يَقُلْ: "وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ".

٢٢- باب: نسخ "الماء من الماء". ووجوب الغسل بالتقاء الختانين

ضبط الأسماء. قوله: "أبو غسان المصمعي" هو بفتح العين المعجمة وتشديد السين المهملة ويجوز صرفه وترك صرفه، والمصمعي بكسر الميم الأولى وفتح الثانية، واسمه: مالك بن عبد الواحد، وقد تقدم بيانه مرات، لكني أنهيه عليه وعلى مثله لطول العهد به كما شرطته في الخطبة. قوله: "أبو رافع عن أبي هريرة" اسم أبي رافع نعيم، وقد تقدم أيضاً. قوله ﷺ: "د قعد بين شعبي الأربع ثم جهدها". وفي رواية: "أشعبها".

شرح العريب اختلف العلماء في المراد بالشعب الأربع، ف قيل: هي اليدين والرجلان، وقيل: الرجلان والفخذان، وقيل: الرجلان والشفران، واختار القاضي عياض أن المراد شعب الفرج الأربع، والشعب الواحي، واحداً وشعبة، وأما من قال أشعبها فهو جمع شعب، ومعنى جهدها حفزها كذا قاله الخطابي. وقال غيره: سغ مشقتها، يقال: جهدته وأجهدته بلغت مشقتها. قال القاضي عياض رحمه: الأولى أن يكون جهدها بمعنى بيع جهده في العمل فيها، والجهد الطاقة، وهو إشارة إلى الحركة وتمكن صورة العمل، وهو نحو قول من قال: حفزها أي كدها بحركته، وإلا فأى مشقة بلغ بها في ذلك، والله أعلم.

ومعنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول المنى، بل متى عابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على -

* قوله: "بين شعبي الأربع" هو بضم الشين، وفتح العين، جمع شعبة بضم الشين بمعنى القطعة، ومنه قوله تعالى: ﴿ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ﴾ (المرسلات: ٣٠).

٧٨٥- (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى -وَهَذَا حَدِيثُهُ-: حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ -وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِي بُرْدَةَ- عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الدَّفْقِ أَوْ مِنَ الْمَاءِ. وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّاهُ! -أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ!- إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، وَإِنِّي أَسْتَحْيِيكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتُ سَائِلاً عَنْهُ أَمَّا الْبَاقِي وَلَدُنْكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أُمُّكَ، قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟ قَالَتْ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْتَعِ، وَمَسَّ الْجَنَانَ الْجَنَانَ، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ".

=الرجل والمرأة، وهذا لا خلاف فيه اليوم، وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن بعدهم، ثم انعقد الإجماع على ما ذكرناه، وقد تقدم بيان هذا، قال أصحابنا: ولو غيب الحشفة في دبر امرأة أو دبر رجل أو فرج بهيمة أو دبرها وجب الغسل، سواء كان المولح فيه حياً أو ميتاً، صغيراً أو كبيراً، وسواء كان ذلك عن قصد أم عن نسيان، وسواء كان مختاراً أو مكرهاً، أو استدحلت المرأة ذكره وهو نائم، وسواء انتشر الذكر أم لا، وسواء كان محتوناً أم أغلف، فيجب الغسل في كل هذه الصور على الفاعل والمفعول به، إلا إذا كان الفاعل أو المفعول به صيماً أو صبية، فإنه لا يقال: وجب؛ لأنه ليس مكلفاً، ولكن يقال: صار حساً، فإن كان مميراً وجب على الولي أن يأمره بالغسل كما يأمره بالوضوء، فإن صلى من غير غسل لم تصح صلاته، وإن لم يعتسل حتى بلغ وجب عليه الغسل، وإن اغتسل في الصبي ثم بلغ لم يلزمه إعادة الغسل.

قال أصحابنا: والاعتبار في الإجماع بتعيين الحشفة من صحيح الذكر بالاتفاق، فإذا غيبها بكماها تعلق به جميع الأحكام، ولا يشترط تعيين جميع الذكر بالاتفاق، ولو غيب بعض الحشفة لا يتعلق به شيء من الأحكام بالاتفاق إلا وجهاً شاذاً ذكره بعض أصحابنا: أن حكمه حكم جميعها، وهذا الوجه غلط منكر متروك. وأما إذا كان الذكر مقطوعاً فإن بقي منه دون الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام، وإن كان الباقي قدر الحشفة فحسب، تعلق بالأحكام بتعيينه بكماها، وإن كان رائداً على قدر الحشفة ففيه وجهان مشهوران لأصحابنا: أحدهما: أن الأحكام تتعلق بقدر الحشفة منه. والثاني، لا يتعلق شيء من الأحكام إلا بتعيين جميع الباقي، والله أعلم. ولو لف على ذكره خرقة وأولجه في فرج امرأة ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا، الصحيح منها والمشهور: أنه يجب عليهما الغسل. =

٧٨٦- (٤) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَتْ: إِنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ، هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟ وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ، أَنَا وَهَذِهِ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ". *

-والثاني: لا يحب؛ لأنه أُوْلُح في حرقه. والثالث: إن كانت الحرقه علبطة تَمْع وصول اللدة والرطوبة لم يغيب
الفصل، وإلا وجب، والله أعلم.

ولو استدحلت المرأة ذكر هيمة وحب عليها الغسل، ولو استدحلت ذكراً مقطوعاً فوجهان، أحدهما: يجب عليها الغسل.

[illegible]

قوله: "عن حابر بن عبد الله عن أم كشوم عن عائشة" أم كشوم هذه تابعية، وهي بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهذا من رواية الأكارين عن الأصابع، فإن حابرًا رضي الله عنه صحابي، وهو أكثر من أم كشوم سناً ومرتباً وفضلاً رضي الله عنه أجمعين. قوله: "عن رافع بن رافع" رضي الله عنه فيه حوار ذكر مثل هذا حضرة الروجة، إذا تركزت عليه مصلحة ولم يحصل به أدى، وإما قال النبي ﷺ بهذه العبارة؛ ليكون أوقع في نفسه، وفيه أن فعله ﷺ لنوجوب، ولولا ذلك لم يحصل جواب السائل.

قوله: **ن** **رُفِعَ** **هــ** **ع** **س** : هذا جواب لقول السائل هل عليهما العسل؟ فيصهم منه بقرينة أنه جواب لذلك السؤال، أنه قصد به إعادة الوجود، ولا يدرم منه أن يكون مطلق الفعل للوجود، وقال النووي وغيره: وفيه أن فعله **ن** للوجود، ولولا ذلك لم يحصل جواب السائل، والله تعالى أعلم، انتهى.

وأنت حير بأن حكاية الفعل لإعادة الوجود بضم قرينة السؤال، لا يتوقف على أن يكون الفعل مطلقا للوجود، والتزام أن الفعل مطلقا للوجود لا يخرج عن الحرج أيضا، فافهم، والله أعلم.

٢٣- باب الوضوء مما مست النار

٧٨٧- (١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي. حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ حَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْحَارِثِ بْنُ هِشَامٍ، أَنَّ خَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ".

٧٨٨- (٢) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ قَارِظٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقْوُضًا عَلَى الْمَسْجِدِ. فَقَالَ: إِنَّمَا أَتَوَضَّأُ مِنْ أَثْوَارِ أَقِطٍ أَكَلْتُهَا؛ لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ".

٢٣- باب الوضوء مما مست النار

ذكر مسلم رحمه الله في هذا الباب الأحاديث الواردة بالوضوء مما مست النار، ثم عقبها بالأحاديث الواردة بترك الوضوء مما مست النار، فكانه يشير إلى أن الوضوء منسوخ، وهذه عادة مسلم وغيره من أئمة الحديث، يذكرون الأحاديث التي يرونها منسوحة ثم يعقبونها بالناسخ. وقد اختلف العلماء في قوله ﷺ: "تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ". مذهب الجمهور عدم نقص الوضوء مما مست النار. مذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أنه لا يتقضى الوضوء بأكل ما مسته النار. ممن ذهب إليه أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء، وابن عباس، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن سمرة، وزيد بن ثابت، وأبو موسى، وأبو هريرة، وأبي بن كعب، وأبو طلحة، وعامر بن ربيعة، وأبو أمامة، وعائشة رضي الله عنهم، وهؤلاء كلهم صحابة. وذهب إليه جماهير التابعين وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وإسحاق بن راهوية، ويحيى بن يحيى، وأبي ثور، وأبي خيثمة رحمه الله.

وذهب طائفة إلى وجوب الوضوء الشرعي وضوء الصلاة بأكل ما مسته النار، وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، والرهري وأبي قلانة، وأبي محلز، واحتج هؤلاء بحديث: "تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ" واحتج الجمهور بالأحاديث الواردة بترك الوضوء مما مسته النار. وقد ذكر مسلم ما فيها حملة، وياقها في كتب أئمة الحديث المشهورة.

أجواب عن حديث الوضوء مما مست النار وأجابوا عن حديث: "تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ" بجوابين: أحدهما: أنه منسوخ بحديث جابر بن عبد الله قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، وهو حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة. وأجواب الثاني: أن المراد =

٧٨٩- (٣) قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، وَأَنَا أَحَدُهُ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "تَوَضَّأُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ".

= بالوضوء غسل القدم والكفين، ثم إن هذا الخلاف الذي حكيه كان في الصدر الأول، ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مسته النار، والله أعلم.

قوله في أول الباب: "قال: قال ابن شهاب: أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام كذا هو في جميع الأصول عند الملك بن أبي بكر، وكذا نقله الحافظ أبو علي العسائي عن جماعة رواة الكتاب. قال أبو علي: وفي نسخة ابن الخداء مما أصلح بيده فأفسده، "قال ابن شهاب: فأخبرني عبد الله بن أبي بكر، جعل عبد الله موضع عبد الله، قال أبو علي: والصواب عند الملك وكذا رواه الجلودي، وكذلك هو في نسخة أبي ركريا عن ابن مهاب، وكذلك رواه الربيعي عن الرهري عن عبد الملك بن أبي بكر، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر، والله أعلم.

قوله: "قال عبد الله بن أبي بكر" هكذا هو في مسلم هنا، وفي باب الجمعة والبيوع، ووقع في باب الجمعة من كتاب مسلم من رواية ابن جريج إبراهيم بن عبد الله بن قارط، وكلاهما قد قيل. وقد اختلف الحفاظ فيه على هذين القولين فصار إلى كل واحد منهما جماعة كثيرة، "وقارط" بالقاف وكسر الراء والطاء المعجمة. قوله: "نه وجدنا هريرد بنوصا على مسجد فقال: إنما وجدنا من أبو فط كسها". قال الهروي وغيره: الأنوار جمع نور وهو القطعة من الأقط، وهو بالناء المثلثة، والأقط، معروف وهو مما مسته النار. قوله: "بنوصا على مسجد دليل على جواز الوضوء في المسجد، وقد نقل ابن المدر إجماع العلماء على جواره ما لم يؤد به أحداً.

[٢٤ - باب نسخ الوضوء مما مست النار]

- ٧٩٠ - (١) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْبٍ**: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَتِفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
- ٧٩١ - (٢) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ح وَحَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَرَقًا - أَوْ لَحْمًا - ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً.
- ٧٩٢ - (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ**: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفٍ يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
- ٧٩٣ - (٤) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى**: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ وَطَرَحَ السَّكِينَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.
- ٧٩٤ - (٥) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ.

[٢٤ - باب نسخ الوضوء مما مست النار]

فقه الحديث: قوله: "أكل عرقاً" هو بفتح العين وإسكان الراء، وهو العظم عليه قليل من اللحم، وقد تقدم بيانه في آخر كتاب "الإيمان" مبسوطاً.

قوله: **يجز من كَتِفِ شَاةٍ** فيه: جواز قطع اللحم بالسكين، وذلك تدعو إليه الحاجة لصلاة اللحم أو كبر القطعة، قالوا: ويكره من غير حاجة. قوله: "فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ بَلِّ اسْتِحْبَابِ اسْتِدْعَاءِ الْأُتَمَّةِ إِلَى الصَّلَاةِ، إِذَا حَضَرَ وَقْتُهَا، وَفِيهِ: أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْبَنِيِّ تَقْبَلُ إِذَا كَانَ الْمَنِيِّ مُحْضُورًا مِثْلَ هَذَا، وَفِيهِ: أَنَّ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَفِي السَّكِينِ لَعْنَتَانِ التَّنْكِيرُ وَالتَّائِيثُ، يُقَالُ: سَكِينٌ جَيِّدٌ وَجَيِّدَةٌ، سَمِيتُ سَكِينًا لِتَسْكِينِهَا حَرَكَةَ الْمَدْبُوحِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٩٥- (٦) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَشَّجِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كِفْأً ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٧٩٦- (٧) قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ.

٧٩٧- (٨) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي غُطَفَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: أَشْهَدُ لَكُنْتُ أَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَطْنَ الشَّاةِ، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٧٩٨- (٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضَّضَ، وَقَالَ: "إِنَّ لَهُ دَسْمًا".

٧٩٩- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ح: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ: كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادٍ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مِثْلُهُ.

قوله: عن أبي غطفان" بفتح العين المعجمة والطاء المهملة فهو ابن طريف المري المدني، قال الحاكم **صط الاسماء** أما "أبو غطفان" بفتح العين المعجمة والطاء المهملة فهو ابن طريف المري المدني، قال الحاكم أبو أحمد: لا يعرف اسمه. قال: ويقال في كنيته أيضاً أبو مالك. وأما أبو رافع فهو مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم، وقيل: إبراهيم، وقيل: هرمز، وقيل: ثابت. وقوله: **دسم** يعني الكبد وما معه من حشوها، وفي الكلام حذف تقديره "أشوي بطن الشاة فيأكل منه ثم يصلي ولا يتوضأ"، والله أعلم.

قوله: **صط الاسماء** أما "أبو غطفان" بفتح العين المعجمة والطاء المهملة فهو ابن طريف المري المدني، قال الحاكم أبو أحمد: لا يعرف اسمه. قال: ويقال في كنيته أيضاً أبو مالك. وأما أبو رافع فهو مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم، وقيل: إبراهيم، وقيل: هرمز، وقيل: ثابت. وقوله: **دسم** يعني الكبد وما معه من حشوها، وفي الكلام حذف تقديره "أشوي بطن الشاة فيأكل منه ثم يصلي ولا يتوضأ"، والله أعلم.

قوله: **صط الاسماء** أما "أبو غطفان" بفتح العين المعجمة والطاء المهملة فهو ابن طريف المري المدني، قال الحاكم أبو أحمد: لا يعرف اسمه. قال: ويقال في كنيته أيضاً أبو مالك. وأما أبو رافع فهو مولى رسول الله ﷺ واسمه أسلم، وقيل: إبراهيم، وقيل: هرمز، وقيل: ثابت. وقوله: **دسم** يعني الكبد وما معه من حشوها، وفي الكلام حذف تقديره "أشوي بطن الشاة فيأكل منه ثم يصلي ولا يتوضأ"، والله أعلم.

٨٠٠- (١١) **وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَتَى بِهَدِيَّةٍ خُبْزٍ وَلَحْمٍ، فَأَكَلَ ثَلَاثَ لُقْمٍ، ثُمَّ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَمَا مَسَّ مَاءً.**

٨٠١- (١٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ حَلْحَلَةَ. وَفِيهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ شَهِدَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ: صَلَّى، وَلَمْ يَقُلْ: بِالنَّاسِ.**

=عمرو" بالواو في وأخبرني، وهي واو العطف، والقائل وأخبرني عمرو هو ابن وهب، وإنما أتى بالواو أولاً؛ لأنه سمع من عمرو أحاديث، فرواها وعطف بعضها على بعض فقال ابن وهب: أخبرني عمرو بكذا، وأخبرني عمرو بكذا، وعدّد تلك الأحاديث، فسمع أحمد بن عيسى لفظ ابن وهب هكذا بالواو، فأداه أحمد بن عيسى كما سمعته فقال: حدثنا ابن وهب قال: يعني ابن وهب، وأخبرني عمرو، والله أعلم.

قوله: **أَحَدٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ** هو بالحاءين المهملتين المفتوحتين بينهما اللام الساكنة. قوله: **وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ ثِيَابَهُ** وليس فيها أن ابن عباس رأى هذه القضية، فيحتمل أنه رآها، ويحتمل أنه سمعها من غيره، وعلى تقدير أن يكون سمعها من غيره، يكون مرسل صحابي، وقد مع الاحتجاج به الأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني، والصواب قول الجمهور الاحتجاج به، فلما كانت هذه الرواية محتملة هذا الذي ذكرناه به مسلم - رحمه الله - على ما يريل هذا كله، فقال: شهد ابن عباس ذلك، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٢٥- باب الوضوء من لحوم الإبل]

٨٠٢- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْحَضْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "إِنْ شِئْتَ، فَتَوَضَّأْ، وَإِنْ شِئْتَ، فَلَا تَوَضَّأْ" قَالَ: أَتَوَضَّأُ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "نَعَمْ! فَتَوَضَّأْ مِنْ لُحُومِ الْإِبِلِ" قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قَالَ: أَصَلِّي فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: "لَا".

٢٥- باب الوضوء من لحوم الإبل

ضبط الأسماء وبيان المذاهب في نقص الوضوء من أكل لحوم الإبل. في إسناده 'موهَب' هو بفتح الهاء والميم، وفيه أشعث بن أبي الشعثاء: هما بالناء المثناة، واسم أبي الشعثاء سليم بن أسود. أما أحكام الباب فاحتلف العلماء في أكل لحوم الخمرور، فذهب الأكثرون إلى أنه لا يقص الوضوء، ممن ذهب إليه الخلفاء الأربعة الراشدون أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعبيد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس، وأبو الدرداء، وأبو طلحة، وعامر بن ربيعة، وأبو أمامة، وحماد بن أبي أسيد، ومالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم. وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية، ويحيى بن يحيى، وأبو بكر بن المديني، وابن حزيمة، واحتاره الحافظ أبو بكر البيهقي، وحكي عن أصحاب الحديث مطلقاً، وحكي عن جماعة من الصحابة أجمعين، واحتج هؤلاء بحديث الباب. وقوله ﷺ: "نَعَمْ مِمَّا مِنْ حِمْلٍ" وعن البراء بن عازب قال. سئل النبي ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل فأمر به. قال أحمد بن حنبل ﷺ وإسحاق بن راهوية: صح عن النبي ﷺ في هذا حديثان: حديث جابر، وحديث البراء، وهذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه.

*قوله: "نَعَمْ مِمَّا مِنْ حِمْلٍ" من سنن: لعل الجمهور قالوا بحمل الوضوء في هذا الحديث على غسل اليد، لأن تغييره في الوضوء من لحوم الغنم، وأمره به من لحوم الإبل يدل على أنه يستحب الوضوء في الجميع، وهو من لحوم الإبل أكد لقوة رائيته ورفورته، فالأمر لتأكيد الدب، وهذا عند الجمهور لا يتم إلا في غسل اليد لا في الوضوء الشرعي، والله أعلم. وكان الداعي لهم إلى التأويل أنه لم يعلم استحباب الوضوء الشرعي مما مسته النار بعد أن نسح، فالاستحباب لا يتم إلا بالنسبة إلى غسل اليد، فيحمل الحديث عليه، وقال النووي: وأجاب الجمهور عن هذا الحديث بخديث جابر ﷺ "كان أحر الأمريين ترك الوضوء مما مست النار"، ولكن هذا الحديث عام، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام، والله تعالى أعلم.

٨٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ سِمَاكِ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، وَأَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ، كُلُّهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ.

الجواب عن مستدل أحمد وإسحاق: وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار"، ولكن هذا الحديث عام، وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص، والخاص مقدم على العام، والله أعلم.

وأما إباحته ﷺ الصلاة في مراض الغنم دون مبارك الإبل فهو متفق عليه، والنهي عن مبارك الإبل وهي أعطاهما هي تسريه، وسبب الكراهة ما يخاف من نفاهاها وهويشها على المصلي، والله أعلم.

=قلت: بحثه لا يرد على الحنفية؛ لأنهم لا يقولون بتقديم الخاص على العام، لكن الشأن في عموم ترك الوضوء مما مست النار؛ لأن قوله: "مما مست النار" إن كان متعلقاً بالوضوء يكون رفعا للإيجاب الكلي، أي ترك أن يتوضأ من كل ما مسته النار، وهذا لا ينافي الوضوء من بعض ما مسته النار، وإن كان متعلقاً بالترك، يكون سلبيًا كليًا. أي ترك من كل ما مسته النار الوضوء، ولا يخفى أن المعنى الثاني بعيد، وعلى تقدير قرينه فهو محتمل، فيجب حملة على المعنى الأول دفعا للتعارض وتوفيقا بقدر الإمكان، على أن هذا الحديث أعني حديث الوضوء من لحوم الإبل ظاهر في بقاء الوضوء من لحوم الإبل بعد نسخ الوضوء مما مسته النار، وإن الوضوء من لحوم الإبل لم ينسخ حين نسخ الوضوء مما مسته النار، كما لا يخفى فالقول بسنخه بعيد، فتأمل.

قد يقال: لو فرضنا عموم النسخ في قوله: "ترك الوضوء مما مست النار" فلا تعارض أيضا إذا المتعارف من مثل ترك الوضوء مما مست النار، أن نسخ الوضوء عنه من حيث كونه مما مست النار، وهذا لا ينافي الوضوء عن بعضه بسبب آخر، ولا يخفى أن الوضوء من لحوم الإبل لو كان لما كان لكونه مما مسته النار، وهذا ظاهر، والله تعالى أعلم.

٢٦- باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي...

٨٠٤- (١) **وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَعَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ؛ شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ، يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا".**

قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ فِي رَوَاتِهِمَا: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ.

٨٠٥- (٢) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ، أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا".**

٢٦- باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك

فيه قوله: **شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ** - حل محل إليه - **يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ** - لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً - معناه: يعلم وجود أحدهما، ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين.

فقد اُخْتُبِتْ - وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام، وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه، وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، ولا يضر الشك الطارئ عليها، فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث، وهي أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث، حكم ببقائه على الطهارة، ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة، هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف.

وحكي عن مالك - رحمه الله - روايتان: إحداهما: أنه يلزمه الوضوء إن كان شكه خارج الصلاة، ولا يلزمه إن كان في الصلاة. والثانية: يلزمه بكل حال، وحكي الرواية الأولى عن الحسن البصري، وهو وجه شاذ محكي عن بعض أصحابنا، وليس بشيء قال أصحابنا: ولا فرق في الشك بين أن يستوي الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه، أو يترجح أحدهما، أو يقلب على ظنه، فلا وضوء عليه بكل حال، قال أصحابنا: ويستحب له أن يتوضأ احتياطاً، فهو توضأ احتياطاً ودام شكه قدمته بريئة، وإن علم بعد ذلك أنه كان محدثاً، فهل تجزئه تلك الطهارة الواقعة في حال الشك؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما عندهم أنه لا تجزئه؛ لأنه كان متردداً في بيته، والله أعلم. وأما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين.

[٢٧- باب طهارة جلود الميتة بالدباغ]

٨٠٦- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عِيْنَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تُصَدَّقُ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ، فَمَاتَتْ، فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا، فَدَبَّعْتُمُوهُ، فَاتَّقَعْتُمْ بِهِ؟" فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: "إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا".

قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبْنُ عُمَرَ فِي حَدِيثِهِمَا: عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٢٧- باب طهارة جلود الميتة بالدباغ

المذاهب في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ اختلف العلماء في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ على سبعة مذاهب:

أحدها: مذهب الشافعي أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والحزير والمتولد من أحدهما وغيره، ويطهر بالدباغ ظاهر الجند وباطنه، ويجوز استعماله في الأشياء المائعة واليابسة، ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره، وروي هذا المذهب عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. والمذهب الثاني: لا يطهر شيء من الجلود بالدباغ، وروي هذا عن عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وهو أشهر الروايتين عن أحمد، وإحدى الروايتين عن مالك. والمذهب الثالث: يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم، ولا يطهر غيره وهو مذهب الأوزاعي، وابن المبارك، وأبي ثور، وإسحاق بن راهويه. والمذهب الرابع: يطهر جلود جميع الميتات إلا الخزير وهو مذهب أبي حنيفة. والمذهب الخامس: يطهر الجميع إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه، ويستعمل في اليابسات دون المائعات، ويصلى عليه لا فيه، وهذا مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابه عنه.

والمذهب السادس: يطهر الجميع والكلب والحزير ظاهراً وباطناً، وهو مذهب داود وأهل الظاهر، وحكي عن أبي يوسف. والمذهب السابع: أنه يتفَع بجلود الميتة وإن لم تدبغ، ويجوز استعمالها في المائعات واليابسات، وهو مذهب الزهري، وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا، لا تفريع عليه، ولا التفات إليه.

واحتجت كل طائفة من أصحاب هذه المذاهب بأحاديث وغيرها، وأجاب بعضهم عن دليل بعض، وقد أوضحت دلائلهم في أوراق من "شرح المذهب"، والعرص هنا بيان الأحكام والاستنباط من الحديث، وفي حديث ابن وعلة عن ابن عباس دلالة لمذهب الأكثرين، أنه يطهر ظاهره وباطنه، فيجوز استعماله في المائعات، فإن جنود ما دكاه المحوس نحسة، وقد نص على طهارتها بالدباغ واستعمالها في الماء والودك، وقد يحتج الزهري =

٨٠٧- (٢) **وحدثني أبو الطاهر** وحرمله قالاً: **حدثنا ابن وهب**: أخبرني **يونس**، عن **ابن شهاب**، عن **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة**، عن **ابن عباس** أن **رسول الله ﷺ** وجد شاة ميتة، أعطيتها مولاة لميمونة، من الصدقة. فقال **رسول الله ﷺ**: "هلا انتفعتُم بجلديها؟" قالوا: "إنها ميتة" فقال: "إنما حرم أكلها".

٨٠٨- (٣) **وحدثنا حسن الحلواني** و**عبد بن حميد**، جميعاً عن **يعقوب بن إبراهيم بن سعيد**: **حدثني أبي عن صالح**، عن **ابن شهاب** بهذا الإسناد، نحو رواية **يونس**.

٨٠٩- (٤) **وحدثنا ابن أبي عمرو** **عبد الله بن محمد الزهري** -واللفظ لابن أبي عمرو- قالاً: **حدثنا سفيان**، عن **عمرو**، عن **عطاء**، عن **ابن عباس** أن **رسول الله ﷺ** مرَّ بشاة مطروحة، أعطيتها مولاة لميمونة، من الصدقة، فقال **النبي ﷺ**: "ألا أخذوا إهابها فذبغوه فانتفعوا به؟".

٨١٠- (٥) **حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي**: **حدثنا أبو عاصم**: **حدثنا ابن جريج**: أخبرني **عمرو بن دينار**: أخبرني **عطاء** منذ حين قال: أخبرني **ابن عباس** أن ميمونة أخبرته: أن داجنة كانت لبعض نساء **رسول الله ﷺ** فماتت، فقال **رسول الله ﷺ**: "ألا أخذتم إهابها فاستمتعتم به؟".

= **نقوله ﷺ**: "ألا استمتعتم إهابها" ولم يذكر دباغها، ويحجب عنه بأنه مطلق، وجاءت الروايات السابقة ببيان الدباغ وأن دباغه طهوره، والله أعلم.

شرح العريب: واختلف أهل اللغة في "الإهاب" فقيل: هو الخلد مطلقاً، وقيل: هو الخلد قبل الدباغ، فأما بعده فلا يسمى إهاباً، وجمعه أهب ففتح الهمزة والهاء، وبصمهما لعتان، ويقال: طهر الشيء وطره بفتح الهاء وصمها لعتان، والفتح أفصح، والله أعلم.

فصل ما يجوز الدباغ: يجوز به الدباغ بكل شيء يُشَفُّ فضلات الخلد ويطيبه، ويجمع من ورود الفساد عليه، وذلك كالشئ والشب [الشب: حجر معروف يشبه الراج، يُدبغ به الجلود. (لسان العرب)] والقرط وقشور الرمان وما أشبه ذلك من الأدوية الطاهرة، ولا يحصل بالتشميس عندنا، وقال أصحاب أبي حنيفة: يحصل، ولا يحصل عندنا بالتراب والرماد والملح على الأصح في الجميع، وهل يحصل بالأدوية النجسة كدراق الحمام والشب المنتحس؟ فيه وجهان: أحدهما عند الأصحاب حصوله، ويجب غسله بعد الفراغ من الدباغ بلا خلاف، ولو كان دباغه بطاهر =

٨١١- (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ لِمَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ. فَقَالَ: "أَلَا اتَّفَعْتُمْ بِهَا بَاهَا؟".

٨١٢- (٧) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ وَغْلَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ".

٨١٣- (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمْرُو النَّاقِلُ**. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَغْلَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، يَعْنِي حَدِيثَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى.

٨١٤- (٩) **حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ**: -قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا- غَمْرُو بْنُ الرَّبِيعِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَلَى ابْنِ وَغْلَةَ السَّبَّايَّ فَرَوَا، فَمَسِسْتُهُ، فَقَالَ: مَا لَكَ تَمَسُّهُ؟ قَدْ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، قُلْتُ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ، وَمَعَنَا الْبَرَبُرُ وَالْمُحُوسُ، نُؤْتِي بِالْكَبْشِ قَدْ ذَبَحُوهُ، وَنَحْنُ لَا نَأْكُلُ ذَبَائِحَهُمْ، وَيَأْتُونَنَا بِالسَّقَاءِ يَجْعَلُونَ فِيهِ الْوَدَكُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: "دَبَاغُهُ طَهُورُهُ".

=فهل يحتاج إلى غسله بعد المراع؟ فيه وجهان. وهل يحتاج إلى استعمال الماء في أول الدباغ؟ فيه وجهان. قال أصحابنا: ولا يقتصر الدباغ إلى فعل فاعل، فلو أطارت الريح جلد ميتة فوقع في مديغة طهر، والله أعلم. وإذا طهر بالدباغ جاز الانتفاع به بلا خلاف. وهل يجوز بيعه؟ فيه قولان للشافعي أصحابهما: يجوز. وهل يجوز أكله؟ فيه ثلاثة أوجه أو أقوال: أصحابها: لا يجوز خال. والثاني: يجوز. والثالث: يجوز أكل جلد مأكول اللحم ولا يجوز غيره، والله أعلم.

وإذا طهر الجلد بالدباغ فهل يطهر الشعر الذي عليه تيبعا للجلد؟ إذا قلنا بالاحتار في مذهبا أن شعر الميتة نجس فيه قولان للشافعي: أصحابهما وأشهرهما: لا يطهر؛ لأن الدباغ لا يؤثر فيه خلاف الجند، قال أصحابنا: لا يجوز استعمال جلد الميتة قبل الدباغ في الأشياء الرطبة، ويجوز في الياسات مع كراهته، والله أعلم.

٨١٥ - (١٠) **وحدثني إسحاق بن منصور وأبو بكر بن إسحاق، عن عمرو بن الربيع،**
أخبرنا يحيى بن أيوب عن جعفر بن ربيعة، عن أبي الخير حدثه قال: حدثني ابن وعلة
السبائي قال: سألت عبد الله بن عباس، قلت: إنا نكون بالمغرب، فيأتينا المحوس بالأسقية
فيها الماء والودك، فقال: اشرب. فقلت: رأيي تراه؟ فقال ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ
يقول: "دباغ طهور".

قوله: **دباغ طهور** رواه علي وجهين: حرم بفتح الحاء وضم الراء، وحرم بضم الحاء وكسر الراء
المشددة، وفي هذا اللفظ دلالة على تحريم أكل جلد الميتة، وهو الصحيح كما قدمته، وللقائل الآخر أن يقول
المراد تحريم لحمها، والله أعلم. **قوله:** **دباغ طهور** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة** يعني أنهما ذكرا في
روايتهما أن ابن عباس رواه عن ميمونة.

شرح العريب وصبط الأسماء **قوله:** **دباغ طهور** هي بالدال المهملة والجيم والون، قال أهل اللغة:
وداجس البوت ما ألفها من الطير والشاء وغيرهما، وقد دجن في بيته إذا لرمه، والمراد بالداجنة هنا الشاة. **قوله:**
"عبد الرحمن بن وعلة السبئي" هو بفتح الواو وإسكان العين المهملة والسين مفتحة بفتح السين المهملة، وبعدها الباء
الموحدة، ثم الهزلة ثم ياء السب. **قوله:** **دباغ طهور** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة** يعني بالياء المشاة
من تحت، ولعله من كلام الراوي عن مسلم، ولو روي بالون في أوله على أنه من كلام مسلم لكان حسناً
ولكن لم يُرو. **قوله:** **دباغ طهور** هو بالحاء المعجمة، واسمه: مرثد بن عبد الله البرقي بفتح الياء والراء.

شرح العريب **قوله:** **دباغ طهور** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة**
وكذا نقله القاضي عياض عن أكثر الرواة. قال: ورواه بعضهم "يحملون" بالميم ومعناه: يذبيون يقال: بفتح الياء
وضمها لغتان، يقال: حملت الشحم وأجملته: أذنته، والله أعلم.

قوله: **دباغ طهور** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة**
الفرو فراء، ككعب وكعاب، وفيه لغة قليلة أنه يقال: فروة بالحاء، كما يقولها العامة، حكاه ابن فارس في
"المجمل" والريدي في "مختصر العين". **قوله:** **دباغ طهور** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة** **عن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ميمونة**
قليلة بفتحها، فعلى الأول المصارع بمسح بفتح الميم، وعلى الثانية بضمها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٢٨ - باب التيمم]

باب التيمم

التيمم في اللغة: هو القصد، قال الإمام أبو منصور الأزهري: التيمم في كلام العرب، القصد، يقال: تيمَّمتُ فلاناً وتيمَّمتُهُ وتأمَّمتُهُ وأتمَّمتُهُ، أي قصدته، والله أعلم.

واعلم أن التيمم نأت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، وهو حصبة حص الله سبحانه وتعالى به هذه الأمة، رادها الله تعالى شرفاً، وأجمعت الأمة على أن التيمم لا يكون إلا في الوجه واليدين، سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر، وسواء تيمم عن الأعضاء كلها أو بعضها، والله أعلم.

اختلاف أهل العلم في كيفية التيمم واختلف العلماء في كيفية التيمم، فمذهبنا ومذهب الأكثرين أنه لا بد من ضربتين: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، ومن قال بهذا من العلماء علي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والحسن البصري، والشعبي، وسالم بن عبد الله بن عمر، وسفيان الثوري، ومالك، وأبو حنيفة، وأصحاب الرأي وأحرون **١** أجمعين. وذهب طائفة إلى أن الواجب ضربة واحدة للوجه والكفين، وهو مذهب عطاء، ومكحول، والأوراعي، وأحمد، وإسحاق، وإس المندر، وعامة أصحاب الحديث. وحكي عن الزهري أنه يجب مسح اليدين إلى الإبطين، هكذا حكاه عنه أصحابنا في كتب المذهب، وقد قال الإمام أبو سليمان الخطابي: م يختلف أحد من العلماء في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين. وحكى أصحابنا أيضاً عن ابن سيرين أنه قال: لا يجزئ أقل من ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة ثانية لكفيه وثالثة لدرأعيه. وأجمع العلماء على حوار التيمم عن الحدث الأصغر، وكذلك أجمع أهل هذه الأعصار ومن قدمهم على حوار لهجنب والخائض والنساء، ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا أحد من السلف إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود **٢**، وحكي مثله عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي وقيل: إن عمر وعبد الله رجعا عنه، وقد جاءت حوار لهجنب الأحاديث الصحيحة المشهورة، والله أعلم.

وإذا صلى الخنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاعتسال بإجماع العلماء، إلا ما حكى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعي أنه قال: لا يلزمه وهو مذهب متروك بإجماع من قبله ومن بعده، وبالأحاديث الصحيحة المشهورة في أمره **٣** للجنب يغسل يده إذا وجد الماء، والله أعلم. ويجوز للمسافر والمعزب في الإبل وغيرهما أن يجمع روحته، وإن كانا عادمين للماء، ويغسلان فرجيهما ويتيمَّمان ويصليان ويجزئهما التيمم، ولا إعادة عليهما إذا غسل فرجيهما، فإن لم يغسل الرجل ذكره وما أصابه من المرأة وصلى بالتيمم على حاله، فإن قلنا: إن رطوبة فرج المرأة نخسة لزمه إعادة الصلاة وإلا فلا يلزمه الإعادة، والله أعلم.

٨١٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ - أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ - انْقَطَعَ عَقْدٌ لِي، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التِّمَاسِهِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ،

= وأما إذا كان على بعض أعضاء المحدث نجاسة، فأراد التيمم بدلاً عنها فمذهبها ومذهب جمهور العلماء أنه لا يجوز. وقال أحمد بن حنبل رحمته الله: يجوز أن يتيمم إذا كانت النجاسة على بدنه، ولم يجز إذا كانت على ثوبه، واحتنف أصحابه في وجوب إعادة الصلاة، وقال ابن المنذر: كان الثوري والأوزاعي وأبو ثور يقولون: يحسب موضع النجاسة تراباً ويصلي، والله أعلم.

وأما إعادة الصلاة التي يفعلها بالتيمم، فمذهبها أنه لا يعيد إذا تيمم للمرض أو الجراحة ونحوهما، وأما إذا تيمم للعجز عن الماء فإن كان في موضع يعدم فيه الماء غالباً كالسفر لم تجب الإعادة، فإن كان في موضع لا يعدم فيه الماء إلا نادراً وجبت الإعادة على المذهب الصحيح، والله أعلم.

المذاهب فيما يجوز به التيمم وما لا يجوز وأما جنس ما يتيمم به فاحتلف العلماء فيه، فذهب الشافعي، وأحمد، وابن المنذر وداود الظاهري، وأكثر الفقهاء إلى أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار يعلق بالعضو. وقال أبو حنيفة ومالك: يجوز التيمم بجميع أنواع الأرض حتى بالصخرة المغسولة، وزاد بعض أصحاب مالك فجوره بكل ما اتصل بالأرض من الخشب وغيره، وعن مالك في الثلج روايتان، وذهب الأوزاعي وسفيان الثوري إلى أنه يجوز بالثلج وكل ما على الأرض، والله أعلم.

وأما حكم التيمم فمذهبنا ومذهب الأكثرين أنه لا يرفع الحدث، بل يبيح الصلاة فيستريح به فريضة، وما شاء من النوافل، ولا يجمع بين فريضتين يتيمم واحد، وإن نوى يتيممه الفرض استباح الفريضة والنافلة، وإن نوى النفل استباح الفل ولم يستبح به الفرض، وله أن يصلي على جنازة يتيمم واحد، وله أن يصلي بالتيمم الواحد فريضة وجائز، ولا يتيمم قبل دخول وقتها، وإذا رأى التيمم لفقد الماء ماءً وهو في الصلاة لم تطل صلاته، بل له أن يتمها إلا إذا كان ممن تلزمه الإعادة، فإن صلاته تبطل برؤية الماء، والله أعلم.

قوله: **عن عائشة** رحمته الله قالت: خرجت مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره فيه جواز مسافرة الزوج بزوجه الحرة. قوها: حتى إذا كان بماء أو بتراب حش قطع عقد لي فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليس معهم ماء، ويسو على ماء. وفي الرواية الأخرى: عن عائشة أنها استعربت من أسماء قلادة فهكت.

شرح الغريب. أما "البيداء" فبفتح الباء الموحدة في أولها وبالمدة. وأما "ذات الجيش" فبفتح الجيم وإسكان الياء وبالشين المعجمة؛ والبيداء وذات الجيش موضعان بين المدينة وحير. وأما "العقد" فهو بكسر العين، وهو كل ما يعقد ويلقى في العنق، فيسمى عقداً أو قلادة. وأما قولها "عقد لي"، وفي الرواية الأخرى: "استعارت من أسماء قلادة" =

فَأَتَى النَّاسَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ: فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي، فَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيْمُمِ فَتَيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُصَيْرٍ -وَهُوَ أَحَدُ النَّبَاءِ-: مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ! فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ.

٨١٧- (٢) أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَابْنُ بَشْرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً، فَهَلَكَتْ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا، فَأَذْرَكْتَهُمُ الصَّلَاةَ فَصَنَوْا بِغَيْرِ وُضوءٍ،

= فلا محالة بينهما، فهو في الحقيقة منك لأسماء، وإضافته في الرواية إلى نفسها؛ لكونه في يدها، وقولها: فهلكت، معناه: ضاعت.

فقد احديث وفي هذا الفصل من الحديث فوائد: منها حوار العارية، وحوار عارية الخلي، وحوار المسافرة بالعارية إذا كان يادى المعير، وحوار اتخاذ النساء القلائد، وفيه: الاعتناء بحقوق المسلمين وأموالهم، وإن قُتِلَ، ولهذا أقام النبي ﷺ على التماسه، وحوار الإقامة في موضع لا ماء فيه، وإن احتاج إلى التيمم. وفيه غير ذلك، والله أعلم. قولها: "فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ" ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعن بيده في خاصرتي" فيه: تأديب الرجل ولده بالقول والفعل والضرب ومحوه، وفيه: تأديب الرجل استه وإن كانت كبيرة مروجة خارجة عن بيته. وقولها: "يطعن" هو بضم العين، وحكى فتحها، وفي الطعن في المعالي عكسه.

قوله: "فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُصَيْرٍ" هو بضم المهملة وفتح السين، وحصير بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة، وهذا وإن كان ظاهراً فلا يضر بيبانه لمن لا يعرفه. قولها: "فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ" وفي رواية "رجلاً فوجدتها"، وفي رواية "رجلين"، وفي رواية "ناساً" وهي قضية واحدة. قال العلماء: المبعوث هو أسيد بن حصير وأتباع له، فذهبوا فلم يجدوا شيئاً، ثم وجدها أسيد بعد رجوعه تحت البعير، والله أعلم.

مسألة فافد الطهورين. قوله: "فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ" فيه: دليل على أن من عدم الماء والتراب يصلي على حاله، وهذه المسألة فيها خلاف للسلف والخلف، وهي أربعة أقوال للشافعي: أصحابها عند أصحابنا: أنه يجب عليه أن يصلي، =

فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكَوْا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ التَّيْمُمِ. فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ! مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةً.

٨١٨- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ لُثَمٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى. فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْتَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَيَّمَّمُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَمَنْ حَدَّ مَاءٌ فَمَتَّمَا صَعِدَ طَيِّبًا﴾ (المائدة: ٦) فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، * لَأَوْشَكَ، إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ، أَنْ يَتَيَّمَّمُوا.....

=ويجب عليه أن يعيد الصلاة، وأما الصلاة فلقوله ﷺ: "إذا أمرنكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" وأما الإعادة فلا نه عذر نادر، فصار كما لو نسي عضواً من أعضاء طهارته وصلى، فإنه يجب عليه الإعادة. والقول الثاني: لا يجب عليه الصلاة ولكن يستحب، ويجب القضاء سواء صلى أم لم يصل. والثالث: يحرم عليه الصلاة؛ لكونه محدثاً ويجب الإعادة. والرابع: يجب الصلاة ولا يجب الإعادة، وهذا مذهب المري، وهو أقوى الأقوال دليلاً، ويعضده هذا الحديث وأشباهه، فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ إيجاب إعادة مثل هذه الصلاة، والمختار أن القضاء إنما يجب بأمر جديد، ولم يثبت الأمر فلا يجب، وهكذا يقول المري في كل صلاة وجبت في الوقت على نوع من الخلل لا تجب إعادتها، وللقائلين بوجوب الإعادة أن يجيبوا عن هذا الحديث بأن الإعادة ليست على الفور، وبحور تأخير البيان إلى وقت الحاجة على المختار والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿فَمَتَّمَا صَعِدَ صَبًا﴾ اختلف في الصعيد على ما قدمناه في أول الباب، فالأكثر على أنه هـا التراب، وقال الآخرون: هو جميع ما صعد على وجه الأرض، وأما الطيب فالأكثر على أنه الطاهر، وقيل: الحلال، والله أعلم. واحتج أصحابنا بهذه الآية، على أن القصد إلى الصعيد واجب قالوا: فلو ألفت الريح عليه تراباً فمسح به وجهه لم يجزئه، بل لا بد من نقله من الأرض أو غيرها. وفي المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه، والله أعلم.

قوله: "لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَّمَّمُوا" معنى أوشك قرب وأسرع، وقد زعم بعض أهل اللغة أنه لا يقال: أوشك وإنما يستعمل مضارعاً، فيقال: يوشك كذا، وليس كما زعم هذا القائل، بل يقال أوشك أيضاً، ومما يدل عليه هذا الحديث مع أحاديث كثيرة في الصحيح مثله.

*قوله: "لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ..." : كأنه أشار إلى أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَدَّ مَاءٌ فَمَتَّمَا صَعِدَ طَيِّبًا﴾ (المائدة: ٦) بمعنى لم تقدرُوا=

٨١٩ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَذَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا" وَضَرَبَ يَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَتَفَضَّ يَدَيْهِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ.

= وقوله: **إِذَا كَانَ كَمَنْ لَا يَدْرِي** وقال الجوهري: رد بضم الراء، والمشهور الفتح، والله أعلم.
قوله **إِذَا كَانَ كَمَنْ لَا يَدْرِي** وضرب يديه إلى الأرض فقبض يديه فمسح وجهه وكفيه. فيه دلالة لمذهب من يقول يكفي ضربة واحدة للوجه والكفين جميعاً، وللآخرين أن يجيبوا عنه بأن المراد هنا صورة الضرب للتعليم، وليس المراد بيان جميع ما يحصل به التيمم. وقد أوجب الله تعالى غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء، ثم قال تعالى في التيمم: **فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ** (المائدة: ٦) والظاهر أن اليد المطبقة هنا هي المقيدة في الوضوء في أول الآية، فلا يترك هذا الطاهر إلا بصريح، والله أعلم.

= على استعماله بكونه مترتباً على قوله: **هـ** **وَنُكِّلَ نَرْصِيْ** **وَأَعْنَى** **سَفَرُهُ** (المائدة: ٦) والمرض ليس سبباً لعدم وجود الماء، بل لعدم القدرة على استعماله بخلاف السفر، فإنه سبب لعدم الوجود وعدم القدرة، لكون عدم الوجود يوجب عدم القدرة، فيراد عدم القدرة لكونه مما يترتب على المرض والسفر جميعاً، بخلاف عدم الوجود، فإذا أريد ذلك فلو كانت الآية على ظاهرها، وكانت شاملة لحالة الجنابة أيضاً، لكان شدة البرد سبباً للتيمم في حق الجنب؛ لأنها توجب عدم القدرة على استعمال الماء في الاغتسال دون الوضوء، وهو بعيد فلا بد من تخصيص الآية بالحدث الأصغر، كما هو شأن النزول.

فأحصل: أن الأصل وإن كان هو الأخذ بعموم اللفظ وعدم الاعتبار لخصوص السبب، لكن ذلك إذا لم يكن هناك مانع عن ذلك، وإلا فلا بد من الإرجاع إلى خصوص السبب، وهذا كذلك، والله تعالى أعلم.

* قوله: "هـ ر عمر ه يبيع عمر" قال القاصي: لأنه أخبره عن شيء حضره معه، ولم يذكره فجوز عليه الوهم، كما جاز على نفسه السبيان. قلت: وتبع ابن مسعود عمر في ذلك.

٨٢٠- (٥) **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ** : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ شُعْبَةَ . قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ ذَرٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ : إِنِّي أَجْنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً ، فَقَالَ : لَا تُصَلِّ ، فَقَالَ عَمَارٌ : أَمَا تَذْكُرُ ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَأَجْنَبْنَا ، فَلَمْ نَجِدْ مَاءً ، أَمَا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَعَّكْتُ فِي التُّرَابِ وَصَلَّيْتُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ الْأَرْضَ ، ثُمَّ تَنْفُخَ ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَيْكَ" فَقَالَ عُمَرُ : اتَّقِ اللَّهَ ، يَا عَمَارُ ! قَالَ : إِنْ شِئْتَ لَمْ أُحَدِّثْ بِهِ . قَالَ الْحَكَمُ : وَحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، مِثْلَ حَدِيثِ ذَرٍّ قَالَ : وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذَرٍّ ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرَ الْحَكَمُ . فَقَالَ عُمَرُ : تُؤَلِّيكَ مَا تَوَلَّيْتُ . *

=وقوله: **فممس يده** قد احتج به من جور التيمم بالحجارة، وما لا غبار عليه قالوا: إدا لو كان الغبار معتبراً لم يفيض اليد، وأجاب الآخرون بأن المراد بالفيض هنا تخفيف الغبار الكثير، فإنه يستحب إذا حصل على اليد غبار كثير أن يخفف بحيث يبقى ما يعم العضو، والله أعلم.

قوله: "عبد الرحمن بن أبي" هو بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وبعدها راي ثم ياء وعبد الرحمن صحابي.

قوله: **فمن عمر بن عبد الرحمن بن أبي** من حديث **عمر بن عبد الرحمن بن أبي** معناه: قال عمر لعمار: اتق الله تعالى فيما ترويه وثبت فلعلك نسيت أو اشتبه عليك الأمر. وأما قول عمار: "إن شئت لم أحدث به" معناه: والله أعلم.

إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحديث به راجحة على مصلحة تحديثي به أمسكت، فإن طاعتك واجبة علي في غير المعصية، وأصل تليغ هذه السة وأداء العلم قد حصل، فإذا أمسكت بعد هذا لا يكون داخلاً فيما كتم العلم، ويحتمل أنه أراد إن شئت لم أحدث به تحديثاً شائعاً، بحيث يشتهر في الناس، بل لا أحدث به إلا نادراً، والله أعلم.

فقه الحديث والاختلاف في حوار الاجتهاد وعنده في رمي النبي ﷺ : وفي قصة عمار حوار الاجتهاد في زمن النبي ﷺ ، فإن عماراً **اجتهد في صفة التيمم**، وقد اختلف أصحابا وغيرهم من أهل الأصول في هذه المسألة على ثلاثة أوجه: أصحابها: يجوز الاجتهاد في رمي **بغيره** بحضرته وفي غير حضرته. والثاني: لا يجوز بحال. والثالث: لا يجوز بحضرته، ويجوز في غير حضرته، والله أعلم.

*قوله: **تولييت ما توليت** : أي من التبليغ والإخبار، وذلك؛ لأنه ما قطع بخطأه، وإنما لم يذكره، فحور عليه الوهم، وعلى نفسه النسيان، والله تعالى أعلم.

٨٢١- (٦) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ذَرًّا عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى. قَالَ: قَالَ الْحَكَمُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِيزَى عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي أَجْتَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ عَمَّارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنْ شِئْتَ، لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ، لَا أُحَدِّثُ بِهِ أَحَدًا. وَلَمْ يَذْكُرْ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذَرٍّ.**

٨٢٢- (٧) **قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ،**

قوله: هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات مقطوعاً بين مسلم والليث، وهذا النوع يسمى معلقاً، وقد تقدم بيانه وإيضاح هذا الحديث وغيره مما في معناه في المصطلح السابقة في مقدمة الكتاب، وذكرنا أن في "صحيح مسلم" أربعة عشر أو اثني عشر حديثاً منقطعة هكذا، وبيناهما، والله أعلم.

قوله في حديث الليث هذا: "أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة" هكذا هو في أصول "صحيح مسلم"، قال أبو علي العسائي وجميع المتكلمين على أسانيد مسلم: قوله: عبد الرحمن خطأ صريح، وصوابه: عبد الله بن يسار، وهكذا رواه البحاري وأبو داود والنسائي وغيرهم على الصواب، فقالوا: عبد الله بن يسار. قال القاضي عياض: ووقع في روايتنا "صحيح مسلم" من طريق السمرقندي عن الفارسي عن الحلودي عن عبد الله بن يسار على الصواب، وهم أربعة إحقوة: عبد الله وعبد الرحمن وعبد الملك وعطاء مولى ميمونة، والله أعلم.

صط لاسماء قوله: **عبد الله بن يسار** أما "الصمة" فمكسر الصاد المهملة وتشديد الميم. وأما "أبو الجهم" فبفتح الحيم وبعدها هاء ساكنة، هكذا هو في مسلم وهو غلط، وصوابه ما وقع في صحيح البخاري وغيره أبو الجهم بضم الحيم وفتح الهاء وريادة ياء هذا هو المشهور في كتب الأسماء، وكذا ذكره مسلم في كتابه في أسماء الرجال، والبحاري في تاريخه، وأبو داود والنسائي وغيرهم، وكل من ذكره من المصنفين في الأسماء والكنى وغيرهما، واسم أبي الجهم عبد الله، كذا سماه مسلم في كتاب "الكنى"، وكذا سماه أيضاً غيره، والله أعلم.

واعلم أن أنا الجهم هذا هو المشهور أيضاً في حديث المرور بين يدي المصلي، واسمه: عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري الحارثي، وهو غير أبي الجهم المذكور في حديث الحميص والأنبجاية، ذلك بفتح الجيم بغير ياء واسمه: عامر بن حذيفة بن عامر القرشي العدوي من بني عدي بن كعب، وسوضحه في موضعه - إن شاء الله تعالى -.

قالوا: وكذلك لا يأتي شيء من هذه الأذكار في حال الجماع، وإذا عطس في هذه الأحوال يحمده الله تعالى في نفسه، ولا يحرك به لسانه، وهذا الذي ذكرناه من كراهة الذكر في حال البول والجماع هو كراهة تنسيه لا تحريم، فلا يتم على فاعله، وكذلك يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام، ويستثنى من هذا كله موضع الضرورة، كما إذا رأى ضريراً يكاد أن يقع في بئر، أو رأى حية أو عقرباً أو غير ذلك يقصد إساقاً أو نحو ذلك، فإن الكلام في هذه المواضع ليس بمكروه، بل هو واجب.

وهذا الذي ذكرناه من الكراهة في حال الاحتياط هو مذهبنا ومذهب الأكثرين، وحكاة ابن المنذر عن ابن عباس، وعطاء، وسعيد الجهمي وعكرمة رضي الله عنه، وحكي عن إبراهيم الحنفي، وابن سيرين أنهما قالاً: لا بأس به، والله أعلم.

• • • •

٨٢٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ
وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَحَادَّ عَنْهُ فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ
جَاءَ فَقَالَ: كُنْتُ جُنُبًا قَالَ: "إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ".

«ودمعه طاهرات، سواء كان محدثاً أو جنباً أو حائضاً أو نفساء، وهذا كله بإجماع المسلمين كما قدمته في باب "الحيض"، وكذلك الصبيان أبدانهم وثيابهم ولعابهم محمولة على الطهارة حتى تتيقن النجاسة، فتجوز الصلاة في ثيابهم والأكل معهم من المانع إذا غمسوا أيديهم فيه، ودلائل هذا كله من السنة والإجماع مشهورة، والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب احترام أهل الفضل، وأن يقرهم جلسُهُم ومصاحبهم، فيكون على أكمل الهيئات وأحسن الصفات، وقد استحَبَّ العلماء لطالب العلم أن يحسن حاله في حال مجالسة شيخه، فيكون متطهراً متنظفاً بإزالة الشعر المأمور بإزالتها، وقص الأظفار وإزالة الروائح الكريهة، والملابس المكروهة وغير ذلك، فإن ذلك من إجلال العلم والعلماء، والله أعلم. وفي هذا الحديث أيضاً من الآداب أن العالم إذا رأى من تابعه أمراً يخاف عليه فيه خلاف الصواب سألَه عنه، وقال له صوابه، وبيّن له حكمه، والله أعلم.

شرح العرب وأما ألفاظ الباب فقيه: قوله: **بِكْسَر** الجيم وفتحها لغتان، وفي ماضيه لغتان **بِجَس** و**بِجَس** بكسر الجيم وضمها، فمن كسرهما في الماضي، فتحها في المضارع، ومن ضمها في الماضي، ضمها في المضارع أيضاً، وهذا قياس مطرد معروف عند أهل العربية، إلا أحرفاً مستثناة من المكسور، والله أعلم.

وفيه قوله: **أَي** ذهب في خفية. وفيه قوله: **أَي** ذهب في خفية. وقد قدمنا في مواضع أن سبحة الله في هذا الموضع وشبهه يراد بها التعجب، وسطاً الكلام فيه في باب "وجوب الغسل على المرأة إذا أنزلت الحيض". وفيه قوله: **أَي** مال وعدل. وفيه: أبو رافع عن أبي هريرة واسم أبي رافع نفع. وفيه: أبو وائل واسمه: شقيق بن سلمة.

وأما ما يتعلق بأسانيد الباب ففيه قول مسلم في الإسناد الثاني: **هذا الإسناد كله كوفيون إلا أن حذيفة كان معظم مقامه بالمدائن.**

وأما قوله في الإسناد الأول: "حدثني زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد قال حميد: حدثنا ح: وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة واللفظ له قال: حدثنا إسماعيل بن علي عن حميد الطويل عن أبي رافع عن أبي هريرة" فقد يلتبس على بعض الناس قوله: "قال حميد حدثنا" وليس فيه ما يوجب اللبس على من له أدنى اشتغال بهذا الفن، فإن أكثر ما فيه أنه قدم حميداً على حدثنا، والغالب أنهم يقولون: حدثنا حميد فقال هو: حميد حدثنا، ولا فرق بين تقديمه وتأخيره في المعنى، والله أعلم.

.....

=وأما قوله: "عن حميد عن أبي رافع" فهكذا هو في "صحيح مسلم" في جميع السج، قال القاضي عياض: قال الإمام أبو عبد الله المازري: هذا الإسناد منقطع، إنما يرويه حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع، هكذا أخرجه البخاري، وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنده، وهذا كلام القاضي عن المازري، وكما أخرجه البخاري عن حميد عن بكر عن أبي رافع، كذلك أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من الأئمة، ولا يقدح هذا في أصل من الحديث، فإن المتن ثابت على كل حال من رواية أبي هريرة ومن رواية حذيفة والله أعلم.

.....

[٣٠ - باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها]

٨٢٦ - (١) **حَسَنُ** أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ الْبُهَيْ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

٣٠ - باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها

فقه الحديث ومعنى قولها "يذكر الله تعالى على كل أحسن" قول عائشة: "يذكر الله تعالى على كل أحسن" هذا الحديث أصل في جوار ذكر الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد، وشبهها من الأذكار، وهذا جائز بإجماع المسلمين.

وإنما اختلف العلماء في جوار قراءة القرآن للحبس والخائض، فالجمهور على تحريم القراءة عيها جميعاً، ولا فرق عندنا بين آية وبعض آية، فإن الجميع يحرم، ولو قال الحب: بسم الله أو الحمد لله ونحو ذلك، إن قصد به القرآن حرم عليه، وإن قصد به الذكر أو لم يقصد شيئاً لم يحرم، ويجوز للحبس والخائض أن يحريا القرآن على قلوبهما، وأن ينظرا في المصحف، ويستحب لهما إذا أرادا الاعتسال أن يقولوا: بسم الله على قصد الذكر. وأعلم أنه يكره الذكر في حالة الخلوس على البول والعائط وفي حالة الجماع، وقد قدما بيان هذا قريباً في آخر باب "التيمن" وبما الحالة التي تستثنى منه، وذكرنا هناك اختلاف العلماء في كراهته، فعلى قول الجمهور أنه مكروه، يكون الحديث مخصوصاً بما سوى هذه الأحوال، ويكون معظم المقصود أنه كان يذكر الله تعالى متطهراً ومحدثاً وجنباً وقائماً وقاعداً ومضطجعاً وماشياً، والله أعلم.

صط الأسماء قوله في إساد حديث الباب: **حَسَنُ** **مُجِبِّ** **عَنِ** **عُرْوَةَ** هو بفتح الاء الموحدة وكسر الهاء وتشديد الياء، وهو لقب له واسمه: عبد الله بن بشار، قال يحيى بن معين، وأبو علي العسائي وغيرهما قالوا: وهو معدود في الطبقة الأولى من الكوفيين، وكنيته أبو محمد، وهو مولى مصعب بن الزبير، والله أعلم.

٣١- باب جواز أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك، ...]

٨٢٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ -، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَأَتَى بِطَعَامٍ، فَذَكَرُوا لَهُ الْوُضُوءَ فَقَالَ: "أُرِيدُ أَنْ أَصَلِّيَ فَأَتَوَضَّأُ؟".

٨٢٨- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْحُوَيْرِثِ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ مِنَ الْغَائِطِ، وَأَتَى بِطَعَامٍ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَوَضَّأُ؟ فَقَالَ: "لِمَ؟ أَأَصَلِّي فَأَتَوَضَّأُ؟".

٨٢٩- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ مَوْلَى الْأَعْمَشِ آلِ السَّائِبِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَمَّا جَاءَ، قُدِّمَ إِلَيْهِ طَعَامٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تَوَضَّأُ؟ قَالَ: "لِمَ؟ أَلِلصَّلَاةِ؟".

٣١- باب جواز أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في ذلك،

وأن الوضوء ليس على الفور

بيان ما يحور للمحدث اعلم أن العلماء مجمعون على أن للمحدث أن يأكل ويشرب ويذكر الله سبحانه وتعالى ويقرأ القرآن، ويجمع، ولا كراهة في شيء من ذلك، وقد تظاهرت على هذا كله دلائل السنة الصحيحة المشهورة، مع إجماع الأمة، وقد قدمنا أن أصحابنا رحمهم الله اختلفوا في وقت وجوب الوضوء، هل هو بخروج المحدث ويكون وجوباً موسعاً أم لا يجب إلا بالقيام إلى الصلاة؟ أم يجب بالخروج والقيام؟ فيه ثلاثة أوجه أصحابها عندهم: الثالث، والله أعلم.

*قوله: 'فصل في ألا توضع...' : سوق الحديث يدل على أن المراد بالوضوء هو الشرعي لا اللغوي، نعم الظاهر أنه ما غسل اليدين في تلك الساعة، كما يدل عليه فأكل ولم يمس ماء، إما لبيان الجواز أو لأنه خرج مغتسلاً يديه، وأياً كان فلا يدل الحديث على كراهة غسل اليدين قبل الطعام، والله تعالى أعلم.

٨٣٠- (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حُوَيْرِثٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى حَاجَتَهُ مِنَ الْخَلَاءِ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامًا فَأَكَلَ وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً. قَالَ: وَزَادَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: إِنَّكَ لَمْ تَوْضَأْ؟ قَالَ: "مَا أَرَدْتُ صَلَاةً فَأَتَوْضَأُ" وَزَعَمَ عَمْرُو أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ.

=قوله: "مَا أَرَدْتُ صَلَاةً فَأَتَوْضَأُ" أي "أرغب في الوضوء لأداء الصلاة" أما "لم" فبكسر اللام وفتح الميم و"أصلي" بإثبات الياء في آخره وهو استفهام إنكار، ومعناه: الوضوء يكون لمن أراد الصلاة، وأنا لا أريد أن أصلي الآن، والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي، وحمله القاضي عياض على الوضوء اللعوي، وجعل المراد غسل الكفين، وحكى اختلاف العلماء في كراهته غسل الكفين قبل الطعام واستحبابه، وحكى الكراهة عن مالك والثوري، والطاهر ما قدمناه أن المراد الوضوء الشرعي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

• • • • •

[٣٢- باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء]

٨٣١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: وَقَالَ يَحْيَى أَيْضًا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ -فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، وَفِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ الْكَنِيفَ- قَالَ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ".

٨٣٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةٍ- عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ".

[٣٢- باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء]

قوله: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ" وفي رواية: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ". وفي رواية: "إذا دخل الكنيف".

شرح العرب أما "الخلاء" فبفتح الخاء والمد، "والكنيف" بفتح الكاف وكسر الون، والخلاء والكنيف والمرحاض كلها موضع قضاء الحاجة. وقوله: "إذا أراد الدخول، وكذا جاء مصرحاً به في رواية البخاري قال: "كان إذا أراد أن يدخل".

وأما "الخُبْث" فنضم الباء وإسكانها وهما وجهان مشهوران في رواية هذا الحديث. ونقل القاضي عياض -أن أكثر روايات الشيوخ الإسكان. وقد قال الإمام أبو سليمان الخطابي -: الخُبْث بضم الباء جماعة الخبيث، والخبائث جمع الخبيثة، قال: يريد ذكران الشياطين وإنائهم، قال: وعامة المحدثين يقولون: الخُبْث بإسكان الباء وهو غلط، والصواب الضم، هذا كلام الخطابي.

وهذا الذي غلطهم فيه ليس بعلط، ولا يصح إنكاره جوار الإسكان، فإن الإسكان جائز على سبيل التخفيف كما يقال: كتب ورسل وعق وأذن ونظائره، فكل هذا وما أشبهه جائز تسكينه بلا خلاف عند أهل العربية، وهو باب معروف من أبواب "التصريف" لا يمكن إنكاره، ولعل الخطابي أراد الإنكار على من يقول: أصله الإسكان، فإن كان أراد هذا فعبارة موهمة، وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة، منهم الإمام أبو عبيد إمام هذا الفن والعمدة فيه، واحتلوا في معناه، فقيل: هو الشر، وقيل: الكفر، وقيل: الخبيث: الشياطين، والخبائث: المعاصي، قال ابن الأعرابي: الخُبْث في كلام العرب المكروه، فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملل فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضار، والله أعلم. وهذا الأدب مجمع على استحبابه، ولا فرق فيه بين البنيان والصحراء، والله أعلم.

[٣٣- باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء]

٨٣٣- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ؛ ح: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَجِيَّ لِرَجُلٍ وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: وَنَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُنَاجِي الرَّجُلَ فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى تَامَ الْقَوْمُ.

٨٣٤- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِي رَجُلًا، فَلَمْ يَزَلْ يُنَاجِيهِ حَتَّى تَامَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى بِهِمْ.

٨٣٥- (٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا عَالِدٌ -وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ-: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ. قَالَ قُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: إِي، وَاللَّهِ!

[٣٣- باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء]

هذه الأسانيد الثلاثة رجالها بصريون كلهم، وقد قدمنا مرات أن شعبة واسطي بصري، وقد قدمنا بيان كون فروخ والد شيبان لا ينصرف للمعجمة، وقد قدمنا بيان الفائدة في قوله: وهو ابن الحارث، وأوضحنا ذلك في الفصول المتقدمة وفي مواضع بعدها. وأما قوله: "قلت: سمعت من أنس قال: إِي واللَّهِ"، مع أنه قال أولاً: "سمعت أنساً" فأراد به الاستثبات، فإن قتادة رحمته الله كان من المدلسين، وكان شعبة رحمته الله من أشد الناس ذمًا لتدليس وكان يقول: الزنا أهون من التدليس، وقد تقرر أن المدلس إذا قال "عن" لا يحتاج به، وإذا قال: سمعت احتج به على المذهب الصحيح المختار، فأراد شعبة رحمته الله الاستشادات من قتادة في لفظ السماع، والظاهر أن قتادة علم ذلك من حال شعبة، ولهذا حلف بالله تعالى، والله أعلم. وأما قوله: "نجي لرجل" فمعناه: مسار له، والمناجاة: التحديث سرًا، ويقال: رجل نجى ورجلان نجى، ورجال نجى بلفظ واحد. قال الله تعالى: ﴿وَقَرَنَهُ عَذًا﴾ (مريم: ٥٢) وقال تعالى: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ (يوسف: ٨٠) والله أعلم.

فقه الحديث والمذاهب في نوم الجالس هل ينقض الوضوء: وأما فقه الحديث: ففيه: جواز مجاعة الرجل بحضرة الجماعة، وإنما هي عن ذلك محضرة الواحد. وفيه: جواز الكلام بعد إقامة الصلاة لاسيما في الأمور المهمة، ولكنه مكروه في غير المهم. وفيه: تقديم الأهم فالأهم من الأمور عند ازدحامها، فإنه رحمته الله إنما نأجأه بعد الإقامة في أمر =

٨٣٦ - (٤) **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: أُقِيمَتْ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، فَقَالَ رَجُلٌ: لِي حَاجَةٌ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِيهِ، حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ، - أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ - ثُمَّ صَلُّوا.**

مهم من أمور الدين، مصححته راجحة على تقديم الصلاة. وفيه: أن نوم الجالس لا يقض الوضوء، وهذه هي المسألة المقصودة بهذا الباب، وقد اختلف العلماء فيها على مذاهب.

أحدها: أن النوم لا يقض الوضوء على أي حال كان، وهذا يحكي عن أبي موسى الأشعري، وسعيد بن المسيب، وأبي محمد، وحمد الأعرح وشعبة. والمذهب الثاني: أن النوم يقض الوضوء بكل حال، وهو مذهب الحسن البصري، وإبراهيم، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وإسحاق بن راهويه، وهو قول عربي لشافعي، قال أن المدر: وبه أقول، قال: وروي معناه عن بن عباس، وأنس، وأبي هريرة رضي الله عنهم.

والمذهب الثالث: أن كثير النوم يقض بكل حال، وفيه لا يقض بخال، وهذا مذهب الرهري، وربيعة، والأوراعي، ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه. والمذهب الرابع: أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصنين، كالركاع والساجد والقائم والقاعد لا ينتقص وضوؤه، سواء كان في الصلاة أو لم يكن، وإن نام مضطجعا أو مستلقيا على قفاه انتقص، وهذا مذهب أبي حنيفة، ودأود، وهو قول لشافعي عربي.

والمذهب الخامس: أنه لا يقض إلا نوم الركوع وساجد روي هذا عن محمد بن حنبل رضي الله عنه. والمذهب السادس: أنه لا ينتقص إلا نوم الساجد، وروي أيضا عن أحمد رضي الله عنه.

والمذهب السابع: أنه لا يقض النوم في الصلاة بكل حال، وينقص خارج الصلاة، وهو قول ضعيف لشافعي رضي الله عنه. والمذهب الثامن: أنه إذا نام جانبا ممكنا مقعده من الأرض لم ينتقص وإلا انتقص، سواء قل أو أكثر، سواء كان في الصلاة أو خارجها، وهذا مذهب الشافعي، وعنده أن النوم ليس حدثا في نفسه، وإنما هو دليل على خروج الريح، فإذا نام غير ممكن المقعدة عتب على الظن خروج الريح، فجعل الشرع هذا العتب كالحقق، وأما إذا كان ممكنا فلا يعب على الظن الخروج، والأصل بقاء الظهارة، وقد وردت أحاديث كثيرة في هذه المسألة يستدل بها لهذه المذاهب، وقد قررت الجمع بينهما، ووجه الدلالة منها في شرح المذهب، وليس مقصودي هنا الإطناب بل الإشارة إلى المقاصد، والله أعلم.

بيان الأشياء التي يرول بها العقل واتفقوا على أن روال العقل بالحنون، والإعلاء والسكر بالحر أو التبيد، أو السج أو الدواء يقض الوضوء، سواء قل أو أكثر، سواء كان ممكن المقعدة أو غير ممكنها.

قال أصحابنا: وكان من خصائص رسول الله ﷺ أنه لا ينتقص وضوؤه بالنوم مضطجعا للحديث الصحيح عن ابن عباس قال: **«رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمُوتَ حَبِيبُهُ، ثُمَّ صَبَّحَ»** والله أعلم.

فرع: قال الشافعي والأصحاب: لا يقض الوضوء بالعباس، وهو السنة.

«الفرق بين النوم والعاس وهو السَّنة قالوا: وعلامة النوم أن فيه غلبة على العقل، وسقوط حاسة البصر وغيرها من الخواس. وأما العاس فلا يعيب على العقل، وإنما تفتقر فيه الخواس من غير سقوطها، ولو شك هل نام أم عاس فلا وضوء عليه، ويستحب أن يتوضأ، ولو بقيت النوم، وشك هل نام ممكن المقعدة من الأرض أم لا؟ لم ينقص وضوؤه، ويستحب أن يتوضأ، ولو نام جالساً ثم رالت إلتياه أو إحداها عن الأرض، فإن رالت قبل الانشائه انتقص وضوؤه؛ لأنه مضي عليه خطة وهو نائم غير ممكن المقعدة، وإن رالت بعد الانشائه، أو معه، أو شك في وقت رواها لم ينقص وضوؤه، ولو نام ممكناً مقعدته من الأرض مستنداً إلى حائط أو غيره لم ينقص وضوؤه، سواء كانت بحيث سرفع الحائط لسقط، أو لم يكن، ولو نام محتباً فمعه ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها: لا ينقص كالمتربع. والثاني: ينقص كالمضطجع. والثالث: إن كان خيف البدن، بحيث لا تنطق إلتياه على الأرض انتقص، وإن كان أخف البدن بحيث يسطقان لم ينقص. والله أعلم بالصواب وهه الحمد والنعمة، وهه التوفيق والعصمة.

.....

[٤- كتاب الصلاة]

[١- باب بدء الأذان]

٨٣٧- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ؛ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا حجاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ، فَيَتَحَيَّيُونَ الصَّلَوَاتِ، وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ. فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَرْنَا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ. فَقَالَ عُمَرُ: أَوْلَا تَتَّبِعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا بَلَالُ! قُمْ، فَنَادِ بِالصَّلَاةِ".

٤- كتاب الصلاة

معنى الصلاة في اللغة: اختلف العلماء في أصل الصلاة، ف قيل: هي الدعاء لاشتغالها عليه، وهذا قول جماهير أهل العربية، والفقهاء وغيرهم، وقيل: لأنها ثانية لشهادة التوحيد، كالصلوة من السابق في خيل الحلبة، وقيل: هي من الصلويين وهما عرقان مع الردف، وقيل: هما عظمان ينحنيان في الركوع والسجود، قالوا: ولهذا كتبت الصلاة بالواو في المصحف، وقيل: هي من الرحمة، وقيل: أصلها الإقبال على الشيء، وقيل غير ذلك، والله تعالى أعلم.

١- باب بدء الأذان

معنى الأذان لغة وشرح الغريب. قال أهل اللغة: الأذان الإعلام. قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ رَبِّكَ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة: ٣) وقال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مُؤَذِّنًا﴾ (الأعراف: ٤٤) ويقال: الأذان والتأدين والأدين. قوله: كان منسجوراً يجمعون فسحبوا صلاة قال القاضي عياض رحمه الله: معنى "يتحنيون": يقدرّون حينها ليأتوا إليها فيه، والحين: الوقت من الزمان. قوله: فقال بعضهم خذوا ناقوساً قال أهل اللغة: هو الذي يضرب به الصارى لأوقات صلواتهم، وجمعه نواقيس، والنقس: ضرب الناقوس. قوله: كان منسجوراً حين قدموا المدينة يجمعون، فيحسبون صلاة، وليس ينادي بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم خذوا ناقوساً، وقال بعضهم قرأ، فقال عمر رضي الله عنه: "أولا تتبعون رجلاً ينادي بالصلاة؟" قال رسول الله ﷺ: "قم يا بلال فناد بالصلاة".

فقه الحديث. في هذا الحديث فوائد: منها: منقبة عظيمة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في إصااته الصواب. وفيه: التشاور في الأمور لا سيما المهمة، وذلك مستحب في حق الأمة بإجماع العلماء. واختلف أصحابنا هل كانت =

= المشاورة واجبة على رسول الله ﷺ؟ أم كانت سنة في حقه ﷺ كما في حقه؟ والصحيح عندهم وجوبها وهو المختار قال الله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (الن عمران: ١٥٩) والمختار الذي عليه جمهور الفقهاء، وتحقيقه أهل الأصول أن الأمر بوجوب، وفيه: أنه يعني للمشاورة أن يقول كل منهم ما عنده، ثم صاحب الأمر يفعل ما ظهرت له مصلحة، والله أعلم.

وأما قوله: «لا يعبر إلا بما رأى القاصي عياض»: طاهره أنه إعلام ليس على صفة الأدان الشرعي، بل إحصاء حضور وقتها، وهذا الذي قاله محتمل أو متعين، فقد صح في حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه في «سنن أبي داود» و«الترمذي» وغيرهما أنه رأى الأدان في المنام، فجاء إلى رسول الله ﷺ يخبره به، فجاء عمر رضي الله عنه فقال: يا رسول الله! والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى وذكر الحديث. فهذا طاهره أنه كان في مجلس آخر فيكون الواقع الإعلام أولاً، ثم رأى عبد الله بن زيد الأدان فشرعه النبي ﷺ بعد ذلك إما بوحى، وإما باجتهاده ﷺ عنى مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له ﷺ، وليس هو عملاً بمجرد انماد، هذا ما لا يشك فيه بلا خلاف، والله أعلم.

قال الترمذي: ولا يصح لعبد الله بن زيد بن عبد ربه هذا عن النبي ﷺ شيء غير حديث الأدان، وهو غير عبد الله بن زيد بن عاصم المارني، ذلك له أحاديث كثيرة في الصحيحين، وهو عم عباد بن تميم، والله أعلم.

فقه الحديث وأما قوله ﷺ: «لا يصح إلا بما رأى القاصي عياض»: فيه حجة لشرع الأدان من قيام، وأنه لا يجوز الأدان قاعداً. قال: وهو مذهب العلماء كافة إلا أنا ثور فإنه جوره، ووافقه أبو المرح الماسكي، وهذا الذي قاله ضعيف وجهين، أحدهما: أنا قدمنا أنه أن المراد بهذا البدء بالإعلام بالصلاة لا الأدان المعروف. والثاني: أن المراد قم فادع إلى موضع نارر، فادع فيه بالصلاة يسمعك الناس من البعد، وليس فيه تعرض بقيام في حال الأدان، لكن يحتاج لقيام في الأدان بأحاديث معروفة غير هذا. وأما قوله: مذهب العلماء كافة أن القيام واجب، فليس كما قال، بل مذهب المشهور أنه سنة، فهو أدن قاعداً بعذر صح أدبه لكن فاتته المفصلة، وكذا هو أدن مضطجعا مع قدرته على القيام صح أدبه على الأصح؛ لأن المراد الإعلام، وقد حصل ولم يثبت في اشتراط القيام شيء، والله أعلم. **

**** قال في فتح الملهم:** قال الحافظ رحمه الله: «والظاهر من مجموع الأحاديث أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادي بالصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعله، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك، والله أعلم». وحديث الباب ظاهر في أن الأدان إنما شرع بعد الضحرة، فإنه نفى البدء بالصلاة قبل ذلك مطلقاً، قد وردت أحاديث تدل على أن الأدان شرع بمكة قبل الهجرة.

قال الحافظ: «والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث، وقد جرم ابن المنذر بأنه ﷺ كان يصلي بغير أدان» =

«وأما السب في تخصيص بلال رضي الله عنه بالنداء والإعلام، فقد جاء مبيهاً في "سبس أبي داود" و"الترمذي" وغيرهما في الحديث الصحيح حديث عبد الله بن زيد: "أن رسول الله ﷺ قال له: ألقه على بلال فإنه أئدى صوتاً مث' قل: معاه. أرفع صوتاً، وقيل: ضيق، فيؤخذ منه استحباب كون مؤذن رفيع الصوت وحسه، وهذا متفق عليه. قال أصحابنا: فلو وجدنا مؤذناً حسن الصوت يطلب على أذانه ررقاً، وآخر يتبرع بالأذان ككه غير حسن الصوت فأيهما يؤخذ؟ فيه وجهان أصحهما: يرق حسن الصوت، وهو قول اس شريح، والله أعلم.

وذكر العلماء في حكمة الأذان أربعة أشياء: بهار شعر الإسلام، وكنهه توحيد، والإعلام بدخول وقت الصلاة وبمكاتها، والدعاء إلى الجماعة، والله أعلم.

«مد فرصت الصلاة نمكة إلى أن هاجر إلى المدينة، وإلى أن وقع الشاور في ذلك، على ما في حديث عبد الله ابن عمر، ثم حديث عبد الله بن زيد...»

وقد حاول السهيلي اجمع بين أحاديث الباب والأحاديث الضعيفة التي أشرف إليها، فتكف وتعسف، والأحد بما صح أولى. (فتح الملهم: ٢٦٩/٣)

[٢- باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة]

٨٣٨- (١) **حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ**: حَدَّثَنَا **حَمَّادٌ**: قَالَ **ابْنُ رَيْدٍ**؛ **ح**: وَحَدَّثَنَا **يَحْيَى** **ابْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا **إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ**، **جَمِيعاً** عَنْ **خَالِدِ بْنِ الْحَدَّادِ**، عَنْ **أَبِي قِلَابَةَ**، عَنْ **أَنَسٍ** قَالَ: **أُمِرَ بِبَلَّالٍ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ**.

زَادَ يَحْيَى فِي حَدِيثِهِ عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ **أَيُّوبَ**، فَقَالَ: **إِلَّا الْإِقَامَةَ**.....

٢- باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة

فيه: "خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال: سمع زادا يقول: لا يؤتمر. **صط** **الاسماء** أما 'خالد الحذاء' فهو خالد بن مهران أبو اسارل نضم الميم وبالنون وكسر الزاي، ولم يكن حذاء، وإنما كان يجلس في الحدائق، وقيل في سبه غير هذا وقد سبق بيانه. وأما "أبو قلابة" فكسر القاف وبالباء الموحدة، اسمه: عبد الله بن زيد الجرهمي تقدم بيانه أيضاً. وقوله: "**يشفع الأذان**" هو بفتح الياء والفاء. وقوله: "**أمر بلال**" هو بضم الهمزة وكسر الميم، أي أمره رسول الله ﷺ، هذا هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء من الفقهاء، وأصحاب الأصول وجميع محدثي، وشذ بعضهم فقال: هذا اللفظ وشبهه موقوف؛ لاحتمال أن يكون الأمر غير رسول الله ﷺ، وهذا خطأ، والصواب أنه مرفوع؛ لأن إطلاق ذلك إنما يصرف إلى صاحب الأمر والسهي، وهو رسول الله ﷺ، ومثل هذا اللفظ قول الصحابي: أمرنا بكذا، وهما عن كذا، أو أمر الناس بكذا ونحوه فكأنه مرفوع، سواء قال الصحابي ذلك في حياة رسول الله ﷺ أم بعد وفاته، والله أعلم.

وأما قوله: **سمعت زادا يقول: لا يؤتمر**، فمعناه: يأتي به مثني، وهذا مجمع عليه اليوم، وحكي في إفراذه خلاف عن بعض السلف، واحتجف العلماء في إثبات الترجيع، كما سأذكره في الباب الآتي - إن شاء الله تعالى -. وأما قوله: **سمعت زادا يقول: لا يؤتمر**، فمعناه: يأتي بها وترأ، ولا يشبهها خلاف الأذان. وقوله: **سمعت زادا يقول: لا يؤتمر**، فمعناه: لا لفظ الإقامة وهي قوله: قد قامت الصلاة، فإنه لا يوترها بل يشبهها.

المداهب في عدد كلمات الإقامة واحتجف العلماء في لفظ الإقامة، فالمشهور من مذهبي الذي تظاهرت عليه نصوص الشافعي **سمعت** أنه قال أحمد، وجمهور العلماء: أن الإقامة إحدى عشرة كلمة: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على العلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

وقال مالك **سمعت** في المشهور عنه: هي عشر كلمات، فلم يُشَرِّ لفظ الإقامة، وهو قول قديم للشافعي، ولما قول -

= شاد أنه يقول في الأول: الله أكبر مرة، وفي الآخر الله أكبر، ويقول. قد قامت الصلاة مرة، فتكون ثمان كلمات والصواب الأول.

وقال أبو حنيفة: الإقامة سبع عشرة كلمة، فيشيها كلها، وهذا المذهب شاد.**

قال الخطابي: مذهب جمهور العلماء، والذي جرى به العمل في الحرمين "والحجاز" و"الشام" و"اليمس" و"مصر" و"العرب" إلى أقصى بلاد الإسلام أن الإقامة فرادى. قال الإمام أبو سليمان الخطابي -: مذهب عامة العلماء أنه يكرر قوله: "قد قامت الصلاة" إلا مالكا فإن المشهور عنه أنه لا يكررها، والله أعلم. =

*قال في فتح الملهم والذي يظهر لهذا العبد الضعيف - والله أعلم - أن العمدة في هذا الباب التمسك بعادة بلال رضي الله عنه مؤدب رسول الله ﷺ، والأحد بالصفات التي كان ﷺ يؤدب ويقيم بها محضر النبي ﷺ صباحا ومساء، وإقامته التي كان يعتادها هي أحق بأن تسمى سنة تتحد معمولاً بها، فلما نظرنا في الأحاديث المتعلقة بإقامة بلال رضي الله عنه وجدناها على ثلاثة أقسام:

أحدها: الأحاديث التي فيها أمر النبي ﷺ لبلال بشفع الأذان وإيتار الإقامة، ومنها حديث الباب، وفي ظاهره إشعار بأن الأمر قد وقع بعد المشاورة متصلاً بها.

والثانية: الأحاديث التي فيها بيان عمل بلال وعادته في إيتار الإقامة وإفرادها، كما روى أبو داود والسنائي عن ابن عمر: "بما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة مرتين" والظاهر أنه أذان بلال رضي الله عنه.

وروى أبو عروة في صحيحه والسرّاح في مسنده عن أنس: "كان بلال يثني الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله: قد قامت الصلاة".

وعن معمر بن محمد بن عبد الله بن أبي رافع، حدثني أبي، عن أبيه: "رأيت بلالا يؤدب بين يدي رسول الله ﷺ مثنى مثنى، ويقيم واحدة" أخرجه ابن ماجه.

والثالثة: الأحاديث التي فيها بيان عمل بلال وعادته في شفع الإقامة وتثنيها، فقد أخرج الترمذي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن ريد، قال: "كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة". وقال بعد إخراجها: "وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى: حدثنا أصحاب محمد رسول الله ﷺ: أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام".

وأخرج أبو عروة في صحيحه عن الشعبي عن عبد الله بن ريد "وقد سمعت أذان رسول الله ﷺ، فكان أذانه مثنى مثنى، وإقامته كذلك، وفيه شيء من الانقطاع مع قوة إسناده.

وعن الأسود بن يزيد: "أن بلالا كان يثني الأذان ويثني الإقامة" أخرجه عبد الرزاق، والطحاوي، والدارقطني، وإسناده صحيح.

= وعن عوف بن أبي حليفة عن أبيه: "أن بلالا كان يؤذن لسي عليه السلام مثنى مثنى، ويقبض مثنى مثنى رواده الدارقطني، والطبراني، وفي إسناده لين.

وعن سويد بن غفلة، قال: "سمعت بلالا يؤذن مثنى ويقبض مثنى" رواه الطحاوي وإسناده حسن.

وسويد بن غفلة أدرث إسناده، وقدم إسناده يوم دفن النبي صلى الله عليه وسلم، وكان مسجداً في حياته، كما قال الحافظ في التقريب، فلا مانع من إدراكه بلال في عهد أبي بكر، وقد ثبت أن بلالا أذن في عهده (رواه ابن عساکر عن أبي الدرداء، وفيه قصة، قال النقي السكي: إسناده جيد) وقد صرح سويد بسماع أذن بلال في هذه الرواية، وما صهر من سياق حديث إمام أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلال بإفراجه الإقامة ورد في مبدأ تشريع الأذان وإقامة وتعددت عدة بلال عليه السلام في إفراجه وتثبيتها، فأقرب أن يقال: إن عادة الأفراد كانت في الابتداء حين أمر به، وعادة الشبهة كانت بعد ذلك، ويؤيده رواية سويد بن غفلة التي ذكرناها آنفاً، وروايات قصة أبي مخنف في موضعها فيها التصريح بشبهة الإقامة، وقصته عليه السلام كانت سنة ثمان من الهجرة بعد حين، والمشورة في باب التأديب وقعت حين قدم المسلمون المدينة، فالأحد بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقديره أولى وأحكم.

وأما حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه عليه السلام فالروايات فيه مختلفة، فقد روي الأفراد في الإقامة فيه من صريق محمد ابنه، وسعيد بن المسيب عند أحمد و أبي داود، وهذا كله من رواية محمد بن إسحاق. وروي شبهة فيه من صريق عبد الرحمن بن أبي ليلى بإسناد صحيح عند ابن أبي شيبة والطحاوي، وأصح في سنن أبي داود، ومن صريق محمد بن عبد الله بن زيد عند الطحاوي بإسناد صحيح.

قال ابن دقيق العيد في 'إمام': 'رجال ابن أبي شيبة رجال الصحيح، وهو متصل'.

وفي الجوهر النقي: "قال ابن حزم: هذا الإسناد في غاية الصحة".

فهذه الروايات فيها زيادة على رواية محمد بن إسحاق مع توحد القصة، ورواية ابن إسحاق تختم الاحتصار والمقص، ولا أقل من تساقط أحاديث عبد الله بن زيد في باب الإقامة لأجل التعارض، فيعتبر المصير في إقامة بلال عليه السلام وقد ذكرنا أن بظاهر أنها كانت مثنى مثنى في آخر الأمر، والله أعلم بالصواب.

وأما إقامة أبي مخنف فقد روى الترمذي والنسائي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة" قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقال ابن دقيق العيد: 'هذا السند على شرط الصحيح'، وروى ابن ماجه و أبو داود مثله عن أبي مخنف، وذكر فيه كلمات الأذان والإقامة مفسرة. قال ابن دقيق العيد: 'رجاله رجال الصحيح'.

وعن عبد العزيز بن ربيع قال: 'سمعت أبا مخنف يؤذن مثنى مثنى ويقبض مثنى مثنى'. رواه الطحاوي وإسناده حسن =

= قال المفردون: وقد قيل لأحمد بن حنبل: أليس حديث أبي مخدورة بعد حديث عبد الله بن ريد، لأن حديث أبي مخدورة بعد فتح مكة؟ قال: "أليس قد رجع رسول الله ﷺ إلى المدينة فأقر بلالا على أذان عبد الله بن ريد". قال الشوكاني: "وهذا أغض ما أحابوا به، ولكنه متوقف على نقل صحيح أن بلالا أدن بعد رجوع النبي ﷺ إلى المدينة، وأمر الإقامة، وبمجرد قول أحمد بن حنبل لا يكفي، فإن ثبت ذلك كان دليلاً لمذهب من قال بخوار الكل، ويتعين المصير إليها لأن فعل كل واحد من الأمرين عقب الآخر مشعر بخوار الجميع لا بالسح". كذا في نيل الأوطار.

فإن قلت: أخرج الدارقطني وغيره من طريق إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخدورة ما فيه ذكر الأفراد بالإقامة.

قلت: إن حديث التثنية عن أبي مخدورة له ترجيحات:

مها: أن رجاله رجال الصحيح، وأن أولاد أبي مخدورة لم يخرج لهم في الصحيحين. ومنها: أن له متابعات، ورواية الأفراد لا يتابع عليها. ومنها: أنه ذكر في الإقامة سبع عشرة كلمة وهذا ينفي الغلط في العدد، وقد صححه الترمذي وابن ماجه وابن حبان.

فأحصل: أن ما وقع في حديث أبي مخدورة من الاضطراب يدفع بوع من الترجيحات، ويرجح ما هو أرجح، وهو حديث التثنية، والله أعلم.

هذا كله على مذاق المحدثين، وأما على مذاق فقهاءنا الحنفية رحمهم الله: فبعضهم تأولوا حديث: "أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤمر بالإقامة بالإيتار والأفراد في الصوت، والجمع بين الكلمتين من كلمات الإقامة في نفس واحد، وهذا الأفراد هو الذي يعبرونه بالحد، بخلاف الأذان، ففيه الترس في الصوت، والتثنية في النفس، ولعل مرادهم أن ما سبق له حديث الباب وبظائره هو بيان توحد كلمات الأذان والإقامة مع الفرق بين كيفية أدائها فيهما بلا الإقامة، أي قوله: "قد قامت الصلاة" فإنها رائدة على مادة الأذان وكلماته، فالاستثناء في الحديث حينئذ كأنه راجع إلى ما يستفاد من قوله: "أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة" وهو وحدة كلماتها مع التفاوت في كيفية الأداء. وهذا عندي تكلف، وقد اضطروا إليه للجمع بين مختلف الحديث.

وأظهر منه ما قاله شارح النقاية: "إن الأمر بإيتار الإقامة من باب الاختصار في بعض الأحوال تعليماً للحوار، ولا يستمر سنة بدليل ما ذكرنا سابقاً من إقامة بلال رحمهم الله...."

وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه قد أفصح هذا الجواب في درس الترمذي، ثم رأيته في شرح النقاية، والله الحمد. قال الحافظ ابن تيمية رحمهم الله: "والوسط أنه لا يكره، لا هذا، ولا هذا، وإن كان أحمد وغيره من أئمة الحديث يختارون أذان بلال وإقامته لمداومته على ذلك بحضرة رحمهم الله، وهذا كما يختار بعض القراءات والتشهدات ونحو ذلك...." =

- ٨٣٩- (٢) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ**: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَعْرِفُونَهُ، فَذَكَرُوا أَنْ يُنَوِّرُوا نَارًا أَوْ يَضْرِبُوا نَاقُوسًا، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ.
- ٨٤٠- (٣) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا، بِمِثْلِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَنْ يُورُوا نَارًا.
- ٨٤١- (٤) **وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ قَالَا: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ.

=الحكم في أفراد الإقامة ونسبة الأذان والحكمة في أفراد الإقامة ونسبة الأذان، أن الأذان لإعلام العالمين، فيكرر ليكون أسمع في إعلامهم، والإقامة للحاضرين، فلا حاجة إلى تكررها، وهذا قال العلماء: يكون رفع الصوت في الإقامة دونه في الأذان، وإنما كثر لمط الإقامة خاصة؛ لأنه مقصود الإقامة، والله أعلم. فإن قيل: قد قلتم: إن المختار الذي عليه الجمهور أن الإقامة إحدى عشرة كلمة منها: الله أكبر الله أكبر أولاً وآخر، وهذا تشبيه، فالجواب أن هذا، وإن كان صورة تشبيه، فهو بالنسبة إلى الأذان أفراد، وهذا قال أصحابنا: يستحب=

=وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه: 'وعندي أنها (أي صرق الأذان والإقامة) كأحرف القرآن، كلها شاف وكاف'....

وأما ما ادعاه النووي: أن ما ذهب إليه أبو حنيفة من تشبيه الإقامة: مذهب شاذ، فيرده قول الترمذي في جامعه: "إنه مذهب سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وأهل الكوفة".

وقد روى الدارقطني بإسناده عن سلمة بن الأكوع "أنه كان إذا يدرك الصلاة مع اقتراب أدن وأقام، ويشي الإقامة". وروى الطحاوي عن إبراهيم قال: "كان ثوبان يؤذن مثني، ويقم مثني" وفيه إرساء.

وأما ما قاله الخطابي: "الذي حرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب إلى أقصى بلاد الإسلام: أن الإقامة فرادى". فتعامل عصر الخطابي ليس بحجة، وقد روي عن فطر بن حبيقة عن مجاهد: 'ذكره الإقامة مرة مرة، فقال: هذا شيء استخذه الأمراء. الإقامة مرتين مرتين' رواه عبد الرزاق، وأبو بكر بن أبي شيبة، والطحاوي، وإسناده صحيح.

قال الطحاوي فأحير مجاهد أن ذلك محدث، والأصل هو التشبيه. ونعل مراد مجاهد التزام الأفراد واتخاذ سنة مستمرة، لا نفس فعل الأفراد، فإنه ثابت بالنسبة الصحيحة. والله سبحانه وتعالى أعلم- (فتح الملهم: ٢٧٢/٣-٢٧٦)

= للمؤذن أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد، فيقول في أول الأذان: الله أكبر الله أكبر بنفس واحد، ثم يقول: الله أكبر الله أكبر بنفس آخر، والله أعلم.

قوله: **ذكر** أن **يضم** **الف** **صلاة** هو يضم الياء وإسكان العين. أي يجعلوا له علامة يعرف بها قوله: **ذكر** **يضم** **الف** **صلاة** وفي الرواية الأخرى: "يوروا ناراً" بضم الياء وإسكان الواو، ومعناها متقارب، فمعنى "ينوروا" أي يظهروا نورها، ومعنى "يوروا" أي يوقدوا ويشعلوا، يقال: أوزيت النار أي أشعتها، قال الله تعالى: ﴿قَدْ نَبَأَ الصَّادِقِينَ يُوقِدُونَ نَارَهُمْ فَيَسْجُدُونَ وَفِيهَا يُسَبِّحُونَ﴾ (الواقعة: ٧١) والله أعلم.

• • • • •

[٣- باب صفة الأذان]

٨٤٢- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ
أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ صَاحِبُ الدِّسْتَوَائِيِّ: وَحَدَّثَنِي
أَبِي عَنْ عَامِرِ الْأَحْوَلِ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ
عَلَّمَهُ هَذَا الْأَدَانَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ"، ثُمَّ يَعُودُ فَيَقُولُ: "أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيٍّ عَلَى
الصَّلَاةِ - مَرَّتَيْنِ - حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ - مَرَّتَيْنِ - زَادَ إِسْحَاقُ "اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ".

٣- باب صفة الأذان

صط الأنساء قوله: "أبو عسان المسمعي" قد قدما مرات أن "عسان" مختلف في صرفه، ومسمعي بكسر ميمه الأولى وفتح الثانية منسوب إلى مسمع حد قبيلة. قوله: "أحرما معاد بن هشام صاحب الدستوائي". قوله: "صاحب" هو محرور صفة هشام، ولا يقال: إنه مرفوع صفة معاد، وقد صرح مسلم **بأنه** صفة هشام، ذكره في أواخر كتاب الإيمان في حديث الشفاعة، وقد بينه ههنا، وأوضحته القول فيه وذكرت أنه يقال فيه. "الدستوائي" بالنون وأنه منسوب إلى دستوا كورة من كور الأهواز.

[illegible][illegible]

وكذلك اختلف في حديث عبد الله بن زيد في التثنية والترجيع، والمشهور فيه الترجيع. وبالترجيع قال الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد. وجمهور العلماء وانتشية قال مالك، واحتج بهذا الحديث، وبأنه عمل أهل 'المدينة' وهم أعرف بالنس، واحتج جمهور بأن الريادة من الثقة مقبولة، وبالترجيع عمل أهل 'مكة' وهي مجمع المسلمين في المواسم وغيرها، ولم يذكر ذلك أحد من الصحابة وغيرهم، والله أعلم.

وفي هذا الحديث حجة بيّنة، ودلالة واضحة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجمهور العلماء أن الترجيع في الأذان ثابت مشروع، وهو العود إلى الشهادتين مرتين برفع الصوت بعد قوهما مرتين خفض الصوت.

وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يشرع الترجيع عملاً بحديث عبد الله بن زيد فإنه ليس فيه ترجيع، وحجة جمهور هذا الحديث الصحيح، والريادة مقدمة مع أن حديث أبي مخنف هذه متأخر عن حديث عبد الله بن زيد، فإن حديث أبي مخنف سبعة ثمان من الهجرة بعد "حين"، وحديث ابن زيد في قول الأمر، وانضم إلى هذا كله عمل أهل "مكة" و"المدينة" وسائر الأمصار، وبالله التوفيق. *

واختلف أصحابنا في الترجيع هل هو ركع لا يصح الأذان إلا به؟ أم هو ستة ليس ركعاً حتى لو تركه صح الأذان مع موت كمال الفصيلة؟ على وجهين، والأصح: عندهم أنه ستة. وقد ذهب جماعة من محدثين وغيرهم إلى التخيير بين فعل الترجيع وتركه، والصواب إثباته، والله أعلم.

قال في فتح الملهم قال الحافظ ابن تيمية: والترجيع في الأذان اختيار مالك والشافعي، وتركه اختيار أبي حنيفة، وأما أحمد فعنده كلاهما ستة، وتركه أحب إليه، لأنه أذان بلال عليه السلام.

قال العبد الضعيف -عفا الله عنه-: إن الترجيع لم يثبت في أذان الملك الناصر من النساء، ولا في أذان عبد الله بن زيد الذي ألقاه علي بن أبي طالب، وهو أصل في التأدين، ولا في أذان بلال عليه السلام. كان يؤذن به بين يدي النبي ﷺ في اليوم والليلة خمس مرات.

وما أخرجہ الدارقطني وغيره عن سعد القرص أن هذا الأذان أذان بلال الذي أمره رسول الله ﷺ وإقامته "فذكر فيه الترجيع، ففي إسناده عبد الرحمن بن سعد ابن عمار، ضعفه يحيى بن معين، وقال الذهبي: ليس بذلك كما في الميزان.

قال اهيمى: روى له ابن ماجه: "كان بلال يؤذن مثنى مثنى والإقامة مفردة فقط" فهداه الرواية مع ضعفها شادة لا تقاوم سائر الروايات الصحيحة عن بلال وغيره، نعم! الترجيع ثابت في قصة أبي مخنف. وأما ما أخرجہ الطبراني في الأوسط عن أبي مخنف بغير ترجيع فهذا نقص، لأنه عند أبي داود من الوجه المذكور بزيادته، فانه الحافظ في الدراية.

والترجيع عندنا مباح لا ستة ولا مكروه، كما في البحر.

قال في النهر: "ويظهر أنه خلاف الأولى". (فتح الملهم: ٢٨٠/٣)

=بيان معنى الجِعلتين قوله: **حي على الصلاة** معناه: تعالوا إلى الصلاة وأقبلوا إليها، قالوا: وفتحت الياء سكونها وسكون الياء الساقطة المدعمة، ومعنى "حي على الفلاح" هلم إلى الفوز والنجاح، وقيل: إلى البقاء أي أقبلوا على سب البقاء، في الحية، والفتحُ يفتح الفاء واللام لغة في الفلاح، حكاهما الخوهري وغيره، ويقال: لحي على كذا: احيه، قال الإمام أبو منصور الأزهري: قال الخليل بن أحمد **حي**: الحياء والعين لا يأتفكان في كلمة أصنية الحروف لقرب محرجيهما، إلا أن يؤلف فعل من كلمتين مثل "حي على" فيقال منه: حيعل، والله أعلم.

.....

[٤- باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد]

- ٨٤٣- (١) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَذَّنَانِ: بِلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ الْأَعْمَى.
- ٨٤٤- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ.

٤- باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد

فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان له مؤذنان أحدهما بلال بن رباح وأخرهما أم مكتوم الأعمى رضي الله عنهما فقد اختلف في هذا الحديث فوائد منها: جوار وصف الإنسان بعيب فيه للتعريف، أو مصلحة تترتب عليه، لا على قصد التقصيص، وهذا أحد وجوه العية الماحقة، وهي ستة مواضع يباح فيها ذكر الإنسان بعيبه ونقصه وما يكرهه، وقد بينها بدلائلها واصحة في آخر كتاب الأذكار الذي لا يستعني متدين عن مثله، وسأذكرها - إن شاء الله تعالى - في كتاب الكاح عند قول النبي ﷺ: "أما معاوية فصعلوك" وفي حديث: "أنا أبا سفيان رجل شحيح" وفي حديث: "بئس أخو العشرة" وأبوه على بطائرها في مواضعها - إن شاء الله تعالى - وبالله التوفيق.

واسم ابن أم مكتوم عمرو بن قيس بن رائدة بن الأصم بن هرم بن رواحة، هذا قول الأكثرين. وقيل: اسمه عبد الله بن رائدة، واسم أم مكتوم "عاتكة"، توفي أس أم مكتوم يوم "القادسية" شهيداً، والله أعلم.

وقوله: كان له مؤذنان يعني "نامدية" وفي وقت واحد، وقد كان أبو محذورة مؤذناً لرسول الله ﷺ "بمكة"، وسعد القرظ أذن لرسول الله ﷺ بقاء مرات، وفي هذا الحديث استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد، يؤدون أحدهما قبل طلوع الفجر، والآخر عند طلوعه، كما كان بلال وابن أم مكتوم يفعلان. قال أصحابنا: فإذا احتاج إلى أكثر من مؤذنين اتخذ ثلاثة وأربعة فأكثر نجس الحاجة، وقد اتخذ عثمان رضي الله عنه أربعة للحاجة عند كثرة الناس. قال أصحابنا: ويستحب أن لا يراد على أربعة إلا الحاجة طاهرة. قال أصحابنا: وإذا ترتب للأذان اثنان فصاعدان، فالمستحب أن لا يؤدبوا دفعة واحدة، بل إن اتسع الوقت ترتبوا فيه، فإن تارعوا في الابتداء به أقرع بينهم، وإن ضاق الوقت، فإن كان المسجد كبيراً أدبوا متفرقين في أقطاره، وإن كان ضيقاً وقفوا معاً وأذنوا، وهذا إذا لم يؤد اختلاف الأصوات إلى تهويش، فإن أدى إلى ذلك لم يؤد إلا واحد، فإن تازعوا أقرع بينهم.

وأما الإقامة، فإن أدبوا على الترتيب، فالأول أحق بها إن كان هو المؤذن الراتب، أو لم يكن هناك مؤذن راتب، فإن كان الأول غير المؤذن الراتب، فأيهما أولى بالإقامة؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: أن الراتب أولى؛ لأنه منصبه، ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الإقامة اعتد به على المذهب الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: لا يعتد به كما لو خطب بهم واحد، وأم هم غيره فلا يحور على قول، وأما إذا أدبوا معاً فإن اتفقوا على إقامة واحد وإلا فبقرع، قال أصحابنا رضي الله عنهم: ولا يقيم في المسجد الواحد إلا واحد، إلا إذا لم تحصل الكفاية بواحد، وقال بعض أصحابنا: لا بأس أن يقيموا معاً إذا لم يؤد إلى التهويش.

٥- باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير

٨٤٥- (١) حَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَذِّنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ أَعْمَى.

٨٤٦- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٥- باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير

فيه حديث عائشة رضي الله عنها: **كان ابن أم مكتوم ينادي برسول الله ﷺ وهو أعمى** وقد تقدم معظم فقه الحديث في الباب قبله، ومقصود الباب أن أذان الأعمى صحيح، وهو جائر بلا كراهة إذا كان معه بصير، كما كان بلال وابن أم مكتوم، قال أصحابنا: ويكره أن يكون الأعمى مؤذناً وحده، والله أعلم.

.....

٦- باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان

٨٤٧- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغِيرُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، وَكَانَ يَسْتَمِعُ الْأَذَانَ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا أَمْسَكَ، وَإِلَّا أَغَارَ، فَسَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَلَى الْفِطْرَةِ" ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ" فَنَظَرُوا فَإِذَا هُوَ رَاعِي مِعْزَى.

٦- باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان

قوله: **عن حماد بن حمار** أي على الإسلام. وقوله: **عن يحيى بن سعيد** أي بالتوحيد. وقوله: **عن حماد بن حمار** أي عن حماد بن حمار. **معنى** احتج به في أن الأذان مشروع للمسلم، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهبنا ومذهب غيرنا. **فقه الحديث** وفي الحديث دليل على أن الأذان يمنع الإغارة على أهل ذلك الموضع، فإنه دليل على إسلامهم. وفيه: أن الطق بالشهادتين يكون إسلاماً، وإن لم يكن باستدعاء ذلك منه وهذا هو الصواب، وفيه خلاف سبق في أول كتاب الإيمان.

قوله: **عن أنس بن مالك** هو بكسر الميم وسكون العين وآخره ألف، هو المعز خلاف الضأن، وهما اسم جنس، والواحد معز.

[٧- باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه...]

٨٤٨- (١) **حدثني يحيى بن يحيى**. قال: قرأتُ على مَالِكٍ، عن ابنِ شهاب، عن عطاءِ ابنِ يزيد اللّيثي، عن أبي سعيدٍ الخدري أن رسولَ الله ﷺ قال: "إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ" *.

٨٤٩- (٢) **حدثنا محمد بن سلمة المُرادي**: حدثنا عبدُ الله بن وهب، عن حيوةٍ وسعيد بن أبي أيوبٍ وغيرهما، عن كعب بن علقمة، عن عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ جُبَيْر، عن عبدِ الله ابنِ عمرو بن العاصِ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ" * فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ" *.

٧- باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه

ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل له الوسيلة

صط الأسماء أما أسماء الرجال ففيه: حبيب بن عبد الرحمن بن بساف، فحبيب بنهم إخوان المعجمة، وبساف بكسر الهمزة. وفيه الحكيم بن عبد الله، هو بنهم إخوان وفتح الكاف، وقد سبق في لفصوص النبي في مقدمة الكتاب أن كل ما في الصحيحين من هذه الصورة فهو 'حكيم' بفتح الحاء إلا اثنين بالنصب، 'حكيم' هذا 'ورريق بن حكيم'.

* قوله: **فمن**، مثل ما قبله من عموم مخصوص بما سيحيى من حديث عمر وغيره، فالمراد في غير الجمعيتين، وفيهما يأتي السامع بالخولقتين.

* قوله: **ثم يصلي على النبي ﷺ**، كلمة 'أنا' تأكيد للمستتر في 'أكون' وهو خبر 'كول' على وضع الضمير المرفوع موضع المصوب على الاستعارة، وأما جعل 'أنا' متداً وهو خبر 'ه' ولحمه خبر 'أكون' فلا معنى له عند التأمل.

* قوله: **حب عنه سماعة** فسرده المروي وغيره بـ "وحيث" من 'حل' بفتح الحاء، فكلمة على معنى الاسم، كما في رواية الترمذي: "حيث له الشفاعة" والأقرب أن يقال: بزلت عنه من 'حل' بفتح الحاء، وفيه: إشارة إلى أن الشفاعة في حقه مستحاجة بآلة من حيث الاستجابة من الله تعالى، وإنما يفسرنا بآلة المقابل لتحرمة، إذ هي حلال لكل مسلم، وقد يقال: بل لا يحل إلا لمن أدب به، فيمكن أن يجعل الحل كناية عن حصول الإذن في الشفاعة له، والله تعالى أعلم. ثم المراد بالشفاعة اشفاعة مخصوصة، وإلا فمطلق الشفاعة بائنة لكل مؤمن، والله تعالى أعلم.

٨٥٠ - (٣) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ** أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسَافٍ، عَنْ خَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، مِنْ قَبْلِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ".

وأما قول مسلم: 'حدث إسحاق بن منصور' فإن خبرنا أنه جعفر محمد بن جهضم الثقفي قال حدث إسماعيل بن جعفر عن عمارة بن غزبية' إلى آخره، فقال الدارقطني في كتاب "الاستدراك": هذا الحديث رواه الدراوردي وغيره مرسلًا. وقال الدارقطني أيضًا في كتاب "العلل": هو حديث متصل، وصله إسماعيل بن جعفر، وهو ثقة حافظ، وريادته مقبولة، وقد رواه البخاري ومسلم في الصحيحين، وهذا الذي قاله الدارقطني في كتاب 'العلل' هو الصواب، فالحديث صحيح، وريادة الثقة مقبولة، وقد سبق مثال هذا في الشرح، والله أعلم.

شرح اللغات وأما معانيه فعبارة: **سبحه** وقد فسرها **سبحه** بأنها مسرلة في الحمة، قال أهل اللغة: الوسيلة المسرلة عند الملك. وقوله **سبحه**: 'حب لله سبحانه' أي وحيث وقيل: نالته.

قوله **سبحه**: إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر، ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال أشهد أن محمدًا رسول الله، ثم قال حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ إلى آخره، معناه: قال كل نوع من هذا مثني كما هو المشروع، فاحتصر **سبحه** من كل نوع شرطه تسيهاً على باقيه، ومعنى حَيَّ على كذا أي تعالوا إليه، والفلاح: الصور والحياة وإصابة الخير، قالوا: وليس في كلام العرب كلمة تجمع لمخير من لفظة "الفلاح"، ويقرب منها الصبيحة، وقد سبق بيان هذا في حديث "الدين الصبيحة" فمعنى حَيَّ على الفلاح، أي تعالوا إلى سبب الصور والبقاء في الحمة والخير في العيم، والفلاح والفلاح تطبقهما العرب أيضاً على البقاء. وقوله: لا حول ولا قوة إلا بالله يحوز فيه خمسة أوجه لأهل العربية مشهورة، أحدها: لا حول ولا قوة بفتحهما بلا تنوين. والثاني: فتح الأول ونصب الثاني مونياً. والثالث: رفعهما منونين. والرابع: فتح الأول ورفع الثاني مونياً. والخامس: عكسه.

قال الهروي: قال أبو الهيثم: الحول الحركة، أي لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله، وكذا قال ثعلب وآخرون، وقيل: لا حول في دفع شر، ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله، وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصمته، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته. وحكي هذا عن ابن مسعود **رضي**. وحكى الخوهري لغة عربية ضعيفة أنه يقال: لا حيل -

=فيه، وأتى بمتابعة المؤذن، ويتابعه في الإقامة كالأذان، إلا أنه يقول في لفظ الإقامة، أقامها الله وأدامها، وإذا ثوب المؤذن في صلاة الصبح فقال: الصلاة خير من النوم، قال سامعه: صدقت وبررت، هذا تفصيل مذهبا.
وقال القاضي عياض : احتف أصحابنا هل يحكي المصلي لفظ المؤذن في صلاة الفريضة والنافلة أم لا يحكيه فيهما؟ أم يحكيه في النافلة دون الفريضة؟ على ثلاثة أقوال. ومنعه أن يحكيه فيهما. وهل هذا القول مثل قول المؤذن واجب على من سمعه في غير الصلاة أم مندوب؟ فيه خلاف حكاه الصحاوي، الصحيح الذي عليه الجمهور أنه مندوب. قال: واحتنفوا هل يقوله عند سماع كل مؤذن أم لأول مؤذن فقط؟ قال: واختلف قول مالك هل يتابع المؤذن في كل كلمات الأذان أم إلى آخر الشهادتين؛ لأنه ذكر وما بعده بعضه ليس بذكر، وبعضه تكرر لما سبق، والله أعلم.

كلام القاضي عياض حول ما يخفى الأذان من التوحيد وشي الشرك. فصل قال القاضي عياض : قوله
"... لا يجوز للمؤمن أن يقول في الصلاة: لا حول ولا قوة إلا بالله، فممن حصل هذا، فقد حار حقيقة الإيمان، وكمال الإسلام، واستحق الحجة بفصل الله تعالى، وهذا معنى قوله في الرواية الأخرى: "رصيت بالله رباً ومحمد رسولاً وبالإسلام ديناً". قال: وأعم أن الأذان كلمة جامعة لعقيدة الإيمان مشتملة على نوعيه من العقليات والسمعيات، فأوله إثبات الذات، وما يستحقه من الكمال والتبزيه عن أضدادها، وذلك بقوله: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه، ثم صرح بإثبات الوحدانية وهي ضدها من الشراكة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى، وهذه عمدة الإيمان والتوحيد مقدمة على كل وظائف الدين، ثم صرح بإثبات النبوة والشهادة بالرسالة لسيما ، وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحدانية، وموضعها بعد التوحيد؛ لأنها من باب الأفعال الحائزة الوقوع، وتذكر المقدمات من باب الواجبات، وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويحور في حقه سبحانه وتعالى، ثم دعا إلى ما دعاهم إليه من العبادات، فدعاهم إلى الصلاة، وعقبها بعد إثبات النبوة؛ لأن معرفة وجوبها من جهة النبي لا من جهة العقل، ثم دعا إلى الملاح، وهو الفور والبقاء في العيم المقيم، وفيه: إشعار بأمر الآخرة من البعث والجزاء، وهي آخر تراجم عقائد الإسلام، ثم كرر ذلك بإقامة الصلاة للإعلام بالشروع فيها، وهو متضمن لتأكيد الإيمان، وتكرار ذكره عند الشروع في العادة بالقلب واللسان، وليدخل المصلي فيها على بية من أمره وبصيرة من إيمانه، ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد وجبريل ثوابه. هذا آخر كلام القاضي، وهو من النفائس الجليلة، وبالله التوفيق.

[٨- باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه]

٨٥٢- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَجَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ يَدْعُوهُ إِلَى الصَّلَاةِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْتَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

٨٥٣- (٢) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

٨٥٤- (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ، ذَهَبَ حَتَّى يَكُونَ مَكَانَ الرُّوحَاءِ".

قَالَ سُفْيَانُ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرُّوحَاءِ؟ فَقَالَ: هِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ مِيلاً.

٨٥٥- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٨٥٦- (٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ أَحَالَ لَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسَوْسَ، فَإِذَا سَمِعَ الْإِقَامَةَ ذَهَبَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَكَتَ رَجَعَ فَوْسَوْسَ".

٨- باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه

ضبط الأسماء. أما أسماء لرحال: ففيه طححة بن يحيى عن عمه، هذا العم هو عيسى بن طلحة بن عبيد الله كما بيته في الرواية الأخرى. وقوله: الأعمش عن أبي سفيان" اسم أبي سفيان: طححة بن نافع، سبق بيانه مرات. وقوله: قال سليمان فسمعه من جاء سليمان هو الأعمش سليمان بن مهران، والمنسؤول أبو سفيان طلحة بن نافع، وفيه: أمية بن بسطام بكسر الباء وفتحها، مصروف وغير مصروف، وسبق بيانه في أول الكتاب مرات.

٨٥٧ - (٦) **حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانَ الْوَاسِطِيُّ**: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِذَا أَدَّ الْمُؤَذِّنُ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ حُصَاصٌ".

٨٥٨ - (٧) **حَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ يَسْطَامَ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلٍ قَالَ: أُرْسِلَنِي أَبِي إِلَى بَنِي حَارِثَةَ. قَالَ وَمَعِيَ غُلَامٌ لَنَا - أَوْ صَاحِبٌ لَنَا - فَذَاهُ مُنَادٍ مِنْ حَائِطٍ بِاسْمِهِ. قَالَ: وَأَشْرَفَ الَّذِي مَعِيَ عَلَى الْحَائِطِ فَلَمْ يَرَ شَيْئًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي فَقَالَ: لَوْ شَعَرْتُ أَنَّكَ تَلْقَى هَذَا لَمْ أُرْسِلْكَ، وَلَكِنْ إِذَا سَمِعْتَ صَوْتًا مُنَادٍ بِالصَّلَاةِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَنَا هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ، إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ، وَلَّى وَلَهُ حُصَاصٌ".

= قوله: "حَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ يَسْطَامَ" هو بالخاء المهملة وانزاي.

وأما لعاته وأفضاه. فقوله ﷺ: "المؤذنون أصواتهم أعفأ" هو بفتح همة "أعفأ" جمع عنق.

الأقوال في معنى قوله: "المؤذنون أطول أعفأ" واحتلف السلف واحتلف في معناه فقيل: معناه أكثر الناس تشوقاً إلى رحمة الله تعالى؛ لأن المتشوق يصل عنقه إلى ما يتطوع إليه، فمعناه: كثرة ما يرويه من الثواب. وقال الضر بن شمير: إذا ألحم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم؛ ثلثاً يباهم ذلك الكرب والعرق، وقيل: معناه: أهم سادة ورؤساء، والعرب تصف السادة بطول العنق، وقيل: معناه: أكثر أتباعاً، وقال ابن الأعرابي: معناه: أكثر الناس أفعالاً. قال القاسمي عياض وغيره: ورواه بعضهم "أعفأ" بكسر الهمزة أي إسراعاً إلى الجنة وهو من سير العنق.

شرح العريب قوله: **مكأن روحاً** هي بفتح الراء والخاء المهملة وبالمد. قوله: **يد سمع** سماع الأذان **أحال** هو بالخاء المهملة أي ذهب هارباً.

قوله: **أوله حصاص** هو نحاء مهملة مضمومة وصادين مهملتين، أي حراط كما في الرواية الأخرى، وقيل: "الحصاص" شدة العدو، قالهما أبو عبيد والأئمة من بعده.

قال العلماء: وإنما أدبر الشيطان عند الأذان لئلا يسمعه فيضطرب إلى أن يشهد له بذلك يوم القيامة لقول النبي ﷺ: "لا يسمع صوت المؤذن حتى ولا إسن ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة" قال القاسمي عياض: وقيل: إنما يشهد له المؤمنون من الجن والإنس، فأما الكافر فلا شهادة له، قال: ولا يقبل هذا من قائله لما جاء في الآثار من خلافه، قال وقيل: إن هذا فيمن يصح منه الشهادة ممن يسمع، وقيل: بل هو عام في الحيوان والجماد، وأن الله تعالى يحق لها ولما لا يعقل من الحيوان إدراكاً للأذان وعقلاً ومعرفة، وقيل: إنما يدبر الشيطان لعظم أمر الأذان لما اشتمل عليه من قواعد التوحيد وإطهار شعائر الإسلام وإعلانه، وقيل: لبأسه من وسوسة الإنسان عند الإعلان بالتوحيد.

٨٥٩- (٨) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا الْمُعْبِرَةُ يَعْنِي الْجَرَامِيَّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطَ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّأْذِينَ أَقْبَلَ، حَتَّى إِذَا نُوتَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّثْوِبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ. يَقُولُ لَهُ: اذْكُرْ كَذَا، وَاذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ مِنْ قَبْلُ، حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ مَا يَذْرِي كَمْ صَلَّى".

٨٦٠- (١٠) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُبَيَّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ "حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذْرِي كَيْفَ صَلَّى".

وقوله : **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** : المراد بالتثويب الإقامة وأصله من ثاب إذا رجع، ومقايمة الصلاة راجع إلى الدعاء إليها، فإن الأذان دعاء إلى الصلاة، والإقامة دعاء إليها. قوله : **حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ** : هو بضم المعاء وكسرها، حكاهما القاضي عياض في 'المشارك'، قال: صطاه عن المتقبن بالكسر، وسمعه من أكثر الرواة بالضم، قال: والكسر هو الوجه ومعناه: يوسوس، وهو من قوهه: حطر الفحل بدبه إذا حركه فضرب به فحديه، وأما بالضم فمن السموك والمرور أي يدو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله عما هو فيه، وهذا فسرهُ الشارحون 'نموطاً' وبالأول فسرهُ الخليل. قوله : **حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ** : **عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُبَيَّهٍ** : بمعنى 'ما' كما في الرواية الأولى، هذا هو المشهور في قوله: 'إن يذري' أنه بكسر همة 'إن'. قال القاضي عياض: وروي بفتحها قال: وهي رواية ابن عبد البر، وادعى أنها رواية أكثرهم، وكذا صطه الأصبهي في كتاب البحاري، والصحيح الكسر.

فقد اختلف **أما فقد** **باب** ففيه فصيلة الأذان والمؤذن، وقد جاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيحين مخرجة بعظم قصه، واحتج أصحابنا هل الأفضل للإنسان أن يرصد نفسه للأذان أم للإمامة؟ على أوجه أصحها: الأذان أفضل، وهو نص الشافعي في 'الأم' وقول أكثر أصحابنا. والثاني: الإمامة أفضل، وهو نص الشافعي أيضاً. والثالث: هما سواء. والرابع: إن علم من نفسه القيام بحقوق الإمامة وجميع خصائصها فهي أفضل، وإلا فالأذان، فإنه أبو علي الطبري وأبو القاسم بن كنج، والمسعودي، والقاضي حسين من أصحابنا. وأما جمع الرجل بين الإمامة والأذان، فإن جماعة من أصحابنا يستحب أن لا يفعله، وقال بعضهم: يكرهه، وقال محققوهم وأكثرهم: أنه لا بأس به، بل يستحب وهذا أصح، والله أعلم.

[٩- باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع.]

٨٦١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ مَنْكِبَيْهِ، وَقَبْلَ أَنْ يَرْكَعُ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُهُمَا بَيْنَ السُّجُودَيْنِ.

٩ باب استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام والركوع.

وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يقعد إذا رفع من السجود

سألت الموصي الذي يستحب فيه رفع اليدين في الصلاة أجمعت الأمة على استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام. واختلفوا فيما سواها، فقال الشافعي وأحمد وجمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم: يستحب رفعهما أيضاً عند الركوع وعند الرفع منه، وهو رواية عن مالك. وللشافعي قول: أنه يستحب رفعهما في موضع آخر رابع، وهو إذا قام من التشهد الأول، وهذا القول هو الصواب، فقد صح فيه حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه كان يفعله، رواه البخاري، وصح أيضاً من حديث أبي حميد الساعدي، ورواه أبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة. وقال أبو بكر بن المديني وأبو علي الطبري من أصحابنا وبعض أهل الحديث: يستحب أيضاً في السجود. وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل "الكوفة": لا يستحب في غير تكبيرة الإحرام، وهو أشهر الروايات عن مالك، وأجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع، وحكي عن داود إنعابه عند تكبيرة الإحرام، وهذا قال الإمام أبو الحسن أحمد بن سيار السيار من أصحابنا أصحاب الوجوه، وقد حكى عنه في "شرح المهدب" وفي "تهذيب اللغات".

قال في فتح المنعم وتمسك التاركون بما روى الترمذي وأبو داود والنسائي عن عقمه، قال: قال عبد الله ابن مسعود "ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة" حسنه الترمذي، وصححه ابن حزم في المحلى (كما في اللآلئ المصنوعة للسيوطي)

الكلام على حديث ابن مسعود في ترك الرفع: فإن قلت: قال الترمذي: "قال عبد الله بن المبارك: قد ثبت حديث من يرفع، وذكر حديث الزهري عن سالم عن أبيه، ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ لم يرفع إلا في أول مرة".

٨٦٢- (٢) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ. ثُمَّ كَبَّرَ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَا يَفْعَلُهُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ.

٨٦٣- (٣) **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا حُجَيْنٌ وَهُوَ ابْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ؛ ح: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَهْرَازٍ: حَدَّثَنَا سَلْمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ. كِلَاهُمَا عَنْ الرَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَامَ لِلصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تَكُونَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ.

=صفة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ووقت الرفع وأما صفة الرفع فالمشهور من مذهبنا، ومذهب الجماهير أنه يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام ووقت الرفع، أي أعلى أذنيه وإماماه شحمتي أذنيه، وراحته مكبيه، فهذا معنى قولهم: **حدو مكبيه**، وهذا جمع الشافعي، بين روايات الأحاديث، فاستحسن الناس ذلك منه.

وأما وقت الرفع ففي الرواية الأولى: **رفع يديه**، وفي الثانية: **كبر ثم رفع يديه**، وفي الثالثة: **إذا كبر رفع يديه**، ولأصحابنا فيه أوجه، أحدها: يرفع غير مكبر، ثم يتدئ التكبير مع إرسال اليدين، ويهيه مع انتهائه. والثاني: يرفع غير مكبر، ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما. والثالث: يتدئ الرفع من ابتدائه التكبير ويهيهما معاً. والرابع: يتدئ هما معاً، ويهيه التكبير مع انتهاء الإرسال. والخامس: وهو الأصح: يتدئ الرفع مع ابتداء التكبير، ولا استحباب في الانتهاء، فإن فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس تمه اساقى، وإن فرغ منهما =

=قمت. إن حديث ابن مسعود مروي بالمضمومين: الرفع الفعلي كما ذكرنا آنفاً- والرفع القوي، كما أخرجنا الطحاوي من **أنه** كان يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود. والظاهر أن تعبط ابن المبارك لمضموم الثاني لا الأول، كيف؟ وقد روى ابن المبارك نفسه المضموم الأول في سنن النسائي، ولم يقل ههنا: "م يثبت حديث من م يرفع" أي حديث ابن مسعود، كما قال في قربه: "قد ثبت حديث من يرفع" فإنه لو قال كذلك لكان دالاً على عدم ثبوت الرفع مطلقاً، وهذا كان خلاف الواقع، وخلاف ما كان يرويه نفسه، فلذا عين الألفاظ التي يريد إعلاها، والمحدثون في باب الإعلال يتقيدون بالألفاظ شديداً، فلا يسعى أن يعدو الناظر إلى غيره. فقد أعلوا في حديث ابن مسعود الرفع صريحاً بأن يكون من ابن مسعود تعليماً قولياً، فلا يتعدى منه إلى غيره من الوصف الفعلي. (فتح الملهم: ٣/ ٣٠٨، ٣٠٩)

٨٦٤- (٤) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ، إِذَا صَلَّى كَبَّرَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ. وَحَدَّثَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَكَذَا.

٨٦٥- (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ**. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، فَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ"، فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

= حط يديه ولم يستدءم الرفع، ولو كان أقطع اليدين من المعصم، أو إحداهما رفع الساعد، وإن قطع من الساعد رفع العضد على الأصح.

وقيل: لا يرفعه لو لم يقدر على الرفع إلا بزيادة على المشروع أو نقص منه فعل الممكن، فإن أمكن فعل الترتيد ويستحب أن يكون كفاه إلى القلعة عند الرفع، وأن يكشفهما، وأن يفرق بين أصابعهما تفريقاً وسطاً، ولو ترك الرفع حتى أتى بعض التكبير رفعهما في الساق، فلو تركه حتى أتته لم يرفعهما بعده، ولا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يبالغ في مده بالتصيط، بل يأتي به ميباً، وهل يمدّه أو يغمقه؟ فيه وجهان: أحدهما: يغمقه، وإذا وضع يديه حطهما تحت صدره فوق سرتة، هذا مذهب الشافعي والأكثريين.

وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي: تحت سرتة، والأصح أنه إذا أرسلهما أرسلهما إرسالاً حقيقاً إلى تحت صدره فقط، ثم يضع اليمين على اليسار، وقيل: يرسلهما إرسالاً تبعاً ثم يستأنف رفعهما إلى تحت صدره، والله أعلم.

كلام أهل العلم في حكمة رفع اليدين واحتلفت عبارات العلماء في الحكمة في رفع اليدين، فقال الشافعي رحمه الله: فعلته إعظاماً لله تعالى واتباعاً لرسول الله ﷺ. وقال غيره: هو استكانة واستسلام وإقياد، وكان الأسير إذا عبث مد يديه علامة للاستسلام، وقيل: هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه، وقيل: إشارة إلى طرح أمور الدنيا والإقبال بكنيته على الصلاة ومواجهة ربه سبحانه وتعالى، كما تضمن ذلك قوله: الله أكبر، فبطائق معناه قوله، وقيل: إشارة إلى دخوله في الصلاة، وهذا الأخير مختص بالرفع لتكبيرة الإحرام، وقيل غير ذلك، وفي أكثرها نظر، والله أعلم.

وقوله: إذا رفع يديه في الصلاة رفع يديه ثم أتم فيه إثبات تكبيرة الإحرام، وقد قال رحمه الله: 'صلوا كما رأيتموني أصبى' رواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث. وقال رحمه الله: 'للدي علمه الصلاة' 'إذا قمت إلى الصلاة فكبر'. وتكبيرة الإحرام واحدة عند مالك، والثوري، والشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، والعلماء كافة من الصحابة، والتابعين فمن بعدهم رحمه الله، إلا ما حكاه القاضي عياض رحمه الله، وجماعة عن ابن مسيب، والحنس، والرهري، وقَتَادَةَ، وأحمد، =

٨٦٦- (٦) . **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا**
الْإِسْنَادِ أَنَّهُ رَأَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ: حَتَّى يُحَازِي بِيَهُمَا قُرُوعَ أُذُنَيْهِ.

=والأوراعي أنه سة ليس بواحد، وأن الدحول في الصلاة يكفي فيه اليعة، ولا أطن هذا يصح عن هؤلاء
 الأعلام مع هذه الأحاديث الصحيحة مع حديث علي ؑ أن رسول الله ﷺ قال: "مفتاح الصلاة الطهور
 وتحريمها التكبير وتحميلها التسليم" ولقطة التكبير "الله أكبر" فهذا يجزئ بالإجماع، قال الشافعي: ويجزئ
 "الله الأكبر" لا يجزئ غيرهما.

وقال مالك: لا يجزئ إلا "الله أكبر"، وهو الذي ثبت أن النبي ﷺ كان يقوله، وهذا قول مقول عن الشافعي في
 القلبي، وأجار أبو يوسف "الله الكبير"، وأجار أبو حنيفة الاقتصار فيه على كل لفظ فيه تعظيم الله تعالى كقوله:
 الرحمن أكبر، أو الله أجل أو أعظم، وحالقه جمهور العلماء من السلف والخلف، والحكمة في ابتداء الصلاة
 بالتكبير افتتاحها بالتسليم والتعظيم لله تعالى وبعته صفات الكمال، والله أعلم.

[١٠ - باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة...]

٨٦٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فَيُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ* فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٦٨- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرُكِعُ، ثُمَّ يَقُولُ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" حِينَ يَرْفَعُ صُلْبَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: "رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ" ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا حَتَّى يَقْضِيَهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْمُنْتَهَى بَعْدَ الْجُلُوسِ. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠ - باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة.

إلا رفعه من الركوع فيقول فيه: سمع الله لمن حمده

فيه إثبات التكبير في كل خفض ورفع، إلا في رفعه من الركوع فإنه يقول: سمع الله لمن حمده، وهذا مجمع عليه اليوم ومن الأعصار المتقدمة، وقد كان فيه خلاف في زمن أبي هريرة، وكان بعضهم لا يرى التكبير إلا للإحرام، وبعضهم يزيد عليه بعض ما جاء في حديث أبي هريرة، وكان هؤلاء لم يبلغهم فعل رسول الله ﷺ، ولهذا كان أبو هريرة يقول: إني لأشبهكم صلاة رسول الله ﷺ، واستقر العمل على ما في حديث أبي هريرة هذا، ففي كل صلاة ثنائية إحدى عشرة تكبيرة، وهي تكبيرة الإحرام وخمس في كل ركعة، وفي الثلاثية سبع عشرة وهي تكبيرة الإحرام وتكبيرة القيام من التشهد الأول، وخمس في كل ركعة، وفي الرباعية ثنتان وعشرون، ففي المكتوبات الخمس أربع وتسعون تكبيرة.

تكبيرة الإحرام عند الجمهور واحدة وما سواها ستة واعلم أن تكبيرة الإحرام واجبة، وما عداها ستة لو تركه صحت صلاته، لكن فاتته الفضيلة وموافقة السنة، هذا مذهب العلماء كافة إلا أحمد بن حنبل رحمه الله في إحدى -

* قوله: كتب خفض : رفع حص من عمومه الرفع من الركوع بقراءة ما سيجيء من روايات الحديث.

٨٦٩- (٣) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ:** حَدَّثَنَا حُجَّيْنٌ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي أَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٧٠- (٤) **وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ، حِينَ يَسْتَخْلِفُهُ مَرَّوَانُ عَلَى الْمَدِينَةِ، إِذَا قَامَ لِبَصَلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، كَبَّرَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَفِي حَدِيثِهِ: فَإِذَا قَضَاهَا وَسَمَّ أَقْبَلَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! إِنِّي لَأَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٧١- (٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ:** حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا رَفَعَ وَوَضَعَ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ مَا هَذَا التَّكْبِيرُ؟ قَالَ: إِنَّهَا لَصَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٨٧٢- (٦) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، وَيُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

=ارويين عنه أن جميع التكبيرات واجبة. ودليل الجمهور أن النبي ﷺ علم الأعرابي الصلاة، فعلمه واجباتها، فذكر منها تكبيرة الإحرام، ولم يذكر ما راد، وهذا موضع البيان ووقته، ولا يجوز التأخير عنه.

وقوله: **يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا يَكْبَرُ حِينَ يَرْفَعُ يَكْبَرُ حِينَ يَهْوِي مِنْ سَاجِدٍ**، هذا دليل على مقارنة التكبير هذه الحركات، وبسطه عليها، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويمدده حتى يصل حد الركوعين، ثم يشرع في تسبيح الركوع، ويبدأ بالتكبير حين يشرع في الهوي إلى السجود، ويمدده حتى يضح جهته على الأرض، ثم يشرع في تسبيح السجود ويبدأ في قوله: **سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ**، حين يشرع في الرفع من الركوع ويمدده حتى ينتصب قائماً، ثم يشرع في ذكر الاعتدال، وهو ربنا لك الحمد إلى آخره، ويشرع في التكبير للقيام من التشهد الأول حين يشرع في الانتقال ويمدده حتى ينتصب قائماً، هذا مذهبتنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، أنه لا يكبر للقيام من الركعتين حتى يستوي قائماً.

ودليل الجمهور ظاهر الحديث، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي رحمه الله، وطائفة، أنه يستحب لكل مصل من=

= إمام ومأموم ومنفرد أن يجمع بين "سمع الله لمن حمده" و"ربنا لك الحمد" فيقول: "سمع الله من حمده" في حال ارتفاعه، و"ربنا لك الحمد" في حال استوائه وانتصابه في الاعتدال؛ لأنه ثبت أن رسول الله ﷺ فعلهما جميعاً. وقال ﷺ: "صنوا كما رأيتموني أصلي" وسيأتي بسط الكلام في هذه المسألة وفروعها وشرح ألقاطها ومعانيها، حيث ذكره مسلم رحمه الله بعد هذا إن شاء الله تعالى.

قوله: "لقد ذكرني هـ. صلاة محمد ﷺ" فيه إشارة إلى ما قدمناه أنه كان هجر استعمال التكبير في الانتقالات، والله أعلم.

• • • •

[١١ - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.]

٨٧٣ - (١) أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الخطاب وإسحاق بن إبراهيم، جميعاً عن سفيان. قال أبو بكر: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت يبلغ به النبي ﷺ: "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب".

٨٧٤ - (٢) أبي الطاهر. حدثنا ابن وهب، عن يونس؛ ح: وحدثني حرمة ابن يحيى: أخبرنا ابن وهب: أخبرني يونس، عن ابن شهاب: أخبرني محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن".

٨٧٥ - (٣) الحسن بن علي الحلواني: حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد: حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب أن محمود بن الربيع، الذي مع رسول الله ﷺ في وجهه من بفرهم، أخبره، أن عبادة بن الصامت أخبره أن رسول الله ﷺ قال "لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن".

٨٧٦ - (٤) إسحاق بن إبراهيم وعبد بن حميد، قالاً: أخبرنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الإسناد مثله. وزاد فصاعداً.

١١ - باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة. وإنه إذا لم يحسن الفاتحة

ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها

أما ألفاظ الباب 'فالخداج' بكسر الحاء المعجمة. قال الخليل بن أحمد والأصمعي وأبو حاتم السجستاني والهرودي وآخرون: الخداج، القصاص، يقال: خدجت الناقة إذا ألفت ولدها قبل أنوار التاج، وإن كان تام الحلق، و'خدجته' إذا ولدته ناقصاً، وإن كان لتمام الولادة، ومنه قيل لذي اليد: يخدج اليد، أي ناقصها، قالوا: فقله خداج، أي ذات خداج. وقال جماعة من أهل اللغة: خدجت وأخدجت، إذا ولدت لغير تمام. وأما القرآن اسم الفاتحة، وسميت أم القرآن؛ لأنها فاتحة كما سميت "مكة" أم القرى؛ لأنها أصلها. قوله عز وجل: 'بمدي عدي' أي عظمي.

قوله: "بمدي عدي" فسر من لا يرى القراءة حلف الإمام، بأن المراد به أيعه القراءة حقيقة أو حكماً توفيقاً بين الأحاديث، والذي حلف الإمام بقراءة الإمام له قراءة، فهو قارئ، أي حكماً، والله تعالى أعلم.

صبط الأسماء قوله: **أبو السائب أحمد** أبو السائب هذا لا يعرفون له اسماً، وهو ثقة. قوله: **أحدثني أحمد** ابن جعفر المعقري هو بفتح الميم وإسكان العين وكسر القاف مسوب إلى معقر وهي ناحية من اليمن. وأما الأحكام: ففيه وجوب قراءة الفاتحة، وأما متعية لا يجري غيرها إلا لعاجز عنها، وهذا مذهب مالك، والشافعي، وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة **رحمته** وطائفة قبيلة: لا تحب الفاتحة، ****** بل الواجب آية من القرآن لقوله **ﷺ**: "اقرأ ما تيسر" ******.

**** قال في فتح الملهم** والصواب ما قال الحافظ: "إن الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة، لكن بسوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة، لأن وجوبها إنما ثبت بالنسبة، والذي لا يتم (أي لا تصح) الصلاة إلا به فرض، والفرض لا يثبت عندهم بما يريد على القرآن، وقال تعالى: **﴿وَقَرَأُوا مَا نَسَرَّ مِنْهُ﴾** (المزمل: ٢٠) فالفرض قراءة ما تيسر، وتعين الفاتحة إنما يثبت بالحديث، فيكون واجباً يأثم من يتركه، وتجري الصلاة بدونه، إلخ. قال الشيخ بدر الدين العيني: **أمر الله تعالى بقراءة ما تيسر من القرآن مطلقاً، وتقييده بالفاتحة زيادة على مطلق النص، وإذا لا يجوز عندنا؛ لأنه نسخ، فيكون أدنى ما يبطل عليه فرضاً لكونه مأموراً به، وإن القراءة خارج الصلاة ليست بفرض، فتعين أن يكون في الصلاة.**

فإن قلت: هذه الآية في صلاة الليل وقد سحبت فرصتها، وكيف يصح التمسك بها؟ قلت: ما شرع ركناً لم يصح مسوحاً، وإنما نسخ وجوب قيام الليل دون فروض الصلاة وشرائطها وسائر أحكامها، ويدل عليه أنه أمر بالقراءة بعد النسخ بقوله: **فاقرأوا ما تيسر منه** والصلاة بعد النسخ بقيت نفلاً، وكل من شرط الفاتحة في الفرض شرطها في النفل، ومن لا نفلاً، والآية تنفي اشتراطها في النفل، فلا تكون ركناً في الفرض لعدم القائل بالفصل. فإن قلت: كلمة "ما" مجمة والحديث معين ومبين، فالعين يقضي على المبهم.

قلت: كل من قال بهذا يدل على عدم معرفته بأصول الفقه؛ لأن كلمة "ما" من ألفاظ العموم، يجب العمل بعمومها من غير توقف، ولو كانت مجملة لما جار العمل بما قبل البيان كسائر مجملات القرآن والحديث، ومعناه: أي شيء تيسر، ولا يسوع ذلك فيما ذكره، فيلزم الترك بالقرآن والحديث، والعام عندنا لا يحمل على الخاص مع ما في الخاص من الاحتمالات.

وإن قلت: هذا الحديث مشهور، فإن العلماء تلقته بالقبول، فيجوز الريادة مثله.

قلت: لا نسلم أنه مشهور؛ لأن المشهور ما تلقاه التابعون بالقبول، وقد اختلف التابعون في هذه المسألة، كذا في عمدة القاري. (فتح الملهم: ٣/٣٣٧، ٣٣٨)

****** قد استدلل بعض علمائنا **رحمته** على عدم ركزية الفاتحة بما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعاً: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج غير تمام". فإن الخداج بمعنى الناقص، يدل -

= ودليل الجمهور قوله ﷺ: "لا صلاة إلا بأَمِ القرآن" فإن قالوا: المراد لا صلاة كاملة قساً هذا خلاف ظاهر اللفظ، ومما يؤيده حديث أبي هريرة ربه قال، قال رسول الله ﷺ: "لا يجزئ صلاة لا يقرأ فيها بماتحة الكتاب" رواه أبو بكر بن خزيمة في صحيحه بإسناد صحيح، وكذا رواه أبو حاتم بن حبان. وأما حديث "اقرأ ما تيسر" فمحمول على الفاتحة، فإنها متيسرة، أو على ما راد على الفاتحة بعدها، أو على من عجز عن الفاتحة.

وقوله ﷺ: "لا صلاة إلا بأَمِ القرآن" فيه دليل لمذهب الشافعي . ومن وافقه أن قراءة الفاتحة واجبة على الإمام والمأموم واسفرد، ومما يؤيد وجوبها على المأموم قول أبي هريرة: "اقرأها في نفسك" فمعناه اقرأها سرّاً =

= عليه اللغة، والعرف، ومقابلته بالتمام على ما يشهد وينادي عليه لفظ الحديث لا بمعنى الفاسد، والمقصان يتعق بالصفات لا بالذات، والفساد والبطال بالذات، فيتطرق التقصان إلى الصلاة بترك واجب من الواجبات، لا بترك فرض من فروضها. وأما فهم الراوي كأبي هريرة فليس بدليل يتنهض عليه، فإن احتجاجاً بالحديث لا بما فهمه الراوي، فلا يكون الصلاة الحالية عن الفاتحة تامة كاملة أي فرداً كاملاً من الصلاة، بل فرداً ناقصاً منها بترك الواجب، فيتحقق أصل الصلاة، ويتقرر به نفس حقيقته وإن كانت في ضمن فرد ناقص. (فتح الملهم: ٣/٣٣٩) قال الشيخ الأئور في 'فصل الخطاب': "إن هذا اللفظ (أي فصاعداً) في النسخة لا تسحب حكم ما قبله على ما بعده، إن وجوباً فوجوباً، وإن غيره فغيره، ولا بد من أن يسحب الحكم المصدر إنجاباً كان أو استحباباً أو إباحة وتخييراً بحسب المقام على كلا الحزنيين، ولما كان حكم ما قبله ههنا الوجوب فلا بد أن ينسحب على ما بعده لا محالة" ثم حققه وفصله تفصيلاً شافياً، وأجاب عما تكلم به البحاري في حزنه.

وشاهد هذه الزيادة (فصاعداً) ما عن أبي سعيد قال: "أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر" رواه أبو داود وأحمد وأبو يعلى وابن حبان، وإسناده صحيح. قاله ابن سيد الناس والحافظ في التلخيص. وأخرج أحمد، والبخاري في حزنه، وأبو داود، وابن الجارود عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أمره أن يجرح فيأدي: "لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب وما راد" رجاله ثقات إلا جعفر بن ميمون، فقد تقدم الكلام فيه آنفاً، وبالجملة لا ينزل عن درجة الحسن إن شاء الله.

وروى الطحاوي والبيهقي في حزنه عن جابر، قال: "وكما تحدث أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك، أو فما أكثر من ذلك".

وفي حديث رفاع بن رافع في قصة المسيء صلته عند أحمد (كما في آثار السنن) "ثم اقرأ بأَمِ القرآن، ثم اقرأ بما شئت". وفي بعض الروايات لأبي داود: "ثم اقرأ بأَمِ القرآن وبما شاء الله".

فهذه الأحاديث كلها تدل على إيجاب ما راد على الفاتحة، كما تدل على إيجابها، وهذا أوجب الحنفية قراءة الفاتحة وضم السورة إليها. (فتح الملهم: ٣/٣٤٠، ٣٤١)

٨٧٧- (٥) **حَسَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ**. أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ" ثَلَاثًا، غَيْرُ تَمَامٍ، فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَقَالَ: أَقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ. * فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ * بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** * قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** * قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَتَيْتَنِي عَبْدِي. وَإِذَا قَالَ: **مَسَّكَ يَوْمَ الدِّينِ** * قَالَ: مَجَدَّنِي عَبْدِي - وَقَالَ مَرَّةً: فَوُضَّ إِلَيَّ عَبْدِي - فَإِذَا قَالَ: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَبِالْكَافِ نَسْتَعِينُ** * قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: **أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** * صَرَفَ الدِّينَ نَعَمْتَ عَنْهُمْ غَيْرَ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِّينَ * قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ".

قَالَ سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَرِيضٌ فِي بَيْتِهِ، فَسَأَلْتُهُ أَنَا عَنْهُ.

- بحيث تُسمع نفسك، وأما ما حمه عليه بعض المالكية وغيرهم أن المراد تدبر ذلك وتذكره، فلا يقل؛ لأن القراءة لا تطلق إلا على حركة اللسان بحيث يسمع نفسه، وهذا اتفقوا على أن الحنب لو تدبر القرآن بقلبه من غير حركة لسانه لا يكون قارئاً مرتكباً لقراءة الجنب المحرمة.

وحكى القاضي عياض عن علي بن أبي طالب **رضي الله عنه** وربيعة، ومحمد بن أبي صفرة من أصحاب مالك أنه لا تحب قراءة أصلاً، وهي رواية شاذة عن مالك. وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة **رضي الله عنه**: لا يجب القراءة في الركعتين الأخيرتين، بل هو بالخيار إن شاء قرأ، وإن شاء سبّح، وإن شاء سكت، والصحيح الذي عليه جمهور العلماء من السلف والخلف وجوب الفاتحة في كل ركعة لقوله **رضي الله عنه** للأعرابي: "ثم افعل ذلك في صلاتك كلها".

مطلب قوله تعالى **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ** قوله سبحانه وتعالى: **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي** **نِصْفَيْنِ** الحديث قال العلماء: المراد بالصلاة هما الفاتحة، سميت بذلك؛ لأنها لا تصح إلا بها كقوله **رضي الله عنه**: -

"قوله: **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ** فسرّه من لم يقر القراءة حلف الإمام بالتدبر في قراءة الإمام.

"قوله: **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ** لعل وجه الاستدلال هو اعتبار قسمة الفاتحة قسمة الصلاة، فإنه لا يحصل بقسمة الفاتحة قسمة للصلاة، إلا أن يكون الفاتحة لازمة فيها، والله تعالى أعلم.

٨٧٨- (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

٨٧٩- (٧) مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ أَنَّ أَبَا السَّائِبِ، مَوْلَى بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمَّ الْقُرْآنِ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَفِي حَدِيثِهِمَا "قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: فَسَمْتُ الصَّلَاةَ نَبِيٍّ وَبَيْنَ عَبْدِي يَصُفِّينَ، فَنُصِفْهَا لِي وَنُصِفْهَا لِعَبْدِي".

٨٨٠- (٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَعْقَرِيُّ: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُوَيْسٍ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْ أَبِي، وَمِنْ أَبِي السَّائِبِ، وَكَانَا جَلِيسَيَّ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَا: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهِيَ خِدَاجٌ" يَقُولُهَا ثَلَاثًا، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

- 'الحج عرفة' فيه دليل على وجوبها بعينها في الصلاة، قال العلماء: وإيراد قسمتها من جهة المعنى؛ لأن نصفها الأول توحيد لله تعالى وتمجيد وثناء عليه وتفويض إليه، والصف الثاني سؤال وطلب وتضرع وافتقار، واحتج القائلون بأن السمة ليست من الفاتحة بهذا الحديث وهو من أوصح ما احتجوا به. قالوا: لأنها سبع آيات بالإجماع، فثلاث في أوها ثناء، أوها "أحمد لله"، وثلاث دعاء، أوها: اهدنا الصراط المستقيم، والسابعة متوسطة: وهي 'إياك نعبد وإياك نستعين'. قالوا: ولأنه سبحانه وتعالى قال: فسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصيب، فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين فلم يذكر السمة ولو كانت منها بذكرها، وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول: إن السمة آية من الفاتحة بأحوبة. أحدها: أن التصنيف عائد إلى حملة الصلاة لا إلى الفاتحة، هذا حقيقة البعد. والثاني: أن التصنيف عائد إلى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة. والثالث معناه: فإذا انتهى العبد في قراءته إلى الحمد لله رب العالمين.

قال العلماء: وقوله تعالى: 'أحمدي عبدي، وأنتي علي، ومحمدني' إنما قاله؛ لأن التمجيد الثناء تجميع الأفعال، ولتمجيد الثناء صفات الحلال، ويقال: أنتي عليه في ذلك كله، وهذا جاء حوائجاً للرحمن الرحيم لاشتغال اللطيفين على الصفات الذاتية والفعلية. وقوله: وربما قال: فوُضَّ إلي عبدي، وجه مطابقة هذا لقوله: "مالك يوم الدين" أن الله تعالى هو المنفرد بملك ذلك اليوم، وجراء العباد وحسابهم، والدين الحساب. وقيل: اجراء، ولا دعوى لأحد ذلك اليوم ولا مجاز.

٨٨١ - (٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ" قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمَا أَعْلَنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَعْلَنَاهُ لَكُمْ، وَمَا أَحْفَاهُ أَحْفَيَاهُ لَكُمْ.

وأما في الدنيا فبعض العباد ميث محاري، ويدعي بعضهم دعوى باطنة، وهذا كله يقطع في ذلك اليوم، هذا معناه، وإلا فانه سبحانه وتعالى هو المالك والمالك على الحقيقة للدارين وما فيهما ومن فيهما، وكل من سواه مربوط له عند مسحر، ثم في هذا الاعتراف من التعظيم والتمجيد وتعويض الأمر ما لا يحصى، وقوله تعالى: فإذا قال العد: هـ هـ هـ **حصر المفسر** : هـ هـ هـ في آخر السورة، فهذا لعدي، هكذا هو في صحيح مسلم، وفي غيره فهؤلاء لعدي، وفي هذه الرواية دليل على أن هذا وما بعده في آخر السورة ثلاث آيات لا ابتداء، وفي المسألة خلاف مبي على أن السمة من الفاتحة هـ هـ هـ فمدها ومذهب الأكثرين: أنها من الفاتحة وأما آية، و'اهدنا' وما بعده آيات، ومذهب مالك وغيره من يقول: أنها ليست من الفاتحة يقول اهدنا وما بعده ثلاث آيات، وللاكثرين أن يقولوا: قوله هؤلاء أراد به الكمات لا الآيات دليل رواية مسلم 'فهذا لعدي'، وهذا أحسن من الجواب بأن اجمع محمول على الاثنين؛ لأن هذا محار عند الأكثرين، فيحتاج إلى دليل على صرفه عن الحقيقة إلى الجاهز، والله أعلم.

وقول أبي هريرة : "أن رسول الله ﷺ قال لا صلاة إلا بقراءة، قال أبو هريرة: فما أعلن رسول الله ﷺ أعلنه لكم وما أحفاه أحفياه لكم" معناه ما جهر فيه بالقراءة جهر به، وما أسر أسر به.

ذكرت الصلوات التي يجهر فيها بالقراءة وقد اجتمعت الأمة على جهر بالقراءة في ركعتي الفصح والجمعة، والأولين من المغرب والعشاء، وعلى الإسرار في الصبح والعصر، وثالثة المغرب، والأخريين من العشاء، واختلفوا في العيد والاستسقاء، ومذهبنا الجهر فيهما، وفي نوافل الليل، قيل: يجهر فيها، وقيل: بين الجهر والإسرار، ونوافل النهار يسر بها، والكسوف يسر بها هاراً ويجهر ليلاً، والخاتمة يسر بها ليلاً وهاراً، وقيل: يجهر ليلاً، ولو فاتته صلاة ليلة كالعشاء فقضاها في ليلة أخرى جهر، وإن قضاها هاراً فوجهان الأصح يسر، والثاني يجهر، وإن فاتته هاربة كانظهر فقضاها هاراً أسر، وإن قضاها ليلاً فوجهان: الأصح يجهر، والثاني يسر. وحيث قضا: يجهر أو -

قال في فتح الملهم يحتاج به لكون السمة ليست من الفاتحة إذ هـ يختلف أنها سبع آيات: ثلاث شاء، وثلاث مسألة والساعة - وهي "ياك بعد وياك نستعين" - وسط بين التوعين: بعضها إحلاص عما قبله، وبعضها مسألة متصل بما بعده، فهو كانت منها م تكن القسمه بصفيين. وأيضاً يقول العد: الحمد لله، ولم يذكر السمة، وما جاء في بعض الروايات من قوله: 'يقول العد: بسم الله الرحمن الرحيم، يقول الله: ذكرني عدي' وهو من رواية محمد بن سمعان، وهو ضعيف، لاسيما وقد انفرد بها، وحالها فيها الخفاض التفات: مالك، وابن جريح، وابن عيسى، وغيرهم، فلم يذكروها، وبالحكمة فالحديث أين شيء في الباب، كذا في إكمال إكمال المعنى. (فتح الملهم: ٣٧٢، ٣٧٣)

٨٨٢- (١٠) **حَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّافِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو- قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ الصَّلَاةِ يَقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعُنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنْ لَمْ أَرِدْ عَلَى أَمِّ الْقُرْآنِ؟ فَقَالَ: إِنْ رِذْتُ عَلَيْهَا فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ انْتَهَيْتَ إِلَيْهَا أَجْزَأَتْ عَنْكَ.

٨٨٣- (١١) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْجٍ، عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ قِرَاءَةٌ، فَمَا أَسْمَعُنَا النَّبِيَّ ﷺ أَسْمَعُنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى مِنَّا أَخْفَيْنَا مِنْكُمْ، وَمَنْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ فَقَدْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ، وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ.

يسر فهو سنة فلو تركه صحت صلاته ولا يسجد للسهو عندنا.

قوله: **وَمَنْ زَادَ فَهُوَ أَفْضَلُ** فيه دليل لوجوب الفاتحة وأنه لا يغري غيرها، وفيه استحباب السورة بعدها، وهذا مجمع عليه في الصبح، والجمعة، والأوليين من كل الصلوات، وهو سنة عند جميع العلماء. وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة وهو شاذ مردود، وأما السورة في الثالثة والرابعة، فاحتج العلماء هل تستحب أم لا؟ وكره ذلك مالك، واستحبه الشافعي في قوله الحديد دون القدم، والقدم ها أصح. وقال آخرون: هو محير إن شاء قرأ وإن شاء سح وهذا ضعيف.

وتستحب السورة في صلاة النافلة، ولا تستحب في الحارة على الأصح؛ لأنها مسببة على التحفيف، ولا يراد على الفاتحة إلا التأمين عقبها، ويستحب أن تكون السورة في الصبح، والأوليين من الظهر من صوال المفصل، وفي العصر والعشاء من أوسطه، وفي المغرب من قصاره، واختلفوا في تطويل القراءة في الأولى على الثانية، والأشهر عندنا: أنه لا يستحب بل يسوي بينهما، والأصح أنه يطول الأولى للحديث الصحيح، وكان يطول في الأولى ما لا يطول في الثانية. ومن قال بالقراءة في الآخرين من الرابعة يقول: هي أحف من الأوليين، واحتجوا في تفسير الرابعة على -

*** قال في فتح الملهم** وفي البحاري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: "كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بمائة الكتاب وسورة سورة، ويسمعا الآية أحياناً" فهذا الحديث الفعلي الذي ظاهره المواظبة مع الأحاديث القولية التي ذكرناها في مبدأ الباب: دليل على وجوب ما راد على الفاتحة، وهو السورة. وحمله "إن ردت عليها فهو خير" إلى آخره في حديث الباب ليس مرفوعاً، ولا في حكمه الرفع، بل هو فتوى أبي هريرة موقوف، نعم! حديث ابن عباس عند ابن خزيمة "أن النبي ﷺ قام فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بمائة الكتاب" يدل على عدم فرضية ضم السورة وصحة الصلاة بدونه، وهو لا يقاوم الأحاديث القوية الصحيحة الكثيرة الدالة على وجوب ما راد على الفاتحة، ولعله محمول على عذر مجبور للاكتفاء على الفاتحة، والله سبحانه وتعالى أعلم. (فتح الملهم: ٣/٣٨٠)

٨٨٤ - (١٢) **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ:**
حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ،
فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّلَامَ، قَالَ:
"ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَعَلَيْكَ السَّلَامُ" ثُمَّ قَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ"
حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا، عَلَّمَنِي،
قَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَأْسَكَ،
ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ
افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا".

= الثالثة، والله أعلم. وحيث شرعت السورة، فتركها فاتته الفصيحة ولا يسجد للسهو، وقراءة سورة قصيرة أفصل من قراءة قدرها من طويلة.

القراءة على غير ترتيب المصحف مكروهة ويقرأ على ترتيب المصحف، ويكره عكسه، ولا تطل به الصلاة، ويجوز القراءة بالقراءات السبع ولا يجوز بالشواذ، وإذا لم يخل المعنى كضم تاء 'أعنت' أو كسرها أو كسر كاف 'إياك' بطلت صلاته، وإن لم يخل المعنى كفتح الماء من 'المعسوب عليهم' ونحوه كره وم تبطل صلاته، ويجب ترتيب قراءة الفاتحة وموالاتها، ويجب قراءتها بالعربية، ويحرم بالعجمية، ولا تصح الصلاة بها سواء عرف العربية أم لا، ويشترط في القراءة وفي كل الأدكار إسماع نفسه، والأحرص ومن في معناه يحرك لسانه وشفثيه بحسب الإمكان ويجزئه، والله أعلم.

قوله: **دَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ، فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى، ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَعَلَيْكَ السَّلَامُ" ثُمَّ قَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَعَلَيْكَ السَّلَامُ" ثُمَّ قَالَ: "ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ" حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا، عَلَّمَنِي، قَالَ: "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَأْسَكَ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا".**

هوائد الحديث: هذا الحديث مشتمل على فوائد كثيرة، وليعلم أولاً أنه محمول على بيان الواجبات دون السنن، فإن قيل: لم يذكر فيه كل الواجبات، فقد بقي واجبات يجمع عليها ويختلف فيها، فمن المجمع عليه البتة، والقعود في التشهد الأخير، وترتيب أركان الصلاة، ومن المختلف فيه التشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه، والسلام، =

٨٨٥- (١٣) **حدث** أبو نكر بن أبي شيبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَنَّى، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةٍ: وَسَاقَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَزَادَا فِيهِ "إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكُتِرَ".

= وهذه الثلاثة واجبه عند الشافعي . . . وقال يوحوب السلام الجمهور، وأوجب تشهد كثيرين، وأوجب الصلاة على النبي ﷺ مع الشافعي شفعي، وأحمد بن حنبل، وأصحابهم، وأوجب جماعة من أصحاب الشافعي بية الحروح من الصلاة، وأوجب أحمد . . . تشهد لأول، وكذلك النسيح وكثيرات الانتقالات، فأجاب أن الواحات الثلاثة المجمع عليها كانت معروفة عند سائل، فم يفتح إلى بياها، وكذا مختلف فيه عند من يوجه بحمله على أنه كان معلوماً عنده.

فقه الحديث وفي هذا الحديث دليل على أن إقامة صلاة ليست واجبة، وفيه: وجوب اظهارة، واستقبال القبلة، وكثيرة الإحرام والقراءة، وفيه: أن التعمد ودعاء الافتتاح، ورفع اليدين في تكبيرة الإحرام، ووضع اليد اليمنى على يسرى، وكثيرات الانتقالات، ونسيحات الركوع والسجود، وهيات الخبوس، ووضع اليد على الفخذ، وغير ذلك مما ذكره في الحديث يس بواجب إلا ما ذكرناه من مجمع عليه والمختلف فيه.

وفيه: دليل على وجوب الاعتدال عن الركوع وخبوس بين السجدين، ووجوب الضمائية في الركوع والسجود وخبوس بين السجدين، وهذا مذهب جمهور، ولم يوجبها أبو حنيفة . . . وضائفة يسيرة، وهذا الحديث حجة عليهم،^{٣٣} وليس عنه جواب صحيح.

وأما الاعتدال فالمشهور من مذهبهم ومذهب العماء خب ضمائية فيه، كما خب في الخبوس بين السجدين، وتوقف في إيجابها بعض أصحابنا، واحتج هذا القائل بقوله ﷺ في هذا حديث: "ثم ارفع حتى تعتدل قائماً" =

قال في فتح الملهم والحاصل أن الأصح رواية ودرية وجوب تعديل الأركان، وأما القومة وخبسية وتعديهما فالمشهور في المذهب، لسياسة، وروى وجوها، وهو الموافق للأئمة، وعنده الكمال ومن بعده من متأخريه، وقد علمت قول تميمه: "به الصواب". وقال أبو يوسف: "بقرصية لكل، واحتاره في الجمع، ولعيني، ورواه أصحابي (لندي هو العمدة في بيان اختلاف العماء في فقه كما في عمدة القاري وأشد اعبي هنا:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام)

عن أئمتنا الثلاثة، وقال في القيص: إنه الأحوط: (فتح ملهم: ٣/٣٨٦)

قال شيخنا المحمود قدس الله روحه: إن الشافعي ومن وفقه قد فهم من قول سي: "صل فإني لم تصل" ما فهمه الصحابة قبل بيان سي من بقي الصلحة، وأبو حنيفة . . . فهم ما فهموا بعد بيانه ﷺ من بقي الكمال والتمام، فوارن بهما واحترأ بهما شئت. (فتح ملهم: ٣/٣٨٩)

«فاكتفى بالاعتدال، ولم يذكر الطمأنينة، كما ذكرها في الجلوس بين السجدين، وفي الركوع والسجود. وفيه: وجوب القراءة في الركعات كلها، وهو مذهب الجمهور كما سبق. وفيه: أن المقي إذا سئل عن شيء، وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل، ولم يسأله عنه يستحب له أن يذكره له، ويكون هذا من الصيحة، لا من الكلام فيما لا يعني، وموضع الدلالة أنه قال: "علمني يا رسول الله" أي علمني الصلاة، فعلمه الصلاة، واستقال الفسة، والوضوء وليس من الصلاة، لكنهما شرطان لها. وفيه: الرفق بالمتعلم والجاهل، وملاطفته، وإيضاح المسألة له، وتلخيص المقاصد، والاقتصار في حقه على المهم دون المكملات التي لا يحتمل حاله حفظها والقيام بها.

وفيه: استحباب السلام عند اللقاء، ووجوب رده، وأنه يستحب تكراره إذا تكرر اللقاء وإن قرب العهد، وأنه يحب رده في كل مرة، وأن صيغة الجواب: وعيكم السلام أو وعليك بالواو، وهذه الواو مستحبة عند الجمهور، وأوجها بعض أصحابنا، وليس بشيء، بل الصواب أنها ستة، وقال الله تعالى: ﴿وَسَمِعَ رَسُولاَ هٗ (هود: ٦٩)﴾ وفيه: أن من أحل ببعض واجبات الصلاة لا تصح صلاته ولا يسمى مصلياً، بل يقال لم تصل، فإن قيل: كيف تركه مراراً يصلي صلاة فاسدة؟ فالجواب أنه لم يؤذن له في صلاة فاسدة، ولا علم من حاله أنه يأتي بها في المرة الثانية والثالثة فاسدة، بل هو محتمل أن يأتي بها صحيحة، وإنما لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المحترمة، كما أمرهم بالإحرام بالخروج ثم يمسحها إلى العمرة ليكون أبلغ في تقرير ذلك عندهم، والله أعلم. وأعلم أنه وقع في إساد هذا الحديث في مسلم عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال الدار قطني في استدرأكاته: حالف يحيى بن سعيد في هذا جميع أصحاب عبيد الله، فكلهم رَوَوْه عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة لم يذكروا أنها، قال الدار قطني: ويحيى حافظ فيعتمد ما رواه، فحصل أن الحديث صحيح لا عنة فيه، ولو كان الصحيح ما رواه الأكثرون لم يضر في صحة المتن، وقد سبق بيان مثل هذا مرات في أول الكتاب، ومقصودي بذكر هذا أن لا يعتر بذكر الدار قطني أو غيره له في الاستدرأكات، والله عز وجل أعلم.

٨٨٨- (٣) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ؛ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، وَقَالَ: "قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَحَنِيهَا".

= في الظهر للإمام وللمأموم وهذا الحكم عندنا، ولما وجه شاذ ضعيف: أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية، وهذا غلط؛ لأنه في الجهرية يؤمر بالإنصات وهنا لا يسمع، فلا معنى لسكوته من غير استماع، ولو كان في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته، فالأصح أنه يقرأ السورة لما ذكرناه، والله أعلم. قوله: **عَنْ قَتَادَةَ** وفي الرواية الثانية: **عَنْ قَتَادَةَ** وفي نسخة: **عَنْ قَتَادَةَ** وفي نسخة: **عَنْ قَتَادَةَ** وهي أن قَتَادَةَ مَدْلَس، وقد قال في الرواية الأولى: "عن"، والمدلس لا يحتج بعننته إلا أن يثبت سماعه لذلك الحديث ممن عنعن عنه في طريق آخر، وقد سبق التنبيه على هذا في مواضع كثيرة، والله أعلم.

[١٣- باب حجة من قال: لا يجهر بالبسملة]

٨٨٩- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ غُنْدَرٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

٨٩٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ فِي هَذَا الْإِسَادِ، وَرَادَ: قَالَ شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ أَنَسٍ؟ قَالَ: نَعَمْ! نَحْنُ سَأَلْنَاهُ عَنْهُ.

٨٩١- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْرَاعِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَ يَجْهَرُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

وَعَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَيْهِ يُخْبِرُهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّيْتُ حَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِحَمْدِهِ عَمْرٍو، لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ، وَلَا فِي آخِرِهَا.

[١٣- باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة]

صاح السند في إسناده قنادة عن أنس، وفي الطريق الثاني قيل لقنادة: أسمعته من أنس؟ قال: نعم، وهذا بصريح سماعه فيتمى ما يخاف من إرساله لتدليس، وقد سبق مثله في آخر الباب فيه وفيه: 'يستفتحون بحمد الله' وهو برفع الدال على الحكاية، استدلل بهذا الحديث من لا يرى البسملة من الفاتحة، ومن يراها منها، ويقول: لا يجهر، ومذهب الشافعي . وظوائف من السلف والخلف أن البسملة آية من الفاتحة، وأنه يجهر بها حيث يجهر بالفاتحة، واعتمد أصحابنا ومن قال بأنها آية من الفاتحة، لها كنت في المصحف خط المصحف، وكان هذا باتفاق الصحابة وإجماعهم على أن لا يشتوا فيه خط القرآن غير القرآن، وجمع بعدهم المسمون كتبهم في كل الأعصار إلى يومنا، وأجمعوا أنها ليست في أول برائة، وأنها لا تكتب فيها، وهذا يؤكد ما قلناه.

قوله: "حدثنا محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم عن الأوراعي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب

حدثنا محمد بن مهران عن الوليد بن مسلم عن الأوراعي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب

٨٩٢- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

— حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَخْبَرَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

وهو مرسل، يعني أن عبدة وهو ابن أبي لسانة لم يسمع من عمر، قال: وقوله عبدة: عن قتادة يعني الأوزاعي عن قتادة عن أنس، هذا هو المقصود من الباب، وهو حديث متصل، هذا كلام العماني، والمقصود أنه عطف قوله: 'وعن قتادة' على قوله: 'عن عبدة'، وإنما فعل مسمم هذا؛ لأنه سمعه هكذا فأداه كما سمعه، ومقصوده الثاني المتصل دون الأول المرسل، وهذا نظائر كثيرة في صحيح مسلم وغيره، ولا إنكار في هذا كله.

وقوله: سَحَّاتُ يَهُم، حدث قال الخطابي: أحري ابن حلال قال: سألت الزجاج عن الواو في قوله: ونحمدك فقال معناه: سبحانك اللهم ونحمدك سبحتك، قال: والحد هما العظمة والله تعالى علم.

• • • •

١٤ - باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة]

٨٩٣ - (١) **عَلِيٌّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ**: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: أَخْبَرَنَا الْمُخْتَارُ ابْنُ فُلْقِلٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ ابْنُ مُسْهِرٍ، عَنِ الْمُخْتَارِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَيَّنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهَرِنَا، إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءً، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا، فَقُلْنَا: مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةُ سُورَةٍ"، فَقَرَأَ: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** . **عَصِيدُ الْكُوْثَرِ** : **فَصَلَ رَسْمٌ وَخَرَجَ** . **سَبَسْتُ هُوَ لَأَنْزَلَ** . ثُمَّ قَالَ: "أَتَذَرُونَّ مَا الْكُوْثَرُ؟" فَقُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "فَإِنَّهُ نَهَرَ وَعَدْنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرْدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَدَدُ النَّحُومِ، فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقُولُ: مَا تُدْرِي مَا أَحَدْتُوا بَعْدَكَ".

زَادَ ابْنُ حُجْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَ أَظْهَرِنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَقَالَ: "مَا أَحَدْتُ بَعْدَكَ".

١٤ - باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة

شرح العرب قوله: "بيننا" قال الجوهري: "بيننا" فعلى أشبعت الفتحة فصارت ألفاً وأصله 'بين' قال وبينما بمعناه: ريدت فيه "ما" يقول: "بيننا نحن نرقبه أتاناً" أي أتاناً بين أوقات رقتنا إياه، ثم حذف المضاف الذي هو أوقات، قال: وكان الأصمعي يخفض ما بعد "بيناً" إذا صلح في موضعه "بين"، وغيره يرفع ما بعد بينا ويسمى على الابتداء والخبر. قوله: "بين أظهرنا" أي بيننا.

قوله: **عَصِيدُ الْكُوْثَرِ** : **فَصَلَ رَسْمٌ وَخَرَجَ** : مقصود مسلم بإدخال الحديث ههنا، أن البسملة في أوائل السور جزء من السور أو من القرآن؛ لأنه **فسر** السورة بمجموع البسملة وغيره، لكنه دليل ضعيف؛ إذ غاية ما فيه هي البداية بالبسملة، يقول به كل أحد، نعم بعضهم على أنه جزء من السورة، وبعضهم على أنه لتبترك، فهذا الحديث لا يمس محل الخلاف، وليس فيه كثير دلالة على أحد القولين، والله تعالى أعلم.

قوله: **عَصِيدُ الْكُوْثَرِ** : **فَصَلَ رَسْمٌ وَخَرَجَ** : لعله على وجه التبرك وهذا لا ينكره أحد.

قال في الإكمال: "لا يدل على أنها آية منها، أو من كل سورة، وإنما هو من معنى قول الشاطبي: ولا بد منها في ابتداءك سورة". (فتح الملهم: ٤٠٧)

٨٩٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ مُحْتَارِ بْنِ فُلَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: أَغْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِغْفَاءَةً، بَنَحَوْ حَدِيثَ ابْنِ مُسْهَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ "نَهَرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ حَوْضٌ" وَلَمْ يَذْكُرْ: "آيَتُهُ عَدَدُ الشُّحُومِ".

=قوله: "عَنْ عِدَّةٍ" أي نام. وقوله: "أَي فَرِيحاً وَهُوَ بِالْمَدِّ، وَبِحُجُورِ الْقَصْرِ فِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ. تَفْسِيرُ سُورَةِ الْكَوْثَرِ" و"الشَّائِنِ" المَغْضُورُ. و"الْأَنْتَرُ" هُوَ الْمُنْقَطِعُ الْعَقَبِ. وَقِيلَ: الْمُنْقَطِعُ عَنْ كُلِّ خَيْرٍ. قَالُوا: أُنْزِلَتْ فِي الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ. و"الْكُوْثَرُ" هُنَا نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ كَمَا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عِبَارَةً عَنِ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ. وَقَوْلُهُ: يَخْتَصِمُ، أَي يَنْتَزِعُ وَيَقْتَطِعُ.

هَوَانِدُ الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ. مَعْنَاهَا: أَنَّ الْبِسْمَةَ فِي أَوَائِلِ السُّورِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَهُوَ مَقْصُودُ مُسْلِمٍ بِإِدْخَالِ الْحَدِيثِ هُنَا. وَفِيهِ: جَوَارِ النُّومِ فِي الْمَسْجِدِ، وَجَوَارِ نَوْمِ الْإِنْسَانِ بِخُضْرَةِ أَصْحَابِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا رَأَى التَّابِعَ مِنْ مَتَّبِعِهِ تَبَسُّماً أَوْ غَيْرَهُ مِمَّا يَقْتَضِي حَدُوثَ أَمْرٍ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ سَبَبِهِ. وَفِيهِ: إِثْبَاتُ الْحَوْضِ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَسَيَأْتِي بَسْطُهُ حَيْثُ ذَكَرَ مُسْلِمٌ أَحَادِيثَهُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -. وَقَوْلُهُ: لَا يَذْكُرُ مَعْنَاهُ: تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[١٥- باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام...]

٨٩٥- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ وَائِلٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، وَمَوْلَى لَهُمَا أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِيهِ، وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، كَبَّرَ -وَصَفَّ هَمَّامٌ حِيَالَ أُذُنَيْهِ- ثُمَّ التَّحَفَّ بِثَوْبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنَ الثَّوْبِ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكَعَ، فَلَمَّا قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمَّا سَجَدَ، سَجَدَ بَيْنَ كَفْيَيْهِ.

١٥- باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سرتيه.

ووضعهما في السجود على الأرض حدو مكبيه

صط الاسم وفوائد احدث وأقوال الائمة في موضع وضع اليدين بعد تكبيرة الاحرام فيه محمد بن جحادة نجيه مصنومة، ثم جاء مهمة محففة، ثم ألف ثم دال مهمة ثم هاء. قوله: **كسر اخاء أي قائلتهما**، وقد سبق بيان كيفية رفعهما، ففيه فوائد: منها: أن العمل القليل في الصلاة لا يبطلها لقوله: "كبر ثم التحف". وفيه: استحباب رفع يديه عند الدخول في الصلاة، وعند الركوع، وعند الرفع منه. وفيه: استحباب كشف اليدين عند الرفع، ووضعهما في السجود على الأرض حدو مكبيه، واستحباب وضع اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام، ويجعلهما تحت صدره فوق سرتيه. * هذا مدعاه المشهور وبه قال الجمهور.

وقال أبو حيفة وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه وأبو إسحاق المروري من أصحابنا: يجعلهما تحت سرتيه، وعن علي بن أبي طالب **روايتان كالمذهبيين**. وعن أحمد روايتان كالمذهبيين، ورواية ثالثة أنه يحجر بينهما ولا ترجيح، وهذا قال الأوزاعي وابن المنذر.

وعن مالك **روايتان: إحداهما يضعهما تحت صدره. والثانية: يرسلهما ولا يصع إحداهما على الأخرى**، وهذه رواية جمهور أصحابه وهي الأشهر عندهم، وهي مذهب الميث بن سعد.

وعن مالك **أيضاً استحباب الوضع في النفل والإرسال في العرض**، وهو الذي رجحه البصريون من أصحابه، ووجه الجمهور في استحباب وضع اليمنى على الشمال حديث وائل المذكور هنا، وحديث أبي حارم عن سهل -

"قال في فتح المنهم قوله: **حتى يسري** : لم يذكر محلها من الخمد، وقد روى ابن حزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره" والبرار: "عند صدره" كذا في الفتح. (فتح المنهم: ٤١٠/٣)

ابن سعد رحمه الله قال: كان الناس يؤمرون أن يصنع الرجل اليد اليمنى على ذراعيه في الصلاة، قال أبو حارم: ولا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي ﷺ، رواه البخاري، وهذا حديث صحيح مرفوع كما سبق في مقدمة الكتاب. وعن هلب البطائي رحمه الله قال: "كان رسول الله ﷺ يؤمأ فيأخذ شماله بيمينه" رواه الترمذي وقال حديث حسن. وفي المسألة أحاديث كثيرة، ودليل وضعهما فوق السرة حديث وائل بن حجر قال: "صليت مع رسول الله ﷺ ووضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره". رواه ابن حزيمة في صحيحه. وأما حديث علي عليه السلام أنه قال: 'من السنة في الصلاة وضع الأكف على الأكف تحت السرة' ضعيف متفق على تضعيفه، رواه الدارقطني والبيهقي من رواية أبي شعبة عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف بالاتفاق،* قال العداء: والحكمة في وضع إحداهما على الأخرى أنه أقرب إلى الخشوع ومعهما من العث، والله أعلم.

****قال في فتح الملهم.** وقد نص ابن القيم في "إعلام الموقعين": لم يقل: على صدره غير مؤمل بن إسماعيل عن سفيان الثوري فثبت أنه متفرد في ذلك. وقد روى هذا الحديث من طريق عنقمة وغيره عن وائل بن حجر، وليس فيه هذه الريادة، فلا شك أنها غير محفوظة، لأن الراوي وإن كان من الثقات إذا حالف الثقات أو أوثق منه: فروايته لا تقبل وتكون شاذة غير محفوظة.

قال النيموي: "ومؤمل بن إسماعيل ليه غير واحد قال الذهبي في الكاشف: صدوق شديد في السنة كثير الخطأ، وقيل: دفن كتبه وحدث حفظاً فغلط".

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: قال البخاري: مؤمل مكر الحديث. وقال ابن سعد: ثقة كثير العصب. وقال ابن قانع: صالح يخطئ: وقال الدارقطني: ثقة كثير الخطأ وقال في التقريب: صدوق سيئ الحفظ. (فتح الملهم: ٤١١/٣)

١٦- باب التشهد في الصلاة

٨٩٦- (١) **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى فَلَانٍ. فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، فَإِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، فَإِذَا قَالَهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ، فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ يَتَحَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ".

٨٩٧- (٢) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ شَرَارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ "ثُمَّ يَتَحَيَّرُ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ".

٨٩٨- (٣) **حَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِهِمَا، وَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ "ثُمَّ لِيَتَحَيَّرَ، بَعْدُ، مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ - أَوْ مَا أَحَبَّ".

١٦- باب التشهد في الصلاة

فيه تشهد ابن مسعود، وتشهد ابن عباس، وتشهد أبي موسى الأشعري .

احتملاف الاسم في الفصل التشهد واتفق العلماء على حواها كلها، واحتلفوا في الأفضل منها. فمذهب الشافعي . . . وبعض أصحاب مالك: أن تشهد ابن عباس أفضل لزيادة لفظة . . . فيه، وهي موافقة لقول الله عز وجل: **حَسْبُكَ مِنْ عَمَلٍ نَسِيتَ** (البقرة: ٦١) ولأنه أكده بقوله: **عَمَلٍ نَسِيتَ** . . . **لِسُورَةِ الْقُرْآنِ** . وقال أبو حنيفة وأحمد . . . وجمهور الفقهاء وأهل الحديث: تشهد ابن مسعود أفضل لأنه عند المحدثين أشد صحة، وإن كان الجميع صحيحاً. وقال مالك . . . : تشهد عمر بن الخطاب . . . الموقوف عليه أفضل؛ لأنه علمه الناس على المنبر، ولم يبارعه أحد، فدل على تفصيله وهو: التحيات لله الراكيات لله الطيبات الصلوات لله، سلام عليك أيها النبي إلى آخره. واحتلفوا في التشهد هل هو واجب أم سنة؟ فقال الشافعي . . . وطائفة: التشهد الأول سنة، والآخر واجب. وقال جمهور المحدثين: هما واجبان. وقال أحمد . . . : الأول واجب، والثاني فرض. وقال أبو حنيفة ومالك . . . وجمهور الفقهاء: هما سنان. ⁺⁺ وعن مالك . . . رواية بوجوب =

٨٩٩- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كُنَّا إِذَا جَلَسْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، بِمِثْلِ حَدِيثٍ مَنْصُورٍ، وَقَالَ: "لَمْ يَتَّخِئْ، بَعْدُ، مِنَ الدُّعَاءِ".

= الأخير. وقد وافق من لم يوجب التشهد على وجوب القعود بقدره في آخر الصلاة. **شرح كلمات** وأما ألفاظ الباب: ففيه لفظة التشهد سميت بذلك لاسيما بالشهادة بالوحدانية والرسالة. وأما قوله ﷺ: **بِسْمِ اللَّهِ** معناه: أن السلام اسم من أسماء الله تعالى، ومعناه: السلام من القائص وسمات الحدوث ومن الشريك والد، وقيل: المسلم أوليائه، وقيل: المسلم عليهم، وقيل غير ذلك. وأما **سجد** فجمع سجة وهي الملك، وقيل: البقاء، وقيل: العظمة، وقيل: الحياة، وإما قيل التحيات بالجمع؛ لأن ملوك العرب كان كل واحد منهم يخيه أصحابه تحية مخصوصة فقيل: جميع تحياتهم لله تعالى، وهو المستحق لذلك حقيقة. وأما **كأنك في حديث عمر** بمعنى واحد، والبركة كثرة الخير، وقيل: السماء، وكذا الركعة أصلها السماء، والصلوات هي الصلوات المعروفة، وقيل: الدعوات والتصرع، وقيل: الرحمة أي الله المتفضل بها، والطيبات أي الكلمات الطيبات.

وقوله في حديث ابن عباس: **سجد سجد** تقديره والماركات والصلوات والطيبات، كما في حديث ابن مسعود وغيره، ولكن حذف الواو اختصاراً، وهو جائز معروف في اللغة، ومعنى الحديث: أن التحيات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا تصلح حقيقتها لغيره. وقوله: **سجد سجد** أي من مائة مرة وبركاته السلام عليها وعلى عباد الله الصالحين".

بيان معنى "السلام عليكم" في آخر الصلاة وقوله في آخر الصلاة: **السلام عليكم** فقيل: معناه: التعويد بالله والتحصيل به سبحانه وتعالى، فإن السلام اسم له سبحانه وتعالى تقديره: الله عليكم حفظ وكميل، كما يقال: الله معك أي بالحفظ والمعونة واللفظ، وقيل: معناه السلامة والنجاة لكم، ويكون مصدراً كالنذاعة والدعاء، كما قال الله تعالى: **فَسَبِّحْهُ مِنْ صَبْحٍ إِلَى مَسَاءٍ** (الواقعة: ٩١).

واعلم أن السلام الذي في قوله: **السلام عليكم** أي **سبحانك** يعني عباد الله سبحانه. يجوز فيه حذف الألف واللام، فيقال: سلام عليك أيها النبي، وسلام علينا، ولا خلاف في جواز الأمرين ههنا، ولكن الألف واللام أفضل، وهو الموجود في روايات صحيحي البخاري ومسلم.

وأما الذي في آخر الصلاة وهو سلام التحليل، فاحتلف أصحابنا فيه، فعنهم من جور الأمرين فيه هكذا، ويقول: الألف واللام أفضل، ومنهم من أوجب الألف واللام؛ لأنه لم ينقل إلا بالألف واللام، ولأنه تقدم ذكره في التشهد، فينبغي أن يعيده بالألف واللام ليعود التعريف إلى سابق كلامه، كما يقول: جاءني رجل، فأكرمت الرجل. وقوله: **وعلى عباد الله** قال الزجاج وصاحب "المطالع" وغيرهما: العبد الصالح هو القائم بحقوق =

٩٠٣- (٨) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَ أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَ مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ صَلَاةً، فَلَمَّا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَقَرَّتِ الصَّلَاةُ بِالْبِرِّ وَالزَّكَاةِ؟ قَالَ فَلَمَّا قَضَى أَبُو مُوسَى الصَّلَاةَ وَسَلَّمَ انْصَرَفَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: فَأَرَمَ الْقَوْمُ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟ فَأَرَمَ الْقَوْمُ، فَقَالَ: لَعَلَّكَ يَا حِطَّانُ قُلْتَهَا؟ قَالَ: مَا قُلْتُهَا، وَلَقَدْ رَهَيْتُ أَنْ تَبْكَعَنِي بِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا قُلْتُهَا، وَلَمْ أُرِدْ بِهَا إِلَّا الْخَيْرَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: أَمَا تَعْلَمُونَ كَيْفَ تَقُولُونَ فِي صَلَاتِكُمْ؟ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَظَبَنَا فَبَيَّنَ لَنَا سُنَّتَنَا وَعَلَّمَنَا صَلَاتَنَا، فَقَالَ: "إِذَا صَلَّيْتُمْ فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيُؤْمَكُمُ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ، يُجِبْكُمْ اللَّهُ، فَإِذَا كَبَّرَ وَرَكَعَ فَكَبِّرُوا وَارْكَعُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَرَكُعُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ".....

-قوله: 'حدثني عبد الله بن سحيرة' هو بسين مهملة مفتوحة، ثم حاء معجمة ساكنة ثم ناء موحدة مفتوحة.
شرح الغريب: قوله: "أقرت الصلاة بالبرمركة" قالوا: معناه قرئت بهما، وأقرت معهما وصار الجميع مأموراً به. قوله: 'أأرم القوم' هو بفتح الراء وتشديد الميم أي سكتوا. قوله: 'لقد رهت أن تكعي' هو بفتح المشاة في أوله وإسكان الموحدة بعدها أي تكعيها وتوغي. قوله ﷺ: 'أقيموا صفوفكم' أمر بإقامة الصفوف، وهو مأمور به بإجماع الأمة وهو أمر ندب، والمراد تسويتها والاعتدال فيها، وتتميم الأول فالأول منها والترصُّص فيها، وسيأتي بسط الكلام فيها حيث ذكرها مسلم، إن شاء الله تعالى.

فقه الحديث: قوله ﷺ: "ثم ليؤمكم أحدكم" فيه الأمر بالجماعة في المكتوبات ولا خلاف في ذلك، ولكن اختلفوا في أنه أمر ندب أم إيجاب؟ على أربعة مذاهب. فالراجح في مذهبنا وهو نص الشافعي رحمه الله وقول أكثر أصحابنا أنها فرض كفاية، إذا فعله من يحصل به إظهار هذا الشعار سقط الحرج عن الباقي، وإن تركوه كلهم أمموا كبهم. وقالت طائفة من أصحابنا: هي سنة. وقال ابن حزيمة من أصحابنا: هي فرض عين لكن ليست بشرط، فمن تركها وصلى منفرداً بلا عذر أمم وصحت صلاته. وقال بعض أهل الطاهر: هي شرط لصحة الصلاة، وقال بكل قول من الثلاثة المتقدمة طوائف من العلماء، وسأني المسألة في بابها، إن شاء الله تعالى.
قوله ﷺ: "إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا" فيه أمر المأموم بأن يكون تكبيره عقب تكبير الإمام، ويتضمن مسألتين: إحداهما: أنه لا يكبر قبله، ولا معه بل بعده، فهو شرع المأموم في تكبيرة الإحرام ناوياً الاقتداء بالإمام، وقد بقي للإمام =

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَتِلْكَ بِتِلْكَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعُ اللَّهُ لَكُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَإِذَا كَبَّرَ وَسَجَدَ فَكَبِّرُوا وَاسْجُدُوا، فَإِنَّ الْإِمَامَ يَسْجُدُ قَبْلَكُمْ وَيَرْفَعُ قَبْلَكُمْ"، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَتِلْكَ بِتِلْكَ،....."

=مها حرف لم يصح إحرام المأموم بلا خلاف؛ لأنه نوى الاقتداء من لم يصير إماماً، بل من سيصير إماماً إذا فرغ من التكبير. والثانية: أنه يستحب كون تكبيرة المأموم عقب تكبيرة الإمام ولا يتأخر، فهو تأخر جار وفاته كمال فضيلة تعجيل التكبير.

قوله ﷺ: معصوم عليهم السلام. فيه دلالة طاهرة لما قاله أصحابنا وغيرهم أن تأمين المأموم يكون مع تأمين الإمام لا بعده، فإذا قال الإمام: ولا الصالحين، قال الإمام والمأموم معاً: آمين. وتاولوا قوله ﷺ: من رآهم وهم قالوا: معاه: إذا أراد التأمين ليجمع بينه وبين هذا الحديث، وهو يريد التأمين في آخر قوله: ولا الصالحين، فيتعقب إرادته تأمينة وتأمينكم معاً، وفي "آمين" لغتان: المد والقصر، والمد أفصح، وأمين حفيضة فيهما، ومعناه: استحجب. وسيأتي - إن شاء الله تعالى - تمام الكلام في التأمين، وما يتعقب به في بابه حيث ذكره مسلم. قوله ﷺ: هو بالحجيم أي يستحب دعاءكم، وهذا حدث عظيم على التأمين فيؤكد الاهتمام به.

بيان وقت ركوع المأموم: بيان قوله ﷺ: "وإذا ركعوا فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم، فقال رسول الله ﷺ: هناك هناك" معناه: اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه، وكذلك رفعكم من الركوع يكون بعد رفعه، ومعنى تلك تلك أن اللحظة التي سبقتكم الإمام بها في تقدمه إلى الركوع تحجر لكم بتأخيركم في الركوع بعد رفعه لحظة، فتلك اللحظة بتلك اللحظة، وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه، وقال مثله في السجود.

وقوله ﷺ: سمع الله لمن حمده، معناه: سمع الله لمن حمده، وفيه دلالة لما قاله أصحابنا وغيرهم أنه يستحب للإمام الجهر بقوله: سمع الله لمن حمده، وحينئذ يسمعون فيقولون. وفيه: دلالة لمذهب من يقول: لا يزيد المأموم على قوله: ربنا لك الحمد، ولا يقول معه: سمع الله لمن حمده، ومدحها أنه يجمع بينهما الإمام والمأموم والمفرد؛ لأنه ثبت أنه جمع بينهما، وثبت أنه قال: 'اصنوا كما رأيتموني أصلي' وسيأتي بسط الكلام فيه في بابه، إن شاء الله تعالى. ومعنى "سمع الله لمن حمده"، أي أجاب دعاء من حمده، ومعنى 'يسمع الله لكم' يستجيب دعاءكم. قوله: ربنا لك الحمد هكذا هو بلا واو، وفي غير هذا موضع: ربنا ولك الحمد، وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بإثبات الواو وخلفها، وكلاهما جاءت به روايات كثيرة، والمختار أنه على وجه الحوار، وأن الأمرين جائزان، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر، ونقل القاضي عياض اختلافاً =

وَإِذَا كَانَ عِنْدَ الْقَعْدَةِ فَلْيَكُنْ مِنْ أَوَّلِ قَوْلٍ أَحَدِكُمْ: التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

٩٠٤ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ؛ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا أَبِي؛ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، مِنَ الزِّيَادَةِ: "وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا". وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ "فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" إِلَّا فِي رَوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ وَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ.

- عن مالك - وعيره في الأرجح مهمل، وعلى إثبات الواو يكون قوله ربا متعلقاً بما قبله تقديره سمع الله لمن حمده يا ربنا فاستجب حمدنا ودعائنا، ولت الحمد على هدايتنا لذلك.

قوله: وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات استدل جماعة بهذا على أنه يقول في أول جلوسه: التحيات، ولا يقول: سم الله، وليس هذا الاستدلال بواضح؛ لأنه قال: فليكن من أول، ولم يقل: فليكن أول، والله أعلم.

قوله: "وفي حديث جرير عن سليمان التيمي عن قَتَادَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ: 'هَذَا' فاعلم هكذا قال أبو إسحاق: قال أبو بكر ابن أبي النضر في هذا الحديث، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟ فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح يعني 'هَذَا' فاعلم، فقال: هو عدي صحيح، فقال: لم لم تضعه ههنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه' فقوله: قال أبو إسحاق: هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان صاحب مسلم راوي الكتاب عنه. وقوله: قال أبو بكر في هذا الحديث يعني طعن فيه وقدح في صحته، فقال له مسلم: أتريد أحفظ من سليمان؟ يعني: أن سليمان كامل الحفظ والنسب فلا تصر مخالفة غيره.

وقوله: فقال أبو بكر: فحديث أبي هريرة؟ قال: هو صحيح، يعني قال أبو بكر: لم لم تضعه ههنا في صحيحك؟ فقال مسلم: ليس هذا مجمعاً على صحته، ولكن هو صحيح عندي، وليس كل صحيح عندي وضعته في هذا الكتاب، إنما وضعت فيه ما أجمعوا عليه، ثم قد يكر هذا الكلام، ويقال: قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها، وجوابه أنها عند مسلم بصفة المجمع عليه، ولا يلزم تقبله غيره في ذلك، وقد ذكرنا في مقدمة هذا الشرح هذا السؤال وجوابه.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أُخْتِ أَبِي النَّضْرِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ مُسْلِمٌ: تُرِيدُ أَحْفَظَ مِنْ سُلَيْمَانَ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؟ * فَقَالَ: هُوَ صَحِيحٌ يَعْنِي: "وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا". فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ، فَقَالَ: لِمَ لَمْ تَضَعْهُ هَهُنَا؟ قَالَ: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدِي صَحِيحٌ وَضَعْتُهُ هَهُنَا! إِنَّمَا وَضَعْتُ هَهُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ.

٩٠٥ - (١٠) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ "فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَضَى عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ".

=واعلم أن هذه الريادة وهي قوله: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** مما اختلف الحفاظ في صحته، فروى البيهقي في السنن الكبير عن أبي داود السجستاني أن هذه اللفظة ليست محفوظة، وكذلك رواه عن يحيى بن معين، وأبي حاتم الرارقي، والدرقطني، والحافظ أبي علي الميسابوري شيخ الحاكم أبي عبد الله. قال البيهقي: قال أبو علي الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة، قد حالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب قنادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم لها لاسيما ولم يروها مسندة في صحيحه، والله أعلم.

* **قال في فتح الملهم**. قوله: **فحديث أبي هريرة** أي حديث أبي هريرة صحيح عندك أم لا؟ قلت: وحديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والسنائي وابن ماجه، وهو قوله: "إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتِمَّ بِهِ، فَإِذَا كَرِهَ كَرِهُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا، وَإِذَا قَالَ غَيْرَ أَعْضُوبَ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ: فَقُولُوا آمِينَ". (فتح الملهم: ٤٢٨، ٣)

[١٧- باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد]

٩٠٦- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحْمَرِيِّ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ هُوَ الَّذِي كَانَ أَرَى النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ - أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَنَيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، فِي الْعَالَمِينَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ".

١٧- باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد

اختلاف العلماء في وجوب الصلاة على النبي عقب التشهد الأخير اعلم أن العلماء اختلفوا في وجوب الصلاة على النبي ﷺ عقب التشهد الأخير في الصلاة، فذهب أبو حنيفة ومالك ﷺ والجمهور إلى أنها سنة لو تركت صحت الصلاة. وذهب الشافعي وأحمد ﷺ إلى أنها واجبة لو تركت لم تصح الصلاة، وهو مروي عن-

قوله: كَمَا صَلَّيْتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ : لعل التشبيه بالنظر إلى ما يعيد معنى الواو من الجمع والمشاركة وعموم الصلاة له ﷺ ولأهل بيته، أي شارك أهل بيته معه في الصلاة واجعل الصلاة عليه عامة له ولأهل بيته واجمع بينه وبينهم في الصلاة كما صليت على إبراهيم كذلك، فكانه ﷺ لما رأى أن الصلاة عليه من الله تعالى حاصلة له دائما كما هو مقتضى صيغة المضارع المفيد للاستمرار التجديدي في قوله: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾. والصلاة عليه مستحبة لأهل بيته، وهذا هو الموافق لما ذكر علماء المعاني في القيود أن محط الفائدة في الكلام هو القيد الزائد فتأمل، وكأنه لهذا حصص إبراهيم لأنه كان معلوما بعموم الصلاة له ولأهل بيته على لسان الملائكة، ولهذا حتم بقوله إنك حميد مجيد، كما ختمت الملائكة صلاتهم على أهل بيت إبراهيم بذلك.

وقال بعض المحققين: إن وجه الشبه هو كون كل من الصلاتين أفضل وأولى وأتم من صلاة من قبله أي كما صليت على إبراهيم صلاة هي أتم وأفضل من صلاة من قبله كذلك صل على محمد صلاة هي أفضل وأتم من صلاة من قبله. و لك أن تجعل وجه الشبه بمجموع الأمرين من العموم والأفضلية، والله أعلم.

=عمر بن الخطاب، وأبو عبد الله رضي الله عنه، وهو قول الشعبي، وقد نسب جماعة الشافعي رحمهم الله في هذا إلى مخالفة الإجماع، ولا يصح قولهم فإنه مذهب الشعبي كما ذكرنا، وقد رواه عن النبي، وفي الاستدلال لوجوبها خفاء، وأصحابنا يحتجون بحديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه المذكور هنا أنهم قالوا: كيف يصلي عليك يا رسول الله؟ فقال: قولوا: اللهم صل على محمد إلى آخره.

قالوا: والأمر للوجوب، وهذا القدر لا يظهر الاستدلال به إلا إذا ضم إليه الرواية الأخرى: كيف يصلي عليك إذا نحن صلياً عليك في صلاتنا؟ فقال رضي الله عنه: قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره، وهذه الريادة صحيحة، رواها الإمامان الحافظان أبو حاتم بن حبان بكسر الخاء النسي وأحاكمه أبو عبد الله في صحيحهما. قال الحاكم: هي ريادة صحيحة، واحتج بها أبو حاتم، وأبو عبد الله أيضاً في صحيحهما بما رواه عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه: "أد رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي لم يحمده، ولم يمجده، ولم يصل على النبي ﷺ، فقال: النبي ﷺ: "عجل هذا"، ثم دعاه النبي ﷺ فقال: إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه وليصل على النبي ﷺ وليدع ما شاء" قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

وهذان الحديثان، وإن اشتملا على ما لا يحب بالإجماع، كالصلاة على الآل والدرية والدعاء، فلا يمتنع الاحتجاج بهما، فإن الأمر للوجوب، فإذا حرج بعض ما يتناوله الأمر عن الوجوب بدليل. بقي الباقي على الوجوب، والله أعلم. والوجوب عند أصحابنا اللهم صل على محمد، وما راد عليه سنة، ولنا وجه شاذ: أنه يحب الصلاة على الآل وليس بشيء، والله أعلم.

واختلف العلماء في آل النبي ﷺ على أقوال: أظهرها وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين: أنهم جميع الأمة. والثاني: بنو هاشم وبني المطلب. والثالث: أهل بيته عليهم السلام ودريته، والله أعلم.

صط الاسماء قوله: عن نعيم بن عبد الله الحمير هو بضم الميم وإسكان الحيم وكسر الميم، وقد تقدم بيانه، وسبب تسميته الحمير، وأنه صفة لنعيم أو لأبيه في أول كتاب الوصوء. قوله: "عن أبي مسعود الأنصاري" هو الدردي واسمه عقبة بن عمر، وتقدم في آخر المقدمة في غيره. قوله: عن أبي مسعود الأنصاري هو عن أبي مسعود الأنصاري معناه: أمرنا الله تعالى بقوله تعالى: **صلى على محمد** ﷺ (الأحزاب: ٥٦)، فكيف تلفظ بالصلاة؟ وفي هذا أن من أمر بشيء لا يفهم مراده يسأل عنه، ليعلم ما يأتي به، قال القاضي: =

قال في فتح الميهم قال الشوكاني: "استدل بذلك" أي بصيغة الأمر على وجوب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد. وإلى ذلك ذهب الشافعي، وذهب لجمهور إلى عدم الوجوب، منهم: مالك وأبو حنيفة رحمهم الله. قال: ولا يتم الاستدلال على وجوبها بعد التشهد بما في حديث الباب من الأمر بها؛ لأن غايتها الأمر بمطلق الصلاة عليه ﷺ، وهو يقتضي الوجوب في الجملة، فيحصل الامتنال بإيقاع فرد منها خارج الصلاة، فيس فيها ريادة على ما في قوله تعالى: **صلى على محمد** ﷺ (الأحزاب: ٥٦) (فتح الميهم: ٤٣٢/٣)

٩٠٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: لَقِيتُنِي كَعْبُ ابْنُ عُجْرَةَ فَقَالَ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً؟ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: قَدْ عَرَفْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ! بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ".

=ويحتمل أن يكون سؤاها عن كيفة الصلاة في غير الصلاة، ويحتمل أن يكون في الصلاة، قال: وهو الأظهر، قلت: وهذا طاهر اختيار مسلم، ولهذا ذكر هذا الحديث في هذا الموضع. قوله: **فصلك رسول الله ﷺ حتى تيبه** معناه: كرهنا سؤاله مخافة من أن يكون النبي ﷺ كرهه سؤاله وشق عليه. قوله **ﷺ: أو سلام كما قد علم** معناه: قد أمركم الله تعالى بالصلاة والسلام على، فأما الصلاة فهذه صفتها، وأما السلام فكما علمتم في التشهد وهو قوفهم: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. وقوله: **سلم** هو بفتح العين وكسر اللام المخففة، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام أي علمتكموه وكلاهما صحيح. قوله **ﷺ: فويل لهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صلت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم** قال العلماء: معنى البركة هنا: الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: هو بمعنى التطهير والتركية.

أقوال أهل العلم في وجه التشبيه في قوله كما صليت على إبراهيم. واختلف العلماء في الحكمة في قوله: **اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم** مع أن محمداً ﷺ أفضل من إبراهيم ﷺ. قال القاضي عياض **رحمته** أظهر الأقوال: أن نبيا ﷺ سأل ذلك لنفسه ولأهل بيته ليتم النعمة عليهم، كما أتمها على إبراهيم وعلى آله، وقيل: بل سأل ذلك لأمته، وقيل: بل ليبقى ذلك له دائماً إلى يوم القيامة، ويجعل له به لسان صدق في الآخرين كإبراهيم ﷺ، وقيل: كان ذلك قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم ﷺ، وقيل: سأل صلاة يتخذه بها حبيلاً، كما اتخذ إبراهيم، هذا كلام القاضي، والمختار في ذلك أحد ثلاثة أقوال:

أحدها: حكاه بعض أصحابنا عن الشافعي **رحمته** أن معناه: صل على محمد وتم الكلام هنا، ثم استأنف وعلى آل محمد، أي وصل على آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، فالمسؤول له مثل إبراهيم وآله هم آل محمد **رحمته** لا نفسه. القول الثاني: معناه اجعل لمحمد وآله صلاة منك، كما جعلتها لإبراهيم وآله، فالمسؤول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها.

القول الثالث: أنه على ظاهره، والمراد اجعل لمحمد وآله صلاة بمقدار الصلاة التي لإبراهيم وآله والمسؤول مقابلة=

- ٩٠٨- (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ أَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ وَمِسْعَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ مِسْعَرٍ: أَلَا أَهْدِي لَكَ هَدِيَّةً.
- ٩٠٩- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ: قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ رَكْرِيَاءَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَعَنْ مِسْعَرٍ، وَعَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ" وَلَمْ يَقُلْ: "اللَّهُمَّ".
- ٩١٠- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ قَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ".

=الحملة بالجمعة، فإن المختار في الال كما قدمناه أنهم جميع الأتباع، ويدخل في آل إبراهيم حلائق لا يحصون من الأنبياء، ولا يدخل في آل محمد ﷺ بي، فطلب إحقاق هذه الجملة التي فيها بي واحد بتلك الحملة التي فيها حلائق من الأنبياء، والله أعلم.

قال القاضي عياض: ولم يجيء في هذه الأحاديث ذكر الرحمة على النبي ﷺ، وقد وقع في بعض الأحاديث الغربية، قال: واختلف شيوخنا في جواز الدعاء للنبي ﷺ بالرحمة فذهب بعضهم، وهو اختيار أبي عمر بن عبد البر إلى أنه لا يقال، وأجازه غيره، وهو مذهب أبي محمد بن أبي زيد، وحجة الأكثرين تعليم النبي ﷺ الصلاة، وليس فيها ذكر الرحمة، والمختار أنه لا يذكر الرحمة، وقوله: وبارك على محمد وعلى آل محمد، قيل: البركة هنا: الريادة من الخير والكرامة، وقيل: الثبات على ذلك من قولهم: بركت الإبل، أي ثبتت على الأرض، ومنه بركة الماء، وقيل: التزكية والتطهير من العيوب كلها.

أقوال العلماء في جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً. وقوله: "اللهم صل على محمد وعلى آل محمد" احتج به من أجاز الصلاة على غير الأنبياء، وهذا مما اختلف العلماء فيه، فقال مالك والشافعي رحمهما والأكثرون: لا يصلي على غير الأنبياء استقلالاً، فلا يقال: اللهم صل على أبي بكر أو عمر أو علي أو غيرهم، ولكن يصلي عليهم تبعاً فيقال: اللهم صل على محمد وآل محمد وأصحابه وأزواجه وذريته، كما جاءت به الأحاديث. وقال أحمد وجماعة: يصلي على كل واحد من المؤمنين مستقلاً، واحتجوا بأحاديث الباب، وبقوله ﷺ: "اللهم صل =

٩١١- (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا".

= عن أبي أوفى، وكان إذا أتاه قوم بصدقتهم صلى عليهم، قالوا: وهو موافق لقول الله تعالى: **هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكَ وَمَلَائِكَةٌ** (الأحزاب: ٤٣) واحتج الأكثرون بأن هذا النوع مأخوذ من التوقيف، واستعمال السلف، ولم يقل استعمالهم ذلك، بل حصوا به الأشياء، كما حصوا الله تعالى بالتقديس والتسبيح، فيقال: قال الله سبحانه وتعالى، وقال الله تعالى، وقال عز وجل، وقال جلت عظمته وتقدس أسمائه، وتبارك وتعالى، ونحو ذلك. ولا يقال: قال النبي عز وجل، وإن كان عزيزاً جليلاً، ولا نحو ذلك، وأجابوا عن قول الله عز وجل: **هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكَ وَمَلَائِكَةٌ** وعن الأحاديث بأن ما كان من الله عز وجل ورسوله، فهو دعاء وترحم، وليس فيه معنى التعظيم والتوقير الذي يكون من غيرهما.

وأما الصلاة على الال والأرواح والدرية، فإنما جاء على التبع لا على الاستقلال، وقد بيا أنه يقال: تبعاً؛ لأن التابع يكتسب فيه ما لا يحتمل استقلالاً. واختلف أصحابنا في الصلاة على غير الأشياء هل يقال: هو مكروه أو هو مجرد ترك أدب؟ والصحيح المشهور: أنه مكروه كراهة تنزيه. قال الشيخ أبو محمد الجويني: والسلام في معنى الصلاة، فإن الله تعالى قرن بينهما فلا يرد به عائب غير الأشياء، فلا يقال: أبو بكر وعمر وعلي عليهم السلام، وإنما يقول ذلك خطأ للأحياء والأموات فيقال: السلام عليكم ورحمة الله، والله أعلم.

قوله ﷺ: **مَنْ صَلَّى عَلَى وَاحِدَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا** قال القاضي: معناه رحمته وتضعيف أجره كقوله تعالى: **مَنْ حَادَّ أَحَدَهُمْ فَلَهُ عَشْرٌ مِنْهَا** (الأنعام: ١٦٠) قال: وقد يكون الصلاة على وجهها وظاهرها تشريفاً له بين الملائكة كما في الحديث: "وإن ذكرني في ملائكة ذكرته في ملائكة حير منهم".

* قوله: **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا** لا يقال: يلزم منه تفصيل المصلي على النبي ﷺ حيث يصلي الله تعالى عليه عشرين في مقابلة صلاة واحدة على النبي ﷺ، لأنما يقول: هي واحدة بالنظر إلى أن المصلي دعا بها مرة واحدة فلعل الله تعالى يصلي على النبي بذلك ما لا يعد ولا يحصى. بل قد ذكرنا أن الصلاة عليه ﷺ من الله تعالى دائمة عمقتضى القرآن على أن الصلاة على كل أحد بالنظر إلى حاله وكم من واحد لا يساويه ألف فمن أين التفضيل؟ والله تعالى أعلم.

[١٨- باب التسميع والتحميد والتأمين]

- ٩١٢- (١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".
- ٩١٣- (٢) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِمَعْنَى حَدِيثِ سُمَيٍّ.
- ٩١٤- (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ". قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "آمِينَ".

[١٨- باب التسميع والتحميد والتأمين]

وسبق في حديث أبي موسى في باب التشهد: "إذا قال: غير المعضوب عليهم ولا الضالين، فقولوا: آمين".
فوائد هذه الأحاديث في هذه الأحاديث استحباب التأمين عقب الفاتحة للإمام والمأموم والمفرد، وأنه يسعى أن يكون تأمين المأموم مع تأمين الإمام لا قبله ولا بعده لقوله ﷺ: "وإذا قال: ولا الضالين فقولوا: آمين" وأما رواية: **د م م م** فمعناها: إذا أراد التأمين، وقد قدما بيان هذا قريباً في حديث أبي موسى في باب التشهد، ويسن للإمام والمفرد الجهر بالتأمين، وكذا للمأموم على المذهب الصحيح، هذا تفصيل مذهبتنا. وقد اجتمعت الأمة على أن المفرد يؤمن، وكذلك الإمام والمأموم في الصلاة السرية، وكذلك قال الجمهور في =

"**قال في فتح الملهمة** قوله: **د م م م** : استدلل به الإمام البحاري وغيره على الجهر بالتأمين للإمام؛ لأنه علق تأمين المأمومين بتأمينه، وأنهم لا يعملون تأمينه إلا أن يسمعوا تأمينه.

وغياب بأن الجمهور حملوا قوله: "إذا أمن" على إجماع يسه ويمن قوله ﷺ: "إذا قال الإمام: ولا الضالين" فقولوا: "آمين" قالوا: بأن المراد إذا أراد التأمين، وهذا كما قال الله تعالى: **فَمَنْ لِي بِسُوءِهِ** (المائدة: ٦) أي إذا أردتم إقامة الصلاة.

قلت: فإذا كان معناه: إذا أراد التأمين لا يستفاد منه الجهر بالتأمين للإمام. (فتح الملهمة: ٤٤٩/٣-٤٥٠)

٩١٥ - (٤) **وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ.

٩١٦ - (٥) **حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ أَبَا يُونُسَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ: آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

٩١٧ - (٦) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ الْقَعْنَبِيُّ**: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: آمِينَ، فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

٩١٨ - (٧) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٩١٩ - (٨) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "إِذَا قَالَ الْقَارِئُ: غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ، فَقَالَ مَنْ خَلْفَهُ: آمِينَ، فَوَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

الجهرية، وقال مالك رحمه الله في رواية: لا يؤمن الإمام في الجهرية. وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون ومالك في رواية: لا يجهر بالتأمين. وقال الأكثرون: يجهر.

وقوله رحمه الله: من وافق فيه من الملائكة، من وافق تأمينه ملائكة، معناه: وافقهم في وقت التأمين فأمن مع تأمينهم، فهذا هو الصحيح والصواب. وحكى القاضي عياض قولاً: أن معناه وافقهم في الصفة والخشوع والإخلاص، واحتلوا في هؤلاء الملائكة قليل: هم الحفظة وقيل: غيرهم لقوله رحمه الله: من وافق فيه من أهل السماء.

وأجاب الأولون عنه بأنه إذا قالها الحاضرون من الحفظة قالها من فوقهم حتى ينتهي إلى أهل السماء. وقول ابن شهاب: وكان رسول الله ﷺ يقول آمين معناه أن هذه صيغة تأمين النبي ﷺ وهو تفسير لقوله رحمه الله: إذا أمن الإمام فأمم ورد لقول من زعم أن معناه: إذا دعا الإمام بقوله: اهدنا الصراط إلى آخرها. وفي هذا الحديث دليل على قراءة الفاتحة؛ لأن التأمين لا يكون إلا عقبها، والله أعلم.

[١٩ - باب ائتمام المأموم بالإمام]

٩٢٠ - (١) **حدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ عَمْرُو النَّاقِدُ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ أَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَقَطَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجَحَشَ شِقَّهُ الْأَيْمَنُ، فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ نَعُوذُهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَصَلَّى بِنَا قَاعِدًا، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَأَرْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ".

١٩ - باب ائتمام المأموم بالإمام

وذكر أحاديث أخر معناه. قوله: **حجس** هو جيم مضمومة، ثم جاء مهمة مكسورة، أي حدش. وقوله: "**فحضرت الصلاة**" ظاهره أنه ﷺ صلى بهم صلاة مكتوبة.

فقد احدث وفيه: حوار الإشارة والعمل القليل في الصلاة للحاجة، وفيه: متاعه الإمام في الأفعال والتكبير. وقوله: **حدثنا** كذا وقع هنا ولت الحمد نالوا، وفي روايات خذوها، وقد سبق أنه يجوز الأمران، وفيه: وجوب متابعة المأموم لإمامه في التكبير، والقيام، والقعود، والركوع، والسجود، وأنه يفعلها بعد الإمام، فيكبر تكبيرة الإحرام بعد فراع الإمام منها، فإن شرع فيها قل فراع الإمام منها، تنعقد صلاته، ويركع بعد شروع الإمام في الركوع، وقبل رفعه منه، فإن قاربه أو سبقه، فقد أساء، ولكن لا تبطل صلاته، وكذا اسجد، ويسمى بعد فراع الإمام من السلام، فإن سمى قبله بطلت صلاته إلا أن يبوي المراقبة ففيه خلاف مشهور، وإن سلم معه لا قبله ولا بعده، فقد أساء ولا تنط صلاته على الصحيح. وقيل: تنط.

"قوله: **فصبر فعود** جمع: الجمهور على أنه مسوح بإمامته ﷺ في آخر مرضه قاعدا، والناس حمله قيام، وإليه أشار مسلم في إيراده أحاديث آخر المرض عقيب هذا الحديث، لكن كثيرا من المتأخرين نكثوا في السمع بوجه كثيرة، منها: أن إمامته ﷺ في ذلك المرض مختلف فيه، والأحاديث وردت مختلفة، فلا يشت السمع عنه. ومنها: أن ما ورد أن أنا بكر ﷺ كان يقتدي به ﷺ يمكن تأويله بأنه كان يراعي حاله ﷺ في التحميف في القيام والركوع وغير ذلك، وهذا مثل ما ورد في الأحاديث في شأن الإمام "أقصد بأضعفهم"، رواه أبو داود. ولهذا يقال في مثله إمام يقتدي بالمأموم، فلا يدل ذلك الحديث على إمامته، ولا شك أن الحديث مؤول عند =

٩٢١- (٢) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: خَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ فَرَسٍ، فَجُحِشَ، فَصَلَّى لَنَا قَاعِدًا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.**

٩٢٢- (٣) **حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَرَعَ عَنْ فَرَسٍ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ، يَنْخُو حَدِيثَهُمَا، وَزَادَ "فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا".**

٩٢٣- (٤) **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا فَصَرَعَ عَنْهُ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ، يَنْخُو حَدِيثَهُمْ، وَفِيهِ "إِذَا صَلَّى قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا".**

٩٢٤- (٥) **حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ النَّبِيِّ ﷺ سَقَطَ مِنْ فَرَسِهِ، فَجُحِشَ شِقُّهُ الْأَيْمَنِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَلَيْسَ فِيهِ زِيَادَةُ يُونُسَ وَمَالِكٍ.**

٩٢٥- (٦) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يُعَوِّدُونَهُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا. فَجَلَسُوا، فَنَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا".**

=**اختلاف الأنمة في صلاة القادر على القيام حلف القاعد وأما قوله ﷺ: ويد صلى فعدا فصور فعود**
فاحتلف العلماء فيه فقالت طائفة بطاهره، ومن قال به أحمد بن حنبل، والأوراعي **ﷺ**. وقال مالك **ﷺ** في رواية: لا يحور صلاة القادر على القيام حلف القاعد لا قائما ولا قاعدا.
وقال أبو حنيفة والشافعي وجمهور السلف **ﷺ**: لا يحور لمقادر على القيام أن يصلي حلف القاعد إلا قائما، =

=**الجمهور أيضا، وإلا يلزم أن يكون أبو بكر إماما ومأموما، فالتأويل على وجه يقتل التوفيق أقرب. ومنها أن ذلك الحديث لا يدل على قيام الناس حلقه، وإنما يدل على قيام أبي بكر **ﷺ** فقط، ففعل الناس قعدوا عملا بهذا الحديث، وقيام أبي بكر **ﷺ** كان لضرورة الإسماع. ومنها غير ذلك، والله تعالى أعلم.**

٩٢٦- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٩٢٧- (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ، وَهُوَ قَاعِدٌ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ تَكْبِيرَهُ، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا فَرَأَانَا قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْنَا فَقَعَدْنَا، فَصَلَّيْنَا بِصَلَاتِهِ قُعُودًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: "إِنْ كِدْتُمْ أَنْفًا لِتَفْعَلُونَ فِعْلَ فَارِسَ وَالرُّومِ، يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ فَلَا تَفْعَلُوا، ائْتُمُوا بِأَتَمِّكُمْ: إِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا. وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا".

٩٢٨- (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرُّوَاسِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ خَلْفَهُ، فَإِذَا كَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ أَبُو بَكْرٍ، لِيُسْمِعَنَا، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٩٢٩- (١٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْمُعِيزَةُ يَعْنِي الْحِزَامِيَّ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ".

= واحتجوا بأن النبي ﷺ صلى في مرض وفاته بعد هذا قاعداً وأبو بكر ﷺ والناس حقه قِيَامًا، وإن كان بعض العلماء رعم أن أبا بكر ﷺ كان هو الإمام والنبي ﷺ مقتدى به، لكن الصواب أن النبي ﷺ كان هو الإمام. وقد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحاً، أو كالصريح، فقال في روايته عن أبي بكر بن أبي شيبة بإساده عن عائشة ؓ قالت: فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، وكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالساً، وأبو بكر قائماً يقتدي بأبو بكر بصلاة النبي ﷺ، ويقتدي بالناس بصلاة أبي بكر. *

** قال في فتح الملهم وقال الشيخ ولي الله الدهلوي ؒ: وقوله ﷺ: **إِنْ صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا** مسحوح بدليل إمامة النبي ﷺ في آخر عمره جالساً، والناس قيام والسر في هذا المسح أن جلوس الإمام وقيام القوم يشبه فعل الأعاجم في إغراط تعظيم ملوكهم، كما صرح به في بعض روايات الحديث.

٩٣٠- (١١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.**

٩٣١- (١٢) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ خَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا، يَقُولُ: "لَا تُبَادِرُوا الْإِمَامَ، إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: وَلَا الضَّالِّينَ، فَقُولُوا: آمِينَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ".**

٩٣٢- (١٣) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، إِلَّا قَوْلَهُ: "وَلَا الضَّالِّينَ فَقُولُوا: آمِينَ" وَزَادَ "وَلَا تَرْفَعُوا قَبْلَهُ".**

=وأما قوله **ﷺ**: **يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ** فمعناه عبد الشافعي وطائفة: في الأفعال الظاهرة، وإلا فيجوز أن يصلي المصلي حلف العقل وعكسه، والظاهر حلف العصر وعكسه. وقال مالك وأبو حنيفة **ﷺ** وآخرون: لا يجوز ذلك وقالوا: معنى الحديث: ليؤتم به في الأفعال والبيات. ****** ودليل الشافعي **ﷺ** وموافقه أن النبي **ﷺ** صلى بأصحابه سطر نخل صلاة الخوف مرتين بكل فرقة مرة، فصلاته الثانية وقعت له نعلًا وللمقتدين فرصًا. وأيضًا حديث معاذ كان يصلي العشاء مع النبي **ﷺ** ثم يأتي قومه، فيصليها هم هي له تطوع ولهم فريضة، ولهم مما يدل على أن الاتمام بما يجب في الأفعال الظاهرة قوله **ﷺ** في رواية حابر **ﷺ**: **يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ** **ﷺ** **فَيَأْتِيهِمْ قِيَامًا وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قَعْدًا** والله أعلم.

****قال في فتح الملهم** قوله: **يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ**: **الانتماء: الاقتداء والإنساع، أي جعل الإمام إمامًا ليقنتدى به ويتبع، ومن شأن التابع أن لا يسبق متوعدة ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه، بل يراقب أحواله، ويأتي على أثره بسجود فعله، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال.** **قاله الحافظ رحمه الله** وقال الأبي: "وهذا الحديث حجة لمالك والجمهور (مهم أبو حنيفة) في ارتباط صلاة المأموم بصلاة الإمام، لا سيما مع زيادة قوله: "فلا تخطئوا عليه" ورد على الشافعي والمحدثين في قولهم بصحة صلاة المقتصر حلف المتأمل وصلاة الظهر حلف من يصلي العصر واحتجوا حديث الآتي الكلام عليه، وقصروا الاختلاف المهي عن على الاختلاف في الأفعال الظاهرة، وعممه مالك، إذ لا اختلاف أشد من الاختلاف في البيات في صلاة فرضين أو نفل وفرض". (فتح الملهم: ٤٦٤/٣، ٤٦٥)

٩٣٣- (١٤) **حدث** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى وَهُوَ ابْنُ عَطَاءٍ، سَمِعَ أَبَا عَلْقَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا الْإِمَامُ حُتَّةٌ* فَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، فَإِذَا وَافَقَ قَوْلُ أَهْلِ الْأَرْضِ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".

٩٣٤- (١٥) **حدثني** أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ حَيَّوَةَ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى قائماً فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعُونَ".

وقوله **حدثني**: **بني** الإمام **حدثني** أي سائر من خلفه ومانع من حلق يعرض لصلاته سهو أو مرور أي كالحنة، وهي الترس الذي يستتر من ورائه ويمنع وصول مكروه إليه.

قوله **حدثني**: **بني** الإمام **حدثني** يعني من خلفه وعلى من بعده **حدثني** فيه النهي عن قيام العلماء والتباعد على رأس متويعهم الخالس لغير حاجة. وأما القيام للدخول: إذا كان من أهل الفصل والخير، فليس من هذا، بل هو جائز قد جاءت به أحاديث، وأضحى عليه السلف والخلف، وقد جمعت دلائله وما يرد عليه في جزء، وبالله التوفيق والعصمة.

قوله: **بني** الإمام **حدثني**: أي أن الإمام يستحق التقدم كالحنة تستحق التقدم، فيجب الانتماء به على الوجه الذي يسه به بقوله: **حدثني** **بني** الإمام **حدثني** والله تعالى أعلم. ثم لا يخفى أنه **حدثني** جعل القعود عند قعود الإمام من جملة الاقتداء به، والاقتداء به حكم ثابت غير مسحوح بالاتفاق، فيسعي أن يكون القعود عند قعود الإمام كذلك، وأيضاً قد أشار **حدثني** إلى علة تحريم القيام عند قعود الأئمة بأنه يشبه تعظيم الأئمة في الصلاة كتعظيم فارس والروم ملوكهم، والصلاة ليست محلاً لتعظيم غير الله، ولا شك أن هذه العلة دائمة، فيسعي أن يدوم معلولها إذ الأصل دوام المعلول عند دوام العلة، والله تعالى أعلم.

[٢٠ - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر...]

٩٣٥ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَقُلْتُ لَهَا: أَلَا تُحَدِّثُنِي عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: بَلَى، ثَقُلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، هُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ" فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ" فَفَعَلْنَا، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ"، فَفَعَلْنَا فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَنْوُءَ فَأَغْمِيَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ: "أَصَلَّى النَّاسُ؟" قُلْنَا: لَا، وَهُمْ يَنْتَظِرُونَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَتْ وَالنَّاسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِصَلَاةِ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ.

٢٠ - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما

من يصلي بالناس. وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه القيام

إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام

فيه حديث استخلاف النبي ﷺ أبا بكر رضى الله عنه، وقد قدما في آخر الباب السابق دليل على ما ذكرته في الترجمة. شرح العريب ودليل حوار الإغماء على الأشياء: قولها: 'احصب' هو بكسر الميم ونحاء وضاد معجمتين، وهو بناء نحو المركب الذي يعسل فيه. قوله: 'ذهب بوء' أي يقوم ويهض. وقوله: 'أغمي' عه دليل على جواز الإغماء على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ولا شك في جوازه فإنه مرض، والمرض يجوز عليهم، بخلاف الجنون، فإنه لا يجوز عليهم؛ لأنه نقص، والحكمة في جواز المرض عليهم ومصائب الدنيا تكثير أحرهم، وتسبية الناس بهم، ولئلا يفتن الناس بهم، ويعبدوهم لما يظهر عليهم من المعجزات والايات البيات، والله أعلم. قوله: فقال أصلى الناس؟ فقبل. لا، وهم ينتظرونك يا رسول الله دليل على أنه إذا تأخر الإمام عن أول الوقت، ورجي مجيئه على قرب ينتظر، ولا يتقدم غيره، ويبسط المسألة في الباب بعده إن شاء الله تعالى قولها: قال ضعوا لي ماء في احصب فاعتسل دليل الاستحباب بالعسل من الإغماء، وإذا تكرر الإغماء استحبت تكرر الغسل لكل مرة، فإن لم يعتسل إلا بعد الإغماء مرات كفى غسل واحد، وقد حمل القاضي عياض -

قالت: فأرسل رسول الله ﷺ إلى أبي بكر، أن يصلي بالناس، فأتاه الرسول فقال: إن رسول الله ﷺ يأمرُك أن تُصلي بالناس، فقال أبو بكر، وكان رجلاً رقيقاً: يا عمرُ صل بالناس*، فقال عمرُ: أنت أحق بذلك، قالت: فصلى بهم أبو بكر تلك الأيام، ثم إن رسول الله ﷺ وُجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين، أحدهما العباس، لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس*، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأومأ إليه النبي ﷺ أن لا يتأخر، وقال لهما: "أجلساني إلى جنبه" فأجلساه إلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة النبي ﷺ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد.

=العسل هنا على الوضوء من حيث إن الإعماء يقص الوضوء، ولكن الصواب أن المراد غسل جميع بدن، فإنه ظاهر اللفظ، ولا مانع يجمع منه، فإن العسل مستحب من الإعماء، بل قال بعض أصحابنا: إنه واجب. وهذا ضايع ضعيف. قوله: ... أي مجتمعون مطروون لخروج النبي ﷺ، وأصل الاعتكاف البرود والحبس. قوها: ... دليل على صحة قول الإنسان: العشاء الآخرة، وقد أنكره الأصمعي، والصواب جواره، فقد صح عن النبي ﷺ وعائشة، وأنس وبراء، وجماعة آخرين بطلاق لعشاء الآخرة، وقد بسطت القول فيه في "تهدب الأسماء والنبات" قوها: ...

فوائد اخذت فيه فوائد منها: فضيلة أبي بكر الصديق ... وترجيحه على جميع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وتفصيله، ونسبه على أنه أحق خلافة رسول الله ﷺ من غيره. ومنها: أن الإمام إذا عرض له عذر عن حضور الجماعة استحب من يصلي بهم، وأنه لا يستحلف إلا أفضلهم. ومنها: فضيلة عمر بعد أبي بكر؛ لأن أبا بكر لم يعدل إلى غيره. ومنها: أن انفصoul إذا عرض عليه الفاصل مرتبة لا يقبلها، بل بدعها لفاصل إذا لم يجمع مانع. ومنها: حوار الشاء في التوجه من أمن عليه الإعجاب والفتنة لقوله: "أنت أحق بذلك". =

قوله: ... كأنه رأى أمره ... على وجه التوسع وفهم أن تقدمه بخصوصه غير مراد فعرض الإمامة على عمر، وكأنه بدعه ما جرى في ذلك بينه ... وبين بعض الأرواح المطهرات وإلا فمقتضى ذلك أن تقدمه بخصوصه هو المراد، فلا يمكن له أن يأمر غيره بذلك لما فيه من رد أمره ...

قوله: ... لم يقول إنه كان مأموماً، أن يقول الشاء هنا بمعنى مع أي يصلي مع الناس، وأما قوله: ... فبعضه من بعض الرواة على حسب ما فهموا من المعاني، ولا شك أن ألفاظ الرواة لا يخو عن هذا، بل هذا معهود؛ لأن هذه الألفاظ مختلفة، ولا يمكن أن يكون كلها من كلام عائشة ... والله تعالى أعلم.

قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ: أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: هَاتِ، فَعَرَضْتُ حَدِيثَهَا عَلَيْهِ فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: أَسَمَّيْتَ لَكَ الرَّجُلَ الْآخَرَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ ﷺ.

٩٣٦- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَوَّلُ مَا اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ، فَاسْتَأْذَنَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِهَا، وَأَذِنَ لَهُ، قَالَتْ فَخَرَجَ وَيَدُّ لَهُ عَلَى الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَيَدُّ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، وَهُوَ يَحُطُّ بِرَجُلَيْهِ فِي الْأَرْضِ، فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ هُوَ عَلِيٌّ.

-وأما قول أبي بكر لعمر ﷺ "صل بالناس" فقله للعذر المذكور، وهو أنه رجل رقيق القلب كثير الحزن والسكاء لا يملك عيبه، وقد تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعاً، والمختار ما ذكرناه.

الوفيق بين الروايات قولها: **فخرج علي بن عبد الله بن عباس** وفسر ابن عباس الآخر على بن أبي طالب. وفي طريق الآخر: **فخرج علي بن الفضل بن عباس** و**علي بن ح**. وجاء في غير مسلمة ابن رجلي أحدهما أسامة بن زيد، وطريق الجمع بين هذا كله أنهم كانوا يشاؤون الأحد بيده الكريمة ﷺ نارة هذا وهذا، ونارة ذلك وذلك، ويتنافسون في ذلك، وهؤلاء هم حواص أهل بيته الرجال الكبار، وكان العباس ﷺ أكثرهم ملازمة للأحد بيده الكريمة الماركة ﷺ، أو أنه أدام الأحد بيده، وإنما يشاوب الساقون في اليد الأخرى، وأكرموا العباس باحتصاصه بيد واستمرارها له لما له من السن والعمومة وغيرهما، وهذا ذكرته عائشة ﷺ مسمى، وأهملت الرجل الآخر، إذا لم يكن أحد الثلاثة الساقين ملازماً في جميع الطريق، ولا معصمه خلاف العباس، والله أعلم.

قوله ﷺ: **"حسني بن حسنة وحسن بن حسنة"** فيه جوار وقوف مأموم واحد نجب الإمام حاجة أو مصلحة، كما سماع المأموم، وضيق المكان ونحو ذلك. قوله: **"هات"** هو بكسر التاء.

قوله: **"سأذن به حسن بن حسنة في بيته"** يعني بيت عائشة، وهذا يستدل به من يقول كان القسم واحداً على النبي ﷺ بين أزواجه في الدوام كما نجب في حقها. ولأصحابنا وجهان أحدهما: هذا والثاني: سنة، ويحملون هذا وقوله ﷺ: **"البيم هذا مسمى فبمات"** على الاستحباب ومكارد الأخلاق وحمل العشرة.

فائدة الحديث وفيه فضيلة عائشة ﷺ ورححائها على جميع أزواجه الموحودات ذلك الوقت، وكفى تسعاً إحداهن عائشة ﷺ، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء، وإنما اختلفوا في عائشة وحديجة ﷺ.

قوله: **حسن بن حسنة في رخص أي لا يستطيع أن يرفعهما ويضعهما ويعتمد عليهما.**

٩٣٧- (٣) **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ**: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي. قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَرْوَاحُهُ أَنْ يُمَرَّضَ فِي بَيْتِي، فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، تَخَطَّى رِجْلَاهُ فِي الْأَرْضِ، بَيْنَ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَبَيْنَ رَجُلٍ آخَرَ.

قَالَ عُيَيْدُ اللَّهِ: فَأَحْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِاللَّيْثِ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ هَلْ تَدْرِي مِنَ الرَّجُلِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ عَلِيٌّ.

٩٣٨- (٤) **حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ**: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَمَا حَمَلَنِي عَلَى كَثْرَةِ مُرَاجَعَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِي أَنْ يُحِبَّ النَّاسُ بَعْدَهُ رَجُلًا قَامَ مَقَامَهُ أَبَدًا، وَإِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَرَى أَنَّهُ لَنْ يَقُومَ مَقَامَهُ أَحَدٌ إِلَّا تَشَاءَمَ النَّاسُ بِهِ، فَأَرَدْتُ أَنْ يَعْدَلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

٩٣٩- (٥) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَالتَّفْطُّ لِابْنِ رَافِعٍ - قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرَنِي حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتِي، قَالَ: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَمْلِكُ دُمْعُهُ، فَلَوْ أَمَرْتُ غَيْرَ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا بِي إِلَّا كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بِأَوَّلِ مَنْ يَقُومُ فِي مَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَتْ: فَرَاجَعْتُهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، فَقَالَ: "لْيُصَلِّ بِالنَّاسِ أَبُو بَكْرٍ، فَإِنَّكَ صَوَابٌ يُوسَفُ".

قوله ﷺ: **رَجُلٌ رَقِيقٌ** أي في التظاهر على ما تردد، وكثرة إحاحكي في طلب ما تردده وتعلم إليه. وفي مراجعة عائشة حوار مراجعة وفي الأمر على سبيل العرض والمشاورة، والإشارة بما يظهر أنه مصلحة، وتكون تلك المراجعة عبارة لطيفة، ومثل هذه المراجعة مراجعة عمر ؓ في قوله: "لا تبشروهم فيتكبوا"، وأشباهه كثيرة مشهورة.

٩٤٠ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقُلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ. فَقَالَ: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ فَقَالَ: "مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" قَالَتْ: فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ: قُولِي لَهُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ، فَلَوْ أَمَرْتَ عُمَرَ فَقَالَتْ لَهُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنْ كُنْ لَأَنْتَ صَوَّاجِبٌ يُوسُفُ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" قَالَتْ: فَأَمَرُوا أَبَا بَكْرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ حِقَّةً، قَالَتْ: فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ، وَرَجُلَاهُ تَخْطَانِ فِي الْأَرْضِ، قَالَتْ: فَلَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ جِسْمَهُ، ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُمْ مَكَانَكَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ.

٩٤١ - (٧) حَدَّثَنَا مِنْحَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ؛ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي تُوَفِّي فِيهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ، فَأَتَى بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أُجْلِسَ إِلَى جَنْبِهِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُهُمُ التَّكْبِيرَ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ، وَأَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ وَأَبُو بَكْرٍ يُسْمِعُ النَّاسَ.

قوله: ... عن رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذنه بالصلاة فيه دليل لما قاله أصحابنا: أنه لا بأس باستدعاء الأئمة للصلاة.

شرح الغريب: قوله: "رجل أسيف" أي حزين، وقيل: سريع الحزن والبكاء، ويقال فيه أيضاً: الأسوف. قوله: "يهادي بين رجلين" أي عشي بينهما متكئا عليهما يتمايل إليهما.

٩٤٢- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ -وَالْفَاطَهُمْ مُتَقَارِبَةٌ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا بَكْرٌ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ، فَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ. قَالَ غُرُوءٌ: فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً، فَخَرَجَ وَإِذَا أَبُو بَكْرٍ يُؤُمُّ النَّاسَ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ اسْتَأْخَرَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيُّ: كَمَا أَنْتَ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِذَاءَ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَنْبِهِ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. ٩٤٣- (٩) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنِي، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُصَلِّي لَهُمْ فِي وَجَعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي ثَوَّقِي فِيهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، وَهُمْ صُفُوفٌ فِي الصَّلَاةِ، كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سِتْرَ الْحَجَرَةِ، فَنَظَرَ إِلَيْنَا وَهُوَ قَائِمٌ، كَأَنَّ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٌ*، ثُمَّ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَاحِكًا. قَالَ: فَبِهِتْنَا وَنَحْنُ فِي الصَّلَاةِ مِنْ فَرَحٍ بِخُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَكَصَ أَبُو بَكْرٍ عَنِّي عَقْبِيهِ لِيَصِلَ الصَّفَّ، وَظَنَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَارِجٌ لِلصَّلَاةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ، قَالَ: ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَرَخَى السِّتْرَ، قَالَ فَتَوَفَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ ذَلِكَ.

قوله: 'كَانَ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٌ' عبارة عن الجمال البارِع، وحسن الشرة وصفاء الوجه واستنارته. وفي المصحف ثلاث لغات: ضم الميم وكسرها وفتحها.

قوله: 'ثُمَّ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ' صحيح سبب تبسمه ﷺ فرحه بما رأى من اجتماعهم على الصلاة واتباعهم لإمامهم وإقامتهم شريعته، و اتفاق كلمتهم واجتماع قلوبهم، ولهذا استنار وجهه ﷺ على عادته إذا رأى أو سمع ما يسره يستنير وجهه: وفيه معنى آخر وهو تأنيبهم وإعلامهم بمآثل حاله في مرضه، وقيل: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ لِيَصْبِيَهُمْ فَرَأَى مِنْ نَفْسِهِ ضَعْفًا فَرَجَعَ. قوله: 'وَنَكَصَ' أي رجع إلى ورائه فتهقري.

*قوله: 'كَانَ وَجْهَهُ وَرَقَةٌ مُصْحَفٌ': أي في بياضه وصفائه، وأنه موقر معظم محبوب في القلوب، ولهذا الخصوص شبه بورق المصحف من بين الأوراق، والله تعالى أعلم.

٩٤٤- (١٠) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو النَّاقِدُ وَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: أَخْبَرُ نَظْرَةَ نَظَرَتْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَشَفَ السَّتَارَةَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ، وَحَدِيثُ صَالِحٍ أَتَمُّ وَأَشْبَعُ.

٩٤٥- (١١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْاِثْنَيْنِ، بَنَحُو حَدِيثَهُمَا.

٩٤٦- (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَ هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِالْحِجَابِ قَرَفَعَهُ، فَلَمَّا وَضَعَ لَنَا وَجْهَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، مَا نَظَرْنَا مَنَظَرًا قَطُّ كَانَ أَعْجَبَ إِلَيْنَا مِنْ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ وَضَحَ لَنَا، قَالَ: فَأَوْمَأَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمُ، وَأَرْحَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْحِجَابَ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ حَتَّى مَاتَ.

٩٤٧- (١٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاشْتَدَّ مَرَضُهُ، فَقَالَ: "مُرُّوا أَبَا نَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ" فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا نَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَقَالَ: "مُرِّي أَبَا نَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ، فَإِنَّكَ صَوَاحِبُ يُوسُفَ".

قَالَ: فَصَلَّى بِهِمْ أَبُو نَكْرٍ حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قوله: "حدثنا محمد بن المثنى وهارون قالا: حدثنا عبد الصمد قال: سمعت أبي يحدث قال: حدثنا عبد العزيز عن أنس" هذا الإسناد كله بصريون. قوله: "وضح - وجهه" أي بان وظهر.

قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حسين بن علي عن رائدة عن عبد الملك بن عمير عن أبي بردة عن أبي موسى" هذا الإسناد كله كوفيون.

قوله: "فلم يقدر عليه": أي على رؤيته مرة ثانية.

-فقہ الحديث قولها: **«لو سكر سمع الناس نكحة»** فيه جواز رفع الصوت بالتكبير لسمعه الناس ويتبعوه، وأنه يجوز للمقتدي اتباع صوت المكبر وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، ونقلوا فيه الإجماع وما أراه يصح الإجماع فيه، فقد نقل القاضي عياض عن مذهبهم أن منهم من أبطل صلاة المقتدي، ومنهم من لم يطلها، ومنهم من قال: إن أذن له الإمام في الإسماع صح الاقتداء به وإلا فلا، ومنهم من أبطل صلاة المسمع، ومنهم من صححها، ومنهم من شرط إذن الإمام، ومنهم من قال: إن تكلف صوتاً بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته، وكل هذا ضعيف، والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسامع، ولا يعتبر إذن الإمام، والله أعلم.

• • • •

٢١- باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم]

٩٤٨- (١) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمْ، فَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ الْمُؤَذِّنُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ: أَتُصَلِّي بِالنَّاسِ فَأَقِيم؟ قَالَ: نَعَمْ! قَالَ فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ، فَصَفَّقَ النَّاسُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَلْتَفِتُ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ امْكُثْ مَكَانَكَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: "يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُثَبِّتَ إِذْ أَمَرْتُكَ" قَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَالِي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرْتُمْ التَّصْفِيقَ؟ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ التَّفَتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ".

٢١- باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم

فيه حديث تقدم أبي بكر ﷺ، وحديث تقدم عبد الرحمن بن عوف ﷺ...

فوائد الحديث فيه فضل الإصلاح بين الناس، ومشى الإمام وغيره في ذلك، وأن الإمام إذا تأخر عن الصلاة تقدم غيره إذا لم يخف فتنه وإكثار من الإمام. وفيه: أن المقدم نية عن الإمام يكون أفضل القوم، وأصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به.

وفيه: أن المؤذن وغيره يعرض التقدم على العاقل، وأن الفاضل يوافق. وفيه: أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة لقوله: **صمق الناس** وفيه: حوار الالتفات في الصلاة للحاجة، واستحباب حمد الله تعالى لمن تجددت له نعمة، ورفع اليدين بالدعاء، وفعل ذلك الحمد والدعاء عقب النعمة، وإن كان في صلاة. وفيه: جواز مشي الخطوة والخطوتين في الصلاة. وفيه: أن هذا القدر لا يكره إذا كان لحاجة. وفيه: جواز استحلاف المصلي بالقوم من يتم الصلاة لهم، وهذا هو الصحيح في مذهبننا. وفيه: أن التابع إذا أمره المتبوع بشيء، وفهم منه إكرامه بذلك الشيء =

*قوله: **رفع يدي** : هذا يدل على جواز رفع اليدين للدعاء وغيره في الصلاة، والله تعالى أعلم.

٩٤٩- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي ابْنَ أَبِي حَازِمٍ، وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَأَاهُ، حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ.

٩٥٠- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: ذَهَبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُصْلِحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. وَزَادَ: فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَقَ الصَّقُوفَ. حَتَّى قَامَ عِنْدَ الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ. وَفِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجَعَ الْقَهْقَرَى.

٩٥١- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ حَدِيثِ عُبَادِ بْنِ زِيَادٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةِ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُبُوكَ. قَالَ الْمُغِيرَةُ فَتَبَرَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ الْعَائِطِ، فَحَمَلَتْ مَعَهُ إِدَاوَةً قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ أَخَذْتُ أَهْرِيْقُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ، وَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْرِجُ حَبَّتَهُ عَنْ ذِرَاعِيهِ فِضَاقَ كَمَا جِئْتِهِ، فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْحَبَّةِ، حَتَّى أَخْرَجَ ذِرَاعِيهِ مِنْ أَسْفَلِ الْحَبَّةِ، وَغَسَلَ ذِرَاعِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ.

- لا تحتم الفعل، منه أن يتركه، ولا يكون هذا محالفة للأمر، بل يكون أدناً وتواضعاً وتعدياً في فهم المقاصد. وفيه: ملارمة الأدب مع الكبار. وفيه: أن السنة لم يأت به شيء في صلاته، كإعلام من يستأذن عليه، وتسيه الإمام وغير ذلك أن يسبح إن كان رجلاً فيقول: سبحان الله، وأن تصفق وهو التصفيح إن كان امرأة، فتصرب بطن كفها الأيمن على ظهر كفها الأيسر، ولا تصرب بطن كف عني بطن كف على وجه اللعب واللهو، فإن فعلت هكذا على جهة اللعب بطلت صلاحها لمناقاته الصلاة.

وفيه: فضائل كثيرة لأبي بكر ، وتقدم الجماعة له، واتفقهم على فضله عليهم ورجحانه. وفيه: تقدم الصلاة في أول وقتها. وفيه: أن الإقامة لا تصح إلا عند إرادة الدخول في الصلاة لقوله: **حسبي الله** وفيه: أن المؤذن هو الذي يقيم الصلاة فهذا هو السنة، ولو أقام غيره كان خلاف السنة، ولكن يعتد بإقامته عندنا وعند جمهور العلماء. =

قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَأَقْبَلْتُ مَعَهُ حَتَّى يَجِدَ النَّاسَ قَدْ قَدَّمُوا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ فَصَلَّى لَهُمْ، فَأَذْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرَّكَعَةَ الْآخِرَةَ، فَلَمَّا سَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتِمُّ صَلَاتَهُ، فَأَفْرَغَ ذَلِكَ الْمُسْلِمِينَ، فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ قَالَ: "أَحْسَنْتُمْ" أَوْ قَالَ: "قَدْ أَصَبْتُمْ" يُعْبِطُهُمْ أَنْ صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْفَتِهَا*.

٩٥٢- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَالْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ قَالَ الْمُغِيرَةُ: فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "دَعُهُ".

وفيه: حوار حرق الإمام الصعوف ليصل إلى موضعه إذا احتاج إلى حرقها لخروجه لطهارة أو رعاف أو نحوهما ورجوعه، وكذا من احتاج إلى الخروح من المأمومين لعذر، وكذا له حرقها في الدحول إذا رأى قدامهم مرجة فإنهم مقصرون بتركها، واستدل به أصحابنا على حوار اقتداء المصلي ممن يحرم بالصلاة بعده، فإن الصديق أحرم بالصلاة أولاً، ثم اقتدى بالنبي ﷺ حين أحرم بعده هذا هو الصحيح في مذهبنا. وقوله: «جمع خفي» فيه أن من رجع في صلاته لشيء يكون رجوعه إلى وراء ولا يستدير القلة ولا يتحرفها. وأما حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ فقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة، ومما فيه حمل الإداوة مع الرجل الخليل، وحوار الاستعانة بصب الماء في الوضوء، وعسل الكفين في أوله ثلاثاً، وحوار لس الحجاب، وحوار إحراج اليد من أسفل الثوب إذا لم يتبين شيء من العورة، وحوار المسح على الخفين وغير ذلك مما سبق بيانه في موضعه، والله تعالى أعلم.

قوله: «يعصيه» أي يصلي الصلاة: هو بالتحفيف من حد صرب، أي هو ﷺ قد عبطهم لتقدمهم وسبقهم إلى الصلاة. أو بالتشديد، أي يعملهم على العبطة ويجعل فعلهم عندهم مما يعط عنه بقوله: "أحسنتم".

[٢٢- باب تسييح الرجل وتصفيق المرأة إذا ناهما شيء في الصلاة]

٩٥٣- (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **ح**: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "التَّسْيِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ".

زَادَ حَرَمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ رَحَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَبِّحُونَ وَيُشِيرُونَ.

٩٥٤- (٢) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا الْفَضْلِيُّ يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ؛ **ح**: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ؛ **ح**: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٩٥٥- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ "فِي الصَّلَاةِ".

[٢٢- باب تسييح الرجل وتصفيق المرأة إذا ناهما شيء في الصلاة]

قوله ﷺ: "التَّسْيِيحُ لِلرِّجَالِ وَالتَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ" تقدم شرحه في اساب قبله.

.....

٢٣- باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها

٩٥٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: "يَا فَلَانُ أَلَا تُحْسِنُ صَلَاتَكَ؟ أَلَا يَنْتَظِرُ الْمُصَلِّي إِذَا صَلَّى كَيْفَ يُصَلِّي؟ فَإِنَّمَا يُصَلِّي لِنَفْسِهِ، إِنِّي وَاللَّهِ لَأُبْصِرُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أُبْصِرُ مِنْ بَيْنَ يَدَيَّ".

٩٥٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَهُنَا؟ فَوَاللَّهِ! مَا يَخْفَى عَلَيَّ رُكُوعُكُمْ وَلَا سُجُودُكُمْ. إِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي".

٩٥٨- (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِي -وَرُبَّمَا قَالَ: مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي- إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ".

٩٥٩- (٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّادٍ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ، فَوَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي، إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ"، وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: "إِذَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا سَجَدْتُمْ".

٢٣- باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها

قوله ﷺ: "يَا فَلَانُ أَلَا تُحْسِنُ صَلَاتَكَ؟" لا يحسن معنى د صلى كيف صلى في نفسه، أي والله لأبصر من ورائي كما أبصر من بين يدي

وفي رواية: "هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَهُنَا؟" ما يخفى علي رُكُوعُكُمْ، لا سُجُودُكُمْ، أي لأراكم من ورائي

وفي رواية: "أَقِيمُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ" أي اكمّلوا رُكُوعَكُمْ مِنْ بَعْدِي إِذَا رَكَعْتُمْ وَسَجَدْتُمْ

شرح قوله ﷺ: "إِنِّي لَأَرَاكُمْ وَرَاءَ ظَهْرِي" وفوائد الحديث قال العلماء: معناه أن الله تعالى حقيق له ﷻ إدراكاً في قفاه يبصر به من ورائه، وقد انحرفت العادة له ﷻ بأكثر من هذا، وليس يجمع من هذا عقل ولا شرع، بل ورد الشرع بظاهره فوجب القول به. قال القاضي: قال أحمد بن حنبل وجمهور العلماء: هذه الرؤية =

[٢٤- باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما]

٩٦٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ - قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا - عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، فَلَمَّا قَصَى الصَّلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بَوَّاحَهُ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي إِمَامُكُمْ، فَلَا تَسْقُونِي بِالرَّكُوعِ وَلَا بِالسَّجُودِ، وَلَا بِالْقِيَامِ وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ، فَإِنِّي أَرَاكُمْ أَمَامِي وَمِنْ حَنَفِي" ثُمَّ قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَكَيْتُمْ كَثِيرًا" قَالُوا: وَمَا رَأَيْتُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "رَأَيْتُ الْحَيَّةَ وَالنَّارَ".

٩٦١- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ فَضِيلٍ، جَمِيعًا عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ عَنْ أَنَسٍ، عَنِ السَّيِّدِ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ "وَلَا بِالْإِنْصِرَافِ".

٩٦٢- (٣) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَ أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ حَمَادٍ قَالَ خَلْفٌ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: "أَمَا يَحْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ جِمَارٍ؟".

٩٦٣- (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ وَرُهَيْلٌ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يُونُسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا يَأْمُرُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ فِي صَلَاتِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ، أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ صُورَتَهُ فِي صُورَةِ جِمَارٍ".

[٢٤- باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما]

قوله: لا يَأْمُرُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ: فِيهِ تَحْرِيمُ هَذِهِ الْأُمُورِ وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَالْمُرَادُ =

قوله: لا يَأْمُرُ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ: مِنَ رَفْعِ رَأْسِهِ قَبْلَ الْإِمَامِ عَكْسَ مَعْنَى الْإِمَامَةِ، وَافْتَدَى بِفَعْلِهِ نَعْدَ أَنْ كَانَ مُقْتَدِيًا بَعِيرَهُ، وَدَلَّكَ عَايَةُ الْخَبْلِ فَأَشْبَهَ الْجِمَارَ الْمَصْرُوبَ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْخَبْلِ وَالْبَلَادَةِ، فَخُوفُ أَنَّهُ يَحْشَى أَنْ يَتَقَلَّبَ صُورَتُهُ فِي الصُّورَةِ الَّتِي اتَّصَفَ بِمَعْنَاهَا، انْتَهَى.

٩٦٤ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الرَّبِيعِ بْنُ مُسْلِمٍ،
 خَمِيعًا عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سَعْبَةُ، ح
 وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، كُلُّهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ "أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ
 وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ".

=بالانصراف السلام.

قوله ﷺ: "رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ" فِيهِ أَكْثَرُ مَعْنَى أَنَّ حِمَارًا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ حِمَارٌ.

وقوله ﷺ: "أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ" فِي رِوَايَةِ: وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ هَذَا كَلِمَةٌ لِفَلْظِ تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي رِوَايَةِ: "صُورَتُهُ فِي صُورَةِ حِمَارٍ"، وَفِي رِوَايَةِ: وَجْهَهُ وَجْهَ حِمَارٍ هَذَا كَلِمَةٌ لِفَلْظِ تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

=وَحَاصِلُهُ أَنَّ فِي حَدِيثِ تَسْبِيحِهَا عَلَى أَنَّهُ صَارَ حِمَارًا مَعِي، فَيَحَافُ عَلَيْهِ أَنْ يَصِيرَ اللَّهُ تَعَالَى حِمَارًا، صُورَةً، وَالْأَحَارُ
 أَنَّهُ يَحَافُ عَلَيْهِ لَا يَسْتَبْرَهُ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ الْأَمْرُ: لِأَنَّ الْأَحَارَ بِالْظُّرِّ إِلَى الْإِسْتِحْقَاقِ وَكَمِ مِنْ شَيْءٍ يَسْتَحِقُّهُ الْعَبْدُ،
 وَاللَّهُ يَعْفُو عَنْهُ، قَالَ تَعَالَى: ۝ يَعْفُو عَنْ صُورَتِهِ ۝ (المائدة: ١٥)
 وَقَالَ النَّوَوِيُّ رحمه الله: إِنَّهُ بَيَانُ التَّغْلِيظِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

.....

[٢٥- باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة]

٩٦٥- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ".

٩٦٦- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو وَهْبٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ عَنْ رَفْعِهِمْ أَبْصَارَهُمْ، عِنْدَ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ، إِلَى السَّمَاءِ أَوْ لِيُخْطَفْنَ أَبْصَارُهُمْ".

[٢٥- باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة]

قوله ﷺ: "لَيَنْتَهَيْنَ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ".

وفي رواية: "أَوْ تَنْحَصِرُ أَبْصَارُهُمْ فِيهِ الْهَيْبَةُ الْأَكِيدُ وَالْوَعِيدُ الشَّدِيدُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ نُقِلَ الْإِحْمَاعُ فِي إِنْهَاءِ عَنْ ذَلِكَ. قَالَ الْقَاصِي عِيَّاضٌ: وَاحْتَمَلُوا فِي كَرَاهَةِ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي الدُّعَاءِ فِي عِبَادَةِ الصَّلَاةِ، فَكَرِهَهُ شَرِيحٌ وَآخَرُونَ، وَجَوَرَهُ الْأَكْثَرُونَ وَقَالُوا: لِأَنَّ السَّمَاءَ قِبَةَ الدُّعَاءِ، كَمَا أَنَّ الْكَعْبَةَ قِبَةَ الصَّلَاةِ، وَلَا يَكْرَهُ رَفْعُ الْأَبْصَارِ إِلَيْهَا كَمَا لَا يَكْرَهُ رَفْعُ الْيَدِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رُفُكُمُومًا وَمَا تَوْعَدُونَ﴾ (الدريات: ٢٢)

• • • • •

٢٦- باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد....

٩٦٧- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: حَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: "مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُمَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ؟ اسْكُتُوا فِي الصَّلَاةِ" قَالَ ثُمَّ حَرَجَ عَلَيْنَا فَرَأَانَا جُلُوعًا، فَقَالَ: "مَا لِي أَرَاكُمْ عَزِيزِينَ؟" قَالَ: ثُمَّ حَرَجَ عَلَيْنَا فَقَالَ: "أَلَا تَصِفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟" فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا؟ قَالَ: "يَتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْأُولَى، وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ".

٩٦٨- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٩٦٩- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مُسْعِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ -وَالنَّفْطُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي رَائِدَةَ عَنْ مُسْعِرٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْقَبْصَةِ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قُلْنَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اعْلَامُ تُوْمُونُ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهُمَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ؟ إِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ، ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ".

٢٦- باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد، ورفعها عند السلام.

وإتمام الصفوف الأول والتراص فيها والأمر بالاجتماع

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله ﷺ: "ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟" هو بإسكان الميم وصمها، وهي التي لا تستقر، بل تصطرب وتتحرك بأدناها وأرجلها، وأمراد بالرفع المهي عهها رفعهم أيديهم عند السلام مشيرين إلى السلام من الجانبين كما صرح به في الرواية الثانية.

قوله: "اعْلَامُ تُوْمُونُ" حيث هو بكسر الحاء وفتحها لغتان جمع حلقة بإسكان اللام، وحكى الخوهري وغيره فتحها في لغة ضعيفة. قوله ﷺ: "ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس؟" أي منصرفين جماعة جماعه، وهو تحفيف الراي الواحدة: عزة، معاه=

٩٧٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ فُرَاتٍ يَعْنِي الْقَزَازَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَكُنَّا إِذَا سَلَّمْنَا، قُنَّا بِأَيْدِينَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَظَرَّ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مَا شَأْنُكُمْ؟ تُشِيرُونَ بِأَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ حَيْلٍ شُمْسٍ؟ إِذَا سَلَّمْ أَحَدُكُمْ فَلْيَلْتَفِتْ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَا يُؤْمِئْ بِيَدِهِ".

-الهي عن التفريق والأمر بالاجتماع، وفيه الأمر بإتمام الصفوف الأول والترص في الصفوف، ومعنى إتمام الصفوف الأول أن يتم الأول ولا يشرع في الثاني حتى يتم الأول، ولا في الثالث حتى يتم الثاني، ولا في الرابع حتى يتم الثالث، وهكذا إلى آخرها.

وفيه أن السنة في السلام من الصلاة أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه، السلام عليكم ورحمة الله عن شماله، ولا يس زيادة "وركاته" وإن كان قد جاء فيها حديث ضعيف، وأشار إليها بعض العلماء، ولكنها لدعة أد. لم يصح فيها حديث، بل صح هذا الحديث وغيره في تركها، والواجب منه السلام عليكم مرة واحدة، ولو قال: السلام عليكم بغير ميم لم تصح صلاته. وفيه دليل على استحباب تسليمتين وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقوله ﷺ: **سَلِّمُوا عَلَى مَنْ فِيكُمْ مِنْ حَتَّى تَسْمِعُوهُ** المراد بالأح الحس أي إخوانه الحاضرين عن اليمين والشمال. وفيه الأمر بالسكون في الصلاة والخشوع فيها، والإقبال عليها، وأن الملائكة يصلون وأن صفوفهم على هذه الصفة، والله أعلم.

[٢٧- باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها...]

٩٧١- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي مُعَمَّرٍ، عَنْ أَبِي مُسْعُودٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُمْسَحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: "اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتُخْتَلَفَ قُلُوبُكُمْ، وَلِيَلْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ" قَالَ أَبُو مُسْعُودٍ: فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ أَشَدُّ اخْتِلَافًا.

٢٧- باب تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها.

والإردحام على الصف الأول والمساقفة إليها. وتقديم أولى الفصل وتقريبهم من الإمام

شرح الكلمات قوله: "الذين يُلُونَهُمْ" الإردحام، أي جعلهم في الصف الأول، وهو بكسر الهمزة وتشديد الراء من غير ياء قبل الهمزة. ويجوز إثبات الياء مع تشديد الراء على التوكيد. وأولو الأحلام هم عقلاء وقيل: الساعون، والنهي نصم الراء العقول، فعلى قول من يقول: أولو الأحلام العقلاء يكون المقطاع معنى، فمما احتجف لفظ عطف أحدهما على الآخر تأكيداً، وعلى الثاني معناه: الساعون العقلاء، قال أهل اللغة: واحدة 'نهي' نهيته نصم الراء وهي العفل، ورحل 'له' وهي من قوم هين ونهي العفل هبة؛ لأنه ينهي إلى ما أمر به ولا يتجاوز، وقيل: لأنه ينهي عن القناج. قال أبو عبيد القاسم: يجوز أن يكون النهي مصدرًا كاهدي، وأن يكون جمعاً كالنصم، قال: والنهي في اللغة معناه: انشأت واحسن، ومنه النهي والنهي بكسر الراء وفتحها، والنهي لتمكن الذي ينهي إليه الماء فيسفع. قال الواحدي: فرجع القولان في اشتقاق النهي إلى قول واحد وهو الحسن، فانهية هي حتى تنهى عن القناج، والله أعلم. قوله: "الذين يُلُونَهُمْ" بلوهم معناه: الذين يقربون منهم في هذا الوصف.

قوله: "يمسح مناكبنا" أي يسوي مناكبنا في الصفوف ويعدلنا فيها.

فوائد الحديث في هذا الحديث تقدمه الأفضل فالأفضل إلى الإمام؛ لأنه أولى بالإكرام، ولأنه رأى احتياج الإمام إلى استحلاف فيكون هو أولى، ولأنه يتمنى تنسيه الإمام على السهو لما لا يتفطن له غيره، ولبصيرة صفة الصلاة وحفظها وبقاؤها وعمومها الناس، ويتقدي بأفعاله من وراءهم، ولا يخص هذا التقدم بالصلاة، بل السنة أن يقدم أهل الفصل في كل مجمع إلى الإمام وكثير الحسن. كمجالس الغم، وإقصاء الذكر، والمشاورة، ومواقف القتال وإمامة الصلاة، والتدريس، والإفتاء، وإسماج الحديث ونحوها، ويكون لباس فيها على مرتبة في لعم والدين والعقل وشرف والنس والكفاءة، في ذلك الباب، والأحاديث الصحيحة متعصدة على ذلك، وفيه تسوية الصفوف واعتناء الإمام بها والحث عليه.

٩٧٢- (٢) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ**: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ؛ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٩٧٣- (٣) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ** قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُزَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْلِنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ -ثَلَاثًا- وَإِيَّاكُمْ وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ".

٩٧٤- (٤) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ** قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصَّفِّ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ".

٩٧٥- (٥) **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَتَمُّوا الصُّفُوفَ فَإِنِّي أُرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي".

٩٧٦- (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: "أَقِيمُوا الصُّفُوفَ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ".

٩٧٧- (٧) **حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ؛ ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ الْغَطَفَانِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ الثَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَتَسَوُّنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ".

قوله ﷺ: **وإيَّاكم وهيشات الأسواق** هي بفتح الهاء وإسكان الياء وبالشين المعجمة، أي احتلاطها والمسارة والخصومات وارتفاع الأصوات والبعط والفتن التي فيها. قوله: "حدثني خالد الحداء عن أبي معشر" اسم أبي معشر زياد بن كليب التميمي الحنظلي الكوفي.

قوله: "حدثنا محمد بن مثنى وابن بشار قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة قال: سمعت قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ **ﷺ** قال: وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس **ﷺ** هذان الإسنادان بصريون." =

٩٧٨- (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَحْبَبَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ نَشِيرٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا، حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ، حَتَّى رَأَى أَنَّا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا فَقَامَ حَتَّى كَادَ يُكْبِرُ، فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ مِنَ الصَّفِّ، فَقَالَ: "عِبَادَ اللَّهِ! لَتُسَوِّ صُفُوفُكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ".

٩٧٩- (٩) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ بِهَذَا الْإِسَادِ، نَحْوَهُ.

٩٨٠- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ،* ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهْمُوا، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَأَسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ، لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا".

= قوله ﷺ: "فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي" تقدم شرحه في الباب قبله.

قوله ﷺ: "أَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ" أي سووه وعدلوه وتراصوا فيه.

شرح معنى الحديث والعرب قوله ﷺ: "لَسْتُ بِمُسَوِّدٍ لَكُمْ وَلَا بِمُسَوِّدٍ لَكُمْ قِيلَ مَعَهُ: يَمْسَحُهَا وَيُخَوِّهَا عَنْ صُورِهَا لِقَوْلِهِ ﷺ: "جَعَلَ اللَّهُ عَلَى سِدْرِهِ صَوْدَ حُمْرٍ" وقيل: يعبر صفافاً، والأظهر والله أعلم، أن معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب، كما يقال: تعبر وجه فلان عني، أي طهر لي من وجهه كراهة لي، وتعبر قمه عني؛ لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف الطواهر سبب لاختلاف البواطن.

قوله: "سَوِّ صُفُوفًا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي الْقِدَاحَ" بكسر القاف هي حشيت السهام حين تسحت وتبرى، واحداً "قدح" بكسر القاف معناه يبالغ في تسويتها حتى تصبح كأنما يقوم بها السهام لشدة استوائها واعتدالها. =

* قوله: "لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الصَّفِّ" إلخ قد يقال: قد علم كثير منهم بإحبار الصادق، وهم يسيل من تحصيله بلا قرعة، ومع ذلك لا يحصلون فما معنى الحديث؟

قلت: كأن المراد بالحديث تعظيم ما فيها من الأجر وكثيره بطريق الكفاية من غير قصد إلى الإحبار عن الناس بأنهم يحصلونه على تقدير العلم به، ويحتمل أن المعنى لو يعلمون معانيه، وليس الحر كالمعانيه أو لو يعلمونه تفصيلاً وباخبر ما علموا إلا إجمالاً أو لو يعلمون مع ترك العقلة أو المراد لكان من حقهم واللائق بهم أن يخصوه بالقرعة، لكن كلمة لو يقتضي عدم حصول العلم فلا يصح الوجه الأخير بظراً إليه، والله تعالى أعلم.

٩٨١- (١١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ الْعَبْدِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخَّرًا، فَقَالَ لَهُمْ: "تَقَدَّمُوا فَاتَّمُوا بِي، وَلْيَأْتِ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ، لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ".

٩٨٢ - (١٢) **حَسْبَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنِ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا فِي مَوْخَرِ الْمَسْجِدِ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

=قوله: فساد حتى كذبوا، ومن أجاد ما صدقه من حيث قدس سمع الله صغره وفيه الخ
على تسويتها، وفيه حوار الكلام بين الإقامة والدخول في الصلاة، وهذا مذهبا ومذهب جماهير العلماء، ومعهم بعض العلماء والصواب الحوار، وسواء كان الكلام لمصلحة الصلاة أو لغيرها، أولا للمصلحة.

قوله ﷺ: "لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأم، ثم لم يحدوا إلا أن يستهوا عليه لاستهوا". "النداء" هو الأذان، و"الاستهوا" الاقتراع، ومعناه: أهم لو علموا فصيلة الأذان وقدرها وعظيم جزائه، ثم لم يحدوا طريقاً يخصونه به لضيق الوقت عن أذان بعد أذان، أو لكونه لا يؤذن للمسجد إلا واحد لا فترعوا في تحصيله، ولو يعلمون ما في الصف الأول من الفصيلة نحو ما سبق، وجاؤوا إليه دفعة واحدة وضاق عنهم، ثم لم يسمح بعضهم لبعض به لا فترعوا عليه، وفيه إثبات القرعة في الحقوق التي يزدحم عليها ويتنازع فيها.

قوله: «...» في صحيحه، «...» التهجير التكمير إلى الصلاة أي صلاة كانت، قال الهروي وغيره: وخصه الخليل بالجمعة، والصواب المشهور الأول.

قوله ﷺ: "ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا".

فقه الحديث ووجه تسمية العشاء بالعتمة: فيه الحث العظيم على حضور جماعة هاتين الصلاتين، والفضل الكثير في ذلك، لما فيهما من المشقة على النفس من تعيص أول نومها وآخره، ولهذا كانت أثقل الصلاة على المنافقين. وفي هذا الحديث تسمية العشاء عتمة، وقد ثبت البهي عنه. وجوابه من وجهين: أحدهما: أن هذه التسمية بيان للحوار، وأن ذلك البهي ليس بتحريم. والثاني: وهو الأظهر أن استعمال العتمة ههنا لمصلحة وفيه مفسدة؛ لأن العرب كانت تستعمل لفظة العشاء في المغرب، فلو قال: لو يعلمون ما في العشاء والصبح حملوها على المغرب ففسد المعنى وفات المطوب، فاستعمل العتمة التي يعرفونها ولا يشكون فيها، وقواعد الشرع متطاهرة على احتمال أخف المفسدتين لدفع أعظمهما.

قوله **عليه السلام**: **هو بإسكان الماء، وإما ضبطته؛ لأنني رأيت من الكبار من صححه.**

قوله: اُنصروا وسموا ان وليائكم من بعدكم، لا يربى فسادنا نحن من حيث نحبهم بله معنى وليائكم بكم من =

٩٨٣- (١٣) **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو قَطْنٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ جِلَاسٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَوْ تَعْلَمُونَ - أَوْ يَعْلَمُونَ - مَا فِي الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، لَكَانَتْ قُرْعَةً".
وَقَالَ ابْنُ حَرْبٍ "الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَا كَانَتْ إِلَّا قُرْعَةً".

٩٨٤- (١٤) **حَدَّثَنَا** رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوَّلُهَا".

٩٨٥- (١٥) **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

-بعدكم أي يقتدوا بي مستدلين على أفعالي بأفعالكم، فعبه حوار اعتماد أئمة في متابعة الإمام الذي لا يراه ولا يسمعه على مبالغته أو صف قدامه يراه متابعاً للإمام. وقوله ﷺ: 'لا يزال قوم يتأخرون' أي عن الصفوف الأولى حتى يؤخرهم الله تعالى عن رحمته أو عظيم فضله ورفيع منزلته وعن العزم ونحو ذلك.

قوله: 'قتادة عن جلاس' هو بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام وبالسكون المهملة.

قوله ﷺ: 'خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها' أما صفوف الرجال فهي على عمومها، فخيرها أولها وأدأ، وشرها آخرها أدأ، أما صفوف النساء، فالمراد بالحدث صفوف النساء اللواتي يصلين مع الرجال، وأما إذا صدين متميزات لا مع الرجال، فهن كالرجال خير صفوفهن أولها، وشرها آخرها. والمراد بشر الصفوف في الرجال والنساء أقلها ثواباً وفضلاً، وأدأها من مطلوب اشترع، وخيرها بعكسه، وبما فصل آخر صفوف النساء الحاضرات مع الرجال لعددهن من محالصة الرجال ورؤيتهم. وتعلق القلب بهم عند رؤية حركاتهم وسماع كلامهم ونحو ذلك، واذ أن صفوفهن بعكس ذلك والله أعلم.

تعين مسمى الصف الأول واعلم أن الصف الأول المدحج الذي قد وردت الأحاديث بفضله وحث عليه، هو الصف الذي يلي الإمام، سواء جاء صاحبه متقدماً أو متأخراً، وسواء تحسه مقصورة ونحوها أم لا، هـ هو الصحيح الذي يقتضيه طواهر الأحاديث، وصرح به المحققون. وقال طائفة من العلماء: الصف الأول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه لا يتخلله مقصورة ونحوها، فإن خيل الذي يلي الإمام شيء، فليس بأول، بل الأول ما لا يتخلله شيء وإن تأخر، وقيل: الصف الأول عبارة عن محيئ الإنسان إلى المسجد أولاً وإن صلى في صف متأخر، وهذا القولان عبط صريح، وبما أذكره ومثله لأنبه على بطلانه لئلا يعثر به، والله أعلم.

[٢٨- باب أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا يرفعن رؤوسهن...]

٩٨٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجَالَ عَاقِدِي أُرُؤِهِمْ فِي أَغْنَاقِهِمْ، مِثْلَ الصَّبْيَانِ، مِنْ ضَيْقِ الْأُزْرِ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ.

[٢٨- باب أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال]

قوله: رَأَيْتُ الرَّجَالَ عَاقِدِي أُرُؤِهِمْ: معناه: عقدوها لضيقها لئلا يكشف شيء من العورة، وفيه الاحتياط في ستر العورة والتوثق بحفظ السترة.

وقوله: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ: معناه: لئلا يقع بصر امرأة على عورة رجل يكشف وشه ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

.....

[٢٩ - باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة .]

٩٨٧- (١) **حَدَّثَنَا** عُمَرُو بْنُ الْقَافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. **حَمِيعاً** عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ سَالِمًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، يُبَلِّغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا".

٩٨٨- (٢) **حَدَّثَنَا** حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ إِلَيْهَا".

قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ! لَمَنْعُهُنَّ، قَالَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهُ سَبًّا شَدِيدًا، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ وَقَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَتَقُولُ: وَاللَّهِ! لَمَنْعُهُنَّ.

٩٨٩- (٣) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَابْنُ إِدْرِيسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ".

٩٩٠- (٤) **حَدَّثَنَا** ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا اسْتَأْذَنْتُكُمْ نِسَاءُكُمْ إِلَى الْمَسَاجِدِ فَأَذِّنُوا لَهُنَّ".

٩٩١- (٥) **حَدَّثَنَا** أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِاللَّيْلِ" فَقَالَ ابْنُ لَعْبُدِ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَا نَدْعُهُنَّ يَخْرُجْنَ فَيَتَحَدَّثْنَ دَعْلًا.

قَالَ: فَزَبَرَهُ ابْنُ عُمَرَ وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا نَدْعُهُنَّ.

[٢٩ - باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة. وأما لا تخرج مطية]

شروط خروج النساء إلى المساجد قوله ﷺ: لا تخرجن من مساجد الله هذا وشبهه من الأحاديث الباب طاهر في أنها لا تمنع المسجد، لكن شروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث، وهو أن لا تكون متطيبة، ولا متريفة، ولا ذات حلاجل يسمع صوتهما، ولا ثياب فاخرة، ولا محتلطة بالرجل، ولا شاة ونحوها من -

٩٩٢- (٦) **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ**: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
 ٩٩٣- (٧) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ** وَابْنُ رَافِعٍ قَالَا: **حَدَّثَنَا شَبَابَةُ**: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ، عَنْ
 عَمْرِو، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "انْذَبُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى
 الْمَسَاجِدِ" فَقَالَ ابْنُ لَهُ، يُقَالُ لَهُ وَاقِدٌ: إِذَنْ يَتَّخِذُهُ دَعْلًا.

قَالَ: فَضَرَبَ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ: أَحَدَثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا!

٩٩٤- (٨) **حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**: **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّيُّ**: **حَدَّثَنَا سَعِيدٌ**
 يَعْنِي ابْنَ أَبِي أَيُّوبَ: **حَدَّثَنَا كَعْبُ بْنُ عُقْمَةَ** عَنْ بِلَالِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَمْنَعُوا النِّسَاءَ حُظُوظَهُنَّ مِنَ الْمَسَاجِدِ، إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ" فَقَالَ بِلَالٌ: وَاللَّهِ
 لَنَمْنَعُهُنَّ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ أَنْتَ: لَنَمْنَعُهُنَّ.

٩٩٥- (٩) **حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ**: **حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ**: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ،
 عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْنَبَ الثَّقَفِيَّةَ كَانَتْ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: "إِذَا شَهِدْتَ
 إِحْدَاكُمُ الْعِشَاءَ، فَلَا تَطِيبُ بِلُكِّ اللَّيْنَةِ".

٩٩٦- (١٠) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ**، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَجْلَانَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْحَثِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ
 قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَاكُمُ الْمَسْجِدَ فَلَا تَمْسُ طَبِيًّا".

= يمتنع بها، وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها، وهذا النهي عن معهم من الخروج محمول على
 كراهة التبريه إذا كانت المرأة ذات روح أو سيد، ووجدت الشروط المذكورة، فإن لم يكن لها روح ولا سيد
 حرم المنع إذا وجدت الشروط.

شرح العرب قوله: **مسجد** هو فتح الدال والعين المعجمة، وهو المساد والحداع والبرية. قوله: **وردد**
 أي مره. قوله: **فأمثل** عليه حد منه فسهه سيد وفي رواية: **ودد**. وفي رواية: **فصرب** في صدره. فيه تعزيز
 المعارض على السنة والمعارض لها رأيه. وفيه تعزيز الموالد ولده، وإن كان كبيراً.

قوله ﷺ: **لا تمس**، **حتمه** من مسحه. **د** سده كم هكذا وقع في أكثر الأصول استادبوكم، وفي بعضها:
ساده. وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، وعموم معاملة الذكور لطلهن الخروج إلى مجلس الذكور، والله أعلم.

٩٩٧- (١١) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي فَرْوَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا، فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ".**

٩٩٨- (١٢) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ الْمَسْجِدَ كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالَ: فَقُلْتُ لِعَمْرَةَ: أُنِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مُنِعْنَ الْمَسْجِدَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ.**

٩٩٩- (١٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيُّ ح: قَالَ وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ح: قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.**

قوله ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا، فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ": إذا أرادت شهودها، أما من شهدها ثم عادت إلى بيتها فلا تمنع من التطيب بعد ذلك. وكذا قوله ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا، فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ": إذا أرادت شهوده.

قوله ﷺ: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا، فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ": فيه دليل على جواز قول الإنسان العشاء الآخرة، وأما ما نقل عن الأصمعي أنه قال: من المحال قول العامة العشاء الآخرة؛ لأنه ليس لها إلا عشاء واحد فلا توصف بالآخرة، فهذا القول غلط هذا الحديث. وقد ثبت في صحيح مسلم عن جماعات من الصحابة وصفها بالعشاء الآخرة، وألفاظهم هذا مشهورة في هذه الأبواب التي بعد هذا. والبحور بتحقيق الحاء وفتح الباء، والله أعلم. قولها: "أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَصَابَتْ بِخُورًا، فَلَا تَشْهَدْ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ": يعني من الزينة والطيب وحسن الثياب، والله أعلم.

[٣٠ - باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار ...]

١٠٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعاً عَنْ هُشَيْمٍ قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ***وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا*** (الإسراء: ١١٠) قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَوَارِ بِمَكَّةَ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَ ذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ، وَمَنْ أُنْزِلَ، وَمَنْ جَاءَ بِهِ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ ﷺ: ***وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ*** فَيَسْمَعُ الْمُشْرِكُونَ قِرَاءَتَكَ. ***وَلَا تُخَافُهَا*** عَنْ أَصْحَابِكَ: أَسْمِعْهُمْ الْقُرْآنَ، وَلَا تُجْهَرُ ذَلِكَ الْجَهْرَ ***وَأَتْنَعِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً*** يَقُولُ: بَيْنَ الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ.

١٠٠١ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ***وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُهَا*** قَالَتْ: أُنْزِلَ هَذَا فِي الدُّعَاءِ.

١٠٠٢ - (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٣٠ - باب التوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين الجهر والإسرار

إذا خاف من الجهر مفسدة

ذكر في الباب حديث ابن عباس ؓ وهو ظاهر فيما ترجمناه له، وهو مراد مسلم بإدخال هذا الحديث هنا. وذكر تفسير عائشة ؓ أن الآية نزلت في الدعاء، واحتاره الطبري وغيره، لكن المختار الأظهر ما قاله ابن عباس ؓ، والله أعلم.

[٣١- باب الاستماع للقراءة]

١٠٠٣- (١) وَحَدَّثَ قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: **لَا تَحْرُكْهُ** **لَسْتُ بِهِ** (القيامة: ١٦) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ، كَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ فَيَشْتَدُّ عَلَيْهِ، فَكَانَ ذَلِكَ يُعْرَفُ مِنْهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: **لَا تَحْرُكْهُ** **لَسْتُ تَعْلَمُ بِهِ** **أَخَذَهُ** **نَ عَيْنَا جَمْعَهُ** **وَقَرَأَهُ** **لَا** (القيامة: ١٧) **إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ، وَقُرْآنَهُ فَتَقْرَأَهُ** **وَدَقْرَأَهُ فَتَسْمَعُ قُرْآنَهُ** **لَا** (القيامة: ١٨) قَالَ: أَنْزَلْنَاهُ فَاسْتَمِعْ لَهُ **نَ عَيْنَا بِهِ** (القيامة: ١٩) **أَنْ نُبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ، فَكَانَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ أَطْرَقَ، فَإِذَا دَهَبَ قَرَأَهُ كَمَا وَعَدَهُ اللَّهُ.**

١٠٠٤ - (٢) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: **«لَا تُحَرِّكْهُ لَسَانُ لَنَعْمَلُ بِهِ»** قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَالِجُ مِنَ التَّزْيِيلِ شِدَّةً، كَانَ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ، فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُهُمَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا، فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: **«لَا تُحَرِّكْهُ لَسَانُ لَنَعْمَلُ بِهِ»** **إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** **فَأَنزَلْنَا فِي صَدْرِكَ ثُمَّ تَقْرَأَهُ** **وَبَدَّ قُرْآنَهُ وَتَنَزَّعَ قُرْآنَهُ** قَالَ فَاسْتَمِعَ وَأَنْصَتَ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَنَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ، قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا أَقْرَأَهُ.

٣١- باب الاستماع للقراءة

فيه حديث ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قول الله عز وجل: **لَا حِجَّةَ بَعْدَ الْهَيْكَلِ إِلَى أَجْدَا نَارِ اللَّهِ** إذا نزل عليه الوحي كان مما يحرك به لسانه.

المكتبة البلاعية إما كرر لفظة ... لطول الكلام. وقد قال العلماء: إذا طار الكلام حازت إعادة اللفظ ونحوها، كقوله تعالى: ﴿عَذِيبُكُمْ يَخْلِفُهُ عَذِيبٌ مِثْلَهُ وَكَبِيرٌ﴾ وعصمكم الله من نحو = (المؤمنون: ٣٥) =

«فأعاد "أنكم" لطول الكلام. وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَاءَهُمْ نَسْتٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَبَأْسٌ ثَقِيلٌ﴾ (الشقرة: ٨٩) إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ وقد سبق بيان هذه المسألة مبسوطاً في أوائل كتاب الإيمان. وقوله: ﴿كَلِمَةً حَرْشَةً سَانَةً وَمُسْتَفْهِمَةً﴾ كان كثيراً ما يفعل ذلك، وقيل: معناه هذا شأنه ودأبه. قوله عز وجل: ﴿وَدَّ كُفْرُكُمْ أَنْ يَقُولَ إِنْ كُنَّا إِلَّا مَنَافِقُ وَكُنَّا مُسْلِمِينَ وَمَا كُنَّا بِمُفْلِحِينَ﴾ قرأه جبريل عليه السلام، ففيه إضافة ما يكون عن أمر الله تعالى إليه.

قوله: ﴿فَسَتَدْرِكُهُمْ﴾ وفي الرواية الأخرى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ سَبْعُ سُدُودٍ﴾ سبب الشدة هيئة الملك وما جاء به، وثقل الوحي. قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَسْتَنْفِزَ عَنْهُ الْقُلُوبَ غَلُّاً﴾ (المرمل: ٥) والمعالجة: المحاولة لمشيء والمشقة في تحصيله. قوله: ﴿كَذَلِكَ يَعْرِفُهُ مَنْ رَأَاهُ﴾ يعني يعرفه من رآه لما يظهر على وجهه ويديه من أثره، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «ولقد رأيته يمرل عنده في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وإن جيبه ليتفصد عرقاً».

الفرق بين الاستماع والإنصات قوله: «فاستمع له وأنصت» الاستماع: الإصغاء له، والإنصات السكوت فقد يستمع ولا يصت فلهذا جمع بينهما كما قال الله تعالى: ﴿وَسَمِعُوا لَهُ وَنَصَوْا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) قال الأزهري: يقال: أنصت ونصت وأنصت، ثلاث لغات أفصحهن: أنصت، وبها جاء القرآن العزيز.

قَالُوا: مَا ذَاكَ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ حَدَّثَ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ؟ فَانْطَلَقُوا يَضْرِبُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا، فَمَرَّ النَّفَرُ الَّذِينَ أَخَذُوا نَحْوَ تِهَامَةَ - وَهُوَ بِنَحْلِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عَكَاظٍ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ - فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ، وَقَالُوا: هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ، فَرَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا. يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ. وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿قُلْ أُوْحَىٰ إِلَىٰ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ (الجن: ١).

= بحث نبيا ﷺ. وقال المفسرون نحو هذا، وذكروا أن الرمي بها وحراسة السماء كانت موجودة قبل النبوة ومعلومة، ولكن إنما كانت تقع عند حدوث أمر عظيم من عذاب يزل بأهل الأرض، أو إرسال رسول إليهم، وعليه تأولوا قوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْرِي شَرُّ أُنْدُسٍ فِي الْأَرْضِ أَمْ رَدُهَا لَهُ رَشَدٌ﴾ (الجن: ١٠) وقيل: كانت الشهب قبل مرئية ومعلومة، لكن رجم الشياطين وإحراقهم لم يكن إلا بعد نبوة نبي ﷺ. بيان إعراب قوله تعالى ﴿أَخْوَمَ وَمَعَاهُ﴾ وشرح الكلمات واحتلفوا في إعراب قوله تعالى: ﴿أَخْوَمَ﴾ (المذك: ٥) وفي معناه، فقيل: هو مصدر، فتكون الكواكب هي الرحمة المحرقة بشهها لا بأنفسها. وقيل: هو اسم فتكون هي بأنفسها التي يرجم بها ويكون رحوم جمع رجم بفتح الراء، والله أعلم. قوله: ﴿فَضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَعَارِبَهَا﴾ سيروا فيها كتبها. ومنه قوله ﷺ: "لا يخرج الرجلان يضربان العائط كاشعين عن عوراتهما يتحدثان فإن الله تعالى يسمت على ذلك".

قوله: ﴿فَمَرَّ النَّفَرُ الَّذِينَ أَخَذُوا نَحْوَ تِهَامَةَ﴾ هكذا وقع في مسلم "بنحل" باخاء المعجمة وصوانه 'بنخلة' باهاء وهو موضع معروف هناك، كذا جاء صوانه في صحيح البخاري، ويحتمل أنه يقال فيه: نخل ونخلة، وأما 'تهامة' فبكسر التاء وهو اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز، ومكة من تهامة. قال ابن فارس في 'المجمل': سميت تهامة من التهم بفتح التاء والهاء وهو شدة الحر وركود الريح. وقال صاحب 'المطالع': سميت بذلك لتغير هوائها، يقال: قم الدهن إذا تغير. وذكر الحازمي أنه يقال في أرض تهامة تهائم.

قوله: ﴿وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ﴾ فمما سمعوا في هذا من حديث نبينا ﷺ في الصلاة بالقرآن في الصبح، وفيه إثبات صلاة الجماعة وأنها مشروعة في السفر، وأنها كانت مشروعة من أول النبوة. قال الإمام أبو عبد الله الأمازي: ظاهر الحديث أنهم آمنوا عند سماع القرآن، ولا بد من آمن عند سماعه أن يعلم حقيقة الإعجاز وشروط المعجزة، وبعد ذلك يقع له العلم بصدق الرسول، فيكون الحس علموا ذلك من كتب الرسل المتقدمين قبلهم على أنه هو النبي الصادق المبشر به.

١٠٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ دَاوُدَ، عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَلْقَمَةَ: هَلْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: فَقَالَ عَلْقَمَةُ: أَنَا سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقُتِلَ: هَلْ شَهِدَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَفَقَدْنَاهُ، فَالْتَمَسْنَاهُ فِي الْأَوْدِيَةِ وَالشَّعَابِ، فَقُنَّا: اسْتَطِيرَ أَوْ اغْتِيلَ قَالَ: فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا هُوَ جَاءَ مِنْ قِبَلِ جَرَاءٍ، قَالَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَدْنَاكَ فَطَلَبْنَاكَ فَلَمْ نَجِدْكَ، فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ. فَقَالَ: "أَتَأْتِي دَاعِيِ الْجَنِّ، فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ" قَالَ فَانْطَلَقَ بِنَا فَأَرَانَا آثَارَهُمْ وَأَثَارَ بِيْرَانِهِمْ، وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، فَقَالَ: "لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذِكْرٌ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ * يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ عَلَفٌ لِدَوَابِّكُمْ".

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَلَا تَسْتَنَحُوا بِهِمَا فَإِنَّهُمَا طَعَامٌ إِخْوَانِكُمْ".

= الكلام حول تعذيب الجن بالنار وتعميمهم في الحية واتفق العلماء على أن الجن يعدبون في الآخرة على المعاصي، قال الله تعالى: ﴿لَا مَلَأَ مِنْهُمْ مِنَ النَّارِ﴾ (هود: ١١٩) واحتلموا في أن مؤمنهم ومطيعهم هل يدخل الجنة وينعم بها ثواباً ومجازاة له على طاعته أم لا يدخلون؟ بل يكون ثوابهم أن ينحوا من النار ثم يقال: كونوا تراثاً كالنائم. وهذا مذهب ابن أبي سليم وجماعة، والصحيح: أنهم يدخلونها ويعمون فيها بالأكل والشرب وغيرهما، وهذا قول الحسن البصري، والضحك، ومالك بن أنس، وابن أبي ليلى وغيرهم. قوله: سَأَلْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ هَلْ شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْجَنِّ؟ قال لا هذا صريح في إبطال الحديث المروي في سنن أبي داود وغيره المذكور فيه الوضوء بالبيد، وحضور ابن مسعود معه ﷺ ليلة الجن، فإن هذا الحديث صحيح، وحديث البيد ضعيف باتفاق المحدثين، ومداره على زيد مولى عمرو بن حريث وهو مجهول. شرح العريب قوله: سَمِعْتُ عَمْرًا مَعْنَى اسْتَطِيرَ: طَارَتْ بِهِ الْجَنِّ، وَمَعْنَى اغْتِيلَ: قُتِلَ سَرًّا، وَاعْيَلَةُ كَسَرِ الْغَيْنِ هِيَ الْقَتْلُ فِي حَفِيَّةٍ. قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: انْتَهَى حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: وَبِأَيِّ لَيْلَةٍ هِيَ؟ وَمَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ، كَذَا رَوَاهُ أَصْحَابُ دَاوُدَ الرَّائِي عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَابْنُ رِيعٍ، وَابْنُ أَبِي رَائِدَةَ، وَابْنُ بَرْدِيسٍ وَغَيْرُهُمْ، هَكَذَا قَالَ الدَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ: إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ مَرْوِيًّا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ هَذَا الْحَدِيثَ، وَإِلَّا فَالشَّعْبِيُّ لَا يَقُولُ هَذَا الْكَلَامَ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

*قوله: كُلُّ عَظْمٍ ذِكْرٌ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ: الأظهر في ذكر اسم الله عليه ذكره عند الأكل لا عند الدبح.

١٠٠٧- (٣) **وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ دَاوُدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ، وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ.

قَالَ الشَّعْبِيُّ وَسَأَلُوهُ الزَّادَ، وَكَانُوا مِنْ جَنِّ الْجَزِيرَةِ... إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِ الشَّعْبِيِّ، مُفَصَّلًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ.

١٠٠٨- (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ دَاوُدَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَثَارَ نِيرَانِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٠٠٩- (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمْ أَكُنْ لَيْلَةَ الْجَنِّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ.

١٠١٠- (٦) **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ** قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مَعْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَأَلْتُ مَسْرُوقًا: مَنْ آذَنَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْجَنِّ لَيْلَةَ اسْتَمْعُوا الْقُرْآنَ؟ فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبُوكَ يَعْنِي ابْنُ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ آذَنَتْهُ بِهِمْ شَجَرَةٌ.

قوله: "لكم كل عظم ذكر اسم الله فيه" قال بعض العلماء، هذا للمؤمنين، وأما غيرهم فجاه في حديث آخر أن طعامهم ما لم يذكر اسم الله عليه.

فوائد الحديث قوله: **وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ مَعَهُ** فيه الحرص على مصاحبة أهل الفصل في أسفارهم ومهماتهم ومشاهدتهم وبحالهم مطبقاً، والتأسف على فوات ذلك. قوله: **دَعَا بِهِمْ سَحَرَهُ** هذا دليل على أن الله تعالى يفعل فيما يشاء من الحماد تمييزاً، وبطريقه قوله الله تعالى: **وَمَنْ يَدْعُ مِنْ حَتْمِ اللَّهِ** (البقرة: ٧٤) وقوله تعالى: **وَمَنْ يَدْعُ مِنْ حَتْمِ اللَّهِ** (الأنعام: ١١٣) **وَلَا تَسْجُدْ سِجْدَهُمْ** (الأنعام: ١١٣) **وَلَكِنْ لَا تَقْفُوا نَسِيحَتَهُمْ** (الأنعام: ١١٣) وقوله ﷺ: "إِلَى الْأَعْرَافِ حَجَرًا عَمَّكَ كَأَن يَسْمَعُ عَنِّي" وحديث الشجرتين اللتين أثناه ﷺ، وقد ذكره مسلم في آخر الكتاب، وحديث حين الخدع وتسبيح الطعام، وفرار حجر موسى ثوبه، ورجفان حراء وأحد، والله أعلم.

قوله: **مَنْ دَعَا بِهِمْ سَحَرَهُ**: هو بالمد بمعنى الإعلام، أي من أعلمه بخسور الجن واستماعهم القرآن. وقوله: آذنته بهم شجرة، أي أعلمته الشجرة بأن الجن حضروا يستمعون القرآن.

٣٣- باب القراءة في الظهر والعصر

١٠١١- (١) **حسن** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَمَرِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ الْحَجَّاجِ يَعْنِي الصَّوَّافَ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا، فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسْمِعُنَا آيَةَ أَحْيَانًا، وَكَانَ يُطَوِّلُ الرَّكَعَةَ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ، وَيُقَصِّرُ الثَّانِيَةَ، وَكَذَلِكَ فِي الصُّبْحِ.

١٠١٢- (٢) **حسن** أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ وَأَبَانُ ابْنُ يَزِيدَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ، وَيُسْمِعُنَا آيَةَ أَحْيَانًا، وَيَقْرَأُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

٣٤- باب القراءة في الظهر والعصر

وفي أحاديث أخر في غير الباب وهي في 'الصحيحين': 'أن يحيى كان يحف الناس صلاة في تمام' وأنه قال: 'بني لأدخل في الصلاة أريد إطالتها فأسمع بكاء الصبي فأتخور في صلاتي مخافة أن تفتن أمه'.
باب موضع إطالة الصلوة والتحفيف قال العلماء: كانت صلاة رسول الله ﷺ تختلف في الإطالة والتحفيف باختلاف الأحوال، فإذا كان المؤمنون يؤثرون التصويل ولا شغل هناك له ولا هم طويل، وإذا لم يكن كذلك حفف، وقد يريد الإطالة ثم يعرض ما يقتضي التحفيف ككساء الصبي وحوه، ويصم إلى هذا أنه قد يدخل في الصلاة في أثناء الوقت فيحفف، وقيل: إنما طول في بعض الأوقات وهو الأقل، وحفف في معظمها، فالإطالة لبيان حوارها والتحفيف: لأنه الأقصر، وقد أمر ﷺ بالتحفيف وقال: 'إن مكتم مفرين فأبكم صلي بالناس فيحفف فإن فيهم السقيم والضعيف ود الحاجة' وقيل: طول في وقت وحفف في وقت؛ ليبين أن القراءة فيما راد على الفاقة لا تقدير فيها من حيث الاشتراط، بل يجوز قبيها وكثيرها، وإنما المشترط الفاقة، وهذا اتفقت الروايات عليها واحتلف فيما راد، وعلى الجملة: المسة التحفيف كما أمر به النبي ﷺ لئلا التي بينها، وإنما صور في بعض الأوقات لتحقيقه اتقاء العلة، فإن تحقق أحد انتفاء العلة طول.

قوله: "وكان يقرأ بفاحة الكتاب وسورة"

الافصل قراءة سورة قصيرة في الصلاة بكمها من قراءة قدره من سورة طويلة فيه دليل لما قاله أصحاب-

وعيرهم: إن قراءة سورة قصيرة بكمالها أفضل من قراءة قدرها من طوية؛ لأن المستحب للقارئ أن يتدئ من أول الكلام المرتبط ويقف عند انتهاء المرتبط، وقد يخفى الارتباط على أكثر الناس أو كثير، فندب منهم إلى إكمال السورة؛ ليحترز عن الوقوف دون الارتباط.

وأما اختلاف الرواية في السورة في الآخرين فلعل سببه ما ذكرناه من اختلاف إطالة الصلاة وتخفيفها بحسب الأحوال، وقد اختلف العلماء في استحباب قراءة السورة في الآخرين من الرباعية، والثالثة من المغرب فقيل بالاستحباب وعدمه، وهما قولان للشافعي رحمهما الله. قال الشافعي: ولو أدرك المسبوق الآخرين أتى بالسورة في الباقيتين عليه؛ لئلا تحلو صلاته من سورة. وأما اختلاف قدر القراءة في الصلوات فهو عد العشاء على ظاهره قالوا: فالسنة أن يقرأ في الصبح والظهر بطوال الفصل، وتكون الصبح أطول، وفي العشاء والعصر بأوساطه، وفي المغرب بقصاره. قالوا: والحكمة في إطالة الصبح والظهر أنهما في وقت غفنة بالنوم أحر الليل وفي القائلة، فيطوئها ليدركهما المتأخر بعملة ونحوها، والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخففت عن ذلك، والمغرب ضيقة الوقت فاحتيج إلى زيادة تخفيفها لذلك، ولحاجة الناس إلى عشاء صائمهم وضيقتهم، والعشاء في وقت عسة اليوم والعاس ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر، والله أعلم.

وقوله: **وَأَنَّ صَلَاتَ الرُّكْعَةِ الْأُولَى نَفْسُ السَّائِغَةِ** هذا مما اختلف العلماء في العمل بظاهره، وهما وجهان لأصحابنا أشهرهما عندهم: لا يطول، والحديث متأول على أنه طول بدعاء الافتتاح والتعوذ، أو لسماع دخول داخل في الصلاة ونحوه لا في القراءة. والثاني: أنه يستحب تطويل القراءة في الأولى قصداً، وهذا هو الصحيح المختار الموافق لظاهر السنة، ومن قال بقراءة السورة في الآخرين اتفقوا على أنها أخف منها في الأوليين، واحتلف أصحابنا في تطويل الثالثة على الرابعة إذا قننا بتطويل الأولى على الثانية، وفي هذه الأحاديث كلها دليل على أنه لا بد من قراءة الفاتحة في جميع الركعات، ولم يوجب أبو حنيفة رحمهما الله في الآخرين القراءة، بل خيره بين القراءة والتسبيح والسكوت، والجمهور على وجوب القراءة، وهو الصواب الموافق للسنن الصحيحة ******.

وقوله: **وَأَنَّ كَانَ بِسْمِ اللَّهِ أَحْمَأُ** ****** هذا محمول على أنه أراد به بيان جواز الجهر في القراءة السرية، وأن-

**** قال في فتح الملهم:** قوله: **وَقَدْ فِي كَتَمِينَ لِأَخْرِيَيْنِ مَدْنَةً** : أي فقط، فلا تسن قراءة السورة في الآخرين. وأما حديث أبي سعيد الآتي الدال بظاهره على ضم السورة فيهما أيضاً فمحمول على الجواز لا السنية. (فتح الملهم: ٥٦٠/٣)

**** قوله:** **وَيَسْمَعُ لَيْه** : قال ابن حجر: "وهو محمول على أنه لغلبة الاستعراق في التدبر يحصل الجهر من غير قصد، أو لبيان جواره، أو ليعلم أنه يقرأ أو يقرأ سورة كذا ليتأسوا به"

وقوله: **لِبَيَانِ الْجَوَازِ** لا يجوز عندنا، إذ الجهر والإخفاء واجبان على الإمام إلا أن يراد ببيان الجواز أن سماع الآية أو الآيتين لا يخرج عن السر. كذا في المرقاة (فتح الملهم: ٥٥٨/٣)

١٠١٣- (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ هُشَيْمٍ قَالَ** يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ قِرَاءَةِ **لَمْ : تَرِيلُ هـ** (السجدة: ١، ٢) السَّجْدَةِ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدْرَ النَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، * وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ مِنَ الْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النَّصْفِ مِنْ ذَلِكَ. وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو بَكْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: **لَمْ : تَرِيلُ هـ**. وَقَالَ: قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً.

١٠١٤- (٤) **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ** أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدْرَ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةً، أَوْ قَالَ نِصْفَ ذَلِكَ. وَفِي الْعَصْرِ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قَدْرَ قِرَاءَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ آيَةً، وَفِي الْأُخْرَيَيْنِ قَدْرَ نِصْفِ ذَلِكَ.

=الإسرار ليس بشرط لصحة الصلاة بل هو سعة، ويحتمل أن الخهر بالآية كان يحصل بسبق اللسان للاستغراق في التدبر، والله أعلم.

أسماء الرجال وصبط بعضها قوله: "أخبرنا هُشَيْمٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ" أما مَنْصُورٌ فهو ابن المعتَمِر، وأما الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ فليس هو الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ الدَّمَشْقِيِّ أبا العباس الْأُمَوِي مَوْلَاهُمُ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ الْمَشْهُورُ الْمُتَأَخَّرُ صَاحِبُ الْأَوْرَاعِي، بل هو الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ الْعَبْرِيِّ الْبَصْرِيِّ أَبُو بَشِيرٍ الْتَابِعِيُّ، وَأَنْ اسْمُ أَبِي الصَّدِّيقِ: بَكْرُ بْنُ عَمْرٍو. وَقِيلَ: إِنَّ قَيْسَ النَّاجِيَّ مَسْبُوبٌ إِلَى نَاجِيَةِ قَبِيلَةٍ. قوله: "كُنَّا نَحْزُرُ قِيَامَهُ" هو بضم الزاي وكسرها لفتان.

قوله: **لَمْ : تَرِيلُ هـ** لأحمرين هو بيئتين مشائين تحت. قوله: **لَمْ : تَرِيلُ هـ** من السجدة يجوز جر السجدة على البدل، ونصّها بأعني، ورفعها خبر مبتدأ محذوف. قوله: **لَمْ : تَرِيلُ هـ** من لأحمرين كذا هو في معظم الأصول: "من الأخرين"، وفي بعضها: "في الآخرين" وهو معنى رواية "من".

قوله: **لَمْ : تَرِيلُ هـ** من نصف من ذلك يدل على أنه أحياناً كان يزيد في القراءة في الآخرين على الفائضة، والله تعالى أعلم.

١٠١٥ - (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ شَكُّوا سَعْدًا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرُوا مِنْ صَلَاتِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ فَقَدِمَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ لَهُ مَا عَابُوهُ بِهِ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: إِنِّي لأُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مَا أَخْرَمَ عَنْهَا إِنِّي لأُرْكَدُ بِهِمْ فِي الْأَوَّلِينَ وَأُحْدِفُ فِي الْآخِرِينَ، فَقَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَبَا إِسْحَاقَ.

١٠١٦ - (٦) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٠١٧ - (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ، قَالَ قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: قَدْ شَكَّوكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَمُدُّ فِي الْأَوَّلِينَ وَأُحْدِفُ فِي الْآخِرِينَ، وَمَا أَلَوْ مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ، أَوْ ذَاكَ ظَنِّي بِكَ.

شرح لفظ الكوفة قوله: **بَنُ أَهْلِ الْكُوفَةِ** شك سعد هو سعد بن أبي وقاص **عليه السلام**، والكوفة: هي البلدة المعروفة، ودار العصل، ومحل الفضلاء، سماها عمر بن الخطاب **عليه السلام**، أعني أمر نوابه بسائها هي والبصرة، قيل: سميت كوفة لاستدارتها، تقول العرب رأيت كوفاً وكوفاناً للرمل المستدير، وقيل: لاجتماع الناس فيها تقول العرب: تكوف الرمل إذا استدار وركب بعضه بعضاً، وقيل: لأن ترابها حالطه حصي، وكل ما كان كذلك سمي كوفة. قال الحافظ أبو بكر الحارمي وغيره: ويقال للكوفة أيضاً: كوفان بضم الكاف. قوله: **'فذكروا من** **صلاته'** أي أنه لا يحسن الصلاة. قوله: **"فأرسل إليه عمر عليه السلام"**.

فوائد الحديث فيه: أن الإمام إذا شكى إليه نائه بعث إليه واستفسره عن ذلك، وأنه إذا خاف مفسدة باستمراره في ولايته ووقوع فتنه عرله، فلهدا عرله عمر **عليه السلام** مع أنه لم يكن فيه خلل، ولم يثبت ما يقدرح في ولايته وأهليته، وقد ثبت في "صحيح البخاري" في حديث مقتل عمر والشورى، أن عمر **عليه السلام** قال: إن أصابت الإمارة سعداً فذاك، وإلا فليستع به أيكم ما أمر فلاني لم أعرله من عجز ولا خيانة.

شرح الكلمات قوله: **لَا أُحْرِمُ عَلَيْهَا** هو بفتح الهمزة وكسر الراء أي لا أنقص. قوله: **بَنِي لَأُرْكَدُ بِهِمْ** في **لَأُؤْبِي** يعني أطوئهما وأدمئهما كما قاله في الرواية الأخرى من قولهم: ركدت السفن والرياح والماء إذا سكن ومكث. وقوله: **وَأُحْدِفُ فِي الْآخِرِينَ** يعني أقصرهما عن الأولين، لا أنه يخله بالقراءة ويحذفها كلها. قوله: **ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ** أي ما يحذف في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجاب ونحوه، والنهي -

١٠١٨ - (٨) • **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ**: حَدَّثَنَا **أَبُو بَشْرٍ** عَنْ **مُسْعَرٍ**، عَنْ **عَبْدِ الْمَلِكِ** وَأَبِي **عَوْنٍ** عَنْ **جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ** بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: فَقَالَ: تَعَلَّمْنِي الْأَعْرَابُ بِالصَّلَاةِ؟
 ١٠١٩ - (٩) **حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ**: حَدَّثَنَا **الْوَلِيدُ** - يَعْنِي **أَبْنَ مُسْلِمٍ**، عَنْ **سَعِيدٍ** وَهُوَ **أَبْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ**، عَنْ **عَطِيَّةِ بْنِ قَيْسٍ**، عَنْ **قُرْعَةَ**، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ** قَالَ: لَقَدْ كَانَتْ صَلَاةُ الظَّهْرِ ثِقَامًا، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْتِي وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى، مِمَّا يُطَوِّلُهَا.

١٠٢٠ - (١٠) • **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ**، عَنْ **مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ**، عَنْ **رَبِيعَةَ** قَالَ: حَدَّثَنِي **قُرْعَةُ** قَالَ: أَتَيْتُ **أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ** وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ، قُلْتُ: أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ حَيْرٍ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ الظَّهْرِ ثِقَامًا، فَيَنْطَلِقُ أَخَذَنَا إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

عن ذلك إما هو لم حيف عليه الفتنة، وقد جاءت أحاديث كثيرة في الصحيحين بالأمريين، وجمع العلماء بينهما في ذكرته وقد أوضحتها في كتاب 'الأدكار'، وفيه خطاب الرجل الخليل بكيته دون اسمه.
 قوله: **عَنْ رُبَيْعَةَ** **قَالَ**: حَدَّثَنِي **قُرْعَةُ** **قَالَ**: أَتَيْتُ **أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ** وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ، قُلْتُ: أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ حَيْرٍ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ الظَّهْرِ ثِقَامًا، فَيَنْطَلِقُ أَخَذَنَا إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.
 عن ذلك إما هو لم حيف عليه الفتنة، وقد جاءت أحاديث كثيرة في الصحيحين بالأمريين، وجمع العلماء بينهما في ذكرته وقد أوضحتها في كتاب 'الأدكار'، وفيه خطاب الرجل الخليل بكيته دون اسمه.
 قوله: **عَنْ رُبَيْعَةَ** **قَالَ**: حَدَّثَنِي **قُرْعَةُ** **قَالَ**: أَتَيْتُ **أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ** وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ، قُلْتُ: أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ حَيْرٍ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ الظَّهْرِ ثِقَامًا، فَيَنْطَلِقُ أَخَذَنَا إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.
 عن ذلك إما هو لم حيف عليه الفتنة، وقد جاءت أحاديث كثيرة في الصحيحين بالأمريين، وجمع العلماء بينهما في ذكرته وقد أوضحتها في كتاب 'الأدكار'، وفيه خطاب الرجل الخليل بكيته دون اسمه.
 قوله: **عَنْ رُبَيْعَةَ** **قَالَ**: حَدَّثَنِي **قُرْعَةُ** **قَالَ**: أَتَيْتُ **أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ** وَهُوَ مَكْثُورٌ عَلَيْهِ، فَلَمَّا تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ، قُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْأَلُكَ عَمَّا يَسْأَلُكَ هَؤُلَاءِ عَنْهُ، قُلْتُ: أَسْأَلُكَ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا لَكَ فِي ذَلِكَ مِنْ حَيْرٍ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: كَانَتْ صَلَاةُ الظَّهْرِ ثِقَامًا، فَيَنْطَلِقُ أَخَذَنَا إِلَى الْبَقِيعِ، فَيَقْضِي حَاجَتَهُ ثُمَّ يَأْتِي أَهْلَهُ فَيَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى.

[٣٤- باب القراءة في الصبح]

١٠٢١- (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاحُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَادٍ بْنَ جَعْفَرٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ سُفْيَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ الْعَاصِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُسَيَّبِ الْعَابِدِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ، فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ، حَتَّى جَاءَ ذِكْرُ مُوسَى وَهَارُونَ عليهما السلام، أَوْ ذِكْرُ عِيسَى عليه السلام -مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ يَشْكُ أَوْ اخْتَلَفُوا عَلَيْهِ- أَحَدَتِ النَّبِيُّ ﷺ سَعْلَةً. فَرَكَعَهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ حَاضِرٌ ذَلِكَ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَحَذَفَ، فَرَكَعَهُ. وَفِي حَدِيثِهِ: وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، وَلَمْ يَقُلْ: ابْنُ الْعَاصِ.

١٠٢٢- (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا ابْنُ بِشْرٍ، عَنْ مِسْعَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ سَرِيعٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾ (التكوير: ١٧)

[٣٤- باب القراءة في الصبح]

أسماء الرجال وصطلها. قوله: عن أبي سلمة بن سفیان وعبد الله بن عمرو بن عيسى وعبد الله بن مسيب عدي قال الحفافظ: قوله: "ابن العاص" غلط، والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي، كما ذكره الحارثي في "تاريخه" وابن أبي حاتم وحلائق من الحفافظ المتقدمين والمتأخرين. وأما "أبو سلمة" هذا فهو أبو سلمة بن سفیان بن عبد الأشهل المحرومي، ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرف اسمه. وأما "العابدي" فبالباء الموحدة.

قوله: أحدت النبي ﷺ سعة هي بفتح السين، وفي هذا الحديث حوار قطع القراءة، والقراءة ببعض السورة، وهذا جائر بلا خلاف، ولا كراهة فيه إن كان لقطع لعذر، وإن لم يكن له عذر فلا كراهة فيه أيضاً، ولكنه خلاف الأولى، هذا مذهبا ومذهب الجمهور، وبه قال مالك رحمته في رواية عنه، والمشهور عنه كراهته.

قوله: "حدثني الوليد بن سريع" هو بفتح السين وكسر الراء. قوله: سمع النبي ﷺ يقرأ في الفجر عن مسعر أي يقرأ بالسورة التي فيها: سورة التكوير قال جمهور أهل اللغة: معنى عسعس الليل =

١٠٢٣- (٣) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ زِيَادِ ابْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّيْتُ وَصَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَرَأَ: ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ (ق: ١، ٢) حَتَّى قَرَأَ: ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَتٍ﴾ (ق: ١٠) قَالَ فَحَفَعْتُ أُرْدُودَهَا، وَلَا أَدْرِي مَا قَالَ.

١٠٢٤- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَتٍ هَا طَلَعَ نَضِيدٌ﴾ (ق: ١٠)

١٠٢٥- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ زِيَادِ ابْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الصُّبْحَ، فَقَرَأَ فِي أَوَّلِ رَكْعَةٍ: ﴿وَالنَّحْلَ بَاسِقَتٍ هَا طَلَعَ نَضِيدٌ﴾ وَرُبَّمَا قَالَ: ﴿ق﴾.

١٠٢٦- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَكَانَ صَلَاتُهُ، بَعْدَ، تَخْفِيفًا.

١٠٢٧- (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ- قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ سِمَاكٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ: عَنْ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: كَانَ يُخَفِّفُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ هَؤُلَاءِ.

قَالَ وَأَتَّبَانِي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ بِـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ وَتَحْوِيهَا.

—أدبر، كذا نقله صاحب "المحكم" عن الأكثرين، ونقل الفراء إجماع المفسرين عليه، قال: وقال آخرون معناه: أقبل، وقال آخرون: هو من الأضداد، يقال: إذا أقبل وإذا أدبر.

قوله: "زيادة بن علقاة" هو بكسر العين، و"قطبة بن مالك" بضم القاف وبالياء الموحدة، وهو عم زياد.

*قوله: "وكانت صلاته بعد تخفيفاً" أي بعد صلاة الفجر، والله أعلم.

١٠٢٨- (٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِـ«وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» (الليل ١). وَفِي الْعَصْرِ نَحْوَ ذَلِكَ، وَفِي الصُّبْحِ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ.

١٠٢٩- (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ بِـ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» (الأعلى: ١) وَفِي الصُّبْحِ بِأَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ.

١٠٣٠- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ التِّمِيمِيِّ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْعَدَاةِ مِنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ. ١٠٣١- (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ مَا بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ آيَةً.

١٠٣٢- (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ «تُرْسَلَاتٌ غَرْبًا» (المرسلات: ١) فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ. إِنَّهَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ.

١٠٣٣- (١٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ صَالِحٍ: ثُمَّ مَا صَلَّيْتُ بَعْدُ، حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

= شرح المفردات. وقوله عز وجل: «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أي طويلاً. قوله تعالى: «هَذَا صَغِيرٌ» قال أهل اللغة والمفسرون: معناه مضود متراكب بعضه فوق بعض، قال ابن قتيبة: هذا قل أن ينشق، فإذا انشق-

١٠٣٤ - (١٤) **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِالطُّورِ، فِي الْمَعْرِبِ.

١٠٣٥ - (١٥) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمَّ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

=أكمامه وتفرق فليس هو بعد ذلك بنضيد.

قوله: **عَنْ ابْنِ شِهَابٍ** عن أبي هريرة: اسم أبي المهيال: سيار بن سلامة الرياحي، وأبو هريرة: بضمة بن عبيدة الأسلمي.

.....

٣٥- باب القراءة في العشاء

١٠٣٦- (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيٍّ. قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ، فَصَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ، فَقَرَأَ فِي إِحْدَى الرَّكَعَتَيْنِ: ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ﴾ (التين: ١).

١٠٣٧- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيٍّ ابْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ، فَقَرَأَ بِالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ. ١٠٣٨- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَدِيٍّ ابْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا مِنْهُ.

١٠٣٩- (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَأْتِي فَيُؤْمُ قَوْمَهُ، فَصَلَّى لَيْلَةً مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى قَوْمَهُ فَأَمَّهُمْ، فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَأَنْحَرَفَ رَجُلٌ فَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى وَحْدَهُ وَأَنْصَرَفَ، فَقَالُوا لَهُ: أُنَافَقْتَ؟ يَا فَلَانُ! قَالَ: لَا وَاللَّهِ! وَلَا تَبْنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَا تُخْبِرْتُهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أَصْحَابُ نَوَاضِحٍ، نَعْمَلُ بِالنَّهَارِ، وَإِنْ مُعَاذًا صَلَّيْنَا مَعَكَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ أَتَى فَافْتَتَحَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى مُعَاذٍ فَقَالَ: "يَا مُعَاذُ أَفَتَانُ أَنْتَ؟ أَقْرَأَ بِكَذَا، وَأَقْرَأَ بِكَذَا".

قَالَ سُفْيَانُ: فَقُلْتُ لِعَمْرٍو: إِنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ "اقْرَأُ" ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ (الشمس: ١) ﴿وَاللَّضْحَى﴾ (الضحى: ١). ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَغْشَى﴾ (الضحى: ٢)، و﴿سَبَّحْ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الضحى: ٢) فَقَالَ عَمْرٍو: نَحْوُ هَذَا.

٣٥- باب القراءة في العشاء

في هذا الحديث حوار صلاة المفترض خلف المنفل؛ لأن معاذًا كان يصلي الفريضة مع رسول الله ﷺ فيسقط فرضه، ثم يصلي مرة ثانية بقومه هي له تطوع ولهم فريضة، وقد جاء هكذا مصرحاً به في غير مسلم، وهذا جائز =

١٠٤- (٥) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَاحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّبَّيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْأَنْصَارِيُّ لِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ، فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَأَنْصَرَفَ رَجُلٌ مِنَّا، فَصَلَّى، فَأَخْبَرَ مُعَاذٌ عَنْهُ، فَقَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ مَا قَالَ مُعَاذٌ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَتَرِيدُ أَنْ تَكُونَ قَتَانًا يَا مُعَاذُ؟ إِذَا أُمِّتَ النَّاسَ فَأَقْرَأُ ◦ وَلَسْتُمْ بِصَحَابِهِ ◦ وَهَـ سَمِعَ أَنَّهُ رَنَتْ أَلْعُلَى ◦ ◦

عند الشافعي - وآخرين، ولم يجزه ربيعة ومالك وأبو حنيفة - والكوفيون، وتأووه حديث معاذ - عني أنه كان يصلي مع النبي ﷺ تنفلاً، ومستم من تأوله على أنه لم يعلم به النبي ﷺ. وممن من قال: حديث معاذ كان في أول الأمر ثم سح، وكل هذه التأويلات دعاوى لا أصل لها، فلا يترك ظاهر الحديث بها، واستند أصحابها وغيرهم بهذا الحديث على أنه يجوز للمأموم أن يقطع القدوة ويتم صلاته معزداً، وإن لم يخرج منها. وفي هذه المسألة ثلاثة أوجه: لأصحابنا أصحابها: أنه يجوز لعذر ولغير عذر. والثاني: لا يجوز مطلقاً. والثالث: يجوز لعذر ولا يجوز لغيره.

حوار ترك الجماعة وقطع الصلاة لعذر وعلى هذا: العذر هو ما يسقط به عنه الجماعة ابتداءً، ويعذر في التحلف عنها بسببه، وتطوير القراءة عذر على الأصح لقصة معاذ -، وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأنه ليس في الحديث أنه فارقه وبني على صلاته، بل في الرواية الأولى أنه سلم وقطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها، وهذا لا دليل =

**** قال في فتح الملهم** وقال الشيخ أكمل الدين في العاية: "الأصل في حسن هذه المسائل قوله - : 'الإمام ضامن' بمعنى تضمن صلاته صلاة المقتدي، لأنما يعلم يقرر أن معناه ليس التضامن في الدمة، فإن صلاة المقتدي ليست في دمة الإمام، فيكون معناه صلاة الإمام يتضمن صلاة المقتدي، وصلاة المقتدي إذا كانت أقوى حالا من الإمام فوق صلاته، والشئ إنما يتضمن ما هو دونه أو مثله، لا ما هو فوقه"، إلخ بخلاف المتفعل بالمقتصر؛ لأن الحاجة في حق المتفعل إلى أصل الصلاة، وهو موجود في الإمام، وهذا ساء على أن مطلق الية كاف في صحة الفعل، والفرض يشتمل عليه، فيصح الاقتداء، بخلاف العكس.

قال في شرح النقاية: 'ولو جار اقتداء المقتصر بالمتفعل لما شرع صلاة الخوف مع المائي، بل كان الإمام يصلي بكل طائفة صلاة كاملة' هذا. (فتح الملهم: ٥٨١/٣)

قال العلامة العيني: "وأما زيادة" هي له تطوع ولهم فريضة" فقد تكلموا فيها، فرعم أبو البركات ابن تيمية أن الإمام أحمد ضعف هذه الريادة، وقال: أخشى أن لا تكون محفوفة. وقال ابن الجوزي: هذا زيادة لا تصح، ولو صححت لكان طناً من جابر، وهكذا ذكره ابن العربي في العارضة" إلخ. (فتح الملهم: ٥٨٣/٣)

٣٦- باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام

١٠٤٣- (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ * مِنْ أَجْلِ فَلَانٍ، مِمَّا يُطِيلُ بِنَا، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ، فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنْ مِنْكُمْ مُتَفَرِّينَ، فَأَيُّكُمْ أَمْ النَّاسُ فَلْيُوجِزْ، فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ".

١٠٤٤- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ وَوَكَيْعٌ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ.

١٠٤٥- (٣) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَامِيِّ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فليُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ، وَالْمَرِيضَ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ".

١٠٤٦- (٤) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "إِذَا مَا قَامَ أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفِ الصَّلَاةَ، فَإِنَّ فِيهِمُ الْكَبِيرَ، وَفِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَإِذَا قَامَ وَحْدَهُ فَلْيُطِلْ صَلَاتَهُ مَا شَاءَ".

٣٦- باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام

فيه قوله ﷺ: **إِذَا مَا أَحَدُكُمْ مِنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالضَّعِيفِ وَالْمَرِيضِ وَذَا الْحَاجَةِ** . **فليُخَفِّفْ** . وفي رواية: "وذا الحاجة". معنى أحاديث الباب ظاهر، وهو الأمر بالإمام بتخفيف الصلاة بحيث لا يخل بساتها ومقاصدها، وأنه إذا صلى لنفسه طَوَّلَ ما شاء في الأركان التي تحمل التطويل، وهي القيام، =

* قوله: **يُخَفِّفْ** عن صلاة صبح أي مع الجماعة، أي أتأخر عن فصل حضورها مع الجماعة، وهو كناية عن ترك الحضور مع الجماعة لا حضورها بعد الناس، والله تعالى أعلم.

١٠٤٧- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُوسُفُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِي النَّاسِ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَةَ".

١٠٤٨- (٦) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يُوسُفُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ -بَدَلَ السَّقِيمِ-: الْكَبِيرَ.

١٠٤٩- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: "أُمِّ قَوْمِكَ" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي شَيْئًا، قَالَ: "إِذْنُهُ" فَجَلَسَنِي بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ فِي صَدْرِي بَيْنَ ثَدْيَيْ، ثُمَّ قَالَ: "تَحَوَّلْ" فَوَضَعَهَا فِي ظَهْرِي بَيْنَ كَتِفَيْ، ثُمَّ قَالَ: "أُمِّ قَوْمِكَ، فَمَنْ أُمِّ قَوْمًا فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنْ فِيهِمْ الْكَبِيرَ، وَإِنْ فِيهِمْ الْمَرِيضَ وَإِنْ فِيهِمْ الضَّعِيفَ، وَإِنْ فِيهِمْ ذَا الْحَاجَةِ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ وَخَذَهُ، فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ".

= والركوع، والسجود، والتشهد، دون الاعتدال والجلوس بين السجدين، والله أعلم.

قوله: "إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل بها".

فوائد الحديث: فيه حوار التأخر عن صلاة الجماعة إذا علم من عادة الإمام التطويل الكثير، وفيه حوار ذكر الإنسان بهذا ونحوه في معرض الشكوى والاستفتاء.

قوله: 'فما رأيت النبي ﷺ عصب في موعظه فص شد ما عصب يومئذ فقد يا أيها الناس بكم مفرين' الحديث. فيه الغضب لما يُذكر من أمور الدين، والغضب في الموعظة.

قوله: 'عن عثمان بن أبي نعص بن أبي نعص بن أبي نعص قال له أم قومك، قال: يا رسول الله! في أحد في نفسي شيء، فقال: اذهب فجلسني بين يديه ثم وضع كفه في صدري بين ثديي ثم قال: حول فوضعتها في ظهري بين كتفي ثم قال: أم قومك'.

ضبط الأسماء: قوله: ثدي وكفي' بتشديد الياء على التثنية وفيه إطلاق اسم الثدي على حزمة الرجل، وهذا هو الصحيح، ومنهم من منعه، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان. وقوله: 'حسني' هو بتشديد اللام.

وقوله: "أحد في نفسي شيء". قيل: يحتمل أنه أراد الخوف من حصول شيء من الكبر والإعجاب له بتقدمه على الناس، فأدبه الله تعالى ببركة كف رسول الله ﷺ ودعائه، ويحتمل أنه أراد الوسوسة في الصلاة، فإنه كان موسوساً، =

١٥١- (٩) خُفُّ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَدَّ السَّيِّءَ كَانَ يُوجِزُ فِي الصَّلَاةِ وَيُتِمُّ.

١٠٥٢ - (١٠) . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ فُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا - أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنْ أَحْفَ النَّاسِ صَلَاةً، فِي ثَمَامٍ.

١٠٥٣ - (١١) . يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ، يَعْقُونَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَخَفَّ صَلَاةً، وَلَا أَتَمَّ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠٥٤ - (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَنَسٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ مَعَ أُمِّهِ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيَقْرَأُ بِالسُّورَةِ الْخَفِيفَةِ أَوْ بِالسُّورَةِ الْقَصِيرَةِ.

١٠٥٥ - (١٣) . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَهَالٍ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ رُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَنَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِّي لَأَدْخُلُ الصَّلَاةَ أُرِيدُ إِطَالَتَهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَأَخْفَفُ، مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ بِهِ".

= ولا يصح للإمامة الموسوس، فقد ذكر مسلم في "الصحيح" بعد هذا عن عثمان بن أبي العاص هذا قال: قلت: يا رسول الله إن الشيطان قد حار بيني وبين صلاتي وقراءتي يلبسها علي، فقال رسول الله ﷺ: 'ذاك الشيطان يقال له: خنزب، فإذا أحسسته فتعود بالله وأتمل عن يسارك ثلاثاً، ففعلت ذلك فأذهب الله تعالى عني'.

قوله: "أنا سميع لك، خسر مع... وهو في خسرو من... وفي رواية: ...".
وإن في ذلك من حكمة، وتبع ذلك خبره من... الوجود. يطلق على
الحر، وعلى الحب أيضاً وكلاهما سائق هما، والحر أظهر، أي من حرها واشتعال قدها به.

٣٧- باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام

١٠٥٦- (١) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ قَالَ حَامِدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَمَقْتُ الصَّلَاةَ مَعَ مُحَمَّدٍ ﷺ فَوَحَدْتُ قِيَامَهُ، فَرَكْعَتَهُ، فَأَعْنَدَالَهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ، فَسَجَدْتُهُ، فَجَلَسْتُهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَسَجَدْتُهُ، فَحَسَبْتُهُ مَا بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْإِنْصِرَافِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

١٠٥٧- (٢) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: غَبَّ عَلَى الْكُوفَةِ رَجُلٌ -قَدْ سَمَاهُ- زَمَنُ ابْنِ الْأَشْعَثِ، فَأَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، فَكَانَ يُصَلِّي، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ قَدْرَ مَا أَقُولُ: اللَّهُمَّ! رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ، وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ الشَّيْءِ وَالْمُحَدِّدِ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ، وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

قَالَ الْحَكَمُ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى فَقَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرُكُوعُهُ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَسُجُودُهُ، وَمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ.

قَالَ شُعْبَةُ: فَذَكَرْتُهُ لِعَمْرِو بْنِ مُرَّةَ فَقَالَ: قَدْ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَلَمْ تُكُنْ صَلَاتُهُ هَكَذَا.

٣٧- باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام

قوله: 'حدثنا حامد بن عمر البكرائي' هو بفتح الباء، مسوب إلى حده الأعلى أبي بكر الصحابي ﷺ وقد سبق بيانه مراراً. قوله: 'رَمَقْتُ صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ' وحدثني فيه وركعته وعنده بعد ركعته فسجدته فحسبته بين السجدين فجلسته ما بين التسليم والانصراف قريباً من السواء.

فقه الحديث فيه دليل على تخفيف القراءة والتشهد، وإطالة الطمأنينة في الركوع والسجود، وفي الاعتدال عن الركوع وعن السجود، ونحو هذا قول أنس في الحديث الثاني بعده: "ما صليت حنف أحد أوحز صلاة من صلاة رسول الله ﷺ في تمام". وقوله: قرب من سبيل يدل على أن بعضها كان فيه طول يسير على بعض، وذلك في القيام ولعله أيضاً في التشهد.

١٠٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ الْحَكَمِ أَنَّ مَطَرَ بْنَ نَاجِيَةَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى الْكُوفَةِ أَمَرَ أَبَا عُبَيْدَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

١٠٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنِّي لَا أَلُو أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا. قَالَ: فَكَانَ أَنَسٌ يَصْنَعُ شَيْئاً لَا أَرَاكُمْ تَصْنَعُونَهُ، كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَصَبَ قَائِماً، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ مَكَثَ حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ.

١٠٦٠ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ أَحَدٍ أَوْجَزَ صَلَاةً مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي تَمَامٍ. كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتْقَارِبَةً، وَكَانَتْ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ مُتْقَارِبَةً، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَدَّ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" قَامَ، حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ، ثُمَّ يَسْجُدُ، وَيَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، حَتَّى يَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ.

واعلم أن هذا الحديث محمول على بعض الأحوال، وإلا فقد ثبتت الأحاديث السابقة بتطويل القيام، وأنه ﷺ كان يقرأ في الصبح بالستين إلى المائة. وفي الظهر بـ "الم تنزيل" السجدة. وأنه كان تمام الصلاة فيذهب انذهب إلى "البقيع" فيقضي حاجته ثم يرجع فيتوضأ ثم يأتي المسجد، فيدرك الركعة الأولى، وأنه قرأ سورة المؤمنين حتى بلغ ذكر موسى وهارون عليهما السلام، وأنه قرأ في المغرب بـ "الطور" وـ "المرسلات"، وفي البخاري بـ "الأعراف" وأشباه هذا، وكله يدل على أنه ﷺ كانت له في إطالة القيام أحوال بحسب الأوقات، وهذا الحديث الذي نحن فيه جرى في بعض الأوقات.

وقد ذكره مسلم في الرواية الأخرى، ولم يذكر فيه القيام، وكذا ذكره البخاري، وفي رواية للبخاري ما خلا القيام والقيود وهذا تفسير الرواية الأخرى.

وقوله: **فجلسه ما بين التسليم والانصراف** دليل على أنه ﷺ كان يجلس بعد التسليم شيئاً يسيراً في مصلاه. قوله: **عقب على الكوفة رجل فأمر أبا عبيدة أن يصلي بالناس** وهذا الرجل هو مطر بن ناجية كما سماه في الرواية الثانية، وأبو عبيدة: هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

٣٨- باب متابعة الإمام والعمل بعده

١٠٦١- (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْ الْبَرَاءِ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ حَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ أَرِ أَحَدًا يَحْنِي ظَهْرَهُ، حَتَّى يَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ يَخِرُّ مَنْ وَرَاءَهُ سُجَّدًا.

١٠٦٢- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ وَهُوَ غَيْرُ كَذُوبٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" لَمْ يَحْنِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، ثُمَّ تَقَعُ سُجُودًا تَعْدَهُ.

١٠٦٣- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ الْأَنْطَاكِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ، أَنَّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا رَكَعَ رَكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" لَمْ تَزَلْ قِيَامًا حَتَّى تَرَاهُ قَدْ وَضَعَ وَجْهَهُ فِي الْأَرْضِ، ثُمَّ تَتَبِعُهُ.

٣٨- باب متابعة الإمام والعمل بعده

قوله: 'عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد قال: حدثني البراء وهو غير كذوب، ثم سجدوا معه، ثم خروا من وراءه سجداً'، فإذا رفع رأسه من الركوع لم أر أحداً يحني ظهره، حتى يضع النبي ﷺ جبهته على الأرض، ثم يخِر من وراءه سجداً.

بيان أن المراد من قول وهو غير كذوب من قال يحيى بن معين: القائل "وهو غير كذوب" هو أبو إسحاق قال: ومراده أن عبد الله بن يزيد غير كذوب، وليس المراد أن البراء غير كذوب؛ لأن البراء صحابي لا يحتاج إلى تركية، ولا يحسن فيه هذا القول، وهذا الذي قاله ابن معين خطأ عند العلماء، بل الصواب أن القائل "وهو غير كذوب" هو عبد الله بن يزيد، ومراده أن البراء غير كذوب، ومعناه: تقوية الحديث وتخصيمه، والمبالغة في تمكيهه-

١٠٦٤- (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا أَبَانٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يَحْتَوِ أَحَدٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى تَرَاهُ قَدْ سَجَدَ.

فَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْكُوفِيُّونَ: أَبَانٌ وَغَيْرُهُ قَالَ: حَتَّى تَرَاهُ يَسْجُدُ.

١٠٦٥- (٥) حَدَّثَنَا مُحَرَّرُ بْنُ عَوْنٍ بْنِ أَبِي عَوْنٍ: حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ خَلِيفَةَ الْأَشْجَعِيُّ أَبُو أَحْمَدَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ سَرِيعٍ، مَوْلَى آلِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الْفَجْرَ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: ﴿لَا أُقْسِمُ بِالْخَلْسِ - الْخَوَارِ كُفْسٍ -﴾ (التكوير: ١٥، ١٦) وَكَانَ لَا يَخْنِي رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْتَتِمَّ سَاجِدًا.

— من اسس لا التزكية التي تكون في مشكوك فيه، ونظيره قول ابن عباس ؓ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وهو الصادق المصدوق. وعن أبي هريرة مثله. وفي صحيح مسلم عن أبي مسلم الخولاني: حَدَّثَنِي الْحَبِيبُ الْأَمِينُ عَوْفُ بْنُ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ. فَمَعْنَى الْكَلَامِ حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ وَهُوَ غَيْرُ مَتَّحٍ كَمَا عَلِمْتُمْ، فَتَقَوَّا، بِنَا أَخْبَرَكُم بِهِ. قَالُوا: وَقَوْلُ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ الْبَرَاءَ صَحَابِيَّ فَيَنْزِعُهُ عَنْ هَذَا الْكَلَامِ لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ صَحَابِيٌّ أَيْضًا مَعْدُودٌ فِي الصَّحَابَةِ.

فقه الحديث وفي هذا الحديث هذا الأدب من آداب الصلاة، وهو أن السنة أن لا ينحني المأموم للسجود حتى يضع الإمام جبهته على الأرض إلا أن يعلم من حاله أنه لو أحرى إلى هذا الحد لرفع الإمام من السجود قبل سجوده. قال أصحابنا ؓ: في هذا الحديث وغيره ما يقتضي مجموعه أن السنة للمأموم التأخر عن الإمام قليلاً بحيث يشرع في الركن بعد شروعه، وقبل فراغه منه، والله أعلم.

قوله: "حَدَّثَنَا أَبَانٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ".

الجواب عن كلام الدارقطني في هذا الحديث هذا مما تكلم فيه الدارقطني وقال: الحديث محفوظ لعبد الله بن يزيد عن البراء، ولم يقل أحد: "عن ابن أبي ليلي" غير أبان بن تغلب عن الحكم، وقد خالفه ابن عرعر فقال: عن الحكم عن عبد الله بن يزيد عن البراء، وغير أبان أحفظ منه، هذا كلام الدارقطني، وهذا الاعتراض لا يقبل، بل أبان ثقة نقل شيئاً فوجب قبوله، ولم يتحقق كذبه وغلطه، ولا امتناع في أن يكون مروياً عن ابن يزيد وابن أبي ليلي، والله أعلم.

قوله: لا حم أحد من صحبه حتى سجد هكذا هو في هذه الرواية الأخيرة من روايات البراء بن جابر، وباقي رواياته ورواية عمرو بن حريث بعدها كلها بالبراء، وكلاهما صحيح، فهما لعتان حكاهما الجوهري—

«وغيره: "حيث وحيوت" لكن الباء أكثر، ومعناه عطفته، ومثله حيث العود وحيوته عطفته.

قوله: "عن الوليد بن سريع" هو بفتح السين المهملة وكسر الراء.

تأويل قوله تعالى الحس والكس قوله تعالى: **«فَلَا تُحْسِنُ كِتَابَتَهُ»** قد اُفسد الحس في كل المفسرون وأهل سعة: هي السحوم الخمسة وهي: المشتري وعصاردة والرهرة والريح ورحل، هكذا قال أكثر مفسرين، وهو مروي عن علي بن أبي طالب **رضي الله عنه**. وفي رواية عنه: أنها هذه الخمسة والشمس والقمر. وعن الحسن: هي كل اسحوم، وقيل: غير ذلك. **والحس**: التي تحس أي ترجع في محراها، **والكس**: التي تكس، أي تدخل كتابتها أي تعيب في المواضع التي تغيب فيها، **والكس** جمع كانس، والله تعالى أعلم بالصواب.

.....

[٣٩- باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع]

١٠٦٦- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكَيْعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا رَفَعَ ظَهْرَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا! لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ".

١٠٦٧- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: "اللَّهُمَّ رَبَّنَا! لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ، وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ".

[٣٩- باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع]

قوله: "حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال: حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن عبيد بن الحسن عن ابن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع صوته من الركوع قال سمع الله من حمده ثم يركع الحمد من سمع الله من الأرض ومنه ما سب من شيء بعد هذا الإسناد كله كوفيون.

ومن هو بنصب اهمز ورفعها والنصب أشهر، وهو الذي اختاره ابن خالويه ورجحه وأطنب في الاستدلال له، وجوز الرفع على أنه مرجوح. وحكي عن الزجاج أنه يتعين الرفع ولا يجوز غيره وبالغ في إنكار النصب، وقد ذكرت كل ذلك بدلائله مختصراً "في تهذيب الأسماء واللغات". قال العلماء: معناه حمداً لو كان أجساماً ملأ السماوات والأرض.

فوائد الحديث وفي هذا الحديث فوائد: منها استحباب هذا الذكر. ومنها وجوب الاعتدال، ووجوب الطمأنينة فيه، وأنه يستحب لكل مصل من إمام ومأموم ومفرد أن يقول: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد، ويجمع بينهما، فيكون قوله: سمع الله لمن حمده في حال ارتفاعه، وقوله ربنا لك الحمد في حال اعتداله، لقوله ﷺ: "صلوا كما رأيتموني أصلي" رواه البخاري.

قوله: "سمع الله من حمده ربنا لك الحمد" قال العلماء: معنى سمع هنا أحاب، ومعناه: أن من حمد الله تعالى متعرضاً لثوابه استحباب الله تعالى له، وأعطاه ما تعرض له فإنما يقول: ربنا لك الحمد لتحصيل ذلك.

١٠٦٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَخْزُومَةَ بِنِ زَاهِرٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، وَمِلءُ السَّمَاءِ وَمِلءُ الْأَرْضِ وَمِلءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ نَعْدُ، اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ، اللَّهُمَّ! طَهِّرْنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُبْقَى التَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْوَسَخِ".

١٠٦٩ - (٤) وَحَسَنَةُ عَيْنِدُ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي؛ ح: قَالَ: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

فِي رِوَايَةِ مُعَاذٍ "كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّرَنِ". وَفِي رِوَايَةِ يَزِيدَ "مِنَ الدَّنَسِ".

١٠٧ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الدمشقي: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَطِيَّةِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ قُرْعَةَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الخدري قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: "رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلْءُ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِثْلُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ الشَّاءِ وَالْمَجْدِ،

صط الاسم وشرح كلمات الحديث. ولفرف من الخططه ولائم قوله: "حدثنا شعبة عن محمراً بن راهر" هو ميم مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم زاي ثم همزة تكتب ألفاً ثم هاء، وحكى صاحب "المصالح" فيه كسر الميم أيضاً، ورجع الفتح، وحكى أيضاً ترك الهمزة فيه قال: وقاله الجياني بالهمز.

قوله **البارد** : **سبح** . **سبح** . **سبح** . استعارة للمبالغة في الطهارة من الدنوب وغيرها. وقوله : **الجامع** ، وفيه المذهبان السابقان : مذهب الكوفيين : أنه جائز على طاهره، ومذهب البصريين : أن تقديره ماء الطهور البارد، وجانب المكان الغربي، ومسجد الموضع الجامع.

قوله: **النهم** صهي من **نهم** و **نهم** يحتمل أن يكون الجمع بينهما كما قال بعض المفسرين في قوله تعالى: **ومن يكسب حطئه أو ثمرا** (النساء: ١١٢) قال: الحطية: العصية بين العبد وبين الله تعالى، والإثم: يبه وبين آدمي. قوله: **النهم** صهي من **نهم** وفي رواية: من **نهم** وفي رواية: من **نهم** كله بمعنى واحد ومعناه: النهم طهرني طهارة كاملة معني بها كما يعنى بتنقية الثوب الأبيض من الوسخ.

قوله: "أهل بيته وحمدهم خير من حمدي وكنيتي عند ربهم أحب إليّ من كنيتي عندهم".
د. محمد صالح المنجد: أما قوله: "أهل" فمنصوب على الداء هذا هو المشهور، وجوز بعضهم رفعه على تقدير أنت =

١٠٧٢- (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: إِلَى قَوْلِهِ: " وَمِلْءُ مَا شِفَتْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ " وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

=الله تعالى، والإدعان له والاعتراف بوحديته، والتصريح بأنه لا حول ولا قوة إلا به، وأن الخير والشر منه، والحث على الرهادة في الدنيا، والإقبال على الأعمال الصالحة.

وقوله: "ذا الجحد" المشهور فيه فتح الحيم هكذا ضبطه العلماء المتقدمون والمتأخرون. قال ابن عبد البر: ومهم من رواه بالكسر. وقال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: هو بالفتح، قال: وقاله الشيباني بالكسر، قال: وهذا خلاف ما عرفه أهل النقل، قال: ولا يعلم من قاله غيره، وضعف الطبري ومن بعده الكسر قالوا: ومعه على ضعفه الاجتهاد أي لا ينفع ذا الاجتهاد منك اجتهاده إنما ينفعه وينجيه رحمتك. وقيل: المراد ذا الجحد واسعي التام في الحرص على الدنيا.

وقيل: معه الإسراع في الهرب أي لا ينفع ذا الإسراع في الهرب منك هربه فإنه في قبضتك وسطانتك، والصحيح المشهور الجحد بالفتح وهو الحظ والعنى والعظمة والسلطان، أي لا ينفع ذا الحظ في الدنيا بآمال والولد والعظمة والسلطان منك حفظه أي لا ينفعه وينجيه حفظه منك، وإما ينفعه وينجيه العمل الصالح كقوله تعالى: ﴿تَمَنَّيْنَا أَنْ نَمُوتَ وَنُنْفِيسَهُ لِنَمْلِكَ مِنْ لَدُنْكَ وَلِنَعْلَمَ لَكَ كَيْدَهُمْ فَيَقْتُلُوهُمْ بِغَيْرِ إِحْسَانٍ﴾ (الكهف: ٤٦) والله تعالى أعلم.

.....

[٤٠ - باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود]

١٠٧٣ - (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سَحِيمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّتْرَةَ، وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النَّبَوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تُرَى لَهُ، أَلَا وَإِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، وَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظُمُوا فِيهِ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَمَّا السَّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدَّعَاءِ، فَقَمِنْ أَنْ يُسْتَحَابَ لَكُمْ".

قَالَ: أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سُلَيْمَانَ.

١٠٧٤ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سَحِيمٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَشَفَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّتْرَ، وَرَأْسُهُ مَعْصُوبٌ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟" ثَلَاثَ مَرَّاتٍ "إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ النَّبَوَّةِ إِلَّا الرُّؤْيَا، يَرَاهَا الْعَبْدُ الصَّالِحُ أَوْ تُرَى لَهُ"، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٠٧٥ - (٣) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا.

[٤٠ - باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود]

قوله: "قال أبو بكر: حدثنا سفیان عن سليمان" هذا من ورع مسلم وباهر علمه؛ لأن في رواية اثنين عن سفیان ابن عيينة أنه قال: "أخبرني سليمان بن سحيم" وسفیان معروف بالتدليس. وفي رواية أبي بكر عن سفیان عن سليمان، فبه مسلم على اختلاف الرواة في عبارة سفیان.

قوله: "كشف ستره" هي بكسر السين وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار. قوله ﷺ. هي أن قرأ ركعاً أو سجداً، وقد ركع مَعْصُوبٌ فيه ترك، وقد سجد مَعْصُوبٌ فيه ترك. وفي حديث علي عليه السلام: "كف و سجد" فيه النهي عن قراءة =

١٠٧٦- (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ:** حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ.

١٠٧٧- (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ:** أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا رَيْدُ بْنُ أَسْنَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، وَلَا أَقُولُ: نَهَاكُمْ. ١٠٧٨- (٦) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ قَالَ:** أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: نَهَانِي جَدِّي ﷺ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا.

= القرآن في الركوع والسجود، وإنما وظيفة الركوع التسييح، ووظيفة السجود التسييح والدعاء، فلو قرأ في ركوع أو سجود غير الفاتحة كره ولم تبطل صلاته، وإن قرأ الفاتحة ففيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: أنه كره الفاتحة فيكره ولا تبطل صلاته. والثاني: يخبره وتبطل صلاته هذا إذا كان عمدًا، فإن قرأ سهوًا لم يكره، وسواء قرأ عمدًا أو سهوًا يسجد للسهو عند الشافعي رحمه الله.

وقوله ﷺ: "قَامَ الرُّكُوعُ فَقُطِعَ فِيهِ الْبُحْبُوحُ" أي سجوده وبرهوه ومحدوه. وقد ذكر مسلم بعد هذا الأذكار التي تقال في الركوع والسجود: واستحب الشافعي رحمه الله وغيره من العلماء أن يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى، ويكرر كل واحدة منهما ثلاث مرات، ويضم إليه ما جاء في حديث علي رضي الله عنه ذكره مسلم بعد هذا: اللهم لك ركعت اللهم لك سجدت إلى آخره، وإنما يستحب الجمع بينهما غير الإمام وإمام الذي يعلم أن المأمومين يؤثرون التطويل، فإن شك لم يزد على التسييح، ولو اقتصر الإمام والمنفرد على تسيحة واحدة فقال: سبحان الله، حصل أصل سعة التسييح لكن ترك كماها وأفضيها.

حكم التسييح في الركوع والسجود واعلم أن التسييح في الركوع والسجود سنة غير واجب، هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي رحمه الله والجمهور، وأوجب أحمد رحمه الله وضائفة من أئمة الحديث لظاهر الحديث في الأمر به، ويقولون: "صبروا كما رأيتموني أصلي" وهو في صحيح البخاري. وأجاب الجمهور بأنه محمول على الاستحباب، واحتجوا بحديث النبي ﷺ: "لم يأمره به ولو وجب لأمره به، فإن قيل: فلم يأمره بالنية والتشهد والسلام؟ فقد سبق جوابه عند شرحه.

شرح الغريب: وقوله ﷺ: "منس" هو بفتح القاف وفتح اليم وكسرها لعتان مشهورتان، فمن فتح فهو عنده مصدر لا يثنى ولا يجمع، ومن كسر فهو وصف يثنى ويجمع، وفيه لغة ثالثة 'قمين' بزيادة ياء وفتح القاف =

١٠٧٩ - (٧) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، ح وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَادٍ الْمَصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَرِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى - وَهُوَ الْقَطَّانُ - عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ؛ ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ - وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ، كُلُّهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، - إِلَّا الضَّحَّاكَ وَابْنُ عَجْلَانَ فَإِنَّهُمَا زَادَا: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَلِيٍّ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَلَّمَهُمْ قَالُوا: نَهَانِي عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَأَنَا رَاكِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي رَوَايَتِهِمُ النَّهْيَ عَنْهَا فِي السَّجْدِ، كَمَا ذَكَرَ الزُّهْرِيُّ وَزَيْدُ ابْنُ أَسْلَمَ وَالْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ وَدَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ.

١٠٨٠ - (٨) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ**، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ عَلِيٍّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي السَّجْدِ.

١٠٨١ - (٩) **وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ وَأَنَا رَاكِعٌ، لَا يَذْكُرُ فِي الْإِسْنَادِ عَلِيًّا.

= وكسر الميم ومعناه: حقيق وحدير، وفيه الخث على الدعاء في السجود، فيستحب أن يجمع في سجوده بين الدعاء والتسبيح وستأتي الأحاديث فيه. قوله: "ورأسه معصوب" فيه عصب الرأس عند وجعه.

قوله: "عبد الله بن حنين" هو بضم الحاء وفتح النون. قوله: **نَهَانِي وَلَا أَقْرَأُ** كما ليس معناه أن النهي مختص به، وإنما معناه: أن اللفظ الذي سمعته بصيغة الخطاب لي فأنا أنقله كما سمعته، وإن كان الحكم يتناول الناس كلهم. ذكر مسلم الاختلاف على إبراهيم بن حنين في ذكر ابن عباس بن علي وعبد الله بن حنين **ﷺ** قال الدارقطني: من أسقط ابن عباس أكثر وأحفظ. قلت: وهذا اختلاف لا يؤثر في صحة الحديث فقد يكون عبد الله بن حنين سمعه من ابن عباس عن علي ثم سمعه من علي نفسه، وقد تقدمت هذه المسألة في أوائل هذا الشرح مسبوقة. قوله: **هَدَانِي حَبِي** **ﷺ** هو بكسر الحاء والباء، أي محبوبي.

[٤١- باب ما يقال في الركوع والسجود]

١٠٨٢- (١) . **حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ ذَكَوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ".

١٠٨٣- (٢) . **حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَابْنُ يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ سُمَيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُنْهُ دِقَّةُ وَجْهِهِ، وَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَعَلَانِيَتُهُ وَسِرُّهُ".

[٤١- باب ما يقال في الركوع والسجود]

قوله ﷺ: **فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ** في السجود، وفيه دليل لمن يقول: إن السجود أفضل من القيام وسائر أركان الصلاة. وفيه: **أَحْثَ عَنِ الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ**، وفيه: دليل لمن يقول: إن السجود أفضل من القيام وسائر أركان الصلاة.

فَقَدْ اخْتَلَفَتْ في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، أحدها: أن تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل، حكاه الترمذي والنعوي عن جماعة، ومن قال بتفصيل تطويل السجود ابن عمر رضي الله عنهما. والمذهب الثاني: مذهب الشافعي رحمته الله، وجماعة، أن تطويل القيام أفضل رحمته الله، لحديث جابر في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: أفضل الصلاة طول القنوت. والمراد: بالقنوت القيام، ولأن ذكر القيام القراءة، وذكر السجود التسييح، والقراءة أفضل؛ لأن المقول عن النبي ﷺ أنه كان يطول القيام أكثر من تطويل السجود.

والمذهب الثالث: أنهما سواء، وتوقف أحمد بن حنبل رحمته الله في المسألة ولم يقض فيها بشيء. وقال إسحاق بن راهويه: أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل، وأما في الليل فتطويل القيام، إلا أن يكون لرجل جزء بالليل يأتي عليه، فتكثير الركوع والسجود أفضل، لأنه يقرأ حراً ويرج كثرة الركوع والسجود. وقال =

***قال في فتح الملهم** والمذهب الثاني: مذهب الشافعي رحمته الله وجماعة، (منهم الإمام أبو حنيفة رحمته الله) أن تطويل القيام أفضل. (فتح الملهم: ٦٢٣)

١٠٨٧- (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكثِرُ مِنْ قَوْلِ 'سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ'.**

قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْكَ تُكثِرُ مِنْ قَوْلِ: "سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ؟" قَالَتْ: فَقَالَ: "خَبَرَنِي رَبِّي أَنِّي سَأَرَى عَلَامَةً فِي أُمَّتِي، فَإِذَا رَأَيْتَهَا أَكْثَرْتُ مِنْ قَوْلِ: 'سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ، فَقَدْ رَأَيْتَهَا. ٥ د. ح. ٥ حَضَرَ اللَّهَ وَالْفَتْحَ ٥. فَتَحَ مَكَّةَ ٥ وَرَأَيْتَ لِنَاسٍ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاحًا ٥ فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرُوا لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا' (النصر: ١-٣)

١٠٨٨- (٧) **وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِعِطَاءٍ: كَيْفَ تَقُولُ أَنْتَ فِي الرُّكُوعِ؟ قَالَ: أَمَّا سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، فَأَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: افْتَقَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، فَتَحَسَّسْتُ ثُمَّ رَجَعْتُ، فَإِذَا هُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ يَقُولُ: "سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ" فَقُلْتُ: يَا بَنِي أُمَّتِي إِنِّي لَفِي شَأْنٍ وَإِنَّكَ لَفِي آخَرٍ.**

١٠٨٩- (٨) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفَرَاشِ، فَالْتَمَسْتُهُ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمَيْهِ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، وَهُمَا مَتَّصَوْبَتَانِ، وَهُوَ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ".**

= وفي قوله ﷺ: سَعَدْتُ وَأَتُوبُ بِكَ حجة أنه يجوز بل يستحب أن يقول: أستغفرُك وأتوبُ إليك. وحكي عن بعض السلف كراهته، فلا يكون كادياً، قال. بل يقول: اللهم اغفر لي وتب علي، وهذا الذي قاله من قوله: اللهم اغفر لي وتب علي حسن لا شك فيه، وأما كراهة قوله: سَعَدْتُ وَأَتُوبُ بِكَ فلا يوافق عليها، وقد ذكرت المسألة بدلائلها في باب الاستغفار من كتاب الأذكار، والله أعلم.

١٠٩١- (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ؛ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدَّثَنِي هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

=اعتراف بالعجز عن تفصيل الشاء، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته، ورد للشاء إلى الحملة دون التفصيل والإحصاء والتعيين، فوكل ذلك إلى الله سبحانه وتعالى المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً، وكما أنه لا نهاية لصفاته لا نهاية لثناء عليه؛ لأن الشاء تابع للمثنى عليه، وكل ثناء أثنى به عليه وإن كثر وطال وبلغ فيه فقدر الله أعظم، وسبطاه أعز، وصفاته أكبر وأكثر، وفضله وإحسانه أوسع وأسبغ.

وفي هذا الحديث دليل لأهل السنة في حوار إضافة الشر إلى الله تعالى كما يضاف إليه الخير لقوله: أعوذ بك من سخطك، ومن عقوبتك، والله أعلم.

قوله: 'عن مطرف بن عبد الله بن الشخير' هو بكسر الشين والحاء المعجمتين. قوله: 'سبح' من هما صم اسين والقاف وبفتحهما، والصم أفصح وأكثر. قال الجوهري في فصل 'دروح': كان سبويه يقوهما بالفتح. وقال الجوهري في فصل 'سبح': سبوح من صفات الله تعالى. قال ثعلب: كل اسم عني فعول فهو معنوح الأول؛ لا السبوح والقدوس فإن الضمة فيهما أكثر، وكذلك 'الدُّرُوح' وهي دوية حمراء مقلقة بسواد تطير، وهي من ذوات السموم.

وقال ابن فارس والزبيدي وغيرهما: سبوح هو الله عز وجل، فالمراد بالسبوح القدوس المسيح المقدس، فكأنه قال: مسبح مقدس رب الملائكة والروح، ومعنى 'سبح' المبرأ من النقائص والشرىك، وكل ما لا يليق بالإلهية، 'سبح' المطهر من كل ما لا يليق بالخالق. وقال الهروي: قيل القدوس المبارك. قال القاضي عياض: وقيل فيه: سبوحاً قدوساً على تقدير أسبح سبوحاً أو أذكر أو أعظم أو أعبد. وقوله: 'سبح' قيل الروح ملث عظيم، وقيل: يحتمل أن يكون جبريل، وقيل: خلق لا تراهم الملائكة كما لا نرى نحن الملائكة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٤٢- باب فضل السجود والحث عليه]

١٠٩٢- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ هِشَامٍ الْمُعِيطِيُّ: حَدَّثَنِي مَعْدَانُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيُّ قَالَ: لَقِيتُ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ أَعْمَلُهُ يُدْخِلُنِي اللَّهُ بِهِ الْجَنَّةَ، أَوْ قَالَ قُلْتُ: بِأَحَبِّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ، فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَسَكَتَ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ الثَّالِثَةَ فَقَالَ: سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: "عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ السَّجُودِ لِلَّهِ، فَإِنَّكَ لَا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَكَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً، وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةً".

قَالَ مَعْدَانُ: ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ لِي مِثْلَ مَا قَالَ لِي ثَوْبَانُ.

١٠٩٣- (٢) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنَا هِشْلُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيُّ قَالَ: كُنْتُ أُبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ. فَقَالَ لِي: "سَلْ" فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: "أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟" قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: "فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السَّجُودِ".*

[٤٢- باب فضل السجود والحث عليه]

فيه قوله ﷺ: عَسَتْ كَثْرَةُ سَجُودِهِ بِكَثْرَةِ سَجْدَتِهِ لَا تَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعْتُكَ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْكَ بِهَا خَطِيئَةً. وفي الحديث الآخر: "أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ" قال أو غير ذلك، قال هو ذلك، قال فأعني على نفسك بكثرة السجود".

*قوله: فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ كَثْرَةَ سَجُودٍ أَيِ أَعْنِي عَلَى حَاجَةِ نَفْسِكَ الَّتِي هِيَ الْمُرَافَقَةُ، وَالْمُرَادُ تَعْظِيمُ تِلْكَ الْحَاجَةِ، وَأَمَّا تَحْتَاحُ إِلَى مُعَاوَنَةِ مَنْكَ السُّؤَالِ مِنْهُ لَا يَكْفِي، أَوِ الْمَعْنَى فَوْقَ عَيْنِي وَسَاعِدِي بِكَثْرَةِ السَّجُودِ غَالِبًا قَاصِرًا بِهَا عَلَى نَفْسِكَ، وَالْوَجْهَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

والمفهوم من كلام الطيبي أن المعنى على قهر نفسك بكثرة السجود كأنه أشار إلى ما ذكرت لا يحصل إلا بقهر نفسك التي هي أعدي عروك، فلا بد في من قهر نفسك بصرفها عن الشهوات ولا بذلك أن تعاوني فيه والله تعالى أعلم.

فقه الحديث فيه: الحث على كثرة السجود والترعيب فيه، والمراد به لسجود في الصلاة، وفيه: دليل من يقول تكثير السجود أفضل من إطالة القيام، وقد تقدمت المسألة والخلاف فيها في الباب الذي قبل هذا، وسبب الحث عليه ما سبق في الحديث المأصّي: "أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" وهو موافق لقول الله تعالى: **وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ** (العنق: ١٩) ولأن السجود غاية التواضع والعبودية لله تعالى، وفيه: تمكين أعر أعضاء الإنسان وأغلاها، وهو وجهه من التراب الذي يداس ويمتس، والله أعلم. وقوله: "أو غير ذلك" هو بفتح الواو.

وفي المفاتيح يقى: أعت ريداً على أمر، أي صرت عوناً له في تحصيل ذلك الأمر فهما معناه: كن عوناً في إصلاح نفسك، وجعلها ظاهرة مستحقة سحقته، لما تطلب، فإني أطلب إصلاح نفسك من الله تعالى، وأطلب منك أيضاً إصلاحها كثرة السجود لله تعالى، فإن السجود كاسر لنفس ويدى هذا، وأي نفس اكسرت ودق -أي لله- استحقت الرحمة، انتهى.

• • • •

[٤٣- باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر...]

١٠٩٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا - حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ شَعْرَهُ وَنَيْبَهُ، هَذَا حَدِيثُ يَحْيَى.

وقال أَبُو الرَّبِيعِ: عَلَى سَبْعَةٍ أَعْظَمَ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ شَعْرَهُ وَنَيْبَهُ، الْكَفَّيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ وَالْجَبْهَةَ.

٤٣- باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب وعقص الرأس في الصلاة

فوائد الحديث. هذه الأحاديث فيها فوائد: منها: أن أعضاء السجود سبعة، وأنه ينبغي للساجد أن يسجد عليها كلها، وأن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً، أما الحية: فيجب وضعها مكشوفة على الأرض ويكفي بعضها، والأنف مستحب فلو تركه جاز، ولو اقتصر عليه وترك الجبهة لم يجز، هذا مذهب الشافعي ومالك رحمهما والأكثرين. وقال أبو حنيفة رحمهما وابن القاسم من أصحاب مالك: له أن يقتصر على أيهما شاء. ٢*

وقال أحمد رحمهما وابن حبيب من أصحاب مالك رحمهما: يجب أن يسجد على الجبهة والأنف جميعاً لظاهر الحديث. قال الأكثرون: بل طاهر الحديث أنهما في حكم عضو واحد؛ لأنه قال في الحديث: سبعة، فإن جعلوا عضوين صارت ثمانية، وذكر الأنف استحباباً.

وأما اليدين والركبتان والقدمان فهل يجب السجود عليهما؟ فيه قولان للشافعي رحمهما: أحدهما: لا يجب لكن يستحب استحباباً مؤكداً. والثاني: يجب وهو الأصح، وهو الذي رجحه الشافعي رحمهما، فلو أحل بعضو منها لم تصح صلاته، وإذا أوجبناه لم يجب كشف القدمين والركبتين، وفي الكفيل قولان للشافعي رحمهما: أحدهما: يجب كشفهما كالجبهة. وأصحهما: لا يجب.

قوله رحمهما: 'سبعة أعظم' أي أعضاء فسمى كل عضو عظماً، وإن كان فيه عظام كثيرة. وقوله رحمهما: 'لا كف' اشتبه رحمهما شعره هو بفتح النون وكسر الفاء أي لانضمها ولا نجمعها، والكفت: الجمع والضم ومنه قوله تعالى: رحمهما لَمْ يَخُصْ الْأَرْضَ كَفًّا رحمهما (المرسلات: ٢٥) أي نجمع الناس في حياتهم وموقعهم، وهو بمعنى الكف في الرواية الأخرى، وكلاهما بمعنى.

٢* قوله في فتح سبعة. وإنما محل الاختلاف في الاقتصار على الأنف، فعنده يجوز مطلقاً، وعندهما لا يجوز إلا من عذر بالجبهة، كما صرح به صاحب الهداية (وفي الدر المختار: أنه صح رجوع الإمام إلى قول صاحبيه). (فتح الملهم: ٦٤٣)

١٠٩٥- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ، وَلَا أَكُفَّ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا".

١٠٩٦- (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَنَهَى أَنْ يَكُفَّ الشَّعْرَ وَالثِّيَابَ.

١٠٩٧- (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا تَهْزُ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: الْحَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ وَالرَّحْضَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ، وَلَا نَكُفَّ الثِّيَابَ وَلَا الشَّعْرَ".

١٠٩٨- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعٍ، وَلَا أَكُفَّ الشَّعْرَ وَلَا الثِّيَابَ: الْحَبْهَةَ وَالْأَنْفَ، وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ".

١٠٩٩- (٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا نَكْرٌ وَهُوَ ابْنُ مُضَرٍّ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الْعَنَسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا سَجَدَ الْعَبْدُ سَجْدَةً مَعَهُ سَبْعَةُ أَطْرَافٍ: وَجْهُهُ وَكَفَاهُ وَرُكْبَتَاهُ وَقَدَمَاهُ".

-وقوله في الرواية الأخرى. . . أنه معذور. اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشمر أو كفه أو نحوه، أو رأسه معقوص أو مردود وشعره تحت عمامته أو نحو ذلك، فكل هذا مهي عن اتفاق العلماء، وهو كراهة تسريه، فلو صلى كذلك فقد أساء، وصحت صلاته، واحتج في ذلك أبو جعفر محمد بن حرير الطبري بإجماع العلماء، وحكى ابن السدر الإعادة فيه عن الحسن المصري، ثم مذهب الجمهور: أن النهي مطلقاً لمن صلى كذلك، سواء تعمده للصلاة أم كان قنحاً كذلك لا هاء، من نهي آخر. وقال الداودي: يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة، والمحترار الصحيح هو الأول، وهو ظاهر منقول عن الصحابة وغيرهم، ويدل عليه فعل ابن عباس المذكور هنا.

قال العلماء: والحكمة في النهي عنه أن الشعر يسجد معه؛ ولهذا مثله بالذي يصلي وهو مكتوف.

[٤٤ - باب الاعتدال في السجود، ووضع الكفين على الأرض....]

- ١١٠١ - (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**، **حَدَّثَنَا وَكِيعٌ**، **عَنْ شُعْبَةَ**، **عَنْ قَتَادَةَ**، **عَنْ أَنَسٍ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اعْتَدِلُوا فِي السَّجُودِ"، وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ".
- ١١٠٢ - (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**، **ح** وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: **حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ** قَالَا: **حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**، **بِهَذَا الْإِسْنَادِ**، **وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ** "وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ".
- ١١٠٣ - (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِيَادٍ بْنُ لَقِيطٍ، **عَنْ إِيَادٍ**، **عَنِ الْبَرَاءِ** قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا سَجَدْتَ فَصَغِّ كَفَيْكَ وَارْفَعْ مِرْفَقَيْكَ".

٤٤ - باب الاعتدال في السجود، ووضع الكفين على الأرض.

ورفع المرفقين عن الجنين، ورفع البطن عن المحدثين في السجود

مقصود أحاديث الباب أنه يسعى للساجد أن يضع كفيه على الأرض، ويرفع مرفقيه عن الأرض وعن جنبيه رفعاً بليعاً بحيث يظهر باطن إبطيه إذا لم يكن مستوراً، وهذا أدب متفق على استحسانه، فهو تركه كان مسيئاً مرتكباً، والهيئ لتتنزيهه وصلاته صحيحة، والله أعلم. قال العلماء: والحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع، وأبلغ في تمكين الجبهة والألف من الأرض، وأبعد من هيئات الكسالى، فإن المبسط كشه الكلب، ويشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها، والله أعلم.

وأما ألفاظ الباب ففيه قوله ﷺ: "وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ" وفي الرواية الأخرى: "وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعَيْهِ انْبِسَاطَ الْكَلْبِ"، وهذا اللفظان صحيحان وتقديره: ولا يبسط ذراعيه فيبسط انبساط الكلب، وكذا اللفظ الآخر، ولا يبسط ذراعيه فينبسط انبساط الكلب، ومثله قول الله تعالى: "وَلَا تُكْرِمُوا الْبُسُوفَ" (نوح: ١٧) وقوله: "فَلْيَسْبِغْ رَأْسُهَا فَتَوَلَّى حَسْبُهَا" (آل عمران: ٣٧) وفي هذه الآية الثانية شاهدان ومعنى **سَبَّ** ببناء المشاة فوق أي يتحداهما بساطاً، والله أعلم.

صَطَّ الْأَسْمَاءُ وَشَرَحَ الْكِمَاتِ قوله: "عن إياد" هو بكسر همزة وباء المشاة من تحت.

"قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** توسطوا بين الافتراش والقبض بوضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنها، إذ هو شبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة وأبعد من الكسالة.

١١٠٤ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ، وَهُوَ ابْنُ مُضَرَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَالِكٍ، ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ، حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ.

١١٠٥ - (٥) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ، يُجَنِّحُ فِي سُجُودِهِ، حَتَّى يُرَى وَضْعُ إِبْطَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ، فَرَجَ يَدَيْهِ عَنْ إِبْطَيْهِ، حَتَّى لَا يَرَى بَيَاضَ إِبْطَيْهِ.

١١٠٦ - (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَجَدَ، لَوْ شَاءَتْ بِهِمَّةٌ* أَنْ تَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ لَمَرَّتْ.

قوله: 'عن عبد الله بن مالك بن نحية' الصواب فيه أن يكون مالك، ويكتب "ابن" بالألف؛ لأن ابن بحينة ليس صفة لمالك بل صفة لعبد الله؛ لأن عبد الله اسم أبيه مالك، واسم أم عبد الله بحينة، فبحينة امرأة مالك، وأم عبد الله ابن مالك. قوله: 'فرج بين يديه' يعني بين يديه وجنبه. قوله: 'أجح في سجوده' هو بضم الياء وفتح الجيم وكسر الهمزة المشددة، وهو معنى فرج بين يديه، وهو معنى قوله في الرواية الأخرى: 'حتى يبدو' بالخاء المعجمة وتشديد الواو، وهرج وجنح وحوى بمعنى واحد، ومعناه كله: باعد مرفقيه وعضديه عن جنبه.

قوله: 'أجح في سجوده حتى يرى بضع إبطيه' هو بالنون في "رى"، وروي بالياء المشاة من تحت المضمومة وكلاهما صحيح، ويؤيد الياء الرواية الأخرى عن ميمونة: 'بد سجد حتى يبدو حتى يرى وضوح بضعه' ضبطناه وصنوه هنا بضم الياء، ويؤيد النون رواية الليث في هذا الطريق: 'حتى أتى لأرى بياض إبطيه'.

قوله: 'لو شاءت بهمة' قال أبو عبيد وغيره من أهل اللغة: "الهمة": واحدة البهم، وهي أولاد العنم من الذكور والإناث، وجمع البهم بهام بكسر الباء، وقال الجوهري: "الهمة" من أولاد الضأن حاصة، ويطلق على الذكر والأنثى، قال: والسبخال أولاد المعزى.

*قوله: "لو شاءت همة" هي بفتح الباء وسكون الهاء ولد المعز.

١١٠٧- (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَطَّالِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ خَوَى بِيَدَيْهِ يَغْنِي جَنَحَ، حَتَّى يُرَى وَضَحُ إِبْطَيْهِ مِنْ وَرَائِهِ، وَإِذَا قَعَدَ اطمأنَّ عَلَى فَخِذِهِ الْيُسْرَى.

١١٠٨- (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا -وَكَيْعٌ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ ابْنُ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ، جَافَى حَتَّى يُرَى مِنْ خَلْفِهِ وَضَحُ إِبْطَيْهِ. قَالَ وَكَيْعٌ: تَغْنِي يَبَاضَهُمَا.

=قوله: 'أخبرنا ابن عيينة عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن عمه يزيد بن الأصم'.

وفي الرواية الأخرى: "أخبرنا مروان بن معاوية الفزاري قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن يزيد بن الأصم" هكذا وقع في بعض الأصول: عبيد الله بن عبد الله، بتصغير الأول في الروایتين، وفي بعضها: عبد الله، مكبراً في الموضعين، وفي أكثرها بالتكبير في الرواية الأولى والتصغير في الثانية، وكله صحيح، فعبد الله وعبيد الله أخوان، وهما ابنا عبد الله بن الأصم، وعبد الله بالتكبير أكبر من عبيد الله، وكلاهما روى عن عمه يزيد بن الأصم، وهذا مشهور في كتب أسماء الرجال، والذي ذكره خلف الواسطي في كتابه "أطراف الصحيحين" في هذا الحديث عبد الله بالتكبير في الروایتين، وكذا ذكره أبو داود وابن ماجه في سننهما من رواية ابن عيينة بالتكبير ولم يذكر رواة الفزاري، ووقع في "سنن النسائي" اختلاف في الرواية عن النسائي، بعضهم رواه بالتكبير، وبعضهم بالتصغير. ورواه البيهقي في السنن الكبير من رواية ابن عيينة بالتصغير، ومن رواية الفزاري بالتكبير، والله أعلم.

قوله: حتى يـ... صح نفسه هو بفتح الضاد أي يياضهما. قوله: ثم قد فصل على محله يسرى يعني إذا فقد بين السجدة الأولى، وأما القعود في التشهد الأخير: فالسنة فيه التورك كما رواه البخاري في "صحيحه" من رواية أبي حميد الساعدي، وكذلك رواه أبو داود والترمذي وغيرهما. قوله: "جعفر بن برقان" بضم الباء الموحدة، والله أعلم.

[٤٥ - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به...]

١١٠٩ - (١) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ:** حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ يَعْنِي الْأَحْمَرُ، عَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ بُذَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ، بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ، بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا. وَكَانَ يَقُولُ، فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَفْرَشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ: وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبِ الشَّيْطَانِ.

٤٥ - باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به، وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود والاعتدال منه، والتشهد بعد كل ركعتين من الرباعية. وصفة الجلوس بين السجدين، وفي التشهد الأول.

صط الاسم "أبو الجوزاء" بالحيم والزاي واسمه: أوس بن عبد الله، بصري. قولها: "والقراءة بالحمد لله" هو برفع الدال على الحكاية.

شرح الكلمات: قولها: ... **صط** هو بضم الياء وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة، أي لم يخفضه خفضاً بليغاً، بل يعدل فيه بين الإشخاص والتصويب. قولها: ... **صط** هو بضم الراء وكسرها والضم أشهر. قولها: **عقبة شيط** بضم العين، وفي الرواية الأخرى: **عقب سجد** بفتح العين وكسر القاف هذا هو الصحيح المشهور فيه. وحكى القاضي عياض عن بعضهم بضم العين وضعفه، وفسره أبو عبيدة وغيره بالإلقاء المنهي عنه، وهو أن ينصق إليهِ بالأرض ويصب ساقيه ويضع يديه على الأرض، كما يفرش الكعب وغيره من السباع.

فقه الحديث: أما أحكام الباب فقولها: **كان يفتح الصلاة بالتكبير** فيه إثبات التكبير في أول الصلاة، وأنه يتعين لفظ التكبير؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ كان يفعله، وأنه **ﷺ** قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي" وهذا الذي ذكرناه =

قال الشيخ ابن اہمام بعد البحث: "وهذا يفيد وجوبه (أي لفظ الله أكبر) ظاهراً، وهو مقتضي المواظبة التي لم تقترون بترك، فينبغي أن يعول على هذا" إلخ. (فتح الملهم: ٦٥٤/٣)

=مذاهب الأئمة في كيفية الجلوس في القعدتين. قولها: **وكان يفرش رجليه يسرى ويسحب رجليه يمينى** معناه: يجلس مفترشاً، فيه حجة لأبي حنيفة **رحمه الله** ومن وافقه أن الجلوس في الصلاة يكون مفترشاً سواء فيه جميع الجلسات، وعبد مالك **رحمه الله** يسن متوركاً بأن يخرج رجله اليسرى من تحته ويفضي بوركه إلى الأرض. وقال الشافعي **رحمه الله**: السنة أن يجلس كل الجلسات مفترشاً إلا الجلسة التي يعقبها السلام.

والجلسات عند الشافعي **رحمه الله** أربع: الجلوس بين السجدين، وجلسة الاستراحة عقب كل ركعة يعقبها قيام، والجلسة للشهد الأول، والجلسة للشهد الأخير، فالجميع يسن مفترشاً إلا الأخيرة، فلو كان مسبقاً وجلس إمامه في آخر صلاته متوركاً جلس المسوق مفترشاً؛ لأن جلوسه لا يعقبه سلام، ولو كان على المصلي سجود سهو، فالأصح أنه يجلس مفترشاً في تشهده، فإذا سجد سجدتي السهو تورك ثم سلم، هذا تفصيل مذهب الشافعي **رحمه الله**.

واحتج أبو حنيفة **رحمه الله** بإطلاق حديث عائشة **رحمها الله** هذا، واحتج الشافعي **رحمه الله** بحديث أبي حميد الساعدي في "صحيح البخاري"، وفيه تصريح بالافتراش في الجلوس الأول، والتورك في آخر الصلاة،* وحمل حديث عائشة هذا على الجلوس في غير التشهد الأخير للجمع بين الأحاديث، وجلوس المرأة كجلوس الرجل، وصلاة النفل كصلاة الفرض في الجلوس، هذا مذهب الشافعي ومالك **رحمهما الله** والجمهور. وحكى القاضي عياض عن بعض السلف أن سعة المرأة التربع، وعن بعضهم التربع في الباقية، والصواب الأول، ثم هذه الهيئة مسبوقة، فلو جلس في الجميع مفترشاً أو متوركاً أو متربعاً أو مقعياً أو ماداً رجله صحت صلاته وإن كان محالاً.

قولها: **وكان يفرش رجليه من عنقه** هو الإقعاء الذي فسرناه، وهو مكروه باتفاق العلماء بهذا التفسير الذي ذكرناه، وأما الإقعاء الذي ذكره مسلم بعد هذا في حديث ابن عباس أنه سعة فهو غير هذا كما سنفسره في موضعه إن شاء الله تعالى.

قولها: **ويشبه أن يفرش رجله من عنقه** سنع سبق الكلام عليه في الباب قبله. قولها: **أو كان يحكم** صلاة بالنسبة فيه دليل على وجوب التسليم، فإنه ثبت هذا مع قوله **رحمهما الله**: 'اصنوا كما رأيتموني أصلي' واحتلف العلماء فيه فقال مالك والشافعي وأحمد **رحمهم الله** وجمهور العلماء من السلف والخلف: السلام فرض ولا تصح الصلاة إلا به.

قال أبو حنيفة والثوري والأوراعي **رحمهم الله**: هو سعة لو تركه صحت صلاته. قال أبو حنيفة **رحمه الله**: لو فعل مائياً=

**قال في فتح الملهم والحديث إن كان صحيحاً فأصحابنا يحملونه على العذر، كالكر والتبدين مثلاً، فيكون متعلقاً بالعارض لا مشروعاً أصلياً، أو على بيان الإباحة، كما في المرقاة. (فتح الملهم: ٣/٦٥٦)

بصلاة من حدث أو غيره في آخرها صحت صلاته، واحتج بأد البيهقي ^(١) لم يعلمه الأعرابي في واجبات الصلاة حين علمه واجبات الصلاة، ^(٢) واحتج الجمهور بما ذكرناه وبالحديث الآخر في سنن أبي داود والترمذي: 'مفتاح الصلاة الطهور وتحليلها التسليم'.

ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد ^(٣) والجمهور أن المشروع تسليمتان، ومذهب مالك ^(٤) في صائفة: المشروع تسليمة، وهو قول ضعيف عن الشافعي ^(٥)، ومن قال بالتسليم الثانية فهي عدة ستة، وشد بعض الظاهرية والمالكية فأوجبها، وهو ضعيف مخالف لإجماع من قبله، والله أعلم.

قال في فتح الملهم والخروج بفعل المصلي فرض عندنا ولفظ السلام واجب، كذا في المراقبة. والصحيح أن فرضية الخروج بصنع المصلي لم يرد فيها نص عن الإمام الأعظم ^(٦)، وإنما استبطنها الردعي من بعض مسائل الإمام فمضى عليه أكثر المصنفين، ونفاه كثير من المحققين. قال المرحسي مستدلاً على افتراض الخروج بصنع المصلي: "إن هذه الصلاة عادة ما تحريم وتحليل فلا يخرج عنها على وجه التمام إلا بصنعه كالحج، قال الله تعالى: **وَدِدْ قَصَصَهُ أَحْسَنُ وَدَعْنِ، أَنَّهُ فَمِمَّا دَعَا** (النساء: ١٠٣) فسب قضاء الصلاة - أي ختمها - والفراغ منها إلى فعل المصين، ولم يخص بفعل دون فعل، وتخصيص صيغة السلام إنما ثبت بالأخبار الآحاد، فيكون واجباً، والخروج بصنع المصلي فرضاً، فإنه لو أراد بعد التشهد استدامة التحريم إلى خروج ابوقت أو إلى دخول صلاة أخرى منع منه، ولو لم يبق عليه شيء من الصلاة لم يجمع من ذلك إلخ. (فتح الملهم: ٣: ٦٦٠)

[٤٦ - باب سترة المصلي]

١١١٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلْيُصَلِّ، وَلَا يُبَالِ مَنْ مَرَّ وَرَاءَ ذَلِكَ".

١١١١ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا - عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الطَّنَافِيسِيِّ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي وَالِدَوَابُّ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا. فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ". وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: "فَلَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ".

١١١٢ - (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: "مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ".

١١١٣ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا حَيَّوَةُ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ، فِي غُرُورَةِ ثُبُوكَ، عَنْ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ: "كَمُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ".

[٤٦ - باب سترة المصلي]

بيان أربع لغات في كلمة (مؤخرة) وشرح معناه قوله ﷺ: "إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ".
فمِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ: "المؤخرة" بصم الميم وكسر الخاء وهمة ساكنة، ويقال: يفتح الخاء مع فتح الهمة وتشديد الخاء، ومع إسكان الهمة وتخفيف الخاء، ويقال: آخرة الرجل همرة ممدودة وكسر الخاء، فهذه أربع لغات، وهي العود الذي في آخر الرجل.

فائدة الحديث وفي هذا الحديث التدب إلى السترة بين يدي المصلي، وبيان أن أقل السترة مؤخرة الرجل، وهي قدر عظم الذراع هو نحو ثشي ذراع، ويحصل بأي شيء أقامه بين يديه هكذا، وشرط مالك ﷺ أن يكون في -

١١١٤ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ - وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ، أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ* فَتَوْضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا، وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ.

١١١٥ - (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ ثُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْكُزُ - وَقَالَ أَبُو نَكْرٍ: يَغْرِزُ - الْعَنْزَةَ وَيُصَلِّي إِلَيْهَا.

زَادَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَهِيَ الْحَرْبَةُ.

= علظ ارمح. قال العشاء: والحكمة في السترة كف الصر عما وراءه. ومع من يختار بقره، واستدل القاصي عياض - بهذا الحديث على أن الخط بين يدي المصلي لا يكفي، قال: وإن كان قد جاء به حديث، وأخذ به أحمد بن حنبل - فهو ضعيف، واحتلف فيه فقيل: يكون مقوساً كهيئة المحراب، وقيل: قائماً بين يدي المصلي إلى القبلة، وقيل: من جهة يمينه إلى شماله، قال: ولم ير مالك - ولا عامة الفقهاء الخط. هذا كلام القاضي، وحديث الخط رواه أبو داود، وفيه ضعف واضطراب.

واحتنف قول الشافعي - فيه فاستحبه في "سنن حرمله" وفي القديم ونفاه في البويطي. وقال جمهور أصحابه باستحابه، وليس في حديث مؤخره الرحل دليل على بطلان الخط والله أعلم.

قال أصحابنا: ينبغي له أن يدنو من السترة ولا يريد ما بينهما على ثلاث أدرع، فإن لم يجد عصاً ونحوها جمع أحجاراً أو تراباً أو متاعه وإلا فليسط مصلي، وإلا فليحط الخط، وإذا صلى إلى سترة مع غيره من المرور بينه وبينها، وكذا يجمع من المرور بينه وبين الخط، ويحرم المرور بينه وبينها، فلو لم يكن سترة أو تساعد عنها، فقيل: له معه والأصح أنه ليس له لتقصيره، ولا يحرم حيث الدنو من المرور بين يديه لكن يكره، ولو وجد الداخل فرجة في الصف الأول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني، ويقف فيها لتقصير أهل الصف الثاني تركها، والمستحب أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد لها، والله أعلم.

قوله: "حدثنا الطنافسي" هو بفتح الطاء وكسر الفاء.

شرح الكلمات وفائدة الحديث قوله: - هو بفتح الياء وضمة الكاف، وهو بمعنى يغرز المذكور في الرواية الأخرى.

* قوله: - بفتح فسكون، وهي دون الرمح عريضة النصل، السدي.

١١١٩- (١٠) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا**
عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ أَنَّ أَبَاهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمَ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا
أَخْرَجَ وَضُوءًا، فَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَدَرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ
يُصِبْ مِنْهُ أَخَذَ مِنْ بَدَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخْرَجَ عَنَزَةً فَرَكَّزَهَا، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشْمَرًا، فَصَلَّى إِلَى الْعَنَزَةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْرُونَ
بَيْنَ يَدَيِ الْعَنَزَةِ.

١١٢٠- (١١) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ:**
أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَيْسٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ قَالَ:
حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: يَنْخُو حَدِيثَ
سُفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.
وَفِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ: فَلَمَّا كَانَ بِالْهَاجِرَةِ خَرَجَ بِلَالٌ فَنَادَى بِالصَّلَاةِ.

=ولا أكره من تركه في السفر ما أكره من تركه في الحضر؛ لأن أمر المسافر مني على التحفيف.
 قوله: **يَنْخُو حَدِيثَ سُفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** أي يروي الحديثين من غير زيادة ولا نقصان، فليس
 للمؤدود الالتفات في الحيعتين ميمًا وشمالًا برأسه وعقه، قال أصحابنا: ولا يخلو قدميه وصدرة عن القبلة، وإنما
 يلوي رأسه وعقه، واحتنفوا في كيفية التفاته على مذهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا:
 أصحابنا: وهو قول الجمهور أنه يقول: حي على الصلاة مرتين عن يمينه، ثم يقول عن يساره مرتين حي على
 الفلاح، والثاني يقول عن يمينه: حي على الصلاة مرة ثم مرة عن يساره، ثم يقول حي على الفلاح مرة عن يمينه
 ثم مرة عن يساره، والثالث: يقول عن يمينه: حي على الصلاة، ثم يعود إلى القبلة، ثم يعود إلى الالتفات عن يمينه
 فيقول: حي على الصلاة ثم ينتفت عن يساره فيقول: حي على الفلاح، ثم يعود إلى القبلة وينتفت عن يساره
 فيقول: حي على الفلاح.

قوله: **فَلَمَّا كَانَ بِالْهَاجِرَةِ خَرَجَ بِلَالٌ فَنَادَى بِالصَّلَاةِ** هي عصا في أسفلها حديدة، وفيه دليل على جوار استعانة الإمام من يركز له عشرة
 ونحو ذلك. قوله: **يَنْخُو حَدِيثَ سُفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** فيه: أن الأفضل قصر الصلاة في السفر، وإن كان بقرب بلد، ما لم يمتد
 الإقامة أربعة أيام فصاعدًا. قوله: **يَنْخُو حَدِيثَ سُفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** معناه: يمر الحمار والكلب وراء السترة
 وقدامها إلى القبلة، كما قال في الحديث الآخر: **يَنْخُو حَدِيثَ سُفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** وفي الحديث
 الآخر: **يَنْخُو حَدِيثَ سُفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** وفي الحديث السابق: "ولا يصره من مر وراء ذلك".
 قوله: **يَنْخُو حَدِيثَ سُفْيَانَ وَعُمَرَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ** يعني رافعها إلى أنصاف ساقيه ونحو ذلك كما قال في الرواية =

١١٢١- (١٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ إِلَى الْبُطْحَاءِ، فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ. قَالَ شُعْبَةُ: وَزَادَ فِيهِ عَوْنٌ عَنْ أَبِيهِ أَبِي جُحَيْفَةَ: وَكَانَ يَمُرُّ مِنْ وَرَائِهَا الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ.

١١٢٢- (١٣) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا، مِثْلَهُ. وَزَادَ فِي حَدِيثِ الْحَكَمِ: فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ.

١١٢٣- (١٤) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ:** قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمِنَى، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ الصَّفِّ، فَتَرَلْتُ، فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ.

=السابقة: "كأني أنظر إلى بياض ساقيه" وفيه رفع الثوب عن الكعبين.

قوله: **خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ إِلَى الْبُطْحَاءِ، فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ.** فيه دليل على القصر والجمع في السفر، وفيه: أن الأفضل لمن أراد الجمع وهو نازل في وقت الأولى أن يقدم الثانية إلى الأولى، وأما من كان في وقت الأولى سائراً، فالأفضل تأخير الأولى إلى وقت الثانية، كذا جاءت الأحاديث ولأنه أرفق به.

قوله: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى:** وفي الرواية الأخرى: **عَنْ ابْنِ شِهَابٍ:** وفي رواية للبخاري: "على حمار أتان". **شرح كلمة أتان والتوفيق بين الروایتين** قال أهل اللغة: **أَتَانٌ** هي الأنتى من جنس الحمير، ورواية من روى حمار محمولة على إرادة الجنس، ورواية البخاري مينة للجميع. قوله: **وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ** معناه قاربته، واحتنف العلماء في سن ابن عباس **ع** عند وفاة رسول الله ﷺ فقيل: عشر سنين، وقيل: ثلاث عشرة، وقيل: خمس عشرة، وهو رواية سعيد بن جبير عنه، قال أحمد بن حنبل **ع**: وهو الصواب.

قوله: **"فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ" أي ترعى.**

شرح كلمة رمي قوله: **عَنْ ابْنِ شِهَابٍ:** فيها لغتان الصرف وعدمه، ولهذا يكتب بالألف والياء، والأجود صرفها وكتابتها بالألف، سميت رمي لما معنى بها من الدماء، أي تراق، ومعه قول الله تعالى: **عَنْ ابْنِ شِهَابٍ** (القيامة: ٣٧)

١١٢٤ - (١٥) **حدثني** حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ أَقْبَلَ يَسِيرُ عَلَى جِمَارٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي بَعْنَى، فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ يُصَلِّي بِالنَّاسِ قَالُ: فَسَارَ الْحِمَارُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، ثُمَّ نَزَلَ عَنْهُ، فَصَفَّ مَعَ النَّاسِ.

١١٢٥ - (١٦) **حدثني** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ الْمَاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، قَالَ: وَالَّتِي ﷺ يُصَلِّي بِعَرَفَةَ.

١١٢٦ - (١٧) **حدثنا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَنَى وَلَا عَرَفَةَ، وَقَالَ: فِي حَجَّةِ الْوُدَّاعِ أَوْ يَوْمَ الْفَتْحِ.

فقه الحديث وفي هذا الحديث أن صلاة الصبي صحيحة، وأن سترة الإمام سترة لمن خلفه. قال لقاضي: واحتلّفوا هل سترة الإمام بنفسها سترة من خلفه أم هي سترة له خاصة وهو سترة من خلفه مع الاتفاق على أنهم مصلون إلى سترة؟ قال. ولا خلاف أن السترة مشروعة إذ كان في موضع لا يأمن المرور بين يديه، وحينئذ إذا كان في موضع يأمن المرور بين يديه، وهما قولان في مذهب مالك، ومذهبنا: أنها مشروعة مطلقاً لعموم الأحاديث، ولأنها تصون بصره، وتمنع الشيطان المرور والتعرض لإفساد صلاته كما جاءت الأحاديث.

قوله: **هو محمول على أنهما قضيتا**. قوله: **في حجة الوداع** وفي رواية: **في حجة الوداع** أو يوم الفتح الصواب في حجة الوداع، وهذا الشك محمول عليه.

[٤٧- باب منع المار بين يدي المصلي]

١١٢٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلْيَدْرَأْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ".

١١٢٨- (٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا ابْنُ هِلَالٍ يَعْنِي حُمَيْدًا، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَصَاحِبٌ لِي نَتَذَكَّرُ حَدِيثًا، إِذْ قَالَ أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ: أَنَا أُحَدِّثُكَ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَرَأَيْتُ مِنْهُ. قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَبِي سَعِيدٍ، يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ، أَرَادَ أَنْ يَحْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ، فَتَنَظَّرَ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاعًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْ أَبِي سَعِيدٍ فَعَادَ، فَدَفَعَ فِي نَحْرِهِ أَشَدَّ مِنَ الدَّفْعَةِ الْأُولَى، فَمَشَّ قَائِمًا، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ، ثُمَّ زَاخَمَ النَّاسَ فَخَرَجَ، فَدَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ، فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ، قَالَ: وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ عَلَى مَرْوَانَ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ: مَا لَكَ وَلابْنِ أَخِيكَ؟ جَاءَ يَشْكُوكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدًا أَنْ يَحْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلْيَدْفَعْ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ".

[٤٧- باب منع المار بين يدي المصلي]

حكم دفع المار بين يدي المصلي وتوضيح طريق الدفع قوله: إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه، ويدرأ ما استطاع فإن لم يقاومه فإنه هو شيطان. معنى يدفع، وهذا الأمر بالدفع أمر بدب وهو بدب متأكد، ولا أعلم أحدًا من العلماء أوجبه، بل صرح أصحابنا وغيرهم بأنه مندوب غير واجب.

قال القاضي عياض: وأجمعوا على أنه لا يلزمه مقاتلته بالسلاح، ولا ما يؤدي إلى هلاكه، فإن دفعه بما يجوز فهلك من ذلك فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل يجب ديتة أم يكون هدرًا؟ فيه مذهبان للعلماء وهما قولان في مذهب مالك رحمه الله قال: واتفقوا على أن هذا كله لم يفرط في صلاته، بل احتاط وصلى إلى سُتْرَةٍ أو في مكان يأمن المرور بين يديه، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد في الرواية التي بعد هذه: إذا صلى أحدكم إلى شيء يسره، فإن أحدًا يَحْتَازُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَيَدْفَعُ فِي نَحْرِهِ، فَإِنْ أَبَى، فَلْيُقَاتِلْهُ، قَالَ: وكذا اتفقوا على أنه لا يجوز له المشي إليه من موضعه ليرده، وإنما يدفعه ويرده من موقفه؛ لأن مفسدة المشي في صلاته أعظم من مروره من بعيد-

١١٢٩ - (٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِنْ أَتَى فَلْيُقَاتِلْهُ، فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ".

١١٣٠ - (٤) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ. ١١٣١ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ سُورِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِّيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهِيمٍ يَسْأَلُهُ: مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي؟ قَالَ أَبُو جُهِيمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ حَيْراً لَهُ - مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ". قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْرِي قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْماً، أَوْ شَهْراً، أَوْ سَنَةً؟

= بين يديه، وإنما أبيض له قدر ما تراه يده من موقعه، وهذا أمر بالقرب من سترته، وإنما يردده إذا كان بعيداً منه بالإشارة والتسريح، قال: وكذبت اتفقوا على أنه إذا مر لا يردده، لكلا يصير مروراً ثانياً، إلا شيئاً روي عن بعض السلف أنه يردده، وتأوله بعضهم. هذا آخر كلام القاضي . وهو كلام نفيس =

*قوله: ... أي لكان الوقوف عنده حيراً له من المرور، وهذا علق ناعلم ولا فالوقوف حيراً له، سواء علم أو لم يعلم، وحير في نسخ مسلم لا ألف كما في نسخ الترمذي، وأما في نسخ صحيح البخاري فالألف، فقيل: هو مرفوع على أنه اسم كان وأنت حير بأن القواعد تأتي ذلك؛ لأن قوله: أن تقف مكرلة الاسم المعرفة تقديراً، فلا يصح أن يكون حيراً لكان، ويكون اسكراً اسماً له، بل أن مع الفعل يكون اسماً لكان مع كون الخبر معرفة مثل قوله تعالى: ... (آل عمران: ١٤٧) ... الآية على نصب القول على الخبرية، ورفع أن مع الفعل على أنه اسم لكان، وكذا المعنى يأتي ذلك عند التأمل، فالوجه أن اسم كان ضمير الشأن والحملة بعد كان مفسرة الشأن، أو إن حير مصوب على أنه حير كان وترك الألف بعده عن تسامح أهل الحديث، فإنه كثيراً ما يتركون كتابة الألف بعد الاسم المنصوب كما صرح النووي والسيوطي في مواضع، والله تعالى أعلم.

١١٣٢ - (٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ بْنُ حَيَّانَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَلْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ الْأَنْصَارِيِّ: مَا سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ؟ فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالٍ.

والذي قاله أصحابنا: أنه يردّه إذا أراد المرور بين يمين سترته بأسهل الوجوه، فإن أُنِيَ فبأشدها، وإن أدى إلى قتله فلا شيء عليه كالصائل عليه لأخذ نفسه أو ماله، وقد أباح له الشرع مقاتلته، والمقاتلة المباحة لا ضمان فيها.

وحده كون المار بين يدي المصلي شيطانا قوله **عنه**: **عنه** قال القاضي: قيل: معناه: إنما حمده على مروره وامتناعه من الرجوع الشيطان، وقيل: معناه: يفعل فعل الشيطان؛ لأن الشيطان بعيد من الخير وقبول السنة. وقيل: المراد بالشيطان القرين كما جاء في الحديث الآخر: "فإن معه القرين"، والله أعلم.

قوله: **مس** هو بفتح الميم وبفتح الراء وضمها لعنان، حكاهما صاحب "المطالع" وغيره، الفتح أشهر، ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره، ومعناه انتصب والمضارع "يمثل" بصم الراء لا غير، ومنه الحديث: "من أحب أن يمثل للناس له قياماً".

صط الاسم قوله: **جهم** هو بضم الحيم وفتح اطاء مصرع، واسمه: عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري النحاري، وهو المذكور في التيمم، وهو غير أبي جهم الذي قال النبي ﷺ: **ذهب همد حمصة** إلى **جهم** فإن صاحب الحمصة أبو جهم بفتح الحيم ويعبر ياء، واسمه: عامر بن حذيفة العدوي.

قوله **جهم**: **ذهب همد حمصة** من نفسي ماد حمزة **جهم** **جهم** **جهم** من **جهم** **جهم** **جهم** معناه: لو يعلم ما عليه من الإثم لاختار الوقوف أربعين على ارتكاب ذلك الإثم، ومعنى الحديث النهي الأكيد والوعيد الشديد في ذلك.

◆ ◆ ◆ ◆

[٤٨- باب دنو المصلي من السترة]

- ١١٣٣- (١) حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الشَّاةِ.
- ١١٣٤- (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى -وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى- قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا- حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنْ يَزِيدَ -يَعْنِي ابْنَ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ وَهُوَ ابْنُ الْأَكْوَعِ، أَنَّهُ كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ مَكَانِ الْمُصْحَفِ يُسَبِّحُ فِيهِ. وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ. وَكَانَ بَيْنَ الْمَنِيرِ وَالْقِبْلَةِ قَدْرُ مَمَرٍ الشَّاةِ.
- ١١٣٥- (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مَكِّيٌّ، قَالَ يَزِيدُ: أَخْبَرَنَا قَالَ: كَانَ سَلَمَةُ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ الْأُسْطُوَانَةِ الَّتِي عِنْدَ الْمُصْحَفِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا مُسْلِمٍ! أَرَأَيْكَ تَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَ هَذِهِ الْأُسْطُوَانَةِ، قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى الصَّلَاةَ عِنْدَهَا.

[٤٨- باب دنو المصلي من السترة]

قوله: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الشَّاةِ: يعني بالمصلي موضع السجود، وفيه أن السنة قرب المصلي من سترته.

شرح الكلمات وفقه الحديث قوله: كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ مَكَانِ الْمُصْحَفِ: المراد بالنسيب صلاة النافلة والسبحة صلاة النافلة، وفي المصحف ثلاث لعات: ضم الميم وفتحها وكسرها، وفي هذا أنه لا بأس بإدانة الصلاة في موضع واحد إذا كان فيه فضل. وأما النهي عن إبطان الرجل موضعاً من المسجد يلزمه فهو فيما لا فضل فيه ولا حاجة إليه، فأما ما فيه فضل فقد ذكرناه، وأما من يحتاج إليه لتدريس علم، أو للإفتاء أو سماع الحديث ونحو ذلك، فلا كراهة فيه بل هو مستحب؛ لأنه من تسهيل طرق الخير، وقد نقل القاضي رحمه الله خلاف السلف في كراهة الإبطان لغير حاجة، والاتفاق عليه لحاجة نحو ما ذكرناه.

قوله: كَانَ بَيْنَ مُصَلِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْجِدَارِ مَمَرٌ الشَّاةِ: المراد بالقلة الجدار، وإما أحر المنير عن الجدار؛ لثلاث يقصع نظر أهل الصف الأول بعضهم عن بعض. قوله: كَانَ يَتَحَرَّى مَوْضِعَ مَكَانِ الْمُصْحَفِ: فيه ما سبق أنه لا بأس بإدانة الصلاة في مكان واحد إذا كان فيه فضل، وفيه جواز الصلاة بحضرة الأساطين، فأما الصلاة إليها فمستحبة، لكن الأفضل أن لا يصعد إليها، بل يجعلها عن يمينه أو شماله كما سبق، وأما الصلاة بين الأساطين، فلا كراهة فيها عندنا، واختلف قول مالك في كراهتها إذا لم يكن عذر، وسبب الكراهة عنده أنه يقطع الصف؛ ولأنه يصلي إلى غير جدار قريب.

[٤٩ - باب قدر ما يستر المصلي]

١١٣٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَإِنَّهُ يَسْتَرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ أَجْرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ أَجْرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ * الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ".

قُلْتُ: يَا أَبَا ذَرٍّ! مَا نَالِ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ مِنَ الْكَلْبِ الْأَحْمَرِ مِنَ الْكَلْبِ الْأَصْفَرِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ أُجَيٍّ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: "الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ".

١١٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَيْضًا: أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَ بْنَ أَبِي الدِّيَالِ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَمَادٍ الْمَغْنِي: حَدَّثَنَا زِيَادُ الْبَكَّائِيُّ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ. بِإِسْنَادِ يُونُسَ، كُنْخُو حَدِيثِهِ.

[٤٩ - باب قدر ما يستر المصلي]

أقوال أهل العلم في قطع الحمار والمرأة والكلب الأسود الصلاة قوله ﷺ: يقطع الصلاة حمار و امرأة . كلب أسود . اختلف العلماء في هذا فقال بعضهم: يقطع هؤلاء الصلاة. وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: يقطعها الكلب الأسود، وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء، ووجه قوله: أن الكلب لم يجيء في الترخيص فيه شيء يعارض هذا الحديث، وأما المرأة ففيها: حديث عائشة رضي الله عنها المذكور بعد هذا. وفي الحمار: حديث ابن عباس السابق. -

* قوله: **يقطع الصلاة** أوله النووي رحمه الله أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء وليس المراد إبطالها، ثم رد دعوى نسخ الحديث.

قلت: شغل القلب لا يرتفع بمؤخرة الرجل إذا المار وراء مؤخرة الرجل في شغل القلب قريب من المار في شغل القلب إن لم يكن مؤخرة الرجل في ما يظهر فالوقاية بمؤخرة الرجل عن هذا المعنى غير ظاهرة، والله تعالى أعلم.

١١٣٨ - (٣) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ** أَخْبَرَنَا **الْمَخْزُومِيُّ** حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْوَاحِدِ** وَهُوَ **ابْنُ زَيْدٍ** حَدَّثَنَا **عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ** حَدَّثَنَا **يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ** عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقِي ذَلِكَ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ".

=وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي ، وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة؛ لشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد إبطالها.

ومنهم من يدعي نسخه بالحديث الآخر: "لا يقطع صلاة المرء شيء وأدرأوا ما استطعتم" وهذا غير مرصى؛ لأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعمد التاريخ، وليس ها تاريخ، ولا تعذر الجمع والتأويل، بل يتأول على ما ذكرناه، مع أن حديث "لا يقطع صلاة المرء شيء" ضعيف، والله أعلم.

صسط الاستماء قوله: **تتبع** "سلم" بفتح السين وإسكان اللام، و"الدبال" بفتح الدال المعجمة وتشديد الباء، قوله: **تتبع** هو بإسكان العين وكسر الهمزة وتشديد الباء مسلوب إلى مقعر.

[٥٠ - باب الاعتراض بين يدي المصلي]

١١٣٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، كَاعْتِرَاضِ الْحَنَازَةِ.

١١٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ كُلِّهَا، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتِرَ أَقْطَعَنِي فَأَوْتُرْتُ.

١١٤١ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ حَفْصٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: فَقُلْنَا: الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ. فَقَالَتْ: إِنَّ الْمَرْأَةَ لَدَابَّةٌ سَوَاءٌ لَقَدْ رَأَيْتَنِي بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُعْتَرِضَةً، كَاعْتِرَاضِ الْحَنَازَةِ، وَهُوَ يُصَلِّي.

١١٤٢ - (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِ قَالَا: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ صَبِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ: الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَدْ شَبَّهْتُمُونَا بِالْحَمِيرِ وَالْكَلابِ! وَاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مُضْطَجِعَةٌ، فَنَبِّدُوا لِي الْحَاجَةَ، فَأَكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ.

٥٠ - باب الاعتراض بين يدي المصلي

قوله: 'عن عائشة رضي الله عنها'، كان النبي ﷺ يصلي من الليل وأن معرصة سه وبين الفسة كاعتراض الحنارة استدللت به عائشة رضي الله عنها والعلماء بعدها، على أن المرأة لا تقطع صلاة الرجل، وفيه جواز صلاته إليها، وكرهه -

١١٤٣ - (٥) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: عَدَلْتُمُونَا بِالْكِلَابِ وَالْحُمْرِ! لَقَدْ رَأَيْتُنِي مُضْطَجِعَةً عَلَى السَّرِيرِ، فَيَجِيءُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَتَوَسَّطُ السَّرِيرَ، فَيُصَلِّي، فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ، فَأَنْسَلُ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي السَّرِيرِ، حَتَّى أُنْسَلَ مِنْ لِحَافِي.

١١٤٤ - (٦) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرِجْلَايَ فِي قَبْضَتَيْهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَنِي فَقَبَضْتُ رِجْلِي، وَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، قَالَتْ: وَالْبُيُوتُ يَوْمئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ.

١١٤٥ - (٧) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، جَمِيعًا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ قَالَ: حَدَّثَتْنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا جِذَاؤُهُ وَأَنَا حَائِضٌ وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ.

= العناء أو جماعة مهم الصلاة إليها لغير النبي ﷺ ؛ لخوف الفتنة بها وتذكرها وإشغال القلب بها بالنظر إليها، وأما النبي ﷺ فمنزله عن هذا كله، وصلاته مع أنه كان في الليل والبيوت يومئذٍ ليس فيها مصابيح.

قولها: **فَدَلَّ عَلَى أَنَّ** . . . **يَقْصُرُ** . . . فيه: استحباب تأخير الوتر إلى آخر الليل، وفيه: أنه يستحب لمن وثق باستيقاضه من آخر الليل، إما نفسه وإما بإيقاظ غيره، أن يؤخر الوتر، وإن لم يكن له قهجد، فإن عائشة . . . كانت هذه الصفة، وأما من لا يثق باستيقاضه، ولا له من يوقظه فيوتر قبل أن ينام، وفيه: استحباب إيقاظ أسائم للصلاة في وقتها، وقد جاءت فيه أحاديث أيضاً غير هذا.

قولها: **بِمَرَّةٍ بَدَنَهُ سَوَاءٌ** تريد به الإنكار عيهم في قومه: إن المرأة تقطع الصلاة.

شرح معنى قولها أن أسحجه، قولها: **فَأَكْرَهُ أَنْ أَسْنَحَهُ** هو بقطع الحمرة المفتوحة وإسكان السين المهملة وفتح النون، أي أظهر له وأعرض، يقال: سح لي كذا أي عرض ومه السائح من الطير

قولها: **فَدَسَجَدَ عَمْرِي فَقَصَصْتُ** . . . **حَمِي** استدلل به من يقول: ليس الساء لا يقص الوصوء، والجمهور على أنه ينقص، وحموا الحديث على أنه غمزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال التائم، فلا دلالة فيه على عدم النقص.

قولها: **بِالْبُيُوتِ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ** أرادت به الاعتذار تقول: لو كان فيها مصابيح لقصصت رجلي عند إرادته السجود، ولما أحوجته إلى غمزي.

١١٤٦ - (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُهُ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ، وَأَنَا حَائِضٌ، وَعَلَيَّ مِرْطٌ، وَعَلَيْهِ بَعْضُهُ إِلَى جَنْبِهِ.

- فوائد الحديث: قوها: **عن النبي ﷺ** صلى من الليل وأنا إلى جانبه - حائض - علي مرط - بعصه إلى جسده المرط: كساء، وفي هذا دليل على أن وقوف المرأة بحجب المصلي لا يبطل صلاته، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وأبطلها أبو حنيفة **رحمه الله**، وفيه: أن ثياب الحائض طاهرة إلا موضعاً ترى عليه دم أو نجاسة أخرى، وفي حوار الصلاة بحضرة الحائض، وحوار الصلاة في ثوب بعصه على المصلي وبعصه على حائض أو غيرها، وأما استقبال المصلي وجه غيره فمذهبنا ومذهب الجمهور كرهته، ونقنه القاضي عياض عن عامة العلماء **رحمهم الله**.

.....

٥١- باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه

١١٤٧- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ؟ فَقَالَ: "أَوْ لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ؟".

١١٤٨- (٢) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١١٤٩- (٣) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَادَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: أَيُّصَلِّي أَحَدُنَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: "أَوْ كُلُّكُمْ يَجِدُ ثَوْبَيْنِ؟".

١١٥٠- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - عَنْ أَبِي الزَّيَّادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ".

٥١- باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه

شرح الصلاة في ثوب واحد قوله: **عن رسول الله ﷺ** من صلاة في ثوب واحد فصل في حكمه
فيه جوار الصلاة في ثوب واحد، ولا خلاف في هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود **رضي الله عنه** فيه، ولا أعلم صحته، وأجمعوا أن الصلاة في ثوبين أفضل، ومعنى الحديث أن الثوبين لا يقدر عليهما كل أحد، فهو وجها لعجز من لا يقدر عليهما عن الصلاة، وفي ذلك حرج وقد قال الله تعالى: **وما جعل يسكم في الدين من حرج** (الحج: ٧٨).
وأما صلاة النبي ﷺ والصحابة **رضي الله عنهم** في ثوب واحد ففي وقت كان لعدم ثوب آخر، وفي وقت كان مع وجوده، لبيان الجواز، كما قال جابر **رضي الله عنه**: ليراني الجهال، وإلا فالثوبان أفضل كما سبق.

قوله **رضي الله عنه**: "لا يصلي أحدكم في ثوب واحد حتى يغطي به عاتقه" قال العلماء: حكمته أنه إذا اثنرت به ولم يكن على عاتقه منه شيء لم يؤمن أن تكشف عورته، بخلاف ما إذا جعل بعضه على عاتقه، ولأنه قد يحتاج =

١١٥١- (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ، فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ، وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ.

١١٥٢- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: مُتَوَشِّحًا، وَلَمْ يَقُلْ: مُشْتَمِلًا.

١١٥٣- (٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ فِي ثَوْبٍ، قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

١١٥٤- (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعِيسَى بْنُ حَمَادٍ قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنْفٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُلْتَحِفًا، مُخَالَفًا بَيْنَ طَرَفَيْهِ. زَادَ عِيسَى بْنُ حَمَادٍ فِي رِوَايَتِهِ، قَالَ: عَلَى مَنْكِبَيْهِ.

١١٥٥- (٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَوَشِّحًا بِهِ.

-إلى إمساكه بيده أو يديه، فيشعل بذلك ونموته سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت صدره، ورفعهما حيث شرع الرفع وغير ذلك؛ لأن فيه ترك ستر أعلى البدن وموضع الرية، وقد قال الله تعالى: ﴿حُدُّوا رُسُكُمْ﴾ (الأعراف: ٣١).

ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله والجمهور: هذا الهيئ للتستر لا للتحريم، فلو صلى في ثوب واحد ساتر لعورته ليس على عاتقه منه شيء، صحت صلاته مع الكراهة، سواء قدر على شيء يجعده على عاتقه أم لا. وقال أحمد وبعض السلف رحمهم الله: لا تصح صلاته إذا قدر على وضع شيء على عاتقه إلا بوضعه، لظاهر الحديث.

وعن أحمد بن حنبل رحمه الله رواية أنه تصح صلاته ولكن يأثم بتركه، وحجة الجمهور قوله رحمه الله في حديث جابر رضي الله عنه: "فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فأتر به" رواه البخاري، ورواه مسلم في آخر الكتاب في حديثه الطويل. قوله: "فإن كان ضيقاً فأتتر به" معناه: "فإن كان ضيقاً فأتتر به" وفي الرواية الأخرى: "مخالفًا بين طرفيه".

١١٥٦- (١٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، جَمِيعاً بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١١٥٧- (١١) حَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ رَأَى جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ، مُتَوَشِّحاً بِهِ، وَعِنْدَهُ ثِيَابُهُ. وَقَالَ جَابِرٌ: إِنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

١١٥٨- (١٢) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرٍو - قَالَ: حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ. قَالَ: وَرَأَيْتُهُ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، مُتَوَشِّحاً بِهِ.

١١٥٩- (١٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِيهِ سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: وَأَضْعَا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ. وَرِوَايَةُ أَبِي بَكْرٍ وَسُؤَيْدٍ: مُتَوَشِّحاً بِهِ.

- وفي حديث جابر: **مَسَحَ** - المشتمل والمتوشح والمخالف بين طرفيه معاها واحد هما. قال ابن السكيت: التوشح أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبيه الأيمن من تحت يده اليسرى، ويأخذ طرفه الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقد هما على صدره، وفيه جوار الصلاة في ثوب واحد.

قاعدة الحديث قوله: **وَمَسَحَ** - فيه دليل على جوار الصلاة على شيء يعول بينه وبين الأرض من ثوب وحصير وصوف وشعر وغير ذلك، وسواء ست من الأرض أم لا، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال القاضي **رحمته**: أما ما ثبت من الأرض، فلا كراهة فيه. وأما السط والدود وغيرها مما ليس من نبات الأرض فنصح الصلاة فيه بالإجماع، لكن الأرض أفضل منه إلا حاجة حر أو برد أو نحوهما؛ لأن الصلاة سرها التواضع والخضوع، والله عز وجل أعلم.

[٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة]

[١- باب المساجد ومواضع الصلاة]

١١٦٠- (١) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي دَرٍّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ أَوَّلُ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ" قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى" قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: "أَرْبَعُونَ سَنَةً، وَأَيْنَمَا أَذْرَكْتُمُ الصَّلَاةَ فَصَلَّ فَهُوَ مَسْجِدٌ".

وَفِي حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ "ثُمَّ حَيْثُمَا أَذْرَكْتُمُ الصَّلَاةَ فَصَلُّهُ، فَإِنَّهُ مَسْجِدٌ".

١١٦١- (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ التَّيْمِيِّ قَالَ: كُنْتُ أَقْرَأُ، عَلَى أَبِي الْقُرْآنِ فِي السُّنَّةِ، فَإِذَا قَرَأْتُ السَّجْدَةَ سَجَدَ. فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَتِ! أَتَسْجُدُ فِي الطَّرِيقِ؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يَقُولُ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوَّلِ مَسْجِدٍ وَضِعَ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ" قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: "الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى" قُلْتُ: كَمْ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: "أَرْبَعُونَ عَامًا، ثُمَّ الْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ، فَحَيْثُمَا أَذْرَكْتُمُ الصَّلَاةَ فَصَلَّ".

[٥- كتاب المساجد ومواضع الصلاة]

[١- باب المساجد ومواضع الصلاة]

ذكر بعض المواضع التي تكره الصلاة فيها قوله ﷺ: "وَمَسْجِدُ أَسَدٍ فَصَلِّ فِيهِ مَسْجِدٌ فِيهِ جَوَارُ" الصلاة في جميع المواضع إلا ما استشاه الشرع من الصلاة في المقابر وغيرها من المواضع التي فيها الحجاسة كالمرربة والمحررة، وكذا ما هي عنه نفعي آخر، فمن ذلك أعطان الإبل، وسبأتي بيها قريباً - إن شاء الله تعالى -، ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرها لحديث ورد فيها.

قوله: كتب من قرأ على بي في سجدة فرد في - سجدة سجدة، فقلت له - يا أبا سعيد "سجد في طريق" فذكر الحديث قوله: "السُّنَّة" هي بضم السين وتشديد الدال هكذا هو في صحيح مسلم، ووقع في كتاب =

- ١١٦٢- (٣) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ سَيَّارٍ، عَنْ يَزِيدَ الْفَقِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: كَانَ كُلُّ نَبِيٍّ يُنْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَبِيعَةً طَهُورًا وَمَسْجِدًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةُ صَلَّى حَيْثُ كَانَ، وَنُصِرْتُ بِالرَّغَبِ بَيْنَ يَدَيَّ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ".
- ١١٦٣- (٤) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ: أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

-السائي 'في السكة'، وفي رواية غيره: "في بعض السكك"، وهذا مطابق لقوله: يا أبت أتسجد في الطريق؟ وهو مقارب لرواية مسلم؛ لأن السدة واحدة السدد، وهي المواضع التي تطل حول المسجد وليست منه، ومنه قيل لإسماعيل السدي؛ لأنه كان يبيع في 'سدة' الخامع، وليس 'للسدة' حكم المسجد إذا كانت خارجة عنه. وأما سجوده في 'السدة' وقوله: 'سجد في مسجد' فمحمول على سجوده على صاهر، قال القاضي: واحتلف العلماء في المعنى والمتعلم إذا قرأ السجدة فقل: عليهما السجود لأول مرة، وقيل: لا سجود.

قوله ﷺ: **وَحَبَسَ اللَّهُ عَنَّا**... **حَسْبُ لَنَا**... قال العلماء: كانت عنائهم من قلنا يجمعونها ثم تأتي نار من السماء فتأكلها كما جاء مبيناً في "الصحيحين" من رواية أبي هريرة في حديث النبي ﷺ الذي عزى وحبس الله تعالى له الشمس. قوله ﷺ: **وَحَبَسَ لَنَا حَسْبُ صَهْرٍ**... وفي الرواية الأخرى: **وَحَبَسَ لَنَا صَهْرٌ**... احتج بالرواية الأولى مالك وأبو حنيفة **حَدَّثَنَا** وغيرهما ممن يجوز لثيمه جميع أجزاء الأرض. واحتج بالثانية الشافعي وأحمد **حَدَّثَنَا** وغيرهما ممن لا يجوز إلا بالتراب خاصة، وحملوا ذلك المطلق على هذا المقيد.**

وقوله ﷺ: **مَسْجِدٌ**... معناه: أن من كان قبلنا إنما أبيح لهم الصلوات في مواضع مخصوصة كالبيع والكائس. قال القاضي **حَدَّثَنَا**: وقيل: إن من كان قبلنا كانوا لا يصلون إلا فيما تيقنوا طهارته من الأرض، وحصصنا نحن بجواز الصلاة في جميع الأرض إلا ما تيقننا نجاسته.

قوله ﷺ: **وَعَصَتْ سَفْعَةٌ**... هي الشفاعة العامة التي تكون في المحشر بفرع الخلائق إليه ﷺ، لأن الإشاعة في-

****قال في فتح الملهم.** لأن شرط المحصص أن يكون متافيا، والتراب ليس بمناف للصعيد، لأنه بعض منه، فالصعب عليه في حديث علي وحديفة لبيان أفضليته على غيره، لا لأنه لا يجزئ غيره، والصعيد اسم لوجه الأرض، وهو نص القرآن، وليس بعد بيان الله تعالى بيان، وقد قال ﷺ للجنب: "عليك بالصعيد، فإنه يكفيك" فنص له على العام في وقت البيان. (فتح الملهم: ١٢/٤)

١١٦٤- (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ: جُعِلَتْ صُفُوفُنَا كَصُفُوفِ الْمَلَائِكَةِ، وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا، وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ". وَذَكَرَ خَصْلَةً أُخْرَى.

١١٦٥- (٦) **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ**: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ: حَدَّثَنِي رَبِيعُ بْنُ جَرَّاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١١٦٦- (٧) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ**، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ".

١١٦٧- (٨) **وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيَّنَّا أَنَا نَائِمٌ أُوتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ". قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ تَنْتَلُونَهَا.

=الخاصة جعلت لغيره أيضاً. قال القاضي: وقيل: المراد شفاعة لا ترد، قال: وقد تكون شفاعته خروج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان من النار؛ لأن الشفاعة التي جاءت لغيره إنما جاءت قبل هذا، وهذه مختصة به، كشفاعته المحشر، وقد سبق في كتاب الإيمان بيان أنواع شفاعته ﷺ.

قوله ﷺ: **فُضِّلْنَا عَلَى النَّاسِ بِثَلَاثٍ**. جمع صفوفاً كصفوف ملائكة، وجمعت لنا لأرض كلها مسجداً، وجمعت رُسُهَا لنا طهوراً، وذكر حصه أخرى قال العلماء: المذكور هنا خصلتان؛ لأن قضية الأرض في كونها مسجداً وطهوراً خصلة واحدة، وأما الثانية: فمحدوفة هنا ذكرها النسائي من رواية أبي مالك الراوي هنا في مسلم: قال: 'وأوتيت هذه الآيات من خواتم البقرة من كنز تحت العرش، ولم يعطهن أحد قبلي ولا يعطاهن أحد بعدي.

شرح جوامع الكلم والأحمر والأسود. قوله ﷺ: **"عُصَّتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ"** وفي الرواية الأخرى: "بعثت بجوامع الكلم" قال اهروي: يعني به القرآن، جمع الله تعالى في الألفاظ اليسيرة منه المعاني الكثيرة، وكلامه ﷺ كان بالجوامع قليل اللفظ كثير المعاني.

١١٦٨- (٩) **وَحَدَّثَنَا** حَاجِبُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ مِثْلَ حَدِيثِ يُونُسَ.

١١٦٩- (١٠) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١١٧٠- (١١) **حَتَّى** أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى الْعَدُوِّ، وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَبَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، فَوُضِعَتْ فِي يَدَيَّ".

١١٧١- (١٢) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَأُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ".

= قوله ﷺ: **عَنْ** ابْنِ الْمُسَيَّبِ. وفي الرواية الأخرى: "إِنِ الْمَسْأَلَةُ كَافَةٌ" قيل: اراد بالأحمر: البيض من العجم وغيرهم، وبالأسود: العرب؛ لعلة السمرة فيهم وغيرهم من السودا. وقيل: اراد بالأسود: السودا، وبالأحمر: من عداهم من العرب وغيرهم. وقيل: الأحمر: الإسن، والأسود: الحن، والجميع صحيح، فقد بعث إلى جميعهم.

قوله ﷺ: **عَنْ** ابْنِ الْمُسَيَّبِ. هذا من أعلام الشبهة فإنه إخبار بفتح هذه البلاد لأمتة، ووقع كما أخبر ﷺ ولله الحمد والملة. قوله: **عَنْ** ابْنِ الْمُسَيَّبِ. يعني تستخرجون ما فيها، يعني: حرائث الأرض وما فتح على المسلمين من الدنيا. قوله: **"عَنِ الزُّبَيْدِيِّ"** هو بضم الزاي نسبة إلى بني زبيد.

[٢- باب ابتناء مسجد النبي ﷺ]

١١٧٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ الضُّبَيْعِيِّ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، فَتَزَلَّ فِي غُلُوِّ الْمَدِينَةِ، فِي حَيٍّ يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بْنِ النَّجَّارِ، فَجَاؤُوا مُتَقَلِّدِينَ بِسُيُوفِهِمْ. قَالَ: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَبُو بَكْرٍ رِذْفُهُ، وَمَلَأُ بْنُ النَّجَّارِ حَوْلُهُ، حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ. قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي حَيْثُ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، ثُمَّ إِنَّهُ أَمَرَ بِالْمَسْجِدِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بْنِ النَّجَّارِ فَجَاؤُوا فَقَالَ: "يَا بَنِي النَّجَّارِ! تَأْمِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا". قَالُوا: لَا، وَاللَّهِ! لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ.

قَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ: كَانَ فِيهِ نَخْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَرْبٌ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، وَبِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنُبِشَتْ، وَبِالْخَرْبِ فَسُوِّتْ، قَالَ: فَصَفَّوْا النَّخْلَ قِبْلَةً، وَجَعَلُوا عِضَادَتِيهِ حِجَارَةً قَالَ: فَكَأَنُّوا يَرْتَجِزُونَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ! إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَانْصُرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ.

٢- باب ابتناء مسجد النبي ﷺ

قوله: **فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ** هو بضم العين وكسرها، لغتان مشهورتان. قوله: **ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى مَلَأِ بْنِ النَّجَّارِ** ضبطناه **أشرفهم**. قوله: **فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ** أي بابعوني.

قوله: **وَأَبُو بَكْرٍ رِذْفُهُ** لا إلى الله هذا الحديث كذا هو مشهور في "الصحيحين" وغيرهما. وذكر محمد بن سعد في "الطبقات" عن الواقدي أن النبي ﷺ اشتراه منهم بعشرة دنانير، دفعها عنه أبو بكر الصديق عليه السلام.

قوله: **كَانَ فِيهِ نَخْلٌ وَقُبُورُ الْمُشْرِكِينَ وَخَرْبٌ** هكذا ضبطناه بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء، قال القاضي: روياه هكذا، وروياه بكسر الحاء وفتح الراء، وكلاهما صحيح، وهو ما نغرب من البناء، قال الخطابي: لعل صوابه 'حرب' بضم الحاء جمع خربة بالصم، وهي الخروق في الأرض، أو لعله حرف، قال القاضي: لا أدري ما اضطره إلى هذا؟ يعني أن هذا تكلف لا حاجة إليه، فإن الذي ثبت في الرواية صحيح المعاني لا حاجة إلى تغييره؛ -

- ١١٧٣- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ.
- ١١٧٤- (٣) وَحَدَّثَهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

= لأنه كما أمر بقصع النخل لتسوية الأرض أمر بالخرب، ورفعت رسومها وسويت موضعها لتصير جميع الأرض ميسوطة مستوية للمصلين، وكذلك فعل بالقبور.

قوله: 'فأمر رسول الله ﷺ بالنخل فقطع'.

فقه الحديث وشرح بعض الكلمات فيه: حوار قطع الأشجار المثمرة للحاجة والنصححة لاستعمال حشها، أو ليعرس موضعها غيرها، أو لحوف سقوطها على شيء تتلفه، أو لاتحاد موضعها مسجداً، أو قصعها في بلاد الكفار إذا لم يرج فتحها؛ لأن فيه نكابة وعيظاً ضم، وإضعافاً وإرعافاً.

قوله: **عند مسكن فست** فيه: حوار شئ القبور الدارسة، وأنه إذا أزيل ترابها المختلط بصددهم ودمائهم جازت الصلاة في تلك الأرض، وحوار اتحاد موضعها مسجداً إذا ضيقت أرضه، وفيه: أن الأرض التي دفن فيها الموتى ودرست تجور بيعها، وأنها باقية على ملك صاحبها وورثته من بعده إذا لم توقف.

قوله: **عند عسديه حرد** العضادة بكسر العين هي حارب الباب. قوله: **عند حرد** فيه: حوار الارتحاز وقول الأشعار في حال الأعمال والأسفار ونحوها لتشيط النفوس، وتسهيل الأعمال والمشي عليها، واختلف أهل العروض والأدب في الرجز هل هو شعر أم لا؟ واتفقوا على أن الشعر لا يكون شعراً إلا بالقصد، أما إذا جرى كلام مورون بغير قصد فلا يكون شعراً، وعليه يحمل ما جاء عن النبي ﷺ من ذلك؛ لأن الشعر حرام عليه **ﷺ**.

قوله: **عند النبي ﷺ كان يصلي في مرابض** قال أهل اللغة: هي مراكبها ومواضع مبيتها ووضعها أحسادها على الأرض للاستراحة. قال ابن دريد: ويقال ذلك أيضاً لكل دابة من دواب الخوامر والسباع، واستدل بهذا الحديث مالك وأحمد **رحمهم** وغيرهما ممن يقول بظاهرة بول المأكول وروثه، وقد سبق بيان المسألة في آخر كتاب الطهارة، وفيه: أنه لا كراهة في الصلاة في مراح العجم، بخلاف أعطان الإبل، وسبقت المسألة هناك أيضاً.

قوله: "وحدثنا يحيى بن يحيى قال: حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا شعبة" هكذا هو في معظم النسخ يحيى بن يحيى، وفي بعضها يحيى فقط غير مسووب، والذي في الأطراف لخلف أنه يحيى بن حبيب قيل: وهو الصواب.

٣- باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

١١٧٥- (١) **حسن** أبو بكر بن أبي شيبة: **حدثنا** أبو الأخصب عن أبي إسحاق، عن البراء بن عازب، قال: **صليت مع النبي ﷺ إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً، حتى نزلت الآية التي في البقرة: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم بغيره﴾** (البقرة: ١٤٤) **فزلت بعد ما صلى النبي ﷺ، فأنطلق رجل من القوم فمر بناس من الأنصار وهم يصلون، فحدثهم بالحديث، فولوا وجوههم قبل البيت.**

١١٧٦- (٢) **حسن** محمد بن المثنى وأبو بكر بن خلافة، جميعاً عن يحيى قال ابن المثنى: **حدثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان: حدثني أبو إسحاق قال: سمعت البراء يقول: صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، ثم صرفنا نحو الكعبة.**

٣- باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة

فنه الحديث فيه: حديث البراء، وهو دليل على جوار السج ووقوعه، وفيه: قول خير الواحد، وفيه: جواز الصلاة الواحدة في جهتين، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، من صلى إلى جهة بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده في أثناءها فيستدير إلى الجهة الأخرى، حتى لو تغير اجتهاده أربع مرات في الصلاة الواحدة، فصلى كل ركعة منها إلى جهة صحت صلاته على الأصح؛ لأن أهل هذا المسجد المذكور في الحديث استداروا في صلاتهم واستقبلوا الكعبة ولم يستأنفوها، وفيه: دليل على أن النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه، فإن قيل: هذا نسخ لمقطوع به بخبر الواحد وذلك ممنوع عند أهل الأصول. فالجواب أنه احتفت به قرائن ومقدمات أفادت العلم، وخرج عن كونه خبر واحد مجرداً.

اختلاف أهل العلم في استقبال بيت المقدس هل كان بالقرآن أم باجتهاد النبي ﷺ، واختلف أصحابنا وغيرهم من العلماء **في أن استقبال بيت المقدس هل كان ثانياً بالقرآن أم باجتهاد النبي ﷺ**؟ فحكى الماوردي في "الحاوي" وجهين في ذلك لأصحابنا. قال القاضي عياض **رحمته**: الذي ذهب إليه أكثر العلماء أنه كان بسنة لا بقرآن، فعلى هذا يكون فيه دليل لقول من قال: إن القرآن يسح السنة، وهو قول أكثر الأصوليين المتأخرين، -

قوله: ﴿فصلت بعد ما صلى النبي ﷺ﴾ طاهره إما نزلت بعد الصلاة، وطاهر رواية البخاري أنها نزلت قبل الصلاة، وعلى ذلك ينبغي جعل كلمة "بعد" ظرفاً لقوله: "فأنطلق" والعاء رائدة مثلها في قوله: **﴿وقد دلت فيفسد أنفسكم﴾** (المطففين: ٢٦)

١١٧٧- (٣) **حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ**؛ **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ**؛ **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ**، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، ح **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** -وَاللَّفْظُ لَهُ- عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: **بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ بَقْبَاءَ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكُعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُعْبَةِ.**

١١٧٨- (٤) **حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ**؛ **حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ**، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: **بَيْنَمَا النَّاسُ فِي صَلَاةِ الْعُدَاةِ، إِذْ جَاءَهُمْ رَجُلٌ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.**

١١٧٩- (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**؛ **حَدَّثَنَا عَفَّانُ**؛ **حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ**، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ: **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَتَزَلَّتْ: ۞ فَذَرَى نَفْسَ وَحْهَتْ فِي السَّمَاءِ، فَلَوْلَيْتَ قَلْبَهُ تَرَضَّيْتُهَا فَوَلَّ وَحْهَتْ نَظَرَ الْمَسْحَدِ الْحَرَامِ ۞ (البقرة: ١٤٤) فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ وَهُمْ رُكُوعٌ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَقَدْ صَنُّوا رُكْعَةً، فَنَادَى: أَلَا! إِنَّ الْقِبْلَةَ قَدْ حُوِّلَتْ، فَمَالُوا كَمَا هُمْ نَحْوَ الْقِبْلَةِ.**

وهو أحد قولَي الشافعي رحمه الله. والقول الثاني له، وبه قال طائفة: لا يجوز؛ لأن السنة مبينة لكتاب فكيف ينسخها؟ وهؤلاء يقولون: لم يكن استقبال بيت المقدس سنة، بل كان يوحي، قال الله تعالى: **۞ وَمَنْ حَفِظَ نَفْسَهُ نَفْسُ كُتِبَ عَلَيْهِ ۞ (البقرة: ١٤٣) الآية**، واختلفوا أيضاً في عكسه وهو نسخ السنة للقرآن، فجوزه الأكثرون، ومنعه الشافعي رحمه الله وطائفة.

صط الأسماء قوله: **نسب مقدس** فيه لعتان مشهورتان: إحداهما: فتح الميم وإسكان القاف، والثانية: ضم الميم وفتح القاف، ويقال فيه أيضاً: إيلياء وإلباء، وأصل المقدس والتقديس من التطهير، وقد أوضحته مع بيان لغاته وتصريفه واشتقاقه في تهذيب الأسماء.

قوله: **بسم الله في صلاة الصبح** هو بالمد ومصروف ومذكر، وقيل: مقصور وغير مصروف، وقيل: مؤنث، وهو موضع بقرب المدينة معروف، وتقدم قريباً بيان معنى قوهم: يسما ويسنا، وأن تقديره بين أوقات كذا. قوله: **۞ فَمَنْ حَفِظَ نَفْسَهُ كُتِبَ عَلَيْهِ ۞** روي "فاستقبلوها" بكسر الباء وفتحها، والكسر أصح وأشهر، وهو الذي يقتضيه تمام الكلام بعده. قولها: "بينما الناس في صلاة العداة" فيه: جواز تسمية الصبح عداة وهذا لا خلاف فيه، لكن قال الشافعي رحمه الله: سماها الله تعالى الفجر وسماها رسول الله ﷺ الصبح، فلا أحب أن تسمى بغير هذين الاسمين.

[٤- باب النهي عن بناء المساجد على القبور. واتخاذ الصور فيها....]

١١٨٠- (١) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْتَاهَا بِالْحَبَشَةِ، فِيهَا تَصَاوِيرُ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَوْلَيْكَ، إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، فَمَاتَ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ بِلَئِكَ الصُّورِ أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".**

١١٨١- (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُمْ تَذَاكُرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ، فَذَكَرَتْ أُمَّ سَلَمَةَ وَأُمَّ حَبِيبَةَ كَنِيسَةً، ثُمَّ ذَكَرَتْ نَحْوَهُ.**

١١٨٢- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: ذَكَرْنَا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كَنِيسَةً رَأَيْنَاهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ. بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.**

١١٨٣- (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي حُمَيْدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ".**

قَالَتْ: فَلَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا.

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: وَلَوْلَا ذَلِكَ: لَمْ يَذْكُرْ: قَالَتْ.

١١٨٤- (٥) **حَدَّثَنَا هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَمَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أُمَّ هُرَيْرَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ".**

٤- باب النهي عن بناء المساجد على القبور. واتخاذ الصور فيها. والنهي عن اتخاذ القبور مساجد

أحاديث الباب ظاهرة الدلالة فيما ترجمنا له. قولها: **ذَكَرْنَا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ** هكذا ضبطناه "ذكرنا" بالنون، وفي بعض الأصول "ذكرت" بالياء والأول أشهر، وهو جائز على تلك النسخة القليلة لغة "أكلوي البراغيث"، ومنها: يتعاقبون فيكم ملائكة.

قولها: **أَخْبَرَنِي يُونُسُ وَمَالِكٌ** عن أبي حنيفة عن يونس ومالك، بضمة الحاء وفتحها وهما صحيحان.

١١٨٥- (٦) **وَحَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا الْفَزَارِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ".

١١٨٦- (٧) **وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**- قَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا- ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَائِشَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، طَفِقَ يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ، وَهُوَ كَذَلِكَ: "لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ" يُحَذِّرُ مِثْلَ مَا صَنَعُوا.

١١٨٧- (٨) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ-** قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا - زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ التَّحْرَانِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي جُنْدَبٌ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: "إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا، كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَلَا وَإِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، إِنِّي أَنَهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ".

-قوله ﷺ: **فَاللَّهُ يَهْدِيكُمْ** ومعناه: لعنهم كما في الرواية الأخرى، وقيل: معناه: قتلهم وأهلكهم.

صط بعض الكلمات وشرحها. قوله: **فَاللَّهُ يَهْدِيكُمْ** هكذا ضبطاه "نزل" بضم النون وكسر الزاي، وفي أكثر الأصول "نزلت" بفتح الحروف الثلاثة؟ وبناء التأنيث الساكنة أي لما حضرت المنية والوفاة، وأما الأول فمعناه: نزل ملك الموت والملائكة الكرام.

قوله: **صط طرح خميصة** يقال: طفق بكسر الفاء وفتحها، أي جعل والكسر أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن، ومن حكى الفتح الأحفش والجوهري، والخميصة: كساء له أعلام.

قوله: "عن عبد الله بن الحارث الجحاني" هو بالنون والجيم. قوله ﷺ: **إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ** حرره معنى "أبرأ"، أي أمتنع من هذا وأنكره، والخليل: هو المنقطع إليه، وقيل: المختص بشيء دون غيره، قيل: هو مشتق من 'الخلة' بفتح الحاء وهي الحاجة، وقيل: من الخلة بضم الحاء، وهي تخلل المودة في القلب، -

فنفى ﷺ أن تكون حاجته وانقطاعه إلى غير الله تعالى، وقيل: الحليل من لا يتسع القلب لغيره، قال العلماء: إنما هي النبي ﷺ عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، فربما أدى ذلك إلى الكفر، كما جرى لكثير من الأمم الحالية، ولما احتاجت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله ﷺ حين كثر المسمومون، وامتدت الزيادة إلى أن دحلت بيوت أمهات المؤمنين فيه، ومنها حجرة عائشة رضي الله عنها مدهن رسول الله ﷺ وصاحبه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله؛ لئلا يظهر في المسجد فيصل إلى العوام، ويؤدي إلى المخذور، ثم بنوا جدارين من ركي القبر الشمايين وحرفوهما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر، ولهذا قال في الحديث: "ولولا ذلك لأمرر قبره غير أنه خشي أن يتخذ مسجداً" والله تعالى أعلم بالصواب.

• • • •

[٥- باب فضل بناء المساجد والحث عليها]

١١٨٨- (١) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ لُكَيْمًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ يَذْكُرُ، أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّكُمْ قَدْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ تَعَالَى - قَالَ بُكَيْرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَّبِعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ - بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ". وَقَالَ ابْنُ عِيسَى فِي رِوَايَتِهِ "مِثْلُهُ فِي الْجَنَّةِ".

١١٨٩- (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى - وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى - قَالَا: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَرَادَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ، فَكَرِهَ النَّاسُ ذَلِكَ فَأَحْبَبُوا أَنْ يَدْعُوهُ عَلَى هَيْئَتِهِ. فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَهُ".

[٥- باب فضل بناء المساجد والحث عليها]

قوله ﷺ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا لِلَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ مِثْلَهُ" - يحتمل قوله ﷺ: "مِثْلُهُ" أمرين: أحدهما: أن يكون معناه بنى الله تعالى له مثله في مسمى البيت، وأما صفته في السعة وغيرها فمعموم فضلها أي مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. الثاني: أن معناه أن قصده على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا.

٦- باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ونسخ التطبيق

١١٩٠- (١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَ عُلُقَمَةَ، قَالَا: أَتَيْنَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ فِي دَارِهِ، فَقَالَ: أَصَلَّى هَؤُلَاءِ خَلْفَكُمْ؟ فَقُلْنَا: لَا. قَالَ: فَقُومُوا فَصَلُّوا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِأَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ. قَالَ: وَذَهَبْنَا لِنَقُومَ خَلْفَهُ، فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا فَجَعَلَ أَحَدَنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ. قَالَ: فَلَمَّا رَكَعَ وَضَعْنَا أَيْدِينَا عَلَى رُكْبِنَا. قَالَ: فَضَرَبَ أَيْدِينَا وَطَبَقَ بَيْنَ كَفَيْهِ، ثُمَّ أَدْخَلَهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ.

٦- باب النذب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع، ونسخ التطبيق

تحقيق نسخ التطبيق في الركوع مذهبا ومذهب العلماء كافة أن السنة وضع اليدين على الركبتين وكرامة التطبيق، إلا ابن مسعود وصاحبيه علقمة والأسود فإنهم يقولون: إن السنة التطبيق؛ لأنه لم يبلغهم الناسح، وهو حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه والصواب ما عليه الجمهور لثبوت الناسح الصحيح. قوله: 'أَصَلَّى هَؤُلَاءِ؟' يعني الأمير والتابعين له، وفيه: إشارة إلى إنكار تأخيرهم الصلاة. قوله: 'فَمِمَّ فَصَدُّوا' فيه: جواز إقامة الجماعة في البيوت، لكن لا يسقطها فرض الكفاية إذا قلنا بالمذهب الصحيح أنها فرض كفاية بل لا بد من إظهارها، وإنما اقتصر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه على فعلها في البيت؛ لأن الفرض كان يسقط بفعل الأمر وعامة الناس، وإن أخروها إلى أواخر الوقت.

مذهب الجمهور في الأذان والإقامة لمن يصلي وحده في البلد. قوله: 'فَمِمَّ يَأْمُرُ الْأَذَانَ وَلَا إِقَامَةَ' هذا مذهب ابن مسعود رضي الله عنه وبعض السلف من أصحابه وغيرهم: أنه لا يشرع الأذان ولا الإقامة لمن يصلي وحده في البلد الذي يؤذن فيه، ويقام لصلاة الجماعة العظمى، بل يكفي أذانهم وإقامتهم. ومذهب جمهور العلماء من السلف والخلف إلى أن الإقامة سنة في حقه ولا يكفيه إقامة الجماعة، واحتلفوا في الأذان: فقال بعضهم: يشرع له، وقال بعضهم: لا يشرع، ومذهبنا الصحيح: أنه يشرع له الأذان إن لم يكن سمع أذان الجماعة وإلا فلا يشرع.

قوله: 'ذَهَبَ نَفِيسٌ حَتَّى فَجَعَلَ أَحَدَهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ' وهذا مذهب ابن مسعود وصاحبيه، وحالفهم جميع العلماء من الصحابة فمن بعدهم إلى الآن فقالوا: إذا كان مع الإمام رجلان وقما وراءه صفًا لحديث جابر وجابر بن صخر، وقد ذكره مسلم في "صحيحه" في آخر الكتاب في الحديث الطويل عن جابر، وأجمعوا إذا كانوا ثلاثة أنهم يقفون وراءه، وأما الواحد فيقف عن يمين الإمام عند العلماء كافة، ونقل جماعة الإجماع فيه، ونقل القاضي عياض رحمته الله عن ابن المسيب أنه يقف عن يساره، ولا أظنه يصح عنه، وإن صح فعله لم يبلغه حديث ابن عباس، وكيف كان فهم اليوم مجمعون على أنه يقف عن يمينه.

١١٩٢ - (٣) **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ**: أَخْبَرَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ: أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: أَصَلَّى مَنْ خَلْفَكُمْ؟ قَالَا: نَعَمْ. فَقَامَ بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَ أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرَ عَنْ شِمَالِهِ، ثُمَّ رَكَعْنَا، فَوَضَعْنَا أَيْدِيَنَا عَلَى رُكْبِنَا، فَضَرَبَ أَيْدِيَنَا، ثُمَّ طَبَقَ بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَعَلَهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١١٩٣ - (٤) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ - وَاللَّفْظُ لِي - قُتَيْبَةَ -** قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، قَالَ وَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيْ، فَقَالَ لِي أَبِي: اضْرِبْ بِكَفِّكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ، قَالَ ثُمَّ فَعَلْتُ ذَلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَضَرَبَ يَدَيَّ وَقَالَ: إِنَّا نُهَيِّنَا عَنْ هَذَا، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضْرِبَ بِالْأَكْفِ عَلَى الرُّكْبِ.

١١٩٤ - (٥) **حَدَّثَنَا حَنْفُ بْنُ هِشَامٍ**: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: فَنُهَيِّنَا عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ.

١١٩٥ - (٦) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: رَكَعْتُ فَقُلْتُ بِيَدَيَّ هَكَذَا يَعْنِي طَبَقَ بِهِمَا وَوَضَعَهُمَا بَيْنَ فَخِذَيْهِ فَقَالَ أَبِي: إِنَّا قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا. ثُمَّ أَمَرْنَا بِالرُّكْبِ.

١١٩٦ - (٧) **حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى**: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي، فَلَمَّا رَكَعْتُ شَبَّكَتُ أَصَابِعِي وَجَعَلْتُهُمَا بَيْنَ رُكْبَتَيْ، فَضَرَبَ يَدَيَّ، فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا، ثُمَّ أَمَرْنَا أَنْ تَرْفَعَ إِلَى الرُّكْبِ.

صِبْطُ الْأَسْمَاءِ. قوله: **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ** هو بالراء، واسمه: عبد الرحمن بن عبيد بن سبطاس بكسر الهمزة وهو أبو يعفور الأصغر، وأما أبو يعفور الأكبر فاسمه واقد، وقيل: وقدان وقد سبق بيانهما في "كتاب الإيمان" في حديث أي الأعمال أفضل.

[٧- باب جواز الإقعاء على العقبين]

١١٩٧- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ -وَتَقَارَبَا فِي النَّفْظِ- قَالَ جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: قُلْنَا لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، فَقَالَ: هِيَ السُّنَّةُ. فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّحْلِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكَ ﷺ.

٧- باب جواز الإقعاء على العقبين

تفسير الإقعاء وحكمه فيه طائفتان: الأولى من الإقعاء على القدمين، وهي سنة، والثانية من الإقعاء على الركبتين، وهي سنة مستحبة. اعلم أن الإقعاء ورد فيه حديثان: ففي هذا الحديث أنه سنة، وفي حديث آخر النهي عنه، رواه الترمذي وغيره من رواية علي، وإسحاق بن عمار، وأحمد بن حنبل. من رواية سمرة وأبي هريرة والبيهقي من رواية سمرة وأبي إسحاق كلها ضعيفة. وقد اختلف العلماء في حكم الإقعاء، وفي تفسيره اختلافاً كثيراً لهذه الأحاديث، والصواب الذي لا معدل عنه أن الإقعاء نوعان: أحدهما: أن يلبصق إليته بالأرض ويصب ساقيه ويضع يديه على الأرض، كإقعاء الكتب، هكذا فسره أبو عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبد القاسم بن سلام وآخرون من أهل النجف، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي، والنوع الثاني، أن يجعل إليته على عقبه بين السجدين، وهذا هو مراد ابن عباس بقوله: سنة نبيكم ﷺ. وقد نص الشافعي في "اللبوطي والإملاء" على استحبابه في الجلوس بين السجدين، وحمل حديث ابن عباس عليه جماعات من المحققين منهم البيهقي، والقاضي عياض وآخرون. قال القاضي: وقد روي عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يفعلونه، فإن: وكذا جاء مفسراً عن ابن عباس: "من السنة أن تمس عقبك إلبتلك" هذا هو الصواب في تفسير حديث ابن عباس. وقد ذكرنا أن الشافعي نص على استحبابه في الجلوس بين السجدين، وله نص آخر، وهو الأشهر أن السنة فيه الافتراش، وحاصله أنهما ستان وأيهما أقص؟ فيه قولان. ولما جئنا التشهد الأول، وجلسة الاستراحة فستهما الافتراش، وجلسة التشهد الأخير السنة فيه التورث، هذا مذهب الشافعي، وقد سبق بيانه مع مذاهب العلماء. وقوله: "من السنة أن تمس عقبك إلبتلك" هذا هو الصواب في تفسير حديث ابن عباس. وقد ذكرنا أن الشافعي نص على استحبابه في الجلوس بين السجدين، وله نص آخر، وهو الأشهر أن السنة فيه الافتراش، وحاصله أنهما ستان وأيهما أقص؟ فيه قولان. ولما جئنا التشهد الأول، وجلسة الاستراحة فستهما الافتراش، وجلسة التشهد الأخير السنة فيه التورث، هذا مذهب الشافعي، وقد سبق بيانه مع مذاهب العلماء. ورد الجمهور على ابن عبد البر وقالوا: الصواب الضم، وهو الذي يبق به إضافة الجفاء إليه، والله أعلم.

٨- باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة

١١٩٨- (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَتَقَارَبَا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ - قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ، قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقُلْتُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ! فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ، فَقُلْتُ: وَأَنْكَلُ أُمَيَّاهُ! مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمِّتُونَنِي، لَكِنِّي سَكَتُ*، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْنَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ، فَوَاللَّهِ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي قَالَ: "إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ".....

٨- باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة

شرح الغريب قوله: * من مذهب الكاف وبفتحهما جميعاً لغتان كاسحل والبحل حكاهما الجوهري وغيره وهو فقدان المرأة ولدها، وامرأة ثكلى وثاكل وثكلته أمه بكسر الكاف وأثكله الله تعالى أمه. قوله: "أمياه" هو بكسر الميم.

قوله: فجعلهم يصدونني يعني فعلوا هذا ليسكتوه، وهذا محمول على أنه كان قبل أن يشرع التسبيح لمن نابه شيء في صلاته، وفيه دليل على جوار الفعل القليل في الصلاة، وأنه لا تبطل به الصلاة، وأنه لا كراهة فيه إذا كان لحاجة قوله: * من مذهب الكاف وبفتحهما جميعاً لغتان كاسحل والبحل.

فوائد الحديث والكلام حول الكلام في أثناء الصلاة فيه: بيان ما كان عليه رسول الله ﷺ من عظيم الحق الذي شهد الله تعالى له به، ورفقه بأحامل، ورأفته بأتمته، وشفقته عليهم، وفيه التحق بتحقيقه ﷺ في الرفق بالأحامل، وحسن تعييمه واللفظ به، وتقريب الصواب إلى فهمه. قوله: * من مذهب الكاف وبفتحهما جميعاً لغتان كاسحل والبحل.

قوله ﷺ: * من مذهب الكاف وبفتحهما جميعاً لغتان كاسحل والبحل. فيه: تحريم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أو غيرها، وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها، فإن احتاج إلى تسببه أو إدن لداخل وخو به سبح إن كان رجلاً، وصفت إن كانت امرأة، هذا مذهب مالك وأبي حنيفة * والجمهور -

* قوله: * من مذهب الكاف وبفتحهما جميعاً لغتان كاسحل والبحل. فيه: تحريم الكلام في الصلاة سواء كان لحاجة أو غيرها، وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها، فإن احتاج إلى تسببه أو إدن لداخل وخو به سبح إن كان رجلاً، وصفت إن كانت امرأة، هذا مذهب مالك وأبي حنيفة * والجمهور -

أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَإِنَّ مِنَّا رَجَالًا يَأْتُونَ الْكُفَّانَ. قَالَ: "فَلَا تَأْتِيهِمْ" قَالَ: وَمِنَّا رَجَالٌ يَتَطَيَّرُونَ. قَالَ: "ذَاكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصُدُّهُمْ. - وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: "فَلَا يَصُدُّكُمْ" -

= من السلف والخلف. وقال طائفة منهم الأوراعي: يخوز الكلام لمصلحة الصلاة خديث دي اليديں، وسوضحه في موضعه - إن شاء الله تعالى -، وهذا في كلام العامد العالم. أما الناسي فلا تبطل صلاته بالكلام القليل عبداً، وبه قد مالك وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة . والكوفيون: تطل.

دليلاً حديث دي اليديں،* فإن كثر كلام الناسي ففيه وجهان مشهوران لأصحابنا أصحابنا: تطل صلاته؛ لأنه بادر، وأما كلام الخاهل إذا كان قريب عهد بالإسلام فهو ككلام الناسي. فلا تطل الصلاة بقلبه حديث معاوية ابن الحكم هذا الذي نحن فيه؛ لأن لبي . لم يأمره بإعادة الصلاة، لكن علمه تحريم الكلام فيما يستقبل.

وأما قوله : فسبح فمعناه: قد وخواه من التشهد والدعاء والتسليم من الصلاة وغير ذلك من الأدكار مشروع فيها، فمعناه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ومحاضاتهم، وإنما هي انتساح وما في معناه من الذكر والدعاء وأشابههما مما ورد به الشرع، وفيه: دليل على أن من حلف لا يتكلم فسبح أو كبر أو قرأ القرآن لا يثبت، وهذا هو الصحيح المشهور في مذهبنا، وفيه: دلالة مذهب الشافعي . والجمهور أن تكبيرة الإحرام فرض من فروض الصلاة وجزء منها.

وقال أبو حنيفة : ليست معها بل هي شرط خارج عنها متقدم عليها،* وفي هذا الحديث البهي عن تميم العاطس في الصلاة، وأنه من كلام الناس الذي يحرم في الصلاة وتفسد به إذا أتى به عالماً عامداً. قال أصحابنا: إن قال: يرحم الله بكاف الخطايا بطلت صلاته. وإن قال: يرحم الله أو الله أرحمه أو رحم الله فلا بأس بتطل صلاته؛ لأنه ليس بخطاب. وأما العاطس في الصلاة فيستحب له أن يحمده الله تعالى سراً، هذا مذهبنا، وبه قال مالك وغيره، وعن ابن عمر والجمهور وأحمد . أنه يحرمه، والأول أظهر؛ لأنه ذكر، والسنة في الأدكار في الصلاة الإسرار إلا ما استثني من القراءة في بعضها ونحوها. قوله:

بإذن معنى الخاهلية ووجه المنع عن إتيان الكهان قال العلماء: الخاهلية ما قبل ورود الشرع، سموا جاهلية لكثرة =

** قال في فتح الملهم: والدليل عليه: أن الآية التي تلونها من قوله تعالى: (البقرة: ٢٣٨) ورواية من روى أنها برلت في حظر الكلام في الصلاة مع احتماله له، لو لم ترد الرواية بسبب نزولها بين فيها فرق بين الكلام الواقع على وجه السهو والعمد، وبينه إذا قصد به إصلاح الصلاة أو لم يقصد، وكذلك سائر الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ. في حظره فيها لم يفرق فيها بين ما قصد به إصلاح الصلاة وبين غيره، ولا بين السهو والعمد منه، فهي عامة في الجميع - (فتح الملهم: ٥٧/٤)

** واستدل أبو حنيفة على كون التحريم شرطاً بقوله تعالى: (الأعلى: ١٥) (فتح الملهم: ٨٢/٤)

قَالَ: قُلْتُ: وَمِمَّنَا رَجَالٌ يَخْطُطُونَ قَالَ: "كَانَ نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يَخْطُطُ، فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ. قَالَ: وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أُحُدٍ وَالْجَوَائِثِ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّئْبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاقٍ عَنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا * صَكَّةً

= جهالاتهم وفحشهم. قوله: **إِنْ مِنْ رَجُلٍ يَأْتُونَ الْكَهَانَ** **فَلَا تَأْتِهِمْ** قال العلماء: إنما هي عن إتيان الكهانة؛ لأهم يتكلمون في معييات قد يصادف بعضها الإصابة فيحاف الفتنة على الإنسان بسبب ذلك؛ لأهم يلبسون على الناس كثيراً من أمر الشرائع، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن إتيان الكهانة وتصديقهم فيما يقولون، وتحريم ما يعطون من الحلوان، وهو حرام بإجماع المسلمين. وقد نقل الإجماع في تحريمه جماعة منهم أبو محمد العوي **رحمته**. قال العوي: اتفق أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن، وهو ما يأخذه المتكهن على كهنته؛ لأن فعل الكهانة باطل لا يجوز أخذ الأجرة عليه. وقال الماوردي **رحمته** في "الأحكام السلطانية": ويمنع المحتسب الناس من التكبس بالكهانة واللهو، ويؤدب عليه الآخذ والمعطي.

حكم حلوان الكاهن، والفرق بين الكاهن والعراف. وقال الخطابي **رحمته**: حلوان الكاهن ما يأخذه المتكهن على كهنته وهو محرم وفعله باطل. قال: وحلوان العراف حرام أيضاً. قال: والفرق بين العراف والكاهن أن الكاهن إنما يتعاطى الأحبار عن الكوائن في المستقبل ويدعي معرفة الأسرار، والعراف: يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما. وقال الخطابي أيضاً في حديث: من أتى كاهناً فصدقه بما يقول: فقد برئ مما أنزل الله على محمد **رحمته**. قال: كان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فممنهم من يزعم أن له رؤيا من الجن يلقي إليه الأخبار. ومنهم من يدعي استدراك ذلك بفهم أعطيه.

ومنهم من يسمي عرافاً، وهو الذي يزعم معرفة الأمور بمقدمات أسباب استدلال بها، كمعرفة من سرق شيء الفلاني، ومعرفة من تنهم به المرأة ونحو ذلك. ومنهم من يسمي المنجم كاهناً قال: وأحدث يشتمل على النهي عن إتيان هؤلاء كلهم والرجوع إلى قلوبهم وتصديقهم فيما يدعون، هذا كلام الخطابي وهو نفيس. قوله: **وَمِنْ رَجُلٍ تَصِيرُونَ قُلُوبَ شَيْءٍ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ فَلَا يَصْدُقُهُمْ** وفي رواية: **فَلَا يَصْدُقُكُمْ**. قال العلماء: معناه: أن الطيرة شيء تجدونه في نفوسكم ضرورة ولا عتب عليكم في ذلك، فإنه غير مكتسب لكم فلا تكليف به، ولكن لا تمتنعوا بسببه من التصرف في أموركم، فهذا هو الذي تقدرون عليه وهو مكتسب لكم، فيقع به التكليف، فنهاهم **رحمته** عن العمل بالطيرة والامتناع من تصرفاتهم بسببها، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة في النهي عن التطير. و"الطيرة" هي محمولة على العمل بها لا على ما يوجد في النفس من غير عمل على مقتضا عندهم، وسيأتي بسط الكلام فيها في موضعها - إن شاء الله تعالى - حيث ذكرها مسلم **رحمته**.

قوله: **وَمِنْ رَجُلٍ يَحْضُونَ قُلُوبَ شَيْءٍ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ يَحْضُ فَمَنْ وَافَقَ خَطَّهُ فَذَاكَ** اختلف العلماء في =

* قوله: **لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا** أي فما صيرت على ذلك لكني صككتها.

فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمْتُ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ "أَتَيْتَنِي بِهَا" فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ لَهَا: أَيْنَ اللَّهُ؟ قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ قَالَ: "مَنْ أَنَا" قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ. قَالَ: أُعْتِقُهَا، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ.

=معناه، فالصحيح أن معناه: من وافق خطه فهو مباح له، ولكن لا طريق لنا إلى العلم اليقيني بالموافقة فلا يباح، والمقصود أنه حرام؛ لأنه لا يباح إلا يقيّن بالموافقة وليس لنا يقيّن لها، وإنما قال النبي ﷺ "فمن وافق خطه فذاك"، ولم يقل: هو حرام بغير تعليق على الموافقة لثلاث يتوهم متوهم أن هذا الهيي يدخل فيه ذلك النبي الذي كان يخط، فحافظ النبي ﷺ على حرمة ذلك النبي مع بيان الحكم في حقها، فالمعنى أن ذلك النبي لا مع في حقه، وكذا لو علمتم موافقته، ولكن لا علم لكم بها.

وقال الخطابي: هذا الحديث يحتمل الهيي عن هذا الخط إذا كان عبثاً لسوء ذلك النبي، وقد انقضت فنهينا عن تعاطي ذلك. وقال القاسمي عياض: المحتار أن معناه: أن من وافق خطه فذاك الذي يحدون إصابعه فيما يقول: لا أنه أباح ذلك لفاعله. قال. ويحتمل أن هذا نسخ في شرعاً، فحصل من مجموع كلام العلماء فيه الاتفاق على النهي عنه الآن.

عسط كلمة "أحوالة" وبأن موضعها قوله: ... هي لفتح الحميم وتشديد الواو وبعد الألف نون مكسورة ثم ياء مشددة هكذا صطهاه وكذا ذكر أبو عبيد البكري والمحققون. وحكى القاسمي عياض عن بعضهم تخفيف الياء، والمحتار التشديد. والحوالية بقرب أحد موضع في شمالي المدينة. وأما قول القاسمي عياض: أنها من عمل الفرع، فليس بمقول؛ لأن الفرع بين مكة والمدينة بعيد من المدينة، وأحد في شام المدينة، وقد قال في الحديث: قل أحد والحوالية فكيف يكون عند الفرع؟ وفيه: دليل على حوار استخدام السيد حارثته في الرعي، وإن كانت تفرد في الرعي، وإنما حرم الشرع مسفرة المرأة وحدها؛ لأن السفر مظنة الطمع فيها وانقطاع ناصرها والذات عنها وبعدها منه خلافاً للرعية، ومع هذا فإن حيف مفسدة من رعيها لرعية فيها، أو لفساد من يكون في الناحية التي ترعى فيها أو نحو ذلك لم يسترعها، ولم تمكن الحرة ولا الأمة من الرعي حيث؛ لأنه حيثن يصير في معنى السفر الذي حرم الشرع على امرأة، فإن كان معها محرم أو نحوه ممن تأمن معه على نفسها فلا مع حيثن، كما لا تمتنع من المسافرة في هذا الحان، والله أعلم.

شرح العرب والكلام حول قول الحارثية في لسياه قوله: ... أي أغضب وهو بفتح السين. قوله: "صككتها" أي لطمتها. قوله ﷺ: "ين الله؟ قالت: في السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: ... هذا الحديث من أحاديث الصفات، وفيها مذهبان يقدم ذكرهما مرات في كتاب الإيمان: أحدهما الإيمان به من غير خصوص في معناه مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء وتبريحه عن سمات المحبوقات. والثاني: تأويله بما يليق به، فمن قال بهذا قال: كان المراد امتحانها هل هي موحدة تقر بأن الخالق =

١١٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

-المدير المعال هو الله وحده وهو الذي إذا دعاه الداعي استقبل السماء، كما إذا صلى المصلي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنه محصر في السماء كما أنه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأن السماء قبة الداعين، كما أن الكعبة قبة المصلين، أم هي من عدة الأوثان العابدين للأوثان التي بين أيديهم فلما قالت: في السماء علم ألما موحدة وليست عابدة للأوثان.

قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسمين قاطبة فقيهم ومحدثهم ومتكلمهم وطارهم ومقلدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ يَا مَنْ فِي السَّمَاءِ لَاحِشٌ لَكَ الْأَرْضُ﴾ (الملك: ١٦) ونحوه ليست على ظاهرها: بل متأولة عند جميعهم، فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفقهاء والمتكلمين تأول في السماء أي على السماء.

ومن قال من دماء النظر والمتكلمين وأصحاب التشرية بنفي الحد، واستحالة الجهة في حقه سبحانه وتعالى تأولوها تأويلات بحسب مقتضاها، وذكر نحو ما سبق قال: وبإثبات شعري ما الذي جمع أهل السنة والحق بينهم على وجوب الإمساك عن الفكر في الدات كما أمروا، وسكتوا لخيرة العقل، واتفقوا على تحريم التكيف والتشكيل، وأن ذلك من وقوفهم وإمساكهم غير شاك في الوجود والوجود، وغير قادح في التوحيد، بل هو حقيقته، ثم تسامح بعضهم بإثبات الجهة خاشياً من مثل هذا التسامح، وهل بين التكيف وإثبات الجهات فرق؟ لكن إطلاق ما أطبقه الشرع من أنه القاهر فوق عباده، وأنه استوى على العرش مع التمسك بالآية الجامعة لتعزیه الكلي الذي لا يصح في المعقول غيره وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) عصمة لمن وفقه الله تعالى. وهذا كلام القاضي رحمه الله.

فقه الحديث. وفي هذا الحديث أن إعتاق المؤمن أفضل من إعتاق الكافر، وأجمع العلماء على جوار عتق الكافر في غير الكفارات، وأجمعوا على أنه لا يجزئ الكافر في كفارة القتل، كما ورد به القرآن، واختلفوا في كفارة الظهار واليمين والجماع في نهار رمضان فقال الشافعي ومالك والجمهور: لا يجزئه إلا مومة حملاً للمطلق على المقيد في كفارة القتل. وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون: يجزئه الكافر للإطلاق فإنها تسمى رقعة.

قوله **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** في السماء، وفي **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** قال **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾** فيه دليل على أن الكافر لا يصير مؤمناً إلا بالإقرار بالله تعالى وبرسالة رسول الله ﷺ، وفيه دليل على أن من أقر بالشهادتين واعتقد ذلك جزماً كفاه ذلك في صحة إيمانه وكونه من أهل القبلة والجنة، ولا يكلف مع هذا إقامة الدليل والبرهان على ذلك، ولا يلزمه معرفة الدليل، وهذا هو الصحيح الذي عليه الجمهور، وقد سبق بيان هذه المسألة في أول كتاب الإيمان مع ما يتعلق بها وبالله التوفيق.

١٢٠٠ - (٣) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ ثُمَيْرٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ - وَأَلْفَاضُهُمْ مُتَّفَارِقَةٌ - قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَصِيلٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، فَيُرَدُّ عَلَيْنَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّحَاشِيِّ، سَمِعْنَا عَلَيْهِ قَوْلَهُ يَرُدُّ عَلَيْنَا، فَقُنَّا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، فَتَرَدُّ عَلَيْنَا، فَقَالَ: 'إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُعْلًا'.**

١٢٠١ - (٤) **حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ السُّلُولِيُّ: حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ سَفْيَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.**

١٢٠٢ - (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْبٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شَبِيلٍ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ رَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ: يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: **﴿وَقَوْمُوهُ مِنْهُ فَمِنْهُمْ﴾** (البقرة: ٢٣٨) فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.**

١٢٠٣ - (٦) **حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ وَوَكَيْعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَالِدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.**

١٢٠٤ - (٧) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: 'إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَنِي لِحَاجَةٍ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ وَهُوَ يَسِيرُ' - قَالَ قُتَيْبَةُ: يُصَلِّي - فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي فَقَالَ: 'إِنَّكَ سَلَّمْتَ أَنْفَا وَأَنَا أَصَلِّي' وَهُوَ مُوَجَّهٌ جَبِيذٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ.**

قوله في حديث ابن مسعود: "كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلما رجعنا من عند رسول الله ﷺ سمعنا عليه قَوْلَهُ يَرُدُّ عَلَيْنَا، فَقُنَّا: يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فِي الصَّلَاةِ، فَتَرَدُّ عَلَيْنَا، فَقَالَ: 'إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُعْلًا'." وفي حديث ريد بن أرقم: "كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ: يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ، حَتَّى نَزَلَتْ: **﴿وَقَوْمُوهُ مِنْهُ فَمِنْهُمْ﴾** (البقرة: ٢٣٨) فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ." وفي حديث جابر: "بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَةٍ، ثُمَّ أَدْرَكْتُهُ وَهُوَ يَسِيرُ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي فَقَالَ: 'إِنَّكَ سَلَّمْتَ أَنْفَا وَأَنَا أَصَلِّي'."

١٢٠٥ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنْطَلِقٌ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى بَعِيرِهِ، فَكَلَّمْتُهُ، فَقَالَ لِي بِيَدِهِ هَكَذَا - وَأَوْمَأَ زُهَيْرٌ بِيَدِهِ - ثُمَّ كَلَّمْتُهُ، فَقَالَ لِي هَكَذَا - فَأَوْمَأَ زُهَيْرٌ أَيْضاً بِيَدِهِ نَحْوَ الْأَرْضِ - وَأَنَا أَسْمَعُهُ يَقْرَأُ، يَوْمِي بِرَأْسِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: "مَا فَعَلْتَ فِي الَّذِي أَرْسَلْتُكَ لَهُ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكَلِّمَكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي".

قَالَ زُهَيْرٌ: وَأَبُو الزُّبَيْرِ جَالِسٌ مُسْتَقْبِلُ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ بِيَدِهِ أَبُو الزُّبَيْرِ إِلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَقَالَ بِيَدِهِ إِلَى غَيْرِ الْكَعْبَةِ.

- فوائد الأحاديث هذه الأحاديث فيها فوائد: منها تحريم الكلام في الصلاة، سواء كان لمصلحتها أم لا، وتحريم رد السلام فيها باللفظ، وأنه لا تصر الإشارة بل يستحب رد السلام بالإشارة، وهذه الجملة قال الشافعي والأكثر. قال القاضي عياض: قال جماعة من العلماء برد السلام في الصلاة بطقاً، منهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقتادة وإسحاق. وقيل: يرد في نفسه. وقال عطاء والمجعي والثوري: يرد بعد السلام من الصلاة.

وقال أبو حنيفة **رحمته**: لا يرد بلفظ ولا إشارة بكل حال. **رحمته** وقال عمر بن عبد العزيز ومالك وأصحابه وجماعة: يرد إشارة ولا يرد بطقاً، ومن قال: يرد بطقاً كأنه لم يسمع الأحاديث. وأما إثناء السلام على المصلي فمذهب الشافعي **رحمته** أنه لا يسمع عليه، فإن سمع لم يستحق جواباً، وقال به جماعة من العلماء. وعن مالك **رحمته** روايتان: إحداهما: كراهة السلام، والثانية: جوازه.

قوله **رحمته**: **في صلاة سجد** معناه: أن المصلي وطيفته أن يشتغل بصلاته، فيتدبر ما يقوله، ولا يعرج على غيرها، فلا يرد سلاماً ولا غيره.

قوله **رحمته**: هو بصم اهاء وفتح الراء. قوله تعالى: **وَقَوْمًا مِّنْ فَسَسٍ** قيل: معناه: مطيعين، وقيل: ساكتين. قوله: **"أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام"**.

فقه الحديث فيه: دليل على تحريم جميع أنواع كلام الادميين، وأجمع العلماء على أن الكلام فيها عامداً عالماً بتحريمه بغير مصلحتها، وبغير إنقاذها وشبهه مبطل للصلاة.

**** قال في فتح الملهم** وقال الطحاوي: إن الإشارة في حديث الباب لم تكن رداً للسلام، لما في الطريق الآخر: "فمن يرد عني" وظاهره الإطلاق، بل كانت هيأ له عن التكمية معه **رحمته**، وإعلاماً بأنه في الصلاة. وأما المسئلة ففي الدر المختار أنه يفسد الصلاة رد السلام بساكنه لا بيده، بل يكره على المعتمد. (فتح الملهم: ٩٢/٤)

١٢٠٦ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. يَعْني فِي سَفَرٍ فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ، فَرَجَعْتُ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَوَجْهُهُ عَلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: أَمَا "إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أُرَدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ أَصَلِّي".

١٢٠٧ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَتَّصُورٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ابْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا كَثِيرٌ بْنُ شَيْظُرٍ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ. بِمَعْنَى حَدِيثِ حَمَادٍ.

=وأما الكلام لمصلحتها فقال الشافعي، ومالك، وأبو حنيفة، وأحمد ﷺ والجمهور: تبطل الصلاة، وجوزه الأوراعي وبعض أصحاب مالك وطائفة قليلة. وكلام الناسي لا يطلها عدنا وعد الجمهور ما لم يطل. وقال أبو حنيفة ﷺ والكوفيون: يبطل، وقد تقدم بياه. وفي حديث جابر ﷺ رد السلام بالإشارة، وأنه لا تطل الصلاة بالإشارة ونحوها من الحركات اليسيرة، وأنه ينبغي لمن سلم عليه ومعه من رد السلام ماع أن يعتذر إلى المسلم ويذكر له ذلك المانع.

قوله: **هو يكسر الجيم أي موجه وجهه وراحته، وفيه: دليل لحواز النافلة في السفر حيث توجهت به راحته وهو مجمع عليه.** قوله: "حدثنا كثير بن شظير" هو بكسر الشين والظاء المعجمتين.

[٩- باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة. والتعوذ منه....]

١٢٠٨- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا التَّضَرُّ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ عِفْرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ جَعَلَ يَقْتُلُ عَلِيَّ الْبَارِحَةَ؛ لِيَقْطَعَ عَلِيَّ الصَّلَاةَ، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَكَّنَنِي مِنْهُ فَدَعَيْتُهُ فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ - أَوْ كُنُكُم - ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَحِي سُلَيْمَانَ: **«لَا تَعْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مِنْكَ لَا يَسْعَى لِأَحَدٍ مِنْ عَدِي»** (ص: ٣٥). فَرَدَّ اللَّهُ خَاسِمًا".

وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ.

٩- باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة. والتعوذ منه. وحواز العمل القليل في الصلاة

شرح العرب قوله: **«لَا يَسْعَى لِأَحَدٍ مِنْ عَدِي»** - حد يستعجب مني - هكذا هو في مسلم 'يقتل'. وفي رواية ابن حارثي: "تمت" وهما صحيحان. و"الفتك" الأحد في عملة وحديعة، والعفريت: العاني المارد من الجن. قوله ﷺ: فدعته هو بدال معجمة وتخفيف العين المهملة، أي حقيقته.

قال مسلم: وفي رواية أبي بكر بن شيبة "قدعته" يعني بالبدال المهملة وهو صحيح أيضاً، ومعناه: دفعته دفعاً شديداً "والدعْتُ" والدَّع: الدفع الشديد، وأكرر الخطأ في المهملة وقال: لا تصح، وصححها غيره وصوبوها، وإن كانت المعجمة أوضح وأشهر، وفيه دليل على جواز العمل القليل في الصلاة.

قوله ﷺ: **«فَدَعَيْتُهُ فَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى جَنْبِ سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا تَنْظُرُونَ إِلَيْهِ أَجْمَعُونَ - أَوْ كُنُكُم - ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَ أَحِي سُلَيْمَانَ: «لَا تَعْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مِنْكَ لَا يَسْعَى لِأَحَدٍ مِنْ عَدِي»»** - فدعته حتى ضربه - به أجمعون - كنكم فيه: دليل على أن الجن موجودون،

قوله: **«لَا يَسْعَى لِأَحَدٍ مِنْ عَدِي»** كأنه ﷺ نظر إلى أن من أعظم من ذلك الملك وأحصه التصرف في الشياطين والتمكن منهم، فيتوهم بربط الشياطين عدم حصول ذلك الملك بسليمان عليه السلام، وعدم استحابة دعائه لما فيه من المشاركة معه في حملة ما هو من أخص أمور ذلك الملك، فترك الربط خشية ذلك التوهم الباطل، ولم يرد أن ربط الشياطين يوجب المشاركة معه في تمام ملكه، ويقضي إلى عدم خصوصية ذلك الملك بسليمان عليه السلام، فإن المتمكن من شيطان واحد، بل من ألف شيطان لا يقدح في الخصوصية قطعاً؛ لأن خصوصية ذلك الملك بسليمان عليه السلام بالنظر إلى جميع ما كان فيه من السطنة في الدنيا كلها، وتسحير الشياطين والطيور وغيرها، لا بالنظر إلى كل واحد من هذه الأمور، سيما بعض أجزاء بعض هذه الأمور كما لا يخفى، فربطه ألف شيطان لا يقدح في الخصوصية، نعم ربما يتوهم ذلك، فالاحتراز عن التوهم أحسن، فذلك تركه ﷺ، والله تعالى أعلم.

١٢٠٩ - (٢) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شُبَّانَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ قَوْلُهُ: فَذَعَّتهُ. وَأَمَّا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ فِي رِوَايَتِهِ: فَذَعَّتهُ.

١٢١٠ - (٣) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ: "أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ" ثُمَّ قَالَ: "أَلْعَنَكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ" ثَلَاثًا، وَبَسَطَ يَدَهُ كَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ شَيْئًا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ سَمِعْنَاكَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا لَمْ نَسْمَعْكَ تَقُولُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَرَأَيْنَاكَ بَسَطْتَ يَدَكَ. قَالَ: "إِنْ عَدُوُّ اللَّهِ، إِبْلِيسَ، جَاءَ بِشَيْهَابٍ مِنْ نَارٍ لِيَجْعَلَهُ فِي وَجْهِهِ. فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قُلْتُ: أَلْعَنَكَ بِلَعْنَةِ اللَّهِ الثَّامَّةِ، فَلَمْ يَسْتَأْخِرْ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَرَدْتُ أَخْذَهُ، وَاللَّهِ لَوْلَا دَعْوَةُ أَحِينَا سُلَيْمَانَ لأَصْبَحَ مُوثِقًا يَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ".

«وَاللَّهُ قَدْ يَرَاهُمْ بَعْضُ الْآدَمِيِّينَ. وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: **لَهُ يَرْكَبُ هُوَ وَفِيهِ مِنْ حُثٍّ لَا يَرْوِيهِ** (الأعراف: ٢٧)، فَمَحْمُولٌ عَلَى الْعَالِبِ، فَهُوَ كَانَتْ رُؤْيُهُمْ مُحَالًا لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا قَالَ مِنْ رُؤْيِهِ إِيَّاهُ، وَمِنْ أَنَّهُ كَانَ يَرْبُطُهُ لِيَنْظُرُوا كُلَّهُمْ إِلَيْهِ، وَيَلْعَبُ بِهِ وَلَدَانُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَقِيلَ إِنْ رُؤْيُهُمْ عَلَى خَفِيفِهِمْ وَصُورِهِمْ الْأَصْبِيَّةَ مَمْنُوعَةٌ لظَاهِرِ الْآيَةِ إِلَّا لِلنَّبِيِّاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ حَرَقَتْ لَهُ الْعَادَةُ، وَإِنَّمَا يَرَاهُمْ بُوَادِمٌ فِي صُورِ عَمَرٍ صُورِهِمْ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ، قَتَتْ: هَذِهِ دَعْوَى مَجْرَدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَصْحَحْ لَهَا مُسْتَدَدٌ فَهِيَ مَرْدُودَةٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَارَرِيُّ: الْجَنُّ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ رُوحَانِيَّةٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَصَوَّرَ بِصُورَةٍ يَمُكِّرُ رِبْطَهُ مَعَهَا، ثُمَّ يَمْتَنِعُ مِنْ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَأْتِيَ اللَّعْبُ بِهِ، وَإِنْ خَرَقَتْ الْعَادَةُ أَمَكْنَ غَيْرَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ ﷺ: **لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَ صَلَاةَ نَبِيِّهِ وَسَلَامَهُ عَلَيْهِ** قَالَ الْقَاضِي: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مَحْتَصِرٌ بِهَذَا، فَامْتَنَعَ نَبِينَا ﷺ مِنْ رِبْطِهِ، إِمَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ لِدَلَالَتِهِ. وَإِمَّا لِكُونِهِ لَمَّا تَذَكَّرَ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَاطَ ذَلِكَ، لَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ أَوْ تَوَاضَعًا وَتَأَدُّبًا.

قَوْلُهُ ﷺ: **"فَرَدَّ اللَّهُ حَاسِنًا"** أَيِ ذَلِيلًا صَاحِرًا مَطْرُودًا مَبْعَدًا.

قَوْلُهُ: **وَفِيهِ مِنْ حُثٍّ لَا يَرْوِيهِ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِيَادٍ يَعْنِي قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي رِوَايَتِهِ: حَدَّثَنَا النَّصْرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، فَخَالَفَ رِوَايَةَ رَفِيقِهِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّائِقَةِ فِي شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ قَالَ: -

=شعبة عن محمد بن زياد، وقال: ابن إبراهيم شعبة قال: أخبرنا محمد، والثاني: أنه قال: محمد بن زياد، وفي رواية ابن إبراهيم محمد وهو ابن زياد.

قوله **عَنْ شُعْبَةَ بْنِ إِسْرَافِيلَ قَالَ قَالَ الْقَاضِي:** يحتمل تسميتها تامة، أي لا نقص فيها، ويحتمل الواجبة له المستحقة عليه، أو الموجبة عليه العذاب سرمدًا.

وقال القاضي: وقوله **عَنْ شُعْبَةَ بْنِ إِسْرَافِيلَ قَالَ قَالَ الْقَاضِي:** دليل لجواز الدعاء لغيره، وعلى غيره بصيغة المخاطبة، خلافاً لابن شعبان من أصحاب مالك في قوله: إن الصلاة تبطل بذاك، قلت: وكذا قال أصحابنا: تبطل الصلاة بالدعاء لغيره، بصيغة المخاطبة كقوله للعاطس: رحمك الله أو يرحمك، ولمن سلم عليه: وعليك السلام وأشباهه، والأحاديث السابقة في الباب الذي قبله في السلام على المصلي تؤيد ما قاله أصحابنا، فيتأول هذا الحديث أو يحمل على أنه كان قبل تحريم الكلام في الصلاة أو غير ذلك.

قوله **عَنْ شُعْبَةَ بْنِ إِسْرَافِيلَ قَالَ قَالَ الْقَاضِي:** لا دعوة أحب سمياً لأصبح مائة نعمة من الله فيه جواز الحلف من غير استحلاف لتفخيم ما يحجر به الإنسان، وتعظيمه، والمبالغة في صحته، وصدقه، وقد كثرت الأحاديث بمثل هذا. والولدان: الصبيان.

.....

[١٠ - باب جواز حمل الصبيان في الصلاة]

١٢١١- (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْتَبٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: حَدَّثَكَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَأَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ، فَإِذَا قَامَ حَمَلُهَا وَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا؟ قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: نَعَمْ.

١٢١٢- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ وَابْنِ عَجَلَانَ سَمِعَا عَامِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأُمَامَةَ بِنْتَ أَبِي الْعَاصِ وَهِيَ بِنْتُ زَيْبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ أَعَادَهَا.

١٠ - باب جواز حمل الصبيان في الصلاة وأن ثيابهم محمولة على الطهارة حتى يحقق

نجاستها وأنا الفعل القليل لا يبطل الصلاة وكذا إذا فرق الأفعال.

فقه الحديث. فيه: حديث حمل أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دليل لصحة صلاة من حمل آدمياً أو حيواناً طاهراً من طير وشاة وغيرهما، وأن ثياب الصبيان وأحسادهم طاهرة حتى يتحقق نجاستها، وأن الفعل القليل لا يبطل الصلاة، وأن الأفعال إذا تعددت، ولم تتوال بل تفرقت لا تطل الصلاة، وفيه: تواضع مع الصبيان وسائر الصعفة ورحمتهم وملاطفتهم.

وقوله: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ وَأُمَامَةَ عَلَى عَاتِقِهِ" هذا يدل لمذهب الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ومن وافقه أنه يجوز حمل الصبي والصبية وغيرهما من الحيوان الطاهر في صلاة العرس وصلاة النفل، ويجوز ذلك للإمام والمأموم والمفرد، وحملة أصحاب مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على النافعة، ومنعوا حوار ذلك في الفريضة، وهذا التأويل فاسد؛ لأن قوله: "يَوْمَ النَّاسِ" صريح أو كالصريح في أنه كان في الفريضة، وادعى بعض المالكية أنه مسح، وبعضهم أنه حاص بالنبي ﷺ، وبعضهم أنه كان لصورة، وكل هذه الدعاوى باطلة ومردودة، فإنه لا دليل عليها ولا ضرورة إليها، بل الحديث صحيح صريح في جواز ذلك، وليس فيه ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الآدمي طاهر، وما في جوفه من النجاسة معفو عنه؛ لكونه في معدته، وثياب الأطفال وأحسادهم على الطهارة، ودلائل الشرع متظاهرة على هذا، والأفعال في الصلاة لا تطلها إذا قست أو تفرقت، وفعل النبي ﷺ هذا بَيَاناً للجواز وتنبهاً به على هذه =

١٢١٣- (٣) **حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ:** أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ ح: وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لِلنَّاسِ وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ عَلَى عُنُقِهِ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا.

١٢١٤- (٤) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ:** حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، جَمِيعًا عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ، سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ جُلُوسٌ، خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَنْحَوِرُ حَدِيثَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَمَّ النَّاسَ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ.

=القواعد التي ذكرتها، وهذا يرد ما ادعاه الإمام أبو سليمان الخطابي: أن هذا الفعل يشبه أن يكون كان بغير تعمد، فحملها في الصلاة لكونها كانت تتعلق به ﷺ فلم يدفعها فإذا قام بقيت معه، قال: ولا يتوهم أنه حملها ووضعها مرة بعد أخرى عمداً؛ لأنه عمل كثير ويشغل القلب، وإذا كان علم الخميصة شغله فكيف لا يشغله؟ هذا كلام الخطابي رحمه الله، وهو باطل ودعوى مجردة، وما يردّها قوله في صحيح مسلم: فإذا أقام حملها. وقوله: 'فإذا رفع من السجود أدهه'. وقوله في رواية غير مسلم: 'خرج علينا حملاً أمانة فصى' فذكر الحديث. وأما قضية الخميصة فلاها تشغل القلب، بلا فائدة، وحمل أمانة لا سلم أنه يشغل القلب وإن شغله فيترتب عليه فوائد وبيان قواعد مما ذكرناه وغيره، فاحتمل ذلك الشغل هذه الفوائد، بخلاف الخميصة، فالصواب الذي لا معدل عنه أن الحديث كان لبيان الجوار والتبعية على هذه الفوائد، فهو جائز لما، وشرع مستمر للمسلمين إلى يوم الدين والله أعلم.*

تحقيق ابن الربيع: قوله: 'وهو حامل أمانة ست ربت ست رسول الله ﷺ' ولأبي لعص من ربيع يعني ست =

****قال في فتح الملهم:** قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله: "أما مذهب أبي حنيفة في هذا ما ذكره صاحب البدائع في بيان العمل الكثير الذي يفسد الصلاة، والقليل الذي لا يفسدها، فالكثير: ما يحتاج فيه إلى استعمال اليدين، والقليل ما لا يحتاج فيه إلى ذلك، وذكرهما صوراً، حتى قال: إذا أخذ قوساً ورمى فسدت صلاته، وكذا لو حملت امرأة صبيها فأرضعته، لوجود العمل الكثير - وأما حمل صبي بدون الإرضاع فلا يوجب الفساد. ثم روى الحديث المذكور، ثم قال: وهذا الصنيع لم يكره منه ﷺ، لأنه كان محتاجاً إلى ذلك لعدم من يحفظها، أو لبيان الشرع بالفعل، وهذا غير موجب فساد الصلاة، ومثل هذا أيضاً في زماننا لا يكره لواحد من لو فعل ذلك عند الحاجة، أما بدون الحاجة فمكروه" انتهى (فتح الملهم: ٤/١٠٤، ١٠٥).

.....

ـ ريس من روجها أبي العاص بن الربيع. وقوله: ابن الربيع هو الصحيح المشهور في كتب أسماء الصحابة وكتب الأنساب وغيرها، ورواه أكثر رواة الموطأ عن مالك - فقالوا: ابن ربيعة، وكذا رواه البخاري من رواية مالك - . قال القاضي عياض: وقال الأصيلي: هو ابن الربيع بن ربيعة فسمه مالك إلى جده، قال القاضي: وهذا الذي قاله غير معروف، وسبه عبد أهل الأحبار والأنساب باتفاقهم أبو العاص بن الربيع بن عبد العري بن عبد شمس بن عبد مناف، واسم أبي العاص لقيط، وقيل: مهشم، وقيل: غير ذلك، والله تعالى أعلم.

.....

[١١ - باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة]

١٢١٥ - (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ - قَالَ يَحْيَى -:** أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ - عَنْ أَبِيهِ أَنْ تَفَرَّأَ جَاؤُوا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَدْ تَمَارَوْا فِي الْمِنْبَرِ، مِنْ أَيِّ عُودٍ هُوَ؟ فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَعْرِفُ مِنْ أَيِّ عُودٍ هُوَ، وَمَنْ عَمِلَهُ، وَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَ يَوْمٍ جَلَسَ عَلَيْهِ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ! فَحَدَّثَنَا. قَالَ: أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ قَالَتْ أَبُو حَازِمٍ: إِنَّهُ لَيَسْمِيهَا يَوْمَئِذٍ: "انْظُرِي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَكَلَّمُ النَّاسَ عَلَيْهَا". فَعَمِلَ هَذِهِ الثَّلَاثَ دَرَجَاتٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَوُضِعَتْ هَذَا الْمَوْضِعَ، فَهِيَ مِنْ طُرْفَاءِ الْغَابَةِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَيْهِ فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ رَجَعَ فَتَزَلَّ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ فِي أَصْلِ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ عَادَ حَتَّى فَرَّغَ مِنْ آخِرِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي إِنَّمَا صَنَعْتُ هَذَا لِتَأْتُمُوا بِي، وَلِتَعَلَّمُوا صَلَاتِي".

١١ - باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة وأنه لا كراهة في ذلك إذا كان حاجة.

وجواز صلاة الإمام على موضع أرفع من المأمومين للحاجة كتعليمهم الصلاة أو غير ذلك.

فيه: **صلاته ﷺ** على المبر، ونزوله القهقري حتى سجد في أصل المبر، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته. قال العلماء: كان المنبر الكريم ثلاث درجات، كما صرح به مسلم في روايته فسرل النبي ﷺ بخطوتين إلى أصل المبر ثم سجد في جنبه.

فوائد الحديث ففيه فوائد: منها: استحباب اتخاذ المبر، واستحباب كون الخطيب ونحوه على مرتفع كمئبر أو غيره، وجوار الفعل اليسر في الصلاة، فإن الخطوتين لا تبطل بهما الصلاة، ولكن الأولى تركه إلا الحاجة، فإن كان الحاجة فلا كراهة فيه كما فعل النبي ﷺ.

وفيه: أن الفعل الكثير كالخطوات وغيرها إذا تفرقت لا تبطل؛ لأن النزول عن المنبر والصعود تكرر، وجملة كثيرة ولكن أفرادها المتفرقة كل واحد منها قليل. وفيه: جواز صلاة الإمام على موضع أعلى من موضع المأمومين، ولكنه يكره ارتفاع الإمام على المأموم، وارتفاع المأموم على الإمام لغير حاجة، فإن كان الحاجة بأن أراد تعليمهم أفعال الصلاة لم يكره بل يستحب لهذا الحديث، وكذا إن أراد المأموم إعلام المأمومين بصلاة الإمام واحتاج إلى الارتفاع. وفيه: تعليم الإمام المأمومين أفعال الصلاة وأنه لا يقدح ذلك في صلاته، وليس ذلك من -

١٢١٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ الْقُرَشِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَوَا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَرُهَيْثُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَتَوَا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ فَسَأَلُوهُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ مَنَّبَرُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَسَأَلُوا الْحَدِيثَ. نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ.

==باب التشريك في العبادة يل هو كرفع صوته بالتكبير ليسمعهم.

قوله: ثم في سنة أي حتموا وتارعوا، فإن أهل البصرة مشرق من البر وهو الارتفاع.
 التوفيق بين هذه الرواية ورواية صحيح البخاري وغيره قوله: **من سن عن النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة صديقه**
فلم يمت بها حتى غسلت رأسها فماتت هكذا رواه سهل بن سعد، وفي رواية جابر في صحيح البخاري وغيره أن المرأة
 قالت: يا رسول الله! ألا أحصل لك شيئاً تقعد عليه فإن لي علماً جارياً قال: إن شئت فعصيت أمر.
 وهذه الرواية في ظاهرها مخالفة لرواية سهل، والجمع بينهما أن المرأة عرضت هذا أولاً على رسول الله ﷺ ثم
 بعث إليها أسيرته رضي الله عنه بطلت تحجير ذلك. قوله: **فعصى هذه** دلت على أنها كانت من أهل العربية، والمعروف
 عندهم أن يقول ثلاث الدرجات، أو الدرجات الثلاث، وهذا الحديث دليل لكونه لغة قبيصة، وفيه: تصريح بأن
 منبر رسول الله ﷺ كان ثلاث درجات.

شرح العريب قوله: فهي من صفة صفة انصراف ممدودة، وفي رواية البحاري وغيره من أن صفة يفتح
 احمرة والأثل: الطرفاء، والنعانة موضع معروف من عوالي المدينة. قوله: ثم جمع فلان عهقري حتى سجد
 هكذا هو رفع بالفاء، أي رفع رأسه من الركوع، و"القهقري" هو انشي إلى حلف، وإما رجع القهقري لقلا
 يستدبر القصة قوله **﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾** هو يفتح العين واللام المشددة، أي تتعلموا، فين **﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾** أن صعوده المبر
 وصلاته عليه إما كان للتعليم يري جميعهم أفعاله **﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾**، خلاف ما إذا كان على الأرض فإنه لا يراه إلا بعضهم
 ممن قرب منه.

قوله: **يعقوب بن عبد الرحمن** هو تشديد الياء سبق بياه مراراً، مسوَّب إلى 'القارة' القبيصة المعروفة.
قوله في آخر الباب: **وسوف** **حدثنا** **عن** **أبي حازم** هكذا هو في السج وساقوا بصمير الجمع،
وكان يسعى أن يقول: **و"ساقا"** لأن المراد بيان رواية يعقوب بن عبد الرحمن وسفيان بن عيينة عن أبي حازم،
فهما شريكاً ابن أبي حازم في الرواية عن أبي حازم ولعله أتى سقط الجمع ومراده الاثنان، وإطلاق الجمع على
الاثنين جائز بلا شك، لكن هل هو حقيقة أم محار؟ فيه خلاف مشهور، الأكثر أن محار، ويحتمل أن مسلماً
أراد بقوله: **وساقوا** الرواة عن يعقوب وعن سفيان وهم كثيرون، والله أعلم.

[١٢- باب كراهة الاختصار في الصلاة]

١٢١٧- (١) حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى الْقَنْطَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ح قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، جَمِيعاً عَنْ هِشَامٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِراً، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٢- باب كراهة الاختصار في الصلاة

تحقيق كلمه القطري قوله: 'حكم بن موسى قطري' بفتح القاف مسوب إلى محبة من محال بغداد، تعرف بقسطة البروان يسب إليها جماعات كثيرون، منهم الحكم بن موسى هذا، ولهم جماعات يقال فيهم: القنطري يسبون إلى محلة من محال "نيسابور" تعرف برأس القسطة، وقد أوضح القسمين الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

معنى الاختصار في الصلاة. قوله: 'نهى أن يصلي الرجل مختصراً' وفي رواية البخاري: 'نهى عن الحصر في الصلاة' اختلف العلماء في معناه، فالصحيح الذي عليه المحققون والأكثر من أهل اللغة والعرب والمحدثين، وبه قرأ أصحابنا في كتب المذهب: أن المختصر هو الذي يصلي ويده على حاصرته، وقال الهروي: قيل: هو أن يأخذ بيده عصا يتوكأ عليها، وقيل: أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين، وقيل: هو أن يحدف فلا يؤدي قيامها وركوعها وسجودها وحدودها، والصحيح الأول، قيل: هي عنه؛ لأنه فعل اليهود، وقيل: فعل الشيطان، وقيل: لأن إبليس هط من الجنة كذلك، وقيل: لأنه فعل المتكبرين.

.....

١٣- باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

١٢١٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَيْقِبٍ قَالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَسْحَ فِي الْمَسْجِدِ، يَعْنِي الْحَصَى. قَالَ: "إِنْ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَوَاحِدَةً".

١٢١٩- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ مُعَيْقِبٍ أَنَّهُمْ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَسْحِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ "وَاحِدَةً".

١٢٢٠- (٣) وَحَدَّثَنَا عُيَيْنَةُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ فِيهِ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ.

١٢٢١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ، قَالَ "إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا، فَوَاحِدَةً".

١٣- باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة

قوله ﷺ: "وَاحِدَةً" لا بد من حدة معناه: لا تفعل، وإن فعلت فافعل واحدة لا تزد، وهذا هي كراهة تسوية، فيه كراهته، واتفق العلماء على كراهة المسح؛ لأنه يناfi التواضع ولأنه يشعل المصفي. قال القاضي: وكره السلف مسح الجبهة في الصلاة، وقبل الانصراف يعني من المسجد كما يتعمق بها من تراب ونحوه.

[١٤ - باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها]

١٢٢٢- (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَنْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى".

١٢٢٣- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُثَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ لُثَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ، ح: وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، ح: وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، إِلَّا الضَّحَّاكَ فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ: نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ.

١٢٢٤- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ - عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا بِحَصَاةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَنْزُقَ الرَّجُلُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ أَمَامَهُ، وَلَكِنْ يَنْزُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى.

١٢٢٥- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَ أَبَا سَعِيدٍ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

١٤ - باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها والنهي عن بصاق المصلي بين

يديه وعن يمينه.

يقال: "بصاق ونزاق" لغتان مشهورتان، ولغة قبيلة بساق بالسین وعدها جماعة عبطاً.

١٢٢٦- (٥) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ أَوْ مُخَاطًا أَوْ نُخَامَةً، فَحَكَهُ.

١٢٢٧- (٦) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ - قَالَ رُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ - عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَخَّعُ أَمَامَهُ؟ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَخَّعَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِذَا تَنَخَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَخَّعْ عَنْ يَسَارِهِ، تَحْتَ قَدَمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا" وَوَصَفَ الْقَاسِمُ، فَتَقَلَّ فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.

١٢٢٨- (٧) **وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كُلُّهُمْ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرُدُّ ثَوْبَهُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.

١٢٢٩- (٨) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَأَبُو بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا - مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ".

= قوله ﷺ: "فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ" أي الجهة التي عظمها، وقيل: فإن قسه الله، وقيل: ثوبه ونحو هذا، فلا يقاس هذه الجهة بالبصاق الذي هو الاستحفاف بمن يبزق إليه وإهاتته وتحقيره

قوله: "رَأَى بُصَاقًا" وفي رواية: "نُخَامَةً" وفي رواية: "مُخَاطًا".

معنى البراق والبصاق، والمخاط والنخامة: قال أهل اللغة: المخاط من الأنف، والبصاق والبراق من الدم، والنخامة وهي النخاعة من الرأس أيضاً، ومن الصدر ويقال تنخم وتنخع.

قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى بُصَاقًا" أي رأى من قسه الله، وكان يبرق عن حبه فدمه يسرى.

وفي الرواية الأخرى: "إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ" فيه: نهي المصلي عن البصاق بين يديه وعن يمينه، وهذا عام في المسجد وغيره.

١٢٣٠- (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ - عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا".

١٢٣١- (١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ. أَخْبَرَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَأَلْتُ قَتَادَةَ عَنِ الثَّفَلِ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "الثَّفَلُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا".

١٢٣٢- (١١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الضُّبَيْعِيُّ وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا وَاصِلٌ مَوْلَى أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْفَرَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "عُرِضَتْ عَلَيَّ أَعْمَالُ أُمَّتِي، حَسَنُهَا وَسَيِّئُهَا، فَوَجَدْتُ فِي مَحَاسِنِ أَعْمَالِهَا الْأَذَى يُمَاطُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَوَجَدْتُ فِي مَسَاوِي أَعْمَالِهَا النَّحَاعَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ".

-وقوله ﷺ: ويرق تحت قدمه وعن يساره هذا في غير المسجد، أما المصلي في المسجد فلا ييزق إلا في ثوبه لقوله ﷺ: **اسرق في مسجد حصنة** فكيف يأذن فيه ﷺ؟ وإنما هي عن البصاق عن اليمين تشريعاً لها. وفي رواية البخاري: "فلا يصبق أمامه ولا عن يمينه فإن عن يمينه ملكاً" قال القاضي: والنهي عن الريق عن يمينه هو مع إمكان غير اليمين، فإن تعدد غير اليمين بأن يكون عن يساره مصل فيه البصاق عن يمينه، لكن الأولى تنزيه اليمين عن ذلك ما أمكن.

قوله: رأى حامة في فمه المسجد فحكها فيه: إزالة البزاق وغيره من الأقدار ونحوها من المسجد. قوله ﷺ: **فيتنح عن يساره وحت قدمه**، فإن ما يجد منفل هكذا، وصف الفاسق فتفل في ثوبه ثم مسح بعضه على بعض هذا فيه: جوار الفعل في الصلاة، وفيه: أن البزاق والمخاط والنحاعة طاهرات، وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين إلا ما حكاه الخطابي عن إبراهيم السعفي أنه قال: الريق نجس ولا أظنه يصح عنه، وفيه: أن البصاق لا يبطل الصلاة، وكذا التنحج إن لم يتبين منه حرفان أو كان معلوباً عليه.

قوله ﷺ: **فيه باجي رمة** إشارة إلى إحلاص القلب، وحضوره وتفريعه لذكر الله تعالى وتمجيده وتلاوة كتابه وتديره. قوله ﷺ: **تنفل في المسجد حصنة** هو بفتح التاء المشاة فوق وإسكان الفاء وهو البصاق، كما في الحديث الآخر: "الزقاق في المسجد خطيئة". واعلم أن الريق في المسجد خطيئة مطلقاً سواء احتاح إلى البراق أو لم يحتاج، بل يبرق في ثوبه، فإن بزق في المسجد فقد ارتكب الخطيئة، وعليه أن يكفر هذه الخطيئة بدفن البراق، هذا هو -

- ١٢٣٣- (١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ تَنْحَعُ، فَدَلَّكَهَا بِنَعْيِهِ.
- ١٢٣٤- (١٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ يَزِيدَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ، فَتَنَحَّعَ فَدَلَّكَهَا بِنَعْيِهِ الْيُسْرَى.

«الصواب أن الرقاق خطيئة كما صرح به رسول الله ﷺ وقاله العلماء، وللقاضي عياض فيه كلام باطل، حاصله أن الرقاق ليس بخطيئة إلا في حق من لم يدفنه، وأما من أراد دفنه فليس بخطيئة، واستدل له بأشياء ناصة، فقوله هذا غلط صريح مخالف لنص الحديث ولما قاله العلماء، سهت عنه لثلا يعثر به.

وأما قوله ﷺ: «كذب دمه» فمعناه: إن ارتكبت هذه الخطيئة فعليه تكفيرها، كما أن الربا واحمر وقتل الصيد في الإحرام محرمت وخطايا وإذا ارتكبتها فعليه عقوبتها. واحتلف العلماء في المراد بدفنها، فاجمهور قالوا: المراد دفنها في تراب المسجد ورمه وحصاته إن كان فيه تراب أو رمل أو حصاة ونحوها، وإلا فيحرجها. وحكى الروياني من أصحابنا قولاً: أن المراد إخراجها مطلقاً، والله أعلم.

قوله: عن قتادة عن أنس: وفي الرواية الأخرى: سألت قتادة فقال سمعت أنس بن مالك. فيه: تبينه عني أن قتادة سمعه من أنس؛ لأن قتادة مدلس، فإذا قال "عن" لم يتحقق اتصاله، فإذا جاء في صريق آخر سماعه تحققاً به اتصال الأول، وقد سبق بيان هذه القاعدة في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب ثم في مواضع بعدها.

قوله: "عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود الدبلي" أما "يعمر" فبفتح الميم وصمها وسبق بيانه في أول كتاب الإيمان، وسبق بعده بقليل بيان الخلاف في الدبلي.

قوله ﷺ: «...» حديث في مسند أبي حنيفة رحمه الله في مسجده لا ... هذا ظاهره أن هذا القبح والدم لا يختص بصاحب النخاعة، بل يدخل فيه هو وكل من رآها ولا يزيلها بدفن، أو حث ونحوه.

[١٥- باب جواز الصلاة في النعلين]

- ١٢٣٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قُلْتُ لَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ.
- ١٢٣٦- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو مَسْلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَنْسَاءَ بِمِثْلِهِ.

١٥- باب جواز الصلاة في النعلين

قوله: **أَنْسَاءَ** يعني في بعض النسخ **أَنْسَاءَ** في بعض النسخ: جواز الصلاة في النعال والخفاف ما لم يتحقق عليها نجاسة، ولو أصاب أسفل الخف نجاسة، ومسحه على الأرض، فهل تصح صلاته؟ فيه خلاف للعلماء وهما قولان للشافعي **رحمهما**: الأصح: لا تصح.

.....

[١٦- باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام]

١٢٣٧- (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِرُهَيْرٍ- قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ. وَقَالَ: "شَعَلْتَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ، فَادْهَبُوا بِهَا إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَاثْنُونِي بِأَنْبِحَاتِيَّه".

١٢٣٨- (٢) وَحَدَّثَنَا حَرَمَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي خَمِيصَةٍ دَاتٍ أَعْلَامَ، فَتَنَظَّرَ إِلَى عِلْمِهَا، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: "ادْهَبُوا بِهَذِهِ الْخَمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ بِنِ حُذِيفَةَ، وَاثْنُونِي بِأَنْبِحَاتِيَّه، فَإِنَّهَا أُلْهَتْنِي آفَافًا فِي صَلَاتِي".

١٦- باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام

شرح الغريب: قوله: "في خميصة" هي كساء مربع من صوف.

قوله ﷺ: 'وَأَثْنُونِي بِأَسْحَاجِهِ' قال القاضي عياض. رويانه بفتح الهمزة وكسرهما، ويفتح الباء وكسرهما أيضاً في غير مسلم وبالوجهين ذكرها ثعلب، قال: وروياه بتشديد الباء في آخره، وتحفيفها معاً في غير مسلم. إذ هو في رواية مسلم بأسحاجية مشدد مكسور، على الإضافة إلى أبي جهم، وعلى التدكير كما جاء في الرواية الأخرى: "كساء له أنبحاجياً"، قال ثعلب: هو كل ما كثف، قال غيره: هو كساء عريض لا عزم له، فإذا كاد للكساء عزم فهو خميصة، فإن لم يكن فهو أنبحاجية. وقال الداودي: هو كساء عريض بين الكساء والعباءة. وقال القاضي أبو عبد الله: هو كساء سدها قطر أو كتان، ولحمته صوف. وقال ابن قتيبة: إنما هو مسحاني، ولا يقال: "أسحاجي" مسبوب إلى "مبجح" وفتح الباء في النسب، لأنه خرج مخرج الشدود، وهو قول الأصمعي قال الساجي: ما قاله ثعلب أظهر، والنسب إلى منبج منبجي.

قوله ﷺ: 'شَعَلْتَنِي أَعْلَامُ هَذِهِ' وفي الرواية الأخرى 'شَعَلْتَنِي' وفي رواية للخارقي: 'فَأَحَافُ لُ نَسِي' معنى هذه الألفاظ متقارب وهو اشتغال القلب بها عن كمال الحضور في الصلاة وتدبر أذكاريها وتلاوتها ومقاصدها من الانقياد والخصوع، ففيه الحث على حضور القلب في الصلاة، وتدبر ما ذكرناه، ومع النظر من الامتداد إلى ما يشعل، وإزالة ما يحاف اشتغال القلب به، وكراهية تزويق محراب المسجد وحائضه ونقشه وغير ذلك من الشاعلات؛ لأن النبي ﷺ جعل العلة في إزالة الخميصة هذا المعنى.

١٢٣٩ - (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ خَمِيصَةٌ لَهَا عَلَمٌ، فَكَانَ يَتَشَاغَلُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَأَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ، وَأَخَذَ كِسَاءً لَهُ أُبْجَانِيًّا.**

فقه الحديث: وفيه: أن الصلاة تصح، وإن حصل فيها فكر في شاعل ونحوه مما ليس متعلقاً بالصلاة، وهذا بإجماع الفقهاء. وحكى عن بعض السلف والرهاد ما لا يصح عن معتد به في الإجماع، قال أصحابنا: يستحب له النظر إلى موضع سجوده ولا يتجاوز، قال بعضهم: يكره تعميص عييه، وعدي لا يكره إلا أن يخاف صرراً، وفيه: صحة الصلاة في ثوب له أعلام، وأن غيره أوثق، وأما بعنه **عنه** بالخميصة إلى أبي جهم وطلب أسحابة فهو من باب الإدلال عليه لعلمه بأنه يؤثر هذا ويمرح به، والله أعلم.

واسم أبي جهم هذا: عامر بن حديفة بن عام القرشي العدوي المدني الصحابي، قال الحاكم أبو أحمد: ويقال: اسمه عبيد بن حديفة، وهو غير أبي جهيم بضم الحيم وريادة ياء على التصغير المذكور في باب التيمم، وفي مرور المار بين يدي المصلي، وقد سبق بيانه في موضعه.

.....

[١٧ - باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال....]

١٢٤٠ - (١) **أَخْبَرَنِي** عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ".

١٢٤١ - (٢) **حَدَّثَنَا** هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا قُرِبَ الْعِشَاءُ وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِهِ قَبْلَ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمَغْرِبِ"، وَلَا تَعْمَلُوا عَنْ عَشَائِكُمْ".

١٢٤٢ - (٣) **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ وَحَفْصٌ وَوَكَيْعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ.

١٢٤٣ - (٤) **حَدَّثَنَا** ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَضِعَ عِشَاءُ أَحَدِكُمْ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ، وَلَا يَفْجَلَنَّ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْهُ".

١٢٤٤ - (٥) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُسَيَّبِيُّ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ مَسْعُودَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح: وَحَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَيُّوبَ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

١٧ - باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال.

وكراهة الصلاة مع مدافعة الحدث ونحوه

قوله ﷺ: "فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ" أي: ابدأوا بالعشاء قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم.

"قوله: "فَأَبْدُوا بِالْعِشَاءِ" أي: ابدأوا بالعشاء قبل أن تصلوا صلاة المغرب بالذكر تنبيه على أن غير المغرب أولى بذلك؛ لأن مبنى المغرب على التعجيل، والله تعالى أعلم.

١٢٤٥ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيْقٍ، قَالَ: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثًا، وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلًا لَحَّانَةً، وَكَانَ لَأُمِّ وَلَدٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا لَكَ لَا تَحَدَّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَبِي هَذَا؟ أَمَا إِنِّي قَدْ عَمِمْتُ مِنْ أَيْنَ أُتَيْتَ، هَذَا أَدْبَتُهُ أُمُّهُ وَأَنْتَ أَدْبَتَكَ أُمُّكَ، قَالَ فَغَضِبَ الْقَاسِمُ وَأَضْطَبَّ عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَأَى مَائِدَةَ عَائِشَةَ قَدْ أُتِيَ بِهَا قَامَ، قَالَتْ: أَيْنَ؟ قَالَ: أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ. قَالَ: إِنِّي أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ غَدْرًا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ".

وفي رواية: إِذَا صَعَّ عَيْنَا أَحَدَكُمْ فَمِيتَ صَلَاةً وَدَعَا بَعْدَهُ، وَلَا يَحْسُ حَتَّى يَمُوتَ مِنْهُ. وفي رواية: "لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ".

فوائد هذه الأحاديث في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله لما فيه من اشتغال القلب به، وذهاب كمال الخشوع، وكراهتها مع مدافعة الأخبثين وهما البول والغائط، ويلحق بهذا ما كان في معناه مما يشغل القلب، ويذهب كمال الخشوع، وهذه الكراهة عند جمهور أصحابنا وغيرهم إذا صلى كذلك وفي الوقت سعة، فإذا ضاق بحيث لو أكل أو تطهر خرج وقت الصلاة صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت، ولا يجوز تأخيرها. وحكى أبو سعيد المتولي من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا: أنه لا يصلي بحاله، بل يأكل ويتوضأ وإن خرج الوقت؛ لأن مقصود الصلاة الخشوع، فلا يفوته، وإذا صلى على حاله وفي الوقت سعة فقد ارتكب المكروه، وصلاته صحيحة عندنا وعند الجمهور، لكن يستحب إعادتها ولا يجب. ونقل القاضي عياض عن أهل الظاهر أنها باطلة. وفي الرواية الثانية دليل على امتداد وقت المغرب، وفيه خلاف بين العلماء، وفي مذهبنا سنوضحه في أبواب الأوقات - إن شاء الله تعالى -.

وقوله ﷺ: وَلَا يَحْسُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَأْكُلُ حَاجَتَهُ مِنَ الْأَكْلِ بِكَمَالِهِ، وهذا هو الصواب، وأما ما تأوله بعض أصحابنا على أنه يأكل لقمًا يكسر بها شدة الجوع، فليس بصحيح، وهذا الحديث صريح في إبطاله. قوله: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَتِيْقٍ، قَالَ: تَحَدَّثْتُ أَنَا وَالْقَاسِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدِيثًا، وَكَانَ الْقَاسِمُ رَجُلًا لَحَّانَةً، وَكَانَ لَأُمِّ وَلَدٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: مَا لَكَ لَا تَحَدَّثُ كَمَا يَتَحَدَّثُ ابْنُ أَبِي هَذَا؟ أَمَا إِنِّي قَدْ عَمِمْتُ مِنْ أَيْنَ أُتَيْتَ، هَذَا أَدْبَتُهُ أُمُّهُ وَأَنْتَ أَدْبَتَكَ أُمُّكَ، قَالَ فَغَضِبَ الْقَاسِمُ وَأَضْطَبَّ عَلَيْهَا، فَلَمَّا رَأَى مَائِدَةَ عَائِشَةَ قَدْ أُتِيَ بِهَا قَامَ، قَالَتْ: أَيْنَ؟ قَالَ: أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ. قَالَ: إِنِّي أَصَلِّي. قَالَتْ: اجْلِسْ غَدْرًا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ".

قوله: لَحَّانَةً هُوَ بفتح اللام وتشديد الحاء، أي كثير النحر في كلامه. قال القاضي: ورواه بعضهم "لحنة" بضم اللام وإسكان الحاء وهو بمعنى "لحنة".

قوله: سَأَلَ ابْنُ عَتِيْقٍ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والقاسم هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٢٤٦- (٧) وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَازِمَةَ الْقَاصُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةَ الْقَاسِمِ.

= شرح العرب قوله: **فعضب**، **عضب** هو يفتح الهمزة والصاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة، أي حقد. قولها: **حسب** **عند** هو بصم الغين المعجمة وفتح الدال، أي يا غادر، قال أهل اللغة: "الغدر" ترك الوفاء، ويقال لمن غدر، غادر وغدر، وأكثر ما يستعمل في النداء بالشتيم، وإما قالت له: عذر؛ لأنه مأمور باحترامها؛ لأنها أم المؤمنين وعمته وأكبر منه، وناصحة له ومؤدبة، فكان حقه أن يحتملها ولا يعضب عليها. قوله: **حسب** **عند** هو بجاء مهمل مفتوحة، ثم زاي ساكنة، ثم راء، واسمه: يعقوب بن مجاهد، وهو يعقوب بن مجاهد المذكور في الإسناد الأول ويقال: كنيته أبو يوسف وأما أبو حازم فلقب له، والله أعلم.

[١٨- باب فهي من أكل ثوما أو بصلًا أو كراثًا أو نحوها لما له رائحة كريهة...]

١٢٤٧- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ، فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يَعْنِي الثُّومَ فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسْجِدَ". قَالَ زُهَيْرٌ: فِي غَزْوَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْ خَيْبَرَ.

١٢٤٨- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ لُثَمِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُثَمِرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا، حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا" يَعْنِي الثُّومَ.

١٢٤٩- (٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ الثُّومِ؟ فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبْنَا، وَلَا يُصَلِّ مَعَنَا".

١٢٥٠- (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، وَلَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ".

١٨- باب فهي من أكل ثوما وبصلًا أو كراثًا أو نحوها لما له رائحة كريهة

عن حضور المسجد حتى تذهب ذلك الريح وإخراجه من المسجد

قوله ﷺ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ يَعْنِي الثُّومَ" لا يقرن المساجد هذا تصريح بهي من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد، وهذا مذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء: أن النهي خاص في مسجد النبي ﷺ لقوله ﷺ في بعض روايات مسلم: "وَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا" وحجة الجمهور فلا يقربن المساجد، ثم إن هذا النهي إنما هو عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما، فهذه البيقول حلال بإجماع من يعتد به. وحكى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها؛ لأنها تمتع عن حضور الجماعة وهي عندهم =

١٢٥١ - (٥) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**، **حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ**، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: **نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْبُصْلِ وَالْكَرَاثِ**، **فَغَلَبَتْنَا الْحَاجَةُ فَأَكَلْنَا مِنْهَا فَقَالَ**: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْمُنْتَنَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنَادِي مِمَّا يَتَأَذَى بِهِ الْإِنْسُ".

١٢٥٢ - (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قَالَا**: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: **حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ** - وَفِي رِوَايَةٍ حَرْمَلَةُ زَعَمَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَعْتَزِلْنَا أَوْ لْيَعْتَزِلْ مَسْجِدَنَا. وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ". وَأَنَّهُ أَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ، فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ، فَقَالَ: "قَرَّبُوهَا" إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا، قَالَ: "كُلْ، فَإِنِّي أَنَاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي".

مفرض عيسى، وحنة احمهور قوله في أحاديث الباب: من لا يحسن من لا يحسن وقوله: من لا يحسن من لا يحسن. وقال العلماء: ويلحق بالثوم والبصل والكراث كل ما له رائحة كريهة من المأكولات وغيرها. قال القاصي: ويصدق به من كل محلا وكان يتحشى، وقال ابن المراط: ويصدق به من به نخر في فيه أو به جرح له رائحة. قال القاصي: وقاس العلماء على هذا مجامع الصلاة غير المسجد كمصلى العيد والجانز ونحوها من مجامع العبادات، وكذا مجامع العلم والذكر والولالة ونحوها، ولا يلتحق بها الأسواق ونحوها. قوله: من لا يحسن من لا يحسن وفي الرواية الأخرى: من لا يحسن من لا يحسن: فيه تسمية الثوم شجرة وبصلا، قال أهل اللغة: البقل كل نبات اخضرت به الأرض.

قوله: من لا يحسن من لا يحسن من لا يحسن هكذا صصاه. ولا يحسن على النهي، ووقع في أكثر الأصول "ولا يصح" بإثبات الباء على الخبر الذي يراد به النهي، وكلاهما صحيح. فيه: هي من أكل الثوم ونحوه عن حضور مجمع المصلين، وإن كانوا في غير مسجد، ويؤخذ منه النهي عن سائر مجامع العبادات ونحوها كما سبق. **صط كدمات الحديث وشرح العرب** قوله: من لا يحسن من لا يحسن هو تشديد بول يؤدنا. وإنما نتهت عليه؛ لأني رأيت من حقه ثم استشكل عليه إثبات الباء، مع أن إثبات الباء المحففة جائز على إرادة الخبر كما سبق. قوله: من لا يحسن من لا يحسن هكذا صبطاه بتشديد الدال فيهما وهو طاهر، ووقع في أكثر الأصول: "تأذى مما يأذى منه الإنس" تخفيف الدال فيهما وهي لغة يقال: أدى يأذى مثل: عمي يعمي ومعه تأدى. قال العلماء: وفي هذا الحديث دليل على منع أكل الثوم ونحوه من دخول المسجد وإن كان خالياً؛ لأنه محل الملائكة ولعموم الأحاديث.

١٢٥٣- (٧) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ، الثُّومِ - وَقَالَ مَرَّةً: مَنْ أَكَلَ الْبَصَلَ وَالثُّومَ وَالْكَرْثَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِنْهُ بِثَوِ آدَمَ".

١٢٥٤- (٨) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، ح: قَالَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَا جَمِيعًا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَغْشَا فِي مَسْجِدِنَا" وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصَلَ وَالْكَرْثَ.

١٢٥٥- (٩) **حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ الْحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نُظْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: لَمْ نَعُدْ أَنْ فُتِحَتْ خَيْرٌ، فَوَفَعْنَا، أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي ثَلَاثِ الْبَقْلَةِ - الثُّومِ - وَالنَّاسُ جِيَاعٌ، فَأَكَلْنَا مِنْهَا أَكْلًا شَدِيدًا، ثُمَّ رُحْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرِّيحَ. فَقَالَ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا فَلَا يَقْرَبْنَا فِي الْمَسْجِدِ" فَقَالَ النَّاسُ: حُرِّمَتْ، حُرِّمَتْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيْسَ بِي تَحْرِيمٌ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لِي، وَلَكِنَّهَا شَجَرَةٌ أَكْرَهُ رِيحَهَا".

-قوله: **أَيُّهَا النَّاسُ** فيه حذف **هذه** هكذا هو في نسخ صحيح مسلم كلها "نقدر"، ووقع في صحيح البخاري وسنن أبي داود وغيرهما من الكتب المعتمدة "أنتى بدر" بآتين موحدين قال العلماء: هذا هو الصواب، وفسر الرواة وأهل اللغة والعرب الدر بالطق قانوا: سمي بدراً لاستدارته كاستدارة الدر.

قوله ﷺ: **مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ** سماها حيثة لقبح رائحتها. قال أهل اللغة: الخيث في كلام العرب: المكروه من قول أو فعل أو مال أو طعام أو شراب أو شخص.

قوله ﷺ: **أَيُّهَا النَّاسُ** ليس به تحريم من أجل أنه لم يكن من كتب شجرة أو غيره فيه دليل على أن الثوم ليس محرماً، وهو إجماع من يعتد به كما سبق، وقد اختلف أصحابنا في الثوم هل كان حراماً على رسول الله ﷺ أم كان يتركه تسزهاً؟ وظاهر هذا الحديث أنه ليس محرم عليه ﷺ، ومن قال بالتحريم يقول: المراد ليس لي أن أحرم على أمي ما أحل الله لها.

-قوله: **مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ** من عدد يعدو على تجاوز أي ما تجاوزنا فتح خير حتى فيما أي متصلاً بفتح خير ومقارناً معه قمناً، والله تعالى أعلم.

١٢٥٧- (١١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَطَبَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَذَكَرَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ كَأَن دِيكًا تَقْرَنِي ثَلَاثَ ثَقَرَاتٍ، وَإِنِّي لَا أَرَاهُ إِلَّا حُضُورَ أَجَلِي، وَإِن أَقْوَامًا يَأْمُرُونَنِي أَنْ أَسْتَخْلِفَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ لِيُضَيِّعَ دِينَهُ، وَلَا جَلَافَتَهُ، وَلَا الَّذِي بَعَثَ بِهِ نَبِيَّهُ ﷺ، فَإِنْ عَجَلَ بِي أَمْرٌ، فَالْخِلَافَةُ شُورَى بَيْنَ هَؤُلَاءِ السَّنَةِ الَّذِينَ تُؤَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ،

قوله: .. هي بفتح الزاي وتشديد الراء، وهي الأرض المزروعة.

[illegible]

أخبار عن أسدرك الدارقطني هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال: حالف قتادة في هذا الحديث ثلاثة حفاظ وهم: منصور بن المعتمر، وحصين بن عبد الرحمن، وعمر بن مرة، فرووه عن سالم عن عمر مقطوعاً لم يدكروا فيه معداً، قال الدارقطني: وقاتدة وإن كان ثقة وريادة الثقة مقبولة عندنا، فإنه مدلس ولم يذكر فيه سماعة من سالم، فأشبهه أن يكون بلغه عن سالم فرواه عنه.

قلت: هذا الاستدراك مردود؛ لأن قتادة وإن كان مدلساً فقد قدمنا في مواضع من هذا الشرح أن ما رواه البخاري ومسلم عن المدلسين وعنعنوه فهو محمول على أنه ثبت من طريق آخر سماع ذلك المدلس هذا الحديث ممن عنعه عنه، وأكثر هذا أو كثير منه يذكر مسلم وغيره سماعه من طريق آخر متصلاً به، وقد اتفقوا على أن المدلس لا يحتاج بعينه كما سبق بيانه في الأصول المذكورة في مقدمة هذا الشرح، ولا ثبت عندنا في أن مسلماً - يعين هذه القاعدة ويعلم تدليس قتادة، فنولاً ثبوت سماعه عنده - يحتاج به، ومع هذا كله فتدليسه لا يلزم منه أن يذكر معدناً من غير أن يكون له ذكر، والذي يخاف من المدلس أن يحذف بعض الرواة، أما زيادة من لم يكن، فهذا لا يفعله المدلس. وإما هذا فعل الكادب الجاهر بكذبه، وإما ذكر معدن زيادة ثقة فيجب قبولها، والعجب من الدارقطني - في كونه جعل التدليس موجباً لاحتراع ذكر رجل لا ذكر له وسسه إلى مثل قتادة الذي محله من العدالة والحفظ والعلم بالغاية العالية، وبالله التوفيق.

وَإِنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَقْوَامًا يَطْعُنُونَ فِي هَذَا الْأَمْرِ، أَنَا ضَرَبْتُهُمْ بِيَدِي هَذِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأُولَئِكَ أَعْدَاءُ اللَّهِ، الْكَفَرَةُ الضَّلَالُ، ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهَمَّ عِنْدِي مِنَ الْكَلَالَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مَا رَاجَعْتُهُ فِي الْكَلَالَةِ، وَمَا أَغْلَظَ لِي فِي شَيْءٍ مَا أَغْلَظَ لِي فِيهِ، حَتَّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، فَقَالَ: "يَا عُمَرُ أَلَا تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؟" وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ أَقْضِ فِيهَا بِقَضِيَّةٍ، يَقْضِي بِهَا مَنْ يقرأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لَا يقرأُ الْقُرْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَشْهَدُكَ عَلَى أَمْرَاءِ الْأَمْصَارِ، فَإِنِّي إِنَّمَا بَعَثْتُهُمْ عَلَيْهِمْ لِيَعْدِلُوا عَلَيْهِمْ، وَلِيَعْلَمُوا النَّاسَ دِينَهُمْ، وَسُنَّةَ نَبِيِّهِمْ ﷺ، وَيَقْسِمُوا فِيهِمْ فِيهِمْ، وَيَرْفَعُوا إِلَيَّ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَمْرِهِمْ، ثُمَّ إِنَّكُمْ، أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ شَحَرَتَيْنِ لَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ، هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ فِي الْمَسْجِدِ، أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فَمَنْ أَكَلَهُمَا فَلْيَمِيتْهُمَا طَبْحًا.

١٢٥٨ - (١٢) حَسَنًا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ح: وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعًا عَنْ قَتَادَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلُهُ.

قوله: «وَمَنْ لَا يقرأُ الْقُرْآنَ» لا خلافه معناه: إِنْ أُسْتَحْفَ فحَسَن، وَإِنْ تَرَكْتَ الِاسْتِحْلَافَ فَحَسَن، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَحْفَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَضِيعُ دِينُهُ بَلْ يَقِيمُ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ.

قوله: «وَمَنْ لَا يقرأُ الْقُرْآنَ» لا خلافه معناه: إِنْ أُسْتَحْفَ فحَسَن، وَإِنْ تَرَكْتَ الِاسْتِحْلَافَ فَحَسَن، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَحْفَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَضِيعُ دِينُهُ بَلْ يَقِيمُ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ.

قوله: «وَمَنْ لَا يقرأُ الْقُرْآنَ» لا خلافه معناه: إِنْ أُسْتَحْفَ فحَسَن، وَإِنْ تَرَكْتَ الِاسْتِحْلَافَ فَحَسَن، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَحْفَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَضِيعُ دِينُهُ بَلْ يَقِيمُ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ.

قوله: «وَمَنْ لَا يقرأُ الْقُرْآنَ» لا خلافه معناه: إِنْ أُسْتَحْفَ فحَسَن، وَإِنْ تَرَكْتَ الِاسْتِحْلَافَ فَحَسَن، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَحْفَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَضِيعُ دِينُهُ بَلْ يَقِيمُ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ.

ونحوها، وهذا مذهب من يعتد به من العلماء، والإجماع اليوم منعقد عليه، وكان فيه راع في العصر الأول، وكان بعضهم يقول: لا يقال: سورة كذا، وإنما يقال: السورة التي يذكر فيها كذا، وهذا باطل مردود بالأحاديث الصحيحة، واستعمال النبي ﷺ والصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء المسلمين ولا مفسدة فيه؛ لأن المعنى مفهوم والله أعلم.

قوله: **عن أبي بصير** **عن النبي ﷺ** **أنه إذا وجد حراماً من ربح في مسجد أمره فأخرج بن سبع** هذا فيه إخراج من وجد منه ريح الثوم والصل ونحوهما من المسجد، وإزالة المكر باليد لمن أمكه.

قوله: **عن أبي بصير** **عن النبي ﷺ** **أنه إذا أراد أكلهما، فليمت رائحتهما بالصخ، وإمالة كل شيء كسر قوته وحدته، ومنه قوهه: قنت الخمر إذا مزجها بالماء وكسر حدتها، والله أعلم.**

• • • •

[١٩- باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد]

١٢٥٩- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَيَّوَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ"، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا".

١٢٦٠- (٢) وَحَدَّثَنِي رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْمُقْرِيُّ: حَدَّثَنَا حَيَّوَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى شَدَّادِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بِمِثْلِهِ.

١٢٦١- (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عَنُقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا نَشَدَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْحَمْلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا وَحَدَّثَ، إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ".

١٩- باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد

قوله ﷺ: "مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ، فَلْيَقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ"، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: يَقَالُ: شَدَّتِ الدَّابَّةُ إِذَا طَلَبْتُهَا، وَأَشَدُّهَا إِذَا عَرَفْتَهَا، وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ يَنْشُدُ ضَالَّةً بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الشَّيْنِ مِنْ نَشَدَتْ إِذَا طَلَبْتَ.

ومثله قوله في الرواية الأخرى: "لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ"، وَحَدَّثَ ابْنُ خَلَسٍ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْحَمْلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَا وَحَدَّثَ إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ".

فقه الحديث. قوله: **بِخَمْسٍ لِأَحْمَرٍ** فِي هَدْيِ الْحَدِيثَيْنِ فَوَائِدُ: مَعْنَاهَا: النَّهْيُ عَنِ نَشْدِ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ، وَيُلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِحَارَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْعُقُودِ، وَكَرَاهَةُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ، قَالَ الْقَاضِي: قَالَ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: يَكْرَهُ رَفْعَ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ نَاعِلًا وَغَيْرَهُ، وَأَجَارَ أَبُو حَنِيفَةَ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** =

"قوله: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ" يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَا نَافِيَةَ، وَالْحَمْلَةُ دَعَاءٌ عَلَيْهِ وَأَنْ تَكُونَ نَاهِيَةً وَمَا بَعْدَهَا دَعَاءٌ لَهُ، أَيْ لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ النَّاسِ هُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، وَالثَّانِي أَيْضًا غَيْرُ بَعِيدٍ إِلَّا أَنْ الْمَشْهُورَ عِنْدَ قَصْدِ الْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ الْفَصْلُ بِالْوَاوِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٢٦٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي سِنَانٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَنْ دَعَا إِلَى الْحَمْلِ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ "لَا وَجَدْتُ، إِنَّمَا بُنِيَ الْمَسَاجِدُ لِمَا بُنِيَ لَهُ".

١٢٦٣ - (٥) **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ شَيْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ ابْنِ بَرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ بَعْدَمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْفَجْرِ، فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

قال مُسْلِمٌ: هُوَ شَيْبَةُ بْنُ نَعَامَةَ، أَبُو نَعَامَةَ، رَوَى عَنْهُ مِسْعَرٌ وَهَشِيمٌ وَجَرِيرٌ وَغَيْرُهُمْ، مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

ومحمد بن مسلمة من أصحاب مالك **رحمهم الله** رفع الصوت فيه بالعلم والخصومة وغير ذلك مما يحتاج إليه الناس؛ لأنه مجمعه ولا بد لهم منه.

وقوله **رحمهم الله** معناه: لذكر الله تعالى والصلاة والعلم والمداكرة في الخير ونحوها، قال القاضي: فيه دليل على منع عمل الصانع في المسجد، كالحياطة وشبهها، قال: وقد منع بعض العلماء من تعليم الصبيان في المسجد، قال: قال بعض شيوخنا: إنما يجمع في المسجد من عمل الصنائع التي يختص ببعضها آحاد الناس ويكتسب به فلا يتخذ المسجد متجراً، فأما الصنائع التي يشمل نفعها المسلمين في دينهم كالمثاقفة وإصلاح آلات الجهاد مما لا امتهان للمسجد في عمله فلا بأس به، قال: وحكى بعضهم خلافاً في تعليم الصبيان فيها.

وقوله **رحمهم الله** وأمر أن يقال مثل هذا، فهو عقوبة له على مخالفته وعصيان، وينبغي لسامعه أن يقول: لا وجدت، فإن المساجد لم تن لهذا، أو يقول: لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له، كما قاله رسول الله ﷺ. والله أعلم.

[٢٠ - باب السهو في الصلاة والسجود له]

١٢٦٤- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ".

١٢٦٥- (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَهُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٢٠ - باب السهو في الصلاة والسجود له

قال الإمام أبو عبد الله المازري: أحاديث الباب خمسة: حديث أبي هريرة ؓ، فيمن شك فلم يدر كم صلى، وفيه أنه يسجد سجدتين، ولم يذكر موضعهما. وحديث أبي سعيد ؓ، فيمن شك فيه، أن يسجد سجدتين قبل أن يسلم. وحديث ابن مسعود ؓ، وفيه القيام إلى خامسة، وأنه سجد بعد السلام. وحديث دي الدين، وفيه السلام من اثنتين والمشي والكلام، وأنه سجد بعد السلام. وحديث ابن حينة، وفيه القيام من اثنتين والسجود قبل السلام. اختلاف أهل العلم في كيفية سجدتي السهو. واختلف العلماء في كيفية الأخذ بهذه الأحاديث فقال داود: لا يقاس عليها، بل تستعمل في مواضعها على ما جاءت. قال أحمد ؓ: مقول داود في هذه الصوات خاصة، وحالفة في غيرها وقال: يسجد فيما سواها قبل السلام لكل سهو، وأما الدين قالوا بالقياس، فاحتلفوا فقال بعضهم: هو مخير في كل سهو إن شاء سجد بعد السلام، وإن شاء قبله في الزيادة والنقص. وقال أبو حنيفة ؓ: الأصل هو السجود بعد السلام، وتناول باقي الأحاديث عليه. وقال الشافعي ؓ: الأصل هو السجود قبل السلام، ورد بقية الأحاديث إليه. وقال مالك ؓ: إن كان السهو زيادة سجد بعد السلام، وإن كان نقصاً قبله.

**** قال في فتح الملهم:** قال صاحب الهداية: فتعارضت روايتا فعله، فبقي التمسك بقوله سالماً، وهو قوله ﷺ: "لكل سهو سجدتان بعد السلام" رواه أبو داود وابن ماجه عن إسماعيل بن عياش من حديث ثوبان: أنه ﷺ قال: "لكل سهو سجدتان بعد السلام". قال البيهقي: "اتفرد به إسماعيل بن عياش، وليس بالقوي". ونحن نمنع ذلك مطلقاً، بل الحق في ابن عياش توثيقه مطلقاً، كما هو عند أشد الناس مقالة في الرجال: يحيى بن معين، قال عباس عن يحيى بن معين: ثقة. وتوهمه عن أبي إسحاق الفزاري لا يقبل. وناهيك بأبي زرعة. (فتح الملهم: ١٧١/٤)

١٢٦٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا نُودِيَ بِالْأَذَانِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ، لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ، فَإِذَا تَوَبَّ بِهَا أَذْبَرَ، فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا، لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَذَرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا لَمْ يَذَرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ".

= فاما الشافعي - فيقول: قال في حديث أبي سعيد فإن كانت حامية شفعها، ونص على السجود قبل السلام مع تخوير الريادة، وجوز كالموجود، ويتأول حديث ابن مسعود في اقيامه في حامية والسجود بعد السلام على أنه - ما علم سهو إلا بعد السلام، ولو علمه قبله يسجد قبله، ويتأول حديث دي اليمين على أنها صلاة جرى فيها سهو فسها عن سجود وقبل السلام، فتداركه بعده، هذا كلام اماري وهو كلام حسن عيس وأقوى المذهب هما مذهب مالك - ثم مذهب الشافعي، ولشافعي - من كمد مذهب مالك - يفعل بالتخيير، وعنى القول بمذهب مالك - و اجتماع في صلاة سهوان سهو ريادة وسهو نقص سجدة قبل السلام. قال افاضي عياض - وجماعة من أصحابنا ولا خلاف بين هؤلاء المتخفين وغيرهم من العلماء أنه لا يسجد قبل السلام أو بعده للريادة أو لنقص أنه يحتره ولا تقصد صلاته وإنما اختلافهم في الأفضل، والله أعلم. قال الجمهور لو سها سهوين فأكثر كفاه سجدة واحدة لجميع، وهذا قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد رضوان الله عليهم وجمهور التابعين وعن أبي نبي - نكل سهو سجدة واحدة وفيه حديث ضعيف.

قوله: حواء - سقيف - فسد هو بتحفيف الماء، أي خلط عنيه صلاته وهو شها عنه وشككه فيها.

قوله ﴿وَأَمَّا الْفُلُ﴾ د. مدي، أ. د. د. بسعد، إلى آخره، هذا الحديث تفده شرحه في باب الأذان.

قوله في حديث أبي هريرة: **إذا لم يدر كم صلى فمسح سجدة وهو جالس احتلف العلماء في مرد به**، فقال الحسن البصري وضائفة من انسلف بظاهر الحديث وقولوا: إذا شك المصلي فم يدر رد أو نقص، فليس عليه إلا مسجدة واحدة وهو جالس، عملاً بظاهر هذا الحديث. وقال الشعي والأوراعي وجماعة كثيرة من السلف: إذا لم يدر كم صلى رُمه أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبداً حتى يستيقن.

وقال بعضهم: يعيد ثلاث مرات، فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه. وقال مالك وأشعري وأحمد وإسحاق: متى شك في صلاته هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً لزمه الساء على اليقين، فيجب أن يأتي برابعة ويسجد لسهو عملاً لخديث أبي سعيد وهو قوله: **إذا شك أحدكم في صلاته فليدرك ركعة منهن أو يجثو بين السجدة الأولى والثانية يمشي بين يديه**، ويصلي على ما ينهض، ثم يسجد بسجدة واحدة، فليدرك ركعة منهن أو يجثو بين السجدة الأولى والثانية يمشي بين يديه، **ويصلي كما لأربع ركعات أربعاً متتابعات**، فهذا الحديث صريح في وجوب الساء على اليقين، وهو =

١٢٦٧- (٤) **وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى**: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ وَلَّى وَلَهُ ضُرَاطٌ". فَذَكَرَ نَحْوَهُ. وَزَادَ: "فَهَنَاءُ وَمَنَاءُ، وَذِكْرُهُ* مِنْ حَاجَاتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ".

١٢٦٨- (٥) **حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى** قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ التَّسْلِيمِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

مفسر الحديث أبي هريرة - فيحمل حديث أبي هريرة عيه، وهذا متعين فوجب المصير إليه مع ما في حديث أبي سعيد من موافقة لقواعد الشرع في الشك في الأحداث والميراث من المفقود وغير ذلك، والله أعلم.
قوله: "نظرنا تسليمه" أي انتظرناه.**

قوله في حديث ابن نجية: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ، فِيهِ حُجَّةٌ لِمُشَافَعِي - وَمَالِكٍ وَالْحَمُورِ عَلَى أَبِي حَنيفة - فَإِنَّ عِنْدَهُ السَّجُودَ لِسَقْصِ وَالرِّيَادَةِ بَعْدَ السَّلَامِ. قَوْلُهُ: 'عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَجِيَّةٍ الْأَسَدِيِّ حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ' أَمَا 'الْأَسَدِيُّ' فَبِإِسْكَانِ السَّيْرِ، وَيُقَالُ فِيهِ: 'الْأَرْدِيُّ' كَمَا ذَكَرَهُ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَالْأَرْدُ وَالْأَسَدُ بِإِسْكَانِ السَّيْرِ قَبِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ اسْمَانِ مُتَرَادِفَتَانِ لَهَا وَهِيَ أَرْدُ شَوْءٌ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: حَلِيفِ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَكَذَا هُوَ فِي سَبْحِ صَحِيحِ النَّجَّارِيِّ وَمُسْنَدِهِ، وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ السَّيْرِ وَالتَّوَارِيخِ أَنَّهُ حَلِيفُ بَنِي الْمُطَّلِبِ وَكَانَ جَدُّهُ حَالِفُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. قَوْلُهُ: 'عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ نَجِيَّةٍ' وَالصَّوَابُ فِي هَذَا أَنَّ يُونُسَ مَالِكٌ وَيَكْتُبُ ابْنُ نَجِيَّةٍ بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ نَجِيَّةٍ، فَمَالِكُ أَبُوهُ وَنَجِيَّةُ أُمُّهُ، وَهِيَ رُوْحَةُ مَالِكٍ، فَمَالِكُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَنَجِيَّةُ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ، فَإِذَا قُرِئَ -

*قوله: 'أَمْ دَمِيْدَةٌ مَسْدٌ، وَدَمِيْدَةٌ' الْأَفْعَالُ الثَّلَاثَةُ بِتَشْدِيدِ الْوَسْطِ الْأَوَّلِ مَهْمُوزِ الْآخِرِ دُونَ الثَّانِي، لَكِنْ لِلْأَرْدِ وَاجٍ قَدْ يَفْرَعُ أَوْ يَلَامُ مَعًا أَوْ بِهَمْزَةٍ. قَالَ الْقَاسِي: أَيُّ أَعْضَاءِ مِنَ الْأَمَانِيِّ وَمِثَالُهُ ذِكْرُهُ الْأَمَانِيِّ، قُلْتُ: فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ وَالْمَقْصُودُ بِالتَّكْرِيرِ التَّأْكِيدُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

****قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ**: ظَاهِرُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ التَّحْرِيَّ هُوَ الْأَحَدُ بِعَالِ الطَّنِّ، كَمَا رَعَمْتَهُ الْخَفِيَّةُ، وَهَذَا اعْتَرَفَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ، فَالْشُّكُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَطْبَقَ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الشُّكِّ اللَّعْوِيِّ، وَهُوَ مَا اسْتَوَى فِيهِ الطَّرْفَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (فتح الملهم: ١٧٩/٤)

١٢٦٩- (٦) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمُحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ الْأَسَدِيِّ، حَلِيفِ ابْنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ، مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.**

١٢٧٠- (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ الْأَزْدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي الشَّفْعِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَجْلِسَ فِي صَلَاتِهِ، فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ سَجَدَ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ.**

١٢٧١- (٨) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرْ كَمْ صَلَّى؟ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ،**

= كما ذكرناه انتظم على الصواب، ولو قرئ بإضافة مالت إلى "بن" فسد المعنى واقتضى أن يكون مالك أبا لبحنة، وهذا غلط، وإنما هو زوجها.

فقه الحديث وفي الحديث دليل لمسائل كثيرة إحداهما: أن سجود السهو قبل السلام إما مطلقاً كما يقوله الشافعي، وإما في القصص كما يقوله مالك. الثانية: أن التشهد الأول والجلوس له لباسا بركيين في الصلاة، ولا واحين إذا لو كانا واجبين لما جبرهما السجود كالركوع والسجود وغيرهما، وهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي **رحمهما**، وقال أحمد في طائفة قليلة: هما واجبان، وإذا سها جبرهما السجود على مقتضى الحديث.

الثالثة: فيه أنه يشرع التكبير لسجود السهو، وهذا مجمع عليه، واختلفوا فيما إذا فعلهما بعد السلام هل يتحرم ويتشهد ويسم أم لا؟ والصحيح في مذهبا: أنه يسم ولا يتشهد. وهكذا الصحيح عندنا في سجود التلاوة أنه يسم ولا يتشهد، كصلاة الجنائز، وقال مالك: يتشهد ويسم في سجود السهو بعد السلام واحتف قوله هل يجهر بسلامهما كسائر الصلوات أم لا؟ وهل يحرم لهما أم لا؟ وقد ثبت السلام لهما إذا فعلتا بعد السلام في حديث ابن مسعود وحديث دي الدين، ولم يثبت في التشهد حديث. واعلم أن جمهور العلماء على أنه يسجد للسهو في صلاة التطوع، كالفرص. وقال ابن سيرين وقتادة لا سجود للتطوع، وهو قول ضعيف غريب عن الشافعي **رحمهما**.

قوله **رحمهما** في حديث أبي سعيد: **رحمهما** سجدة من **رحمهما** طاهر الدلالة لمذهب الشافعي **رحمهما** كما سبق في-

فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا، شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتِمَامًا لِأَرْبَعٍ، كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ".
 ١٢٧٢- (٩) حَتَّى أَخَذَ بِنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهَبٍ: حَدَّثَنِي عَمِّي عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي
 دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي مَعْنَاهُ قَالَ "يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلَامِ"
 كَمَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ.

١٢٧٣- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ
 جَرِيرٍ - قَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ:
 صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: زَادَ أَوْ نَقَصَ - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَحَدَثَ
 فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا. قَالَ فَتَنَى رَجُلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ
 الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: "إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ
 أَتْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ
 فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ".

- أنه يسجد للريادة والنقص قبل السلام. وسبق تقريره في كلام المارري، واعترض عليه بعض أصحاب مالك
 بأن مالكاً رحمته الله رواه مرسلاً. وهذا اعتراض باطل لوجهين: أحدهما: أن الثقات الحفاظ الأكثرين رواه متصلاً
 فلا يضر مخالفة واحد لهم في إرساله؛ لأنهم حفظوا ما لم يحفظه وهم ثقات ضابطون حفاظ متقنون. الثاني: أن
 المرسل عند مالك رحمته الله حجة فهو واردٌ عليهم على كل تقدير.

شرح العربي قوله رحمته الله: كأنه غمماً مشغولاً أي إغاطة له وإدلالاً، مأخوذ من الرغام وهو التراب، ومنه
 أرغم الله أنفه. والمعنى: أن الشيطان لبس عليه صلاته، وتعرض لإفسادها ونقصها، فجعل الله تعالى للمصلي
 طريقاً إلى جبر صلاته، وتدارك ما لبسه عليه، وإرعاء الشيطان ورده حاسماً معداً عن مراده، وكملت صلاة ابن
 آدم وامثل أمر الله تعالى الذي عصى به إبليس من امتناعه من السجود، والله أعلم.

قوله في إسناده حديث ابن مسعود: "حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة إلى آخره هذا الإسناد كله كوفيون إلا
 إسحاق بن راهويه رفيق ابني أبي شيبة. قوله: **سجد سجدتين** سجد دليل لمن قال يسلم إذا سجد للسهو بعد
 السلام، وقد سبق بيان الخلاف فيه.

قوله رحمته الله: في حديث في صلاة من سجد فيه: أنه لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة. قوله رحمته الله: له سجد
 أنا بشر أنسى كما تنسون فإذا نسيت فذكروني".

الكلام حول جوار النسيان على النبي ﷺ في أحكام الشرع بشرط التسهيه فيه: دليل على جوار النسيان عليه رحمته الله
 في أحكام الشرع وهو مذهب جمهور العلماء، وهو ظاهر القرآن والحديث، اتفقوا على أنه رحمته الله لا يقر عليه بل -

١٢٧٤- (١١) **حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ يَسْرِ، ح قَالَ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ:**
حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كِلَاهُمَا عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.
 وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ يَسْرِ "فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ"، وَفِي رِوَايَةِ وَكِيعٍ "فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ".
 ١٢٧٥- (١٢) **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا**
وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ مَنْصُورٌ: "فَلْيَنْظُرْ أُخْرَى ذَلِكَ لِلصَّوَابِ".

= يعني الله تعالى به. ثم قال لأكثرهم: شرطه تسببه **ع** على الفور متصلاً بالحادثة، ولا يقع فيه تأخير، وجورت صائفة تأخير مدة حياته **ع**، واحتاره إمام الحرمين، ومنعت طائفة من العلماء السهو عليه **ع** في الأفعال البلاعية والعبادات، كما أجمعوا على معه واستحالته عليه **ع** في الأقوال البلاعية، وأجابوا عن الظواهر الواردة في ذلك، وبه مال الأستاذ أبو إسحاق الأسمرائي، وأصحح الأول فإن السهو لا يباقر البهوة، وإذا لم يقر عليه لم يحصل منه مفسدة، بل تحصل فيه فائدة وهو بيان أحكام الناسي وتقرير الأحكام. قال القاضي: واحتفتوا في حوار السهو عليه **ع** في الأمور التي لا تتعلق بالدلائل وبيان أحكام الشرع من أفعاله وعاداته وأذكاره فحوره الجمهور.

عدم حوار السهو عليه في الأقوال البلاعية والأخبار الديوية وأما السهو في الأقوال البلاعية: فأجمعوا على معه كما أجمعوا على امتناع تعمده، وأما السهو في الأقوال الديوية، وفيما ليس سبيله البلاغ من الكلام الذي لا يتعلق بالأحكام، ولا أحوار القيامة وما يتعلق بها ولا يضاف إلى وحي، فحوره قوم إلا لا مفسدة فيه، قال لقاضي **ع**: والحق أني لا شك فيه ترجيح قول من مع ذلك على الأبياء في كل حبر من الأخبار، كما لا يخور عليهم حنف في حبر لا عمد ولا سهواً، لا في صحة ولا في مرض، ولا رضاء ولا غصب، وحسب في ذلك أن سيرة سيد **ع** وكلامه وأفعاله مجموعة معنى بها على مر الزمان يتداوها الموافق والمخالف والمؤمن والمرتاب، فلم يأت في شيء منها استدراك علط في قول ولا اعتراف بوجه في كلمة، ولو كان لقل كما نقل سهوه في الصلاة ويومه عنها، واستدراكه رأي في تلقيح الحل وفي رولته بأدنى مياه بدر، وقوله **ع**: 'والله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خير' منها إلا فعلت الذي هو خير وكفرت عن يميني" وغير ذلك. وأما حوار السهو في الاعتقادات في أمور الدنيا فعير ممتنع، والله أعلم. قوله **ع**: **بَدِ سَبَبٌ فَدَكَوِي** فيه: أمر التابع بتذكير المتنوع بما يساه.

دليل لمن يقول ساء الصلاة على غالب طه في صورة الشك قوله **ع**: **وَبَدِ سَبَبٌ فَدَكَوِي** في حاشية مسح **ع** **فَبِهِمَ عَلَيْهِ تَمَسَحُ مَسَحِينَ** وفي رواية: "فيسطر أخرى ذلك للصواب" وفي رواية: "فليتحرر أقرب ذلك إلى الصواب" وفي رواية: "فليتحر الذي يرى أنه الصواب". فيه: دليل لأبي حنيفة **ع** وموافقيه من أهل الكوفة وغيرهم من أهل الرأي على أن من شك في صلاته في عدد ركعات تحرى وبى على غالب طه، ولا يلزمه الاقتصار على الأقل والإتيان بالزيادة. وظاهر هذا الحديث حجة لهم، ثم اختلف هؤلاء، فقال أبو حنيفة ومالك **ع** في طائفة: هذا من اعتراه الشك مرة بعد أخرى، وأما غيره فبني على اليقين، وقال آخرون: هو على =

١٢٧٦- (١٣) **وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ".

١٢٧٧- (١٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَلِكَ إِلَى الصَّوَابِ".

١٢٧٨- (١٥) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**: أَخْبَرَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ مَنْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يُرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ".

١٢٧٩- (١٦) **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ مَنْصُورٍ، بِإِسْنَادٍ هُوَ لِأَيٍّ. وَقَالَ "فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ".

١٢٨٠- (١٧) **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَبْرِيُّ**: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

-عمومه. وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه: إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً لزمه الناء على اليقين وهو الأقل فيأتي بما بقي ويسجد لسهو، واحتجوا بقوله ﷺ في حديث أبي سعيد: **فَمَنْ شَكَّ مِنْ عَمَلٍ مَا سَبَّحَ بِهِ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ** فإن كان صلى خمساً سجد سجدتين، وإذا صلى أربعاً سجد سجدتين. وهذا صريح في وجوب الباء على اليقين، وحموا التحري في حديث ابن مسعود: **عَلَى الْأَحَدِ بِالْيَقِينِ**، قالوا: والتحري هو القصد ومنه قول الله تعالى: **حَرِّزْتُكَ** (الحن: ١٤) فمعنى الحديث فيقصد الصواب فليعمل به، وقصد الصواب هو ما بينه في حديث أبي سعيد وغيره.

فإن قالت الحنفية: حديث أبي سعيد لا يخالف ما قلناه؛ لأنه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه، ومن شك ولم يترجح له أحد الطرفين بنى على الأقل بالإجماع، بخلاف من غلب على ظنه أنه صلى أربعاً مثلاً، فالجواب أن تفسير الشك بمستوى الطرفين، إنما هو اصطلاح طارئ للأصوليين، وأما في اللغة: فالتردد بين وجود الشيء وعدمه، كله يسمى شكاً سواء المستوي والراجح والمرجوح، والحديث يحمل على اللغة ما لم يكن هناك حقيقة شرعية أو عرفية، ولا يجوز حمله على ما يطرق للمتأخرين من الاصطلاح، والله أعلم.

الكلام حول زيادة ركعة في الصلاة ناسياً: قوله: **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ** رضي الله عنهما **صَلَّيْتُ خَمْسًا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ** هذا فيه دليل لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور من السلف والخلف: أن من راد في صلاته ركعة ناسياً لم تطل صلاته، بل إن علم بعد السلام -

١٢٨١ - (١٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَنَقَمَةَ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ خُمُسًا.

١٢٨٢ - (١٩) **وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - وَاللَّفْظُ لَهُ -** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: صَنَى بِنَا عِنْقَمَةُ الطُّهْرُ حُمْسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ الْقَوْمُ: يَا أَبَا شَيْبَلٍ! قَدْ صَنَيْتَ حُمْسًا. قَالَ: كَلَّا، مَا فَعَلْتُ. قَالُوا: بَنَى. قَالَ وَكُنْتُ فِي نَاحِيَةِ الْقَوْمِ، وَأَنَا غُلَامٌ، فَقُنْتُ: بَلَى، قَدْ صَنَيْتَ حُمْسًا.

= فقد مضت صلاته صحيحة، ويسجد تسهواً في ذكر بعد السلام قريب، وإن ضل فلا يصح عياداً أنه لا يسجد، وإن ذكر قبل السلام عاد إلى النقص، سواء كان في قيام أو ركوع أو سجود أو غيرها، ويتشهد ويسجد تسهواً ويسلم، وهل يسجد للتسهو قبل السلام أم بعده؟ فيه خلاف العلماء السابق، هذا مذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة وأهل "الكوفة" إذا أراد ركعة ساهياً بطلت صلاته وأمره بإعادتها.

وقال أبو حيفة رضي الله عنه: إن كان تشهد في الركعة ثم راد خامسة، أصاف إليها سادسة تشفعها، وكانت نفلًا، ساء على أصبه في أن سلام ليس بواجب ويخرج من الصلاة بكل ما يافقها، وإن الركعة الفردة لا تكون صلاة، قال: وإن لم يكن تشهد بصت صلاته؛ لأن الخبوس بقدر التشهد واجب، ولم يأت به حتى أتى بالخامسة، وهذا الحديث يرد كل ما قالوه رضي الله عنه لأن النبي صلى الله عليه وسلم يرجع من الخامسة وما يشفعها، وإنما تذكر بعد السلام، فيه رد عليهم، وحجة للجمهور. ثم مذهب الشافعي ومن وافقه: أن الريادة على وجه سهو لا تطل الصلاة، سواء قنت أو كثرت إذا كانت من حسن الصلاة، فسواء راد ركوعاً أو سجوداً أو ركعة أو ركعات كثيرة ساهياً، فصلاته صحيحة في كل ذلك ويسجد لسهو استحياباً لا إيجاباً، وأما مالك فقال التقاضي عياض: مذهبه أنه إن راد دون نصف الصلاة لم تطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد للسهو، وإن راد النصف فأكثر فمن أصحابه من نصها وهو قول مصرف وابن القاسم، ومنهم من قال: إن راد ركعتين بطلت وإن راد ركعة فلا، وهو قول عبد الملك وغيره، ومنهم من قال: لا تنص مصف، وهو مروى عن مالك رضي الله عنه. والله أعلم.

قوله: حدثنا عن حماد بن عيسى عن أبي أحمد، وقال في الإسناد الآخر: حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن
آخره. هذان الإسنادان كلهم كوفيون.

****قال في فتح المنهم** قال الشيخ الأنور: وليطر في حديث أبي سعيد المار في الباب -أي في قوله: فإن كان صني
 خمسا شفيعه صلاته- هل يباي وصل السادسة أو تكون مستحبة بالأولى إل شاء، ولكن سياقه فيما إذا يتحقق
 أنه صني خمسا، وإنما هو في صورة اثبت، وكأنه بما لم يصم السادسة في حديث عبد الله لما أنه وقع الكلام بعد
 السلام على التمام وشيء مما ياسب الصم، وإن كان الكلام إذا كان جائزا، والله أعلم (فتح المنهم: ٤١٧٩)

قَالَ لِي: وَأَنْتَ أَيْضًا، يَا أَعُورُ! تَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ فَأَنْقَلَبَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا، فَلَمَّا انْقَلَبَ تَوَشَّشَ الْقَوْمُ بَيْنَهُمْ، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكُمْ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ زِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "لَا" قَالُوا: فَإِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَأَنْقَلَبَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ" وَزَادَ ابْنُ ثُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ "فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ".

١٢٨٣- (٢٠) وَحَدَّثَنَا عَنْ بَنِي سَلَامٍ الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ التَّهْشَلِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ "وَمَا ذَلِكَ؟" قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، قَالَ "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَذْكَرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ". ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ السَّهْوِ.

١٢٨٤- (٢١) وَحَدَّثَنَا مِنْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ مُسْهِرٍ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَزَادَ أَوْ تَقَصَّرَ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَالْوَهْمُ مِنِّي - فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ". ثُمَّ تَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

قوله: 'أَنْتَ أَيْضًا' فيه دليل على جوار قول مثل هذا الكلام لقربته وتميمه وتابعه إذا لم يتأد به.

المراد بأعور إبراهيم بن سويد الأعور قال القاضي: إبراهيم بن يزيد السحمي الكوفي، وإبراهيم بن سويد السحمي الأعور آخر، وزعم الداودي أنه إبراهيم بن يزيد التيمي، وهو وهم فإنه ليس بأعور، وثلاثهم كوفيون فضلاء. قال البحاري: ابن يزيد السحمي الأعور الكوفي سمع علقمة، وذكر الساجي إبراهيم بن يزيد السحمي الكوفي الفقيه وقال فيه: الأعور. ولم يصفه الساجي بالأعور ولا رأيت من وصفه به. وذكر ابن قتيبة في "العور" إبراهيم السحمي، فيحتمل أنه ابن سويد كما قال الساجي، ويحتمل أنه إبراهيم بن يزيد، هذا آخر كلام القاضي، والصواب أن المراد بإبراهيم هنا إبراهيم بن سويد الأعور السحمي، وليس بإبراهيم بن يزيد السحمي الفقيه المشهور.

شرح العريب: قوله: تَوَشَّشَ الْقَوْمُ ضبطناه بالشين المعجمة، وقال القاضي: روي بالمعجمة وبالمهمله وكلاهما صحيح، ومعناه: تحركوا، ومنه "وسواس الحني" بالمهمله وهو تحركه، ووسوسة الشيطان. قال أهل اللغة: الوشوشة بالمعجمة صوت في احتلاط، قال الأصمعي: ويقال: رجل وشوش أي حفيف.

١٢٨٥- (٢٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثَمِيرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ، بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ.

١٢٨٦- (٢٣) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا زَادَ أَوْ نَقَصَ. - قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَأَيْمُ اللَّهِ مَا جَاءَ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ قِبَلِي - قَالَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ "لَا" قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ الَّذِي صَنَعَ. فَقَالَ "إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ" قَالَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

-قوله: حدث محمد بن حارث إلى آخره هذا الإسناد كله كوفيون. قوله ﷺ: "أو زاد أو نقص فليس بـ رسول الله ﷺ" في صلاة شيء" فدل على أن بشر منكم أنسى كما يقول إمامنا سي أحمدكم فمسجد سجدتين وهو حاس، ثم حوّل رسول الله ﷺ فمسجد سجدتين هذا الحديث مما يستشكل ظاهره؛ لأن ظاهره أن النبي ﷺ قال فيه هذا الكلام بعد أن ذكر أنه زاد أو نقص قل أن يسجد لسهو، ثم بعد أن قاله سجد لسهو، ومضى ذكر ذلك فالحكم أنه يسجد ولا يتكلم ولا يأتي بمخالف للصلاة، ويحجب عن هذا الإشكال بثلاثة أحوية: أحدها: أن ثم هنا ليست لحقيقة الترتيب، وإنما هي لعطف جملة على جملة، وليس معناه: أن التحول والسجود كانا بعد الكلام بل إما كانا قبله، ومما يؤيد هذا التأويل أنه قد سبق في هذا الباب في أوّل صرق حديث ابن مسعود رحمه الله هذا الإسناد: قال صلى رسول الله ﷺ، وإذا أو نقص فلما سمع فيه ما رسول الله ﷺ "حدث في صلاة شيء" قال: "وما ذاك" قالوا: صليت كذا وكذا في رحبة واستقبلت لنفسه فمسجد سجدتين. ثم سمع ثم قيل غيب بوجهه فقال: "به" حدث في صلاة شيء، أسألكم به، ولكن بما قال بشر أنسى كما يقول. فإذا سمعت فذكروني. ورد ثبت أحمدكم في صلاة فيسبح الصلوات فسمعه ثم يسجد سجدتين فهذه الرواية صريحة في أن التحول والسجود كان قبل الكلام، فتحمل الثانية عليها جمعاً بين الروایتين، وحمل الثانية على الأولى أولى من عكسه؛ لأن الأولى على وفق القواعد.

الجواب الثاني: أن يكون هذا قبل تحريم الكلام في الصلاة.

الثالث: أنه وإن تكلم عامداً بعد السلام لا يضره ذلك، ويسجد بعده لسهو، وهذا على أحد الوجهين لأصحابنا: أنه إذا سجد لا يكون بالسجود عائداً إلى الصلاة حتى لو أحدث فيه لا تبطل صلاته، بل قد مضت على الصحة والوجه الثاني: وهو الأصح عند أصحابنا: أنه يكون عائداً وتبطل صلاته بالحدث والكلام وسائر المنافيات للصلاة، والله أعلم.

١٢٨٧- (٢٤) **وَحَدَّثَنِي** عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ، إِمَّا الظُّهْرَ وَإِمَّا الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ أَتَى جَذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهَا مُغْضِبًا، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُو، فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، قُصِرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَقَالَ: "مَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟" قَالُوا: صَدَقَ، لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ.

قَالَ وَأَخْبَرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ: وَسَلَّمَ.

= قوله في حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين: **إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ** ما الظهر وما العصر هو بفتح العين وكسر الشين وتشديد الباء قال الأزهري: "العشي" عند العرب ما بين روال الشمس وعروها.
قوله: **ثُمَّ أَتَى جَذْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهَا مُغْضِبًا** هكذا هو في كل الأصول: **فاستدَّ إليها**، واحدغ مذكر ولكن أنه على إرادة الحشة، وكذا جاء في رواية السحاري وغيره حشة. قوله: **وَسَلَّمَ إِلَيْهَا مُغْضِبًا** هو بفتح الصاد.
قوله: **وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ** يعني يقولون: قصرت الصلاة. و"السرعان" بفتح السين والراء، هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة، وهكذا صطبه المتقون، والسرعان: المسرعون إلى الخروج، ونقل القاضي عياض عن بعضهم إسكان الراء قال: وصطبه الأصمعي في السحاري بضم السين وإسكان الراء، ويكون جمع سريع ككفير وقفزاق وكثيب وكشان.

وقوله: **قُصِرَتِ الصَّلَاةُ بِضَمِّ الْقَافِ وَكُسْرِ الصَّادِ**، وروي بفتح القاف وضم الصاد، وكلاهما صحيح، ولكن الأول أشهر وأصح. قوله: **فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ** وفي رواية: رجل من بني سميم، وفي رواية: رجل يقال له، أخرباق وكان في يده طول، وفي رواية: رجل بسيط اليدين، هذا كله رجل واحد اسمه أخرباق بن عمرو، بكسر الحاء المعجمة والياء الموحدة وآخره قاف، ولقبه ذو اليدين لطول كان في يديه، وهو معنى قوله: بسيط اليدين.

قوله: **صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ** قسمه في ركعتين فقام ذو اليدين وفي رواية صلاة الظهر، قال المحققون: هما قضيتان. وفي حديث عمران بن الحصين: **"سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ مَسِيرَهُ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يَقُولُ: حَرِّاقُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ وَخَرَجَ غَضَبَانِ يَجْرُ رَدَائِهِ.** وفي رواية له: سلم في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة فقام رجل بسيط اليدين فقال: أقصرت الصلاة. وحديث عمران هذا قضية ثالثة في يوم آخر، والله أعلم.

١٢٨٨ - (٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ، بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٢٨٩- (٢٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُهَيْبٍ مَوْلَى أَبِي أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ، فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ: أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ" فَقَالَ قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: "أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟" فَقَالُوا: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَهُوَ جَالِسٌ، بَعْدَ التَّسْلِيمِ.

١٢٩٠ - (٢٧) . **حَدَّثَنَا** حجاج بن الشاعر: **حَدَّثَنَا** هارون بن إسماعيل الخزاري: **حَدَّثَنَا** عبيد بن وهب بن المبارك: **حَدَّثَنَا** يحيى: **حَدَّثَنَا** أبو سلمة: **حَدَّثَنَا** أبو هريرة أن رسول الله صلى رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتُ؟ وَسَأَلَ الْحَدِيثَ.

١٢٩١ - (٢٨) ٠ **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ، سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثَ.

١٢٩٢ - (٢٩) . حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَلِيٍّ، قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ،

قوله: "حدث عن عبد الله بن حصص بن حذافه قال سمعت القائلين "وأحيرت" هو محمد بن سيرين. قوله: "فصل في صلاة الجمعة" فصل من كتب ابن أبي عمير. قوله: "حدثنا هارون بن إسماعيل الخزاز" هو بخاء معجمة، وزاي مكررة.

عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْحَرَبَاقُ، وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طُولٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ، وَخَرَجَ غَضْبَانٌ يَحْرُ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: "أَصْدَقَ هَذَا؟" قَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى رَكَعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

١٢٩٣ - (٣٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، وَهُوَ الْحَدَّاءُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ، فَقَامَ رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَخَرَجَ مُغْضِبًا، فَصَلَّى الرَّكَعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ.

الكلام في اسم أبي المهلب قوله: **عن أبي المهلب** اسمه عبد الرحمن بن عمر، وقيل: معاوية بن عمر، وقيل: عمرو بن معاوية، ذكر هذه الأقوال الثلاثة في اسمه البحاري في تاريخه وآخرون، وقيل: اسمه النضر بن عمر الحرمي الأردني البصري التابعي الكبير، روى عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، وعمران ابن حصين رضي الله عنه أجمعين وهو عم أبي قلابة الراوي عنه هنا.

قوله: **وخرج حصباء رداءه** يعني لكثرة اشتغاله بشأن الصلاة خرج يخر رداءه، ولم يتمهل ليلسه. قوله في آخر الباب في حديث إسحاق بن منصور: **سلم رسول الله ﷺ من ركعتين فقال رجل من بني سبيح وقص** حديث 'هكذا هو في بعض الأصول المعتمدة "من الركعتين"، وهو الطاهر الموافق لباقي الروايات، وفي بعضها بين الركعتين' وهو صحيح أيضاً، ويكون المراد بين الركعتين الثانية والثالثة.

فوائد حديث ذي الديدن. واعلم أن حديث ذي الديدن هذا فيه فوائد كثيرة وقواعد مهمة، منها: جوار السيئات في الأفعال والعبادات على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأنهم لا يقرون عليه، وقد تقدمت هذه القاعدة في هذا الباب.

ومنها: أن الواحد إذا ادعى شيئاً جرى بحضرة جمع كثير لا يحصى عليهم سئلوا عنه، ولا يعمل بقوله من غير سؤال ومنها: إثبات سجود السهو، وأنه سجدتان وأنه يكبر لكل واحدة منهما، وأنها على هيئة سجود الصلاة؛ لأنه أطلق السجود، فلو حالف المعتاد لبيته، وأنه يسلم من سجود السهو، وأنه لا تشهد له، وأن سجود السهو في الزيادة يكون بعد السلام، وقد سبق أن الشافعي رحمته الله يحمله على أن تأخير سجود السهو كان نسياناً لا عمداً.

ومنها: أن كلام الناسي للصلاة والذي يظن أنه ليس فيها لا يطلها، وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف، =

= وهو قول ابن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبيه عروة، وعطاء، والحسن، والشعبي، وقتادة، والأوزاعي، ومالك، والشافعي، وأحمد، وجميع المحدثين رحمهم الله.

وقال أبو حنيفة رحمهم الله وأصحابه والثوري في أصح الروايتين: تبطل صلاته بالكلام ناسياً أو جاهلاً لحديث ابن مسعود وريد بن أرقم رحمهم الله، ورعوا أن حديث قصة ذي اليدين مسوخ بحديث ابن مسعود وريد بن أرقم قالوا: لأن ذا اليدين قتل يوم بدر، ونقلوا عن الزهري أن ذا اليدين قتل يوم بدر وأن قصته في الصلاة كانت قبل بدر، قالوا: ولا يمنع من هذا كون أبي هريرة رواه وهو متأخر الإسلام عن بدر؛ لأن الصحابي قد يروي ما لا يحصره بأن يسمعه من النبي ﷺ أو صحابي آخر، وأجاب أصحابنا وغيرهم من العلماء عن هذا بأحوية صحيحة حسنة مشهورة.

أحسنها وأتقنها: ما ذكره أبو عمر بن عبد الله في "التمهيد" قال: أما ادعائهم أن حديث أبي هريرة مسوخ بحديث ابن مسعود رحمهم الله فغير صحيح؛ لأنه لا خلاف بين أهل الحديث واسير أن حديث ابن مسعود كان ممكناً حين رجع من أرض الحبشة قبل الهجرة، وأن حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين كان بالمدينة وبما أسماه أبو هريرة عام خير سنة سبع من الهجرة بلا خلاف.

وأما حديث وريد بن أرقم رحمهم الله، فليس فيه بيان أنه قبل حديث أبي هريرة أو بعده، والظر يشهد أنه قبل حديث أبي هريرة، وأما قولهم أن أبا هريرة رحمهم الله لم يشهد ذلك فليس بصحيح، بل شهوده لها محفوظ من روايات الثقات الحفاظ، ثم ذكر بإساده الرواية الثانية في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما أن أبا هريرة قال: صلى لنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي فمسم من اثنين، وذكر الحديث وقصة ذي اليدين، وفي روايات: صلى لنا رسول الله ﷺ، وفي رواية في مسلم وغيره: "بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ وذكر الحديث، وفي رواية في غير مسلم: "بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ قال: وقد روى قصة ذي اليدين عبد الله بن عمر، ومعاوية بن حديج بصم الحاء المهمة وعمران بن حصين، وابن مسعدة رجل من الصحابة رحمهم الله، وكلهم لم يحفظ عن النبي ﷺ ولا صحبه إلا بالمدينة متأخراً، ثم ذكر أحاديثهم بطرقها قال: وابن مسعدة هذا رجل من الصحابة يقال له: صاحب الجيوش اسمه عبد الله، معروف في الصحابة له رواية، قال: وأما قولهم: أن ذا اليدين قتل يوم "بدر" فغلط، وإنما المقتول يوم "بدر" ذو الشمالين، ولما ندافعهم أن ذا الشمالين قتل يوم "بدر"؛ لأن ابن إسحاق وغيره من أهل السير ذكره فيمن قتل يوم بدر، قال ابن إسحاق: ذو الشمالين هو عمير بن عمرو بن عبشال من حراة حديف لبي رهرة، قال أبو عمر: فذو اليدين غير ذي الشمالين المقتول ببدر، بدليل حضور أبي هريرة، ومن ذكرنا قصة ذي اليدين، وأن المتكلم رجل من بني سليم كما ذكره مسلم في صحيحه، وفي رواية عمران بن الحصين رحمهم الله اسمه الحرياق ذكره مسلم، فذو اليدين الذي شهد السهو في الصلاة سمي، وذو الشمالين المقتول "ببدر" حراعي يخالفه في الاسم والنسب، وقد يمكن أن يكون رجلاً وثلاثة يقال لكل واحد منهم ذو اليدين وذو الشمالين، لكن المقتول ببدر غير المذكور في حديث السهو، هذا قول أهل الحذق والفهم من أهل الحديث والفقهاء.

ثم روى هذا بإسناده عن مسدد. وأما قول الزهري في حديث السهو: أن المتكلم ذو الشمالين فلم يتابع عليه، وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليدين اضطراباً أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة، ثم ذكر طريقه وبين اضطرابها في المتن والإسناد، وذكر أن مسلم بن الحجاج غلط الزهري في حديثه، قال أبو عمر رحمه الله: لا أعم أحدًا من أهل العلم بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي اليدين، وكنهم تركوه لاضطراره. وأنه لم يتم له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغلط لا يسم منه بشر، والكمال لله تعالى، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ، فقول الزهري أنه قتل يوم بدر متروك لتحقيق غلطه فيه، هذا كلام أبي عمر بن عبد البر مختصراً، وقد بسط رحمه الله شرح هذا الحديث بسطاً لم يسطه غيره مشتملاً على التحقيق والإتقان والفوائد الجملة رحمه الله. ***

فإن قيل: كيف تكلم ذو اليدين والقوم وهم بعد في الصلاة؟ فجوابه من وجهين: أحدهما: أنهم لم يكونوا على يقين من البقاء في الصلاة؛ لأنهم كانوا يجوزون نسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين ولهذا قال: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ والثاني: أن هذا كان خطاباً للنبي ﷺ وجواباً، وذلك لا يطل عدنا وعند غيرنا، والمسألة مشهورة بذلك. وفي رواية لأبي داود بإسناد صحيح أن الجماعة أومأوا، أي نعم، فعلى هذه الرواية لم يتكلموا.

فإن قيل: كيف رجع النبي ﷺ إلى قول الجماعة، وعدكم لا يجوز لمصلي الرجوع في قدر صلاته إلى قول غيره إماماً كان أو مأموماً ولا يعمل إلا على يقين نفسه؟ فجوابه أن النبي ﷺ سألهم ليتذكروا، فلما ذكرهم تذكر فعلهم السهو فبنى عليه، لا أنه رجع إلى مجرد قولهم، ولو جاز ترك يقين نفسه والرجوع إلى قول غيره لرجع ذو اليدين حين قال النبي ﷺ "لم تقصر ولم أنس". وفي هذا الحديث دليل على أن العمل الكثير والخطوات إذا كانت في الصلاة سهواً لا تبطلها كما لا يبطلها الكلام سهواً، وفي هذه المسألة وجهان لأصحابنا:

أصحهما عند التوالي: لا يبطلها لهذا الحديث، فإنه ثبت في مسلم أن النبي ﷺ مشى إلى الخدع وخرج السرعان. وفي رواية: دخل الحجرة، ثم خرج، ورجع الناس، وبين على صلاته. والوجه الثاني: وهو المشهور في المذهب: أن الصلاة تبطل بذلك، وهذا مشكل، وتأويل الحديث أصعب على من أبطلها، والله أعلم.

***ملحوظة: من أراد ذلك فليراجع فتح الملهم المجلد الرابع - من مشورات مكتبة دار العلوم كراتشي - لرد أجوبة الشوافع وشرح هذه المسألة ببسط وتفصيل.

[٢١ - باب سجود التلاوة]

١٢٩٤- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، كُتِبَتْ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ، فَيَسْجُدُ، وَتَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانٍ جَنَّتِهِ.

١٢٩٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: رُبَّمَا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْقُرْآنَ، فَيَمُرُّ بِالسَّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِهَا، حَتَّى ارْتَدَّخَمْنَا عِنْدَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لَيَسْجُدَ فِيهِ، فِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

[٢١ - باب سجود التلاوة]

الكلام في حكم سجدة التلاوة قوله: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَقْرَأُ سُورَةً فِيهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُ وَتَسْجُدُ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُنَا مَوْضِعًا لِمَكَانٍ جَنَّتِهِ** وفي رواية: **فَيَمُرُّ بِالسَّجْدَةِ فَيَسْجُدُ بِهَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ** فيه إثبات سجود التلاوة. وقد جمع العلماء عليه، وهو عندنا وعند جمهور سنة ليس بواجب، وعند أبي حنيفة واجب ليس بقرص على اصطلاحه في الفرق بين واجب وقرص، وهو سنة لقارئه والسماع به، ويستحب أيضاً للسامع الذي لا يسمع لكن لا يتأكد في حقه تكديه في حق منسمع مقصي. وقوله: **فَيَسْجُدُ** معناه: يسجد ويسجد معه كما في الرواية الأولى قال علماء: **إِذَا سَجَدَ أَسْمَعُ قَرَاءَةً**

"قَالَ فِي فَتْحِ الْمُلْهِمِ قال صاحب هدية: دليل النوحوب فونه **فَيَسْجُدُ** : السجدة على من سمعها أو على من تلاها" وهي كلمة إيجاب. إلى أن قال:

قال الشيخ: "وما استدل به على النوحوب حديث ندي استدل به الشافعية على أن في الخسج سجدتين بتقدير صحته، فإنه أفاد كراهة استحبابه بقراءة بدون سجود، وهي سنة واجب".

واحدت الذي أشار إليه الشيخ هو ما روي عن عفة بن عامر: قلت: يا رسول الله! قُضِيَتْ سُورَةُ الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأُهُمَا" قال الترمذي إسناده ليس بالقوي، كأنه لأجل أن هبة.

قال الحاكم: **عَبْدُ اللَّهِ** بن هبة أحد لأئمة، وإنما نفع احتلاصه في آخر عمره...

قال الحافظ ابن القيم رحمه الله بعد أن ذكر الحديث المذكور من طريق ابن وهب عن ابن هبة:

"وحدت ابن هبة يحتج به بما روي عنه العبادلة، كعبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد

١٢٩٦ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ (النجم: ١)، فَسَجَدَ فِيهَا، وَسَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ، غَيْرَ أَنْ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ: يَكْفِينِي هَذَا.

١٢٩٧ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ - قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْإِمَامِ؟ فَقَالَ: لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾، فَلَمْ يَسْجُدْ.

- غيره وهما في غير صلاة لم يرتبط به، ولم ينو الاقتداء به بل له أن يرفع قلبه، وله أن يطول السجود بعده، وله أن يسجد إن لم يسجد القارئ، سواء كان القارئ متطهراً أو محدثاً، أو امرأة أو صبياً أو غيره، ولأصحابنا وجه ضعيف: أنه لا يسجد لقراءة الصبي والمحدث والكافر، والصحيح الأول.

قوله: **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعِيٍّ أَنَّ مَسْعُودَ بْنَ عَمْرِو بْنِ أَبِي مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ فَسَجَدَ فِيهَا سَجْدَةً مَعَ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَنْ سَجَدَ أَحَدٌ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تُرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ، وَقَدْ كَفَفَنِي هَذَا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُ يَحْدِثُ** **كَأَنَّ هَذَا الشَّيْخَ هُوَ أُمِيَّةُ بْنُ حَنْفٍ وَقَدْ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ كَافِرًا، وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ قَطُّ.**

وأما قوله: **سَجَدَ مَنْ كَانَ مَعَهُ فَمَعْنَاهُ: مَنْ كَانَ حَاضِرًا قِرَاءَتِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْجَنِّ وَالْإِنْسِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ وَغَيْرُهُ، حَتَّى شَاعَ أَنَّ أَهْلَ "مَكَّةَ" أَسْلَمُوا.** قال القاضي عياض ﷺ: وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود ﷺ أنها أول سجدة نزلت.

الرد على ما يرويه الأخباريون من الإسرائيليات. قال القاضي ﷺ: وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على لسان رسول الله ﷺ من الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه شيء، لا من جهة العقل، ولا من جهة العقل؛ لأن مدح إله غير الله تعالى كفر، ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله ﷺ، ولا أن يقوله الشيطان على لسانه، ولا يصح تسليط الشيطان على ذلك، والله أعلم.

صبط الاسم والدليل على أن المأموم لا يقرأ خلف إمامه: قوله: **عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ هُوَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، بَضَمَ الْقَافَ وَفَتَحَ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ.** قوله: **سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْإِمَامِ فَقَالَ: لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ، وَزَعَمَ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾ فَلَمْ يَسْجُدْ.**

أما قوله: **لَا قِرَاءَةَ مَعَ الْإِمَامِ فِي شَيْءٍ،** فيستدل به أبو حنيفة ﷺ وغيره ممن يقول: لا قراءة على المأموم في -

= الصلاة سواء كانت سرية أو جهرية، ومدتها: أن قراءة الفاتحة واجبة على المأموم في الصلاة السرية، وكذا في الجهرية على أصح القولين: والجواب عن قول زيد هذا من وجهين: أحدهما: أنه قد ثبت قول رسول الله ﷺ: 'لا صلاة لمن لم يقرأ بما القرآن'. وقوله ﷺ: 'إذا كنتم حلقي فلا تقرأوا إلا بأم القرآن وغير ذلك من الأحاديث وهي مقدمة على قول زيد وغيره.

والثاني: أن قول زيد محمول على قراءة السورة التي بعد الفاتحة في الصلاة الجهرية، فإن المأموم لا يشرع به قراءتها، وهذا التأويل متعين ليحمل قوله على موافقة الأحاديث الصحيحة، ويؤيد هذا أنه يستحب عندنا وعند جماعة للإمام أن يسكت في الجهرية بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة، وحاء فيه حديث حسن في 'سنن أبي داود' وغيره في تلك السكينة: يقرأ المأموم الفاتحة فلا يحصل قراءته مع قراءة الإمام بل في سكنته.

معاني الرعم. وأما قوله: 'رعم' فالمراد بالرعم هما القولان المحققان، وقد قدما بيان هذه المسألة في أوائل هذا الشرح، وأن الرعم يطبق على القول المحقق والكذب وعلى المشكوك فيه، ويسرر في كل موضع على ما يليق به، وذكرنا هناك دلائله.

الرد على استدلال الإمام مالك بأنه لا سجود في المفصل. وأما قوله: 'رعم' على رسول الله ﷺ: 'سجدت سبعين سجدة' فاحتج به مالك رحمه الله ومن وافقه في أنه لا سجود في المفصل، وأن سجدة النجم، 'سجدت سبعين سجدة'، وقوله: 'سجدت سبعين سجدة'، مسوحت بهذا الحديث، أو لحديث ابن عباس: أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة، وهذا مذهب ضعيف فقد ثبت حديث أبي هريرة رضي الله عنه في مسنده: قال: سجدنا مع رسول الله ﷺ في 'سجدت سبعين سجدة'، وقد أجمع العلماء على أن إسلام أبي هريرة رضي الله عنه كان سنة سبع من الهجرة، فدل على السجود في المفصل بعد الهجرة.

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنه فصحيح الإسناد لا يصح الاحتجاج به. وأما حديث أبي ريد فمحمول على بيان حوار ترك السجود، وأنه سنة ليس بواجب، ويحتاج إلى هذا التأويل للجمع بين حديث أبي هريرة، والله أعلم.

اختلاف أهل العلم في عدد سجدة التلاوة. وقد اختلف العلماء في عدد سجدة التلاوة، فمذهب الشافعي رحمه الله وطائفة أكثر أربع عشرة سجدة، منها سجدتان في الخح وثلاث في المفصل، وليست سجدة 'صاد' منهم وإنما هي سجدة شكر.

وقال مالك رحمه الله وطائفة: هي إحدى عشرة، أسقط سجدة المفصل. وقال أبو حنيفة رحمه الله: هي أربع عشرة، أثبت سجدة 'المفصل' وسجدة 'صاد' وأسقط السجدة الثانية من 'الخح' وقال أحمد وابن سريج من أصحابنا وطائفة: هي خمسة عشرة، أثبتوا الجميع، ومواضع السجدة معروفة، واحتفتوا في سجدة 'حم' فقد قال مالك وطائفة من السلف وبعض أصحابنا: هي عقب قوله تعالى: 'وَكُنْمْ يَوْمَئِذٍ عَذُوْبًا' (البقرة: ١٧٢) وقال أبو حنيفة والشافعي رحمه الله الجمهور عقب 'وَلَا تَسْمُوْنَ' (فصلت: ٣٨) والله أعلم.

- ١٢٩٨- (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَرَأَ لَهُمْ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: ١) فَسَجَدَ فِيهَا. فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ فِيهَا.**
- ١٣٩٩- (٦) **وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ.**
- ١٣٠٠- (٧) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَجَدْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾. وَ﴿أَفْرَأَ نَسْمَ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١).**
- ١٣٠١- (٨) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ مَوْلَى بَنِي مَخْزُومٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ وَ﴿أَفْرَأَ نَسْمَ رَبِّكَ﴾.**
- ١٣٠٢- (٩) **وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِهِ.**
- ١٣٠٣- (١٠) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَا: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَكْرِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ صَلَاةَ الْعَتَمَةِ فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾. فَسَجَدَ فِيهَا، فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذِهِ السَّجْدَةُ؟ فَقَالَ: سَجَدْتُ بِهَا خَلْفَ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ، فَلَا أَرَأَى أَنَسْجُدَ بِهَا حَتَّى أَلْقَاهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: فَلَا أَرَأَى أَنَسْجُدَهَا.**

صبط الاسماء وبيان الامتياز بين الأعرجين: قوله: "عن عطاء بن ميساء" هو بكسر الميم ويمد ويقصر، وقد سبق بيانه. قوله: "عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن الأعرج مولى بني مخزوم عن أبي هريرة" وفي الرواية الثانية: "عن عبد الله بن أبي جعفر عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة" مثله. قال الحميدي في "الجمع بين الصحيحين" في آخر ترجمة أبي هريرة: الأعرج الأول مولى بني مخزوم، اسمه عبد الرحمن بن سعد المقعد، كنيته أبو أحمد، وهو قليل الحديث، وأما عبد الرحمن الأعرج الآخر، فهو ابن هرم، كنيته أبو داود، مولى ربيعة بن -

١٣٠٤ - (١١) **وَحَدَّثَنِي** عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، كُلُّهُمْ عَنِ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا: خَلَفَ أَبِي الْقَاسِمِ **رَضِيَ**.

١٣٠٥ - (١٢) **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَسْجُدُ فِي: **هـ د** **السَّمَاءِ أَسْفَلَ**. فَقُلْتُ: تَسْجُدُ فِيهَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ. رَأَيْتُ خَلِيلِي **رَضِيَ** يَسْجُدُ فِيهَا، فَلَا أَرَأَى أَنَسْجُدُ فِيهَا حَتَّى أَلْقَاهُ.

قَالَ شُعْبَةُ: قُلْتُ: النَّبِيُّ **رَضِيَ**؟ قَالَ: نَعَمْ.

-الحارث، وهو كثير الحديث، وروى عنه جماعات من الأئمة، قال: وقد أخرج مسند عليهما جميعاً في سجود القرآن، قال: فربما أشكل ذلك. قال: فمولى بني مخزوم يروي ذلك عنه صفوان بن سليم. وأما ابن هرمز فيروي ذلك عنه عبيد الله بن أبي جعفر، هذا كلام الحميدي، وهو مبيح نفيس. وكذا قال الدارقطني: أن الأعرج أشان يرويان عن أبي هريرة: أحدهما: وهو المشهور عند الرحمن بن هرمز. والثاني: عبد الرحمن بن سعد مولى بني مخزوم وهذا هو الصواب. وقال أبو مسعود الدمشقي: هما واحد. قال أبو علي العسائي الجبائي: الصواب قول الدارقطني، والله أعلم.

شروط سجود التلاوة واعلم أنه يشترط لجوار سجود التلاوة وصحته، شروط صلاة الفل من الطهارة عن الحدث والنجس، وستر العورة، واستقبال القبلة، ولا يجوز السجود حتى يتم قراءة السجدة، ويجوز عندنا سجود التلاوة في الأوقات التي هي عن الصلاة فيها، لأنها ذات سبب، ولا يكره عندنا دوات الأسباب، وفي المسألة خلاف مشهور بين العلماء، وفي سجود التلاوة مسائل وتفرعات مشهورة في كتب الفقه، وبالله التوفيق.

٢٢- باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين]

١٣٠٦- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ، جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ، وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ.

١٣٠٧- (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، -وَالْفُظُّ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبِيرِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا قَعَدَ يَدْعُو، وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ، وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى إِصْبَعِهِ الْوُسْطَى، وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ.

١٣٠٨- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَدَدٌ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَرَفَعَ إِصْبَعَهُ الْيُمْنَى الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، فَدَعَا بِهَا، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، بَاسِطُهَا عَلَيْهَا.

١٣٠٩- (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، كَانَ إِذَا قَعَدَ فِي التَّشَهُُّدِ وَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ.

٢٢- باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين

قوله: 'عن ابن الزبير' كان رسول الله ﷺ إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه وفرش قدمه اليمنى، ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى، ووضع يده اليمنى على فخذيه اليمنى وأشار بإصبعه.

١٣١٠- (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيَّ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَنَا أَعْبْتُ بِالْحَصَى فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ نَهَانِي، فَقَالَ: اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ، قُلْتُ: وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ؟ قَالَ: كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى.

- وفي رواية: أَنَّهُ يَضَعُ يَمِينَهُ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى يَصْفَةِ يَمِينِهِ وَيَضَعُ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى كَفِّهِ.

وفي رواية ابن عمر رضي الله عنهما: أَنَّ سَيِّدَنَا ﷺ كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى كَفِّهِ وَوَضَعَ يَمِينَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَمِينَهُ الْيُسْرَى عَلَى كَفِّهِ وَوَضَعَ يَمِينَهُ الْيُسْرَى عَلَى كَفِّهِ.

وفي رواية عنه: وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى كَفِّهِ الْيُسْرَى.

توجيه قوله (وفرش قدمه اليمنى) هذا الذي ذكره من صفة القعود، هو التورك، لكن قوله: "وفرش قدمه اليمنى" مشكك؛ لأن السنة في القدم اليمنى أن تكون منصوبة باتفاق العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على ذلك في صحيح البخاري وغيره.

قال القاضي عياض رحمه الله: قال الفقيه أبو محمد الحشني صوابه: "وفرش قدمه اليسرى"، ثم أنكر القاضي قوله؛ لأنه قد ذكر في هذه الرواية ما يفعل باليسرى، وأنه جعلها بين فخذه وساقه، قال: ولعل صوابه: وضعت قدمه اليمنى، قال: وقد تكون الرواية صحيحة في اليمنى، ويكون معنى فرشها أنه لم ينصبها على أطراف أصابعه في هذه المرة، ولا فتح أصابعها، كما كان يفعل في غالب الأحوال، هذا كلام القاضي، وهذا التأويل الأخير الذي ذكره هو المختار، ويكون فعل هذا لبيان الجوار، وأن وضع أطراف الأصابع على الأرض، وإن كان مستحباً يجوز تركه، وهذا التأويل له نظائر كثيرة لا سيما في باب الصلاة وهو أولى من تغييط رواية ثالثة في الصحيح، واتفق عليها جميع نسج مسلم، وقد سبق اختلاف العلماء، في أن الأفضل في الجلوس في التشهدين التورك أم الافتراش؟ فمذهب مالك وطائفة: تفضيل التورك فيهما لهذا الحديث.

ومذهب أبي حنيفة وطائفة: تفضيل الافتراش. ومذهب الشافعي رحمه الله وطائفة: يفرش في الأول ويتورك في الأخير لحديث أبي حميد الساعدي ورفقته في "صحيح البخاري" وهو صريح في الفرق بين التشهدين، قال الشافعي رحمه الله: والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلقة لم يبين فيها أنه في التشهدين أو أحدهما، وقد بينه أبو حميد ورفقته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير وهذا مبين، فوجب حمل ذلك المحمل عليه، والله أعلم.

وأما قوله: **وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى كَفِّهِ**، وفي رواية: **وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى كَفِّهِ** فهو دليل على استحباب ذلك، وقد أجمع العلماء على استحباب وضعها عند الركبة أو على الركبة، وبعضهم يقول بعطف أصابعها على الركبة وهو معنى قوله: ويلقم كفه اليسرى ركبته، والحكمة في وضعها عند الركبة منعها من العبث.

١٣١١- (٦) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيَّ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ وَزَادَ: قَالَ سُفْيَانُ: فَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بِهِ عَنْ مُسْلِمٍ، ثُمَّ حَدَّثَنِيهِ مُسْلِمٌ.**

وأما قوله: **ووضع يده على** فخذ اليمى فمجمع على استحبابه.

وقوله: **أشبهه** نسبة ووضع يده على أصبعه الوسطى، وفي الرواية الأخرى: **وعقد ثلاثة وخمسين**، هاتان الروايتان محمولتان على حالين، ففعل في وقت هذا وفي وقت هذا، وقد رام بعضهم الجمع بينهما بأن يكون المراد بقوله على أصبعه الوسطى، أي وضعها قريباً من أسفل الوسطى، وحينئذ يكون بمعنى العقد ثلاثاً وخمسين. وأما الإشارة بالمسبحة فمستحبة عندنا للأحاديث الصحيحة، قال أصحابنا: يشير عند قوله: **"إلا الله"** من الشهادة،* ويشير بمسبحة اليمى لا غير، فلو كانت مقطوعة، أو علية لم يشر بغيرها لا من الأصل باليمى ولا اليسرى، والسنة أن لا يحاوز بصره إشارته، وفيه حديث صحيح في **"سنن أبي داود"** ويشير بها موجهة إلى القبلة، وينوي بالإشارة التوحيد والإخلاص، والله أعلم.

واعلم أن قوله: **عقد ثلاثة وخمسين** شرطه عند أهل الحساب أن يضع طرف الخنصر على البنصر، وليس ذلك مراداً ههنا، بل المراد أن يضع الخنصر على الراحة، ويكون على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين، والله أعلم.*

***قال في فتح الملهم:** قال الطيبي: **"أي رفعها عند قوله: "إلا الله" ليطبق القول الفعل على التوحيد...."** وعندنا يرفعها عند **"لا إله"** ويضعها عند **"إلا الله"** لمناسبة الرفع للسمي، وملائمة الوضع للإثبات، ومطابقة بين القول والفعل حقيقة. (فتح الملهم: ٤/ ٢١٤)

***قال في فتح الملهم:** قال الطيبي: **"وللفقهاء في كيفية عقدها وجوه: أحدها: ما ذكرنا. والثاني: أن يضم الإهام إلى الوسطى المقبوضة، كالقابض ثلاثاً وعشرين، فإن ابن الزبير رواه كذلك. قال الأشرف: وهذا يدل على أن في الصحابة من يعرف هذا العقد والحساب المخصوص. والثالث: أن يقبض الخنصر والبنصر، ويرسل المسبحة، ويخلق الإهام والوسطى، كما رواه وائل بن حجر...."** والأخير هو المختار عندنا. قال الرافعي: الأحبار وردت بها جميعاً، وكأنه **عليه السلام** كان يصنع مرة هكذا، ومرة هكذا، كذا في المرقاة. وحكي عن شيخ مشايخنا الجنحوي **رحمته الله** أنه قال: لعل عقد الأصابع إشارة إلى عقد القلب، والله أعلم. (فتح الملهم: ٤/ ٢١٦)

[٢٣- باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفيته]

١٣١٢- (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ وَمَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، أَنَّ أَمِيرًا كَانَ بِمَكَّةَ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلْنَى عَلَقَهَا؟

قَالَ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.

١٣١٣- (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ شُعْبَةُ -رَفَعَهُ مَرَّةً-: أَنَّ أَمِيرًا أَوْ رَجُلًا سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَلْنَى عَلَقَهَا؟

١٣١٤- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ، حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ.

[٢٣- باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفيته]

قوله: "أمر كان مكة يسلم تسليمتين عن يمينه وأنى علقها" - رسول الله ﷺ - رفعه

وعن سعد بن عبد الله قال: كتب إلى رسول الله ﷺ عن سعد بن عبد الله عن أبيه عن جده

شرح الغريب وأقوال أهل العلم في التسليمين فقوله: "أنى علقها" هو بفتح العين وكسر اللام، أي من أين حصل هذه السنة وطهر بها، فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور من السلف والخلف أنه يس تسليمتان.

وقال مالك وطائفة: إنما يس تسليمة واحدة، وتعلقوا بأحاديث ضعيفة لا تقاوم هذه الأحاديث الصحيحة، ولو ثبت شيء منها حمل على أنه فعل ذلك لبيان جواز الاختصار على تسليمة واحدة.

وأجمع العلماء الذين يعتد بهم على أنه لا يجب إلا تسليمة واحدة، فإن سلم واحدة استحبه له أن يسلمها تلقاء وجهه، وإن سلم تسليمتين جعل الأولى عن يمينه والثانية عن يساره، ويلتفت في كل تسليمة حتى يرى من عن

جانبه حده، هذا هو الصحيح. وقال بعض أصحابنا: حتى يرى حديه من عن جانبه، ولو سلم التسليمتين عن يمينه، أو عن يساره، أو تلقاء وجهه، أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صحت صلاته، وحصلت تسليمتان،

ولكن فاتته الفضيلة في كليتهما.

واعلم أن السلام ركن من أركان الصلاة وفرض من فروضها لا تصح إلا به، هذا مذهب جمهور العلماء من =

= الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة رحمته: هو سنة، ويحصل التحلل من الصلاة بكل شيء يابئها من سلام، أو كلام، أو حدث، أو قيام، أو غير ذلك،* واحتج الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسم، وثبت في البحاري أنه صلى الله عليه وسلم قال: "صلوا كما رأيتموني أصلي" وبالحديث الآخر تحريمها التكبير وتحليلها التسليم.*

****قال في فتح الملهم:** وهذا هو مذهب الثوري، والأوزاعي، كما في إكمال إكمال المعتم ٢: ٢٧٨. (فتح الملهم: ٤/٢٢٠)

****قال في فتح الملهم** قال الشيخ بدر الدين العيني: "قام الدليل على أن التسليم في آخر الصلاة غير واجب، وأن تركه غير مفسد للصلاة، وهو "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا، فلما سلم أخبر بصنيعه، فثنى رجليه، فسجد سجدتين" رواه عبد الله بن مسعود. أخرجه الجماعة بطرق متعددة، وألفاظ مختلفة. قال الطحاوي: "ففي هذا الحديث: أنه أدخل في الصلاة ركعة من غيرها قبل التسليم، ولم يرد ذلك مفسدا للصلاة، فدل ذلك أن السلام ليس من صلبها، ولو كان واجبا كوجوب السجدة في الصلاة لكان حكمه أيضا كذلك، ولكنه بخلافه، فهو سنة". انتهى.

(إلى أن قال:) قلت: اختلفوا في صحته بسبب ابن عقيل، وهو عبد الله بن محمد بن عقيل...
(إلى أن قال:) وعلى تقدير صحته أحاب الطحاوي عنه بما حصله أن عليا رضي الله عنه روي عنه من رأيه إذا رفع رأسه من آخر سجدة قد تمت صلاته" فدل على أن معنى الحديث المذكور لم يكن على أن الصلاة لا تتم إلا بالتسليم إذا كانت تتم عنده، بما هو قبل التسليم، فكان معنى "تحليلها التسليم" التحليل الذي ينبغي أن يحل به لا بعيره. وجواب آخر أن الحديث المذكور من أحبار الأحاد، فلا يشت بها الفرض. (فتح الملهم: ٤/٢٢٠، ٢٢١)

[٢٤- باب الذكر بعد الصلاة]

١٣١٥- (١) **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: **حَدَّثَنَا** سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو قَالَ: أَخْبَرَنِي، بِذَا، أَبُو مَعْبُدٍ ثُمَّ أَتَاكَرَهُ بَعْدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ.

١٣١٦- (٢) **حَدَّثَنَا** ابْنُ أَبِي عُمَرَ: **حَدَّثَنَا** سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يُخْبِرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكْبِيرِ.

قَالَ عَمْرُو: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي مَعْبُدٍ فَأَتَاكَرَهُ. وَقَالَ: لَمْ أُحَدِّثْكَ بِهَذَا، قَالَ عَمْرُو: وَقَدْ أَخْبَرَنِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

١٣١٧- (٣) **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، ح: وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ، كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ، إِذَا انْصَرَفُوا، بِذَلِكَ، إِذَا سَمِعْتُهُ.

[٢٤- باب الذكر بعد الصلاة]

فيه حديث ابن عباس **حَدَّثَنَا** قَالَ: كُنَّا نَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالتَّكْبِيرِ. وفي رواية: أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَنَّهُ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنْتُ أَعْلَمُ، إِذَا انْصَرَفُوا، بِذَلِكَ، إِذَا سَمِعْتُهُ. هذا دليل لما قاله بعض السلف: أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ وَالدُّعَاءِ عَقِبَ الْمَكْتُوبَةِ، وَمَنْ اسْتَحَبَّهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ حَزْمٍ الطَّاهِرِيُّ. وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ وَآخَرُونَ أَنَّ أَصْحَابَ الْمَذَاهِبِ الْمُتَبَوِّعَةِ وَغَيْرَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى عَدَمِ اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ وَالتَّكْبِيرِ.

وَحَمَلُ الشَّافِعِيِّ **حَدَّثَنَا** هَذَا الْخَبْرَ عَلَى أَنَّهُ جَهْرٌ وَقَدْ يَسِرُّ حَتَّى يَعْلَمَهُمْ صِفَةُ الذِّكْرِ لَا أَهْمُ جَهْرٍ دَائِمًا. قَالَ: فَأَحْتَارَ بِإِلَامِهِ وَالْمَأْمُومُ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَيَخْفِيَانِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا يُرِيدُ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْهُ، فَيَجْهَرُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّمَ مِنْهُ ثُمَّ يَسِرُّ، وَحَمَلُ الْخَبَرِ عَلَى هَذَا.**

****قَالَ فِي فَتْحِ الْمَلِكِ:** وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: **فَبْنِ** - عَسَى - **كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ** فِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُ =

وقوله: **'كتب أحمد بن حنبل'** ظاهره أنه لم يكن يحضر الصلاة في الجماعة في بعض الأوقات لصعره.
قوله: **'أجرى هذا مع إنكار المحدث له إذا حدث به عنه ثقة، وهذا مذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء والأصوليين قالوا: يحتج به إذا كان إنكار الشيخ له لتشكيكه فيه أو لسيانته، أو قال: لا أحفظه، أو لا أذكر أنني حدثتكم به ونحو ذلك.**

وخالفهم الكرخي من أصحاب أبي حنيفة **رحمه الله** فقال: لا يحتج به، فأما إذا أنكره إنكاراً جارماً قطعاً بتكذيب الراوي عنه، وأهم لم يحدثه به قط، فلا يجوز الاحتجاج به عند جميعهم؛ لأن جرم كل واحد يعارض جرم الآخر، والشيخ هو الأصل، فوجب إسقاط هذا الحديث، ولا يقدح ذلك في باقي أحاديث الراوي؛ لأننا لم نتحقق كذبه.

= حين حدث به، لأنه لو كان يفعل لم يكن لقوله معنى، فكان التكبير في إثر الصلاة لم يواظب الرسول **ﷺ** على صول حياته، وفهم أصحابه أن ذلك ليس بالارم، فتركوه خشية أن يظن أنه مما لا تتم الصلاة إلا به، فلذلك كرهه من كرهه من الفقهاء **رحمهم الله**..." (فتح الملهم: ٤/ ٢٢٤)

• • • • •

[٢٥ - باب استحباب التعوذ من عذاب القبر]

١٣١٨ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ حَرَمَلَةُ أَخْبَرَنَا - ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي امْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ، وَهِيَ تَقُولُ: هَلْ شَعَرْتُ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟ قَالَتْ: فَارْتَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقَالَ: "إِنَّمَا تُفْتَنُ يَهُودُ" قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَبِثْنَا لَيَالِي، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ شَعَرْتُ أَنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ؟" قَالَتْ عَائِشَةُ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدُ، يَسْتَعِيدُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

١٣١٩ - (٢) وَحَسَنِي هَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ - قَالَ
حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ ذَلِكَ، يَسْتَعِيدُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ.

٢٥- باب استحباب التعوذ من عذاب القبر

حاصل أحاديث الباب استحباب التعود بين التشهد والتسليم من هذه الأمور، وفيه: إثبات عذاب القبر وفتنه، وهو مذهب أهل الحق خلافاً للمعتزلة، ومعنى فتنة أحميا والممات: الحياة والموت، واحتلما في المراد بفتنة أموت فقيل: فتنة القبر، وقيل: يتحمل أن يراد بها الفتنة عند الاحتضار، وأما الجمع بين فتنة أحميا والممات وفتنة المسيح الدجال وعذاب القبر، فهو من باب ذكر الخاص بعد العام، وبظايره كثيرة.

قوله: "عن عائشة رضي الله عنها أن يهودية قالت: شعرت أنكم تفتنون في نقور؟ فارناع رسول الله ﷺ وقال: إنما تفتنون

وفي الرواية الأخرى: "دحلت عجوران من عجر يهود المدينة وذكرت أن النبي صدقها"، هذا محمول على أنهما قصيتان، فحرت القضية الأولى، ثم أعلم النبي ^ص بذلك، ثم جاءت العجوران بعد ليالٍ فكذبتاهما عائشة ^ص ولم تكن =

قوله: 'فبما أوحى إليه'... الارتياح هو التفرغ من الروع، قال الأبي: ارتياحه استعداده لذلك في المؤمنين إذ لم يكن عنده بذلك علم حتى أوحى إليه، وقوله: 'فما أوحى إليه' تقدم أن خبره عن الأمور الاعتقادية يجب مطابقته للواقع، والواقع عموم التعذيب لا حصره في اليهود، ويحجب بأنه لا يعلم من الغيب إلا بما أعلم به فيحتمل أنه أوحى إليه بتعذيب اليهود، فأحبر بذلك على مقتضى اعتقاده ثم أوحى إليه بتعذيب الجميع على مقتضى اعتقاده فقال في عمي: ثم انكشف حلافه لم يكن كاذباً، انتهى كلام الأبي.

١٣٢٠ - (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا عَنْ جَرِيرٍ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَتَّصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى عَجُوزَانِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ، فَقَالَتَا: إِنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، قَالَتْ: فَكَذَّبْتُهُمَا، وَلَمْ أُنْعِمْ أَنْ أَصَدَّقَهُمَا، فَخَرَجَتَا، وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عَجُوزَيْنِ مِنْ عَجَزِ يَهُودِ الْمَدِينَةِ دَخَلَتَا عَلَيَّ، فَرَعَمَتَا أَنَّ أَهْلَ الْقُبُورِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ، فَقَالَ: "صَدَقَتَا، إِنَّهُنَّ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا تَسْمَعُهُ الْبَهَائِمُ" ثُمَّ قَالَتْ: فَمَا رَأَيْتُهُ بَعْدُ، فِي صَلَاةٍ، إِلَّا يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

١٣٢١ - (٤) وَحَدَّثَنِي هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَفِيهِ قَالَتْ: وَمَا صَلَّي صَلَاةً، بَعْدَ ذَلِكَ، إِلَّا سَمِعْتُهُ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

=عمت نزول الوحي بإثبات عذاب القبر، فدخل عليها النبي ﷺ فأخبرته بقول العجورين فقال: صدقنا، وأعلم عائشة ﷺ بأنه كان قد نزل الوحي بإثباته. وقولها: **أعجب أن تصدقهم** أي لم تطب نفسي أن أصدقهما. ومنه قولهم في التصديق: "نعم" وهو بضم الهمزة وإسكان الون وكسر العين.

[٢٦ - باب ما يستعاذ منه في الصلاة]

١٣٢٢ - (١) **حَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: **حَدَّثَنَا** أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَعِذُّ فِي صَلَاتِهِ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ.

١٣٢٣ - (٢) **حَدَّثَنَا** نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَضَمِيُّ وَابْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: **حَدَّثَنَا** وَكِيعٌ -: **حَدَّثَنَا** الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ".

١٣٢٤ - (٣) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ" قَالَتْ: فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِذُّ مِنَ الْمَغْرَمِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: "إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ".

١٣٢٥ - (٤) **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: **حَدَّثَنَا** الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: **حَدَّثَنَا** الْأَوْزَاعِيُّ: **حَدَّثَنَا** حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ: **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَائِشَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ الْآخِرِ، فَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ: مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ شَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ".

[٢٦ - باب ما يستعاذ منه في الصلاة]

قوله ﷺ: "إني أعوذ بك من المأثم والمغرم" ومعناه: من الإثم والغرم وهو الدين.

قوله ﷺ: "إذا فرغ أحدكم من تشهد آخر مسجود الله من أربع فيه التصريح باستحبابه في التشهد الأخير، =

١٣٢٦- (٥) **وَحَدَّثَنِيهِ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى:** حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى -يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ- جَمِيعاً عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "إِذَا فَرَغَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْآخِرَ".

١٣٢٧- (٦) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: "اللَّهُمَّ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ النَّارِ، وَفِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَشَرِّ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ".

١٣٢٨- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ:** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، عُوذُوا بِاللَّهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ".

١٣٢٩- (٨) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ:** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٣٠- (٩) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا:** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

١٣٣١- (١٠) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَعَذَابِ جَهَنَّمَ، وَفِتْنَةِ الدَّجَالِ.

١٣٣٢- (١١) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ -فِيمَا قُرئَ عَلَيْهِ- عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا الدُّعَاءَ، كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ".**

قَالَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ: بَلَغَنِي أَنَّ طَاوُسًا قَالَ لِأَبْنَيْهِ: أَدْعَوْتُ بِهَا فِي صَلَاتِكَ؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ: أَعِدْ صَلَاتَكَ؛ لِأَنَّ طَاوُسًا رَوَاهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ، أَوْ كَمَا قَالَ.

=قوله: **بَلَغَنِي** أي بلغني، **أَنَّ** أي أن، **طَاوُسًا** أي طائفة من الصحابة، **قَالَ لِأَبْنَيْهِ** أي قال لابن أبيه، **أَدْعَوْتُ بِهَا** أي أدعوت بها، **فِي صَلَاتِكَ** أي في صلاتك، **قَالَ: لَا** أي قال لا، **قَالَ: أَعِدْ صَلَاتَكَ** أي قال أعِدْ صلاتك، **لِأَنَّ طَاوُسًا رَوَاهُ عَنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ** أي لأن طائفة من الصحابة رواه عن ثلاثة أو أربعة، **أَوْ كَمَا قَالَ** أي أو كما قال.

قال القاضي عياض **رحمته**: ودعاء النبي **رحمته** واستعاضته من هذه الأمور التي قد عوفي منها وعصمه بما فعله ليلتزم خوف الله تعالى، وإعظامه والافتقار إليه، ولتقتدي به أمته، وليس هم صفة الدعاء والمهم منه، والله أعلم.

• • • • •

[٢٧- باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته]

- ١٣٣٣- (١) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَبِي عَمَّارٍ - اسْمُهُ شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ، اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: "اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ". قَالَ الْوَلِيدُ: فَقُلْتُ لِلْأَوْزَاعِيِّ: كَيْفَ الْإِسْتِغْفَارُ؟ قَالَ: تَقُولُ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ، اسْتَغْفِرُ اللَّهَ.
- ١٣٣٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا سَلَّمَ، لَمْ يَقْعُدْ، إِلَّا مِقْدَارَ مَا يَقُولُ: * "اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ" وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ: "يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".
- ١٣٣٥- (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ يَغْنِي الْأَحْمَرَ، عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".
- ١٣٣٦- (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ. وَخَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ".

[٢٧- باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته]

- قوله: "إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا" المراد بالانصراف: السلام.
- قوله ﷺ: "ولا يسمع ذا أحد منكم خذا" المشهور الذي عليه الجمهور أنه بفتح الحيم ومعناه: لا يرفع رأسه من الركوع. =
- قوله: "لم يقعد إلا مقدار ما يقول" ما قيل في باب "ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع". =
- قوله: "كان المراد به أنه لم يقعد على هيئته إلا هذا القدر، فإن قعد وراء ذلك صرف وجهه إلى الناس حتى لا يخالف ما ثبت أنه كان يقعد في الصبح في مصلاه حتى تطلع الشمس، وعلى هذا فلا وجه للاستدلال به على أن ما ثبت من الأدعية بعد الصلاة كان يأتي بها ﷺ بعد السنة جمعاً بينه وبين هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

١٣٣٧- (٥) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ".

١٣٣٨- (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَأَبُو كُرَيْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سَيَّانٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ فِي رَوَاتِهِمَا: قَالَ: فَأَمْلَاهَا عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ، وَكَتَبْتُ بِهَا إِلَى مُعَاوِيَةَ.

١٣٣٩- (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ وَرَادًا مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ إِلَى مُعَاوِيَةَ - كَتَبَ ذَلِكَ الْكِتَابَ لَهُ وَرَادٌ - إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، حِينَ سَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا، إِلَّا قَوْلَهُ: "وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ.

١٣٤٠- (٨) **وَحَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ**: حَدَّثَنَا بِشْرٌ يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ، ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي أَزْهَرُ، حَمِيصًا عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ وَرَادٍ، - كَاتِبِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةَ إِلَى الْمُغِيرَةِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَشِ.

١٣٤١- (٩) **وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ وَعَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عُمَيْرٍ، سَمِعَا وَرَادًا كَاتِبَ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَقُولُ: كَتَبَ مُعَاوِيَةَ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيَّ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ".

١٣٤٢ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، حِينَ يُسَلِّمُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ، لَهُ النِّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ، وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ". وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهَلِّلُ بِهِنَّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ.

١٣٤٣ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، مَوْلَى لَهُمْ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يُهَلِّلُ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ، بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: ثُمَّ يَقُولُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُهَلِّلُ بِهِنَّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ.

١٣٤٤ - (١٢) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ: حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ ابْنُ أَبِي عُثْمَانَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَخْطُبُ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ، وَهُوَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَلَّمَ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ أَوْ الصَّلَوَاتِ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ.

١٣٤٥ - (١٣) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكِّيَّ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَقُولُ فِي إِثْرِ الصَّلَاةِ إِذَا سَلَّمَ، بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَكَانَ يَذْكُرُ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٤٦ - (١٤) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ، كِلَاهُمَا عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَهَذَا حَدِيثُ قُتَيْبَةَ - أَنَّ فُقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالُوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ

= وغيره من الأئمة: أنه عبد ربه بن سعيد. وقال ابن السكن: هو ابن أخي عائشة ؓ من الرصاعة، وغلطوه في ذلك. وقال ابن عبد البر: هو الحسن البصري ؓ وغلطوه أيضا.

قوله: ذهب من الدثور هو بالثاء المثناة، واحدها دثر وهو المال الكثير. وفي هذا الحديث دليل لمن فصل الغني الشاكر على الفقير الصابر. وفي المسألة خلاف مشهور بين السلف والخلف من الطوائف، والله أعلم.

بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ. فَقَالَ: "وَمَا ذَاكَ؟" قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَتَصَدَّقُ، وَيُعْتِقُونَ وَلَا نُعْتِقُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفَلَا أَعَلَمَكُمُ شَيْئًا تُذَرِكُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ؟ وَلَا يَكُونُ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ" قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً".

قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَرَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالُوا: سَمِعَ إِخْوَانُنَا أَهْلَ الْأَمْوَالِ بِمَا فَعَلْنَا، فَفَعَلُوا مِثْلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ". وَزَادَ غَيْرُ قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ اللَّيْثِ عَنِ ابْنِ عَجَلَانَ: قَالَ سَمِيُّ: فَحَدَّثْتُ بَعْضَ أَهْلِي هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: وَهَيْتَ، إِنَّمَا قَالَ: "تُسَبِّحُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتُحَمِّدُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتُكَبِّرُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ" فَرَجَعْتُ إِلَى أَبِي صَالِحٍ فَقُلْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، اللَّهُ أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، حَتَّى تَبْلُغَ مِنْ جَمِيعِهِنَّ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ.

قَالَ ابْنُ عَجَلَانَ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ رَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ، فَحَدَّثَنِي بِمِثْلِهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٣٤٧ - (١٥) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَةُ بْنُ بَسْطَامَ الْعَيْشِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالدَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنِ اللَّيْثِ، إِلَّا أَنَّهُ أَدْرَجَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَ أَبِي صَالِحٍ: ثُمَّ رَجَعَ فَقَرَأَ الْمُهَاجِرِينَ، إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: يَقُولُ سُهَيْلٌ: إِحْدَى عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ، فَجَمِيعُ ذَلِكَ كُلُّهُ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ.

أَخْمَعَ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الرُّوَايَاتِ قَوْلُهُ: فِي كَيْفِيَّةِ عَدَدِ التَّسْبِيحَاتِ وَالتَّحْمِيدَاتِ وَالتَّكْبِيرَاتِ: ... وَحَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ: وَحَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، وَذَكَرَ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ طَرَقٍ غَيْرِ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ. وَظَاهَرُهَا أَنَّهُ يَسْبِيحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مُسْتَقِلَّةً، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مُسْتَقِلَّةً، وَيُحَمِّدُ كَذَلِكَ، وَهَذَا ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَأْوِيلِ أَبِي صَالِحٍ.

١٣٤٨- (١٦) **وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى:** قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُثَيْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مُعَقَّبَاتٌ لَا يَحِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَسْبِيحَةً، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً".

١٣٤٩- (١٧) **حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَهْضَمِيُّ:** حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا حَمْزَةُ الرَّيَّاتُ عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مُعَقَّبَاتٌ* لَا يَحِيبُ قَائِلُهُنَّ - أَوْ فَاعِلُهُنَّ - ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَسْبِيحَةً، ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ تَكْبِيرَةً، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ".

١٣٥٠- (١٨) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ:** حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِمِيُّ عَنْ الْحَكَمِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

-وأما قول سهيل: إحدى عشرة إحدى عشرة، فلا ينافي رواية الأكثرين ثلاثا وثلاثين، بل معهم زيادة يجب قبولها، وفي رواية عدم زيادة لا ينافي لا ينافي حديثه حديثه عليه السلام في كل شيء، وفي رواية: "أن التكبيرات أربع" . وكلها زيادات من الثقات يجب قبولها، فيسفي أن يحتاط الإنسان، فيأتي ثلاث وثلاثين تسبيحة ومثلها تحميدات، وأربع وثلاثين تكبيرة ويقول معها: لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلى آخرها ليجمع بين الروايات.

معنى قوله (معقبات) قوله ﷺ: **مُعَقَّبَاتٌ لَا يَحِيبُ قَائِلُهُنَّ** قال اهروي: قال سمره معناه: تسبيحات تفعل أعقاب الصلاة. وقال أبو الهيثم: سميت معقبات لأنها تفعل مرة بعد أخرى وقوله تعالى: **فَلَا تُعَقِّبُ** (الرعد: ١١) أي ملائكة يعقب بعضهم بعضا. وأعلم أن حديث كعب بن عجرة هذا ذكره الدارقطني في استدرأكاته على مسلم وقال: الصواب أنه موقوف على كعب؛ لأن من رفعه لا يقاومون من وقفه في الحفظ، وهذا الذي قاله الدارقطني مردود؛ لأن مسلما رواه من طرق كلها مرفوعة، وذكره الدارقطني أيضا من طرق أخرى مرفوعة، وإنما روي موقوفاً من جهة مصور وشعة، وقد اختلفوا عليهما أيضا في رفعه ووقفه، وبين الدارقطني ذلك. وقد قدما في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديث الذي روي موقوفاً ومرفوعاً يحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح الذي عليه الأصوليون والعقهاء والمحققون من المحدثين منهم البخاري وآخرون، -

*قوله: **مُعَقَّبَاتٌ** أي كلمات تأتي بعضها عقب بعض أو موجبات للعاقبة الحميدة تأتي عقبها، لا يحيب قائلهن عن تلك العاقبة، والله تعالى أعلم.

١٣٥١ - (١٩) **حَسَنِي** عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانَ الْوَاسِطِيُّ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ الْمَذْحِجِيِّ، قَالَ مُسْلِمٌ: أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَتِلْكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَقَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ".

١٣٥٢ - (٢٠) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

- حتى لو كان الواقفون أكثر من الرافعين، حكم بالرفع، كيف والأمر هنا بالعكس، ودليه ما سبق، أن هذه زيادة ثقة، فوجب قبولها، ولا ترد لسيان أو تقصير حصل بمن وقفه، والله أعلم.

سطر الاسم وشرح قوله (دبر كل صلاة) قوله: **عن أبي عبد مدحجي** وهو بفتح الميم وإسكان الدال المعجمة، ثم جاء مهمة مكسورة، ثم جيم مسوب إلى مدحج قبيلة معروفة.

قوله **ﷺ**: **دبر كل صلاة** وهو بصم الدال. هذا هو المشهور في اللغة، والمعروف في الروايات، وقال أبو عمر المطرزي في كتابه "البواقيت": دبر كل شيء بفتح الدال: آخر أوقاته من الصلاة وغيرها وقال: هذا هو المعروف في اللغة، وأما الحارحة فبالضم. وقال الداودي عن ابن الأعرابي: دبر الشيء، ودبره بالضم والفتح: آخر أوقاته، والصحيح الضم، ولم يذكر الجوهري وآخرون غيره.

[٢٨- باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة]

١٣٥٣- (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ، سَكَتَ هُنَيْئَةً قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِأَيِّ أُنْتُ وَأُمِّي، أَرَأَيْتَ سُكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ، مَا تَقُولُ؟ قَالَ: "أَقُولُ: اللَّهُمَّ! بَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ! نَقِّنِي مِنَ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ".

١٣٥٤- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

١٣٥٥- (٣) قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَدَّثْتُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ وَيُونُسَ الْمُؤَدَّبِ وَغَيْرِهِمَا، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَهَضَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ اسْتَفْتَحَ الْقِرَاءَةَ بِـ **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** . وَلَمْ يَسْكُتْ.

[٢٨- باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة]

شرح الغريب: قوله: **سَكَتَ هُنَيْئَةً** هي بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء بغير همزة وهي تصغير "هنة" أصلها هنة فلما صغرت صارت "هنية" فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء فاجتمعت ياءان، فأدغمت إحداهما في الأخرى فصارت "هنية"، ومن همزها فقد أخطأ، ورواه بعضهم "هسية" وهو صحيح أيضا.

وفي هذا الحديث ألفاظ تقدم شرحها في باب ما يقول: إذا رفع رأسه من الركوع، وفيه دليل للشافعي وأبي حنيفة وأحمد والجمهور **رحمته**: أنه يستحب دعاء الافتتاح، وجاءت فيه أحاديث كثيرة في الصحيح، منها هذا الحديث وحديث علي **رحمته** في: **وَحَبَّ وَحَيَّ** ر. حرره، ذكره مسلم بعد هذا في أبواب صلاة الليل، وغير ذلك من الأحاديث وقد جمعناها موضحة "في شرح المذهب". وقال مالك **رحمته**: لا يستحب دعاء الافتتاح بعد تكبيرة الإحرام، =

١٣٥٦- (٤) **وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ وَنَابِتٌ وَحُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ فَدَخَلَ الصَّفَّ وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: "أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِالْكَلِمَاتِ؟" فَأَرَمَ الْقَوْمُ. فَقَالَ: "أَيُّكُمُ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا" فَقَالَ رَجُلٌ: جِئْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفْسُ فَقُلْتُهَا. فَقَالَ: "لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكًا يَتَنَدَّرُونَهَا، أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا".**

١٣٥٧- (٥) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ: أَخْبَرَنِي الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: يَتِمَّا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ الْقَائِلُ كَلِمَةً كَذَا وَكَذَا؟" قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "عَجِبْتُ لَهَا، فَتَحَتْ لَهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ".**
قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

= ودليل الجمهور هذه الأحاديث الصحيحة.

قوله: **وَحَدَّثَنَا عَفَّانُ** عن **حَمَّادٍ** إلى آخره، هذا من الأحاديث المعلقة التي سقط أول إسنادها في صحيح مسلم، وقد سبق بيانها في مقدمة هذا الشرح.

قوله: **وَفِي حَمْدِهِ** وهو بفتح حروفه وتخفيفها، أي ضغطه لمرعته. قوله: **وَفِي تَحْمِيدِهِ** وهو بفتح التاء وتشديد الميم، أي سكتوا، قال القاضي عياض: ورواه بعضهم في غير صحيح مسلم "فأزم" بالزاي المفتوحة وتخفيف الميم من الأزم وهو الإمساك وهو صحيح المعنى. قوله: **لَهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا** أي كبرت كبيراً، وفي الرواية الأولى دليل على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة أيضاً.

[٢٩ - باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا]

١٣٥٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ زِيَادٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا تَمْسُحُونَ، وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا".

١٣٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ. قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: أَخْبَرَنِي الْعَلَاءُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا تَوَّابَ لِلصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْبِطُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ".

[٢٩ - باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا]

قوله ﷺ: "إِذَا أَقِمْتَ صَلَاةً فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأَتُوهَا تَمْسُحُونَ، وَعَلَيْكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْبِطُ إِلَى صَلَاةٍ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ" فيه التذنب الأكيد إلى إتيان الصلاة بسكينة ووقار، والنهي عن إتيانها سعيًا، سواء فيها صلاة الجمعة وغيرها، سواء خاف فوت تكبيرة الإحرام أم لا. والمراد بقول الله تعالى: ﴿وَتَسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) الذهاب، يقال: سَعَيْتُ فِي كَذَا أَوْ إِلَى كَذَا، إِذَا ذَهَبْتَ إِلَيْهِ وَعَمِلْتَ فِيهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ إِلَى صَلَاتِهِ﴾ (الحج: ٣٩) قال العلماء: والحكمة في إتيانها بسكينة، والنهي عن السعي أن الذهاب إلى صلاة عامد في تحصيلها ومتوصل إليها، فيبغى أن يكون متأدبا بأدائها وعلى أكمل الأحوال، وهذا معنى الرواية الثانية: "فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْبِطُ إِلَى صَلَاتِهِ فَهُوَ فِي صَلَاتِهِ".

وقوله ﷺ: "إِذَا أَقِمْتَ صَلَاةً" إنما ذكر الإقامة للتنبيه بما على ما سواها؛ لأنه إذا هي عن إتيانها سعيًا في حال الإقامة، مع خوفه فوت بعضها، فقيل: الإقامة أولى، وأكد ذلك ببيان العلة فقال ﷺ: "فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْبِطُ إِلَى صَلَاتِهِ فَهُوَ فِي صَلَاتِهِ" وهذا يتناول جميع أوقات الإتيان إلى الصلاة، وأكد ذلك تأكيدًا آخر قال: "فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا" فحصل فيه تنبيه وتأکید لئلا يتوهم متوهم أن النهي إنما هو لمن لم يحف فوت-

١٣٦٠- (٣) **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُثَنَّى، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَأَتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ، وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا".**

١٣٦١- (٤) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا الْفُضَيْلُ يَعْنِي ابْنَ عِيَّاضٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ فَلَا يَسْعَ إِلَيْهَا أَحَدُكُمْ، وَلَكِنْ لِيَمْشِيَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ، صَلَّ مَا أَدْرَكْتَ وَأَقْصِ مَا سَبَقَكَ".**

-بعض الصلاة، فصرح بالهي، وإن فات من الصلاة ما فات، وبين ما يفعل فيما فات.

وقوله **ﷺ**: **وَمَا وَجَّهَ** دليل على جواز قول: فاتتنا الصلاة، وأنه لا كراهة فيه، وهذا قال جمهور العلماء، وكرهه ابن سيرين وقال: إنما يقال: لم ندركها.

اختلاف أهل العلم فيما أدركه المسوق مع الإمام هل هو من أول صلاته أم من آخره وقوله **ﷺ**: **وَمَا وَجَّهَ** هكذا ذكره مسلم في أكثر رواياته، وفي رواية: "واقص ما سبقك" واختلف العلماء في المسألة، فقال الشافعي وجمهور العلماء من السلف والخلف: ما أدركه المسوق مع الإمام أول صلاته، وما يأتي به بعد سلامه آخرها. وعكسه أبو حنيفة **رحمته الله** وطائفة. وعن مالك وأصحابه روايتان كالمذهبي وحجة هؤلاء "واقص ما سبقك" وحجة الجمهور أن أكثر الروايات "وما فاتكم فأتوا" وأجابوا عن رواية **ﷺ** **واقص ما سبقك** أن المراد بالقضاء: الفعل لا القضاء المصطلح عليه عند الفقهاء، وقد كثر استعمال القضاء بمعنى الفعل، منه قوله تعالى: **﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾** (فصلت: ١٢) وقوله تعالى: **﴿وَدَفَعْنَاهُ مَشَاجِئَهُ﴾** (البقرة: ٢٠٠) وقول تعالى: **﴿وَبَدَّ فَضَيْبَ لَصُودَةٍ﴾** (الجمعة: ١٠) ويقال: قضيت حق فلان، ومعنى الجميع الفعل. ******

****قال في فتح الملهم.** "والجواب عما استدلل به الشافعي ومن تبعه -وهو قوله: "فأتوا"- أن صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام، فحمل قوله: **ﷺ** على أن من قضى ما فاتته فقد أتم، لأن الصلاة تنقص بما فات، فقضائه إتمام بما نقص. (إلى أن قال:) قلت: أما الجواب عن قوله: "فأتوا" فقد ذكرناه آنفاً. وأما قوله: "المراد بالقضاء: الفعل" فمشارك الدلالة، لأن الفعل يطلق على الأداء والقضاء جميعاً.

ومعنى "فقضاهن سبع سموات": قدرهن. ومعنى "قضيت مناسككم" فرعتم عنها. وكذا معنى: "فإذا قضيت الصلاة". ومعنى "قضيت حق فلان": أتميت إليه حقه.

ولو سلمنا أن القضاء بمعنى الأداء فيكون مجازاً، والحقيقة أولى من المجاز، ولا سيما على أصلهم أن المجاز ضروري لا يصار إليه إلا عند الضرورة والتعذر...".

١٣٦٢- (٥) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ**: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُبَارَكِ الصُّورِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَسَمِعَ جَلْبَةً، فَقَالَ: "مَا شَأْنُكُمْ؟" قَالُوا: اسْتَعْجَلْنَا إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: "فَلَا تَفْعَلُوا، إِذَا أَتَيْتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا سَبَقَكُمْ فَأْتِمُوا".

١٣٦٣- (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

= قوله ﷺ: **دَنَبُ الصَّلَاةِ** معناه: إذا أقيمت، سميت الإقامة تثنوياً؛ لأنها دعاء إلى الصلاة بعد الدعاء بالأذان من قولهم: **ثَابَ إِذَا رَجَعَ**. قوله ﷺ: **فِي حَدِّكُمْ إِذَا كُنْتُمْ يَوْمَ الصَّلَاةِ فِي صَلَاةٍ** دليل على أنه يستحب للذهاب إلى الصلاة ألا يعث بيده، ولا يتكلم بقسح، ولا ينظر نظراً قبيحاً، ويجتنب ما أمكنه مما يجتنبه المصلي، فإذا وصل المسجد، وقعد ينتظر الصلاة كان الاعتناء بما ذكرناه أكد.

الفرق بين السكينة والوقار قوله ﷺ: **وَعَسَى سَكِينَةٌ** قيل: هما معني، وجمع بينهما تأكيداً، والظاهر أن بينهما فرقاً، وأن السكينة: التأني في الحركات، واجتناب العبث ونحو ذلك، والوقار في الهيئة، وخفض البصر، وخفض الصوت، والإقبال على طريقه بغير التفات ونحو ذلك، والله أعلم.

قوله: **فَسَمِعَ جَلْبَةً**، أي أصواتاً لحركتهم وكلامهم واستعجالهم.

قوله: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** يعني حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير بإسناده المتقدم، وكان ينبغي لمسلم أن يقول عن يحيى؛ لأن شيبان لم يتقدم له ذكر، وعادة مسلم وغيره في مثل هذا أن يذكروا في الطريق الثاني رجلاً ممن سبق في الطريق الأول، ويقولوا بهذا الإسناد حتى يعرف، وكان مسلماً - رحمه الله - اقتصر على شيبان؛ ليعلم بأنه في درجة معاوية بن سلام السابق، وأنه يروي عن يحيى بن أبي كثير، والله أعلم.

[٣٠- باب متى يقوم الناس للصلاة]

١٣٦٤- (١) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي".

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ "إِذَا أُقِيمَتِ أَوْ تُودِي".

١٣٦٥- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ - وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ - عَنْ شَيْبَانَ، كُلُّهُمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَزَادَ إِسْحَاقُ فِي رَوَاتِهِ حَدِيثَ مَعْمَرٍ وَشَيْبَانَ: "حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ".

١٣٦٦- (٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَقُمْنَا فَعَدَلْنَا الصُّفُوفَ، قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا قَامَ فِي مَضَلَّةٍ قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ ذَكَرَ فَانصَرَفَ، وَقَالَ لَنَا: "مَكَانُكُمْ" فَلَمْ نَزَلْ قِيَامًا نَنْتَظِرُهُ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا، وَقَدْ اغْتَسَلَ، يَنْظِفُ رَأْسَهُ مَاءً، فَكَبَّرَ فَصَلَّى بِنَا.

١٣٦٧- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو يَعْنِي الْأَوْزَاعِيَّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، وَصَفَّ النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ مَقَامَهُ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِمْ يَدِيهِ، أَنْ "مَكَانُكُمْ" فَخَرَجَ وَقَدْ اغْتَسَلَ وَرَأْسُهُ يَنْظِفُ الْمَاءَ، فَصَلَّى بِهِمْ.

[٣٠- باب متى يقوم الناس للصلاة]

فيه قوله ﷺ: "إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي"

وفي رواية أبي هريرة ﷺ: أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَمَقَامُهُ صُفُوفٌ مِنْ أَجْلِ خُرُوجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وفي رواية:-

١٣٦٨ - (٥) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزَّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ النَّبِيُّ ﷺ مَقَامَهُ.

١٣٦٩ - (٦) . حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ إِذَا دَحَضَتْ، فَلَا يَقِيمُ حَتَّى يَخْرُجَ النَّبِيُّ ﷺ، فإِذَا خَرَجَ أَقَامَ الصَّلَاةَ حِينَ يَرَاهُ.

وفي رواية جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقبلوا من رجل حتى يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم».

الجمع بين مختلف الأحاديث قال القاضي عياض **رحمه الله**: يجمع بين مختلف هذه الأحاديث بأن بلاً كان يراقب خروج النبي **ﷺ** من حيث لا يراه غيره أو إلا القليل، فعند أول خروجه يقيم، ولا يقوم الناس حتى يروه، ثم لا يقوم مقامه حتى يعدلوا الصفوف.

وقوله في رواية أبي هريرة **من مضى من صلاة** لعله كان مرة أو مرتين، ونحوهما؛ لبيان الجوار أو لعذر، ولعل قوله **من مضى من صلاة** كان بعد ذلك، قال العلماء: واليهي عن القيام قبل أن يروه؛ لئلا يطول عليهم القيام؛ ولأنه قد يعرض له عارض فيتأخر بسببه. واختلف العلماء من السلف فمن بعدهم متى يقوم الناس للصلاة؟ ومتى يكبر الإمام، فذهب الشافعي **وطائفة** أنه يستحب أن لا يقوم أحد حتى يفرغ المؤذن من الإقامة. ونقل القاضي عياض عن مالك **وعامة العلماء** أنه يستحب أن يقوموا إذا أخذ المؤذن في الإقامة، وكان أنس **يقوم إذا قال المؤذن**: قد قامت الصلاة، **وه قال أحمد**.

وقال أبو حنيفة رحمه الله والكوفيون: يقومون في الصف إذا قال: حي على الصلاة، فإذا قال: قد قامت الصلاة كبر الإمام. وقال جمهور العلماء من السلف والخلف: لا يكبر الإمام حتى يفرغ المودن من الإقامة. قوله: **فمن بعد** إشارة إلى أن هذه سنة معهودة عندهم، وقد أجمع العلماء على استحباب تعديل الصفوف والترص فيها وقد سبق بيانه في بابها.

قوله: **فَإِذَا سَمِعَ نَدَاءَ حَيْدٍ** في مقادير الصلاة يكبر ذكر وقصر، **وَأَوْسَمَ** مكركم ومعبر، **فَمَدَّ** مفرده حتى خرج به وقد غسل بقوله: **فَإِذَا كَبَّرَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُ كَبِيرٌ**، ودخل في الصلاة، ومثله قوله في رواية البحاري: **وَانْتَظَرْنَا تَكْبِيرَهُ**، وفي رواية أبي داود: أنه كان دخل في الصلاة، فتحمل هذه الرواية على أن المراد بقوله: **دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ**، أنه قام في مقامه للصلاة، وتعمياً للإحرام بها، ويحتمل أنهما قضيتان، وهو الأظهر، =

=وطاهر هذه الأحاديث أنه لما اغتسل وخرج لم يجددوا إقامة الصلاة، وهذا محمول على قرب الزمان، فإن طال فلا بد من إعادة الإقامة، ويدل على قرب الزمان في هذا الحديث قوله **نَحْنُ** : **مَكَانَكُمْ** وقوله: خرج إلينا ورأسه يطف. وفيه: جواز النسيان في العبادات على الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وقد سبق بيان هذه المسألة قريباً.

شرح الكلمات قوله: **نَحْنُ** بكسر الطاء وضمها لعتان مشهورتان، أي يقطر، وفيه: دليل على طهارة الماء المستعمل. قوله: **فَأَنْتُمْ** هو مهموز. قوله: **أَنْتُمْ** هو بفتح الدال والحاء والضاد المعجمة أي زالت الشمس.

• • • •

٣١- باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة

١٣٧٠- (١) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ".**

١٣٧١- (٢) **وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ".**

١٣٧٢- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَيُونُسَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ "مَعَ الْإِمَامِ". وَفِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: "فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا".**

١٣٧٣- (٤) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ، وَعَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَنِ الْأَعْرَجِ، حَدَّثُوهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ".**

٣١- باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة

قوله ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ". وفي رواية "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ صُحْبٍ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ" أجمع المسلمون على أن هذا ليس على ظاهره، وأنه لا يكون بالركعة مدركاً لكل الصلاة، وتكفيه وتحصل براءته من الصلاة بهذه الركعة، بل هو متأول، وفيه إضمار تقديره: فقد أدرك حكم الصلاة، أو وجوها أو فضلها، قال أصحابنا: يدخل فيه ثلاث مسائل:

١٣٧٤- (٦) **وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **ح** وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ -وَالسِّيَاقُ لِحَرَمَلَةَ- قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ سَجْدَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، أَوْ مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ، فَقَدْ أَدْرَكَهَا" وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ.

١٣٧٥- (٥) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ:** أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

=إحداها: إذا أدرك من لا يجب عليه الصلاة ركعة من وقتها لزمته تلك الصلاة، وذلك في الصبي يبلغ، والمجنون والعمى عليه يفقان، والحائض والنفساء تطهران، والكافر يسلم، فمن أدرك من هؤلاء ركعة قبل خروج وقت الصلاة لزمته تلك الصلاة، وإن أدرك دون ركعة كتكبيره فيه قولان للشافعي -رحمهما-: أحدهما: لا تنزله لمفهوم هذا الحديث، وأصحهما عند أصحابنا: نلزمه؛ لأنه أدرك جزءاً منه، فاستوى قبيح وكثيره؛ ولأنه يشترط قدر الصلاة بكماها بالاتفاق، فينبغي أن لا يفرق بين تكبيرة وركعة، وأجابوا عن الحديث بأن التقيد بركعة خرج على الغالب، فإن غاب ما يمكن معرفة إدراكه ركعة ونحوها، وأما التكبيرة، فلا يكاد يحس بها، وهل يشترط مع التكبيرة أو الركعة إمكان الطهارة؟ فيه وجهان لأصحابنا: أصحهما: أنه لا يشترط.

المسألة الثانية: إذا دخل في الصلاة في آخر وقتها فصلى ركعة ثم حرج الوقت كان مدركاً لأدائها، ويكون كلها أداءً، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: يكون كلها قضاء. وقال بعضهم: ما وقع في الوقت أداء، وما بعده قضاء. وتظهر فائدة الخلاف في مسافر بوى القصر صلى ركعة في الوقت وباقيها بعده. فإن قلنا: اجمع أداء، فله قصرها، وإن قلنا: كتبها قضاء أو بعضها وجب إتمامها أربعاً، إن قلنا: إن فائتة السفر إذا قصدها في السفر يجب إتمامها، هذا كله إذا أدرك ركعة في الوقت، فإن كان دون ركعة. فقال بعض أصحابنا: هو كالركعة. وقال الجمهور: يكون كلها قضاء، واتفقوا على أنه لا يجوز تعمد التأخير إلى هذا الوقت. وإن قلنا: إنها أداء، وفيه احتمال لأبي محمد الجويني على قولنا: أداء وليس بشيء.

المسألة الثالثة: إذا أدرك المسبوق مع الإمام ركعة كان مدركاً لفضيلة الجماعة بلا خلاف، وإن لم يدرك ركعة بل أدركه قبل السلام، بحيث لا يحسب له ركعة ففيه وجهان لأصحابنا:

أحدهما: لا يكون مدركاً للجماعة؛ لمفهوم قوله ﷺ: **ح** من أدرك ركعة من صلاة مع الإمام فقد أدرك صلاة. والثاني: وهو الصحيح وبه قال جمهور أصحابنا: يكون مدركاً لفضيلة الجماعة؛ لأنه أدرك جزءاً منه.

١٣٧٦- (٧) **وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ، وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ".

١٣٧٧- (٨) **وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ**: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ مَعْمَرًا، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

-قوله ﷺ: "مَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ، وَمَنْ أَذْرَكَ مِنَ الْفَجْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ" هذا دليل صريح في أن من صلى ركعة من الصبح أو العصر، ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلاته، بل يتمها وهي صحيحة، وهذا يجمع عليه في العصر. وأما في الصبح فقال به مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة إلا أبا حنيفة رحمته الله فإنه قال: تبطل صلاة الصبح بطلوع الشمس فيها؛ لأنه دخل وقت النهي عن الصلاة بخلاف غروب الشمس والحديث حجة عليه.**

****قال في فتح الملهم** وأجيب بأن التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة رجعنا إلى القياس، كما هو حكم التعارض، فرجحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر، وحكم النهي في صلاة الفجر. (إلى أن قال:)

قال السرخسي في المبسوط: "والأصح عندي في الفرق أن الطلوع بظهور حاجب الشمس، وبه لاتنفي الكراهة بل تتحقق، فكان مفسدا للفرض، والغروب بآخره، وبه تنفي الكراهة، فلم يكن مفسدا للعصر هذا، وفتوى أبي هريرة راوي الحديث موجود في مصنف عبد الرزاق، قال: "إن حشيت من الصبح فواتا فبادر بالركعة الأولى الشمس، فإن سقت بها الشمس فلا تعجل بالآخرة أن تكملها"، كذا في كنز العمال (٤: ٢٣٨)- ويؤيدنا في مسألة عصر اليوم قول عمر: "ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، فإنه يدل على أن عمر أدى الصلاة قبل المغرب، ويؤخذ من كلام الحافظ ترجيح هذا المعنى، فهو دليل لما في صحة عصر اليوم، وكذا حديث "تلك صلاة المنافق" فإنه سماها صلاة، والله أعلم". (فتح الملهم: ٤/ ٢٨٤، ٢٨٥)

[٣٢- باب أوقات الصلوات الخمس]

١٣٧٨ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَجَ الْعَصْرَ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ: أَمَا إِنَّ جِبْرِيلَ **ع** قَدْ نَزَلَ، فَصَلَّى إِمَامَ رَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: اعْلَمْ مَا تَقُولُ يَا عُرْوَةُ! فَقَالَ: سَمِعْتُ بَشِيرَ ابْنِ أَبِي مَسْعُودٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَنَا مَسْعُودٌ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** يَقُولُ: "نَزَلَ جِبْرِيلُ فَأَمَّنِي، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ". يَحْسَبُ بِأَصَابِعِهِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ.

١٣٧٩ - (٢) أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ
عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَأَخْبَرَهُ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ
أَخَّرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا، وَهُوَ بِالْكُوفَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ يَا مُغِيرَةُ!
أَلَيْسَ قَدْ عَيِمْتَ أَنْ جَبْرِيلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ
صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَلَّيْتُ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
ثُمَّ قَالَ: بِهَذَا أُمِرْتُ فَقَالَ عُمَرُ لِعُرْوَةَ: انْظُرْ مَا تُحَدِّثُ يَا عُرْوَةُ! أَوْ إِنْ جَبْرِيلَ هُوَ أَقَامَ
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقْتَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: كَذَلِكَ كَانَ بَشِيرٌ بْنُ أَبِي مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ.

٣٢- باب أوقات الصلوات الخمس

قوله: ابن حبان في صحيحه من قوله: "إمام" بكسر الهمزة، ويوضحه قوله في الحديث: **صلى الله عليه وسلم** **ومني فصيح معه** ثم إنه قد يقال: ليس في هذا الحديث بيان أوقات الصلوات، ويجاب عنه بأنه كان معلوماً عند المحاطب، فأهمه في هذه الرواية وبيته في رواية جابر وابن عباس . وقد ذكره أبو داود والترمذي وغيرهما من أصحاب السنن.

قوله: "حسين - قصير قصير" وكرره هكذا خمس مرات، معناه: أنه كلما فعل جراً من أجزاء الصلاة فعله الذي بعده، حتى تكاملت صلاته. قوله: "عمر بن عبد العزيز" روي بضم التاء وفتحها وهما ظاهران. قوله: "هو بفتح الواو وكسر الهمزة." قوله: "آخر عمر بن عبد العزيز العصر فأنكر عليه عرو، وأخبرها المغيرة فأنكر عليه أبو مسعود الأنصاري واحتجاً بإمامة جبريل -

١٣٨٠- (٣) قَالَ عُرْوَةُ وَلَقَدْ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ.

١٣٨١- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ طَالِعَةً فِي حُجْرَتِي، لَمْ يَفِيءِ الْفَيْءُ بَعْدُ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ بَعْدُ.

١٣٨٢- (٥) وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا، لَمْ يَظْهَرْ الْفَيْءُ فِي حُجْرَتِهَا.

١٣٨٣- (٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ وَاقِعَةً فِي حُجْرَتِي.

١٣٨٤- (٧) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا صَلَّيْتُمُ الْفَجْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ * إِلَى أَنْ يَطْلُعَ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ،

— بيان سبب تأخير عمر بن عبد العزيز والمغيرة صلاة العصر — أما تأخيرهما فلكونهما لم يبلغهما الحديث، أو أحدهما كانا يريان جواز التأخير ما لم يخرج الوقت، كما هو مذهب الجمهور. وأما احتجاج أبي مسعود وعروة بالحديث فقد يقال: قد ثبت في الحديث في "سنن أبي داود" و"الترمذي" وغيرهما من رواية ابن عباس وغيره في إمامة جبريل عليه السلام أنه صلى الصلوات الخمس مرتين في يومين، فصلى الخمس في اليوم الأول في أول الوقت، وفي اليوم الثاني في آخر وقت الاحتيار، وإذا كان كذلك، فكيف يتوجه الاستدلال بالحديث؟ وجوابه أنه يحتمل أحدهما آخر العصر عن الوقت الثاني، وهو مصر ظل كل شيء مثليه، والله أعلم.

قوله: "كان يصلي عصره الشمس في حجرة قبل أن تطلع" وفي رواية: يصلي عصره الشمس صاعدة في حجرة أبي نفي، بعد وفي رواية: الشمس واقعة في حجرة معناه: كنه التكثير بالعصر في أول وقتها، —

* قوله: "إذا صليت الفجر فإنه وقت" قد ورد في هذا الحديث تحرير أول الأوقات بصلاتهم، وهذا يدل على أن صلاتهم المعتادة كانت في أول الأوقات، ولا يباس تخديد أول الأوقات بها، والله تعالى أعلم.

ثُمَّ إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَسْقُطَ الشَّفَقُ، فَإِذَا صَلَّيْتُمُ الْعِشَاءَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ نِصْفِ اللَّيْلِ".

وهو حين يصير ظل كل شيء مثله، وكانت الحجرة ضيقة العرصة، قصيرة الجدار، بحيث يكون طول جدارها أقل من مساحة العرصة بشيء يسير، فإذا صار ظل الجدار مثله دخل وقت العصر، وتكون الشمس بعد في أواخر العرصة لم يقع الفياء في الجدار الشرقي، وكل الروايات محمولة على ما ذكرناه، وبالله التوفيق.

قوله **﴿١﴾**: **إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ** معناه: وقت لأداء الصبح، فإذا طلعت الشمس قال: خرج وقت الأداء، وصارت قضاء، ويجوز قضاؤها في كل وقت. وفي هذا الحديث دليل للجمهور أن وقت الأداء يمتد إلى طلوع الشمس. قال أبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: إذا أسفر الفجر صارت قضاء بعده؛ لأن جبريل **﴿٢﴾** صلى في اليوم الثاني حين أسفر وقال: الوقت ما بين هذين، ودليل الجمهور هذا الحديث، قالوا: وحديث جبريل **﴿٣﴾** لبيان وقت الاختيار، لا لاستيعاب وقت الجواز وهكذا هو في العصر والمغرب والعشاء لبيان وقت الاختيار فقط، لا لاستيعاب وقت الجواز، للجمع بينه وبين الأحاديث الصحيحة في امتداد الوقت إلى أن يدخل وقت الصلاة الأخرى إلى الصبح، وهذا التأويل أولى من قول من يقول: إن هذه الأحاديث ناسخة لحديث جبريل **﴿٤﴾**؛ لأن النسخ لا يصار إليه إذا عجزنا عن التأويل ولم نعجز في هذه المسألة، والله أعلم.

قوله **﴿٥﴾**: **إِذَا صَلَّيْتُمُ الظُّهْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَحْضُرَ الْعَصْرُ** معناه: وقت لأداء الظهر، وفيه دليل للشافعي وللأكثرين أنه لا اشتراك بين وقت الظهر ووقت العصر، بل متى خرج وقت الظهر بمصير ظل الشيء مثله، غير الظل الذي يكون عند الزوال، دخل وقت العصر، وإذا دخل وقت العصر لم يبق شيء من وقت الظهر.

وقال مالك **﴿٦﴾** وطائفة من العلماء: إذا صار ظل كل شيء مثله دخل وقت العصر ولم يخرج وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر والعصر أداء، واحتجوا بقوله **﴿٧﴾** في حديث جبريل **﴿٨﴾**: "صلى بين الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله، وصلى في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله" فظاهره اشتراكهما في قدر أربع ركعات.

واحتج الشافعي والأكثرين بظاهر الحديث الذي نحن فيه، وأجابوا عن حديث جبريل **﴿٩﴾** بأن معناه فرع من الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، وشرع في العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، فلا اشتراك بينهما، فهذا التأويل متعين للجمع بين الأحاديث، وأنه إذا حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً؛ لأنه إذا ابتداء بها حين صار ظل كل شيء مثله لم يعلم متى فرغ منها، وحينئذ يكون آخر وقت الظهر مجهولاً، ولا يحصل بيان حدود الأوقات، وإذا حمل على ما تأولناه حصل معرفة آخر الوقت، وانتظمت الأحاديث على اتفاق، وبالله التوفيق.

قوله **﴿١٠﴾**: **إِذَا صَلَّيْتُمُ الْعَصْرَ فَإِنَّهُ وَقْتُ إِلَيَّ أَنْ يَحْضُرَ الشَّمْسُ** معناه: فإنه وقت لأدائها بلا كراهة، فإذا اصفرت-

«صار وقت كراهة، وتكون أيضاً أداء حتى تعرب الشمس للحديث السابق، "ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر"، وفي هذا الحديث رد على أبي سعيد الإصطخري -^{١٥٠} في قوله: إذا صار ظل الشيء مثليه صارت العصر قضاء، وقد تقدم قريباً الاستدلال عليه، قال أصحابنا ^{١٥١}: للعصر خمسة أوقات: وقت فضيلة، واختيار، وجوار بلا كراهة، وجوار مع كراهة، ووقت عذر، فأما وقت الفضيلة: فأول وقتها وقت الاحتيار: يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه، ووقت الجوار إلى الاصفرار، ووقت الجوار مع الكراهة حالة الاصفرار إلى الغروب، ووقت العذر وهو وقت الظهر في حق من يجمع بين الظهر والعصر لسر أو مطر، ويكون العصر في هذه الأوقات الخمسة أداء، فإذا فاتت كلها بعروب الشمس صارت قضاء، والله أعلم.

قوله ^{١٥٢}: "فإذا صليت المغرب فإنه وقت إلى أن يسقط الشفق".

وفي رواية: قوله: "وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق". وفي رواية: "ما لم يع الشفق". وفي رواية: "ما لم يسقط الشفق" هذا الحديث وما بعده من الأحاديث صرائح في أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، وهذا أحد القولين في مذهبا، وهو ضعيف عند جمهور نقلة مذهبنا وقالوا: الصحيح أنه ليس لها إلا وقت واحد، وهو عقب غروب الشمس بقدر ما يتطهر ويستتر عورته ويؤذن ويقيم، فإن أحر الدحول في الصلاة عن هذا الوقت أثم وصارت قضاء.

وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بخوار تأخيرها ما لم يع الشفق، وأنه يجوز ابتداءها في كل وقت من ذلك، ولا يَأْتُمُّ بتأخيرها عن أول الوقت، وهذا هو الصحيح أو الصواب الذي لا يجوز غيره.

والجواب عن حديث جبريل ^{١٥٣} حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد حين غربت الشمس من ثلاثة أوجه، أحدها: أنه اقتصر على بيان وقت الاحتيار، ولم يستوعب وقت الجوار، وهذا جار في كل الصلوات سوى الظهر.

والثاني: أنه متقدم في أول الأمر بمكة، وهذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة، فوجب اعتمادها. والثالث: أن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث بيان جبريل ^{١٥٤} فوجب تقديمها، فهذا مختصر ما يتعلق بوقت المغرب، وقد بسطت في "شرح المذهب" دلائله والجواب عن ما يوهم خلاف الصحيح، والله أعلم.

قوله ^{١٥٥}: «فإذا صليت العشاء فيه وقت إلى نصف الليل معناه: وقت لأدائها اختياراً، أما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني؛ لحديث أبي قتادة الذي ذكره مسلم بعد هذا في باب من سبي صلاة أو نام عنها أنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط عني من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، وسنوضح شرحه في موضعه - إن شاء الله تعالى -، وقال الإصطخري: إذا ذهب نصف الليل صارت قضاء، ودليل الجمهور حديث أبي قتادة، والله أعلم.

١٣٨٥- (٨) **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ**: حَدَّثَنَا **أَبِي**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ**، عَنْ **أَبِي أَيُّوبَ**، -وَأَسْمُهُ **يَحْيَى بْنُ مَالِكٍ الْأَزْدِيُّ** وَيُقَالُ: **الْمَرَاغِيُّ**، وَ**الْمَرَاغُ** حَيٌّ مِنَ **الْأَزْدِ**- عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو**، عَنْ **النَّبِيِّ ﷺ**، قَالَ: "وَقْتُ الظُّهْرِ مَا لَمْ يَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ، وَوَقْتُ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ".

١٣٨٦- (٩) **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا **أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ**، ح وَحَدَّثَنَا **أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا **يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ**، كِلَاهُمَا عَنْ **شُعْبَةَ**، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: قَالَ **شُعْبَةُ**: رَفَعَهُ مَرَّةً وَلَمْ يَرْفَعَهُ مَرَّتَيْنِ.

١٣٨٧- (١٠) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ**: حَدَّثَنَا **عَبْدُ الصَّمَدِ**: حَدَّثَنَا **هَمَّامٌ**: حَدَّثَنَا **قَتَادَةُ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ**، عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطُولِهِ، مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ،

شرح الكلمات قوله: **مَرَاغٌ حَيٌّ** من **الأزد** هو بفتح الميم وبالعين المعجمة. قوله ﷺ: **لَمْ يَسْقُطْ نُورُ الشَّفَقِ** هو بالهاء المثلثة، أي ثورانه وانتشاره، وفي رواية أبي داود: "فور الشفق" بالفاء وهو بمعناه، والمراد بالشفق: الأحمر على مذهب الشافعي **رحمته** وجمهور الفقهاء وأهل البعة. وقال أبو حنيفة والمرئي **رحمتهما** وطائفة من الفقهاء وأهل البعة: المراد الأبيض** والأول هو الراجح المختار، وقد بسطت دلالة في "تهذيب اللغات" وفي شرح المذهب.

****قال في فتح الملهم**: وله ما روى الترمذي من حديث محمد بن فضيل، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن لصلاة أولاً وآخرًا، وإن أول وقت الظهر حين تزول الشمس، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق، وإن أول وقت العشاء حين يعيب الأفق، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس". فقد جعل آخر وقت المغرب و أول وقت العشاء حين يعيب الأفق، وغيبوبة الأفق بسقوط البياض الذي بعد الحمرة، وإلا كان بادياً. (فتح الملهم: ٣٠٩/٤)

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ".

١٣٨٨- (١١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَزِينَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ - يَعْنِي ابْنَ طَهْمَانَ، عَنِ الْحَجَّاجِ وَهُوَ ابْنُ حَجَّاجٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: "وَقْتُ صَلَاةِ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَطْلُعْ قَرْنُ الشَّمْسِ الْأَوَّلُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ، مَا لَمْ تَحْضُرِ الْعَصْرُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ، وَيَسْقُطُ قَرْنُهَا الْأَوَّلُ، * وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ، مَا لَمْ يَسْقُطِ الشَّفَقُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ".

١٣٨٩- (١٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَا يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجِسْمِ.*

قوله ﷺ: 'فإنه يصعب بين قرني شيطان' قيل: المراد بقرنه: أمته، وشيعته.

وقيل: قرنه جانب رأسه وهذا ظاهر الحديث، فهو أول، ومعناه: أنه يدي رأسه إلى الشمس في هذا الوقت؛ ليكون الساجدون للشمس من الكفار في هذا الوقت كالساجدين له، وحيث أن يكون له ولشيعته تسلط وتمكن من أن يلبسوا على المصلي صلاته، فكرهت الصلاة في هذا الوقت لهذا المعنى، كما كرهت في ماوى الشيطان. قوله ﷺ: 'ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ويسقط قرنها الأول' فيه دليل لمذهب الجمهور: أن وقت العصر يمتد إلى غروب الشمس، والمراد بقرنها: جانبها. فيه أن العصر يكون أداء ما لم تغب الشمس، وقد سبق قريباً هذا كله.

بيان سبب إدخال الإمام مسلم قول يحيى بن أبي كثير في كتابه هذا: قوله: 'عن يحيى بن أبي كثير قال: لا يستطيع العلم براحة الجسم' جرت عادة الفضلاء بالسؤال عن إدخال مسلم هذه الحكاية عن يحيى مع أنه لا يذكر في كتابه إلا أحاديث النبي ﷺ محضه، مع أن هذه الحكاية تتعلق بأحاديث مواقيت الصلاة، فكيف أدخلها بينها؟ وحكى القاضي عياض رحمه الله عن بعض الأئمة أنه قال: سببه أن مسلماً رحمه الله أعجبه حسن سياق هذه الطرق -

*قوله: 'ويسقط قرنها الأول' هذا يبين أن حد الاصفرار هو غيبوبة الطرف الأول من الشمس.

*قوله: 'لا يستطيع العلم براحة الجسم' قال السيوطي: "قلت: وقد أخرجه ابن عدي في الكامل بزيادة ولفظه: سمعت أبي يقول: كان يقال: ميراث العلم خير من ميراث الذهب، والنفس الصالحة خير من اللؤلؤ، ولا يستطيع العلم براحة الجسم.

١٣٩٠ - (١٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ الْأَزْرَقِ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ -: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ لَهُ: "صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ" يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِأَلَّا فَاذَنْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ بَيضاء نَقِيَّةً، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْمَغْرِبَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْفَجْرَ، حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ،

=التي ذكرها الحديث عبد الله بن عمر وكثرة فوائدها، وتلخيص مقاصدها، وما اشتملت عليه من الفوائد في الأحكام وغيرها، ولا يعلم أحداً شاركه فيها، فلما رأى ذلك أراد أن يسه من رغب في تحصيل الرتبة التي يبار بها معرفة مثل هذا، فقال: طريقه أن يكثر اشتغاله وإتباعه جسمه في الاعتناء بتحصيل العلم، هذا شرح ما حكاها القاضي.

فوائد الحديث: قوله في حديث بريدة. قوله: "عن النبي ﷺ" - رجلاً سأل عن وقت الصلاة فقال له: صل معنا هذين، يعني اليومين، وذكر الصلوات في اليومين في الوقتين"

فيه: بيان أن للصلاة وقت فضية، ووقت احتيار، وفيه: أن وقت المغرب ممتد، وفيه: البيان بالدفع فإنه أبلغ في الإيضاح، والفعل تعمه فائدته السائل وغيره، وفيه: تأخير البيان إلى وقت الحاجة وهو مذهب جمهور الأصوليين، وفيه: احتمال تأخير الصلاة عن أول وقتها وترك فضيلة أول الوقت لمصلحة راحة.

=قلت: يحتمل أن مسلماً ﷺ ذكر هذا الكلام في هذا الموضع مع أنه ليس من الأحاديث المرفوعة ولا متعقبات ببيان أوقات الصلاة؛ لأنه رأى أن أوقات الصلوات محدودة بعلامات يصعب الاصطلاح عليها لمعرفة الروايات وغيره، فذكر لمناسبة ذلك أن العلم مطلقاً لا يحصل بلا تعب تسهياً لتعب الطلب على النفس، وقال بعض أهل التحقيق: والذي يظهر أن مسلماً ﷺ أراد أن يسه على نكته إجابة النبي ﷺ السائل بالفعل لا بالقول، مع أنه كان يمكنه بيان الأوقات بكلمات يسيرة في سوية قصيرة، ومع ذلك أجابه بالفعل يومين لئلا يسه على أن العلم لا يستطيع براحة الجسم، فإنه ليس الحر كالعيان، والمستفاد بالمعاينة أقوى من الخبر، والقوى لا يستطيع براحة الجسم بل بالإتباع، والله تعالى أعلم.

قلت: وعلى هذا ينبغي ذكر هذا الكلام بعد حديث إجابة السائل بالفعل والموجود في النسخ ذكره قبل ذلك، وقيل: الراوي عن مسلم سمع هذا من مسلم عند قراءة الصحيح عليه فألحق بمثن الصحيح انتهى قلت: وهذا يقتضي أن لا يوثق بالكتب، وقال النووي: أعجبه ما صنع في جمع طرق حديث عبد الله بن عمرو، فنبه بهذا الكلام على أن هذه المرتبة لا تنال إلا بتعب ومشقة، والله تعالى أعلم.

فَلَمَّا أَنْ كَانَ الْيَوْمَ الثَّانِي أَمَرَهُ فَأَبْرَدَ بِالظُّهْرِ، فَأَبْرَدَ بِهَا، فَأَنْعَمَ أَنْ يُبْرَدَ بِهَا، وَصَلَّى الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، أَخَرَهَا فَوْقَ الَّذِي كَانَ، وَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، وَصَلَّى الْعِشَاءَ بَعْدَ مَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، وَصَلَّى الْفَجْرَ فَأَسْفَرَ بِهَا، ثُمَّ قَالَ: "أَيُّ السَّائِلِ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ؟" فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "وَقْتُ صَلَاتِكُمْ بَيْنَ مَا رَأَيْتُمْ".

١٣٩١ - (١٤) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزْرَةَ السَّامِيُّ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: "اشْهَدْ مَعَنَا الصَّلَاةَ" فَأَمَرَ بِأَلَّا فَأَذَنَ بِغُلَسٍ، فَصَلَّى الصُّبْحَ، حِينَ طَلَعَ الْفَجْرُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ، حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ بَطْنِ السَّمَاءِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ، وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةً، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ، حِينَ وَجَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ، حِينَ وَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ، الْغَدَا، فَتَوَرَّ بِالصُّبْحِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالظُّهْرِ فَأَبْرَدَ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ بَيَاضُ نَقِيَّةٍ لَمْ تُخَالِطْهَا صُفْرَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِالْعِشَاءِ عِنْدَ ذَهَابِ ثُلُثِ اللَّيْلِ أَوْ بَعْضِهِ شَكَّ حَرَمِيُّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: "أَيُّ السَّائِلِ؟ مَا بَيْنَ مَا رَأَيْتَ وَقْتُ؟".

١٣٩٢ - (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا بَدْرُ بْنُ عُثْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ أَتَاهُ سَائِلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ فَلَمْ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْئًا، قَالَ فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ،

قوله ﷺ: 'وقت صلاتكم بين ما رأيتم' هذا خطاب للسائل وغيره، وتقديره وقت صلاتكم في الطرفين اللذين صليت فيهما وفيما بينهما، وترك ذكر الطرفين بحصول علمهما بالفعل، أو يكون المراد ما بين الإحرام بالأولى، والسلام من الثانية.

ضبط الاسمين قوله: 'وحدثني إبراهيم بن محمد بن عزرعة السامي' عزرعة بفتح العين المهملة وإسكان الراء بيهما، و"السامي" بالسين المهملة منسوب إلى سامة بن لوي بن غالب وهو من نسله قرشي سامي. قوله: 'حين وحت شمس أي غابت'. وقوله: 'وقع اسفق أي غاب'. قوله: 'فور بصبح' أي أسفر من النور وهو الإضاءة.

قوله في حديث أبي موسى "عن رسول الله ﷺ أنه أتاه سائل يسأله عن مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، فلم يرد عليه شيئاً، فأقام فجر حين انشق الفجر" معنى قوله: "لم يرد عليه شيئاً" أي لم يرد جواباً ببيان الأوقات باللفظ، بل قال له، صل=

وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالظُّهْرِ، حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ انْتَصَفَ النَّهَارُ، وَهُوَ كَانَ أَعْلَمَ مِنْهُمْ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْعَصْرِ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ بِالْمَغْرِبِ حِينَ وَقَعَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَمَرَهُ فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْفَجْرَ مِنَ الْعَدَةِ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ، ثُمَّ أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالْأَمْسِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعَصْرَ حَتَّى انْصَرَفَ مِنْهَا، وَالْقَائِلُ يَقُولُ: قَدْ احْمَرَّتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى كَانَ عِنْدَ سُقُوطِ الشَّفَقِ، ثُمَّ أَخَّرَ الْعِشَاءَ حَتَّى كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَصْبَحَ فَدَعَا السَّائِلَ فَقَالَ: "الْوَقْتُ بَيْنَ هَذَيْنِ".

١٣٩٣- (١٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ بَذْرِ بْنِ عُسْمانَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ أَبِي مُوسَى، سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ سَائِلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ. فَسَأَلَهُ عَنْ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ؟ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُعْمِرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَصَلَّى الْمَغْرِبَ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ الشَّفَقُ، فِي الْيَوْمِ الثَّانِي.

=معنا لتعرف ذلك ويحصل لك البيان بالفعل. وإنما تأولناه؛ لجمع بيته وبين حديث بريدة، ولأن المعلوم من أحوال النبي ﷺ أنه كان يحجب إذا سئل عما يحتاج إليه، والله أعلم.

قوله في حديث بريدة وحديث أبي موسى ﷺ: **عند نصف الليل** وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: **وقت نصف الليل**، هذه الأحاديث لبيان آخر وقت الاختيار، واحتجف العلماء في الراجع مسهما، ولشافعي **نصف الليل** قولان: أحدهما: أن وقت الاختيار يمتد إلى ثلث الليل، والثاني: إلى نصفه، وهو الأصح. وقال أبو العباس بن شريح: لا اختلاف بين الروايات ولا عن الشافعي **نصف الليل** بل المراد بثلث الليل أنه أول ابتدائها، ونصفه آخر انتهائها، ويجمع بين الأحاديث بهذا، وهذا الذي قاله يوافق ظاهر ألفاظ هذه الأحاديث؛ لأن قوله ﷺ: **وقت نصف الليل** طاهره أنه آخر وقتها المختار.

وأما حديث بريدة وأبي موسى ففيهما أنه شرع بعد الثلث، وحيث يمتد إلى قريب من النصف فتتفق الأحاديث الواردة في ذلك قولاً وفعلاً، والله أعلم.

[٣٣- باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر...]

١٣٩٤- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

١٣٩٥- (٢) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

١٣٩٦- (٣) وَحَدَّثَنِي هُرُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَسَلْمَانَ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ الْيَوْمُ الْحَارُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "أَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْحَوِرُ ذَلِكَ.

[٣٣- باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يمضي إلى جماعة ويأله الحر في طريقه]

قوله ﷺ: إِذَا شَدَّ حَرُّ فَارِدِهِ، مَعْنَاهُ وَدَكَرَ مُسْلِمٌ: بَعْدَ هَذَا حَدِيثِ حَبَابٍ: سَكَوَى بْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرِّ الْمَصْدَقِ، قَالَ رَهِيرٌ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: أَيُّ الظَّهْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: أَيُّ تَعْلِيْقِيهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

اختلف العلماء في الجمع بين حديثي حباب وأبي هريرة احتلف العلماء في الجمع بين هذين الحديثين، فقال بعضهم: الإبراد رحصة والتقدم أفضل، واعتمدوا حديث حباب، وحملوا حديث الإبراد على الترخيص والتحصيل في التأخير، وبهذا قال بعض أصحابنا وغيرهم، وقال جماعة: حديث حباب مسووح بأحاديث الإبراد، وقال آخرون: المختار استحباب الإبراد لأحاديثه.

وأما حديث حباب، فمحمول على أنهم طلبوا تأخيراً رائداً على قدر الإبراد؛ لأن الإبراد أن يؤخر بحيث يحصل -

١٣٩٧- (٤) **وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ هَذَا الْحَرَّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ".

١٣٩٨- (٥) **حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَبْرِدُوا عَنِ الْحَرِّ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ".

١٣٩٩- (٦) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُهَاجِرًا أَبَا الْحَسَنِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ رَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: أَذُنُ مُؤَذِّنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظُّهْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَبْرِدْ أَبْرِدْ"، أَوْ قَالَ: "انْتَظِرْ انْتَظِرْ" وَقَالَ: "إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ".
قَالَ أَبُو ذَرٍّ: حَتَّى رَأَيْنَا فِيءَ التَّلْوْلِ.

١٤٠٠- (٧) **وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى** -وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ-: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اشْتَكَيْتِ النَّارَ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكُلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَهُوَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهَرِيرِ".

-للحيطان فيء بمشور فيه، ويتناقص الحر، والصحيح استحباب الإبراد، وبه قال جمهور العلماء، وهو المصنوع لشافعي -، وبه قال جمهور الصحابة لكثرة الأحاديث الصحيحة فيه المشتمة على فعله، والأمر به في مواضع كثيرة، ومن جهة جماعة من الصحابة **رضي الله عنهم**.

قوله **ﷺ**: **وَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ** هو بقاء مفتوحة، ثم مشاة من تحت ساكنة، ثم حاء مهملة، أي سطوع حرها وانتشاره وغلبها. قوله **ﷺ**: **وَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ** وفي الرواية الأخرى: **وَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ** هما بمعنى، وعن تطلق بمعنى الباء، كما يقال: رميت عن القوس أي بها. قوله: "عن بسر بن سعيد" هو بضم السين الموحدة وبالسین المهملة، وقد سبق بيانه مرات.

الفرق بين الصل والظل قوله: **ﷺ**: **وَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ** هي جمع تل وهو معروف، والفيء لا يكون إلا بعد الروال. وأما الظل فيطلق على ما قبل الزوال وبعده، هذا قول أهل اللغة، ومعنى قوله: رأينا فيء التلؤل أنه أحر-

١٤٠١ - (٨) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا كَانَ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ". وَذَكَرَ "أَنَّ النَّارَ اشْتَكَتْ إِلَى رَبِّهَا، فَأَذِنَ لَهَا فِي كُلِّ عَامٍ بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ".

١٤٠٢ - (٩) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا حَيُّوَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "قَالَتِ النَّارُ: رَبُّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا، فَأَذِنَ لِي أَنْتَفُسَ، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ: نَفْسٍ فِي الشِّتَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ، فَمَا وَجَدْتُمُ مِنْ بَرْدٍ أَوْ زَمْهَرِيرٍ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ، وَمَا وَجَدْتُمُ مِنْ حَرٍّ أَوْ حَرُورٍ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ".

تأخيراً كثيراً حتى صار للتبول فيء، والتبول مسطحة غير منتصبة، ولا يصير لها فيء في العادة إلا بعد روال الشمس بكثير. قوله ﷺ: **أَذِنَ لِي أَنْتَفُسَ** أي أخرجها إلى البرد واطلوا البرد لها.

قوله ﷺ: **فَمَا وَجَدْتُمُ مِنْ بَرْدٍ أَوْ زَمْهَرِيرٍ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ**، وما وجدتم من حرٍّ أَوْ حَرٍّ فَمِنْ نَفْسٍ جَهَنَّمَ قال العلماء: الزمهرير، شدة البرد، والخرور: شدة الحر، قالوا: وقوله: **أَذِنَ لِي أَنْتَفُسَ**، يحتمل أن يكون شكاً من الراوي، ويحتمل أن يكون للتقسيم.

قوله ﷺ: **أَذِنَ لِي أَنْتَفُسَ**، أي أخرجها إلى البرد واطلوا البرد لها. وقال بعضهم: هو على ظاهره واشتكت حقيقة، وشدة الحر من جهنم، فاجدوه واجتسروا حروره، قال: والأول أظهر. قلت: والصواب الأول؛ لأنه ظاهر الحديث، ولا مانع من حمله على حقيقته، فوجب الحكم بأنه على ظاهره، والله أعلم.

واعلم أن الإبراد إنما يشرع في الظهر، ولا يشرع في العصر عند أحد من العلماء إلا أشبه المالك، ولا يشرع في صلاة الجمعة عند الجمهور، وقال بعض أصحابنا: يشرع فيها، والله أعلم.

٣٤- باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر

١٤٠٣- (١) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَأَبْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ أَبُو الْمُثَنَّى: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ أَبُو الْمُثَنَّى: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا دَحَضَتِ الشَّمْسُ.**

١٤٠٤- (٢) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ خَبَابٍ قَالَ: شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ فِي الرَّمْضَاءِ، فَلَمْ يُشْكِنَا.**

١٤٠٥- (٣) **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ عَوْنٌ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ -وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا- زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ خَبَابٍ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا.**

قَالَ زُهَيْرٌ: قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: أَفِي الظُّهْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: أَفِي تَعَجِيلِهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٤٠٦- (٤) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ غَالِبِ الْقَطَّانِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جِهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ، بَسَطَ ثَوْبَهُ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ.**

٣٤- باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر

قوله: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا دَحَضَتِ الشَّمْسُ** هو مفتاح الدلائل والحق، أي إذا رأت، وفيه دليل على استحباب تقديمها، وبه قال الشافعي والجمهور.

قوله: **وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَعَوْنُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ عَوْنٌ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ أَبُو يُونُسَ -وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا- زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ خَبَابٍ قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَشَكَوْنَا إِلَيْهِ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلَمْ يُشْكِنَا.** قوله: "فلم يشكنا" أي لم يرل شكوانا، وتقدم الكلام في حديث خباب في الباب السابق.

قوله: **"إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ جِهَتَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ"**.

فقه الحديث فيه دليل لمن أجاز السجود على طرف ثوبه المتصل به، وبه قال أبو حنيفة والجمهور. ولم يحوره الشافعي وتأول هذا الحديث وشبهه على السجود على ثوب منفصل.

[٣٥- باب استحباب التكبير بالعصر]

١٤٠٧- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةً، فَيَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى الْعَوَالِي، فَيَأْتِي الْعَوَالِي وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ قُتَيْبَةُ: فَيَأْتِي الْعَوَالِي، ح

١٤٠٨- (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ، بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

١٤٠٩- (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قَبَاءَ، فَيَأْتِيهِمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.

١٤١٠- (٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.

[٣٥- باب استحباب التكبير بالعصر]

قوله: كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ: شَمْسٌ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةٌ فَذَهَبَ بِهَا عَوْفُ بْنُ عَوْفٍ وَشَمْسٌ مُرْتَفِعَةٌ. وفي رواية: ثُمَّ يَذْهَبُ الذَّاهِبُ إِلَى قَبَاءَ فَهُمْ وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ. وفي رواية: ثُمَّ يَخْرُجُ الْإِنْسَانُ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ فَيَجِدُهُمْ يُصَلُّونَ الْعَصْرَ.

شرح الكلمات. أما العوالي: فهي القرى التي حول المدينة، أبعدها على ثمانية أميال من المدينة، وأقربها ميلان وبعضها ثلاثة أميال، وبه فسرهما مالك، وأما قباء: فتمدد وتقصر، وتصرف ولا تصرف، وتذكر وتُنس، والأفصح فيه الصرف والتذكير والمد، وهو على نحو ثلاثة أميال من المدينة.

قوله: وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ حَيَّةٌ: قال الخطابي: حياها صفاؤها لما قبل أن تصفر أو تتغير، وهو مثل قوله: بيضاء نقية، وقال هو أيضاً وغيره: حياها: وجود حرها، والمراد بهذه الأحاديث وما بعدها المبادرة لصلاة العصر أول وقتها؛ لأنه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين وثلاثة والشمس بعد لم تتغير بصفرة ونحوها إلا إذا صلى العصر حين صار ظل الشيء مثله، ولا يكاد يحصل هذا إلا في الأيام الطويلة، وقوله: كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ: عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ عَمْرُو بْنُ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، قال العلماء: منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من-

١٤١٢- (٦) **وَحَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي نَكْرِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظَّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمُّ! مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتُ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

١٤١٣- (٧) **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ وَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى -وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةٌ- قَالَ عَمْرُو: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ مُوسَى بْنَ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلَمَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نُتَحَرَّ جَزُورًا لَنَا، وَنَحْنُ نُحِبُّ أَنْ نُحَضِّرَهَا، قَالَ: "نَعَمْ" فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقْنَا مَعَهُ، فَوَجَدْنَا الْجَزُورَ لَمْ تُنْحَرْ فَنَحِرَتْ ثُمَّ قُطِعَتْ، ثُمَّ طَبِخَ مِنْهَا، ثُمَّ أَكَلْنَا، قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ.

وَقَالَ: الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لَهِيْعَةَ وَعَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

-وفي رواية: أَنَسُ بْنُ أُمَامَةَ حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاجِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي نَكْرِ بْنِ عَثْمَانَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ يَقُولُ: صَلَّيْنَا مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الظَّهْرَ، ثُمَّ خَرَجْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَوَجَدْنَاهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، فَقُلْتُ: يَا عَمُّ! مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلَّيْتُ؟ قَالَ: الْعَصْرُ، وَهَذِهِ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

هذان الحديثان صريحان في التكبير بصلاة العصر في أول وقتها، وأن وقتها يدخل بمصير ظل الشيء منه، ولهذا كان الآخرون يؤخرون الظهر إلى ذلك الوقت، وإنما أخرها عمر بن عبد العزيز على عادة الأمراء قبله قبل أن تبلغه السنة في تقديمها، فلما بلغته صار إلى التقديم، ويحتمل أنه أخرها لشغل وعذر عرض به، وظاهر الحديث يقتضي التأويل الأول، وهذا كان حين ولي عمر بن عبد العزيز المدينة نياية، لا في خلافته؛ لأن أسألاً نوفي قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بنحو تسع سنين.

قوله ﷺ: **لَيْسَ صَلَاةٌ سَافِقٌ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِدَمٍ تَأْخِيرُ صَلَاةَ الْعَصْرِ بِلَا عَذْرِ** لقوله ﷺ: **جَسَدٌ يَرِفُ شَمْسٌ**.
تَأْوِيلُ قَوْلِي الشَّيْطَانُ قوله ﷺ: **لَيْسَ فِيهِ سَبِيحٌ** اختلفوا فيه فقليل: هو على حقيقته وظاهر لفظه، والمراد أنه يحاديها بقرية عند غروبها، وكذا عند طلوعها؛ لأن الكفار يسجدون لها حيثيذ، فيقارها ليكون الساجدون لها في صورة الساجدين له، ويخيل لنفسه ولأعوانه أنهم إنما يسجدون له. وقيل: هو على المجاز، والمراد بقرنه وقرنيه علوه وارتفاعه وسلطانه وتسلطه وغلبته وأعوانه، قال الخطابي: هو تمثيل ومعناه: أن تأخيرها بتزيين الشيطان ومدافعة لهم عن تعجيلها، كمدافعة ذوات القرون لما تدفعه، والصحيح الأول.

١٤١٤ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّحَّاشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْعَصْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَنَحَّرَ الْحَزْوَرُ، فَتَقَسَّمُ عَشْرَ قِسْمٍ، ثُمَّ تُطْبَخُ، فَأَكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا، قَبْلَ مَغِيبِ الشَّمْسِ.

١٤١٥ - (٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ وَشُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا تَنَحَّرُ الْحَزْوَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَعْدَ الْعَصْرِ وَلَمْ يَقُلْ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَهُ.

-قوله: "فقد" المراد بالقر: سرعة الحركات كقصر الصائر.

[illegible]

قوله: **هو مفتاح النور** واسمه عطاء بن صهيب مولى رافع بن خديج

• • • •

[٣٦- باب التغليظ في تفويت صلاة العصر]

- ١٤١٦- (١) **وَحَدَّثَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى**. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ".
- ١٤١٧- (٢) **وَحَدَّثَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَعَمَرُو النَّاقِدُ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ عَمَرُو: يُسْنَعُ بِهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: رَفَعَهُ.
- ١٤١٨- (٣) **وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ** -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ فَاتَتْهُ الْعَصْرُ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ".

[٣٦- باب التغليظ في تفويت صلاة العصر]

معنى قوله "كأنما وتر أهله وماله" رفعاً ونصباً قوله ﷺ: "الذي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ" روي بصبب اللامين ورفعهما، والنصب هو الصحيح المشهور الذي عليه الجمهور على أنه مفعول ثان، ومن رفع فعلى ما لم يسم فاعله، ومعناه: ارتع منه أهله وماله، وهذا تفسير مالك بن أنس.

وأما على رواية النصب فقال الخطابي وغيره: معناه نقص هو أهله وماله وسله بقي بلا أهل ولا مال، فليحذر من تفويتها، كحذره من ذهاب أهله وماله. وقال أبو عمر بن عبد البر: معناه عبد أهل اللغة والفقه: أنه كالذي يصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وترًا، والوتر حيازة التي يطلب ثأرها، فيجتمع عليه غمان: غم المصيبة، وغم مقاساة طلب الثأر. وقال الداودي من المالكية: معناه: يتوجه عليه من الاسترجاع ما يتوجه على من فقد أهله وماله، فيتوجه عليه الندم والأسف لتفويته الصلاة.

وقيل: معناه فاتته من الثواب ما يحققه من الأسف عليه، كما يحق من ذهب أهله وماله. قال القاضي عياض ﷺ: واحتنفوا في المراد بموات العصر في هذا الحديث، فقال ابن وهب وغيره: هو فيمن لم يصلها في وقتها المختار، وقال سحنون والأصبلي: هو أن تفوته بغروب الشمس، وقيل: هو تفويتها إلى أن تصفر الشمس، وقد ورد مفسراً من رواية الأوراعي في هذا الحديث قال فيه: ووقتها أن يدخل الشمس صفرة. وروي عن سالم أنه قال: هذا فيمن فاتته ناسياً، وعنى قول الداودي هو في العامد، وهذا هو الأظهر، ويؤيده حديث البحاري في صحيحه: "من ترك صلاة العصر حبط عمله".

-وهذا إنما يكون في العامد. قال ابن عبد البر: ويحتمل أن يحق بالعصر باقي الصلوات، ويكون نه بالعصر على غيرها، وإدخال حصها بالذكر؛ لأنه تأتي وقت نعب الناس من مقاساة أعمارهم، وحرصهم على قضاء أشغالهم، وتسويةهم هـ. في القضاء وصائفهم، وفيما قاله بظرفه لأن الشرع ورد في العصر ولم تتحقق العلة في هذا الحكم، فلا يحق بما غيرها ما شئت وانوهم، وإنما يحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفنا العلة واشتركا فيها، والله أعلم. قوله: 'قال عمرو يسف به، وقال أبو بكر رفعه' هما بمعنى، لكن عادة مسلم - في المحافظة على اللفظ، وإن اتفق معناه، وهي عادة جميلة، والله أعلم.

.....

١٤٢٢ - (٤) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى**: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا
الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: **بُيُوتُهُمْ وَقُبُورُهُمْ، وَلَمْ يَشْكُ.**

١٤٢٣ - (٥) . حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ
شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ الْحَزَّارِ، عَنْ عَلِيٍّ ح: وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ
لَهُ - قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ يَحْيَى، سَمِعَ عَيْنًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
يَوْمَ الْأَحْزَابِ، وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فُرْضَةٍ مِنْ فُرُضِ الْخَنْدَقِ: "شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى، حَتَّى
غَرَبَتِ الشَّمْسُ، مَلَأَ اللَّهُ قُبُورَهُمْ وَيُوتَهُمْ، أَوْ قَالَ: قُبُورُهُمْ وَبَطُونُهُمْ تَارًا".

= وقال قبيصة بن ذؤيب: هي المغرب، وقال غيره: هي العشاء، وقيل: إحدى الخمس مهمة، وقيل: الوسطى جميع الخمس، حكاه القاضي عياض، وقيل: هي الجمعة، والصحيح من هذه الأقوال قولان: العصر، والصبح، وأصحهما العصر؛ للأحاديث الصحيحة، ومن قال: هي الصبح يتأول الأحاديث على أن العصر تسمى وسطاً، ويقول: إنها غير الوسطى المذكورة في القرآن، وهذا تأويل ضعيف، ومن قال: إنها الصبح يحتج بأنها تأتي في وقت مشقة بسبب برد الشتاء، وطيب النوم في الصيف والنعاس وتور الأعضاء وعمرة الناس فحسنت بالحفاظة؛ لكونها معرضة للضياح بخلاف غيرها، ومن قال هي العصر يقول: إنها تأتي في وقت اشتعال الناس بمعايشهم وأعمالهم.

وأما من قال: هي الجمعة، فمذهب ضعيف جداً؛ لأن المفهوم من الإيصاء بالحفاضة عليها إما كان؛ لأنها معرضة للضياع، وهذا لا يليق بالجمعة، فإن الناس يحافظون عليها في العادة أكثر من غيرها؛ لأنها تأتي في الأسبوع مرة بخلاف غيرها، ومن قال: هي جميع الخمس، فصحيح أو غلط؛ لأن العرب لا تذكر الشيء مفصلاً ثم تحمده، وإما تذكره مجملاً ثم تفصله، أو تفصل بعضه تنبيهاً على فضيلته، والله أعلم.

قوله: **ح** **عبد** **ح** **علي** هو بفتح العين وكسر الباء، وهو عبدة السملاني، والله أعلم.

قوله: **يوم الأحد** هي الغزوة المشهورة يقال لها: الأحزاب وأخفق، وكانت ستة أربع من الهجرة، وقيل: ستة خمس. قوله **ثلاث**: **شعب** من صلاة **عيسى** حتى **ب** **شمس** هكذا هو في السخ، وأصول السماع: 'صلاة الوسطى' وهو من باب قول الله تعالى: **يوم تكتب حساب تعري** (القصص: ٤٤). وفيه المذهبان المعروفان. مذهب الكوفيين: جواز إضافة الموصوف إلى صفته، ومذهب البصريين: معه، ويقدر أن فيه محذوفاً، وتقديره هنا: عن صلاة الصلاة الوسطى، أي عن فعل الصلاة الوسطى.

شرح كلمة (است) وسط الأسماء وبيان معنى الفرصة وقوله (است) حتى - سمس قال الحرابي: معناه: رجعت إلى مكانها بالليل، أي غربت، من قولهم: "آب" إذا رجع، وقال غيره: معناه سارت للغروب، والتأويب: سير النهار. قوله: حتى - سمس هو بالجيء والزاي وآخره راء، وفي الطريق الأول: يحيى بن الجرار عن عبي، وفي الثاني: عن -

١٤٢٤ - (٦) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنْ شَتِيرِ بْنِ شَكْلٍ عَنِ عِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: "شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا"، ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ، بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.**

١٤٢٥ - (٧) **وَحَدَّثَنَا عَوْذُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ الْيَامِيُّ عَنْ زَيْدٍ، عَنْ مَرْثَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَبَسَ الْمُشْرِكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ، حَتَّى اخْتَرَتِ الشَّمْسُ أَوْ اصْفَرَّتْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوُسْطَى صَلَاةَ الْعَصْرِ، مَلَأَ اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا" أَوْ قَالَ: "حَسَا اللَّهُ أَجْوَاهَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا".**

١٤٢٦ - (٨) **وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي يُوسُفَ مَوْلَى عَائِشَةَ، أَنَّهُ قَالَ:**

"يَجِبِي سَمْعٌ عَلَيَّ، أَعَادَهُ مُسْلِمٌ لِلِاخْتِلَافِ فِي "عَنْ" وَ"سَمِعَ"، قَوْلُهُ: **فَرِصَةٌ مِنْ وَاسِعٍ** "الفرصة" بضم الفاء وإسكان الراء وبالصاد المعجمة، وهي المدخل من مدخله والمعد إليه. قَوْلُهُ: **عَنْ مُسْلِمٍ** "صح" بضم الصاد وهو أبو الضحى.

قَوْلُهُ: **عَنْ شَتِيرِ بْنِ شَكْلٍ** شتير بضم الشين، وشكل: بفتح الشين والكاف، ويقال: بإسكان الكاف أيضاً. قَوْلُهُ: **ثُمَّ صَلَّاهَا بَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ بَيْنَ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ** فيه. بيان صحة إطلاق لفظ العشاءين على المغرب والعشاء، وقد أكره بعضهم؛ لأن المغرب لا تسمى عشاء، وهذا غلط؛ لأن التثنية هما للتعليل كالأبوين، والقمرين، والعمرين وبظائرهما، وأما تأخير النبي ﷺ صلاة العصر حتى غربت الشمس، فكان قبل بزول صلاة الخوف.

سب تأخير صلاة العصر في الأحزاب قال العلماء: يحتمل أنه أخرها سبباً لا عمداً، وكان السبب في النسيان الاشتغال بأمر العدو، ويحتمل أنه أخرها عمداً للاشتغال بالعدو، وكان هذا عدراً في تأخير الصلاة قبل بزول صلاة الخوف، وأما اليوم، فلا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها بسبب العدو والقتال، بل يصلي صلاة الخوف على حسب الحال، وها أنواع معروفة في كتب الفقه، وسنشير إلى مقاصدها في بابها من هذا الشرح، إن شاء الله تعالى.

واعلم أنه وقع في هذا الحديث هنا، وفي "البخاري" أن الصلاة القائمة، كانت صلاة العصر، وظاهره أنه لم يفت عيها، وفي "الموطأ" أنها الظهر والعصر، وفي غيره: أنه أخر أربع صلوات: الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، حتى ذهب هوي من الليل، وطريق الجمع بين هذه الرواية أن وقعة الخندق بقيت أياماً، فكان هذا في بعض الأيام، وهذا في بعضها.

أَمَرْتَنِي عَائِشَةُ أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا، وَقَالَتْ: إِذَا بَنَعْتَ هَذِهِ الْآيَةَ فَأَذِنِّي: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصُّلُوتِ وَالصُّومِ وَالنُّوَطِيِّ﴾ (البقرة: ٢٣٨) فَلَمَّا بَلَغَتْهَا أَذِنْتُهَا، فَأَمَلْتُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِينَ.

قَالَتْ عَائِشَةُ: سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٤٢٧ - (٩) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ شَقِيقِ بْنِ عُقَيْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، قَالَ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، فَقَرَأْنَاهَا مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ نَسَخَهَا اللَّهُ، فَنَزَلَتْ: **حَفِظُوا عَلَى لَعَنَتِ** وَالْعَصْرِ **وَالْعَصْرِ**. فَقَالَ رَجُلٌ - كَانَ جَالِسًا عِنْدَ شَقِيقٍ - لَهُ: هِيَ إِذَا صَلَاةُ الْعَصْرِ، فَقَالَ الْبَرَاءُ: قَدْ أَخْبَرْتُكَ كَيْفَ نَزَلَتْ وَكَيْفَ نَسَخَهَا اللَّهُ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

١٤٢٨ - (١٠) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ شَقِيقِ بْنِ عَقْبَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَرَأْنَاهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ زَمَانًا، بِمِثْلِ حَدِيثِ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ.

١٤٢٩ - (١١) . حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ - قَالَ أَبُو غَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَوْمَ الْخُنْدَقِ، جَعَلَ يَسُبُّ كُفَّارَ قُرَيْشٍ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! مَا كِدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَوْلَهُ إِنَّ صَلَاتَهَا".....

قوله في حديث عائشة: **وَأَمَّا عَنِّي حَافِظٌ عَلَى صَلَاتِهِ وَتَسْمِيٍّ وَتَوَضُّعٍ** هكذا هو في الروايات، 'وَصَلَاةُ الْعَصْرِ' بالواو، واستدل به بعض أصحابنا على أن الوسطى ليست العصر؛ لأن العطف يقتضي المعايير، لكن مدحها أن القراءة الشادة لا يفتحها، ولا يكون لها حكم الخبر عن رسول الله ﷺ؛ لأن ناقلها لم يقلها إلا على أنها قرآن. والقرآن لا يشت إلا بالتواتر، بالإجماع، وإذا لم يشت قرآنًا، لا يشت خبرًا، والمسألة مقررة في أصول الفقه، وفيها خلاف بين أبي حنيفة .

قوله: يا عمر اذهب الى ما كنت في نفسي عقد حتى آتاك يا عرب سمسم، فليس سمسم يذهب
في الله يا صبيها معاه: ما صليتها، وإنما حلف النبي ﷺ تطيئاً لقلب عمر ، فإنه شق عليه تأخير العصر إلى قريب =

فَزَلْنَا إِلَىٰ بَطْحَانَ، فَنَوَضَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَتَوَضَّأْنَا، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ.

١٤٣٠ - (١٢) **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - وَكَيْعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

= من المغرب، فأحيره النبي ﷺ أنه لم يصلها بعد، ليكون لعمر به أسوة، ولا يشق عليه ما جرى، وتطيب نفسه، وأكد ذلك الخبر باليمين، وفيه دليل على جواز اليمين من غير استحلاف، وهي مستحبة إذا كان فيه مصلحة من توكيد الأمر أو زيادة طمأنينة، أو نفي توهم سبيل أو غير ذلك من المقاصد السائغة، وقد كثرت في الأحاديث، وهكذا القسم من الله تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَلَدْرِيسَ﴾، ﴿صَبْءَ﴾، ﴿تَفَرَّسَ﴾، ﴿نَسَبَ﴾، ﴿عَصْرَ﴾، ﴿وَنُشَيْسَ﴾، ﴿فَحْمَا﴾، ﴿وَأَنْزَلَ﴾، ﴿غَنَى﴾، ﴿صَحِيحَ﴾، ﴿وَيْسَ﴾، ﴿تَعْدَسَ﴾، ﴿وَلْعَصْرَ﴾ ونظائرها، كل ذلك لتفعيم المقسم عليه، وتوكيده، والله أعلم.

صط كلمة "نطحان" قوله: **ص - ن - ط** هو بضم الباء الموحدة، وإسكان الطاء، والنحاء المهملتين، هكذا هو عند جميع المحدثين في رواياتهم، وفي ضبطهم، وتقييدهم. وقال أهل النبعة: هو يفتح الباء وكسر الطاء، ولم يجروا غير هذا، وكذا نقله صاحب النارع وأبو عبيد السكري، وهو واد بالمدينة.

قوله: فربما ينصح فيه حديث رسول الله ﷺ أنه صلى الله عليه وسلم نصى بعد ما عرفت شمس ثم
صلى بعدهم يعرف هذا ظاهره أنه صلاهما في جماعة، فيكون فيه دليل لجوار صلاة الفريضة الفائتة جماعة، وبه
قال العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي عياض عن الليث بن سعد: أنه منع ذلك، وهذا إن صحح عن الليث
مردود بهذا الحديث، والأحاديث الصحيحة الصريحة أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بأصحابه جماعة حين ناموا
عنها، كما ذكره مسلم بعد هذا بقليل.

فقه الحديث وفي هذا الحديث دليل على أن من فاتته صلاة، وذكرها في وقت أخرى، ينبغي له أن يبدأ بقضاء الفائتة ثم يصلي الحاضرة، وهذا مجمع عليه، لكنه عند الشافعي وطائفة على الاستحباب، فلو صلى الحاضرة ثم الفائتة جاز. وعند مالك وأبي حنيفة وآخرين على الإيجاب، فلو قدم الحاضرة لم يصح، وقد يحتج به من يقول: أن وقت المغرب متسع إلى غروب الشفق؛ لأنه قد قدم العصر عليها، ولو كان ضيقاً لبداً بالمغرب، لئلا يفوت وقتها أيضاً، ولكن لا دلالة فيه لهذا القائل؛ لأن هذا كان بعد غروب الشمس برمس حيث حرج وقت المغرب عند من يقول: إنه ضيق، فلا يكون في هذا الحديث دلالة لهذا، وإن كان المحتار أن وقت المغرب يمتد إلى غروب الشفق، كما سبق إيضاحه بدلائله، والجواب عن معارضها.

[٣٨- باب فضل صلاتي الصبح والعصر والحفاظة عليهما]

١٤٣١- (١) **حَسَنًا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ." * فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ".

١٤٣٢- (٢) **وَحَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ" بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ.

١٤٣٣- (٣) **وَحَدَّثَنَا** رُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَقُولُ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

[٣٨- باب فضل صلاتي الصبح والعصر والحفاظة عليهما]

إشارته إلى قاعده نحويه قوله ﷺ: **يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**، **وَجَمْعُهُ** في صلاة فجر **وَصَلَاةِ عَصْرِ** فيه دليل لمن قال من الحويين، يجوز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدم، وهو لغة بني الحارث، وحكوا في قولهم: أكتبني البراعيث، وعليه حمل الأحفش ومن وافقه قول الله تعالى: **وَأَسْرَوْا سَحَوْنَ** **لَدُنْ صَافُو** (الأنبياء: ٣) وقال سيبويه وأكثر الحويين: لا يجوز إظهار الضمير مع تقدم الفعل، ويتأوونون كل هذا، ويجعون الاسم بعده بدلاً من الضمير، ولا يرفعونه بالفعل، كأنه لما قيل: **وَأَسْرَوْا سَحَوْنَ** قيل: من هم؟ قيل: الذين ظلموا، وكذا يتعاقبون ويطائره، ومعنى "يتعاقبون" تأتي طائفة بعد طائفة، ومنه تعقيب الخيوش، وهو أن يذهب إلى ثعر قوم، ويخفي آخرون، وأما اجتماعهم في الفجر والعصر، فهو من لصف الله تعالى عباده المؤمنين، وتكرمة لهم، أن جعل اجتماع الملائكة عندهم، ومفارقتهم لهم في أوقات عبادتهم، واجتماعهم على طاعة ربهم، فيكون شهادتهم لهم بما شاهدوه من الخير.

وأما قوله ﷺ: **فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ** كتب تركب **حَدَّثَنَا** فهذا السؤال على صاهره، وهو تعدد منه =

* قوله: **سَبَّحَ بِكُمْ أَي** كانوا فيكم وثنوا أعم من أن يكون ثبوتهم ليلاً أو نهاراً، ويحتمل أن يكون المعطوف محذوفاً أي باتوا ووطنوا، فحذف الثاني اكتفاءً بالأول، كما في قوله تعالى: **وَنَفِخْ فِي سَحَرِهِ** (النحل: ٨١) أي والبرد، والله تعالى أعلم.

إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: "أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَغْلِبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" يَعْنِي الْعَصْرَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ قَرَأَ حَرِيرٌ: **وَسَنَحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قُلَّ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَتْلَ غُرُوبِهَا** (طه: ١٣٠) ١٤٣٤ - (٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ وَوَكِيعٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: "أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَعْرِضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ قَتْرَوْتَهُ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ" وَقَالَ: ثُمَّ قَرَأَ، وَلَمْ يَقُلْ: حَرِيرٌ.

١٤٣٥ - (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ. قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ وَ مِسْعَرٍ وَ الْبُخْتَرِيِّ بْنِ الْمُخْتَارِ، سَمِعُوهُ مِنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَنْ يَلْجُ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" * يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. سَمِعْتُهُ أَدْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي.

١٤٣٦ - (٦) **وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ**: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُوَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَلْجُ النَّارَ مَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَقَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَشْهَدُ بِهِ عَلَيْهِ. قَالَ: وَأَنَا أَشْهَدُ. لَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُهُ، بِالْمَكَانِ الَّذِي سَمِعْتُهُ مِنْهُ.

-لملائكته، كما أمرهم بكتب الأعمال، وهو أعلم بالجميع. قال القاضي عياض رحمته: الأظهر وقول الأكثرين: أن -

*قوله: **سَمِعْتُ** - **سَمِعْتُ** لا يحس حملها على نفي التأييد أي لا يدخل على الدوام؛ لأن نفي الدوام يكفي فيه الإجماع، فلا بد من حملها على نفي أصل الدحول، وحينئذٍ فالأقرب أن يراد بقوله: "صلى قبل طلوع الشمس" أي دوام على الصلاة قبل طلوع الشمس، ففعل المدوام عليهما لا يدخل النار أصلاً؛ إذ لم يعلم أن أحداً من المدوامين يدخل النار كما لا يخفى، ولعل من أراد الله تعالى له الدحول فيها لا يوفقه للمداومة على هاتين الصلاتين، والله تعالى أعلم.

١٤٣٧- (٧) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ: حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنِي أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَيْعِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ".

١٤٣٨- (٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ جَمِيعًا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَتَسَبَّأَ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: ابْنُ أَبِي مُوسَى.

- هؤلاء الملائكة هم الحفظة الكتاب، قال: وقيل: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونُوا مِنْ حَمَلَةِ الْمَلَائِكَةِ، بِجَمْعَةِ النَّاسِ عِزَّ الْحَفْظَةِ. قوله ﷺ: "لَا تَضَامُونَ فِي..." تقدم شرحه ووسطه في كتاب الإيمان، ومعه لا يلحقكم صيم في الرؤية. وقوله ﷺ: "...مَنْ صَلَّى الْبَرْدَيْنِ دَخَلَ الْجَنَّةَ" أي ترويه رؤية محققة لا شك فيها ولا مشقة. كما ترون هذا القمر رؤية محققة بلا مشقة، فهو تشبيه للرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي، والرؤية محتصة بالمؤمنين. وأما الكفار فلا يرويه سبحانه وتعالى. وقيل: يراه مافقوا هذه الأمة، وهذا ضعيف، والصحيح الذي عليه جمهور أهل السنة أن المافقين لا يرويه كما لا يراه باقي الكفار بانفاق العلماء، وقد سبق بيان هذه المسألة في كتاب الإيمان.

قوله: "حدثني أبو جمرة" هو بالجيم.

[٣٩- باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس]

١٤٣٩- (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَتَوَارَتْ بِالْحَبَابِ.

١٤٤٠- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيُبْصِرُ مَوَاقِعَ نَيْلِهِ.

١٤٤١- (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدَّمَشَقِيُّ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّجَّاشِيِّ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ، يَنْخُوه.

[٣٩- باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس]

قوله: ... صلي المغرب ... من الشمس ... اللفظان معني، وأحدهما تفسير للآخر.

قوله: ... صلي المغرب مع رسول الله ﷺ ... فيصير موقعه معناه: أنه يبكر بها في أول وقتها بمجرد غروب الشمس حتى تنصرف، ويرمي أحدا البيل عن قوسه، ويصير موقعه لقاء الضوء، وفي هذين الحديثين أن المغرب تعجل عقب غروب الشمس، وهذا مجمع عليه. وقد حكى عن الشيعة فيه شيء، لا التفت إليه، ولا أصل له.

وأما الأحاديث السابقة في تأخير المغرب إلى قريب سقوط الشفق، فكانت لبيان جوار التأخير، كما سبق بوضاحه، فلما كانت جواب سائل عن الوقت، وهذان الحديثان إجماع عن عادة رسول الله ﷺ المتكرر التي واظب عليها، إلا لعذر، فالاعتماد عليها، والله أعلم.

[٤٠ - باب وقت العشاء وتأخيرها]

١٤٤٢ - (١) **وَحَدَّثَ** عُمَرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ **رَضِيَ** عَنْهَا قَالَتْ: أَعْتَمَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ** لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ، وَهِيَ الَّتِي تُدْعَى الْعَتَمَةُ، فَلَمْ يَخْرُجْ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**، حَتَّى قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**، فَقَالَ لِأَهْلِ الْمَسْجِدِ حِينَ خَرَجَ عَلَيْهِمْ: "مَا يَنْتَظِرُهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ غَيْرُكُمْ" وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْشُوَ الْإِسْلَامُ فِي النَّاسِ.

زَادَ حَرَمَلَةُ فِي رَوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَذَكَرَ لِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** قَالَ: "وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْزُرُوا رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** عَلَى الصَّلَاةِ" وَذَلِكَ حِينَ صَاحَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ.

١٤٤٣ - (٢) **وَحَدَّثَ** عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسَادِ، مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ الرَّهْرِيِّ: وَذَكَرَ لِي، وَمَا بَعْدَهُ.

٤٠ - باب وقت العشاء وتأخيرها

أخلاف أهل العلم في أفصله يقدم العشاء وتأخيرها ذكر في باب تأخير صلاة العشاء. واحتلف العلماء: هل الأفضل تقديمها أم تأخيرها؟ وهما مذهبان مشهوران ليسف، وقولان ثابت والشافعي، فمن فضل التأخير، احتج بهذه الأحاديث، ومن فصل التقديم، احتج بأن العادة العامة لرَسُولِ اللَّهِ **ﷺ** تقديمها، وإنما أخرها في أوقات يسيرة؛ سياق الحوار، أو لشغل أو لعدو، وفي بعض هذه الأحاديث الإشارة إلى هذا، والله أعلم. قوله: 'حدثنا عمرو بن سواد' هو بتشديد الواو. وقوله: 'عن عمار' أي أخرها حتى اشتدت عتمة الليل وهي ظلمته. قوله: 'عن عمار' أي من ينظر الصلاة معهم في المسجد، وإنما قال عمر **رضي** عنه: نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ؛ لأنه طُلِيَ أَنْ النَّبِيَّ **ﷺ** إِنَّمَا تَأَخَّرَ عَنِ الصَّلَاةِ، نَاسِيًا هَا أَوْ لَوْفَتَهَا.

شرح العريب قوله: 'عن عمار' أي 'عن عمار' هو بناء مشتقة من فوق مفتوحة، ثم بواو ساكنة، ثم راء مضمومة، ثم راء أي تحووا عليه، ونقل القاضي عن بعض الرواة أنه صطه 'نُزِرُوا' بصم اثناء وبعدها باء موحدة ثم راء مكسورة ثم راء، من الإبراز وهو الإخراج، والرواية الأولى هي الصحيحة المشهورة التي عليها الجمهور.

واعلم أن التأخير المذكور في هذا الحديث، وما بعده كنه تأخير ثم يخرج به عن وقت الاختيار، وهو نصف الليل أو ثلث الليل، على الخلاف المشهور، الذي قدمنا بيانه في أول المواقيت.

١٤٤٤ - (٣) **حدثني إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم، كلاهما عن محمد بن بكر، ح** وحدثني هارون بن عبد الله: حدثنا حجاج بن محمد، ح وحدثني حجاج بن الشاعر ومحمد بن رافع قالا: حدثنا عبد الرزاق - وألفاظهم متقاربة - قالوا جميعاً: عن ابن جريج قال: أخبرني المغيرة بن حكيم عن أم كلثوم بنت أبي بكر أنها أخبرته عن عائشة قالت: أعتَم النبي ﷺ ذات ليلة، حتى ذهب عامة الليل، وحتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلى فقال: "إنه لو قُتِلَ، لولا أن أشق على أمتي" وفي حديث عبد الرزاق: "لولا أن يشق على أمتي".

١٤٤٥ - (٤) **وحدثني زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم قال إسحاق: أخبرنا. وقال** زهير: حدثنا - جريز عن منصور، عن الحكم، عن نافع، عن عبد الله بن عمر قال: مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة، فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده، فلا ندري شيء شغل في أهله أو غير ذلك، فقال حين خرج: "إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم، ولولا أن يثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة" ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى.

وقوله في رواية عائشة: 'ذهب عمة سبي' أي كثير منه، وليس المراد أكثره، ولا بد من هذا التأويل؛ لقوله ﷺ: 'إنه لو قُتِلَ'. ولا يجوز أن يكون المراد بهذا القول ما بعد نصف الليل؛ لأنه لم يقل أحد من العلماء أن تأخيرها إلى ما بعد نصف الليل أفضل.

قوله ﷺ: 'إنه لو قُتِلَ لولا أن أشق على أمتي' معناه: إنه لو قُتِلَ المختار أو الأفضل، ففيه تفضيل تأخيرها، وأن الغالب كان تقديمها، وإنما قدمها للمشفقة في تأخيرها، ومن قال بتفضيل التقديم قال: لو كان التأخير أفضل لواظب عليه، ولو كان فيه مشقة، ومن قال بالتأخير، قال: قد بيه على تفضيل التأخير بهذا اللفظ، وصرح بأن ترك التأخير إنما هو للمشفقة، ومعناه: -والله أعلم- أنه خشي أن يواظبوا عليه، فيفرض عليهم، ويتوهموا إيجابه فلهدا تركه ترك صلاة التراويح، وعلل تركها بخشية افتراضها والعجز عنها، وأجمع العلماء على استحبابها؛ لزوال العلة التي حيف منها، وهذا المعنى موجود في العشاء، قال الخطابي وغيره: إنما يستحب تأخيرها؛ لتطول مدة انتظار الصلاة ومنتظر الصلاة في صلاة.

قوله: 'عشاء الآخرة' دليل على جواز وصفها بالآخرة، وأنه لا كراهة فيه، خلافاً لما حكى عن الأصمعي من كراهة هذا، وقد سبق بيان المسألة. قوله: **فخرج حين خرج**، **إنكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم** -

١٤٤٦ - (٥) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ**، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَغِلَ عَنْهَا لَيْلَةً فَأَخْرَجَهَا، حَتَّى رَقَدْنَا فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ رَقَدْنَا، ثُمَّ اسْتَيْقَظْنَا، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: "لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، اللَّيْلَةَ، يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ غَيْرُكُمْ".

١٤٤٧ - (٦) **وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعُبَيْدِيُّ**، حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ أَنَّهُمْ سَأَلُوا أَنَسًا عَنْ خَاتِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، أَوْ كَادَ يَذْهَبُ شَطْرُ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: "إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَنَامُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَلُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمُ الصَّلَاةَ"، قَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ مِنْ فِضَّةٍ، وَرَفَعَ إصْبَعَهُ الْيُسْرَى بِالْخَنْصَرِ.

١٤٤٨ - (٧) **وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ**، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نَظَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوُجْهِهِ، فَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ خَاتِمِهِ، فِي يَدِهِ، مِنْ فِضَّةٍ.

-فيه: أنه يستحب للإمام والعالم إذا تأخر عن أصحابه، أو جرى منه ما يطل أنه يشق عليهم، أن يعتذر إليهم ويقول: لكم في هذا مصلحة من جهة كذا، أو كان لي عذر أو نحو هذا.

قوله: **وَفِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ: مِمَّا دَخَلَ فِيهِ كُلُّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى نَوْمٍ لَا يَقْصُ الْوُضُوءَ، وَهُوَ يَوْمُ الْخَالِيسِ مِمَّا مَقَعْدَهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ يَوْمَ هَذَا لَا يَقْصُ، وَهُوَ قَالَ الْأَكْثَرُونَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي مَدْعَاهُ، وَقَدْ سَقِ إِبْرَاهِيمُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي آخِرِ كِتَابِ الظُّهَارَةِ.**

قوله: **وَفِيهِ: حِوَارٌ لِسِ خَاتَمِ الْفِضَّةِ، وَهُوَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ.** قوله: **وَفِي الْإِصْبَعِ عَشْرَ لَعَاتٍ: كَسْرُ الْهَمْزَةِ، وَفَتْحُهَا، وَضَمُّهَا مَعَ كَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحُهَا، وَصَمُّهَا، وَالْعَاشِرَةُ أَصْوَعٌ، وَأَفْصَحُهَا. كَسْرُ الْهَمْزَةِ مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ.**

قوله: **وَفِي الْإِصْبَعِ عَشْرَ لَعَاتٍ: كَسْرُ الْهَمْزَةِ، وَفَتْحُهَا، وَضَمُّهَا مَعَ كَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحُهَا، وَصَمُّهَا، وَالْعَاشِرَةُ أَصْوَعٌ، وَأَفْصَحُهَا. كَسْرُ الْهَمْزَةِ مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ.** قوله: **وَفِي الْإِصْبَعِ عَشْرَ لَعَاتٍ: كَسْرُ الْهَمْزَةِ، وَفَتْحُهَا، وَضَمُّهَا مَعَ كَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحُهَا، وَصَمُّهَا، وَالْعَاشِرَةُ أَصْوَعٌ، وَأَفْصَحُهَا. كَسْرُ الْهَمْزَةِ مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ.** قوله: **وَفِي الْإِصْبَعِ عَشْرَ لَعَاتٍ: كَسْرُ الْهَمْزَةِ، وَفَتْحُهَا، وَضَمُّهَا مَعَ كَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحُهَا، وَصَمُّهَا، وَالْعَاشِرَةُ أَصْوَعٌ، وَأَفْصَحُهَا. كَسْرُ الْهَمْزَةِ مَعَ فَتْحِ الْبَاءِ.**

قَالَ: فَاسْتَنْبَتْ عَطَاءٌ كَيْفَ وَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ كَمَا أَنَّ أَبَاهُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَبَدَّدَ لِي عَطَاءٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ شَيْئًا مِنْ تَبْدِيدٍ، ثُمَّ وَضَعَ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ عَلَى قَرْنِ الرَّأْسِ، ثُمَّ صَبَّهَا، يُمِرُّهَا كَذَلِكَ عَلَى الرَّأْسِ، حَتَّى مَسَّتْ إِبْهَامُهُ طَرَفَ الْأُذُنِ مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ، ثُمَّ عَلَى الصَّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يُقَصِّرُ وَلَا يَنْطُشُ بِشَيْءٍ، إِلَّا كَذَلِكَ، قُلْتُ لِعَطَاءٍ: كَمْ ذَكَرَ لَكَ أَخْرَافَ النَّبِيِّ ﷺ لِيَلْتَنِيذٍ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

قَالَ عَطَاءٌ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أُصَلِّيَهَا، إِمَامًا وَخِلْوًا، مُؤَخَّرَةً، كَمَا صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ لِيَلْتَنِيذٍ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْكَ ذَلِكَ خِلْوًا أَوْ عَلَى النَّاسِ فِي الْجَمَاعَةِ، وَأَنْتَ إِمَامُهُمْ، فَصَلَّاهَا وَسَطًا، لَا مُعْجَلَةً وَلَا مُؤَخَّرَةً.

١٤٥٢- (١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةَ.

١٤٥٣- (١٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ نَحْوًا مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَكَانَ يُؤَخِّرُ الْعَتَمَةَ بَعْدَ صَلَاتِكُمْ شَيْئًا، وَكَانَ يُخَفِّفُ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كَامِلٍ يُخَفِّفُ.

١٤٥٤- (١٣) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا - سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْبِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا تُغَيِّبُكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمْ، إِلَّا إِنَّهَا الْعِشَاءُ، وَهُمْ يُعْتَمُونَ بِالْإِبِلِ".

قوله: ... صِفَ ... هَكَذَا هُوَ فِي أَصُولِ رَوَايَاتِنَا، قَالَ الْقَاضِي: وَصَبَطَهُ بَعْضُهُمْ 'قَلْبَهَا'، وَفِي الْبُخَارِيِّ 'ضَمُّهَا' وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ. وَقَوْلُهُ: ... هَكَذَا هُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ، وَفِي بَعْضِهَا: "وَلَا يَعْصِرُ" بِالْعَيْنِ وَكَذَلِكَ صَحِيحٌ.

قوله: ... لَعَلَّ الْمُرَادَ الْهَيَّ عَنْ عِلَّةِ اسْتِعْمَالِ اسْمِ الْعَتَمَةِ فِي مَوْضِعِ اسْمِ الْعِشَاءِ، بَحِثْ يَغْلِبُ اسْمُ الْأَعْرَابِ وَلِسَانُهُمْ عَلَيْهِمْ، فَلَا يَنَاقِ اسْتِعْمَالُ اسْمِ الْعَتَمَةِ عَلَى قَلَّةٍ، كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

١٤٥٥- (١٤) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْبَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ، فَإِنَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، الْعِشَاءُ، فَإِنَّهَا تُعْتَمُّ بِحِلَابِ الْإِبِلِ".**

قوله ﷺ: "لَا تَغْلِبَنَّكُمْ الْأَعْرَابُ عَلَى اسْمِ صَلَاتِكُمُ الْعِشَاءَ، فَإِنَّهَا تُعْتَمُّ بِحِلَابِ الْإِبِلِ" معناه: أن الأعراب يسموها العتمة؛ لكونهم يعمنون بحلاب الإبل، أي يوحرونها إلى شدة الظلام، وإما اسمها في كتاب الله العشاء في قول الله تعالى: **﴿مِنْ بَعْدِ صَلَواتِ الْعِشَاءِ﴾** (البور: ٥٨) فيبغى لكم أن تسموها العشاء، وقد جاء في الأحاديث الصحيحة تسميتها بالعتمة كحديث: **«عَمَّوُا فِي الصُّبْحِ وَبَعَثُوا رَسُولَهُمْ فِي حَيْثُ وَجَدُوا»** وغير ذلك، والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنه استعمل لبيان الحوار، وأن الهوى عن العتمة للتشويه لا للتحريم. والثاني: يحتمل أنه خوطب بالعتمة من لا يعرف العشاء فخوطب بما يعرفه، واستعمل لفظ العتمة؛ لأنه أشهر عند العرب، وإما كانوا يطلقون العشاء على المغرب، ففي صحيح البخاري: **"لا يعلنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب"** قال: وتقول الأعراب: العشاء، فلو قال: لو يعمنون ما في الصبح والعشاء، لتوهموا أن المراد المغرب، والله أعلم.

[٤١ - باب استحباب التذكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس ...]

١٤٥٦ - (١) **حَدَّثَنَا أَبُو نَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** وَعَمَرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، كُلُّهُمْ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ عَمَرُو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ كُنَّ يُصَلِّيْنَ الصُّبْحَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَرْجِعْنَ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، لَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ.

١٤٥٧ - (٢) **وَحَدَّثَنَا** حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ نِسَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ الْفَجْرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، ثُمَّ يَنْقَلِبْنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ وَمَا يَعْرِفْنَ، مِنْ تَغْلِيسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّلَاةِ.

١٤٥٨ - (٣) **وَحَدَّثَنَا** نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَضَمِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا مَعْنٌ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفَعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ، مَا يَعْرِفْنَ مِنَ الْغُلَسِ، وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ فِي رِوَايَتِهِ: مُتَلَفَعَاتٍ.

٤١ - باب استحباب التذكير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس. وبيان قدر القراءة فيها

قوله: **النِّسَاءُ** صورة إصافة الشيء إلى نفسه، واحتنف في تأويله وتقديره فقيل: تقديره: نساء الأئمة المؤمنات، وقيل: نساء الجماعات المؤمنات، وقيل: إن نساء ههنا بمعنى الفاضلات، أي فاضلات المؤمنات، كما يقال: رجال القوم، أي فضلاؤهم، ومقدموهم.

شرح الكلمات قوله: **مُسْفَعٌ** هو بالعين المهملة بعد الفاء، أي متحللات ومتنقعات. قوله: **مُسْفَعَاتٍ** أي أكسبتهم، واحدها مرط بكسر الميم. وفي هذه الأحاديث استحباب التذكير بالصبح، وهو مذهب مالك وإشاعلي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة: الإسفار أفضل، وفيها جوار حضور النساء الجماعة في المسجد، وهو إذا لم يخش فتنة عليهن أو يمن.

قال في فتح لمبهم ولما أحاديث كثيرة في هذا الباب، رويت عن جماعة من الصحابة.

مبهم رافع بن حديد: روى أبو داود من حديث محمود بن لبيد عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "أصبحوا بالصبح، فإنه أعظم لأجرهم، أو أعظم لأجرهم" رواه الترمذي أيضا، وقال حديث حسن صحيح. رواه النسائي وابن ماجه أيضا. =

١٤٥٩- (٤) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا **عُثْمَرُ بْنُ شُعْبَةَ**، **ح** وَحَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** وَابْنُ **شَازِلٍ** قَالَا: حَدَّثَنَا **مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ** عَنْ **سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ**، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو** ابْنِ **الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ** قَالَ: لَمَّا قَدِمَ **الْحَجَّاجُ الْمَدِينَةَ** فَسَأَلَنَا **جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الظُّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ، وَالْعَصْرَ وَالشَّمْسُ نَقِيَّةً، وَالْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ، وَالْعِشَاءَ أحيانًا يُؤَخِّرُهَا وَأحيانًا يُعَجِّلُ، كَانَ إِذَا رَأَهُمْ قَدْ اجْتَمَعُوا عَجَلَ، وَإِذَا رَأَهُمْ قَدْ أَبْطَأُوا أَخَّرَ، وَالصَّبْحَ كَانُوا أَوْ - قَالَ - كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهَِا بِفُلْسٍ.

١٤٦٠- (٥) **وَحَدَّثَنَا** **عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ**: حَدَّثَنَا **أَبِي**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ** عَنْ **سَعْدِ**، **سَمِعَ** **مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو** ابْنَ **الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ** قَالَ: كَانَ **الْحَجَّاجُ** يُؤَخِّرُ الصَّلَوَاتِ، فَسَأَلَنَا **جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ**، بِمِثْلِ حَدِيثِ **عُثْمَرِ**.

١٤٦١- (٦) **وَحَدَّثَنَا** **يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ**: حَدَّثَنَا **خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ**: أَخْبَرَنِي **سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ** قَالَ: **سَمِعْتُ أَبِي** يَسْأَلُ **أَبَا بَرزَةَ** عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ قُلْتُ: **أَنْتَ سَمِعْتَهُ؟** قَالَ: فَقَالَ: **كَأَنَّمَا أَسْمَعُهُ السَّاعَةَ**. قَالَ: **سَمِعْتُ أَبِي** يَسْأَلُهُ عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: كَانَ لَا يُنَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِهَا - قَالَ **يَعْنِي الْعِشَاءَ** - إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَلَا يُجِبُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا.

= قوله: "ما يعرف من الفلّس" هو بقايا ظلام الليل.

قال الداودي: معناه: ما يعرف أنساء من أم رجال؟ وقيل: ما يعرف أعيانهم: وهذا ضعيف؛ لأن المتلفعة في النهار أيضاً لا يعرف عينها، فلا يبقى في الكلام فائدة.

= (إلى أن قال:) وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله: "الثابت من فعله ﷺ في التعليل لا يدل على الأفضلية (أي من كل وجه) لأنه يجوز أن يكون غيره أفضل منه، وإنما فعل ذلك للتوسعة على أمته، بخلاف الخير الذي فيه الأمر، لأن قوله ﷺ: **أَفْعَلُ التَّمْضِيلِ**، فيقتضي آخرين: أحدهما: أكمل من الآخر، لأن صيغة "أفعل" تقتضي المشاركة في الأصل مع رجحان أحد الطرفين، فحيث يقتضي هذا الكلام حصول الأجر في الصلاة بالفلّس، ولكن حصوله في الأسفار أعظم وأكمل منه، فلو كان الإسفار لأجل تقصي طلوع الفجر لم يكن في وقت العلس أجر، لخروجه عن الوقت..." (فتح الملهم: ٣٧٦/٤، ٣٧٩)

قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ بَعْدُ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ، وَالْعَصْرَ، يَذْهَبُ الرَّجُلُ إِلَى أَقْصَى الْمَدِينَةِ، وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، قَالَ: وَالْمَغْرِبَ، لَا أَدْرِي أَيَّ حِينٍ ذَكَرَ. قَالَ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ بَعْدُ، فَسَأَلْتُهُ. فَقَالَ: وَكَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ الرَّجُلُ فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ جَلِيسِهِ الَّذِي يَعْرِفُ، فَيَعْرِفُهُ. قَالَ: وَكَانَ يقرأُ فِيهَا بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِائَةِ.

١٤٦٢- (٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُتَالِي بَعْضَ تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، وَكَانَ لَا يُحِبُّ التَّوَمَّ قَبْلَهَا وَلَا الْحَدِيثَ بَعْدَهَا. قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ لَقِيْتُهُ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: أَوْ ثُلُثَ اللَّيْلِ.

١٤٦٣- (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الْكَلْبِيُّ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرزَةَ الْأَسْلَمِيَّ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ. وَيَكْرَهُ التَّوَمَّ قَبْلَهَا، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يقرأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْمِائَةِ إِلَى السِّتِينَ، وَكَانَ يَنْصَرِفُ حِينَ يَعْرِفُ بَعْضًا وَجْهَ بَعْضٍ.

بقوله: «... كان يصلي الصبح ينصرف... حل فليس من وجه حسنه...» وفي الرواية الأخرى: «... كان ينصرف حين يعرف بعض وجه بعض...» معناه واحد، وهو أنه ينصرف، أي يسلم في أول ما يمكن أن يعرف بعضا وجه من يعرفه، مع أنه يقرأ بالسيتين إلى المائة قراءة مرتنة، وهذا ظاهر في شدة التكرار، وليس في هذا مخالفة لقوله في النساء: «ما يعرفن من العس»؛ لأن هذا إخبار عن رؤية جليسه وذلك إخبار عن رؤية النساء من بعد. قوله: «... كان يصلي الظهر...» هي شدة الحر نصف النهار عقب الزوال، قيل: سميت «هاجرة» من المحر، وهو الترك؛ لأن الناس يتركون التصرف حينئذ شدة الحر ويقبلون، وفيه: استحباب المبادرة بالصلاة في أول الوقت. قوله: «... الشمس...» أي صافية حالصة لم يدخلها بعد صفرة.

قوله: «... والمغرب...» أي غابت الشمس، «والوجوب» السقوط، كما سبق، وحذف ذكر الشمس، لتعلم بها كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَازَتْ بِالْحِجَابِ﴾ (ص: ٣٢)

قوله: «... حدثنا عبد الله بن معاذ...» سمعت أنا برزة قال: حدثنا شعبة عن سيار بن سلامة قال: حدثنا عبد الله بن مسعود... قوله: «... كان رسول الله ﷺ...» في تركه التوهم يومئذ، حدثنا بعد ذلك.

بيان سبب كراهة النوم قبل العشاء والحديث بعدها: قال العلماء: وسبب كراهة النوم قبلها، أنه يعرضها لفوات وقتها باستعراق النوم، أو لفوات وقتها المختار والأفضل، ولئلا يتساهل الناس في ذلك، فيأموا عن صلاحها جماعة، =

وسبب كراهة الحديث بعدها أنه يؤدي إلى السهر، ويخاف منه غلبة النوم عن قيام الليل، أو الذكر فيه أو عن صلاة الصبح في وقتها الجائر، أو في وقتها المختار أو الأفضل، ولأن السهر في الليل سبب للكسل في النهار عما يتوجه من حقوق الدين والطاعات ومصالح الدنيا.

قال العلماء: والمكروه من الحديث بعد العشاء، هو ما كان في الأمور التي لا مصلحة فيها. أما ما فيه مصلحة وخير فلا كراهة فيه، وذلك كمدارسة العلم، وحكايات الصالحين، ومحادثة الضيف، والعروس للتأيس، ومحادثة الرجل أهله وأولاده؛ للملاطفة والحاجة، ومحادثة المسافرين لحفظ متاعهم أو أنفسهم، والحديث في الإصلاح بين الناس، والشفاعة إليهم في خير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإرشاد إلى مصلحة، ونحو ذلك، فكل هذا لا كراهة فيه، وقد جاءت أحاديث صحيحة ببعضه والباقي في معناه، وقد تقدم كثير منها في هذه الأبواب، والباقي مشهور، ثم كراهة الحديث بعد العشاء المراد بها بعد صلاة العشاء لا بعد دخول وقتها، واتفق العلماء على كراهة الحديث بعدها إلا ما كان في خير، كما ذكرناه.

وأما اليوم قبلها، فكرهه عمر، وانه، واس عباس، وغيرهم من السلف، ومالك، وأصحابنا رضي الله عنهم أجمعين، ورخص فيه علي، وابن مسعود، والكوفيون رضي الله عنهم أجمعين، وقال الطحاوي: يرخص فيه بشرط أن يكون معه من يوقطه، وروي عن ابن عمر مثله، والله أعلم.

[٤٢ - باب كراهة تأخير الصلاة عن وقتها المختار....]

١٤٦٤ - (١) حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ "كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟" قَالَ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ أَصِلْ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفٌ: عَنْ وَقْتِهَا.

١٤٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءُ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ صَلَّيْتَ لَوَقْتِهَا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ".

٤٢ - باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار. وما يفعله المأموم إذا أحرها الإمام

قوله ﷺ: "كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَتْ أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟" قَالَ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ أَصِلْ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ خَلْفٌ: عَنْ وَقْتِهَا. وفي رواية: "يَا أَبَا ذَرٍّ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدِي أَمْرَاءُ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، أَوْ يُمَيِّتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟" قَالَ قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ أَصِلْ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، فَإِنْ أَدْرَكْتَهَا مَعَهُمْ فَصَلِّ فَإِنَّهَا لَكَ نَافِلَةٌ، وَإِلَّا كُنْتَ قَدْ أَحْرَزْتَ صَلَاتَكَ".

وفيه: أن الإمام إذا أحرها عن أول وقتها يستحب للمأموم أن يصليها في أول الوقت مبرداً، ثم يصليها مع الإمام فيجمع فصيتي أول الوقت والجماعة، فلو أراد الاقتصار على إحداهما، فهو الأفضل الاقتصار على فعلها مبرداً في أول الوقت، أم الاقتصار على فعلها جماعة في آخر الوقت؟ فيه خلاف مشهور لأصحابنا، واحتفظوا في الراجح وقد أوضحته في "أبواب التيمم" من "شرح المنهاج"، والمختار استحباب الانتظار، إن لم يصحش التأخير.

وفيه: احت على موافقة الأمراء في غير معصية؛ لئلا تتفرق الكلمة وتقع الفتنة، ولهذا قال في الرواية لأخرى: "إن حليبي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عدواً محدداً الأطراف". وفيه: أن الصلاة التي يصليها مرتين، تكون الأولى فريضة، والثانية نافلة، وهذا الحديث صريح في ذلك، وقد جاء التصريح به في غير هذا الحديث أيضاً، =

١٤٦٦ - (٣) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: إِنْ خَلِيلِي أَوْ صَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ، وَأَنْ أُصَلِّيَ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، "فَإِنْ أَدْرَكَتِ الْقَوْمَ وَقَدْ صَلَّوْا كُنْتُ قَدْ أَحْرَزْتُ صَلَاتَكَ، وَإِلَّا كَانَتْ لَكَ نَافِلَةٌ".

١٤٦٧ - (٤) **وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ**: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ بُدَيْلٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْعَالِيَةِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَضَرَبَ فَخِذِي "كَيْفَ أَنتَ إِذَا بَقِيتَ فِي قَوْمٍ يُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا؟" قَالَ: قَالَ: مَا تَأْمُرُ؟ قَالَ "صَلِّ الصَّلَاةَ لَوَقْتِهَا، ثُمَّ اذْهَبْ لِحَاجَتِكَ، فَإِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَأَنْتَ فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلِّ".

سواء اختلف العلماء في هذه المسألة، وفي مذهبنا فيها أربعة أقوال: الصحيح: أن المرض هي الأولى للحديث، ولأن الخطاب سقط بها، والثاني: أن المرض أكملهما. والثالث: كلاهما فرض. والرابع: المرض إحداهما على الإهمال، يحتسب الله تعالى بأيتهما شاء.

وفي هذا الحديث أنه لا بأس بإعادة الصبح والعصر والمغرب، كباقي الصلوات؛ لأن النبي ﷺ أطلق الأمر بإعادة الصلاة، ولم يفرق بين صلاة وصلاة، وهذا هو الصحيح في مذهبنا، ولما وجه أنه لا يعيد الصبح والعصر؛ لأن الثانية نفل، ولا تنفل بعدهما، ووجه أنه لا يعيد المغرب لثلاث تصير شفعاً وهو ضعيف.

قوله **ﷺ**: **بِهِ سَكَتٌ عَنِ الْمَاءِ تَبَيَّنَ صَلَاةٌ** فيه: دليل من دلائل السؤة وقد وقع هذا في زمن بي أمية.

قوله **ﷺ**: **فَصَلِّ صَلَاةَ وَفِيهَا، فَإِنْ صَبَبَتْ فِيهَا كَانَتْ نَافِلَةً**، لا كتب في أحزاب صلوات معناه: إذا عمدت من حاكم تأخيرها عن وقتها المختار، فصلها لأول وقتها، ثم إن صلوا لوقتها المختار فصلها أيضاً معهم، وتكون صلواتك معهم نافلة، وإلا كنت قد أحررت صلواتك بفعلك في أول الوقت أي حصتها وستهها واحتطت لها.

شرح العريب وتأويل كون مجدع الأطراف إماماً: قوله: **أَوْ صَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأُطِيعَ** وإن كان عبدًا مجدع لأصرف أي مقطوع الأطراف، والمجدع: بالذال المهملة القطع، والمجدع، أردأ العبيد لحسته، وقلة قيمته، ونقص منفعة وفرة الناس منه، وفي هذا: الحث على طاعة ولاية الأمور ما لم تكن معصية، فإن قيل: كيف يكون العبد إماماً، وشرط الإمام أن يكون حراً قرشياً سليم الأطراف؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن هذه الشروط وغيرها إنما تشترط فيمن تعقد له الإمامة باختيار أهل الحل والعقد، وأما من قهر الناس لشوكمته وقوة بأسه وأعوانه واستولى عليهم، وانتصب إماماً فإن أحكامه تنفذ وتجب طاعته، وتحرم مخالفته في غير =

١٤٦٨ - (٥) **وَحَدَّثَنِي** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الرَّاءِ قَالَ: أَخَّرَ ابْنُ زِيَادٍ الصَّلَاةَ. فَجَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّامِتِ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ كُرْسِيًّا، فَجَلَسَ عَلَيْهِ، فَذَكَرْتُ لَهُ صَنِيعَ ابْنِ زِيَادٍ، فَعَضَّ عَلَى شَفْتِهِ وَضَرَبَ فَخِذِي، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فَخِذِي كَمَا ضَرَبْتُ فَخِذَكَ، وَقَالَ: إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي، فَضَرَبَ فَخِذِي كَمَا ضَرَبْتُ فَخِذَكَ وَقَالَ "صَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا، فَإِنْ أَدْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ مَعَهُمْ فَصَلِّ، وَلَا تَقُلْ: إِنِّي قَدْ صَلَّيْتُ فَلَا أَصَلِّي".

١٤٦٩ - (٦) **وَحَدَّثَنَا** عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي نَعَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ "كَيْفَ أَتَيْتُمْ" أَوْ قَالَ "كَيْفَ أَتَيْتُمْ إِذَا بَقِيَ فِي قَوْمٍ يُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، فَصَلِّ الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا، ثُمَّ إِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلِّ مَعَهُمْ، فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ خَيْرٌ".

١٤٧٠ - (٧) **وَحَدَّثَنِي** أَبُو غَسَّانَ الْمُسَمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الرَّاءِ قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ: نُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ أَمْرَاءَ، فَيُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ، قَالَ فَضَرَبَ فَخِذِي ضَرْبَةً أَوْ جَعَتْنِي، وَقَالَ: سَأَلْتُ أَبَا ذَرٍّ عَنْ ذَلِكَ، فَضَرَبَ فَخِذِي، وَقَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ "صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْ قَتَلَهَا وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ نَافِلَةً".

قَالَ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ذَكَرَ لِي أَنَّ نَسِيَّ اللَّهِ ﷺ ضَرَبَ فَخِذَ أَبِي ذَرٍّ.

= معصية، عداً كان أو حراً أو فاسقاً، بشرط أن يكون مسلماً. الجواب الثاني: أنه ليس في الحديث أنه يكون إماماً، بل هو محمول على من يفوض إليه الإمام أمراً من الأمور أو استيفاء حق أو نحو ذلك.

قوله ﷺ: 'وإن أدركت اليوم وقد صدرك فاحرب صلاتك ولا تكسب به'. وفي الرواية الأخرى: 'صل صلاة يومها، ثم ذهب لحديث، فإن بقيت صلاة في مسجد فصل معاه: صل في أول الوقت وتصرف في شعلتك، فإن صادفتم بعد ذلك وقد صلوا أجزاءك صلاتك، وإن أدركت الصلاة معهم فصل معهم وتكون هذه الثانية لك نافلة'. قوله: 'وَضَرَبَ فَخِذِي' أي للتنبيه وجمع الدهن على ما يقوله له.

قوله: عن أبي نعيمة هو بتشديد الراء والممد، كان يبري السل، واسمه: زياد بن فيروز البصري، وقيل: اسمه كلثوم، توفي يوم الاثنين في شوال سنة تسعين.

٤٣- باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها

١٤٧١- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحْدَهُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا."

١٤٧٢- (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "تَفْضُلُ صَلَاةٍ فِي الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً" قَالَ: "وَتُجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ" قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَؤُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ﴾ إِنَّ الْقُرْءَانَ الْفَجْرِ كَأَنَّ مَشْهُودًا ﴿(الإسراء: ٧٨)﴾

٤٣- باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها وأما فرص كفاية

الجمع بين مختلف الأحاديث في رواية: أن صلاة الجماعة أفضل صلاة بمائة وخمسة وعشرين جزءاً. وفي رواية: خمس وعشرين درجة. وفي رواية: سبع وعشرين درجة. والجمع بينها من ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه لا مفاضة بينها، فذكر القليل لا ينفي الكثير، ومفهوم العدد باطل عند جمهور الأصويين. والثاني: أن يكون أحرز أولاً بالقليل، ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها.

الثالث: أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة، فيكون لبعضهم خمس وعشرون، وللبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظته على هيئتها وحشوعها، وكثرة جماعتها وفصلها، وشرف البقعة ونحو ذلك، فهذه هي الأهمية المعتمدة. وقد قيل: إن الدرجة غير آخرة، وهذا غمط من قائله، فإن في الصحيحين سبعاً وعشرين درجة وخمسة وعشرين درجة، فاحتفت القدر مع اتخاذ لفظ الدرجة، والله أعلم.

واحتج أصحابها والجمهور بهذه الأحاديث، على أن الجماعة ليست بشرط لصحة الصلاة، خلافاً لدنود، ولا فرضاً على الأعيان، خلافاً لجماعة من العلماء، والمختار أنها فرض كفاية، وقيل: سنة، وبسطت دلائل كل هذا واضحة في "شرح المذهب".

*قوله: خمس وعشرين درجة لعل المراد الكثرة لا خصوص العدد والتحديد فلا ينافي ما سيحييء من الريادة، ودفع التناهي وإن كان لا يتوقف خصوص التأويل في هذا العدد، بل يحصل تحمل أحد العددين على الكثرة، لكن التأويل في هذا العدد مع إبقاء الرائد على ظاهره أحسن وأرجى، والعمل مع ظن الريادة خير، وقد ورد في الحديث القدسي: "أنا عند ظن عبدي بي" فليكن العدد راحياً للزيادة، فإن كرم الله تعالى أوسع، والله تعالى أعلم.

١٤٧٤ - (٤) رَحِمَهُ اللَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ قَعْبَةَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ سَمَانَ الْأَعْرَى، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ "صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ تَعْدِلُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ".

١٤٧٥ - (٥) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَطَاءٍ بْنُ أَبِي الْخَوَّارِ أَنَّهُ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ مَعَ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ إِذْ مَرَّ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، خَتَنُ رَيْدِ بْنِ رَبَّانٍ، مَوْلَى الْجُهَيْنِيِّ، فَدَعَا نَافِعٌ فَقَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَلَاةٌ مَعَ الْإِمَامِ أَفْضَلُ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ صَلَاةً يُصَلِّيَهَا وَحْدَهُ".

١٤٧٦- (٦) حَسَنٌ يَحْتَىٰ بِنُ يَحْتَىٰ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَىٰ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "صَلَاةُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدَىِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً".

١٤٧٧- (٧) . رُوِيَ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ حَرْبٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - قَالَ "صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تَرْيِدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ سَبْعًا وَعِشْرِينَ".

١٤٧٨ - (٨) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَأَبُو ثُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قال ابنُ نميرٍ عن أبيه "بضعاً وعشرين" وقال أبو بكرٍ في روايته "سبعاً وعشرين درجة".

قوله: خمس مائة في جمع على مائة . حل . حيد . خمس . ن . ح . وفي رواية: خمس . خمس .
 هكذا في الأصول، ورواه بعضهم: خمساً وعشرين درجة، وخمسة وعشرين جزءاً، هذا هو الحارثي على
 اللغة، والأول مؤول عليه، وأنه أراد بالدرجة الجزء، وبالجزء الدرجة.

صط الاسماء قوله: هو بضم الحاء المعجمة وتخفيف الواو.

١٤٨٣- (١٣) **وَحَدَّثَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.**

١٤٨٤- (١٤) **وَحَدَّثَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ، لِقَوْمٍ يَتَخَفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُحْرِقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَفُونَ، عَنِ الْجُمُعَةِ، يُؤْتَهُمْ".**

= قال بعضهم: في هذا الحديث دليل على أن لعقوبة كانت في أول الأمر دماً؛ لأن تحريق البيوت عقوبة مالية. وقال غيره: أجمع العلماء على مع العقوبة بالتحريق في غير المتخلف عن الصلاة، والغال من العبيمة، واحتلف السلف فيهما، والجمهور على مع تحريق متاعهما، ومعنى أحلف إلى رجل، أي أذهب إليهم، ثم إنه جاء في رواية: أن هذه الصلاة التي هم بتحريقهم، لتخلف عنها، هي العشاء، وفي رواية: أنها الجمعة.

وفي رواية: يتخفون عن الصلاة مطلقاً، ولكنه صحيح، ولا منافاة بين ذلك. قوله **يُؤْتَهُمْ**، أي يذهب إليهم، ثم لم يستطيعوا بإتيان إليهما إلا حواً لحوا إليهما، وه يقوتوا جماعتهما في المسجد، ففيه الخت اسيع على حضورهما.

قوله **ﷺ**: "أمر بالصلاة فتقام، ثم أمر رجلاً يصلي بالناس"

فقه الحديث فيه: أن الإمام إذا عرض له شعب، يستخلف من يصلي بالناس، وإنما هم بإتيانهم بعد إقامة الصلاة؛ لأن بذلك الوقت يتحقق محالفتهم وتخلفهم، فيتوجه اليوم عنهم، وفيه: حور الانصراف بعد إقامة الصلاة لعدو. قوله: "جعفر بن برقان" هو بضم الباء الموحدة وإسكان الراء.

[٤٤ - باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء]

١٤٨٥ - (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ الْفَرَارِيِّ. قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا الْفَرَارِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الْأَصَمِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟" فَقَالَ: نَعَمْ. قَالَ: "فَأَجِبْ".

[٤٤ - باب يجب إتيان المسجد على من سمع النداء]

قوله: "أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى" يعني قد سمع النداء في المسجد فقال رسول الله ﷺ: "فَرَخَّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ" فَرَخَّصَ لَهُ فَمَعْنَاهُ دَعَاهُ فَقَالَ: "هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟" فَمَعْنَاهُ: وَأَجَابَ هَذَا الْأَعْمَى هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ، جَاءَ مَعْسُراً فِي "سَنَةِ أَبِي دَاوُدَ" وَغَيْرِهِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ لِمَنْ قَالَ: الْحَمَاقَةُ فَرَصَ عَيْنَ. وَأَجَابَ الْحَمُورُ عَنْهُ: أَنَّهُ سَأَلَ هَلْ لَهُ رَحْصَةٌ أَوْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ وَتَحْصِلُ لَهُ فَصِيلَةُ الْحَمَاقَةِ بِسَبِّ عَدُوِّهِ؟ فَقِيلَ لَا، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ حُضُورَ حَمَاقَةٍ يَسْقُطُ بِالْعَدْرِ بِإِحْمَاكِ الْمَسْمُومِينَ، وَدَلِيلُهُ مِنَ السُّنَنِ، حَدِيثُ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ الْمَذْكُورَ بَعْدَ هَذَا.

وَأَمَّا تَرْجِيصُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ ثُمَّ رَدُّهُ، وَقَوْلُهُ: "فَأَجِبْ" فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُوحِي بِرَأْيِهِ فِي الْحَالِ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَغْيِيرُ اجْتِهَادِهِ ﷺ إِذَا قَلَبْنَا بِالصَّحِيحِ، وَقَوْلُ الْأَكْثَرِينَ: أَنَّهُ يَحْجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَحِصَ لَهُ أَوَّلًا، وَأُرْدَاهُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغُ عَلَيْكَ الْحُضُورُ، إِمَّا لِعَدْرِ، وَإِمَّا، لِأَنَّ فَرَصَ الْكُفَاةِ حَاصِلٌ بِحُضُورِ غَيْرِهِ، وَإِمَّا لِلْأَمْرِ، ثُمَّ يَدْبُهُ إِلَى الْأَفْصَلِ فَقَالَ: الْأَفْصَلُ لَكَ وَالْأَعْظَمُ لِأَحْرَكَ أَنْ تَحِيبَ وَتُخْصِرَ، فَأَجِبْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٤٥ - باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

١٤٨٦ - (١) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعَبْدِيُّ. حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا مُنَافِقٌ قَدْ عَلِمَ نِفَاقَهُ، أَوْ مَرِيضٌ، إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيَمْشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ حَتَّى يَأْتِيَ الصَّلَاةَ وَقَالَ: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلِمْنَا سُنَّ الْهُدَى، وَإِنْ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي يُؤَذَّنُ فِيهِ.**

١٤٨٧ - (٢) **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ عَنْ أَبِي الْعُمَيْسِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْمَرِ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْقَى اللَّهُ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّنَوَاتِ حَيْثُ يُبَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِسَيِّكُمْ ﷺ سُنَّ الْهُدَى وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَصَلَّيْتُمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحَسِّنُ الطَّهَوْرَ ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً، وَيَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةً، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ، مَعْلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ.**

[٤٥ - باب صلاة الجماعة من سنن الهدى]

قوله: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعَبْدِيُّ. حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْقَى اللَّهُ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّنَوَاتِ حَيْثُ يُبَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِسَيِّكُمْ ﷺ سُنَّ الْهُدَى وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَصَلَّيْتُمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحَسِّنُ الطَّهَوْرَ ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً، وَيَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةً، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ، مَعْلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ.**

قوله: **"وَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ"** معنى يهادى، أي يمسكه رجلان من جانبيه بعضديه يعتمد عليهما، وهو مراده بقوله في الرواية الأولى: **إِنْ كَانَ الْمَرِيضُ لَيَمْشِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ**، وفي هذا كله تأكيد أمر الجماعة، وتحمل المشقة في حضورها، وأنه إذا أمكن المريض وخوفه التوصل إليها استحبه حضورها.

*قوله: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَرٍ الْعَبْدِيُّ. حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَبْقَى اللَّهُ غَدًا مُسْلِمًا فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَؤُلَاءِ الصَّنَوَاتِ حَيْثُ يُبَادَى بِهِنَّ، فَإِنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِسَيِّكُمْ ﷺ سُنَّ الْهُدَى وَإِنَّهُنَّ مِنْ سُنَنِ الْهُدَى، وَلَوْ أَنَّكُمْ صَلَّيْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ كَمَا يُصَلِّي هَذَا الْمُتَخَلِّفُ فِي بَيْتِهِ لَتَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ، وَلَوْ تَرَكْتُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ لَصَلَّيْتُمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَتَطَهَّرُ فَيُحَسِّنُ الطَّهَوْرَ ثُمَّ يَعْبُدُ إِلَى مَسْجِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا حَسَنَةً، وَيَرْفَعُهُ بِهَا دَرَجَةً، وَيَحُطُّ عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةً، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ، مَعْلُومُ النِّفَاقِ، وَلَقَدْ كَانَ الرَّجُلُ يُؤْتَى بِهِ يَهَادَى بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى يُقَامَ فِي الصَّفِّ.**

٤٦- باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

١٤٨٨- (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ قَالَ: كُنَّا قُعُودًا فِي الْمَسْجِدِ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَأَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمَسْجِدِ يَمْشِي، فَاتَّبَعَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ بَصَرُهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

١٤٨٩- (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ الْمُحَارِبِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَرَأَى رَجُلًا يَجْتَازُ الْمَسْجِدَ خَارِجًا، بَعْدَ الْأَذَانِ، فَقَالَ: أَمَا هَذَا فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

٤٦- باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن

قوله في الذي خرج من المسجد بعد الأذان: أما هذا فقد عصى أبا القاسم فيه كراهة الخروج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي المكتوبة إلا لعذر، والله أعلم.

"قوله: أما هذا فقد عصى أبا القاسم كانه عنه من حاله أنه ما كان حروجه لعذر الوضوء وغيره، وإلا لم يصح الجزم بالعصيان، والله تعالى أعلم.

[٤٧- باب فصل صلاة العشاء والصبح في جماعة]

١٤٩٠- (١) **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَنَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ قَالَ: دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقَعَدَ وَحْدَهُ، فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ".

١٤٩١- (٢) **وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٤٩٢- (٣) **وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ**: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ مُفَضَّلٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ فَيُدْرِكُهُ فَيَكُبُّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ".

١٤٩٣- (٤) **وَحَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ**: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ: سَمِعْتُ جُنْدَبًا الْقَسْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يُدْرِكُهُ، ثُمَّ يَكُبُّهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ".

١٤٩٤- (٥) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ**: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدَبِ بْنِ سُفْيَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا، وَلَمْ يَذْكُرْ "فَيَكُبُّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ".

[٤٧- باب فصل صلاة العشاء والصبح في جماعة]

تحقيق إسماعيل بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة قوله: عن جندب بن عبد الله بن سفيان. وفي الرواية الأخرى: حدثنا جندب بن سفيان وهو جندب بن عبد الله بن سفيان، ينسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جده. قوله: سمعت جندب بن سفيان يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ".

=القاف، وإسكان السين المهملة، وقد توقف بعضهم في صحة قولهم القسري؛ لأن جندباً ليس من بني قسر، إنما هو بجلي علفي، وعلقة بطن من بحيلة، هكذا ذكره أهل التواريخ والأسساب والأسماء، وقسر هو أحو علقه، قال القاضي عياض: لعل لجندب حلفاً في بني قسر أو سكناً أو جواراً، فنسب إليهم لذلك، أو لعل بني علقه ينسبون إلى عمهم قسر، كغير واحدة من القبائل ينسبون بنسبة بني عمهم، لكثرة قسر أو شهرتهم. قوله **﴿قُلْ﴾** : من **صلى صبحاً** في **دمه** **﴿قُلْ﴾** قيل: الدمة هنا الصمان، وقيل: الأمان.

• • • •

[٤٨- باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر]

١٤٩٥- (١) **حَدَّثَنَا حُرْمَةُ بْنُ يَحْيَى الثَّجِيبِيُّ**؛ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ عِثْبَانَ بْنَ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، مِنَ الْأَنْصَارِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ أَكْرَرْتُ بَصْرِي، وَأَنَا أَصْلَى لِقَوْمِي، وَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، وَلَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَتِيَ مَسْجِدَهُمْ، فَأُصَلِّيَ لَهُمْ، وَوَدِدْتُ أَنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَأَتَّخِذَهُ مُصَلًّى، قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سَأَفْعَلُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ".

قَالَ عِثْبَانُ: فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَذِنَتْ لَهُ، فَلَمْ يَخْبَسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ، ثُمَّ قَالَ:

[٤٨- باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعذر]

عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ، بكسر العين على المشهور وحكي صمها. قوله في حديث عثمان: **فَمِمَّنْ حَسِبَ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ** **وَلَمْ يَخْبَسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ** هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم وفي **حَسِبَ حَتَّى دَخَلَ** ورغم بعضهم أن صوابه "حين"، قال القاسمي: هذا غلط، بل الصواب حتى، كما ثبتت الروايات، ومعناه: لم يخس في الدار، ولا في غيرها حتى دخل البيت مادراً إلى قضاء حاجتي التي طلبتها، وجاء سببها، وهي الصلاة في بيتي، وهذا الذي قاله القاسمي واضح متعين، ووقع في بعض نسخ البخاري "حين" وفي بعضها: حتى، وكلاهما صحيح.

شرح العرب قوله: **حَسِبَ حَتَّى دَخَلَ** هو بالخاء المعجمة وبالراء وآخره راء، ويقال: حزيرة بالهاء، قال ابن قتيبة: الحزيرة: حمة يقصع صغاراً، ثم يصب عليه ماء كثير، فإذا أصبح، در عليه دقيق، فإن لم يكن فيها حمة فهي عسيبة. وفي 'صحيح البخاري' قال: قال النضر: حزيرة من النحلة، وحزيرة بالخاء المهملة والراء المكررة: من =

"قوله: **وَدِدْتُ أَنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي**، قال النووي: رغم بعضهم أن صوابه حين، قال القاسمي: هذا غلط، بل الصواب حتى كما ثبت في الروايات، ومعناه لم يخلص في الدار ولا في غيرها، حتى دخل البيت مادراً إلى قضاء حاجتي، وهي الصلاة في بيتي، وهذا الذي قاله القاسمي واضح، ووقع في بعض نسخ البخاري حين انتهى، وأنت حير بأن ترتب قوله: "فلم يخس" على قوله: "فأذنت" بالفاء لا يساعد ما ذكرناه، ويقتضي أن الصواب ما قاله البعض، والله تعالى أعلم.

"أَيُّنَ تُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ؟" قَالَ فَأَشْرَفْتُ إِلَى تَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ، فَقُمْنَا وَرَأَاهُ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ وَحَبَسْتَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ لَهُ، قَالَ فَثَابَ رِجَالُ مَنْ أَهْلُ الدَّارِ حَوْلَنَا، حَتَّى اجْتَمَعَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ ذُووُ عَدَدٍ، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيُّنَ مَالِكُ بْنُ الدَّخْحَشَنِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ؟" قَالَ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: فَإِنَّمَا تَرَى وَجْهَهُ وَتَصْبِيحَتَهُ لِلْمُنَافِقِينَ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنِ اللَّهُ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَنْتَفِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ، وَهُوَ مِنْ سَرَائِهِمْ، عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ بْنِ الرَّبِيعِ، فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ.

١٤٩٦ - (٢) وَحَدَّثَ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعٍ عَنْ عِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: أَيُّنَ مَالِكُ بْنُ الدَّخْحَشَنِ أَوْ الدُّخْحَشَنِ؟ وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثْتُ بِهِذَا الْحَدِيثَ نَفَرًا، فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ. فَقَالَ: مَا أَظُنُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ. قَالَ فَحَلَفْتُ، إِنْ رَجَعْتُ إِلَى عِثْبَانَ، أَنْ أَسْأَلَهُ. قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ، وَهُوَ إِمَامٌ قَوْمِهِ، فَجَنَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَحَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

=البر، وكذا قال أبو الهيثم: إذا كانت من نخالة، فهي خزيرة، وإذا كانت من دقيق، فهي حريرة، والمراد نخالة فيها عبط الدقيق. قوله في الرواية الأخرى: حسنة قال شمر: هي أن تطحن الخنطة طحناً جليلاً، ثم يلقى فيها لحم أو تمر فتطبخ به.

قوله: فَمَنْ رَجَعَ مِنْ هَذَا إِلَى هَذَا، هو بالباء المثناة، وآخره باء موحدة، أي اجتمعوا، والمراد بالدار هنا المحلة. قوله: مَالِكُ بْنُ رَبِيعٍ هَذَا تقدم ضبطه، وشرح حديثه في كتاب الإيمان. قوله ﷺ: لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ أَيُّنَ مَالِكُ بْنُ الدَّخْحَشَنِ؟ لا تقل في حقه ذلك، وقد جاءت اللام بمعنى "في" في مواضع كثيرة نحو هذا، وقد بسطت ذلك في كتاب الإيمان من هذا الشرح. قوله: "وَهُوَ مِنْ سَرَائِهِمْ" هو بفتح السين، أي ساداتهم.

قَالَ الزُّهْرِيُّ ثُمَّ تَرَلْتُ * بَعْدَ ذَلِكَ فَرَأَيْتُ وَأُمُورٌ تُرَى أَنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَيْهَا، فَمَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَغْتَرَّ فَلَا يَغْتَرَّ.

١٤٩٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ. قَالَ: إِنِّي لِأَعْقِلُ مَحَّةَ مَحَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ فِي دَارِنَا. قَالَ مُحَمَّدٌ: فَحَدَّثَنِي عَثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ بَصُرِي قَدْ سَاءَ، وَسَاقَ الْحَدِيثُ إِلَى قَوْلِهِ: فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ. وَحَبَسْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَشِيشَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ مَا نَعُدُّهُ مِنْ زِيَادَةِ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

قوله: يرى أن لا يغتر... صصاه يرى "بفتح الهمزة" بفتح النون وصمها.

فوائد حديث عثمان وفي حديث عثمان هذا فوائد كثيرة، تقدمت في كتب الإيمان، منها: أنه يستحب لمن قال: سأفعل كذا أن يقول: إن شاء الله؛ للآية واحديث. ومنها: التمسك بالصالحين وتأثرهم، والصلاة في الموضع الذي صوبوا بها، وطلب التبريت مهم. ومنها: أن فيه ريادة الفاضل المفضل، وحضور صلاته، وفيه: سقوط الجماعة للعذر، وفيه: استصحاب الإمام والعالم ونحوهما بعض أصحابه في دهره، وفيه: الاستئذان على الرجل في مرله وإن كان صاحبه، وقد تقدم منه استدعاء، وفيه: الإتياء في الأمور بأمرها؛ لأنه ﷺ جاء للصلاة فلم يخس حتى صلى، وفيه: حوار صلاة المصل الجماعة، وفيه: أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون مشى، كصلاة الليل، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وفيه: أنه يستحب لأهل المحبة وحبرهم إذا ورد رجل صالح إلى منزل بعضهم أن يجمعوا إليه ويحضروا مجلسه لزيارته وإكرامه والاستفادة منه، وفيه: أنه لا بأس بتلازمة الصلاة في موضع معين من البيت، وإما جاء في الحديث النهي عن إبطان موضع من المسجد للخوف من الرياء ونحوه، وفيه: الدب عن ذكر سوء وهو بريء منه، وفيه: أنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد، وفيه: غير ذلك، والله أعلم.

قوله: إِنِّي لِأَعْقِلُ مَحَّةَ مَحَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هكذا هو في صحيح مسلم، وراد في رواية البخاري: 'بجها في وجهي'، قال العلماء: "المح" طرح الماء من الميم بالترقيق، وفي هذا ملاطفة الصبيان وتأنيبهم وإكرام آبائهم بذلك، وحوار المراح، قال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد بذلك أن يحفظه محمود فيقنه كما وقع، فتحصل له فضيلة نقل هذا الحديث، وصحة صحته، وإن كان في زمن النبي ﷺ مبرأ، وكان عمره حينئذ خمس سنين، وقبل: أربعاً، والله أعلم.

قوله: وإن زهري... أراد الزهري أن تحريم من قال: لا إله إلا الله كان في أول الإسلام قبل نزول الفرائض، وهذا بعيد؛ لأن حديث عثمان كان بعد نزول الفرائض برما يدل عليه نفس الحديث، فالوجه أن يعمل الحديث على تحريم التأييد بعد أن يراد بالكلمة كلمة التوحيد مع قوله: محمد رسول الله كما لا يخفى، والله تعالى أعلم.

[٤٩- باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة...]

١٤٩٨- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ جَدَّتَهُ مُلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْنِهَا لِيُطْعِمَ صَنَعَتَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: "قُومُوا فَأَصْلِي لَكُمْ" قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَتَضَعْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَأَاهُ، وَالْعَجُوزُ مِنَّا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفَ.

[٤٩- باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب وغيرها من الطاهرات]

قوله: "أَنَّ حَدَّثَهُ مُلَيْكَةَ" الصحيح أنها جدة إسحاق، فتكون أم أنس؛ لأن إسحاق ابن أخي أنس لأمه، وقيل: إنها جدة أنس، وهي مبيكة بضم الميم وفتح اللام، هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من الطوائف. وحكى القاضي عياض عن الأصبهي: أنها بفتح الميم وكسر اللام، وهذا غريب ضعيف مردود.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث إجابة الدعوة، وإن لم تكن وليمة عرس، ولا حلاف في أن إجابتها مشروعة، لكن هل إجابتها واجبة أم فرض كفاية أم سنة؟ فيه خلاف مشهور لأصحابنا وغيرهم، وظاهر الأحاديث الإيجاب، وسنوضحه في باب - إن شاء الله تعالى -.

قوله ﷺ: "قُومُوا فَأَصْلِي لَكُمْ" فيه جواز النافلة جماعة،* وتبريك الرجل الصالح، والعالم، أهل المنزل بصلاته في منزلهم، فقال بعضهم: ولعل النبي ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة مشاهدة مع تبريكهم، فإن المرأة قلما تشاهد أفعالها ﷺ في المسجد، فأراد أن تشاهدها وتعلمها وتعممها غيرها.

قوله: "فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولِ مَا لَيْسَ، فَصَفَفْتُ بِنَاءٍ، فَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَصَفَفْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَأَاهُ، وَالْعَجُوزُ مِنَّا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ" فيه: جواز الصلاة على الحصير،=

**** قال في فتح الملهم:** وفي الدر المختار: "ولا يصلي الوتر والتطوع بجماعة خارج رمضان، أي يكره ذلك لو على سبيل التداعي".

قال ابن عابدين: "أشار إلى ما قالوا: من أن المراد من قول القدوري في مختصره: "لا يجوز" الكراهة، لا عدم أصل الجواز، لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره، وأيده في الحلية بما أخرجه الطحاوي عن المسور بن مخرمة، قال: دفنا أبنا بكر ﷺ ليلا، فقال عمر ﷺ: إني لم أوتر، فقام وصففنا وراءه، فصلى بنا ثلاث ركعات لم يسلم إلا في آخرهن. ثم قال: ويمكن أن يقال: الظاهر أن الجماعة فيه غير مستحبة، ثم إن كان ذلك أحيانا كما فعل عمر كان مباحا غير مكروه، وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعة مكروهة، لأنه خلاف المتوارث، وعليه يحمل ما ذكر القدوري في مختصره، وما ذكره في غير مختصره يحمل على الأول، والله أعلم..." (فتح الملهم: ٤/٤٢٥، ٤٢٦)

١٤٩٩- (٢) **وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ فَرُّوخَ وَأَبُو الرَّبِيعِ، كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ شَيْبَانُ:**
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ
 خُلُقًا فَرُبَّمَا تَحَضَّرُ الصَّلَاةَ وَهُوَ فِي يَتِينَةٍ، فَيَأْمُرُ بِالْبَسَاطِ الَّذِي تَحْتَهُ فَيَكْنُسُ، ثُمَّ يَنْضَعُ، ثُمَّ يَوْمُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُومُ خَلْفَهُ فَيُصَلِّي بِنَا، وَكَانَ بِسَاطُهُمْ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ.

١٥٠٠- (٣) **حَدَّثَنِي رُهَيْبُ بْنُ حَرْبٍ:** حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا سُبَيْمَانُ عَنْ ثَابِتٍ،
 عَنْ أَنَسٍ قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا أَنَا وَأُمِّي وَأُمُّ حَرَامٍ خَالَتِي فَقَالَ: "قُومُوا
 فَلْأُصَلِّي بِكُمْ" - فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ فَصَلَّى بِنَا - فَقَالَ رَجُلٌ لثَابِتٍ: أَيْنَ جَعَلَ أُنْسًا مِنْهُ؟ قَالَ:
 جَعَلَهُ عَلَيَّ يَمِينِهِ، ثُمَّ دَعَا لَنَا، أَهْلَ الْيَتِيمِ، بِكُلِّ خَيْرٍ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَقَالَتْ أُمِّي:
 يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَوِّدِي مَلِكًا، اذْعُ اللَّهُ لَهُ، قَالَ فَدَعَا لِي بِكُلِّ خَيْرٍ، وَكَانَ فِي آخِرِ مَا دَعَا لِي بِهِ
 أَنْ قَالَ: "اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ".

= وسائر ما تنسئه الأرض، وهذا مجمع عليه، وما روي عن عمر بن عبد العزيز من خلاف هذا، محمول على
 استحباب التواضع بمباشرة نفس الأرض، وفيه: أن الأصل في الثياب والبسط والحصر ونحوها الطهارة، وأن حكم
 الطهارة مستمر حتى تتحقق نجاسته، وفيه: جواز النافلة جماعة، وفيه: أن الأفضل في نوافل النهار، أن تكون
 ركعتين كنوافل الليل، وقد سبق بيانه في الباب قبله.

وفيه: صحة صلاة الصبي المميز لقوله: صفت أنا واليتيم وراءه، وفيه: أن للصبي موقفاً من الصف، وهو
 الصحيح المشهور من مذهبه، وإنه قال جمهور العلماء، وفيه: أن الاثنين يكونان صفّاً وراء الإمام وهذا مذهبه
 ومذهب العلماء كافة، إلا ابن مسعود وصاحبيه فقالوا: يكونان هما والإمام صفّاً واحداً فيقف بينهما، وفيه: أن
 المرأة تقف خلف الرجال، وأما إذا لم يكن معها امرأة أخرى تقف وحدها متأخرة، واحتج به أصحاب مالك في
 المسألة المشهورة بالخلاف وهي: إذا حنف لا يلبس ثوباً، فافترضه فعندهم يحث، وعندنا لا يحث، واحتجوا
 بقوله: من طول ما لبس، وأجاب أصحابنا بأن لبس كل شيء نجسه، فحملوا اللبس في الحديث على الافتراض؛
 للقرينة ولأنه المفهوم منه، بخلاف من حنف لا يلبس ثوباً، فإن أهل العرف لا يفهمون من لسه الافتراض.

وأما قوله: **حصير** قد سجد فقالوا: أسوداده لطول رمله، وكثرة استعماله، وإنما بضحه ليبين فإنه كان من جريد
 النخل، كما صرح به في الرواية الأخرى، ويذهب عنه العبارة ونحوه، هكذا فسره القاضي إسماعيل المالكي وآخرون
 وقال القاضي عياض: أظهر أنه كان للشك في نجاسته، وهذا على مذهبه في أن النجاسة المشكوك فيها تظهر
 بصحتها من غير غسل، ومذهبه ومذهب الجمهور: أن الطهارة لا تحصل إلا بالعسل، فالمختار التأويل الأول. =

١٥٠١- (٤) **وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ:** حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُحْتَارِ، سَمِعَ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى بِهِ وَيَأْمُرُهُ أَوْ خَالَتِهِ قَالَ: فَأَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ وَأَقَامَ الْمَرْأَةَ خَلْفَنَا.

١٥٠٢- (٥) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى:** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنِيهِ رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥٠٣- (٦) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ:** أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ، كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ، وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى خُمْرَةٍ.

١٥٠٤- (٧) **وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا:** حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ؛ ح: وَحَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، جَمِيعًا عَنِ الْأَعْمَشِ؛ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَجَدَهُ يُصَلِّي عَلَى حَصِيرٍ يَسْجُدُ عَلَيْهِ.

=وقوله: 'أنا والنبية' هذا اليتيم اسمه ضمير بن سعد الحميري، والعجوز هي أم أنس أم سليم.

قوله في الحديث الآخر: 'ثم دعا بأهل البيت كل خير' حره فيه: ما أكرم الله تعالى به نبيه ﷺ من استحابة دعائه لأنس في تكثير ماله وولده، وفيه: طلب الدعاء من أهل الخير، وجواز الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة فيهما.

قوله: 'وأما حرم' هي بالراء. قوله: 'في غير وقت صلاة' يعني في غير وقت فريضة. قوله: 'فأقامني عن يمينه' هذه قضية أخرى في يوم آخر.

قوله: 'وكان يصلي على خمره' هذا الحديث تقدم شرحه في أواخر كتاب الطهارة.

[٥٠ - باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة وفضل انتظار الصلاة]

١٥٠٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ - قَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ - عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بَضْعًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ أَنْ أَحَدَهُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ، لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ. لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، فَلَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ، وَحُطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي الصَّلَاةِ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ هِيَ تَحْبِسُهُ، وَالْمَلَائِكَةُ يُصَلُّونَ عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، يَقُولُونَ: اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ، اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ثَبِّعْهُ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ'.

١٥٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبَّاسٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نَكَّارٍ ابْنُ الرِّيَّانِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ؛ كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ مَعْنَاهُ.

١٥٠٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ السَّحْتِيَانِيِّ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: 'إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَجْلِسِهِ؛ تَقُولُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، وَأَحَدِكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ'.

٥٠ - باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة وفضل انتظار الصلاة وكثرة الخطا إلى المساجد

وفضل المشي إليها

قوله ﷺ: 'صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ بَضْعًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً' المراد صَلَاتُهُ فِي بَيْتِهِ وَسُوقِهِ مَمْرَدًا، هَذَا هُوَ الصَّوَابُ، وَقِيلَ فِيهِ عَمْرٌ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُ نَاطِلٍ نَهَتْ عَلَيْهِ لثَلَاثَةٌ، 'وَالصَّعْ' بِكَسْرِ الْهَاءِ وَفَتْحِهَا، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِيهِ: كَلَامٌ طَوِيلٌ سَبَقَ بَيَانُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا خَمْسٌ وَعَشْرُونَ وَسَبْعٌ وَعَشْرُونَ دَرَجَةً، كَمَا جَاءَ مِثْلًا فِي الرِّوَايَاتِ السَّابِقَاتِ.

١٥٠٨ - (٤) **وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ نَابِغٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي مُصَلَّاهُ، يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، وَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ أَوْ يُحْدِثَ" قُلْتُ: مَا يُحْدِثُ؟ قَالَ: يَفْسُو أَوْ يَضْرِبُ.**

١٥٠٩ - (٥) **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَلَّا يَتَقَبَّلَ إِلَيْ أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ".**

١٥١٠ - (٦) **حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ "أَحَدُكُمْ مَا قَعَدَ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ، فِي صَلَاةٍ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَدْعُو لَهُ الْمَلَائِكَةُ: اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ! ارْحَمْهُ".**

١٥١١ - (٧) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِ هَذَا.**

=قوله: 'لا يمتنع' لا اتصال هو بفتح أوله وفتح الهاء والزاوي، أي لا تنهضه وتقيمه وهو بمعنى قوله بعده: "لا يريد إلا الصلاة".

قوله: **حَدَّثَنَا عَسْرٌ** هو بالباء الموحدة ثم المثلثة المفتوحة. قوله: **محمد بن بكر بن زياد** هو بالراء والمشاة تحت المشددة. قوله: "يضرب" هو بكسر الراء.

[٥١ - باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد]

- ١٥١٢ - (١) **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشًى، فَأَبْعَدُهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ" وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: "حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ".
- ١٥١٣ - (٢) **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبَثَرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ، لَا أَعْلَمُ رَجُلًا أَبْعَدَ مِنَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ، وَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ صَلَاةٌ، قَالَ فَقِيلَ لَهُ: أَوْ قُلْتَ لَهُ: لَوْ اشْتَرَيْتَ جِمَارًا تَرْكُهُ فِي الظَّلْمَاءِ وَفِي الرَّمْضَاءِ. قَالَ: مَا يَسُرُّنِي أَنْ مَنَزِلِي إِلَى جَنْبِ الْمَسْجِدِ، إِنِّي أُرِيدُ أَنْ يُكْتُبَ لِي مَمْشَايَ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَرُجُوعِي إِذَا رَجَعْتُ إِلَى أَهْلِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "قَدْ جَمَعَ اللَّهُ لَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ".
- ١٥١٤ - (٣) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، كِلَاهُمَا عَنِ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِنَحْوِهِ.
- ١٥١٥ - (٤) **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْتُهُ أَقْصَى بَيْتٍ فِي الْمَدِينَةِ، فَكَانَ لَا تُخْطِئُهُ الصَّلَاةُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فَتَوَجَّعًا لَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا فَلَانُ لَوْ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَ جِمَارًا يَقِيكَ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَيَقِيكَ مِنْ هَوَامِّ الْأَرْضِ قَالَ: أَمْ وَاللَّهِ مَا أَحْبَبُّ أَنْ يَبْنِيَ مُطَنَّبٌ بَيْتِي مُحَمَّدٌ ﷺ. قَالَ فَحَمَلْتُ بِهِ جِمْلًا حَتَّى أَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ. فَأَخْبَرْتُهُ، قَالَ فَدَعَا، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ. وَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ يَرْجُو فِي أَثَرِهِ الْأَجْرَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ لَكَ مَا احْتَسَبْتَ".

٥١ - باب فضل كثرة الخطأ إلى المساجد

قوله: **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ تَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشًى، فَأَبْعَدُهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ" وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ: "حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ".

شرح الكلمات: قوله: **حَدَّثَنَا** أي أخبرني. **أَبُو كُرَيْبٍ** أي محمد بن محمد. **أَبُو أُسَامَةَ** أي أسامة بن زيد. **عَنْ** أي عن طريق. **بُرَيْدٍ** أي بريد بن أبي مريم. **عَنْ أَبِي بُرْدَةَ** أي بريدة بن أبي خراجه. **عَنْ أَبِي مُوسَى** أي موسى بن جعفر. **قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:** أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. **"إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أَجْرًا فِي الصَّلَاةِ أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشًى، فَأَبْعَدُهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنَامُ"** أي إن أعظم الناس أجرًا في الصلاة أبعدهم إليها مَمْشًى، فأبعدهم، والذي ينتظر الصلاة حتى يصلّيها مع الإمام أعظم أجرًا من الذي يصلّيها ثم ينام. **وَفِي رِوَايَةِ أَبِي كُرَيْبٍ:** أي وفي رواية أبي كريب. **"حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ فِي جَمَاعَةٍ"** أي حتى يصلّيها مع الإمام في جماعة.

١٥١٦- (٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ؛ ح: وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَزْهَرَ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٥١٧- (٦) وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْتَرِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَتْ دِيَارُنَا نَائِيَةً عَنِ الْمَسْجِدِ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَبِيعَ بُيُوتَنَا فَتَقَرَّبَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّ لَكُمْ بِكُلِّ خُطْوَةٍ دَرَجَةٌ".

١٥١٨- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَرِيرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَلَّتِ الْبَقَاعُ حَوْلَ الْمَسْجِدِ، فَأَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَنْتَقِلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ لَهُمْ: "إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّكُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَنْتَقِلُوا قُرْبَ الْمَسْجِدِ" قَالُوا: نَعَمْ. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ أَرَدْنَا ذَلِكَ. فَقَالَ: "يَا بَنِي سَلَمَةَ! دِيَارُكُمْ! تُكْتَبُ آثَارُكُمْ، دِيَارُكُمْ! تُكْتَبُ آثَارُكُمْ".

١٥١٩- (٨) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ كَهْمَسًا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَرَادَ بَنُو سَلَمَةَ أَنْ يَتَحَوَّلُوا إِلَى قُرْبِ الْمَسْجِدِ، قَالَ وَالْبَقَاعُ خَالِيَةٌ، فَلَبَّغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: "يَا بَنِي سَلَمَةَ! دِيَارُكُمْ! تُكْتَبُ آثَارُكُمْ". فَقَالُوا: مَا كَانَ يَسْرُنَا أَنَا كُنَّا نَحْوُلُنَا.

= إلى بيت النبي ﷺ، بل أحب أن يكون بعيداً منه؛ لكثير ثوابي وخطاي إليه. قوله: **مصب** 'يفتح النون.

قوله: **فحسب** 'حسب' حتى نيب حي لله ﷺ هو بكسر الحاء قال القاضي: معناه: أنه عظم علي وثقل، واستعظمته لبشاعة لفظه وهمي ذلك، وليس المراد به الحمل على الطهر.

قوله: **يرجو في نره لأحر أي في مشاه**. قوله ﷺ: **حي سمة دياركم نكب** معناه: الزموا دياركم، فإنكم إذا لرمتموها كتبت آثاركم وخطاكم الكثيرة إلى المسجد، وبو سلمة بكسر اللام: قبيلة معروفة من الأنصار ﷺ.

٥٢- باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا وترفع به الدرجات

- ١٥٢٠- (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ، لِيَقْضِيَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً".
- ١٥٢١- (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، ح وَفَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا بَكْرٌ يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَفِي حَدِيثٍ نَكَّرَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ * يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ، هَلْ يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ؟" قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ ذَنْبِهِ شَيْءٌ. قَالَ: "فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهِنَ الْخَطَايَا".
- ١٥٢٢- (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ كَمِثْلِ نَهْرِ جَارِ عَمْرٍِ عَلَى بَابِ أَحَدِكُمْ، يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ". قَالَ: قَالَ الْحَسَنُ: وَمَا يُبْقِي ذَلِكَ مِنَ الذَّنْبِ.

٥٢- باب المشي إلى الصلاة تمحي به الخطايا وترفع به الدرجات

قوله: "هل يبقى من ذنبه شيء" الدورن الوسخ.

* قوله: "هل يبقى من ذنبه شيء" الدورن الوسخ. فإن قلت كيف يستقيم هذا التشبيه على ما قال العلماء: إن الخطايا الممحوة بالصَّلَوَاتِ هي الصغائر مع أن الغسل خمس مرات، لا يبقى من الدورن شيئاً أصلاً، قلت: - والله تعالى أعلم - كأنه مبني على أن للصغائر تأثيراً في دورن الظاهر فقط، بخلاف الكبائر، فإنها تأثيراً في دورن الباطن، كما يفيد بعض الأحاديث: إن العبد إذا ارتكب المعصية تحصل في قلبه نقطة سوداء ونحو ذلك، وقد قال تعالى: ﴿يُطَهِّرُ عَنْ رُسُومِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَن يَكُونُوا كَمَا كَانُوا خَاسِرِينَ﴾ (المطففين: ١٤) فكما أن الغسل يذهب بدورن الظاهر دون دورن الباطن، فكذلك الصَّلَوَاتُ تكفر الصغائر فقط، فإن قلت: من أي التشبيه هذا التشبيه؟ قلت: هو من تشبيه الهيئة بالهيئة، ولا حاجة فيه إلى تكلف اعتبار تشبيه الأجزاء بالأجزاء، فلا يقال: في أي شيء يعتبر مثلاً للنهر في جانب الصلاة؟ فافهم.

١٥٢٣- (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ رَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نُزْلًا، كُلَّمَا غَدَا أَوْ رَاحَ".

-قوله ﷺ: "مثل قصصات الحمى كمثل مهر حار عمر على باب أحدكم يغسل منه كل يوم خمس مرات" الغمر: يفتح الغين المعجمة وإسكان الميم وهو: الكثير.
قوله: "على باب أحدكم" إشارة إلى سهولته وقرب تناوله.
قوله ﷺ: "أعد الله له في الجنة نزلاً" السرل" ما يهيا للضيف عند قدمه.

• • • • •

[٥٣- باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، وفضل المساجد]

١٥٢٤ - (١) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سِمَاكٌ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَكُنْتَ تَحَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَثِيرًا. كَانَ لَا يَقُومُ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الصُّبْحُ أَوْ الْعِدَّةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ قَامَ، وَكَانُوا يَتَحَدَّثُونَ، فَيَأْخُذُونَ فِي أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَيُضْحَكُونَ وَيَتَبَسَّمُونَ.

١٥٢٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ عَنْ زَكَرِيَّا، كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَلَّا النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الْفَجْرَ جَلَسَ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَسَبًا.

١٥٢٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلَاهُمَا عَنْ سِمَاكِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُولَا: حَسَنًا.

١٥٢٧- (٤) . حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا
أَنْسُ بْنُ عِيَّاضٍ . - حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُبَابٍ، فِي رِوَايَةِ هَارُونٍ، وَفِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ، حَدَّثَنِي
الْحَارِثُ - عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مِهْرَانَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ: "أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا، * وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا".

٥٣- باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، وفضل المساجد

فيه: حديث جابر بن سمرة وهو صريح في الترجمة. قوله: **تدع** **سبح** **حسب** هو بفتح السين، والتسوين، أي طلوعاً حسناً، أي مرتفعة، وفيه: جواز الضحك والتبسم.

*قوله: "أحب البلاد من المحاسة بين المفصل والمفصل عنه، والمساجد والأسواق ليست من حبس البلاد، ولا يصدق عليها اسم البلاد، فلا محاسة ههنا ظاهراً، فلاند من اعتبار حدف المضاف، أي أحب أجزاء البلاد أو من اعتبار التجوز بإرادة البقاع من البلاد.

= قوله: "أحب الصلاة إلى الله مساجدها؛ لأنها بيوت الطاعات وأساسها على التقوى.
قوله: "أفضل صلاة إلى الله فيها؛ لأنها محل العرش، والخذاع، والربا، والأيمان الكاذبة، وإحلاف الوعد،
والإعراض عن ذكر الله، وغير ذلك مما في معناه، والحب والبغض من الله تعالى؛ إرادته الخير والشر، أو فعله ذلك
عن أسعده أو أشقاه، والمساجد محل نزول الرحمة، والأسواق ضدها.

• • • •

[٥٤- باب من أحق بالإمامة؟]

١٥٢٨- (١) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلْيُؤَمِّهُمْ أَحَدُهُمْ، وَأَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ".

١٥٢٩- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِصْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي كَلْبُهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥٣٠- (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ، ح وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عِيْسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، جَمِيعًا عَنْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

١٥٣١- (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي خَالِدٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ، عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَبُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَلَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ" قَالَ الْأَشْجِيُّ فِي رِوَايَتِهِ مَكَانَ سِلْمًا: سِنًا.

[٥٤- باب من أحق بالإمامة؟]

أَقُولُ الْعُلَمَاءُ فِي أَفْصَلِيَةِ الْأَقْرَأِ وَالْأَفْقَهُ وَالْأَوْرَعِ قَوْلُهُ ﷺ: "حَقُّهُ إِمَامَةٌ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَسْعُودٍ: يَوْمَ الْقَوْمِ وَفِيهِمْ كِتَابُ اللَّهِ وَفِيهِمْ سُلْطَانٌ وَفِيهِمْ عِلْمٌ وَفِيهِمْ دَلِيلٌ" فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَسْعُودٍ الْأَقْرَأِ عَلَى الْأَفْقَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ *** وَأَحْمَدُ، وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمَا: الْأَفْقَهُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْأَقْرَأِ؛ لِأَنَّهُ لَدَيْهِ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ مَضْطُوطٌ، وَالدِّيُّ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْفَقْهِ عَرِ مَضْطُوطٌ، وَقَدْ يَعْزُصُ فِي الصَّلَاةِ أَمْرٌ، لَا يَقْدِرُ عَلَى مِرَاعَاةِ الصَّوَابِ-

*** هَذَا يَخَالِفُ مَا فِي كِتَابِ الْحَفِيَّةِ كَمَا فِي الْهُدَايَةِ وَغَيْرِهَا: "وَأَوَّلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ أَقْرَاهُمْ".

١٥٣٢- (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا الْأَشْجُ: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥٣٣- (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَوْسَ بْنَ ضَمْعَجٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

-فيه إلا كامل الفقه، قالوا: ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر ﷺ في الصلاة على الباقرين، مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه، وأجابوا عن الحديث: بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه، لكن في قوله: 'فإن كانوا في القراءة سواء فأسبقهم نسبة' دليل على تقدم الأقرأ مطلقاً، ولما وجه اختياره جماعة من أصحابنا: أن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ؛ لأن مقصود الإمامة يحصل من الأورع أكثر من غيره.

قوله ﷺ: 'فإن كانوا في نسبه سواء فقدمهم هجرة' قال أصحابنا: يدخل فيه طائفتان: إحداهما: الذين يهاجرون اليوم من دار الكفر إلى دار الإسلام، فإن الهجرة باقية إلى يوم القيامة عندنا وعند جمهور العلماء. وقوله ﷺ: 'لا هجرة بعد الفتح' أي لا هجرة من مكة؛ لأنها صارت دار إسلام، أو لا هجرة فضلها كفضل الهجرة قبل الفتح، وسيأتي شرحه مسووطاً في موضعه إن شاء الله تعالى. الطائفة الثانية: أولاد المهاجرين إلى رسول الله ﷺ. فإذا استوى أشاد في الفقه والقراءة، وأحدهما من أولاد من تقدمت هجرته، والآخر من أولاد من تأخرت هجرته، قدم الأول. قوله ﷺ: 'فإن كانوا في هجره سواء فقدمهم نسباً'. وفي الرواية الأخرى: 'نسباً' وفي الرواية الأخرى: 'فأكرمهم نسباً' معناه: إذا استويا في الفقه والقراءة والهجرة، ورجح أحدهما بتقدم إسلامه أو بكماله سنه، قدم؛ لأنها فضيلة يرجح بها.

قوله ﷺ: 'ولا يهمل من الرجل الرجل في نسبه' معناه: ما ذكره أصحابنا وغيرهم: أن صاحب البيت والمجلس وإمام المسجد أحق من غيره، وإن كان ذلك العمر أفقه وأقرأ وأورع وأفضل منه، وصاحب المكان أحق، فإن شاء تقدم، وإن شاء قدم من يريده، وإن كان ذلك الذي يقدمه مفضولاً بالنسبة إلى باقي الحاضرين؛ لأنه سلطانه فيتصرف فيه كيف شاء، قال أصحابنا: فإن حضر السلطان أو نائبه، قدم على صاحب البيت وإمام المسجد وغيرهما؛ لأن ولايته وسلطنته عامة، قالوا: ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل منه.

شرح قوله: (تكرمه): قوله ﷺ: 'ولا يقعد في بيته على تكريمه ولا يده'. وفي الرواية الأخرى: 'ولا تحس على تكريمه في بيته' لا يَأْذَنُ قَالَ الْعُلَمَاءُ: "التكرمة": الفراش ونحوه مما يسطر لصاحب المنزل ويخص به، وهي بفتح التاء وكسر الراء.

قوله: 'عن أوس بن ضميج' هو بفتح الضاد المعجمة وإسكان الميم وفتح العين.

"يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً فَلْيُؤْمَمَهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَلْيُؤْمَمَهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًا، وَلَا تُؤْمَنَ الرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا تَحْلِسْ عَلَى تَكْرِمَتِهِ، فِي بَيْتِهِ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَكَ، أَوْ بِإِذْنِهِ".

١٥٣٤ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ، فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا، فَظَنُّنَا أَنَّا قَدْ اشْتَقْنَا أَهْلَنَا، فَسَأَلْنَا عَنْ مَنْ تَرَكْنَا مِنْ أَهْلِنَا، فَأَخْبَرَنَا، فَقَالَ: "ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ. فَأَقِيمُوا فِيهِمْ، وَعَلِّمُوهُمْ، وَمُرُّوهُمْ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ، ثُمَّ لْيُؤْمَمَكُمْ أَكْبَرُكُمْ".

١٥٣٥ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٥٣٦ - (٩) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو قِلَابَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ أَبُو سُلَيْمَانَ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَاسٍ، وَنَحْنُ شَبَابَةٌ مُتَقَارِبُونَ، وَاقْتَصَا جَمِيعًا الْحَدِيثَ، يَنْخُرُ حَدِيثُ ابْنِ عُثَيْمٍ.

١٥٣٧ - (١٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَا وَصَاحِبٌ لِي، فَلَمَّا أَرَدْنَا الْإِقْفَالَ مِنْ عِنْدِهِ قَالَ لَنَا "إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأُذِّنَا، ثُمَّ أَقِيمَا وَلْيُؤْمَمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا".

قوله: **وَجُلُ شَبَابَةٍ مُتَقَارِبِينَ** جمع شباب، ومعناه: متقاربون في السن. قوله: **وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجِيمًا رَقِيقًا** هو بالقافين، هكذا ضبطناه في "مسلم"، وضبطناه في "البحاري" بوجهين: أحدهما هذا، والثاني: "راقيقًا" بالقاف والقالف، وكلاهما ظاهر. قوله **فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فليؤذن لكم أحدكم، وليؤمكم أكبركم**

فوائد الحديث. فيه الحث على الأذان، والجماعة، وتقديم الأكبر في الإمامة، إذا استووا في باقي الخصال، وهؤلاء كانوا مستوين في باقي الخصال؛ لأنهم هاجروا جميعاً، وأسلموا جميعاً، وصحبوا رسول الله ﷺ. ولازمه عشرين ليلة، فاستووا في الأحد عنه، ولم يبق ما يقدم به إلا السن، واستدل جماعة بهذا على تفضيل الإمامة على الأذان؛ لأنه ﷺ قال: "يؤذن أحدكم" وخص الإمامة بالأكبر، ومن قال بتفضيل الأذان، وهو الصحيح المختار قال: إنما

١٥٣٨ - (١١) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ: قَالَ الْحَذَاءُ: وَكَانَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْقِرَاءَةِ.

- قال يؤذن أحدكم، وخص الإمامة بالأكبر؛ لأن الأذان لا يحتاج إلى كبير علم، وإنما أعظم مقصوده الإعلام بالوقت والإسماع، بخلاف الإمام؛ والله أعلم.

قوله: **فإذا أرد أن يؤذن لك** هو بكسر الهمزة يقال فيه: قفل أحيش، إذا رجعوا، وأقصمهم الأمير، إذا أد لهم في الرجوع، فكانه قال: فلما أردنا أن يؤذن لنا في الرجوع.

قوله **فإذا أرد أن يؤذن لك** ثم **فإذا أرد أن يؤذن لك** فيه: أن الأذان والجماعة مشروعان للمسافرين، وفيه: الحث على المحافظة على الأذان في الحضر والسفر، وفيه: أن الجماعة تصح بإمام ومأموم، وهو إجماع المسلمين، وفيه: تقدم الصلاة في أول الوقت.

.....

[٥٥- باب استحباب القنوت في جميع الصلوات، إذا نزلت بالمسلمين نازلة...]

١٥٣٩- (١) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، حِينَ يَفْرُغُ مِنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيُكَبِّرُ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ" ثُمَّ يَقُولُ، وَهُوَ قَائِمٌ: "اللَّهُمَّ! أُنِجِ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَسَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ وَعِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، اللَّهُمَّ! اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ كِسْفِي يُونُسَ، اللَّهُمَّ! الْعَنْ لِحَيَّانَ وَرِغْلًا وَدَكْوَانَ وَعُصَيَّةَ، عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" ثُمَّ بَلَّغْنَا أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لَمَّا أُنْزِلَ: **لَا يَلِيكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِ أَوْ يُعَذِّبْهُ فَإِنَّهُ ظَلُمْتُ** (آل عمران: ١٢٨)

٥٤- باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت بالمسلمين نازلة والعياذ بالله

واستحبابه في الصبح دائما، وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة

واستحباب الجهر به.

مذهب الشافعي **رحمته** أن القنوت مسنون في صلاة الصبح دائما، وأما غيرها فله فيه ثلاثة أقوال، الصحيح المشهور: أنه إن نزلت نازلة، كعدو، وفحط، ووباء، وعطش، وصرر طاهر في المسلمين، ونحو ذلك، قنتوا في جميع الصلوات المكتوبة وإلا فلا. والثاني: يقتنون في الحالين. والثالث: لا يقتنون في الحالين، وعمل القنوت، بعد رفع الرأس من الركوع في الركعة الأخيرة، وفي استحباب الجهر بالقنوت في الصلاة الجهرية وجهان: أصحهما: بجهر، ويستحب رفع اليدين فيه، ولا يمسح الوجه، وقيل: يستحب مسحه، وقيل: لا يرفع اليد، واتفقوا على كراهة مسح الصدر، والصحيح أنه لا يتعين فيه دعاء مخصوص، بل يحصل بكل دعاء، وفيه وجه: أنه لا يحصل إلا بالدعاء المشهور: "اللهم! اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ" إلى آخره، والصحيح أن هذا مستحب، لا شرط، ولو ترك القنوت في الصبح سجد لسهو، وذهب أبو حنيفة، وأحمد، وآخرون: إلى أنه لا قنوت في الصبح، وقال مالك: يقست قبل الركوع، ودلائل الجميع معروفة وقد أوضحناها في "شرح المهدب" والله أعلم. -

****قال في فتح الملهم:** قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي: "إنما لا يقست عددا في صلاة الفجر من غير بلية، فإن وقعت فتنة أو بنية فلا بأس به، فعلة رسول الله ﷺ، وأما القنوت في الصلوات كلها للوارث فلم يقل به إلا الشافعي **رحمته**، وكأهم حموا ما روي عنه **رحمته** أنه قست في الظهر والعشاء - كما في مسلم - وأنه قنت في المغرب أيضا - كما في -

١٥٤٢- (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي الْعِشَاءَ إِذْ قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ: "اللَّهُمَّ! نَجِّ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ" ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ الْأَوْزَاعِيِّ، إِلَى قَوْلِهِ "كَسَيْنِي يَوْسُفَ" وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

١٥٤٣- (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: وَاللَّهِ! لأَقْرَبَنَّ بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُتُّ فِي الظُّهْرِ، وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةِ، وَصَلَاةَ الصُّبْحِ، وَيَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ، وَيَلْعَنُ الْكُفَّارَ.

١٥٤٤- (٦) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بَيْتِ مَعُونَةَ، ثَلَاثِينَ صَبَاحًا، يَدْعُو عَلَى رِغْلِ وَذُكُوانَ وَلِحْيَانٍ وَعُصْبَةَ، غَضَبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ أَنَسٌ: أُنْزِلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الَّذِينَ قَتَلُوا بَيْتَ مَعُونَةَ قُرْآنًا قَرَأْنَاهُ حَتَّى نُسَخَّ بَعْدَهُ: أَنْ بَلَّغُوا قَوْمَنَا، أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا، فَرَضِي عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ.

١٥٤٥- (٧) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ قُلْتُ لَأَنَسٍ: هَلْ قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ؟ قَالَ: نَعَمْ، بَعْدَ الرُّكُوعِ يَسِيرًا.

١٥٤٦- (٨) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى -وَاللَّفْظُ لِابْنِ مُعَاذٍ- حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ،

قوله ﷺ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" إلى آخره. فيه: حوار لعن الكفار، وطائفة معية مهم. قوله: "نَجِّ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ" يعني الدعاء على هذه القبائل. وأما أصل القنوت في الصبح فلم يتركه حتى فارق الدنيا، كما صرح عن أنس عليه السلام. قوله: "يَسْمَعُ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" قال أهل اللغة: أصل "يسمأ، ويسا" يسم، وتقديره بين أوقات صلاته قال كذا وكذا، وقد سبق إيضاحه.

عَنْ أَبِي مَحْلَزٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: قَتَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ، فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانٍ، وَيَقُولُ "عُصِيَّةُ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ".

١٥٤٧- (٩) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَتَ شَهْرًا، بَعْدَ الرُّكُوعِ، فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، يَدْعُو عَلَى بَنِي عُصِيَّة.

١٥٤٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْقُنُوتِ، قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ؟ فَقَالَ: قَبْلَ الرُّكُوعِ. قَالَ قُلْتُ: فَإِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ. فَقَالَ: إِنَّمَا قَتَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى أَنَاسٍ قَتَلُوا أَنَاسًا مِنْ أَصْحَابِهِ، يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ.

١٥٤٩- (١١) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ عَلَى سَرِيَةٍ مَا وَجَدَ عَلَى السَّبْعِينَ الَّذِينَ أُصِيبُوا يَوْمَ بَثْرِ مَعُونَةَ، كَانُوا يُدْعَوْنَ الْقُرَاءَ، فَمَكَثَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى قَتَلَتِهِمْ.

١٥٥٠- (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ وَابْنُ فَضِيلٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ، كُلُّهُمَا عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. ١٥٥١- (١٣) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَتَ شَهْرًا، يَلْعَنُ رِغْلًا وَذَكَوَانًا، وَعُصِيَّةَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

١٥٥٢- (١٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِنَحْوِهِ.

١٥٥٣- (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَتَ شَهْرًا، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ.

١٥٥٤- (١٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي الصُّحُحِ وَالْمَغْرِبِ.

١٥٥٥- (١٧) وَحَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الْبَرَاءِ. قَالَ: قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ.

١٥٥٦- (١٨) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْجٍ الْمِصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أَنَسٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ خُفَافِ بْنِ إِيمَاءِ الْغِفَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي صَلَاةٍ: "اللَّهُمَّ الْعَنْ بَنِي لِحْيَانَ وَرِعْلًا وَذُكْوَانَ، وَعُصَيَّةَ عَصَوَا اللَّهِ وَرَسُولَهُ، غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ".

١٥٥٧- (١٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ وَهُوَ ابْنُ عَمْرِو، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ الْحَارِثِ ابْنِ خُفَافٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ خُفَافُ بْنُ إِيمَاءٍ: رَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: "غِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَأَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ، وَعُصَيَّةَ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ! الْعَنْ بَنِي لِحْيَانَ، وَالْعَنْ رِعْلًا وَذُكْوَانَ" ثُمَّ وَقَعَ سَاحِدًا قَالَ خُفَافٌ: فَجَعَلْتُ لَعْنَةَ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

١٥٥٨- (٢٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَرْمَلَةَ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْأَسْقَعِ، عَنْ خُفَافِ بْنِ إِيمَاءٍ، بِمِثْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: فَجَعَلْتُ لَعْنَةَ الْكُفْرَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.

قوله: "عَنْ خُفَافِ بْنِ إِيمَاءٍ" أي خفاف بصم الحاء المعجمة، وإيماء بكسر الهمزة، وهو مصروف.

[٥٦- باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها]

١٥٥٩- (١) حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّحِيَّيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، جِئَ قَفْلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، سَارَ لَيْلَهُ، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى عَرَسَ، وَقَالَ لِبَلَالٍ: "اَكْلًا لَنَا اللَّيْلَ" فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَسْنَدَ بَلَالٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُوَاجِهَةً الْفَجْرِ، فَعَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا بَلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتِيقَظًا،

[٥٦- باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها]

بيان قضاء الصلوات الفائتة سواء فاتت بعدد أو بدون عذر والخلاف في قضاء السس حاصل المذهب: أنه إذا فاتته فريضة وجب قضاؤها، وإن فاتت بعدد استحب قضاؤها على الفور، ويجوز التأخير على الصحيح. وحكى البعوي، وغيره وجهاً: أنه لا يجوز، وإن فاتته بلا عذر وجب قضاؤها على الفور على الأصح، وقيل: لا يجب على الفور، بل له التأخير، وإذا قصى صلوات، استحب قضاؤها مرتباً، فإن حالف ذلك، صحت صلاته عند الشافعي، ومن وافقه، سواء كانت الصلاة فليضة أو كثيرة، وإن فاتته سنة راتبة ففيها قولان للشافعي: أصحهما: يستحب قضاؤها، لعموم قوله ﷺ: من سسى صلاة فسيب دمه وأحاديث أخر كثيرة في الصحيح، كقصائه ﷺ سنة الظهر بعد العصر حين شعله عنها الوعد، وقصائه سنة الصبح في حديث الباب. والقول الثاني: لا يستحب، وأما السن التي شرعت لعارض، كصلاة الكسوف، والاستسقاء ونحوهما، فلا يشرع قضاؤها بلا خلاف، والله أعلم.

شرح الكلمات قوله: من سسى صلاة فسيب دمه أي رجع، والقفول: الرجوع، ويقال: عروة وعراق، وحير بالخاء المعجمة، هذا هو الصواب، وكذا ضبطه، وكذا هو في أصول بلادنا من سح مسلم. قال البيهقي وأبو عمر بن عبد البر وغيرهما: هذا هو الصواب. قال القاضي عياض: هذا قول أهل السير وهو الصحيح، قال: وقال الأصيلي: إنما هو حين نحاء المهلة والنون، وهذا غريب ضعيف، واحتفظوا هل كان هذا اليوم مرة أو مرتين؟ وظاهر الأحاديث مرتان.

قوله: إذا كان في غير الكرى، بفتح الكاف: العاس، وقيل: اليوم، يقال منه: كرى الرجل بفتح الكاف وكسر الراء يكري كرى، فهو كرى، وامرأة كرية بتخفيف الياء، 'والتعريس': نزول المسافرين آخر الليل للنوم والاستراحة، هكذا قاله الخليل والجمهور. وقال أبو زيد: هو السرول أي وقت كان من ليل أو نهار، وفي الحديث: "معرسون في نحر الظهيرة".

فَفَرَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "أَيُّ بَلَالٍ!" فَقَالَ بَلَالٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ - بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ! - بِنَفْسِكَ. قَالَ: "اقتادوا" فَاقتادوا رَوَّاحِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بَلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: **وَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** (طه: ١٤) قَالَ يُؤْنَسُ: وَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَقْرُؤُهَا: لِلذِّكْرَى."

قوله: **وَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** هو يهزأ آخره، أي ارقه واحفظه واحرسه، ومصدره الكلاء بكسر الكاف والمد، ذكره الجوهري. وقوله: "مواجه المجر" أي مستقبه بوجهه. قوله: **وَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** أي اتبه وقام. قوله: **وَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** هكذا هو في رواياتنا، وسبح بلادنا، وحكى الفاسي عياض عن جماعة أنهم ضبطوه: "أين بلال" بزيادة نون. قوله: "فاقتادوا رَوَّاحِلَهُمْ شَيْئًا".

ففيه احدث فيه: دليل على أن قضاء الفائتة بعدد ليس على الفور، وإنما اقتادوها لما ذكره في الرواية الثانية، فإن هذا مرسل حضرنا فيه الشيطان. قوله: "وأمر بلالاً بالإقامة فأقام الصلاة" فيه: إثبات الإقامة للفائتة، وفيه: إشارة إلى ترك الأذان للفائتة، وفي حديث أبي قتادة بعد إثبات الأذان للفائتة. وفي المسألة خلاف مشهور، والأصح عندنا إثبات الأذان بحديث أبي قتادة وغيره من الأحاديث الصحيحة. وأما ترك ذكر الأذان في حديث أبي هريرة وغيره، فجوانه من وجهين: أحدهما: لا يبره من ترك ذكره أنه لم يودن، فلعلة أذن وأمله الراوي، أو لم يعلم به، والثاني: لعله ترك الأذان في هذه المرة، لبيان جواز تركه، وإشارة إلى أنه ليس بواجب محتتم لاسيما في السفر. قوله: **فَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** فيه: استحباب الجماعة في الفائتة، وكذا قاله أصحابنا. قوله: **وَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** من سبي صفة **فَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** فيه: وجوب قضاء الفريضة الفائتة، سواء تركهم بعدد كنوم وسبيان أم بغير عذر، وإما قيد في الحديث بالسبيان؛ خروج على سب؛ لأنه إذا وجب القضاء على المعدور، فغيره أولى بالوجوب، وهو من باب التنبيه بالأدق على الأعلى.

وأما قوله **فَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** فمحمول على الاستحباب، فإنه يجوز تأخير قضاء الفائتة بعذر على الصحيح، وقد سبق بيانه ودليله، وشد بعض أهل الطاهر فقال: لا يحث قضاء الفائتة بغير عذر، ورعه أنها أعظم -

قوله: **وَقَمَرٌ نَصُوءٌ لِدُكْرَى** أي بفتح الراء والألف المقصورة في آخره، على أنه مصدر معروف باللام، أي وقت تذكرها، وهذه القراءة أنسب بالحديث، وأما قراءة 'الدكري' على الإضافة إلى ياء المتكلم، فلا ياسب إلا أن يقال: أريد بالذكر المضاف إلى الله تعالى ذكر الصلاة؛ لكون ذكر الصلاة يفصي إلى فعلها المفصي إلى ذكر الله تعالى من حيث إن ذكرها يفصي إلى فعلها المفصي إلى ذكر الله تعالى فيها، فصار وقت ذكر الصلاة كأنه وقت لذكر الله تعالى، فقليل في موضع: أقسم الصلاة لذكرها لذكر الله تعالى، والله تعالى أعلم.

١٥٦٠ - (٢) **وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى**
- قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ -: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ: عَرَّسْنَا مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَسْتَقِظْ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لِيَأْخُذْ
كُلُّ رَجُلٍ بِرَأْسِ رَاجِلَتِهِ، فَإِنَّ هَذَا مَنْزِلُ حَضْرَتِنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ" قَالَ فَفَعَلْنَا، ثُمَّ دَعَا بِالْمَاءِ فَتَوَضَّأَ،
ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ، - وَقَالَ يَعْقُوبُ: ثُمَّ صَلَّى سَجْدَتَيْنِ - ثُمَّ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْغَدَاةَ.

١٥٦١ - (٣) **وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ**
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ
عَشِيَّتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ، وَتَأْتُونَ الْمَاءَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، غَدًا"، فَانْطَلَقَ النَّاسُ لَا يُلَوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ،
قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: فَبَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ حَتَّى ابْهَارَ اللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ،

= من أن يخرج من وبال معصيتها بالقضاء، وهذا خطأ من قائله وجهالة، والله أعلم، وفيه: دليل لقضاء السنن
 الراتبية إذا فاتت، وقد سبق بيانه والخلاف في ذلك.

قوله **ﷺ**: **فَإِنْ هَذَا مَنْزِلُ حَضْرَتِنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ** فيه: دليل على استحباب احتساب مواضع الشيطان، وهو أظهر
 المعين في النهي عن الصلاة في الحمام. قوله: **فَصَلَّيْنَا ثُمَّ سَجَدْنَا سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ أَقَامَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّيْنَا الْغَدَاةَ** فيه:
 استحباب قضاء النافلة الراتبية، وجواز تسمية صلاة الصبح العداة، وأنه لا يكره ذلك، فإن قيل: كيف نام النبي ﷺ
 عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، مع قوله **ﷺ**: **"إِنْ عَيْنِي تَامَا لَا يَأْمُرُ قَلْبِي بِمُجَابَاةِ مَنْ وَجْهِي:**
أَصْحَبُهُمَا وَأَشْهَرُهُمَا: أَنَّهُ لَا مَنَافَاةَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ إِنَّمَا يَدْرِكُ الْحَسَبَاتِ الْمُتَعَقِّقَةَ بِهِ، كَالْحَدِثِ وَالْأَمِّ وَنَحْوَهُمَا،
وَلَا يَدْرِكُ طُلُوعَ الْفَجْرِ وَغَيْرَهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ، وَإِنَّمَا يَدْرِكُ ذَلِكَ بِالْعَيْنِ، وَالْعَيْنُ نَائِمَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْقَلْبُ يَقْظَانًا.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ كَانَ لَهُ حَالَانِ: أَحَدُهُمَا: يَأْمُرُ فِيهِ الْقَلْبُ، وَصَادَفَ هَذَا الْمَوْضِعَ. وَالثَّانِي: لَا يَنَامُ، وَهَذَا هُوَ الْعَالِبُ مِنْ
أَحْوَالِهِ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ ضَعِيفٌ، وَالصَّحِيحُ الْمَعْتَمَدُ هُوَ الْأَوَّلُ.

قوله: **عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ** رباح هذا بفتح الراء والموحدة، وأبو قتادة: الحارث بن رعي
 الأنصاري. قوله: **خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ** فيه: أنه يستحب لأمر الجيش إذا رأى مصلحة
 لقومه في إعلامهم بأمر، أن يجمعهم كلهم، ويشيع ذلك فيهم؛ ليلبغهم كلهم ويتأهبوا له، ولا يخص به بعضهم
 وكبارهم؛ لأنه ربما خفي على بعضهم فيلحقه الضرر.

قوله **ﷺ**: **"وَتَأْتُونَ الْمَاءَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، غَدًا"** فيه: استحباب قول: **"إِنْ شَاءَ اللَّهُ"** في الأمور المستقبلية، وهو موافق
 للأمر به في القرآن. قوله: **"لَا يُلَوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ"** أي لا يعطف.

قَالَ: فَعَسَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَمَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَثْبَتَهُ فَدَعَمْتُهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْقِظَهُ، حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ ثُمَّ سَارَ حَتَّى تَهَوَّرَ اللَّيْلُ، مَالَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ فَدَعَمْتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ أَوْقِظَهُ، حَتَّى اعْتَدَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، قَالَ ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ مَالَ مَيْلَةً، هِيَ أَشَدُّ مِنَ الْمَيْلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، حَتَّى كَادَ يَنْحَقِلُ، فَأَثْبَتَهُ فَدَعَمْتُهُ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: "مَنْ هَذَا؟" قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةَ. قَالَ: "مَنْ كَانَ هَذَا مَسِيرَكَ مِنِّي؟" قُلْتُ: مَا زَالَ هَذَا مَسِيرِي مُنْذُ اللَّيْلَةِ قَالَ: "حَفِظَكَ اللَّهُ بِمَا حَفِظْتَ بِهِ نَبِيَّهِ" ثُمَّ قَالَ: "هَلْ تَرَانَا نَخْفَى عَلَى النَّاسِ؟" ثُمَّ قَالَ: "هَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟" قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ، ثُمَّ قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ آخَرُ، حَتَّى اجْتَمَعْنَا فَكُنَّا سَبْعَةَ رُكَبٍ، قَالَ فَمَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الطَّرِيقِ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ: "احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلَاتَنَا". فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالشَّمْسُ فِي طَهْرِهِ، قَالَ فَقُمْنَا فَرَعَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: "ارْكَبُوا" فَرَكِبْنَا، فَبَسَرْنَا. حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ نَزَلَ. ثُمَّ دَعَا بِمِضَاةٍ كَانَتْ مَعِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا وَضُوءًا دُونَ وَضُوءٍ، قَالَ وَبَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ لِأَبِي قَتَادَةَ: "احْفَظْ عَلَيْنَا مِضَاتَكَ. فَسَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ".....

شرح العريب قوله: **عَسَى** هو بالناء الموحدة وتشديد الراء، أي انتصف. قوله: **عَسَى** هو بفتح العين، والعاس مقدمة اليوم، وهو ربح لطيفة تأتي من قبل الدماغ تغطي على العين ولا تصل إلى القلب، فإذا وصلت إلى القلب كان نومًا، ولا يتفقد الوضوء بالعاس من المصصح، ويتفقد نومه، وقد بسطت الفرق بين حقيقتهما في "شرح المهدب". قوله: **فَدَعَمْتُ** أي أقمت ميه من النوم، وصرت تحته كاندعامة للنساء فوقها. قوله: **عَسَى** أي ذهب أكثره، مأخوذ من قُور البناء، وهو الهدام، يقال: قُور الليل وتوهر. قوله: **نَحَقِلُ** أي يسقط. قوله: **مَنْ هَذَا؟** **فَدَعَمْتُ** أي **دَعَمْتُ** فيه: أنه إذا قبل للمستأذن وخوه: من هذا؟ يقول: فلان، باسمه، وأنه لا بأس أن يقول: أبو فلان، إذا كان مشهوراً بكنيته.

قوله **عَسَى**: **حَفِظْتَ** أي **حَفِظْتَ** به **عَسَى** أي بسبب حفظك نبيه، وفيه: أنه يستحب لمن صنع إليه معروف، أن يدعو لفاعله، وفيه حديث آخر صحيح مشهور. قوله: **عَسَى** **كَب** هو جمع راكب كصاحب وصاحب وبطائره. قوله: **عَسَى** **كَب** **عَسَى** هي كسر الميم، وبهمزة بعد الصاد، وهي: الإباء الذي يتوصأ به كالكوفة. قوله: **عَسَى** **كَب** **عَسَى** **كَب** **عَسَى** معناه: وضوءاً حقيقاً، مع أنه تسبغ الأعضاء. ونقل القاصي عياض عن بعض شيوخه: أن المراد توصأ، ولم يستنج بماء، بل استحجر بالأحجار، وهذا الذي رعمه هذا القائل عنط ظاهر، والصواب ما سبق. قوله **عَسَى**: **"فَسَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ"** هذا من معجزات النبوة.

ثُمَّ أَدْنَى بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ، قَالَ: وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبْنَا مَعَهُ، قَالَ: فَجَعَلَ بَعْضُنَا يَهْمِسُ إِلَى بَعْضٍ: مَا كَفَّارَةُ مَا صَنَعْنَا بِتَفْرِيطِنَا فِي صَلَاتِنَا؟ ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا لَكُمْ فِي أُسْوَةٍ؟" ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ * حَتَّى يَجِيءَ وَقْتُ الصَّلَاةِ الْآخَرَى، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهْ لَهَا،

قوله: ثُمَّ أَدْنَى بِلَالٍ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى الْغَدَاةَ فَصَنَعَ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ: فيه استحباب الأدان للصلاة الفاتية، وفيه قضاء السنة الراتية؛ لأن الظاهر أن هاتين الركعتين اللتين قبل العداة هما سنة الصبح، وقوله: كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ فيه إشارة إلى أن صفة قضاء الفاتية كصفة أدائها، فيؤخذ منه أن فاتية الصبح يفت فيها، وهذا لا خلاف فيه عندنا، وقد يحتج به من يقول: يحجر في الصبح التي يقصها بعد طلوع الشمس، وهذا أحد الوجهين لأصحابنا، وأصحابنا. أنه يسرهما، ويعمل قوله: كما كان يصنع أي في الأفعال. وفيه: إباحة تسمية الصبح عداة، وقد تكرر في الأحاديث. قوله: فَجَعَلَ بَعْضُنَا يَهْمِسُ إِلَى بَعْضٍ: هو بفتح الباء وكسر الميم، وهو الكلام الخفي. قوله ﷺ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَفْرِيطٌ: فيه حديث

فقهِ الحديث فيه: دليل لما أجمع عليه العلماء أن النائم ليس بمكلف، وإنما يجب عليه قضاء الصلاة ونحوها بأمر جديد، هذا هو المذهب الصحيح المختار عند أصحاب الفقه والأصول، ومنهم من قال: يجب القضاء باخطاب السابق، وهذا القائل يوافق على أنه في حال النوم غير مكلف، وأما إذا أثلث النائم بيده أو غيرها من أعضائه-

قوله: إِنَّمَا التَّفْرِيطُ عَلَى مَنْ لَمْ يُصَلِّ الصَّلَاةَ فيه دليل بحقيقة الثنائين بعدم جوار الجمع، لكن قد يقال إنه بإطلاقة ينافي جمع المردلفة في الجمع، وهو خلاف مذهبهم، وعند التقيد يمكن تقييده بما حرجه عن الدلالة بأن يقال، أي يؤخر الصلاة بغير مبيح شرعاً أو نحوه، على أن الظاهر أن المراد بقونه: حتى يجيء وقت صلاة أخرى، أي حتى تخرج وقت تلك الصلاة بطريق الكفاية؛ لأن الغالب أنه بدحول الثانية يخرج وقت الأولى، وذلك؛ لأن خروج وقت الأولى مباط للتفريط، ولا دخل فيه لدحول وقت الثانية، وأيضاً مورد الكلام كانت صلاة الصبح، والتفريط فيها يتحقق بمجرد خروج الوقت بلا دخول وقت صلاة أخرى؛ وحينئذ فمضمون الكلام أن المذموم هو التأخير إلى خروج الوقت، ولا يخفى أنه إذا جاز الجمع في استمرار لا يتحقق خروج الوقت بدحول وقت الثانية؛ لأن الشارع قرر وقت الثانية وقتاً هماً، وكل منهما في وقتها حينئذٍ، وقد قال بعض المحققين: الأصل الذي كان عليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم بل قيل: أنه لم يقل عن الصحابة خلاف ذلك، هو أن المواقيت لأهل الأعدار ثلاثة ولغيرهم خمسة، فإن الله تعالى قال: * ثُمَّ لَمْ يَكُنْوا يَتَذَكَّرُونَ * لَشَمْسٍ بِإِذْنِ اللَّهِ * فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ مَوَاقِيتَ انْتَهَى، والله تعالى أعلم.

فَإِذَا كَانَ الْعَدُّ فَلْيُصَلِّهَا عِنْدَ وَقْتِهَا ثُمَّ قَالَ: "مَا تَرَوْنَ النَّاسَ صَنَعُوا؟" قَالَ: ثُمَّ قَالَ: "أَصْبَحَ النَّاسُ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ: رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَكُمْ، لَمْ يَكُنْ لِيُخْلَفْكُمْ، وَقَالَ النَّاسُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشُدُوا".

شيئاً في حال نومه، فيجب صمائه بالاتفاق، وليس ذلك تكليفاً للنائم؛ لأن عرامة انتفادت لا يشترطها التكليف بالإجماع، بل لو أتلف الصبي أو المجنون أو العاقل وغيرهم، مما لا تكليف عليه شيئاً، وجب صمائه بالاتفاق، ودليله من القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ مِمَّنْ جُنَّ أَوْ سَمِعَ أَوْ عَمِيَ فَلْيُكَلِّمُوا فِيهِ مِنْهُنَّ مَا نَفَعُ﴾ (النساء: ٩٢) فرب سبانه وتعالى على القتل خطأ الدية والكمارة مع أنه غير آثم بالإجماع. قوله ﷺ: "فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشُدُوا" كان من الغد فبصحتها عند وقتها".

الدليل على امتداد وقت كل صلاة حتى يدخل وقت الأخرى في الحديث دليل على امتداد وقت كل صلاة من الخمس حتى يدخل وقت الأخرى، وهذا مستمر على عمومته في لصوات إلا الصبح، فهذا لا تمتد إلى الظهور بل يخرج وقتها بطلوع الشمس؛ لمفهوم قوله ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَصُغَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ" وأما المغرب ففيها خلاف سبق بيانه في بابه، والصحيح المختار امتداد وقتها إلى دخول وقت العشاء؛ للأحاديث الصحيحة السابقة في صحيح مسلم، وقد ذكرنا إجماعاً عن حديث إمامة جبريل ﷺ في اليومين في المغرب في وقت واحد. وقال أبو سعيد الإصطخري من أصحابنا: تقوت العصر بمصير ظل شيء مثبته، وتقوت العشاء بذهاب ثلث الليل أو بصفه، وتقوت الصبح بالإسفار، وهذا القول ضعيف، والصحيح المشهور ما قدمناه من الامتداد إلى دخول الصلاة الثانية.

وأما قوله ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَصُغَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ" فمعناه: أنه إذا فاتته صلاة فقضاها لا يتغير وقتها، ويتحول في المستقبل، بل يبقى كما كان، فإذا كان العد صلى صلاة العد في وقتها المعتاد ولا يتحول، وليس معناه: أنه يقضي العائنة مرتين، مرة في الحال ومرة في الغد، وإنما معناه ما قدمناه، فهذا هو الصواب في معنى هذا الحديث، وقد اضطربت أقوال العلماء فيه، واختار المحققون ما ذكرته، والله أعلم.

قوله ﷺ: "مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَصُغَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ" الله ﷻ بعدكم لم يكن ليخلفكم، وقال ﷺ: "إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ فَإِنْ يُطِيعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشُدُوا" معنى هذا الكلام: أنه ﷺ لما صلى بهم الصبح بعد ارتفاع الشمس، وقد سبقهم الناس، وانقطع النبي ﷺ وهؤلاء الطائفة اليسيرة عنهم قال: ما تظنون الناس يقولون فيما؟ فسكت القوم، فقال النبي ﷺ: "أما أبو بكر وعمر فيقولان للناس: إن النبي ﷺ وراءكم، ولا تطيع نفسه أن يخلفكم وراءه ويتقدم بين أيديكم، فيسعي لكم أن تنتظروه حتى يبحقكم، وقال باقي الناس: إنه سيقم فالحقوه، فإن أطاعوا أبا بكر وعمر رشدوا، فإلهما على الصواب، والله أعلم.

قَالَ: فَأَنْتَهَيْنَا إِلَى النَّاسِ حِينَ امْتَدَّ النَّهَارُ وَحَمِيَ كُلُّ شَيْءٍ، وَهُمْ يَقُولُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلَكْنَا عطشاً، فَقَالَ: "لَا هَلَكَ عَلَيْكُمْ" ثُمَّ قَالَ: "أَطْلِقُوا لِي غَمْرِي" قَالَ وَدَعَا بِالْمِیْضَةِ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ وَابُو قَتَادَةَ يَسْقِيهِمْ فَلَمْ يَعُدْ أَنْ رَأَى النَّاسَ * مَا فِي الْمِیْضَةِ تَكَابُّوا عَلَيْهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "أَحْسِنُوا الْمَلَأُ، سَكَلَكُمْ سَيَرَوِي" قَالَ: فَفَعَلُوا. فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ وَأَسْقِيهِمْ، حَتَّى مَا بَقِيَ غَمْرِي وَغَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ ثُمَّ صَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي: "اشْرَبْ" فَقُلْتُ: لَا أَشْرَبُ حَتَّى تَشْرَبَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "إِنْ سَاقَى الْقَوْمَ آخِرَهُمْ شَرْبًا" قَالَ: فَشَرِبْتُ وَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَى النَّاسُ الْمَاءَ جَامِينَ رِوَاءً.

قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحٍ: إِنِّي لأُحَدِّثُ النَّاسَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ، إِذْ قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: انْظُرْ أَيُّهَا الْفَتَى كَيْفَ تُحَدِّثُ، فَإِنِّي أَحَدُ الرُّكَبِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، قَالَ قُلْتُ: فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ قُلْتُ: مِنَ الْأَنْصَارِ. قَالَ: حَدِّثْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِحَدِيثِكُمْ. قَالَ فَحَدَّثْتُ الْقَوْمَ. فَقَالَ عِمْرَانُ: لَقَدْ شَهِدْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَمَا شَعَرْتُ أَنَّ أَحَدًا حَفِظَهُ كَمَا حَفِظْتُهُ.

قوله ﷺ: لَا هَبْتُ عَسْكَمُ هو بضم الهاء، وهو من الهلاك، وهذا من المعجزات.

شرح العريب قوله ﷺ: صَبَّوْا غَمْرِي هو بضم الغين المعجمة وفتح الميم وبالراء، هو القدح الصغير. قوله: * فَمِمَّا رَأَى سَاسَ مَا فِي مِیْضَةٍ كَمُ عَيْبِهَا ضبطاً بقوله "ما" هنا بالمد والقصر وكلاهما صحيح.

قوله ﷺ: أَحْسِنُوا الْمَلَأُ كَلِمَةُ سَيَرَوِي المَلَأُ بفتح الميم واللام وآخِرُهُ هَمْزَةٌ، وهو منصوب مفعول أحسنوا، والمَلَأُ: الخلق والعشرة يقال: مَا أَحْسَنَ مَلَأُ فُلَانٍ، أَي خَلْقُهُ وَعَشْرَتُهُ، وَمَا أَحْسَنَ مَلَأُ بَنِي فُلَانٍ، أَي عَشْرَتُهُمْ وَأَخْلَاقُهُمْ، ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ:

تَنَادَوْا يَا لِبُهَّةٍ إِذْ رَأَوْنَا
فَقُلْنَا: أَحْسَنِي مَلَأُ جُفْهَيْنَا

قوله ﷺ: * مَا فِي الْمِیْضَةِ تَكَابُّوا عَلَيْهَا فيه هذا الأدب من آداب شاربي الماء والدين ونحوهما، وفي معناه ما يفرق على الجماعة من المأكول، كلحم، وفاكهة، ومشموم، وغير ذلك، والله أعلم.

قوله: فَأَتَى سَاسَ الْمَاءِ جَامِينَ وَمَا فِي شَرْبِهَا مِیْضَةٌ مستريحين. قوله: فِي مَسْجِدِ الْجَامِعِ هو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، فعند الكوفيين يجوز ذلك بعير تقدير، وعند البصريين لا يجوز إلا بتقدير، ويتأولون ما جاء =

* قوله: فَمِمَّا رَأَى سَاسَ مَا فِي مِیْضَةٍ كَمُ عَيْبِهَا من عدا يعدو بمعنى تجاوز وتكاثروا عليها، أي ازدحموا عليها، تفاعل من الكبة بالضم، وهي الجماعة.

١٥٦٢ - (٤) **وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ**: حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا سَلَمُ بْنُ زَرِيرٍ الْعُطَارِدِيُّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ لَهُ، فَأَدْلَجْنَا لَيْتَنَا، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ عَرَسْنَا، فَعَلَبْنَا أَعْيُنًا حَتَّى بَرِغَتِ الشَّمْسُ، قَالَ فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ مِنَّا أَبُو بَكْرٍ، وَكُنَّا لَا نُوقِظُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنَامِهِ إِذَا نَامَ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ عُمَرُ، فَقَامَ عِنْدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ وَرَأَى الشَّمْسَ قَدْ بَرِغَتْ قَالَ: "ارْتَجِلُوا" فَسَارْنَا، حَتَّى إِذَا أَيَّضَتِ الشَّمْسُ نَزَلَ فَصَلَّى بِنَا الْعَدَاةَ، فَأَعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لَمْ يُصَلِّ مَعَنَا، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا فَلَانُ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ مَعَنَا؟" قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَصَابَتْ بَنِي جَنَابَةَ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَيَمَّمُ بِالصَّعِيدِ، فَصَلَّى،

= في هذا بحسب مواضعه، والتقدير هنا مسجد المكان الجامع، وفي قول الله تعالى: ﴿...﴾ **كتاب حب العرب** (القصص: ٤٤) أي المكان العربي. وقوله تعالى: ﴿...﴾ (الأعراف: ١٦٩) أي الحياة الآخرة، وقد سبقت المسألة في مواضع، والله أعلم.

قوله: **... كتاب حب العرب ...** ضبطاه 'حفظته' صم التاء وفتحها وكلاهما حسن. وفي حديث أبي قتادة هذا معجرات ظهرت لرسول الله ﷺ. إحداها: إخباره بأن الميضاة سيكون لها ساء، وكان كذلك. الثانية: تكثير الماء القليل. الثالثة: قوله: **... كلكم سيروى**، وكان كذلك. الرابعة: قوله: **... قال** أبو بكر وعمر كذا، وقال الناس كذا. الخامسة: قوله: **... 'إيكم تسبرون عشيكم وليلتكم وتأتون ماء'**، وكان كذلك، ولم يكن أحد من القوم يعلم ذلك؛ ولهذا قال: فانطلق الناس لا يبوي أحد على أحد، إذ لو كان أحد منهم يعلم ذلك، لفعلوا ذلك قبل قوله ﷺ.

صط الاسم وسرح لكلمات قوله: **... هو برأي في أوله مفتوحة ثم راء مكررة**. قوله: **... هو بإسكان الدال**، وهو سير الليل كنه. وأمر "أدخنا" بفتح الدال المشددة، فمعناه: سرنا آخر الليل، هذا هو الأشهر في اللغة، وقيل: هما لعتان معني، ومصدر الأول إدلاج بإسكان الدال، والثاني: ادلاج بكسر الدال المشددة. قوله: **"برغت الشمس"** هو أول طلوعها.

وقوله: **... من مائة ...** قال العلماء: كانوا يمتنعون من إيقاظه ﷺ لما كانوا يتوقعونه من الإيقاظ إليه في المنام، ومع هذا، فكانت الصلاة قد فات وقتها، فلو نام أحاد الناس اليوم وحضرت صلاة، وخيف فوقها نهم من حضره؛ لثلا تقوت الصلاة. قوله في الحب: **... فسمي بجمع فسر فيه**: جواز التيمم للحطب إذا عجز عن الماء، وهو مذهب الجمهور، وقد سبق بيانه في مائة.

ثُمَّ عَجَلَنِي فِي رَكْبَ بَيْنَ يَدَيْهِ نَطْلُبُ الْمَاءَ، وَقَدْ عَطِشْنَا عَطَشًا شَدِيدًا، فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ رَحْلَيْهَا بَيْنَ مَرَادَتَيْنِ، فَقُلْنَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: أَيُّهَا! أَيُّهَا! لَا مَاءَ لَكُمْ، قُلْنَا: فَكَمْ بَيْنَ أَهْلِكَ وَبَيْنَ الْمَاءِ؟ قَالَتْ: مَسِيرَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ قُلْنَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: وَمَا رَسُولُ اللَّهِ؟ فَلَمْ نُمْلِكْهَا مِنْ أَمْرِهَا شَيْئًا حَتَّى انْطَلَقْنَا بِهَا، فَاسْتَقْبَلْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرْتَهُ مِثْلَ الَّذِي أَخْبَرْتَنَا، وَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا مُؤِمَّةٌ، لَهَا صَبِيحَانِ أَيْتَامَ، فَأَمَرَ بِرَأْوَيْتِهَا، فَأُبَيْخَتْ، فَمَجَّ فِي الْعَرَلَاوِينَ الْعُلْيَاوِينَ، ثُمَّ بَعَثَ بِرَأْوَيْتِهَا، فَشَرَبْنَا، وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا عَطِاشٌ، حَتَّى رَوَيْنَا، وَمَلَأْنَا كُلَّ قَرْيَةٍ مَعَنَا وَإِدَاوَةَ، وَغَسَلْنَا صَاحِبَنَا، غَيْرَ أَنَّا لَمْ نَسْقِ بَعِيرًا، وَهِيَ تَكَادُ تَنْضَرِّجُ مِنَ الْمَاءِ يَعْنِي الْمَرَادَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: "هَاتُوا مَا كَانَ عِنْدَكُمْ" فَجَمَعْنَا لَهَا مِنْ كَسْرٍ وَتَمْرٍ، وَصَرَّ لَهَا صُرَّةً، فَقَالَ لَهَا: "ادْهَبِي فَأَطْعِمِي هَذَا عِيَالَكِ، وَاعْلَمِي أَنَّا لَمْ نَرْزَأْ مِنْ مَالِكٍ" فَلَمَّا أَتَتْ أَهْلَهَا قَالَتْ: لَقَدْ لَقِيتُ أُسْحَرَ الْبَشَرِ، أَوْ إِنَّهُ لَنَبِيٌّ كَمَا زَعَمَ، كَانَ مِنْ أَمْرِهِ ذِيَتْ وَذِيَتْ، فَهَدَى اللَّهُ ذَاكَ الصَّرْمَ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ، فَاسْلَمَتْ وَأَسْلَمُوا.

شرح العريب قوله: **إِذَا نَحْنُ بِامْرَأَةٍ سَادِلَةٍ** حسب ما في السادة: المرسل المدلية، والمرادة: معروفة، وهي أكثر من القرية، والمزاداتان حمل البعير، سميت مرادة؛ لأنه يراد فيها من جلد آخر من غيرها. قوله: **فَقُلْنَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: أَيُّهَا! أَيُّهَا! لَا مَاءَ لَكُمْ** هكذا هو في الأصول، وهو معنى هيهات هيهات، ومعناه: البعد من المطلوب واليأس منه، كما قالت بعده: **لَا مَاءَ لَكُمْ** أي ليس لكم ماء حاضر، ولا قريب، وفي هذه اللفظة بصع عشرة لغة ذكرتها كلها مفصلة واضحة متقنة مع شرح معانيها وتصريفها، وما يتعلق بها في "تهذيب الأسماء واللغات"، وقد تقدم أيضاً ذلك.

قوله: **وَأَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا مُؤِمَّةٌ** بضم الميم وكسر التاء، أي ذات أيتام. قوله: **فَأَمَرَ بِرَأْوَيْتِهَا** والرواية عند العرب: هي الجملة الذي يعمل الماء، وأهل العرف قد يستعملونه في المرادة استعاراً، والأصل البعير. قوله: **فَمَجَّ** في العرلاوين العليواوين المح زرق الماء بالقمة، و"العرلاء" بالمد هو الشعب الأسفل للمزادة، الذي يفرغ منه الماء، ويطلق أيضاً على فيها الأعلى، كما قال في هذه الرواية "العرلاوين العليواوين"، وتشبهتها عرلاوان، والجمع العرلاوي بكسر اللام. قوله: **وَأَسْلَمُوا** يعني الحنب، هو بتشديد السين، أي أعطياها ما يعتسل به، وفيه: دليل على أن التميم عن الجنابة إذا أمكنه استعمال الماء اغتسل.

قوله: **وَهِيَ تَكَادُ تَنْضَرِّجُ مِنَ الْمَاءِ** أي تشق، وهو ففتح التاء، وإسكان النون، وفتح الضاد المعجمة وبالجيم، وروى بقاء أخرى بدل النون، وهو بمعناه، والأول هو المشهور.

١٥٦٣- (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ: حَدَّثَنَا عَوْفُ ابْنِ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ عَنْ أَبِي رَجَاءِ الْعُطَارِدِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَمَرَيْنَا لَيْلَةً، حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، قُبِيلَ الصُّبْحِ، وَقَعْنَا تِلْكَ الْوَقْعَةَ الَّتِي لَا وَقْعَةَ عِنْدَ الْمُسَافِرِ أَخْلَى مِنْهَا، فَمَا أَيْقَظُنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ يَنْخُو حَدِيثِ سَلَمٍ بْنِ زَرِيرٍ، وَزَادَ وَنَقَصَ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ، وَكَانَ أَجْوَفَ جَلِيدًا، فَكَبَّرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالتَّكْبِيرِ، حَتَّى اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِشِدَّةِ صَوْتِهِ بِالتَّكْبِيرِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَكُّوا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا ضَيْرَ، ارْتَحِلُوا" وَاقْتَصَرَ الْحَدِيثُ.

١٥٦٤- (٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ فِي سَفَرٍ، فَعَرَّسَ بِلَيْلٍ، اضْطَجَعَ عَلَى يَمِينِهِ، وَإِذَا عَرَّسَ قُبِيلَ الصُّبْحِ، نَصَبَ ذِرَاعَهُ، وَوَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ.***

١٥٦٥- (٧) حَدَّثَنَا هَذَابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ". قَالَ قَتَادَةُ: *وَقَدْ لَصِقَتْ لِدُكْرَى* .

— قوله ﷺ: مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، أي لم ينقص من مائث شيئاً، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة من أعلام النبوة. قولها: كَذَلِكَ مِنْ مَدَدِ يَدَيْهِ، قال أهل اللغة: هو بمعنى كَيْت وكَيْت، وكَذَا وكَذَا.

قوله: فَهَذِهِ شِدَّةُ حَمْدِهِ شَدِيدَةٌ وَسَمِيحَةٌ، "الصَّرم" بكسر الصاد أَيْاتٌ مجتمعة. قوله: "قُبِيلَ الصُّبْحِ" بضم القاف هو أخص من قبل وأصرح في القرب.

قوله: *وَكَانَ أَجْوَفَ جَلِيدًا* أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه، والحديد القوي. قوله ﷺ: لَا ضَيْرَ أي لا ضرر عليكم في هذا اليوم، وتأخير الصلاة به، والصبر، والضرر، والضرر بمعنى.

١٥٦٦- (٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَوَّالَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ "لَا كُفَّارَةً لَهَا إِلَّا ذَلِكَ".

١٥٦٧- (٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً أَوْ نَامَ عَنْهَا، فَكَفَّارَتُهَا أَنْ يُصَلِّيَهَا إِذَا ذَكَرَهَا".

١٥٦٨- (١٠) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَقَدَ أَحَدُكُمْ عَنِ الصَّلَاةِ أَوْ غَفَلَ عَنْهَا، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ۞ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُكْرَى ۝".

=قوله ﷺ: "مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَسَجَدَ بِهَا ذَكَرَهَا لَا كُفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ" معناه: لا يجزئه إلا الصلاة مثلها، ولا يلزمه مع ذلك شيء آخر.

قوله: "أَحَدُكُمْ" عام حيث مددته من أنس هذا الإسناد كله بصريون، واعلم أن هذه الأحاديث جرت في سفرين أو أسفار، لا في سفرة واحدة، وظاهر ألفاظها يقتضي ذلك، والله أعلم.

فهرس المجلد الثاني

كتاب الطهارة

(٨) باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما..... ٣١

المذاهب في وجوب غسل الرجلين في الوضوء..... ٣١

(٩) باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة..... ٣٨

(١٠) باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء..... ٣٩

(١١) باب استحباب إطالة الفرة والتججيل في الوضوء..... ٤٠

مطلب تطويل الفرة والتججيل..... ٤٠

أقوال في مبرودين عن حوض..... ٤٢

(١٢) باب فضل إسباغ الوضوء على المكاره..... ٤٦

(١٣) باب السواك..... ٤٧

حكم السواك..... ٤٧

(١٤) باب خصال الفطرة..... ٥١

عسر بعدة لمحية واحصال المكروهة فيها..... ٥٣

كلام القاضي حول اللحية والشارب..... ٥٥

(١٥) باب الاستطابة..... ٥٦

مدد في الاستطابة والاستدبار عند قضاء الحاجة..... ٥٦

(١٦) باب النهي عن الاستنجاء باليمين..... ٦٤

(١٧) باب شتم في الظهر وعبره..... ٦٦

بيان القاعدة العامة..... ٦٦

حكم تقديم اليمين على اليسار في الوضوء..... ٦٦

(١٨) باب النهي عن التحلي في الطرق والظلال..... ٦٧

(١٩) باب الاستنجاء بالماء من التبرز..... ٦٨

(٢٠) باب المسح على الخفين..... ٧٠

بيان لإجماع على جور مسح على الخفين..... ٧٠

أقوال العلماء في لأفضل من غسل الرجلين..... ٧٠

وجه بوجه $\frac{1}{2}$ قائم، وحكمه اليوم قائما..... ٧٢

(١) باب فضل الوضوء..... ٣

معني الوضوء ويطهر ويغسل بالضم واضح..... ٣

والفرق بينهما..... ٣

تاويل كون مصهور شعر لإيمان..... ٤

أقسام الصبر ومعناه..... ٥

(٢) باب وجوب الطهارة للصلاة..... ٦

أقوال علماء في تعيين أول زمان فرضية الوضوء..... ٦

للصلوات..... ٦

الأقوال في موجب الوضوء..... ٦

حكم فاقد الطهورين..... ٧

(٣) باب صفة الوضوء وكماله..... ٨

بيان حقيقة المضضة والاستنشاق..... ٨

قضاء لمضضة ويب توجه تراجع منها..... ٩

خلاف لأئمة في تثبيت مسح الرأس..... ٩

أقول لأئمة في مقدار ما يمسح من رأس وجوبا..... ٩

وفي وجوب مضضة والاستنشاق..... ١٠

المراء بالكعفين..... ١١

(٤) باب فصل الوضوء والصلاة عقبه..... ١٤

احوط عن النهي انماشي من كون الأعمال متعددة..... ١٤

كفارات للذنوب..... ١٦

(٥) باب الذكر المستحب عقب الوضوء..... ٢١

(٦) باب آخر في صفة الوضوء..... ٢٤

اعتراف ماء غسل الوجه بثلاثة أوجه..... ٢٦

(٧) باب الإيتار في الاستنثار والاستجمار..... ٢٩

- أقوال العلماء في جواز البول قائماً وكراهته..... ٧٢
- الجواب عن إتيانه سباطة قوم بدون الإذن ٧٣
- (٢١) باب المسح على الناصية والعمامة ٧٧
- رفع الوهم عن هذا الإسناد ٧٧
- (٢٢) باب التوقيت في المسح على الخفين ٨١
- (٢٣) باب جواز الصلوات كلها بوضوء واحد ٨٣
- (٢٤) باب كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً ٨٥
- (٢٥) باب حكم ولوغ الكلب ٨٨
- الجمع بين الروايات في تطهير الإناء من ولوغ الكلب... ٩٠
- (٢٦) باب النهي عن البول في الماء الراكد ٩٢
- (٢٧) باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد .. ٩٤
- لأحكام الفقهية ٩٤
- (٢٨) باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد، وأن الأرض تطهر بالماء من غير حاجة إلى حفرها ... ٩٥
- (٢٩) باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله . . ٩٩
- المذاهب في تطهير بول الصبي والجارية . ٩٩
- (٣٠) باب حكم المني ١٠٢
- اختلاف العلماء في طهارة المني ونجاسته ١٠٢
- (٣١) باب نجاسة الدم وكيفية غسله ١٠٦
- بيان الواجب في إزالة النجاسة ١٠٦
- (٣٢) باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه ١٠٨
- حكمه وضع الجريدتين على القبرين ١٠٩
- كتاب الحيض**
- (١) باب مياشرة الحائض فوق الإزار ١١٠
- بيان معنى الحيض والاستحاضة ... ١١١
- (٢) باب الاضطجاع مع الحائض في لحاف واحد ١١٣
- (٣) باب جواز غسل الحائض رأس زوجها وترجيله وطهارة سورها، والاتكاء في حجرها، وقراءة القرآن فيه ١١٥
- (٤) باب المذي ١١٩
- الكلام في سماع عمة من أبيه ١٢٠
- (٥) باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم ١٢١
- (٦) باب جواز نوم جنب واستحباب الوضوء له، وغسل الفرج إذا أراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أو يجامع ١٢٢
- حكم وضوء الجنب، والتطيق بين رويات ١٢٢
- بيان حكمه وضوء حسب ... ١٢٣
- بيان موجب غسل الحنابة والخيض وموجب الوضوء ١٢٤
- (٧) باب وجوب الغسل على المرأة بخروج المني منها ... ١٢٦
- بيان موجبات الغسل ١٢٦
- تأويل "إن الله لا يستحي من الحق" ١٢٩
- (٨) باب بيان صفة مني الرجل والمرأة، وأن الولد مخلوق من مائهما ١٣٢
- (٩) باب صفة غسل الجنابة ١٣٤
- بيان كيفية الغسل ١٣٤
- الكلام حول تنشيف الأعضاء في الوضوء والغسل ١٣٦
- (١٠) باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة، وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة، وغسل أحدهما بفضل الآخر ١٣٩
- بيان مقدار الصاع والرطل ١٣٩
- أقوال العلماء في تطهير الرجل بقص المرأة ١٣٩
- (١١) باب استحباب إفاضة الماء على الرأس وغيره ثلاثاً... ١٤٦
- (١٢) باب حكم ضفائر المغتسلة..... ١٤٨
- تخطئة الإمام النووي ابن بري ١٤٨

- (١٣) باب استحباب استعمال المتسلة من الحيض فرصة
 من مسك في موضع الدم ١٥٠
- حكمة استعمال المسك للمتسلة من الحيض ١٥٠
- (١٤) باب المستحاضة وغسلها وصلاتها ١٥٣
- كم تصلي المستحاضة بوضوء واحد؟ ١٥٤
- كيفية نية مسحها ١٥٥
- عدم وجوب غسل على المستحاضة بشيء من
 الصلاة عند جمهور ١٥٥
- جواب عن لأحاديث التي تدل على غسل عند كل
 صلاة ١٥٥
- أقسام المستحاضة ١٥٦
- (١٥) باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة ١٦٢
- (١٦) باب تسر المتصل بثوب ونحوه ١٦٤
- (١٧) باب تحريم النظر إلى العورات ١٦٦
- بيان حرمة النظر إلى وجه الأمرد الوضيع ١٦٧
- (١٨) باب جواز الاغتسال عرياناً في الخلوة ١٦٨
- (١٩) باب الاعتناء بحفظ العورة ١٧٠
- (٢٠) باب التسر عند البول ١٧٢
- (٢١) باب بيان أن الجماع كان في أول الإسلام لا
 يوجب الفسل إلا أن ينزل المني ويمنه نسخه وأن
 الفسل يجب بالجماع ١٧٣
- اجواب عن حديث: "إنما الماء من الماء" ١٧٣
- (٢٢) باب: نسخ "الماء من الماء". ووجوب الفسل
 باللقاء الحثانين ١٧٦
- (٢٣) باب الوضوء مما مست النار ١٧٩
- مذهب الجمهور عدم نقض الوضوء مما مست النار ١٧٩
- (٢٤) باب نسخ الوضوء مما مست النار ١٨١
- (٢٥) باب الوضوء من لحوم الإبل ١٨٤
- (٢٦) باب الدليل على أن من يتقن الطهارة ثم شك في
 الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك ١٨٦
- (٢٧) باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ١٨٨
- المذاهب في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ ١٨٨
- (٢٨) باب التيمم ١٩٢
- اختلاف أهل العلم في كيفية التيمم ١٩٢
- المذاهب فيما يجوز به التيمم وما لا يجوز ١٩٣
- مسألة فاقد الطهورين ١٩٤
- القاعد على قضاء الحاجة لا يذكر الله تعالى بشيء
 من الأذكار ١٩٩
- (٢٩) باب الدليل على أن المسلم لا ينحس ٢٠١
- (٣٠) باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها ٢٠٤
- (٣١) باب جواز أكل المحدث الطعام وأنه لا كراهة في
 ذلك، وأن الوضوء ليس على الفور ٢٠٥
- بيان ما يجوز للمحدث ٢٠٥
- (٣٢) باب ما يقول إذا أراد دخول الخلا ٢٠٧
- (٣٣) باب الدليل على أن نوم الجالس لا ينقض الوضوء ٢٠٨
- بيان الأشياء التي يزول بها العقل ٢٠٩
- الفرق بين النوم والنعاس وهو السنة ٢١٠
- كتاب الصلاة**
- (١) باب بدء الأذان ٢١١
- معنى الصلاة في اللغة ٢١١
- معنى الأذان لغة ٢١١
- (٢) باب الأمر بشفع الأذان وإتيار الإقامة ٢١٤
- المذاهب في عدد كلمات الإقامة ٢١٤
- الحكمة في أفراد الإقامة وتثنية الأذان ٢١٨

- (٣) باب صفة الأذان ٢٢٠
- باب معنى الحُتْمِ ٢٢٢
- (٤) باب استحباب اتخاذ مؤذنين للمسجد الواحد ٢٢٣
- (٥) باب جواز أذان الأعمى إذا كان معه بصير ٢٢٤
- (٦) باب الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان ٢٢٥
- (٧) باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل له الوسيلة ٢٢٦
- (٨) باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه ٢٣٠
- الأقوال في معنى قوله: "المؤذنون أطول أعناقاً" ٢٣١
- (٩) باب استحباب رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام والركوع، وفي الرفع من الركوع، وأنه لا يفعله إذا رفع من السجود ٢٣٣
- بيان النواضع التي يستحب فيها رفع اليدين في الصلاة .. ٢٣٣
- صفة رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ووقت الرفع ... ٢٣٤
- كلام أهل العلم في حكمة رفع اليدين ٢٣٥
- (١٠) باب إثبات التكبير في كل خفض ورفع في الصلاة، إلا رفعه من الركوع فيقول فيه: سمع الله لمن حمده .. ٢٣٧
- تكبيرة الإحرام عند الجمهور واجبة وما سواها سنة .. ٢٣٧
- (١١) باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ٢٤٠
- مطلب قوله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي بصير ٢٤٣
- ذكر الصوات التي يجهر فيها بالقراءة ٢٤٥
- القراءة على غير ترتيب المصحف مكروهة ٢٤٧
- موائد الحديث ٢٤٧
- (١٢) باب في المأموم عن جهره بالقراءة خلف إمامه ٢٥٠
- (١٣) باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة ٢٥٢
- (١٤) باب حجة من قال: البسملة آية من أول كل سورة، سوى براءة ٢٥٤
- (١٥) باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام تحت صدره فوق سترته، ووضعهما في السجود على الأرض حذو منكبيه ٢٥٦
- (١٦) باب التشهد في الصلاة ٢٥٨
- اختلاف الأئمة في أفضل التشهد ٢٥٨
- بيان معنى "السلام عليكم" في آخر الصلاة ٢٥٩
- بيان معنى لفظ محمد ٢٦١
- بيان وقت ركوع المأموم ٢٦٢
- (١٧) باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ٢٦٥
- اختلاف العلماء في وجوب الصلاة على النبي عقب التشهد الأخير ٢٦٥
- أقوال أهل العلم في وجه التشبيه في قوله كما صليت على إبراهيم ٢٦٧
- أقوال العلماء في وجوب صلاة على غير الأنبياء مستقلاً ٢٦٨
- (١٨) باب التسميع والتحميد والتأمين ٢٧٠
- (١٩) باب ائتمام المأموم بالإمام ٢٧٢
- اختلاف الأئمة في صلاة القادر على القيام خلف القاعد ٢٧٣
- (٢٠) باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس، وأن من صلى خلف إمام جالس لعجزه عن القيام لزمه القيام إذا قدر عليه، ونسخ القعود خلف القاعد في حق من قدر على القيام ٢٧٧

(٢١) باب تقديم الجماعة من يصلي هم إذا تأخر الإمام

ولم يخالفوا مفسدة بالتقديم ٢٨٥

(٢٢) باب تسبيح الرجل وتصليق المرأة إذا ناهما شيء

في الصلاة ٢٨٨

(٢٣) باب الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والخشوع فيها .

شرح قوله ﷺ: "إن لأراكم وراء ظهري" ٢٨٩

(٢٤) باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود وغوهما ...

(٢٥) باب النهي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة ...

(٢٦) باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة

باليدين، ورفعها عند السلام، وإتمام الصفوف الأول

والترامض فيها والأمر بالاجتماع ٢٩٤

(٢٧) باب تسوية الصفوف وإتمامها وفضل الأول فالأول

منها، والازدحام على الصف الأول والمساواة إليها،

وتقديم أولي الفضل وقربهم من الإمام ٢٩٦

وجه تسمية العشاء بالعمّة، ٢٩٩

تعيين مسمى نصف أول ٣٠٠

(٢٨) باب أمر النساء المصليات وراء الرجال أن لا

يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال ...

(٢٩) باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه

فتنة، وأنها لا تخرج مطية ٣٠٢

شروط جواز خروج النساء إلى المساجد ٣٠٢

(٣٠) باب الوسط في القراءة في الصلاة الجهرية بين

الجمهور والإسرار إذا خاف من الجهر مفسدة ٣٠٥

(٣١) باب الاستماع للقراءة ٣٠٦

لكثرة تلاعية ٣٠٦

الفرق بين الاستماع والإصغاء ٣٠٧

(٣٢) باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن ..

أقوال أهل العلم في تعيين زمان منع الشياطين عن

السمع ٣٠٨

الكلام حول تعذيب الجن بالنار وتعيمهم في الجنة ٣١٠

(٣٣) باب القراءة في الظهر والعصر ٣١٢

بيان موضع إطالة النبي ﷺ الصلاة وتخفيفها ٣١٢

الأفضل قراءة سورة قصوة في الصلاة بكاملها من

قراءة قدرها من سورة طوبة ٣١٢

(٣٤) باب القراءة في الصبح ٣١٧

(٣٥) باب القراءة في العشاء ..

جواز ترك الجماعة وقطع الصلاة لعذر ٣٢٢

(٣٦) باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ٣٢٤

(٣٧) باب اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام ٣٢٨

(٣٨) باب متابعة الإمام والعمل بعده ٣٣٠

(٣٩) باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ٣٣٣

(٤٠) باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ..

(٤١) باب ما يقال في الركوع والسجود ٣٤٠

(٤٢) باب فضل السجود والحث عليه ٣٤٥

(٤٣) باب أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر

والثوب وعقص الرأس في الصلاة ..

(٤٤) باب الاعتدال في السجود، ووضع الكفين على

الأرض، ورفع المرفقين عن الجنبين، ورفع البطن

عن الفخذين في السجود ...

(٤٥) باب ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به،

وصفة الركوع والاعتدال منه، والسجود

والاعتدال منه، والشهد بعد كل ركعتين من

الرابعة. وحلة الجلوس بين السجدين، وفي

الشهد الأول ٣٥٣

- ٣٨٧ تخفيق نسخ التطبيق في الركوع
- مذهب الجمهور في الأذان والإقامة لمن يصلي وحده
- ٣٨٧ في سدد
- حكمة الدخول في الجماعة بعد أداء الصلاة منفردا
- ٣٨٨ في أول وقتها، ويؤكد أن أيتها تكون فريضة
- ٣٩٠ (٧) باب جواز الإقضاء على العقبين
- تفسر الإقضاء وحكمه
- ٣٩٠ (٨) باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة
- بيان معنى الجاهلية ووجه المنع عن إثبات الكهان
- ٣٩٢ حكم حلوان الكاهن، والعرق بين الكاهن والعراف
- ٣٩٣ الكلام حول قول البخاري: في السماء
- ٣٩٤ (٩) باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة، والتعوذ
- منه، وجواز العمل القليل في الصلاة
- ٣٩٩ (١٠) باب جواز حمل الصبيان في الصلاة وأن لباهم
- معمولة على الطهارة حتى يحقق نجاستها وأنا الفعل
- ٤٠٢ القليل لا يطل الصلاة وكذا إذا فرق الأفعال
- (١١) باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة وأن لا
- كرهية في ذلك إذا كان حاجة، وجواز صلاة
- الإمام على موضع أرفع من المأمومين للحاجة
- ٤٠٥ كتعليمهم الصلاة أو غير ذلك
- ٤٠٧ (١٢) باب كراهة الاختصار في الصلاة
- معنى الاختصار في الصلاة
- ٤٠٧ (١٣) باب كراهة مسح الحصى وتسوية التراب في الصلاة
- (١٤) باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها
- ٤٠٩ والنهي عن بصاق المصلي بين يديه وعن يمينه
- ٤١٠ معنى البراق والبصاق، والمخاط والنخاعة
- ٤١٣ (١٥) باب جواز الصلاة في النعلين
- ٣٥٤ أقوال الأئمة في حكم التشهد الأول والأخير
- ٣٥٥ مذاهب الأئمة في كيفية الجلوس في القعدتين
- ٣٥٧ (٤٦) باب ستره المصلي
- ٣٦٣ (٤٧) باب منع المار بين يدي المصلي
- حكم دفع المار بين يدي المصلي وتوضيح طريق
- المنع
- ٣٦٣ وجه كون المار بين يدي المصلي شيطانا
- ٣٦٥ (٤٨) باب دنو المصلي من السترة
- ٣٦٦ (٤٩) باب قلر ما يستر المصلي
- ٣٦٧ أقوال أهل العلم في قطع الحمار والمرأة والكلب
- الأسود الصلاة
- ٣٦٧ (٥٠) باب الاعتراض بين يدي المصلي
- ٣٦٩ (٥١) باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه
- ٣٧٢ شرح الصلاة في ثوب واحد
- ٣٧٢
- كتاب المساجد ومواضع الصلاة**
- (١) باب المساجد ومواضع الصلاة
- ٣٧٥ ذكر بعض المواضع التي تكره الصلاة فيها
- ٣٧٥ شرح جوامع الكلم والأحمر والأسود
- ٣٧٧ (٢) باب ابتناء مسجد النبي ﷺ
- ٣٧٩ (٣) باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة
- ٣٨١ اختلاف أهل العلم في استقبال بيت المقدس هل كان
- بالقرآن أم باجتهد النبي ﷺ؟
- ٣٨١ (٤) باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ
- الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد
- ٣٨٣ (٥) باب فضل بناء المساجد والحث عليها
- ٣٨٦ (٦) باب التدب إلى وضع الأيدي على الركب في
- الركوع، ونسخ التطبيق
- ٣٨٧

- (١٦) باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ٤١٤
- (١٧) باب كراهة الصلاة بمحضرة الطعام الذي يريد أكله في الحال، وكراهة الصلاة مع مدالعة الحدث ونحوه ٤١٦
- (١٨) باب في من أكل ثوماً وبصلًا أو كراثًا أو نحوها لما له رائحة كريهة عن حضور المسجد حتى تذهب ذلك الريح وإخراجه من المسجد ٤١٩
- (١٩) باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد ٤٢٥
- (٢٠) باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٢٧
- اختلاف أهل العلم في كيفية سجدتي السهو ٤٢٧
- الكلام حول حواز النسيان على النبي ﷺ في أحكام الشرع بشرط التشبه ٤٣١
- عدم حواز السهو عليه في الأقوال البلاغية والأخبار الدنيوية ٤٣٢
- الكلام حول زيادة ركعة في الصلاة ناسياً ٤٣٣
- فوائد حديث ذي اليمين ٤٣٩
- (٢١) باب سجود التلاوة ٤٤٢
- الرد على ما يرويه الأخباريون من الأسراليات ٤٤٣
- اختلاف أهل العلم في عدد سجدة التلاوة ٤٤٤
- شروط سجود التلاوة ٤٤٦
- (٢٢) باب صفة الجلوس في الصلاة، وكيفية وضع اليدين على الفخذين ٤٤٧
- (٢٣) باب السلام للتحليل من الصلاة عند فراغها، وكيفية .. ٤٥٠
- أقوال أهل العلم في التسليمتين ٤٥٠
- (٢٤) باب الذكر بعد الصلاة ٤٥٣
- (٢٥) باب استحباب التعوذ من عذاب القبر ٤٥٤
- (٢٦) باب ما يستعاذ منه في الصلاة ٤٥٦
- (٢٧) باب استحباب الذكر بعد الصلاة، وبيان صفته ٤٥٩
- (٢٨) باب ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة ٤٦٥
- (٢٩) باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، والنهي عن إتيانها سعيًا ٤٦٧
- اختلاف أهل العلم فيما أدركه المسبوق مع الإمام هل هو من أول صلاته أم من آخره ٤٦٨
- الفرق بين السكينة والوقار ٤٦٩
- (٣٠) باب متى يقوم الناس للصلاة ٤٧٠
- (٣١) باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ٤٧٣
- (٣٢) باب أوقات الصلوات الخمس ٤٧٦
- بيان سبب تأخير عمر بن عبد العزيز والمغيرة صلاة العصر ٤٧٧
- (٣٣) باب استحباب الإبراد بالظهر في شدة الحر لمن يحضي إلى جماعة ويناله الحر في طريقه ٤٨٥
- الفرق بين الفياء والظل ٤٨٦
- (٣٤) باب استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في غير شدة الحر ٤٨٨
- (٣٥) باب استحباب التكبر بالعصر ٤٨٩
- تأويل قرني الشيطان ٤٩١
- (٣٦) باب التغليظ في تفويت صلاة العصر ٤٩٣
- (٣٧) باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر ٤٩٥
- أقوال أهل العلم في تعيين الصلاة الوسطى ٤٩٥
- (٣٨) باب فضل صلاتي الصبح والعصر والحفاظة عليهما ٥٠٠
- (٣٩) باب بيان أن أول وقت المغرب عند غروب الشمس .. ٥٠٣
- (٤٠) باب وقت العشاء وتأخيرها ٥٠٤

- اختلاف أهل العلم في أفضلية تقدم العشاء وتأخيرها ... ٥٠٤
- (٤١) باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، وهو
- التغليس. وبيان قدر القراءة فيها ٥١٠
- (٤٢) باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها المختار، وما
- يفعله المأموم إذا أخرها الإمام ٥١٤
- (٤٣) باب فضل صلاة الجماعة، وبيان التشديد في
- التخلف عنها وأما فرض كفاية ٥١٧
- (٤٤) باب يجب إثبات المسجد على من سمع النداء ٥٢١
- (٤٥) باب صلاة الجماعة من سنن الهدى ٥٢٢
- (٤٦) باب النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن . ٥٢٣
- (٤٧) باب فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة ٥٢٤
- (٤٨) باب الرخصة في التخلف عن الجماعة لعل ٥٢٦
- (٤٩) باب جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير
- وحفرة وثوب وغيرها من الطاهرات ٥٢٩
- (٥٠) باب فضل الصلاة المكتوبة في جماعة وفضل انتظار
- الصلاة وكثرة الخطا إلى المساجد وفضل المشي إليها .. ٥٣٢
- (٥١) باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد ٥٣٤
- (٥٢) باب المشي إلى الصلاة تحمى به الخطايا وترفع به
- الدرجات ٥٣٦
- (٥٣) باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح، وفضل
- المساجد ٥٣٨
- (٥٤) باب من أحق بالإمامة؟ ٥٤٠
- أقوال العلماء في أفضلية الأقرأ والأفقه والأورع ٥٤٠
- (٥٥) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة، إذا نزلت
- بالمسلمين نازلة والعياذ بالله واستحبابه في الصبح
- دائماً، وبيان أن محله بعد رفع الرأس من الركوع
- في الركعة الأخيرة واستحباب الجهر به ٥٤٤
- (٥٦) باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها . ٥٤٩

مكتبة البشري

مكتبة البشري
مكتبة البشري
مكتبة البشري

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	معن الكافي
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع
دروس البلاغة	هداية الحكمة
تعليم المتعلم	كافية
هداية النحو (مع المداين)	مبادئ الأصول
المرفقات	زاد الطالبين
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)
عوامل النحو	شرح مائة عامل
المنهاج في القواعد والإعراب	

ستطيع قريباً بعون الله تعالى

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

مجلدة

الصحيح لمسلم	الجامع للترمذي
الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
الهداية	مشكاة المصابيح
تفسير البيضاوي	التيان في علوم القرآن
تفسير الجلالين	شرح نخبة الفكر
شرح العقائد	المسند للإمام الأعظم
آثار السنن	ديوان الحماسة
الحسامي	مختصر المعاني
ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
نور الأنوار	رياض الصالحين
شرح الجامي	القطبي
كنز الدقائق	المقامات الحريرية
نفحة العرب	أصول الشاشي
مختصر القدوري	شرح تهذيب
نور الإيضاح	علم الصيغه

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German)
 Muntakhab Ahadis (German)
To be published Shortly Insha Allah
 Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

میردھری گزٹنگ جبریل ٹرسٹ اور صہنڈا اکرامی پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات	
سورۃ لیس	نورانی قاعدہ
رحمائی قاعدہ	بعد ادوی قاعدہ
اعجاز القرآن	تفسیر عثمانی
بیان القرآن	التبیانی فی تفسیر القرآن
سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	حیات الصحابہ رضی اللہ عنہم
خلفائے راشدین	امت مسلمہ کی مائیں
نیک بیبیاں	رسول اللہ ﷺ کی قصتیں
تبلیغ دین (امام غزالی رحمۃ اللہ علیہ)	اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے
علامات قیامت	حیثیہ اور بہانے
جزاء الاعمال	اسلامی سیاست
علیکم بسنتی	آداب معیشت
منزل	حصن حصین
الحزب الاعظم (ماہوار مکتل)	الحزب الاعظم (ہفتوار مکتل)
اعمال قرآنی	زاد السعید
مناجات مقبول	مستون دعائیں
فضائل اعمال	فضائل صدقات
اکرام مسلم	فضائل درود و شریف
فضائل علم	فضائل حج
فضائل امت محمدیہ ﷺ	جواہر الحدیث
مختار احادیث	آسان نماز
نماز حقنی	نماز مدلل
آئینہ نماز	معلم الحجاج
بہشتی زیور (مکتل)	خطبات الادکام لجمعات العام
روحۃ الادب	
خیر الاصول (اصول الحدیث)	خصائل نبوی شرح شامل ترمذی
معین الاصول	معین الفلسفہ
فوائد مکملہ	آسان اصول فقہ
تاریخ اسلام	یسیر المنطق
علم الخو	فصول اکبری
جوامع الکلم	علم الصرف (اولین و آخرین)
صرف میر	عربی صفوۃ المصادر
تیسیر الایوب	جمال القرآن
بہشتی گوہر	غومیر
تسبیل المبتدی	میزان و منقشب (الصرف)
فارسی زبان کا آسان قاعدہ	تعلیم الاسلام (مکتل)
کریمیا	عربی زبان کا آسان قاعدہ
تیسیر المبتدی	نام حق
کلید جدید عربی کا معلوم (ماہوار مکتل)	پند نامہ
آداب المعاشرت	عربی کا معلم (اول تا چہارم)
تعلیم الدین	عوام الخو (خو)
لسان القرآن (اول تا سوم)	حیات المسلمین
سیر صحابیات	تعلیم العقائد
	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)
	بہشتی زیور (تین حصے)
دیگر اردو مطبوعات	
پنج پارہ	قرآن مجید پندرہ سطری (عاطلی)
غم پارہ (دری)	پنج سورہ